

مكتوبات شيخنا الأجل للفخر

مولانا

الشيخ محمد مظهر قدس سره

إستنسخه عبدالله المارد بني ثم القزلي توي  
يرجو دعائكم له بالتوفيق وشفاعة المصنف



مكتوبات شيخنا الأجل المفتخر

مولانا

الشيخ محمد مظهر قدس سره

تقریظ نورالله للمكتوبات المباركة

يَا مظهرَ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ وَالْكَرَمِ  
أَرَوَيْتَ مِنْهَا عِطَاشَ الْبَالِ أَقْطَلْنَا  
هَدَيْتَ جَمَاعَ خَيْرٍ أَمَّنْ أَمِيرَ الْهَوَى  
وَمِنْ عِبَارَاتِكَ الْأَسْرَارُ نَافِحَةٌ  
فِي طِبِّهَا نَتَرَدُّ عِقْدُهُ أَفْتَقَدَا  
لَا بَارَكَ اللَّهُ فَمِنْ شَأْنِهَا حَسَدًا  
أَلْقَاهَا نُورِي عَلَى عَيْنِيهِ تَكْرِمَةً  
فَمِنْهَا قَدَرٌ أَتَا فَضْلَ الْأَعَاجِبِ

اگر دشمن بکلی قصد من نکند و بشناهند شهید علی علاء الدین ثانی در کین دارم  
فهر از آه جو من راه صفاد رسایه اش دارند اگر نیک لطف او بشم چه بآک از دشمنان دارم



ديباجة مکتوبات الشيخ محمد مظهر قدس سره لابنه الشيخ  
حکمة الله حرمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ومنه العون :

الحمد لله الذي جعل لكل أمة شرعة ومنهاجا وخص هذه الأمة بأوضحها أحكاما  
وحججا وهداهم الى ما آثرهم به على من سواهم من تمهيدا للأحكام وتحريرها ورشحا  
قلوب الأولياء بأنوار معرفته ونور صدورهم بأنواع حكمته فتقاطرت منهم ما  
تعم نفعاً والصلوة والسلام على سيدنا محمد القائل نُوْعِلَّتِ الْعِلْمُ بِالْثُرَيَّا  
لَنَا لِقَوْمٍ مِنْ فَارِسٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَيْدُوا أَعْنَادَ الدِّينِ وَبَيَّنُّوا سَبِيلَ  
الحَقِّ لِلْمُتَّقِينَ وَفَطَمُوا الْأَعْدَاءَ الدِّينِ الْقَوِيمِ عَنْ أَنْ يُلْعِقُوا بِشَيْءٍ مِنْ مَقَاصِدِهِ أَوْ  
مَبَادِيهِ شِبْهَةً أَوْ أَعْوَجَاجًا. أما بعد فهذه نبذة من مكاتيب سنية مشتملة  
على كلمات قدسية ونفحة من عطرات شذوية صدرت من والدك وأستاذك  
الشيخ العالم العامل الأكمل قانع البدع والفساد مظهر الشريعة الفراء والطريقة  
النفسندية البيضاء ومن أقطاب الأئمة وفضلاء الزمان والذي برع على جميع  
الأقران في استخراج المسائل من عبارات جهابذة العلماء على وجه الحق وشأهم  
في الثقافة والدَّهَاءِ والدِّكَاءِ والذي له عقل ثاقب وحسب ثاقب وحولة  
الدَّهْرِ مولانا حضرة الشيخ محمد مظهر ابن مولانا حضرة الشيخ محمد علاء الدين  
العالم العامل الرباني والقطب الكامل الصمداني والخبر المدقق والمظهر لهايتين على  
الوجه الأكمل وله يد بيضاء في العالين بل كالطود الشامخ في هذين ابن مولانا



الشيخ الأجل قطب الإرشاد والعالم العامل الأكل قاصع البدع والفساد ومظهر  
هذه كلها على الوجه الأكل ومحى الطريقة النقشبندية البيضاء الذي ملأ طبها الأرض  
من علم الباطن والظاهر وصل جمعا غفيرا من الطالبين الى الملك القادر المسلح عن  
الحجاب الانسي مولانا الشيخ فتح الله الورقاني قدس الله سره ورضي عنه من اولاد  
الشيخ موسى بن ماهين المارديني الفاروقى رئيس الطريقة الزولية قدس الله سره  
العلية وقد سنا بأسرارهم وافاض علينا من بشارتوهم هائلة ذاع الجهل على صفحة  
الأيام وقفا لأوهام على بعض علماء الزمان وتكاسلت همهم عن استنباط أحكام  
الشرعية من عبارات جهابذة العلماء على وجه الكمال وأظلم ليل التشكيك عليها وتاه  
الناظرون فدو ذلك أيها السارى هذا النبأ السكائب فيها نور وهدة للناس  
ترشدك الى الحكم من الخفية من المسائل الشرعية وآداب الطريقة هذه فوائد بل  
موائد قرب بها من أراد أن يطلع على المسائل التي لا يطلع عليها الا بعد النقب  
الشديد في الكتب المشهورة ولشوار المسائل الخفية الصائد فيها عوائد لمن اعتاد  
الارتداع عن الخيالات والوهميات ولا يركب بما فيها لتحويل نفاس المسائل و  
فوائد الآداب فأياك وهذه المائدة الشريفة للموضوعة للكرام لو لم تصف نهارك  
عن قذى الأوهام ولم يغلب على نهارك ضوء مصابيح أسمايك المنورة  
للظلام ولم يتسخر وهك لتفلك وفهمك لجامع فضلك ولم تكن من فضلاء الأنام  
وجمعت من التحقيق كل جوهر فرد ومن درد التوضيح كل عقيد مفردة فبادرت



لَيْسَ ظَنُّهُمْ بِمُجْمُومٍ بِمَا هُوَ كَالطَّبْعِ فِي سِلَاسِ الشُّمُولِ وَلَيْسَ شَمُّ مِنْهَا رَوَاجُ الطَّرِيقَةِ  
وَفَوَاجُ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَا تَرُجِدُ إِلَّا مُنْتَشِرَةً وَهِيَ أَنَا عَرِيقُ قَهْقَامِ الذُّنُوبِ وَالسَّيِّئَاتِ  
وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى يَسْخِ سَيِّئَاتِنَا بِالْحَسَنَاتِ وَخَتَمِ أَعْمَالِنَا بِالْقَالِحَاتِ وَتَغَمَّدْ  
ذُنُوبَنَا بِعَفْوِهِ الْعَمِيمِ وَتَذَكَّرْ تَعَالَى إِيَّاَنَا كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ وَالْحَقِّ لَنَا بِالْحَسَنِ  
وَأَنْ يَطْلُعَنَا عَلَى بَعْضِ خَفِيَّةِ حِكْمَتِهِ تَعَالَى اللَّهُمَّ كَمَا أَنْعَمْتَ آدَمَ وَانصَرْنَا يَا  
نَاصِرُوا عَطِينَا أَوْفِرْ مِنْ كُلِّ وَافِرٍ هَآ أَنَّهُ حَانَ الْبَدَأُ بِالْمَقْصُودِ فَقَالَ فَتَرَى



( فهرست الكتاب )

٢	المكتوب الأول إلى الشيخ اسماعيل العربي في رد قرآنه المستحدثة أو تبديل الضاد طاء والطاء ضاداً .
١٤	المكتوب الثاني إلى الشيخ محمد كاظم الفرساني في بيان عدم انعقاد الجمعة بأقل من العدد الأربعين وما يتعلق بذلك .
٢٠	المكتوب الثالث إلى الشيخ محمد كاظم الفرساني أيضًا في الجواب عن نقضه في خلاف ما في المكتوب السابق .
٢٨	المكتوب الرابع إلى الملا صالح الهيرقي في بيان من يجب إعادة الظهور بعد الجمعة .
٣٣	المكتوب الخامس إلى الملا علاء الدين فيمن يجب نفقته على والده من طلبة العلم لذلك الاشتغال وفي أن الاشتغال بالعلم موجب لاستحقاق الزكوة .
٣٤	المكتوب السادس : إلى الملا صدر الدين الحيدري في رد فتوى له في الطلاق على خلاف المذاهب الأربعة ورد عن أتباع ابن تيمية .
٤٧	المكتوب السابع : إلى الشيخ صفير الدين الفرساني في بيان أنه لا يعتمد على ابن تيمية في عدم وقوع الطلاق دفعة واحدة .
٥١	المكتوب الثامن : إلى الملا حبيب والملا أحمد والشيخ مصطفى التلي في رد عنهم عن الاعتراض على الأولياء والذب عنهم بالأدلة وقبول آدابهم .
٥٤	المكتوب التاسع : إلى الملا مشتاق في ردعه عن الاعتراض على السادات .
٧٠	المكتوب العاشر : إلى خليفته الملا عزيز في تعليمه دفع الخطرات والغفلة وفي الحكمة النقشبندية وتعرفها .
٧٢	المكتوب الحادي عشر : أيضًا إلى الملا عزيز في قرع آذانه ببعض ما حدث في المملكة الشريفة والوصية له بالمحافظة على ما بينها وغير ذلك .



( فهرست الكتاب )

٧٤	المكتوب الثاني عشر: أيضاً إلى الملا عزيز في بعض النصائح اللازمة .
٧٥	المكتوب الثالث عشر: أيضاً إلى الملا عزيز في تعليمه بعض الآداب .
٧٧	المكتوب الرابع عشر: إلى أولاد شيخه الشيخ محمود في تعزيتهم بوفاة أبيهم .
٨١	المكتوب الخامس عشر: إلى خليفته الملا عزيز في القاء بعض ما يلزم على السالك .
٨٢	المكتوب السادس عشر: إلى الخليفة السابق أيضاً في بيان ما ورد من حقوق شهر رمضان وتبنيه بقيام تلك الحقوق .
٨٥	المكتوب السابع عشر: إلى الملا عبد الله البوبي في تعليم ما يلزم على السالك .
٨٧	المكتوب الثامن عشر: إلى الملا عبد الله المذكور أيضاً فيما ينبغي السالك .
٨٨	المكتوب التاسع عشر: إلى الملا عبد الله المذكور أيضاً في توصيته بما يلزمه ساكنات مرغبه في الذكر القلبية وغير ذلك .
٨٩	المكتوب العشرون : إلى الملا عبد الله المذكور أيضاً في تعليم أورد النضر والأبنا .
٩١	المكتوب الحادي والعشرون : إلى الشيخ أحمد الخزنوي في جواب مكتوبه الذي أرسله معزيابه أياهم في وفاة أبيهم قدس رهم .
٩٣	المكتوب الثاني والعشرون : إلى الملا محمد سالم في أشعاره بأخذ مكتوبه .
٩٣	المكتوب الثالث والعشرون : إلى الملا علي الأوحيني في تعزيتهم بموت أبنة .
٩٥	المكتوب الرابع والعشرون : إلى بعض العلماء في بيان اتحاد واختلاف أنواع و أجناس المحبوبات الزكوية جزاه الله خيراً .
٩٨	المكتوب الخامس والعشرون : إلى الملا صديق البوبي في آداب الأوراد والأذكار .
١٠٠	المكتوب السادس والعشرون : إلى الملا صديق المذكور أيضاً في إيضاح بعض الأشكالات

في بعض



( فهرست الكتاب )

في بعض العبارات وأزاحة الشبهة عن الملا سعيد المشهور ليس بالمهدي .	
المكتوب السابع والعشرون : إلى الملا صديق المذكور في بيان مقام اللطائف	١٠٣
وفي تهنئته بقدوم شهر رمضان وخصه على الطاعات فيه .	
المكتوب الثامن والعشرون : إلى الملا صالح الهيرقي في تهنئته برجوعه من سفر الحج .	١٠٧
المكتوب التاسع والعشرون : إلى الملا محفوظ في أن يعزى عنه بعض المنتسبين .	١٠٨
المكتوب الثلاثون : إلى الملا صديق الكيرولي في أمر بزيادة الأوراد .	١١٠
المكتوب الحادي والثلاثون : إلى الشيخ أسماعيل العربوي وإلى سائر العلماء	١١١
في بيان صحة التعامل بالورق المسمى بالنوط أو وجوب الزكوة فيه وحرمة الربايه .	
المكتوب الثاني والثلاثون : إلى الملا رشيد الزنوي في بيان جواز الاستنجار لقراءة	١٢٦
القرآن والأذكار التهليلات على المذاهب الأربعة .	
المكتوب الثالث والثلاثون : إلى الملا كامل بن الشيخ نوري في أخباره بعض ما	١٤٦
يهمه وتوصيته ببعض آداب مهمة للسالك .	
المكتوب الرابع والثلاثون : إلى الملا كامل أيقنه في وصية مهمة له وتعليم بعض الآراء .	١٤٧
المكتوب الخامس والثلاثون : إلى الملا كامل أيضاً في تعليم بعض المهمات للسالك .	١٤٩
المكتوب السادس والثلاثون : إلى الملا كامل أيضاً في تلقينه وتعليمه دافع للجواب	١٥١
والخطرات العارضية للذاكر .	
المكتوب السابع والثلاثون : إلى الملا كامل أيضاً في أمر بالتزام ما يتعلق بشهر رمضان .	١٥٢
المكتوب الثامن والثلاثون : إلى الملا عبد الله الحزبي في تحمل الأذى والتواضع .	١٥٤
المكتوب التاسع والثلاثون : إلى الملا صالح الهيرقي في أنبائه بعدم نسيانه آياه	١٥٥



( فهرست الكتاب )

المكتوب الحادى والخمسون : الى الملا محمد في حق طلاق ابنه للمجنون أو السفينة	٢١٢
المكتوب الثانى والخمسون : الى الملا عبد الكريم في فتوى طلاق .	٢١٥
المكتوب الثالث والخمسون : الى الملا محمد باقر والملا محمد زكى في فتوى طلاق ابنه .	٢١٥
المكتوب الرابع والخمسون : الى كل الناظرين في فتوى طلاق .	٢١٦
المكتوب الخامس والخمسون : الى الملا صديق البوب في فتوى طلاق .	٢١٧
المكتوب السادس والخمسون : الى الملا عبد الباقي في تعزية صهرته .	٢١٨
المكتوب السابع والخمسون : الى أبناء شيخه في تعزية أمهم راح .	٢٢٠
المكتوب الثامن والخمسون : الى الملا نور الله في حل بعض مسائل شرعية .	٢٢٢
المكتوب التاسع والخمسون : الى الشيخ شفيق في فتوى طلاق .	٢٢٣
المكتوب الستون : الى الملا عبد الله في توصيته بترك الدنيا الغائبة .	٢٢٥
المكتوب الحادى والستون : الى الملا صديق في الحفص اجتناب المناهي .	٢٢٧
المكتوب الثانى والستون : الى الملا مختار في فتوى طلاق .	٢٢٩
المكتوب الثالث والستون : الى الملا صالح في بيان تصيق القلب بالأذكار .	٢٣٠
المكتوب الرابع والستون : الى الملا عبد الله في جواب بعض ما يحدث له من الحالا	٢٣٢
التي تختص بشخصه وما يزيل به مشكله .	
المكتوب الخامس والستون : الى الملا رشيد في حل مسألة الذبح وبيان الحوة	٢٣٤
المستقرة والمستقرة وحركة المذبوح وما يتعلق بذلك .	
المكتوب السادس والستون : الى الملا صديق في بيان ذبح الشافعي حيواناً فوق	٢٣٨
الجوزة المعروفة وبيع الشافعي لحمه للحنفية .	



( فهرست الكتاب )

- سبباً الخصوصية كونه من جيران الغوث الأعظم قدس سره .
- ١٥٧ المكتوب الأربعون : الى الملا عبد الله البوبى في بيان أحكام نبات بذر أحد في أرض أخربدون الفصل والأختيار وكيفية الزكوة فيه .
- ١٤٨ المكتوب الحادى والأربعون : الى الملا محمد فريد في بيان المزارعة والمخابرة .
- ١٧٨ المكتوب الثانى والأربعون : الى الملا عبد الله في بيان بعض ما يلزم على السالك وبيان أن الليرات التركيه ربويه وتجب فيها الزكوة .
- ١٨٢ المكتوب الثالث والأربعون : الى الملا صالح الهيرى في أنباء بالمودة له لأنه من جيران الغوث الأعظم قدس سره وفي نصاع مهمه له بل وللكل .
- ١٨٤ المكتوب الرابع والأربعون : الى الملا محمد في بيان الأنحية عند الخففة وكيفية وجوبها .
- ١٩١ المكتوب الخامس والأربعون : الى الملا رشيد في بيان حكم من نذر عدم ترك سنة معينة .
- ١٩٢ المكتوب السادس والأربعون : الى الملا عبد الله الديبوى في رد فتوى طلاق أفتى به .
- ١٩٨ المكتوب السابع والأربعون : الى الملا نور الله في حل مسألة الراعى التارك لحمله قبل وقت المعهود والتقلب على مرافق القرى كيف يكون الحكم فيها .
- ٢٠٧ المكتوب الثامن والأربعون : في حق من طلق زوجته بطلقة أو طلقين وكان له الرجعة قبل انقضاء العدة وما راجع الانقضائها وما يلزم عليه بعد انقضائها .
- ٢٠٨ المكتوب التاسع والأربعون : في حق أن طلب للضح بعيب العنة يلزم أن يكون من طرف الزوجة ويشترط الرفع الى الحاكم .
- ٢١١ المكتوب الحسون : في حق الرضاع وفي حكم تصديق أحد الزوجين بقول الناظر نصاب شاهد الرضاع .



( فهرست الكتاب )

المكتوب السابع والستون : الى الملا عبد الرحمن في فتوى طلاق .	٢٤٠
المكتوب الثامن والستون : الى الملا رشيد في بيان حكم نذر المصلوة السنوية .	٢٤١
المكتوب التاسع والستون : الى الملا عبد الرزاق في رد پيران البشموئي . وتكذيبه لدعواه أن نفسه هو المهدي وتعريف المهدي والسفيان والدجال .	٢٤٢
المكتوب السبعون : الى الملا رشيد في الاستفتاء عن كيفية الخلاص من امتناع الزوج من الأنفاق على الزوجة ومن تطليقها وما يتعلق بذلك .	٢٥٣
المكتوب الحادي والسبعون : الى الملا حسدر الدين في تعزيتي في قتل ابنه .	٢٥٦
المكتوب الثاني والسبعون : الى الملا رشيد في جواز الصداق عقبو شخص آخر .	٢٥٨
المكتوب الثالث والسبعون : الى الملا رشيد أيضاً في بيان مسائل واقعة موهوبة بالربا وأفتاء ما فيه الربا وما لا وفيه آباء الأبياء عليهم السلام مؤمنون .	٢٥٩
المكتوب الرابع والسبعون : الى الملا حسن في مسألة من الربا وكيفية الخلاص منه .	٢٦٤
المكتوب الخامس والسبعون : الى الملا رشيد في أن الغلو في الأوراق النقدية ولو كان مجازاً ومثلياً للنقد في سبب الزواج ورغبته الناس .	٢٦٧
المكتوب السادس والسبعون : الى الملا صالح في بيان بعض الأداب .	٢٧٣
المكتوب السابع والسبعون : الى الملا محمد في بيان أقطاع السلطان أراضى بيت المال لأحد .	٢٧٥
المكتوب الثامن والسبعون : الى الملا حبيب في عقد نكاح امرء بلا ولي تعليمه .	٢٧٧
المكتوب التاسع والسبعون : الى الملا حبيب أيضاً في حق ذبح الحيوان هل يلزم أن ينهب بعض الجفنة للمعرفة الى طرف الرأس أم لا .	٢٨٠



( فهرست الكتاب )

٢٨١	المكتوب الثمانون : إلى اللوجه أبراهم في بيان هل يحمل أصل السنة في المحبة دون القبض وهل يجوز قطع عضو الحى أو الميت ليمتله شخص آخر وهل يجوز لمس رجل امرأة قبل التقليد وهل يجوز إعطاء جلد الأنحية للمسجد إذا كانت قطوعاً وهل يجوز شرب الدخان في مجلس القران . وغير ذلك من المسائل .
٢٨٧	المكتوب الحادى والثمانون : إلى الملا محمد في فتوى طلاق .
٢٨٨	المكتوب الثانى والثمانون : إلى الملا معروف في فتوى طلاق .
٢٨٩	المكتوب الثالث والثمانون : في تعزيتة أبناء الملا محمد الايزى .
٢٩٠	المكتوب الرابع والثمانون : في القرض والمزارعة والمخابرة ومسائل أخرى
٣٠١	المكتوب الخامس والثمانون : إلى الملا سليمان في بعض مسائل شرعية .
٣٠٤	المكتوب السادس والثمانون : إلى الملا رتيب في حق الوقف .
٣٠٨	المكتوب السابع والثمانون : إلى الملا سليمان في بعض مسائل شرعية
٣١٢	المكتوب الثامن والثمانون : إلى الملا سليمان في حق مذهب الخامس وهو المذهب الشيعة .
٣٢٨	المكتوب التاسع والثمانون : إلى الملا محمد سعيد القره كوى في جواب سؤاله عما فعله الحكومة التركية في سد كبان وجربوغاز من بيعهما .
٣٣٨	المكتوب التسعون : إلى الملا محمد في أن الفلوس البانقنوط نقد .
٣٤١	المكتوب الحادى والتسعون : إلى الملا رشيد في جواب سؤاله عن مالو عقد امرأة بلاولى تقليداً لا بى حنيفة ثم حلف بالطلاق وغير ذلك .
٣٤٥	المكتوب الثانى والتسعون : إلى الملا رشيد في حق النكاح والعقد بالتلفون



( فهرست الكتاب )

والكتابة وفي بيان البيع بالتلفون ونحوه .	
المكتوب الثالث والتسعون : الى الملا سليمان في جواب سؤاله من الدور للعهد في أسقاط الاموات وفي بعض مسائل محبة .	٣٥٠
المكتوب الرابع والتسعون : الى الفقه نظام الدين في جواب سؤاله من أن الأئمة الأربعة يستنبطون الأدلة والأحكام من القرآن والأحاديث فليعلم لا يجوز لغيرهم .	٣٥٧
المكتوب الخامس والتسعون : الى الشيخ محمد صيب الجليل في جواب سؤاله من أن النذر أو الوقف للنبي صلى الله عليه وسلم أو للشيخ عبدالقادر أو للأولياء أو للحج الشريفة أو لقبور الأولياء أو للمساجد هل يجوز أم لا ؟ .	٣٥٧
المكتوب السادس والتسعون الى الملا محمد نور الله الكوردي في فتوى طلاق .	٣٧٣
المكتوب السابع والتسعون الى الملا رشيد الفزوني في مسائل شرعية من أحوال أئمة الصلاة	٣٧٨
المكتوب الثامن والتسعون الى الملا رشيد أيضاً في بيان الردود عن الطريق وما يتعلق بذلك	٣٨٢
المكتوب التاسع والتسعون الى الملا حبيب المنتهى بكيجي أورن أنقرة في الفرق بين السلف والمقتدئين وفي مسائل شتى شرعية .	٣٨٧
المكتوب المائة الى الملا عبد الكريم العزدي في مسألة من الطلاق .	٣٩٤
المكتوب الحادي بعد المائة الى الملا حديق البوي في تعريف ما أمره بالأوراد .	٣٩٧
المكتوب الثاني بعد المائة الى الملا محمد الساكي في فتوى طلاق .	٣٩٨
المكتوب الثالث بعد المائة الى الملا محمد بن الساكي والأيرس في مسألة من الفرائض .	٣٩٩
المكتوب الرابع بعد المائة الى الملا محمد الساكي لاقراء فقيهي عنده .	٤٠٠
المكتوب الخامس بعد المائة الى الملا محمد الساكي في بيان أركان ورد النية والاشبات .	٤٠٠



( بقية فهرست الكتاب )

٤٠٢	المكتوب السادس بعد المائة الى الملا محمد الساكي في بيان مقام اللطائف للمفسر وما يتعلق بذلك .
٤٠٤	المكتوب السابع بعد المائة الى الملا محمد الساكي ايضاً في بيان آداب السالك مع الشيخ والسليم له والرابعة .
٤٠٨	المكتوب الثامن بعد المائة الى الملا محمد الساكي ايضاً في توصيته بالأعمال في شهر رمضان وفي فضله .
٤١١	المكتوب التاسع بعد المائة الى الملا رشيد الترتوبي الساكن في ارمير في فتوى طلاق .
٤١٣	المكتوب العاشر بعد المائة الى الملا رشيد ايضاً في حق الاحبال الفتن وما يضا فيه .
٤١٤	المكتوب الحادي عشر بعد المائة الى الملا محمود الأسوسى المدرس في نورشدين في مسألة شرعية .
٤١٧	ومكتوب للملا حكمة الله المعظمه الشيخ محمد عاصم في فتوى طلاق .



(المكتوب الأول) من مكاتيب الشيخ محمد حنظلهم قدسه الى خاله الشيخ ابي عيسى في رد قرائه المستندة  
 الى تبديل الضاد طاء والظاء ضادا للشيبة من الساجا قارئ زاده . <sup>الفاصل المبرور</sup>  
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 والصلوة والسلام على خير خلقه محمد الذي كل من سمى بموحيب ما فهم من أحاديثه  
 لا يخرج عن الطريق المستقيم بلا اشتباه وعلى آله وأصحابه واتباعه الذين أخذوا بالآثار مع  
 الانتباه وبعد فمن العبد الفقير محمد مظهر الى خاله العالم النبيل الشيخ اسماعيل غيب السلام  
 والتبجيل والابتداء والتفحص فليكن معلوما بأننا سمعنا بذهابك الى قونية ومرعش ٥٧  
 لأجل هذه القراءة للحدثة وأخذك الاجارة من قرائهم على هذه القراءة للحدثة فتأسفنا كثير  
 التأسف على تعبك وصرفك الفلوس في ذلك الطريق فبادرنا الى كتب هذا المكتوب لانه لا يترتب  
 على ذهابك اليها فائدة لا عندنا ولا عند غيرنا لأننا عالمون بأن أكثر البلاد الرومية قد خرجوا  
 عن الطريق المستقيم في القراءة بسبب ساجا قارئ زاده جزاء الله على فعله وان ادعيت بأن أهالي  
 مرعش وقونية وغيرهما من سائر البلاد الرومية يقرؤون هذه القراءة للحدثة ومارحت اليها تكون  
 مصدقين لك بأنهم يقرؤون بها ونحديك أيضا بأن الشيخ زين العابدين الفرسافي والملا سعيد  
 الأسعدي وغيرهما من الذين كانوا يتبعونها يقرؤون بها فلا يشك بذلك الدعوى وقد أثبت  
 انقطاع سلسلة ساجا قارئ زاده العلامة للقرى الشهيرة بالازمير وأثبت القراءة للتسلسلة  
 ورد أدلة ساجا قارئ زاده فيما ادعاه بالأدلة والنقل من الكتب المعتمدة والموثوق بها  
 فالأمر منك أن تظرب عين الانصاف اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا  
 وارزقنا اجتنابه وهما أنا نقل لك ما في كتاب العلامة الازميري لكن باختصار قال لما رأيت  
 أن واحد من المتلفظ الضاد يشبه بالظاء في السمع عن الجمالين لا حضرة النبي صلى الله عليه



وسلم وبتبعه من أغتر بكلامه وأفرطوا في أنكار ضاد قرأ زماننا للمسلمين المخرجين  
من مخزجه أردت أن أرد كلامه كيلا يتبعوا رجلاً شذ فإنه قال عليه الصلوة و  
السلام أتبعوا السواد الأعظم فإنه من شذ شذ في النار وقال صلى الله عليه وسلم  
أن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة الفاصية والناصية وآيا  
كم والشعاب وعليكم بالجماعة والعامّة رواه أحمد في مسنده وقال في الشفاء قال أبو  
عثمان الخزاز جميع من يتحمل التوحيد متفقون على أن المجد بحرف من التنزيل كفر وقال في  
الاتقان ناقلاً عن ملكي ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام قسم يقرأ به ويكفر جاحده وهو  
ما نقله الثقات ووافق العربيه وخط المصحف إلى آخر ما قاله وأعلم أن الضاد يخرج  
من حافة اللسان مع ما يليها من الأخراس عند الجمهور قال الجعبري تلتقي الضاد باللام  
في رأس الحافة ومن ثمه يسرع العاخر منه إليها وصريح في كشف المعاني في شرح حرز الأمان  
عن ملكي أن تمكن الضاد من أصل حافة اللسان إلى منتهى طرفه وقال الرضي يخرج الضاد  
حافة اللسان وحافة اللسان ينطبق إليها الأخراس وباقي اللسان ينطبق عليه الخند  
أدولاً يخفى أن المتبادر من الخند هو الأعلى على ما أشتهر لاسيما إذا أسند اليد الانطباع  
فلذا أطلق الخند كما أطلق الأخراس ولم يذكر القيد إقامة للشبهة مقام الذكر فلا  
مخالفة بين كلام الرضي والجعبري أن قيل هذا مخالف لما قيل أن الضاد تلتقي باللام  
أقول أنما يخالف لو لم يكن يخرج اللام حقيقة طرف اللسان وهو ممنوع على ما صرح به بعض  
الأئمة فسقط الحكم باستفالة طرف اللسان عند قراءة الضاد ويلزم عدم انطباقه  
على الخند وما ذكرنا من مخرج الضاد عند الجمهور وعند الخليل مخرجه مخرج الجيم والشين  
والياء كما صرح به ابن الجزري في النشر وأبو الشامة في شرح الشاطبية وكذا نقل النجاشي  
عن أبي حبان في كتابه الإرشاد وغيرهم ونقل تميم الأمام الأزهر في كتابه تهذيب اللغة وعن



وعن ابن دريد مخرجه مخرج الظاء والدال والناء على ما نقلتصرحيه في كتابه الجهرة في اللغة  
بأخذ مخرج هذه الأربعة وأعلم أن هذه المذاهب الثلاثة متفقة باعتبار آخر المخرج و  
مختلفة باعتبار المبدأ على ما كتب في بعض الرسائل الموثوق بها ولكن هنا تأمل بالنسبة إلى  
مذهب ابن دريد ولكننا نقرأ من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس لوجود سلسلتنا  
كذا ولقول الجمهور وقولهم معتبر في أمثال هذه الأمور ثم أعلم أن الضاد الضعيفة هي  
التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخارجها ولم تضعف الضاد المخرجة من مخارجها فكانه  
بينها كذا قالوا ومن جملتهم الجاريس وابن الحاجب وأنهم صرحوا أن الضاد الضعيفة  
ليست مأخوذة في القرآن وما نجد أخذها في غير القرآن من كلام فصيح فلم نسمع من ثقة ولم  
نر في الكتب بل المفهوم من تفهيمهم جواز أخذها في غير القرآن قال الجاريس بعد بيان الحروف  
للمتفرعة المستجسة هذه الحروف وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام وقد نزلت حروف  
مستجسة مستقبحة غير مأخوذة في القرآن ولا في غيره من كلام فصيح آه وأعلم أن الحروف  
التي هي العربية على قسمين أصليتين خالصة عن المخرج وهي تسعة وعشرون وهي الهزرة والباء  
الاي وقرعية ممزوجة بالغير وهي أيضاً على قسمين مستجسة وهي النون المخفاة والهمزة  
للهمزة بينها وبين الألف والواو والياء والصاد المشتملة بالزاء واللام للمغلظة والألف  
للمالة فهذه سبعة فتبلغ مع الأصول ستة وثلاثين حرفاً توجد كلها في القرآن وفي الكلام الفصيح  
ومستقبحة لا توجد في الفصح وهي الكاف بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين  
الضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالتاء والباء التي  
كالناء فهذه الثمانية تبلغ مع ما تقدم إلى أربعة وأربعين حرفاً كذا قالوا ومن جملتهم الجاريس وقد  
منع بعض المتبعين أن الأئمة كلهم متفقون على هذا لكن زاد عن عقود الزواهر في القسم الأول  
الجيم الشبيهة بالسين وفي الثاني القاف الشبيهة بالكاف ثم قال فعلم أن عدد جميع الحروف  
التي تكلم

التي يتكلم العرب بها ستة وأربعون آه إذا عرفت ما سبق وأن الضاد الضعيفة  
ما هي أقول في رد الضاد الظائنية للحدث أعني التي أمّا بين الضاد الخالصة والظاء وأما شبهة  
بالظاء في السمع والضعف وأما أضعف من الظاء لا شيء من ضاد الظائنين بضاد خالصة ضرورة  
وكل ضاد مأخوذة في القرن ضاد خالصة ينتج من الشكل الثاني أنه لا شيء من ضاد الظائنين مأخوذة في  
القرن بالضرورة ولا حاجة إلى بيان الضعف بعد معرفة المراد من الضاد الضعيفة على ما سبق من  
النقاد وبعد ملاحظة الطرفين وضبط المراد وأيضاً لا حاجة إلى بيان الكبرى بناء على ما صرح  
به الجهابذة في بيان الحروف المتواترة فالأنكار جهل أو بهت وخروج عن دائرة الانصاف  
ثم أقول بطريق آخر ضارهم ضاد غير متسلسل ومخالف للتواتر والتواتر حجة قطعية على ما بينه  
في محله ولا يلزم كون نقلة القرن مجتهدين على ما بينه في أصول الفقه وكل ضار هذا شأنه باطل فصارهم باد  
ثم أعلم أن أطباق الضاد وجهها واستعلاؤها أقوى مما في الظاء كما قال ابن الجزري وغيره لأنها  
مشتركان كما زعم وأن الاستطالة هي الامتداد من أول الحافة إلى آخرها على ما قاله الجعبري  
وغيره لا امتداد صوت للحروف كما زعم أيضاً أغترار بظاهر كلام البركوي وينبغي أن  
يحمل الامتداد على امتداد المخرج تطبيقاً لقوله أن المستطيل جري في مخرج الحرف والمحدود  
جري في نفسه وتطبيقاً لما صرح به ابن مالك والداميني وغيرها ولا ينبغي أن يحمل  
على ما فهم من ظاهر الدرر اليتيم لما قيل أنه يتيم وقيل له بسبقه أحد بعدد المعنى على أنه قد حمل  
كلامه على ما يناسب كلام المهره وأن الاستطالة صفة قويّة اتفاقاً لا ضعيفة كما زعم  
وميزة للضاد من الظاء لا أنها موجودة فيها كما زعم وقية للرضوة باعتبار كون الرضوة من  
الضعيف وأن الصفة القوية تقوى موصوفها بعكس الضعيفة على ما صرح بكله الجعبري وغيره  
وإن تغشيه الضاد ليس مثل تغشيه الظاء كما زعم بناء على ما نقل عن مكي أن المراد من تغشيه الضاد  
اتصالها بمخرج اللام وقال الجعبري والتحقيق أن الضاد أنشأ بمخرجه وذلك بصوته ثم صرح



بأن التفتيش صفة قوتية <sup>آه</sup> وأن لفظ الضاد لم يضارع لفظ الظاء في السمع على ما في الرعاية  
وشرح العمدة كما ينبغي وأن الضاد الخالصة أقوى من الضاد الضعيفة التي هي أقوى من  
الظاء على ما قاله الأئمة أعلم أن ما ذكرنا من قولنا أن أطباق الضاد إليها طرفة مخالف  
لمقدمات من شدة تنقض أدلة أو تعارض أو تمنع بما أسلفنا أولاً بأن نقول إجمالاً لما  
تحقق تلك المقدمات بطل ضاد الظائنين لكن المقدم حق قضاؤه باطل ولو بسطنا  
الكلام على طريق البياضة لطال وأن شئت فاستمع المقال على أدلتهم التي زعموا أنها قوية  
ظاهرة الدلالة على قول الظائنية قال رسل الظائنين من صفتها الرخاوة وهي جري الصوت مع  
لفظها للضعف الاعتماد وزعم أن هذا أقوى دليل على مطلوبه قلنا دليلاً ممنوعاً فضلاً  
عن أن يكون أقوى لأننا نقول هذا التعريف مما قاله أكثر المجودين ومنهم الجعبري ولكن ضعف  
الاعتماد مطلقاً يشتمل القليل والكثير كما صرح به بعض المجوذين قال علي المقاري وغيره من  
شراح الشاطبي ما جمع جميع الصفات القوتية كالظاء المهملة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع  
الصفات الضعيفة فهو أضعفها كالحاء وما أجمع فيه الأمران فهو متوسط وضعفه وقوته  
بحسب ما تضمنه آه أقول أن الضاد تضمن ما لا تضمنه الظاء من الصفات القوتية كما كتبت فقل  
ضعفه فقل جريه فأنطبق ما قالوا على الضاد للتسلسلة وما نقل عن الجاربردي من معنى الرخوة  
أعترض عليه ويكلف في الجواب بالجمع على ما قالوا فالعبرة على ما قالوا ولو اد الجاربردي ظاهر ما  
نقل عنه فحقيقة ممنوعة وأنه مخالف للجمهور وقول الجمهور معتبر في أمثال هذه الأمور  
وموافق للضاد للتسلسلة وأستدل أيضاً بأن قال قال مكي في الرعاية الظاء للمجمة  
شبه لنظها في السمع بلفظ الضاد قال العلامة على المنصور هذا افتراء على الرعاية فأنى  
راجعت فأم أجدها هذه العبارة بل في الرعاية ما ينفي ذلك وهو قول لولا اختلاف مخبريها  
لم يختلف في السمع ولولا حرف امتناع لوجود فتدل على عدم الاشتباه في السمع وقال في شرح

عمدة المفيد لولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظها واحدا ولم  
يختلفا في السمع أه أقول ولو سلمنا صحة النقل من الرعاية فلا نسلم لزوم الشبه في السمع  
بالنسبة إلى الضاد للسموعة من المجوزين للرتاضين أو من الفصحاء كيف وأنت سمعت  
المنافين أنفاً أعني مضمون لولا في كلام مكى وقول شارح العمدة وعد صاحب منقود الزواهر في  
تعداد الحروف الستة بمحنة الضاد الشبيهة بالظاء فلا شبهة بالنسبة إلى ضاد هو لا الكلمة  
بل بالنسبة إلى ضاد قوم كان الضاد الضعيفة لغتهم وهم ربما راموا إخراجها من مخزبها فلم يأت  
لهم مخزب بين الضاد والظاء كما نقل عن السيرافي في شرح الكتاب في تفسير الضاد الضعيفة  
ومثل ذلك القوم كل قوم ليس الضاد للحالصة في لغتهم ولم يرتاضوا حق الارتياض فظا  
فلا تفعل وأستدل أيضاً بما قاله الجعبري في لفظ الضاد يضارع لفظ الظاء  
وأقول هذا لا يستلزم التشابه في السمع كيف وفي شرح العمدة أن اللام يشبه لقطر  
لفظ الضاد والحال أنهما لا يتقاربان في السمع ونقل عن ابن جنس أن صدى كل حرف  
يخالف صدى الآخر بل المضارعة تمح على المضارعة في الصفات كما حمله باغز واحد من  
الفضلاء مع بيانهم القرائن فتش تطلع وأعلم أن المضارعة الضاد والظاء في كثير  
من الصفات عن الغيز عن الظاء على غير المترادفين وإن كان غير أعنه بما سبق من الاستطالة  
والتفشي وقوة الأطباق والجهد والاستعلاء وبالمخرج ولما عسر على غير المترادفين  
لسهولة الفرق عليهم كما صرح به الجعبري في قوله تعالى وما هو على الغيب بضين  
فلا عبرة بقول من لم يطلع على هذا التحقيق وقال ما قال وأستدل أيضاً بما قاله  
الرضي في شرح الشافية من أن بعض الحروف إذا وقف عليها خرج معها مثل نفخ وهي الظاء و  
والذال والضاد والزاي أقول والعجب كل العجب من مثل هذا الاستدلال فإنه لم يقل  
بمخرج النفخة بل المتبادر من قول مثل النفخ مادون النفخ على ما هو المحقق في علم البيان وكذا

عسر النطق  
بغلاف المترادفين  
ع



المفهوم للتبادس من قوله إذا وقف الح أنه إذا لم يوقف لم يخرج على ما قرر في محله يعني أنه إذا  
 وقف عليها خرج معها مثل النفع وإذا لم يوقف لم يخرج مثل النفع وهذا المعنى موافق للضاد  
 الخالصة للتسلسل لأنها رطوبة فإذا وقف يظهر مثل النفعة ولكن لما اتصف بصفات قوية  
 غير موجودة في أخواتها الثلاثة لم تكن مثل أخواتها في خروج مثل الريح كما لا يخفى ثم نقل ذلك للمستدل  
 من الرضى أن الضاد تجد منفذاً بين الأخرس والظاء والذال والزاي تجد منفذاً بين الشايات  
 أقول هذا لا يفيده وأما يفيده لو لم تجد الضاد المقررة في زماننا المأخوذة من المشايخ المسلمين  
 المسلمين متفقاً كذلك وعليك بالتجربة وأعلم أن ما ذكرنا على تقدير تسليم كلام الرضى ولنا أن نقول أن  
 النفع صوت يلحق الضاد عند الوقف كصوت المقلقل على ما نقل عن أبي حيان عن ابن عصفور عن أبي  
 حنيفة ولكن دون صوت المقلقل على ما كتب في بعض الرسائل المعتبرة وصفة قوية على ما قاله  
 الجعبري فلا يخفى أن الضاد المأخوذة في القرن المتواترة للسموعة من الأوائل إلى الآن منصفة  
 بما ذكرنا فلا عبرة للمحدثين - ونقل المستدل عن الرعاية أنه يظهر خروج الريح عند التلقظ بالضاد  
 المعجمة أقول على تقدير صحة النقل أن الضاد من الجهورية لا من المهموسة فلا يخرج معها النفس  
 مثل ما يخرج في المهموسة ولكن لما اعتبر النفس في ماهية الصوت جرى مع الصوت قليلاً فظهر  
 جرى صوت الضاد قليلاً يظهر خروج الريح في الجملة كما هو المشاهد في الضاد القوية وأستدل  
 بما نقل عن مكي أنه لا بد من التحفظ بترقيق الذال المعجمة إذا أنت بعد ها قاف نحو ذاق  
 والأصوات ضللاً أو طاء أقول على تقدير صحة النقل يعني وأن لم ترقق بل فحمت بقوة  
 الأطباق والاستعلاء لصارت كالضاد ولم تعد نفس الضاد لاختلاف المخرجين والأنفraz  
 الضاد بالاستعلاء أو كالظاء أن فحمت بأصل الأطباق والاستعلاء ويؤيد هذا  
 المعنى ما نقل عن مكي أن أقوى حروف الأطباق الطاء لوجود الشدة وأضعفها في  
 الألباق الطاء لا غرافها اللطيف اللسان مع أصول الشايات العليا والضاد متوسط  
 في الأطباق

في الأطباق وكذا حال الاستعلاء وهذا المعنى لا يثبت للمبتدعة بل يوافق ضاراً  
 صحيح سندها لا يقال أن الأجوبة المذكورة يمكن تطبيقها أيضاً للضاد المحدثه الغير  
 للأخوذة من أفواه المشايخ المتسلسلين إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأننا نقول  
 التطبيق ممنوع كما لا يخفى على أن التواتر وصحة السند منضمة إلى الأجوبة السابقة  
 وأن قيل أن لهذه الطائفة سنداً أقول لا نسلم وجود السند المنتهي إلى نبينا صلى الله  
 عليه وسلم بل سندهم ينتهي إلى ساچاقلي زاده فينقطع كما عرفت كثير من الظاهرين  
 حيث قالوا أن ساچاقلي زاده طالع كتب التجويد فأخذ تلك الدعوى وكذا اسمعت  
 من العلماء التي يوثق بهم ومنجلىتهم المرحوم الشيخ أحمد أفندي المرعشي الشهير بياشا يكاني  
 قال المرحوم أن أحرف القرآن لا بد أن تكون متواترة وضاد المرعشين مخالف للتواتر  
 فقلت في نفسي كيف هذا قال المرحوم قد كنت متحيراً في هذا الأمر فسئلت حسن أفندي  
 المرعشي القلقوي هو شيخ ساچاقلي زاده وسأله إلى مرعش عن هذا الضاد وقلت  
 هل أخذت عن مشايخك هذه الضاد الشبيهة بالظاء في السمع قال لا ولكن حولني =  
 ساچاقلي زاده بأن قال يقتضيه ما كتبوا أن تكون كثيرة بالظاء في السمع فعلم الناس  
 كذا فعلمت ونشرت آه ومن العجب أن التلميذ حولني في هذا عما أخذه عن مشايخه هذا  
 هو الواقع في نفس الأمر والمنكر أم معانداً أو جاهلاً بما وقع كيف لا وقد قال ساچاقلي زاده في  
 حاشيته على جعد المقل أنه أخذت عن حسن أفندي القلقوي وهو عن مشايخ مصره أقول  
 يتقناً أن مشايخ مصر يرون عن لفظ الضاد الشبيهة بالظاء في السمع على ما تواترت  
 الأخبار فإن قلت على تقدير أنهم يرون كان أسناد ساچاقلي زاده إليهم كذباً وأفتراً  
 عليهم قلت لعل أسناده إليهم نظر إلى أدائه أو بالنظر إلى أداء أكثر الحروف للزعمه أن بعض  
 آراء المشايخ لا يوافق ما كتبوا حيث قال في شرحه على جعد المقل لما طالت سلسلة الأداء



مثل أشياء من التحريفات في أداء أكثر شيوخ الأداة والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والسيرات  
 تفتن الرقائق للذل في الخارج والصفحة اعز من الكبريت الأحمر فوجب علينا أن لا نعتد على  
 إيراد شيوخنا كل الاعتماد بل نتأمل فيما أورعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن ونقيس  
 سمعنا من الشيوخ على ما أورع في الكتب فافقه فهو الحق وما خالفه فالخطأ في الكتب ثم أقول إن  
 نبوح للسلسلة صانع الله تعالى عن التحريفات اتفقوا كلهم على أخذ قوتية غير شبيهة بالطايع السبع  
 في الأداة يوافق ما أورعوا في كتبهم كما أسلفنا فوجب للصير إلى ما اتفقوا ولا نعتد على قول من  
 رآه الكتب وعمل بالبرأي والقياس بلا سلة صحيحة أيها الأخوان لهذا الحدس ولا تلتفتوا إلى قول  
 نظري الكتب وعمل بالقياس واستمعوا ما سيأتي حق الاستماع وتفكروا حق التفكير  
 ففطنوا تصديق قوتي قال في أوائل النشرة أن الاعتماد في نقل القرن على حفظ القلوب و  
 تدور لا على حفظ المصاحف والكتب إلى آخر ما قال وقال <sup>عنه</sup> الطوطي أخذ القراءة أن يأخذ  
 إمام ثقة لفظاً <sup>عنه</sup> لفظاً أمام إلى أن يتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال السعد في حاشيته على القاطع عن ابن  
 حبان أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتها في أيلاف الأول مع اتفاق المصاحف على  
 أنها خطأ واتفقوا على إثبات الياء في أيلافهم الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فهو  
 دليل على أن القراء يتبعون الأثر والرواية ولا يتبعون مجرد اللطافة وقال السيوطي في الاتفاق  
 على المعتمد عليه صحة السند في السماع واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم آه تأمل وقال  
 الجزري في أوائل النشرة اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة  
 باطلة سواء كانت من السبعة أو من هو أكبر منهم هذا هو أكبر منهم الصحيح عند أئمة التحقيق من  
 سلف والخلف صرح بذلك الأمام الماغوط أبو عمر عثمان بن سعيد الداني ونص عليه في غيره  
 صنع الأمام أبو محمد الملكى ابن أبي طالب وكذا الأمام أبو العباس أحمد بن عثمان للهدي وحققه  
 إمام الماغوط أبو الفهم عبد الرحمن بن اسمعيل المعروف بابن شامة وهو من نسل السلف لا يعرف عن أبي  
 منهم خلافة

منهم خلافه آه وقال السيوطي في الأتقان أيضاً أحسن تكلم في هذا النوع أمام القراءة و  
 شيخنا أبو الخير الجزري ثم نقل ما نقله وأعلم أن الاستاذ الصحيح هو الأصل الأعظم والأقوم  
 وكلم من قرأه أنكرها بعض أهل النحو وكثير منهم ولم يعتبر أنكارهم كما يسكنان بارداً  
 وبأمرهم وخفض والأرحام ونصب يجرى قوماً والفصل بين المضامين في قتل  
 شركائهم وغير ذلك قال الداني أئمة القراءة لا يعلمون شيئاً من حروف القرآن  
 الألفباء في اللغة والألف في العربية بل على الأئمة في الأثر والأصح في النقل وأذا ثبتت  
 الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فصول لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والفتوة  
 إليها كذا في النشر والأتقان وقال السيوطي عقيب ما ذكر قلت أخرج سعيد بن منصور  
 في سننه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال القراءة سنة متبعة قال البيهقي أيضاً  
 إن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة إلما قال روى عن عمر بن الخطاب وزيد بن  
 ثابت رضوان الله تعالى عليهما وعن المنكر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعاء  
 الشعبي رحمهم الله تعالى أنهم قالوا القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول فأول  
 كما علمتوه كذا في النشر وشرح الشاطبي لأبي شامة وأعلم أن ما وافق العربية والرسم ولم يبد  
 البتة مردوداً وردّه أحق ومنعه أشد ومركبه مركب لعظيم من الكبار وجوزة  
 وعقد له سبب ذلك مجلس وأجمعوا على منعه ووافقوا القريب قتاب ورجعوا  
 في النشر والأتقان وفي الأتقان نقلاً عن الجعفي الشرط واحد ويلزم الآخر أن آه تأمل أنه  
 ما أردنا نقلها من رسالة العلامة للمقرئ الشهيد بالأزميري وقال بعض العلماء في رد  
 الردية على الفرقة الظالمة أي وجدت البلاد للرعية كثيرة للحفاظ وريتمها خال  
 عن القراء للتقنين ورأيت حفاظاً يبدلون الضاد ظاء والطاء ضاداً فيقرؤون  
 صراط حراض والمفضوب للغطوب ويدعون أن هذا هو الصواب في نطق هذه



روين ومنشأ ذلك من ذمى سا جافلى زاده محمد أفندى حيث ألف رسالة في تحقير  
 ضاد وألف كتاباً في القراءة وسماه جهد المقل فاتبعوه وشذوا عن الجماعة تبعاً لشيخهم  
 لذكور والشيخ المذكور قد ناقض نفسه وأثبت للمحال عادة وصار قائلاً بما ليس غيره  
 'لأنه كان من عند ياقه لأنه قال في جهد المقل أن قلت العلم تابع للمعلوم فيلزم  
 أن يكون هذا العلم فرض عين قلت ذلك فيما إذا توقف تحصيل العلوم على ذلك العلم  
 بويى القرآن قد يحاصله الطالب بمشاهدة الشيخ المجود بدون معرفة مسائل هذا العلم  
 للمشاهدة هي العمدة في تحصيله لكن بذلك يسهل الأخذ بالمشاهدة ويزيد به للمهارة ويصا  
 لما أخذ عن طريق الشك والتحريف كما صرح به في الرعاية آه من اللحن بالحرف وكتب في شرح قوله  
 شافهة الشيخ من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل أى بمشاهدة الشيخ المجود آياه قوله  
 مدة يجئ بمعنىين بمعنى المقصود وبمعنى ما يعتمد عليه والمراد الثانى لأن الأتسا كثيراً  
 يتجز عن أداء الحروف بمجرد معرفة مخارجها وصفاتها من المؤلفات ما لم يسمعه من فم الشيخ  
 لما طالت سلسلة الأداء تخلل أشياء من التحريفات في أداء أكثر شيوخ الأراء والشيخ  
 هو الجامع بين الدراية والرواية المنتظن لدقائف الخلل في المخارج والصفات أعز من  
 برية الأحمر فوجب علينا أن لا نعتمد على أداء شيوخنا كل الإعتماد بل نتأمل فيما  
 رعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن ونقيس ما سمعنا من الشيوخ على  
 ورج في الكتب فما وافقه فهو الحق وما خالفه فالخطأ ما في الكتب آه بالحرف ويفهم من  
 منه في اللحن أركاً كما عزاه إلى صاحب الرعاية أنه لا جد من مشافهة الشيخ وأنها العمدة  
 كلامه في الشرح أيضاً أن الإنسان مهما اتقن التجويد من الكتب وعرف مخارج  
 روف وحفظ صفاتها لم يقدر على أداؤها بدون المشافهة ثم ادعى أن سلسلة الأراء  
 لها التحريف وأن المشافهة يجوز عليهم الوهم فيجب على مراد التجويد أن لا يعتمد على أراءهم  
 وأن ينظرو

وان ينظروا يطالع الكتب ويطبقوا رأيهم على ما في الكتب فان وافق فيها والا  
 يطرح آرائهم ويعتمد على ما في الكتب فناقض نفسه وأثبت محالاً عادة وهو ان  
 ما لم يقدر على فهم الشيخ وهوهم فيه ودخله التحريف يمكنه الوقوف على حقيقة مجرد  
 المطالعة ويخالف شيخه في ذلك وأمر جميع الناس ان يتخذوا ذلك دستور العمل ولا قال  
 بهذا بل هو من عند ياته كما هو مستلزم لدى ساحتكم فعلم من هنا أنه لم يعتمد في علم التجويد و  
 القرآن على المشايخ المتقين بل أعتمد على فضلته في العلوم العقلية وقوة أسخارجه فكان  
 منه ما كان وأعلم أنه أثبت شيخه في الحال الرابع من أحوال النون التاكينة والتنوين عند  
 قوله من مشافهة شيخنا وهو الشيخ حسن العرشي فإنه سلس القراءة عربي النحوي وأنه أخذ القرآن  
 من مشافهة الشيخ عبدالباق الدمشقي وهو من مشافهة الشيخ أحمد المصري أه فعلم من  
 هنا أن شيخه كان حاقطاً بسيطاً مجوداً أخذاً بالمشافهة ولذلك لم يعتمد عليه  
 وخالفه فيما أخذه عن مشافهة من أخرج الضاد القوية من مخزجها وأعطائها حقها  
 الا انها تشبه الظاء والظاء تشبهها وقرر في ذلك دعاوى وأتمتند لصحتها على  
 قول أسندها الى الرعاية وأطال في ذلك بما لم يسلم له وأعلم انهم يقرؤن جميع الطاءات  
 في القرآن بضاد المصريين ولا يخفواكم قرأتهم وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول بضاد  
 المصريين ماذا يترتب عليها وعلى أمثالها من قوارع تعالى ولا تطيع الكافرين ولا يعلكون  
 خطاباً فإنها ان قرئت بضاد المصريين تكون من الأضاعة والخصاب فتبدلهم  
 لهذين الحرفين مما شاع وزاع وأنكره عليهم أولوا الفضل والعلماء وسليم الطباع فحمت  
 أذانهم عن نصاع أهل جميع البلاد ولم يلقوا الحق أذهابهم بل أصرروا على ما هم عليه  
 أنتم ما أردنا نقله من الرسالة الردية على الفرقة الطائفة باختصار وقال محمد  
 رضا صفته الألاي أني لا أقول في حقنا حاقلي مثل ما قاله صاحب زبدة العرفان

ولكن في الشيخ قوله في  
 مشافهة شيخنا



في كتابه زخرا لأريب لأنه لا يغيد الطعن المجرد ولا مثل ما قاله الشيخ حسن موسى المصري  
 الأزهرى في رسالته الردية على الفرقة الظاهية حيث قال أن أدلة باطلة وأساينه  
 عاطيلة إلى آخر ما ذكره ولكن أقول بما قال به العلامة الأزهرى في رديته من أنه شذ  
 عن جماعة المسلمين وأحدث هذه القراءة في سائر البلاد الرومية فالمرحوم من أهل الفضل  
 بتدقيق الأصل والرد مع تأمل عباراته المستخرجة من جهد المقل وأدلة من كتب المولدين  
 هل تشهد له أو هي أو هي من بيت العنكبوت <sup>وقد حوت</sup> السيد العلامة الجليل شيخ الجامع  
 الأزهرى الأستاذ العام الشيخ عبد الرحمن الشربيني والى السيد السند العلامة مفتي  
 مكة المكرمة والى أولى الفضل في المدينة المنورة ونظر جوابهم أنتهى باختصار أيضاً وفي  
 فتاوى البهجة للعلامة محمد فقهى العيني تلميذ علامة دهره الإمام أبى الفضل عبد الله أفندي  
 البني شهرى المفتي بها وكان في سنة ١٢٤٠ هـ موجوداً وهو معاصراً لساجا قلى محمد أفندي  
 المرعشى ونصّ المصارة على اللسان التركي ونقل بعين العبارة على وجه الاختصار  
 بوصورته فن قرأته مهارة أديعائته أولوب مشايخ فنن عده وليدنا =  
 أخذ وروايت معلوم أوليان بعض كيمه لرأهل فته مخالفت قصد به حرف ضاد  
 لها دن تميز أيتيموب صلوة وخارج صلواته قران مبين ده أولان ضاد حرف ليني  
 لها أيتيموب حق بودور ديوا شاعة أيلسه لر مزبور لرن صلوات لرنن حكم شرعية  
 سى له دى ووجه أوزره آرا لرينه أعتبار أولونورى الجواب مزبور لرن وجه =  
 محرر أوزره قران كرميه أولان ضاد حرفى أوقوب قيلد يقلى نماز فاسد أولور  
 بوجه أوزره أولان أدا لرينه أعتقاد وأتباع جائز دكلد آه وعل الله على سيدنا  
 ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

( المکتوب الثانى ) الى الشيخ محمد كاظم الفرسافى في بيان عدم انقضاء الجمعة  
 بأقل من العدد

بأقل من العدد الأربعين وما يتعلق بذلك .

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه وذوى  
الصدق والوفا وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله العالم  
الشيخ محمد كاظم غب السلام عليك والاستدعاء منك والتفحص عن حالك أبين  
لك بمشئة الله تعالى مسألة الجمعة على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وليكن  
معلوماً لك بأن الكتب الفقهية الشافعية كلها قائلون لا تنعقد بالناقصة  
من أربعين على الأصح وأن الشيخ محمد صالح البربري سئل عن أهل بلد يصلون الجمعة بدو  
الأربعين مقلدين القول تصح الجمعة بأربعة مع الأمام على ما حكاها الشيخ  
العارف بالله أحمد القشاشي المدني في رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح الرحمة  
في أذاعة كرامة من كرامات الأمة حيث قال فيها ومنها قول قديم للشافعي رحمه  
أن الجمعة تصح بأربعة ورجحه المزني وابن المنذر وكذا مال إليه جميع المحققين  
المتقدمين والمتأخرين ومنهم الأمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه وقال  
يكون لهذه المسئلة أسوة بالمسائل للرجحة من القول القديم التي اختارها  
النووي والرافعي وغيرهما لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر العدد  
للجمعة حديث محتج به في ذلك أه فصل يجوز لهم أن يقلدوا القول القديم الذي  
ذكره في الرسالة المذكورة أولاً يجوز لهم أن يقلدوا القول القديم الذي ذكره في  
الرسالة المذكورة فيصلون الظاهر فقط بينوا لنا بياناً شافياً وأسناداً صحيحاً بديل  
ونصحي أجاب بأن أقوال الأمام القديمة إذا ثبتت جرى فيها خلاف بين المتأخرين  
فالذي رجحه أمام الحرمين أنه رجوع ونقض عبارته في باب العاقلة أنه لا يحل عد  
القول القديم من مذهب الشافعي مع رجوعه عنه وقد حكى القاضى الصيدلاني في ذلك



خلافاً لأصحها وبالجملة من قال شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه لمقلده إلا العمل بما  
 للتأخر آه وذكر أيضاً عند الكلام على سبق الحدث أن الشافعي رحمه الله أذا نص في القديم  
 على شيء وجزم بخلافه في الجديد فذهب به الجديد وليس القديم معدوداً من المذهب واختار  
 النووي في شرح المذهب وشرح مسلم ما رآه الأمام ونسب في المجموع خلافاً إلى الفلطي والله  
 اختاره هو لظاهره ونص عبارة شرح مسلم في أوائل باب الباسح الزينة والتجريح عند محابنا  
 وغيرهم الأصوليين أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يبق قولاً له ولا ينسب إليه  
 قالوا إنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي رحمه الله مجازاً وبأسم ما كان عليه لأنه قول له إلا  
 آه وجرى على مقابله جمع منهم الشيخ أبو حامد والبنديني وجماعة كالسيد السهري إذا  
 فهمت ما ذكرنا فلنرجع لمسئلتك فنقول قال النووي في الروضة الشرط الرابع العدد  
 ولا تنفقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص  
 قولاً عن القديم أنها تنفقد بثلاثة أمام ومأمومين ولم يشبهه عامة المحاب آه فأنظر  
 قوله في الروضة ولم يشبهه عامة المحاب تعلم منه ضعف هذا القول جداً فقد علمت  
 أن الأمام النووي رحمه الله عدم العمل بالأقوال القديمة لم يخرج خلافاً في ثبوتها فكيف فيما في ثبوت  
 خلاف وإنما إذا قلدوا القول الضعيف للمقابل ما رجع النووي جاز لهم العمل والله أعلم  
 أي الفتوى وبهم من كان متاملاً ومدققاً في عبارة شرح المستغنين ذلك المذكور  
 لا غير غاية ما هنا أن يكون هذا القول الضعيف مثل القبيلات في الكتب الشرعية في جواز  
 عمل التنزيل الفتوى بل أضعف من القبيلات وسئل أيضاً عن قرية فيها مشوافع دون  
 العدد المعتبر في صحة الجمعة به بل أقاموا جماعة مقلدين أحد أقوال الشافعي بأقل العدد  
 فتعجبهم أم لا وقد رأيت فتوى بصحتها بأي عدد كان مقلد الشافعية في المدينة  
 المشرفة أجاب بآما الشافعية للمعمون بها بدون العدد للعتبر مقلدين القول المذكور فضلاً

باطلة لأن القول المذكور لم يثبت ونص عبارة الروضة للعلامة النووي الشرط الرابع  
 العدد ولا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين لهذا هو المذهب الصحيح ونقل صاحب التلخيص قولاً  
 عن القديم أنها تنعقد بثلاثة أمام ومأمومين ولم يثبت عامة الأصحاب أنه وبأما قول  
 السائلين أنه رأى فتوى الخ. فقد علم مما نقلناه عن الروضة أن القول المذكور لم يثبت  
 عن الشافعي فكيف يصح تقليده في عمل النفس فضلاً عن الفتوى به والله أعلم وسئل  
 أيضاً هل يقلد من أراد العمل بالعدد الناقص القول القديم أو قول الأمام المجتهد الآخر  
 مثل مالك ر. وما الأولى أن يقلد القول المرجوع عنه أجاب بأنه لا يجوز تقليد القول  
 المرجوع عنه كما هو مقرر في التحفة وغيره بل إن شاء قلد قول الأمام المجتهد  
 الآخر حين التقليد على قول الأمام الأخير بحسب العلم بشروط الجمعة عند ذلك الأمام  
 لكل من يقلد عليه ولا يكفي قول أمامهم لهم صلوا وكيف كما سئل ر. عن ذلك القول  
 بأنه هل يصح هذا القول أم لا بد من العلم بالشروط أجاب بأن قول الأمام لهم يكفي في  
 أنتم أقندوا فإن أراد أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول لا يصح وأعلم أن كل  
 الأسئلة والأجوبة من فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس المذكور لكن نقلناها باختصار  
 لأن فيها ما لا يتعلق به مقصودنا وفي كفاية الأختيار على غاية الأقتصار رغم شرط  
 الجمعة أن يكون العدد أربعين ونقل صاحب التلخيص من أصحابنا قولاً عن القديم أنها تنعقد  
 بثلاثة ولم يثبت عامة الأصحاب والمذهب الصحيح المشهور أنه لا بد من أربعين وأجبت له بأحاديث  
 منها حديث كعب بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة في بقيق الخضراء أسعد ابن  
 زرارة وكنا أربعين صحته ابن حبان والبيهقي وقال الحاكم أنه على شرط مسلم بعد ذلك  
 صحته وجه الدلالة أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد والأربعون أقل ما ورد منها  
 أنه على الخلوة والسلام جمع بالمدينة ولم ينقل أنه جمع بأقل من أربعين وانفتنا على



أقامتها بالأربعين فمن أدعى أقامتها بدون ذلك فعليه الدليل آه وفي التحفة وحاشية  
 البهري على الأقناع وغيرها من الكتب أن غالب أهلها التقيد وفي فتح الجواد على الأرصاد  
 للعلامة ابن حجر الخامس وقوعها بأربعين منهم الإمام فلا تنقصد بأقل منهم لأن الأمة  
 أجمعوا على اشتراط العدد فلا تصح إلا بعدد قد ثبت وهو الأربعون فلم يجوز بأقل منه  
 للخبير الصحيح صلوات كما رأيت مني أصح في المجموع زيادة على ذلك المذكور ولم يثبت صلوة  
 صلح بأقل من ذلك وليكن معلوماً لك أيضاً أن الظن بالأئمة المقصر وكانوا أربعين فقط  
 أما يضرب صحة الصلوة إذا كان قبل الصلوة ودخلوا في الصلوة مع ذلك الظن وأما  
 إذا كان بعد الدخول في الصلوة أو كان الظن بالأئمة الغير المقصر أو كان الشك أو  
 الوهم به أو بالأئمة المقصر ولو كانا قبل الدخول في الصلوة فلا يضرب صحة صلواتهم وأنت  
 تبحث عن الأئمة غير واجب بل يجوز حمل أمر على الغالب بأنه قارى لأنه من أولاد المسلمين  
 وأن المعتبر في العدد أن تنقصد به للجهة أن يكون ذلك العدد من تصح صلوة كل منهم  
 لنفسه ويكون أياهم ممن تصح أمامته لمجرد كإيدل على جميع ما ذكرنا من عبارات الشيوخ  
 ناقلًا عن الفتاوى المذكور أن الشك في الأئمة ونحوه لا يؤثر مطلقاً في الصلوة ولا  
 قبلها ولا بعدها ونص عبارات كفاية الأخبار وغيرها من الكتب ولا يجب البحث عن الأئمة  
 بل يجوز حمل أمر على الغالب أنه قارى ونص عبارة ثمار الثمار اليا نعة والشرط الثاني  
 أن تقع للجهة جماعة بأربعين ممن تصح صلوة كل منهم لنفسه حيث كان أياهم تصح أمامته  
 لهم ونص عبارة كاشف السجاء وفتح الجواد ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أئمة مقصر  
 في التعليم لم تصح جمعهم لبطولان صلواته فينقصون فإن لم يقصر والأمام قارى صحت  
 جمعهم على خلاف ما أفق به البغوي كما لو كانوا كلهم أميين في درجة واحدة ونص عبارة  
 الشبرواني ناقلًا عن البيهقي والنهاية والمغنية والعبارة للأولين ولو كانوا أربعين  
 فقط وفيهم

فقط وفيهم أمتي فإن قصر في التعلم لم تصح جمعتهم فينقصون عن الأربعين فإن لم يقصر  
 في التعلم محت جمعتهم كما لو كانوا أمتين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح صلواته  
 لنفسه كما في شرح م ر وأن لم يصح كونه أماماً للقوم فتقول القليوبي أي تبعاً  
 للتحفة يشترط في الأربعين أن تصح أمانة كل منهم للبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم  
 ونص عبارة فتح المعين ولو كانوا أربعين فقط وفيهم واحد أو أكثر قصر في التعلم لم تصح  
 جمعتهم لبطلان صلواته فينقصون أما إذا لم يقصر الأمتي في التعلم فتصح الجمعة به كما حزم  
 به شيخنا في شرح العباب والأشاد تبعاً لما حزم به شيخه في شرح الروض آد وليكن  
 معلوماً أيضاً أن صلوة الظهر واجبة حين عدم العلم بأن جمعة هل من الصحيح أو ليست  
 منها كما قال الرملي ومن لم يعلم هل جمعة من الصحيح أو غيرها وجب عليه ظهر يومها أنه من  
 كلامه قبل قول الماتن الرابع الجماعة وإن في الزمان السابق وفي هذا الزمان أيضاً أن أهل  
 القرى يأخذون العلماء ويعطونهم كل شيء لأجل أن يؤتمم وأن يعلم الدين والفاحه وغيرها  
 وأن يعلم أولادهم قراءة القرآن وغيرها فمن أين يعلم في أهل قرية هم قريبون من المائة أو  
 أزيد أنه ليس فيهم أربعون يحسنون القراءة وعلى تقدير وجودهم فمن أين يعلم أنهم  
 يقصرون بل يمكن أن تكون أمتهم جبلية لا بالتقصير في التعلم بل جهلوا في التعلم ولم يحسنوا  
 فإن قلتم قد فنشنا في أهل قرية أو قريتين فما وجدنا فيهم أربعين كاملين ونعلم أنهم لم يتعلموا  
 ونفس عليهم سائر أهل القرى قلنا القياس ممنوع لأن الأصل في الناس الترشد الذي هو صلاح  
 الدين والمال إلى آخر ما قاله ابن حجر في باب الحجج على أننا نقول من فتشتموه أيضاً أغنايكم  
 لكم العلم بكونه مقصراً أن قال ما تعلمت وما جردت في التعلم والآ فجرد وجدان الخطأ  
 لا يفيد العلم بالتقصير ولا الظن لأن أسباب العلم ثلاثة الخواص السليمة والخبر الصادق  
 وهو خبر الرسول والتواتر وأسباب الظن وأسباب الظن الأمانة القوية وكونه مسلماً نشأ في دار



الأسلام بين العلماء قربة قوية على عدم التقصير في التعالم فليس من محذور ذلك الوهم  
 إلا الشك أو الوهم في التقصير وهما لا يضران كما علم سابقاً من نقل الشيرازي عن الفقهاء  
 المذكور والبحث غير واجب كما علم سابقاً أيضاً فالمرحون أن تنظر المسئلة المكتوبة  
 من الأول إلى الآخر على وجه الانضمام والدقة دمتهم سالمين في حماية رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المكتوب الثالث ( إلى الشيخ كاظم الفيرساف أيضاً في الجواب عن نصيبه في خلاف  
 ما في المكتوب السابق وتفصيله أكل تفصيل وما يتعلق به .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتد لولا أن هدانا  
 الله والصلوة والسلام على خير خلقه محمد الذي كل مسعى بحوجب ما فهم من أحايته  
 لا يخرج عن الطريق بلا اشتباه وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين أخذوا بأثاره مع الانتباه  
 وبعد فن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الأخ في الله الشيخ محمد كاظم الفيرساف  
 حفظه الله غيب السلام والاستدعاء والتفحص عن الأحوال ليكن معلوماً بأن ما  
 لبست لجران التقليد على القول القديم للشافعي رقي في صحة الجمعة بدون الأربعين و  
 أولوية التقليد من الترك غير معتمد بل منكرو ومردود ومن طرف أهل العلم في  
 سالف الزمان لأن أنكارهم على هذا الأمر ليس وليد هذا الوقت وأن الرد من طرف  
 جهابذة العلماء ليس جديداً فما كان لنا أن نرد عليه بعد أن رده من كان قوله هو  
 المعتمد في المذهب كأمام الحرمين والأمام النووي وغيرهما من أفاضل العلماء كالشيخ  
 محمد صالح الرئيس وغيره رضي الله عنهم وعنا بهم لولا هم لا يسمن على الكثير الأطلاع  
 بعد الأطلاع عليه لا يصلح المدايك الفقهاء المتبحرين فيه فما كل أسنان عالم بالسباحة ولا كل من  
 سمن السباحة في بحيرات بلدة الصغيرة يصلح له السباحة في البحار المفرقة الحقيقة  
 وما كل ربان

وما كل رباّن يحسن قيادة كل سفينة لولا مخافة أن يسرب إلى أذهان من لا يعرف من الجملة اتّباعاً على رأيك في المسئلة ما جرى قلنا في هذه المسئلة التي قتلها أئمة العلماء بحثاً وقتلناها أيضاً في مكتوبنا الذي أعطيناك عند باب الأول في جامي في بدليس بعد مناقشتنا في عين البارد بما نقلناه من العلماء لكن لأجل تلك المخافة نتقلك بعضاً مما نقلناه في ذلك المكتوب وبعضاً آخر نبدأ عليه ففي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس مفتي الشافعية بمكة المكرمة أنه سئل عن أهل بلد يصلون الجمعة بدون الأربعين مقلدين القول تصح الجمعة بأربعة مع الإمام على ما حكاه الشيخ العارف بالله أحمد القشاشي المدني في رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح الترجمة في أذاعة كرامة من كرامات الأئمة حيث قال فيها ومنها قول قديم له للشافعي رضي أن الجمعة تصح بأربعة ورجحه للزني وابن المنذر كذلك مال إليه جميع من يتبعين المتقدمين والمتأخرين ومنهم الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رح وقال يكون لهذه المسئلة أسيرة بالمسائل للترجمة من القول القديم التي اختارها النووي الرافعي وغيرهما لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر العدد للجمعة حديث صحيح به في ذلك فهل يجوز لهم أن يقلدوا هذا القول القديم الذي ذكره في الرسالة المذكورة أولاً ؟ أجاب بأن أقوال الأمام القديمة إذا ثبت جرى فيها خلاف بين المتأخرين فالله في رجه أمام الحرمين أنه رجوع ونقض عبارته في باب العاقلة أنه لا يحل عد القول القديم من مذهب الشافعي رح مع رجوعه عنه وقد حكى القاضى الصيّد لأني في ذلك خلافاً للأصحاب وبالحجة من قال شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه لمقلده الخ العمل بالمتأخرين آه وذكر أيضاً عند الكلام على سبق الحدث أن الشافعي إذا مضى في القديم على شئى وجزم بخلافه في الجديد فذهب إليه الجديد وليس القديم معدوداً من المذهب واختار



التوكل في شرح المذهب وشرح مسلم ما رآه الأمام ونسب في المجموع خلافاً إلى الغلط والذي  
أختاره هو الظاهر ونقص عبارة شرح مسلم في أوائل باب اللباس والزينة والتصحيح عند أصحابنا  
وغيرهم من الأصوليين أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يبق قولاً له ولا ينسب إليه قالوا  
أنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً وبأسم ما كان عليه لا أنه قول له الآن انتهى ما نقل عن  
شرح مسلم وفي ترشيح المستفيدين زائد على ما في فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس قال الكردي  
في الفوائد المدنية وسبق عن المرء أن النووي اختاره في المجموع ونسب خلافاً إلى  
الغلط فيمكن كلامه هو المعتمد أه كردي انتهى ترشيح المستفيدين وجري على مقابلة جمع  
منهم الشيخ أبو حامد والندبي والسيد السهمي وفي ترشيح المستفيدين على ما في فتاوى  
الشيخ محمد صالح الرئيس فعلى الأول لا يجوز تقليد القول القديم أي لا للفتوى ولا للعمل بل أن  
شاء قلد المجتهد الآخر أه إذا فهمت ما ذكرنا فلنرجع إلى مسئلتك فنقول قال النووي  
في الروضة الشرط الرابع العدد ولا تنفقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح  
المشهور ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القديم أنها تنفقد بثلاثة أمام ومأمومين ولم  
يشبهه عامة الأصحاب انتهى ما أردت نقله من الروضة ونقله عنه في شرح المذهب أيضاً  
فانظر قوله في الروضة ولم يشبهه عامة الأصحاب تعلم منه ضعف هذا القول جداً وقد علمت  
أن الأمام التوكل تبعاً للأمام رجع عدم العمل بالأقول القديمة التي لم يجر خلاف في ثبوتها فكيف  
يما في ثبوتها خلاف وأما إذا قلد والقول الضعيف المقابل ما رجحه النووي راجحاً له  
العمل والله أعلم أه أي عمل النفس لا الفتوى كما فسر بذلك صاحب ترشيح المستفيدين  
فبناءً على هذا يكون هذا القول مثل القبيلات في كتب المذهب شافعي حيث قالوا فيها يجوز  
العمل بالنفس لا الفتوى وفي فتاويه أيضاً وأما الشافعية للقيوم الجمعة بدون العدد  
المعتبر مقلدين القول المذكور فصلوا قوتهم باطلاً سواء تقدمت جمعهم أم قارنت أم  
تأخرت لأن

تأخرت لأن القول المذكور لم يثبت ونفس عبارة الروضة للعلامة النجاشي الشرط الرابع  
العدد ولا تنفعه الجملة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص  
قولاً عن القديم أنها تنعقد بثلاثة أمم وما مومنين ولم يثبت عامة الأصحاب وأما قول  
السائل أنه رأى فتوى إلخ فقد علم مما نقلناه عن الروضة من أن القول المذكور لم يثبت  
عن الشافعي فكيف يصح تقليده في عمل النفس فضلاً عن الفتوى به فلا يجوز العمل به على الوجه  
المذكور هذا أه وبناءً على هذا يكون ذلك القول أضعف من القيلات في كتب المذهب فلا  
يجوز العمل بنفسه أيضاً أي بالفتوى والله أعلم وفي فتاويه أيضاً وأما ذكره السائل من  
أنه للشافعي قولاً فنعم قد ذكر ذلك العلامة النجاشي في روضته لكن قال بعده لم يثبت  
فعليه لا يجوز تقليده أه وبناءً على هذا لا يجوز تقليد ذلك القول وفي فتاويه أيضاً وأما  
قول السائل ما الأولى أن يقلدوا القول المرجوع عنه للوافق لبعض الأربعة فالجواب لا  
يجوز تقليد القول المرجوع عنه كما هو مقرر في التحفة وغيره بل أن شاء قل الإمام  
الأخر بشرطه والله أعلم أه هذا وكن من الشاكرين ويفهم كل متأمل ومدقق من عدم الإغتراف  
والاعتبار بترجيح المزني وإن كان من أصحاب الإمام ومن عدم الاعتماد والاعتبار بميل الإمام  
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي والشيخ أحمد النشأ المدني وقد ألف كل منهما رسالة تتعلق  
بجواز العمل بالقول القديم عدم الاعتماد والاعتبار بما فيهما من الأمانة لصاحبها وبما فيها من  
سيماة الكردي للبرهزي بالطريق الأولى ومن أعجب العجائب الاستدلال بما فيها من  
الكنايين بعد أن لم يقبل الاستدلال بالمذكورين أعني للمزني والسيوطي والنشأ شي  
ولم يجمع أقوالهم وهم من الفحول ومعلوم أن أهلية الترجيح ليست لأمثالنا وأعلم أن  
المزني كما في تاريخ التشريع الأسلامي في بعض الأحيان يخالف مذهب أستاذه  
ويختار لنفسه ولا يعد الشافعيون هذه الاختيارات أقولاً في المذهب



ولكن ليس ذلك بكثير آه وكذا نسب بعض الأصحاب للزينة إلى الاختلال بالنقل كما في  
 الفوائد المدينة الكردي ومن أعجب العجائب أيضاً القول بالأولوية فعل الجمعة بالنقص  
 من الأربعين من الترك مع اتفاق العلماء في الميقات والشروع والحواسي غير من  
 ذكرنا على عدم انعقادها بأقل من الأربعين فبعد اتفاقهم على ما ذكر كيف يصح إلى  
 قول يكون مخالفاً لهم مع أن ذلك القول لم يثبت من الشافعي كما قال بعدم البتة  
 النووي وغير هذا وفي كفاية الأختيار ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القيد أن  
 الجمعة تنفقد بثلاثة ولم يثبت عامة الأصحاب والمذهب الصحيح المشهور أنه لابد  
 من أربعين واحتج له بأحاديث منها حديث كعب بن مالك قال قال أول من  
 صلى بنا الجمعة في بقيع الخضعات أسعد بن زرارة وكنا أربعين صحته ابن  
 حبان والبيهقي وقال الحاكم أنه على شرط مسلم بعد أن صحه وجه الدلالة أن الخبر  
 على أحوال الجمعة التبع والأربعون أقل ما ورد ومنها أنه عليه الصلوة والسلام جمع  
 بالمدينة ولم ينقل أنه جمع بأقل من أربعين واتفقنا على أقامتها بالأربعين فمن ادعى  
 أقامتها بدون ذلك فعليه الدليل آه وفي التحفة وحاشية البيرمي على الأقناع وغيرها  
 من الكتب المعتمدة أن غالب أحوالها التبع آه وفي فتح البوار على الأرشاد للعلامة ابن  
 حجر والخامس وقوعها بأربعين منهم الإمام فلا تنفقد بأقل منهم لأن الأمة أجمعوا على  
 اشتراط العدد فيها فلا تصح إلا بعدد قد ثبت وهو الأربعون فلم تجز بأقل منه للخبر  
 الصحيح صلواتها رأيتوني أصلي آه وفي المجموع للإمام النووي زيادة على ما ذكر ولم  
 يثبت صلواته صلى الله عليه وسلم بأقل من ذلك وفي بشرى الكرم وشرطها أربعون  
 لأن هذا العدد فيه كمال ولد كان زمن بعث الأنبياء وقد مر ميعات موسى وغير  
 ذلك والجمعة ميعات للمؤمنين فأعتبر لها هذا العدد الكامل حتى قيل أنه لم يجتمع  
 أربعون إلا

أربعون ألفاً وفيهم ولي لله فلا بد فيها من أربعين ولو بالأمام للأجماع على اشتراط العدد فيها ولا مدخل للرأي فيه فأشترط فيه توقيفاً أن الغالب على أحوالها التعمد وقد صح أن أول جمعة صليت بالمدينة كانت أربعين ولقول جابر مضت السنة أن في كل ثلاثة أماماً وفي كل أربعين جمعة وخبر لا جمعة إلا في أربعين وغير ذلك لكن قال بعضهم لم يثبت في الجمعة حديث لكن الخبر الصحيح وهو صلوا كما رأيتموني أصلي قد يدل لذلك إذ لم يثبت صلاته لها باقل من ذلك وأما خبر انفصاضهم فلم يبق إلا اثني عشر محتمل لغوهم أو ليجئ غيرهم فلم يصح دليلاً لما دون الأربعين آه وليكن معلوماً أيضاً أن العلم أو الظن بالأمي المقتصر إنما يضران بصحة الجمعة إذا كانا قبل الصلوة ودخلوا فيها مع ذلك العلم أو الظن وأما إذا كانا بعد الدخول فيها أو كانا بالأمي الغير المقتصر أو كان الشك أو الوهم به أو بالأمي المقتصر ولو كان الشك أو الوهم قبل الدخول في الصلوة فلا يضر بصحة الصلوة ومن أين يحصل لنا العلم أو الظن بالأمي المقتصر والتفتيش على كل واحد منهم سؤو ظن بهم وما أمرنا بهذا وأنا أمرنا أن نحكم بالظاهر والله تعالى يتولى السرائر فلا يكون لنا إلا الشك أو الوهم وحالاً يضران ومعلوم أن في القرآن السابق وفي هذا القرآن أيضاً أن أهل القرى يأذن العلماء ويعطونهم كل شيء لأجل أن يؤمهم وإن يعلمهم الدين والفاتحة وغيرها وأن يعلم أولادهم قراءة القرآن وغيرها وأن لم يقرأوا القرآن فلا أقل يقرؤن أليف بآء إلى آخره الفاتحة فمن أين نعلم أو نظن في أهل قرية هم قريسون من المائة أو أزيد أنه ليس فيهم أربعون يحسنون القراءة وعلى تقدير العلم أو الظن بذلك فمن أين نعلم أو نظن أنهم مقتصرون بل يمكن أن تكون أميتهم جبيلية لا من التقصير في التعلم ولم يحسنوا فات قلتم قد شئنا أهل قرية أو قرنين فما وجدنا فيهم أربعين كاملين ونعلم أو نظن أنهم



لم يتعلموا ونقيس عليهم سائر أهل القرى قلنا القياس ممنوع لأن الأصل في الناس  
الرشد الذي هو صلاح الدين والمال إلى آخر ما قاله ابن حجر في التحفة في باب الحجر وذكر ابن  
قاسم في حاشيته سئل شيخنا الشهاب الرملي هل الأصل في الناس الرشد أو ضده فأجاب  
بأن الأصل فيمن علم الحجر عليه أو بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشه بالأختيار  
وأما من جعل حاله فعقوده صحيحة لكن علم رشه آه ونقل الشيرازي مثله عن اللغني على أنا  
نقول من فشتحوه أيضاً أغناي حصل لكم العلم بكونه مقصراً أن قال ما تعلمت وما جردت  
في التعلم والآ فمجرد وجدان الخلل لا يفيد العلم ولا الظن بالتقصير لأن أسباب العلم  
ثلاثة الخواص السليمة والنبر الصادق وهو خبر الرسول والتواتر وأسباب الظن الأماز  
القوية وكونه مسلماً نشأ في دار الإسلام بيه العلماء قريضة قوية على عدم التقصير في  
التعلم في مدة قليلة يكتفي بها وليس الحاصل من مجرد ذلك الوجدان إلا الشك والوهم  
في التقصير وهما لا يضران وأن البحث عن الأمل غير واجب بل حرام لأن البحث عنه على  
ما في فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس مؤظن به والحال أن سوء الظن بالمسلم حرام قطعاً و  
التأمل في أقواله وأفعاله واجب كما في كتاب تنوير القلوب وأن الاعتبار في العدد الذي تنفقد  
به الجمعة أن يكون ذلك العدد ممن تصح صلوة كل منهم لنفسه وأن يكون أماً منهم ممن تصح  
أما من لهم فما دام الاعتبار في العدد الذي تنفقد به الجمعة ذلك فأما أن يحكم ببطلان صلوة  
كل من الناس لنفسه فيحذف لا تنفقد بهم الجمعة وأما أن يحكم بصحة صلوة كل منهم لنفسه  
فحينئذ ينفقد بهم الجمعة ولا سبيل للحكم بالأول كما هو معلوم لكل أحد فليس لنا إلا الحكم بالثاني  
وأن إعادة صلوة الظهر واجبة احتياطاً للدين وأتقاء للشك والشبهة وقد قال عليه فضل  
السلامة وأكل السلام فمن انتفى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهة  
وقع في الحرام وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى ما يربيك أي دع ما تشك فيه إلى ما  
لا تشك فيه

لا شك فيه أي أترك ما في حِلِّهِ شك إلى ما لا فيه طلباً لبرائة دينك وعرضك و  
 الاحتياط للدين تارة يكون واجباً وتارة يكون مندوباً كما هو مفصل في محله وأن أردتم  
 نصيب الكتب على ما ذكرنا فانظروا إلى المنقولات الآتية على وجه الأنصاف والدقة  
 فها ننقل وبالله التوفيق ونص عبارة الشيرازي ناقلًا عن فتاوى الشيخ محمد صالح  
 الرئيس أنه المشك في الأُمية ونحوها لا يؤثر مطلقاً أي لا في الصلوة ولا قبلها ولا بعدها  
 ونص عبارة كفاية الأخيار لا يجب البحث عن الأُمي بل يجوز حمل أمره على الغالب أنه قارئ  
 ونص عبارة الثمار اليا نعة والشرط الثاني أن تقع الجمعة جماعة بأربعين عن نص  
 صلوة كل منهم لنفسه حيث كان أمامهم نصص أما صته لهم ونص عبارة النهاية الزين  
 على فة العين وعلم مما ذكر أنه لا بد لصحة الجمعة من أغناء صلواتهم عن القضاء آه ونص  
 عبارة فتح الجواد وكاشف السجا ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أُمي قصر في التعلم لم يصح  
 جمعهم لبطلان صلواته فينقصون فإن لم يقصروا للأمام قارئ صححت جمعهم على خلاف ما  
 أفته به البغوي كمالو كانوا أكثرهم أُميين في درجة واحدة وعبادة الشيرازي ناقلًا عن  
 والنهاية والمغني والعبادة للأولين ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أُمي فإن قصر في التعلم لم  
 تصح جمعهم فينقصون عن الأربعين فإن لم يقصر في التعلم صحت جمعهم كمالو كانوا أُميين  
 في درجة واحدة فشرط كل أن يصح صلواته لنفسه كما في شرح مكرر وإن لم يصح كونه أماماً  
 للقوم آه نقول القليوبي تبعاً للتحفة بشرط في الأُميين أن تصح أمامة كل منهم للبقية  
 ضعیف والمعتد ما تقدم لأن جميع الكتب صريحة في ترجيح الفرق بين الأُمي المقصر  
 وبين غير المقصر حتى أن ابن حجر بنفسه قد رجح في كتبه ما عدا التحفة من  
 شرحي العباب والأرصاد وشرح المقدمة للحضرة خلاف ما قال في التحفة  
 وهو أنه لا فرق في عدم الاعتداد بالأُمي بين المقصر وغير المقصر وقال الترمذي



في النهاية من لم يعلم هل جمعة من الصلوات وغيرها وجب عليه ظهر يومها انتهى كلامه  
 قبيل قول الملائق الرابع للجمعة وقال الشبر ملس في الحاشية ( فرع ) حيث لم تبرأ الله  
 من الجمعة ووجبت الظهر هل تكون للجمعة فرض كفاية في هذه الحالة أفق للجمال الرملي بأنها  
 تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك انتهى ابن قاسم على المنهج انتهى كلام الشبر ملسي  
 وقال الكردي في حاشيته على الخفة عند قول الشارع ثم أن لم يظهر شيئاً تلزمه الأعادة  
 أي أعادتها ظهراً لا جمعةً لأنها غير ممكنة هنا كما هو ظاهر وعلم من هذا وتما مر في  
 الجماعة من أنه لو اقتدى بمن يجوز كونه أمياً ولم يتبين كونه قارئاً لزمت الأعادة أنه  
 لو شك في بعض الأربعين المحسوبين أنه من أهل الكمال أم لا ولم يتبين الحال لزمت  
 الأعادة انتهى ما في حاشية الكردي على الخفة وبعد هذا اراك إتباع القارئ  
 الكريم أن ترتاب في أن ما نفعله هو المعتد والمنصوص في الكتب المتداولة وأنه ليس  
 أفضل على عبادة باطلة فيكون حراماً ولا على عبادة مكروهة فيكون النقل المطلق  
 أفضل منه ولا نقصاً لرأينا وإتباعاً لقول ضعيف أشد ضعفه حتى قيل لا يصح  
 أن يلتفت إليه وأراك في غيبته بعد هذا عن كثرة القيل والقال وبق أن تعرفك  
 أن بعضاً من القضاة قد أنكروا في مسجد على الشافعية صلوة الظهر بعد الجمعة  
 فبعد ما تليت عليه نصوص الكتب قام من فوره بذلك المسجد الذي أنكرفيه على  
 الناس فنارى بأعلى صوته أنا للخطيئ يا معشر الشافعية فدوموا على ما أنتم  
 عليه فرحم الله هذا القاضي ورحم أمثاله من المنصفين فترجوا من الله الكريم أن  
 يجعلنا من المنصفين ومن تابعيهم وأن يجعل حيواتنا على السنة السننية وقيامنا  
 على هذه الملة الرضية بمجاهد أفضل الخلف عليه وعلى آل وأصحابه أهل الصلوة وأتم التحية .

( المكتوب الرابع ) إلى الملاح صالح الهيرفي في بيان من تجب إعادة الظهر بعد الجمعة وما

يتعلق بذلك

وما يتعلق بتلك .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وحجبه والقائمين بعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الألف في الله والمحبة لله للملا صالح حفظه الله غلب السلام والأستدعاء والتعظيم والسلام على المفتي عصام الدين وعلى جميع الفقهاء فليكن معلوماً بأن إشكالكم في إعادة صلاة الظهر بعد صلوة الجمعة مع عدم تعدد الجمعة بأن الجمعة أن صحت فالإعادة ليست بمطلوبة وأن ضرورتها في غير ذلك من غير أن لا يفي أن لا يقدم عليها فنقول في محله أن إعادتها بعد صلوة الجمعة للشك أو الوهم بالآتي المقصر لا العلم أو الظن به لأنها مضران كما سنبين أن سناء الله تعالى ونحن نعيد لها احتياطاً للدين وأتقاء للشك والشبهة قال عليه أفضل الصلوة وأكمل السلام نحن اتقوا الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهة وقع في الحرام وقال صلى الله عليه وسلم دَعِ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ وَالْأَحْتِيَاظُ لِلدِّينِ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا وَتَارَةً يَكُونُ مَهْدُورًا كما هو مفصل في محله أعلم أن العلم والظن بالآتي المقصر إنما يضران بصحة صلوة الجمعة إذا كانا قبل الصلوة ودخلوا فيها مع ذلك العلم أو الظن وأما إذا كانا بعد الدخول في الصلوة أو كانا بالآتي الغير المقصر أو كان الشك أو الوهم به أو بالآتي المقصر ولو كان الشك أو الوهم قبل الدخول في الصلوة فلا يضر بصحة الصلوة ومن أين يحصل لنا العلم أو الظن والتفتيش على كل واحد منهم غير واجب وسوْظن بهم وما أمرنا بهذا المذكور وإنما أمرنا أن نتكلم بالظاهر والله تعالى يتولى السرائر فلا يحصل لنا إلا الشك أو الوهم وما لا يضران كما علمت ومعلوم لكل أحد أن القرآن النسخ وفي هذا الزمان أيقنه أن أهل القرى يأخذون العلماء ويعطونهم كل شيء لأجل أن يؤتمروا ويعلمهم الدين والفاتحة وغيرها وأن يعلم أولادهم قرائة القرآن وغيرها وأن لم يفروا



القرآن فلا أقل يقرون ألف باء إلى آخر الفاخه فمن أين تعلم أو نظن في أهل قرية  
قريبون من الماء أو أزيد أنه ليس فيهم أربعون محسنون القرابة وعلى تقدير العلم  
أو النظر بذلك فمن أين تعلم أو نظن أنهم مقصرون بل يمكن أن تكون أمتهم جبلية  
لا من التقصير في التعلم بل حردوا في التعلم ولم يحسنوا فإن قلتم قد فتشنا أهل قرية أو  
قرتين فما وجدنا فيهم أربعين كاملين ونعلم أو نظن أنهم لم يتعلموا قلنا القياس ممنوع  
لأن الأصل في الناس البرشد الذي هو صلاح الدين والمال إلى آخر ما قال ابن حجر في التحفة في  
باب الحجر وذكر ابن قاسم في الحاشية سن شيخنا الشهاب الرافعي هل الأصل في الناس البرشد  
أو ضده فأجاب بأن الأصل فمن علم الحجر عليه أي بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على  
النظر رشده بالأختبار وأما من جهل حاله فحقوده صحيحة لكن علم رشده ونقل الشيخ عبد  
الحميد الداغستاني مثله في الحاشية من المعنى على أنا نقول من فتشتموه أيضاً إنما يحصل لكم  
العلم بكونه مقصراً أن قال ما تعلمت وما جردت في التعلم وإلا فجرد وجدان الخطأ لا يفيد  
العلم بالتقصير بل ولا الظن لأن أسباب العلم ثلاثة الخواص السليمة والخبر الصادق وهو خبر الرسول  
والتواتر وأسباب الظن الأمانة القوية وكونه مسلماً نشأ في دار الإسلام بين العلماء فرية  
قوية على عدم التقصير في التعلم في مدة يكتفي بها شرعاً وليس الحاصل من مجرد ذلك الوجدان إلا  
الشك أو الوهم في التقصير وهو لا يضر أن أردتم تحقيق هذا التفصيل من أول إلى آخره فانظروا  
إلى المنقولات الأئمة على وجه الأنصاف والدقة لعل الله يغنيكم بها ونص عبارة الشيرازي نافلاً  
عن فتاوى الشيخ محمد صالح الراسبي أن الشك في الأئمة وشواها لا يؤثر مطلقاً أي لا في الصلوة ولا غيرها  
ولا بعدها ونص عبارة كفاية الأخيار على غاية الاختصار ولا يجب البحث عن الأئمة بل يجوز حمل  
أمره على الغالب أنه نافي ونص عبارة الفارابي بأنه والشرط الثاني أن تقع الجمعة جماعة  
بأربعين ممن تصح صلوة كل منهم لنفسه حيث كان أما مهم تصح أمامته لهم ونص عبارة

فتح الجواد وكاشف السجا ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أئمة قصر في التعلم لم تصح جمعتهم  
لبطلان صلواته فينقصون فإن لم يقصر والأمام قارئ صحت جمعتهم على خلاف ما أفتى  
به البغوي كالحال لو كانوا أئمة في درجة واحدة ونقص عبارة الشيرازي ناقلاً عن  
البيجوري والتهاية والمغني والعبارة للأوليين ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أئمة فإن قصر  
في التعلم لم تصح جمعتهم فينقصون عن الأربعين فإن لم يقصر في التعلم صحت جمعتهم كالحال  
كانوا أئمة في درجة واحدة فشرط كل أن تصح صلواته لنفسه كما في شرح مروي أن لم يجر  
كونه أئمة للقوم فقول القليوبي تبعاً للتحفة يشترط في الأربعين أن تصح إمامة كل منهم  
للبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم لأن جميع الكتب صريحة في ترجيح الفرق بين الأئمة المقصر  
وبين الغير المقصر حتى أن ابن حجر بنفسه قد رجح في كتبه ما عد التحفة من شرحي العبادة  
والإرشاد وشرح المقدمة المحضوية خلاف ما قال في التحفة وهو أنه لا فرق في عدم الاشتداد  
بالأئمة بين المقصر وغير المقصر وقد أحال في كثير من المواضع على ما في التحفة أن الأئمة  
الغير المقصر يثبت من الأربعين أن كان الأمام قارئاً ونقص عبارة فتح المعين ولو كانوا  
أربعين فقط وفيهم واحد أو أكثر قصر في التعلم لم تصح جمعتهم لبطلان صلواته =  
فينقصون أما إذا لم يقصر الأئمة في التعلم فتصح الجمعة به كما جزم به شيخنا في شرح  
العباب والإرشاد تبعاً لما جزم به شيخه في شرح الروض آه قال الدمشقي من له  
يعلم صلواته من الصحاح أو غيرها وحبب إليهم ظهر يومها انتهى كلامه فيقول الماتن  
الرابع الجماعة وقال الشبراوية في الحاشية في هذا الموضع ( فرع ) حيث لم يترأ  
الدعة من الجمعة وحبب إليهم ظهر يومها تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة أفيتبطل  
الرمي بأنها تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك أنتهى ابن قاسم على المنهج انتهى  
كلام الشبراوية وقال الكردي في حاشيته على التحفة عند قول الشارح ثم أن



لم يظهر شيء يلزمه الأعادة أى أعادتها ظهراً للجمعة لأنها غير ممكنة هنا وعلم من  
هذا ومما مر في الجماعة من أنه لو أقضى بمن يجوز كونه أمياً ولم يبين كونه قارئاً لرغته  
الأعادة أنه لو شك في بعض الأربعين المحسوبين أنه من أهل الكمال أم لا ولم يبين  
لرغته الأعادة وقال الشيخ عبد الحميد الشيرازي في حاشية التحفة المتعلقة بشرح قول  
الماتن وأن تقام بأربعين وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتي الشافعية بمكة للكرن  
للمشقة رح هل تسن أعادة الجمعة ظهراً إذا كان أمامها مخالفاً فأجاب بقوله نعم  
تسن أعادتها ظهراً لقولهم كل صلوة جرى فيه خلاف تسن أعادتها ولو فرادى  
ولاشك أن هذا مما جرى الخلاف في صحتها كما نبه على ذلك التحفة في باب صلوة التيمم  
آه وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس رح عن صلى الجمعة والحال أنه شك هل فيها أربعون  
أم دون ذلك أو علم أن فيها أربعين وشك هل فيهم أمى أم لا يعرف شروط الجمعة  
أم لا ما حكم هذا الشك هل يصراً أم لا وإذا لم يصرف هل يسنان يصلى الظهر أم لا فأجاب  
رح بقوله لو كان الشك في استيفاء العدد قبل الصلوة لا تصح معه الجمعة والشك بعدها  
لا يصرف وأما الشك في الآية ونحوها فلا يصرف والله أعلم آه وهذا السؤال والجواب أيضاً  
نقل الشيرازي لكن عند قول التحفة والأربعون أقل ما ورد وفي مجمع الأنهر شرح ملتقى  
الأبحر في مذهب الإمام الأعظم ثم كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة بتفويت شرطها  
ينبغي أن يصلى أربع ركعات ويؤى بها الظهر لينجزوا عن فرض الوقت بيقين لو لم  
تقع الجمعة موقعها كما في الكافي وفي القنية عن بعض المشايخ لما ابتلى أهل مرق بأقامة الجمعة  
مع اختلاف العلماء في جوازها أمرهم أنتمهم بأداء الأربع حتماً احتياطاً ثم اختلفوا في  
ينتها بالاحسن والأهوط أن يقول اللهم أنى أريد آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله  
بعد لأن ظهر يومه أغلج عليه بأخر الوقت كما في المطلب آه والمرجو أن تنظروا المسألة  
من الأول إلى

من الأول الى الآخر على وجه الأنصاف والدقة وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى  
آله وأصحابه وأزواجه أجمعين .

(المكتوب الخامس) الى اللاعلاء الذين فيمن يجب نفقته على والده من طلبه العلم  
لذلك الاشتغال وفي أن الاشتغال بالعلم موجب لاستحقاقه الزكاة لو امتنع الوالدين  
الاتفاق عليه أو لم يكفد وفيما ينبغي للسالك وما يتعلق بتبنيك للمسئولين .  
حمداً لمن وفق من اصطفاه لنفع عباده وأسعد من ارتضاه لهدايته وأرشده وصلوات  
وسلاماً على خير خلقه وعلى آله ومحبيه وعترته للمتسكين بعموده الوثيقة الناهية المنجى  
الشريعة والحقيقة وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الأي في الله والدين للاعلاء  
الذين غلب السلام والاستعداد والتفهم عن الحال والأحوال صحت لازالت وسقاة لكانت  
والسلام على جميع الجيران وعلى كل من سئل عنا ليكن معلوماً بأن حينما أخذت مكتوبك  
ما عرفت جوابه وبأن ما سئلت من مسألة الولد المشتغل بالعلم هل يجب نفقته على  
والده أم لا فيه خلاف بين العلماء الشافعية وتردد لأن بعض الكتب قائل بوجوب  
الاتفاق وحين وجوبه لا يجوز له أخذ الزكاة وبعضها قائل بعدمه وحين ذلك يجوز له  
الأخذ فيجوز لنا العمل بأيهما إنشاء لكن المأخوذ والأحسن في حق ذلك الولد المشتغل  
بالعلم أن لم يمتنع من اتفاق والده عدم أخذ الزكاة لأن الكتب المتأخرة بوجوب الاتفاق  
أكثر فإن أخذ محل الزكاة بناء على ما في شرح البرهجة للقاضي زكريا في باب الاتفاق ناقلاً  
عن الأذري وقد ذكرنا في قسم المقتضيات أن من لم تجر عاداته بالكسب أوجرت به مكنة  
يشتهل بالعلم ولو اكتسب لانتفع عنه محل الزكاة فلن يجب نفقته وفي حاشية ابن  
قاسم على ذلك الشرح قوله فلن يجب نفقته المعتمد عدم الوجوب في صورة الاشتغال  
بالعلم والفرق أن باب الزكاة أوسع من باب الاتفاق آه ويفهم من حاشية



بجري على الأقناع مثل ما فهم من حاشية ابن قاسم ولكن في حاشية الشيخ عبد الرحمن  
 شربيه على تلك الحاشية قول للمعتد عدم الوجوب إلّا خالفه زى آه وفي حاشية  
 بجري على فتح الوهاب في باب النفقات ولو أمكن الفرع الاكتساب ومنعه منه  
 اشتغال بالعلم فهل تجب نفقته على أصله أو لا فيه تردد وللمعتد الوجوب بشرط  
 استيفاد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين وفي حاشية البجوري  
 في الباب أيضا ويستثنى ما لو كان مشتغلا بعلم شرعي وترجي منه الجناية والكسب  
 نعه منه فتجب نفقته <sup>ح</sup> ولا يكلف الكسب آه وفي عانة الطالبيين في ذلك الباب أيضا  
 في البجوري وفي حاشية سليمان الحلبي على فتح الوهاب في ذلك الباب أيضا قوله وعجز  
 فرع عن كسب بليق به فغير اللائق كالعدم وكذا اللائق إذا منعه منها اشتغاله  
 علم كماله أخذ الزكاة آه وفي المنهج في كتاب قسم الزكاة ويمنع فقر الشخص مسكنه  
 ايته بنفقة قريب أو زوج وأشتغاله بعلم شرعي والكسب يمنعه ولا مسكنه <sup>ينزل لا اشتغاله</sup> و  
 ه وثياب وكتب يحتاجها آه وفي حاشية البجوري قوله وكفايته بنفقة قريب أي  
 من أرفع فلولا تكلفه فله أخذ تمام كفايته ويؤمن زكاة المنفق عليه من زوج  
 قريب ومنعهم دفع زكوة لمن تلزمه نفقته <sup>شمل</sup> على تكليفه النفقة ولو امتنع  
 ميه من الأنفاق وأستحيا من رغبة الحاكم كان له الأخذ لأنه غير مكلف قوله  
 لم شرعي ومثله آله وقرأة القرآن أي تعلمه وكذا احتياجه للنكاح فله أخذ ما  
 لم به قوله ولا مسكنه أي اللائق به مآه وإن اعتاد المسكين بالأجرة ومثله  
 بالفقيه وإن تعددت أنواعها فإن تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على واحد منها  
 فهو مدرّس واختلفا في قولها وثياب ولولا لبطل مرة في العام أن لا يؤبى قوله  
 اجها ولونادى مرة في السنة مآه وهو حال في الأربعة وأن كان الأخير مكرّرا لأن  
 عطفها على

عطفها على المعرفة ستوع ذلك آه حاشية البحري وفي حاشية سليمان الجمل  
قوله كفايته بنفقة قريب فلو اعتنع من دفعها له وكان لا يليق رفعه للحاكم  
عادة كان له الأخذ من الزكاة آه وفي شرح البهجة في فصل قسم الصدقات أو  
يمنعه النفقة في العلوم الشرعية لأن تحصيلها فرض كفاية فيعطى ليتفرغ لتحصيلها  
بخلاف ما إذا منعه التنقل بالعبادة كالصلوة والصوم فلا يعطى بل يكسب والأكسب  
أفضل من التخلي للعبادة قطعاً للطمع عما في أيدي الناس ولا يمنع الفقر مسكنه  
رثابه وإن كانت للرجل وماله الغائب في مرحلتين والمؤجل وعبد الذي يحتاج  
إليه آه ويفهم من حاشية البيهقي في فصل قسم الزكاة مثل ما في شرح البهجة وفي  
كتاب فقه السنة للسيد السابق قال النووي ر ع ولو قدر على كسب يلق بحاله إلا  
أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية بحيث لو أقبل على الكسب لا ينقطع عن التعلم  
حلت له الزكاة لأن تحصيل العلم فرض كفاية وأما لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة إذا  
قدر على الكسب وإن كان مقيماً بالمدرسة هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور آه  
وليكن معلوماً أيضاً بأن مجيئك إلى أواخرين في هذا الشتاء لا يخلو عن منفعة  
عظيمة ونحبت مجيئك وبأنه ينبغي للسالك في هذه الطريقة العلية أن لا يسأم  
وأن لا يضجر عن الطلب بل اللازم عليه أن يدوم ويصبر على الشدائد ويلتزم الباب  
بكمال الأدب ويقول لن أبرح الباب حتى تصلحوا عوجي أو تقبلوني على عيبه ونقصي  
فإن رضيتم فيا عزى ويا شرفي وإن أبيتم فمن أرجو لعصيان ويبغى له أيضاً أن يكون  
دائماً ذا كرامة لله تعالى لأن الذكر بمثابة الفأس يقطع به شوك الخواطر من طريق القلب  
وقال عليه الصلوة والسلام لكل شيء صيقال وصيقل القلب ذكر الله تعالى وقال أيضاً  
خير الأعمال ذكر الله تعالى وأن يكون مستغرقاً في الذكر والعبادة على وجه لا يبتغي له شوق



الجنة ولا خوف النار لأن شوق الجنة من مشتهيات النفس فلا يكون فعل المأمورات لله تعالى  
لذهاب إلى الجنة وخوف النار من مكروهاتها فلا يكون ترك المنهيات أيضاً لله تعالى  
من خوف الوقوع في النار وكلاهما غير مقبولين والمقبول ما كان خالصاً لله تعالى وأبتغاء  
وجهه الكريم وأن يكون مجتهداً ومسعيّاً حتى يحصل للقلب توجه دائم إلى  
الحق سبحانه وتعالى وأن يكون مسعيّاً في تحسين قلبه حتى يكون الله تعالى القلب لا  
غيره لأن الله تعالى يقول للعبد في يوم القيمة أنك قد كنت تحسن موضع نظري عن  
نبيك باللباس الفاخر هل حسنت موضع نظري فيك وموضع نظري لله تعالى وجود العبد  
هو قلبه ويقول أيضاً هل حسنت بيتي كما كنت تحسن بيتك بالجنس وغيره وبيت  
الله وجود العبد هو قلبه أيضاً لا غير ويقول هل وصفتني في بيتي أم غيري ووصفته فما  
ذا يقول العبد الغافل منه تعالى فإله من جواب فاللزام اللازم أن يسعى أشد السعي  
حتى يكون هو تعالى في بيته لا غيره ويكون تفكره الله تعالى في كل الأوقات حتى وقت الأكل والنوم  
التكلم كما قال بعض المشايخ كل بالله ونم بالله وتكلم بالله ولتختم على هذا و صلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المكتوب السادس ( إلى تلميذه الملا صدر الدين الحيدري في ردّ فتوى له في السلاق  
على خلاف المذاهب الأربعة الأربعة وردّ عن أتباع ابن تيمية .  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
القبلة والسلام على خير خلقه محمد الذي كل من سعى بوجيب ما فهم من أحاديثه لا يخرج عن الطريق  
لستقيم بلا اشتباه وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين أخذوا بأثاره بالانتباه وبعد فمن  
طلب السادة السنية محمد منظر إلى الأخ في الله الملا صدر الدين حفظه الله غيب السلا  
الاستدعاء والتفحص من الأحوال ليكن معلوماً بأن للطائفة قهرمان قد اتانا بما  
كتبتم من الفتوى

كتبتم من الفتوى المنقول عن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ودليل صاحب كتاب الفقه  
 ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث ولحدة فقال عمر قد أستعجلوا في أمر كان  
 لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم <sup>فأما مضاه عليهم</sup> ففتشنا الكتب فرأينا اختلاف العلماء في جوابه و  
 تأويله ورأينا أنكارهم وردّه على من قال أنه يقع بقول الرجل لزوجه أنت طالق  
 ثلاثاً واحدة ثلاث والقائل به هو ابن تيمية وكان هذا الإنكار والرد على هذا الأمر  
 من أهل العلم في سالف الزمان لأن الإنكار على هذا الأمر ليس وليد هذا الوقت وأن الرد عليه  
 من جهة إبداء العلماء ليس جديداً فما كان لنا أن نرد عليه بعد أن رده من كان قوله هو  
 المعتقد رضي الله عنهم وعنا بهم لولا هم لا يسهل على أمثالنا الإطلاع ولولا مخافة أن  
 يشرب الأذهان من لا يعرف من الجهلة أنشا على رأيك فيه ما جرى قلنا في هذه المسئلة  
 التي قد قبلتها أئمة العلماء في وقتها ولكن لأجل تلك المخافة ننقل بعضاً من الأجوبة  
 والتأويلات والرديات ففي شرح مسلم للإمام النووي رح في باب طلاق الثلاث وهذا  
 الحديث معدود من الأحاديث المشككة وقد اختلف العلماء فمن قال لأمراته  
 أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجهاهير العلماء من  
 السلف والخلف رحمة الله عليهم يقع الثلاث وقال طاووس وبعض أهل الظاهر  
 لا يقع بذلك إلا واحدة وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن أسحق و  
 المشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء وهو قول ابن مقبل ورواية  
 عن محمد بن أسحق وأحجج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا وبأنه وقع في  
 بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحسب به و  
 بأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره مقيم برجعته وأحجج الجمهور



بقوله تعالى وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ  
 أَمْرًا قالوا معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه بوقوع البينة فلو كانت  
 الثلاثة لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيًا فلا ينضم واحتموا أيضًا بحديث ركانة أنه  
 طلق امرأته البتة فقال له النبي ﷺ ألم الله ما أردت إلا واحدة فقال الله ما أردت  
 إلا واحدة فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن والآن لم يكن لتخليفه معنى وأما الرواية  
 التي رواها المخالفون أن ركانة طلق ثلاثًا فجعلها واحدة فرواية ضعيفة عن قوم  
 مجهولين وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها أبتة ولفظ أبتة محتمل للواحدة وللثلاث  
 لعل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ أبتة يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى  
 الذي فهمه وغلط في ذلك وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره  
 أنه طلقها واحدة وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله فالأصح أن  
 معناه أنه كان في أول الأمر أن قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو  
 كيدًا ولا استئنافًا يحكم بوقوع طلاقه لقلة أرادتهم الاستئناف بذلك فحل على الغالب  
 ذلك هو إرادة التأكيد فلما كانوا في زمان عمر أيضًا وكثر استعمال الناس لهذه الضعيفة و  
 لم يلح منهم إرادة الاستئناف بها عجلت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق  
 الفهم منها في ذلك العصر وقيل للراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلاق واحدة و  
 ساد الناس في زمن عمر رقي بوقوع الثلاث دفعة فنقذه عمر فعلى هذا يكون أخباراً عن  
 متلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة إلى آخر ما في شرح مسلم وفي  
 شرح القسطلاني على البخاري في باب من أجاز الطلاق الثلاث أي دفعة واحدة أو  
 منفرة لقوله تعالى الطلاق مرتان أي تطبيقه بعد تطبيقه على تقريب دون الجمع  
 مباح بمفروفي أي برجمة أو شريح بإحسان وهذا عام يتناول أيقاع الثلاث  
 دفعة وقد

دفعه وقد دلت الآية على ذلك من غير تكثير خلافاً لمن لم يجز ذلك لحديث أبغض  
 الحلال إلا الله تعالى الطلاق وعند سعيد بن منصور بسند صحيح أن عمر كان إذا أتته  
 برجل طلق أمراً ثلاثاً أو جمع ظهره وقال الشيعة وأهل الظاهر لا يقع إذا أوقعه  
 دفعة واحدة قالوا لأنه خالف السنة فيرد السنة وفي الأشراف عن بعض المبتدعة  
 أنه أنما يلزم بالثلاث إذا كانت مجموعة واحدة وهو قول محمد بن أسحق صاحب  
 المغازي وحجاج ابن أطارة وعسكوا في ذلك بحديث ابن أسحق عن داود  
 بن الحسين عن عكرمة عن ابن عباس المروي عند أحمد وأبي يعلى وصححه بعضهم قال  
 طلق ركانة بن عبيد يزيد أمراً ثلاثاً في مجلس واحد فخرن عليها حزناً شديداً  
 فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما قال ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنما تلك واحدة فارتجمها وأجيب بأن أسحق وشيخه مختلفان فيهما مع معارضة  
 بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث وبأنه مذهب شاذ فلا يعمل به أذهو منكرو الأصح  
 ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه أن ركانة طلق زوجته ألبنة فحلفه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ما أراد إلا واحدة فردّها إليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة  
 في زمن عثمان رضي الله تعالى عنهما قال أبو داود وهذا أصح وعورض بأنه نقل عن علي وابن مسعود  
 وعبد الرحمن بن عوف والزبير كما نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق له ونقله ابن  
 المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار في مسلم من  
 طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة  
 فقال عمر إن الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم  
 وقد أجيب على قول كان طلاق الثلاث واحدة بأن الناس كانوا في زمنه حدة يطلقون



واحدة فلما كانوا في زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ومحصّل أن المعنى أن الطلاق الموقوع في  
 زمن عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعجلون الثلاث أصلاً وكانوا  
 يستعملونها نادراً وأما في زمن عمر فكثيراً استعملها لهم لها وأما قوله فأمضاه عليهم  
 فمعناه أنه صنع فيه من الحكم بأيقاع ما كان يصنع قبله وقال الشيخ كمال الدين الهما  
 تأويله أن قول الرجل أنت طالق أنت طالق أنت طالق كان واحدة في الزمن  
 الأول لقصدهم التأكيد في ذلك الزمان ثم صاروا يقصدون التجديد فالزمهم عمر  
 بذلك لعلمه بقصدهم قال وما قيل في تأويله أن الثلاث التي يوقعونها الآن أغاكت  
 في الزمان الأول واحدة تنبيه على تغير الزمان ومخالفة السنة فيشكل أذ لا يتجه  
 قوله فأمضاه عمر إلى آخر ما في القسطلاني وفي نيل الأوطار واستدلوا أيضاً بحديث ابن  
 عباس المذكور في باب أن الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أجيب عنه بأ  
 جوبة منها ما نقله المحقق ولفظه وقد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث فذهب بعض  
 التابعين إلى ظاهره في حق من لم يدخل بها كما دلت عليه رواية أبي داود وتأوله بعضهم على  
 صورة تكثير الطلاق بأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق فإنه يلزمه واحدة إذا  
 قصد تكثير الأيقاع فكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر على صدقهم وسلامتهم وقصد  
 في الغالب الفضيلة والأختيار لم يظهر فيهم خب ولا خداع وكانوا يصدقون في إرادة التوكيد  
 فلما روي عمر في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت وفشا أيقاع الثلاث جملة بلفظ لا يحتمل  
 التأويل الزمهم الثلاث في صورة التكثير أذ صار الغالب عليهم قصدوها وقد أشار إليه بقوله أن  
 الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناقة وقال أحمد بن حنبل كل أصحاب ابن عباس  
 روي عنه خلاف ما قال طاووس سعيد بن جبير ومجاهد ونافع عن ابن عباس بخلافه وقال  
 أبو داود في سننه صار قول ابن عباس فيما حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق

التأكيد الثلاث إذا قصد

عن معمر بن الرهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن  
 بن أبي أسير أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمرو وابن عباس سئلوا عن البكر  
 يطلّقها زوجها ثلاثاً فكلّمهم قال لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره انتهى كلام المصنف وقوله  
 وتأوله بعضهم على صورة تكريب لفظ الطلاق إلخ هذا البعض الذي أشار إليه هو  
 ابن سيرج وقد أرتضى هذا الجواب القرطبي وقال التتوي أنه أصح الأجوبة أنه يدل الأوطار  
 وفي شواهد الحق لليوسف النبهاني في الباب الرابع في نقل عبارات علماء المذاهب  
 الأربعة في الرد على ابن تيمية والكلام على بعض كتبه ومخالفة أهل السنة في بعض  
 المسائل المرحمة منها اعتقاد الجهة في جانب الله تعالى وتقدس ومنها تحريم شدة  
 الرجال لغير المساجد الثلاثة ومنها منع الاستغاثة بالأبنياء والصالحين ومنها  
 إلغاء مفهوم العدد في الطلاق وأنه يقع ولحده وأن كان بلفظ الثلاث والألف  
 وغير ذلك مما هو مذکور في مواضعه فمن عامرة <sup>ابن تيمية</sup> الأمام صدر الدين بن الوكيل  
 المعروف بابن المرجل الشافعي وقد ناظرهم أبو حيان وكان صديقاً له فلما  
 أطلع على بدعه رفضه رفضاً بقاء وحذر الناس منه ومنهم الأمام عز الدين بن جماعة  
 رد عليه وشنع عليه كثيراً ولم أطلع على كتب هؤلاء الثلاثة وأما ذكرهم ابن حجر وغيره  
 ومنهم الأمام كمال الدين الزمكا في الشافعي وقد صنف كتاباً في رد على ابن تيمية في مسألة  
 الطلاق وفي مسألة الزيارة وفي الرد عليه وشيعة المانعين الاستغاثة بالبنين <sup>عليه السلام</sup>  
 وترجم ابن الوردي كمال الدين الزمكا في تاريخه بكونه من أئمة الشافعية وأثنى عليه  
 كثيراً وترجمه أيضاً الكتب في زيل ابن خلكان بترجمة فائقة ومنهم الأمام الكبير الشريف  
 تقي الدين السبكي الشافعي وقال بعد كلام طويل وتكليم معه من مشيروا كبريائه ورأيت  
 واجتمعت به كثيراً ثم عاد إلى الشام ثم بلغنا كلامه في الطلاق وأن من علق الطلاق



على قصد الميراث ثم حث لا يقع عليه الطلاق ورددت عليه في ذلك ثم بلغنا كلامه في السفر إلى الزيارة  
 ومنعه أياه فرددت عليه في ذلك أيضاً وقال أنا شديد الإنكار لقول ابن تيمية في الطلاق  
 والزيارة ظاهر وباطناً ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي الذي اتفقت الأئمة با  
 سرها حتى الوهابية التابعون مذهب ابن تيمية على جلالة قدره وغزارة علمه وتجربته في  
 في علم الكتاب والسنة وأنه خاتم الحفاظ لم يأت بعده مثله قال دح فيما كتبه على الرد  
 الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية شيخ الإسلام كافر للحافظ ابن ناصر الدمشقي  
 كما نقله الصفي البخاري في القول الجلي ولقد قام على ابن تيمية جماعة مراراً بسبب أشياء أنكرها  
 عليه من الأصول والفروع إلى أن قال ومع ذلك فهو بشر يحطى ويصيب فالدني أصاب  
 فيه وهو الأكثر استفاد منه ويترجم عليه بسببه والذي أخطأ فيه لا يقل عليه كسئلته  
 الزيارة والطلاق ومنهم السيد صفي الدين الحنفي البخاري وألف كتاباً مستقلاً سماه القول الجلي  
 في ترجمة الشيخ تقي الدين بن تيمية الحنبلي وقال فيه وكان قد خالف الأئمة الأربعة في بعض الفروع  
 كمسئلة الزيارة والطلاق وكان يباظر عليها إلا أن قال وقد خالف في مسألة زيارة القبور  
 الأجماع وهو محطى في ذلك أشد الخطأ ولكن لا يلزم من القول به التفسير فضلاً عن التكفير  
 لأنه صد ذلك عن شهرة ولو كان ذلك الدليل خطأ عندنا وقال في مسألة الطلاق ناقلاً  
 عن الحافظ عماد الدين في حقه ابن قيم القائل بقول ابن تيمية في مسألة الطلاق ومع أنه خالف  
 الأئمة الأربعة في ذلك فلم ينفرد به كما هو مبين في موضعه وهو وإن كان خطأ فاحشاً  
 فلا يوجب التفسير فافهم أهم عبارة القول الجلي ومنهم الشيخ الإسلام صالح البلعيني  
 الشافعي وقال بعد كلام نعم قد ينسب الشيخ تقي الدين بن تيمية لأشياء أنكرها علم  
 معارضوه وانتصب للرد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في مسئلتين الزيارة والطلاق  
 وأفرد كلا منهما بتصنيف وليس في ذلك ما يقتضي كفر ولا زندقته ومنهم الشيخ  
 عبد الرحمن الكريري

عبد الرحمن الكزبري الدمشقي الشافعي وقال بعد أن أشنع على ابن تيمية إلى أن قال وما يغري إليه من المخالفة في بعض الفروع والطعن في السادة الصوفية أولى الشائت فذلك مما لا نوافق عليه ولا نسلم شيئاً من ذلك إليه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ومنهم صاحبنا العالم العامل الفاضل الكامل الشيخ مصطفى بن أحمد الشطلي الحنبلي الدمشقي الف حفظه الله وجزاه أحسن الجزاء رسالة مخصوصة سماها النقول الشرعية في رد على الوهابية وختمها بخاتمة في تأييد مذهب ساداتنا الصوفية فيما قاله في المقالة الأولى التي تكلم فيها على الاجتهاد لا شك أن من ادعى ذلك في هذه الزمان عليه أمانة البهتان كما يقع دعوى ذلك من قرقة شاذة نسب نفسها للحنبلة من جبهة نجد التي يخرج نهاره قرن الشيطان كما ورد في الحديث حتى أنهم بما لا يستدلون بالأجماع ولا بالقياس أصلاً بل يقتصرون على الاستدلال بالكتاب والسنة بلا فهم منهم لشيء من الوجوه السابقة أي شرائط الاجتهاد ولا معرفة لهم بمبادئ العلوم فضلاً عن مقاصدها وأصولها ويعلمون أولادهم من أبان نشأتهم هذه الدعوى و يجرونها على الاحتجاجات بظواهر النصوص وترك ما وراء ذلك عن جهل ومكابرة وقد ينكرون دعوى الاجتهاد ويحتجون بعبارة ابن تيمية فقط مع أنه خرج عن مذهب الحنبلي في عدة مسائل تفرد بها وتهياً بخصوصها للاجتهاد المطلق إلا أنه لم يرد على كونها مذهباً له كما دوت فروع المذاهب الأربعة فمنها ما كان محبباً للمناظرة فيه ولم يغترب لأحد كمسئلة الغاء مفهوم العدد في الطلاق وأنه يقع واحدة وإب كان بلفظ الثلاث أو الألف أو الأكثر من ذلك ومنها تحريم شدة الرجل لغير المسجد الثلاثة ومنها منع الاستغاث بالأنبياء والصالحين وغير ذلك مما هو مذكور في مواضعه فليست المسائل المذكورة من مذهب الإمام أحمد ولا ورد فيها رواية عن الأئمة



أحمد ونص فقهاء الحنابلة على أنه لا يتابع فيها ومنهم الإمام أحمد بن حجر الهيتمي وهو  
أشدّهم رداً على ابن تيمية مُحَاة عَنِ الدِّينِ وشفقةً على المسلمين من أن يسرى إليهم شئ  
من غلطاته الفاحشة ولا سيما فيما يتعلق بسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى آل وأحفاد  
أجمعين ومن تطرعين الانصاف شهد لهذا الإمام ابن حجر بالولاية وأنه ربما يكون قد  
أطلع الله على ما يستحصل للمستقبل من الأضرار العظيمة التي ترتب على أقوال ابن تيمية  
من فرقة الوهابية التي هو أصل اعتقادها وأساس فسادها وفي شواهد الحق في بحث  
الكلام على بعض كتب ابن تيمية وتقليد أبيه للإمام ابن الجوزي ثم جاء في أواخر المائة السابعة  
رجل له فضل ذكاء وأطلاع يعني ابن تيمية ولم يجد شيئاً يهتد به فقال بقيام الحوزة  
بذات الرب سبحانه وتعالى وأن الله سبحانه وتعالى ما زال فاعلاً وأن التسلسل ليس بحال فما  
مضى كما هو في سياقي وشوش عقائد المسلمين وأغرى بينهم ولم يقتصر على العقائد في  
علم الكلام حتى تعدى وقال أن السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم معصية وقال أن  
الطلاق الثلاث لا يقع وأن من حلف بطلاق أمرته وحلف لا يقع عليه طلاق و  
اتفق العلماء على حبسه الحبس الطويل فحبسه السلطان ومنعه من الكتابة في الحبس  
ومات فيه ثم حدث من أصحابه من يشيع عقائده ويعلم مسائله ويلقي ذلك إلى الناس  
سراً وليكن جهراً فقام الضرر بذلك وأعلم أنه يجب عليك الحذر التام من كتب ابن تيمية وجماعة  
المتعلقة بالعقائد لئلا تهوى في مخطات الضلال ولا ينفك الذم بعد ذلك بحال  
من الأحوال وأياك أن تغتر بكلام السيد نعمان أفندي الألويسي البغدادي كتابه جلاء  
العينين وتلن أنه حنفي من أهل السنة والجماعة فهو بهذا الكتاب قد خرج عن حقيقته  
وسنته وصار من جماعة ابن تيمية نا صرنا مذهبه مذهب الوهابية عفا الله عنه  
وعنه أجمعين فانهم بلا شك من جملة المسلمين وأين كانوا فيما خالفوا به أهل السنة  
متدعين أم

مبتدعين آه بأختصار وفي شواهد الحق أيضاً في بحث الفرق بين الأما  
مين ابن حجر وابن تيمية أما من جهة منزلة ابن تيمية في الفقه عند أهل مذهبه  
علماء الحنابلة فأنا لا نجد لها مثل منزلة ابن حجر في الفقه عند علماء مذهبه =  
المشوافقة بل كثير من أئمة الحنابلة مقدّمون عليه في الفقه وإذا خالفهم لا يقول  
على كلامه ولا يعتمد على ترجيحاته واختياراته عندهم وكثير من أقواله مرفوضة  
بالكلية في مذهب الإمام أحمد لقوله بعدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ولم  
مسائل كثيرة شدّ بها في مذهب الإمام أحمد وخالف بها الصحيح منه ردّ عليه بها علماء  
المذهب ومنهم الحافظ ابن رجب الحنبلي والحاصل أن الحنابلة مع تعظيمهم آياه غلب  
التعظيم لا يعتبرون أرائه في الفقه واختياراته في المذهب ويرفضون كل ما خالف به  
أئمة مذهبهم من الأقوال التي نزع بها منزع الاجتهاد وخالف بها عندهم بسبيل السداد  
وقد علمت أن أعرف الناس بالعالم علماء مذهبه لكثرة تدقيقهم في أقواله وأحواله  
وقد طعن فيه كثير من علماء المذاهب الأخرى ونفروا الناس منه خوفاً عليهم من الاقتداء  
به فيما عترضوا به عليه مما خالف به أئمة الدين وجمهور المسلمين في مسائل المعلومه  
وأرائه الشاذة للذمومة التي استبدّ بها مخالفاً لمذهب أئمة المسلمين انتهى  
ما أردنا نقله من شواهد الحق بالأختصار وفي النهاية للدرملي ولا يحرم جمع  
الطلاق الثلاث لأن عويمر العجلاني لما ألعن امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن  
يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بجرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم لنها  
عنه لأنه أوقعه معتقداً بقاء الزوجية ومع اعتقادها بحرم الجمع عند المخالف  
ومع الحرمة يجب الأكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد فدل على أن لا حرمة  
وقد فعله جمع من الصحابة وأفتى به آخرون أما وقوعهن معلقة كانت أو منجزة



فصوماً اقتصر عليه الأئمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وإن اختاره هذا الأخير من لا يعابيه وأفتدى به من أخذه الله قال السبكي وأبتدع بعض أهل زماننا أي ابن تيمية وصححه قال عز بن جماعة أنه ضالٌّ مفضلٌ آه نهاية وما في النهاية موجودٌ في التحفة لابن حجر وفي مغلطة المحتاج للمخطيب الشيرازي مع زيادات أخرى في المسئلة فإن شئت فارجع إليهما وأتفاق الشروح الثلاثة على عدم الاعتبار بما قيل من وقوع واحدة فقط وإن كان الطلاق بلفظ الثلاث كافٍ في الرد والاعتماد لأن صاحب الفوائد المدينة وهو الكردي فقد نقل عن الشيخ سعيد سبيل للملكي عدم جواز الألقاء بما يخالف ابن حجر والرملي بل بما يخالف التحفة والنهية وعن الشيخ محمد صالح المنتقى نحو ما يخالفه الشيخ سعيد المذكور وأن شئت فارجع إليهما ونقل صاحب بغية المسترشدين عن فتاوى عبد الله بن الحسين بن عبد الله با فقيه طلقها ثلاثاً في مجلس واحد وأراد تقليد القائل وضو ابن تيمية بأنها تحسب واحدة لم يجزله ذلك وقد غلطه العلماء وأجمعوا على عدم جوازه وعن فتاوى محمد بن أبي بكر الأشعر اليمني بعد كلام ولا عبرة بقول الزيدية لحزبهم الإجماع النعلى من البيهقونية الكبرى بالثلاث مطلقاً فيجب نقض الحكم في هذه كالتية قبلها على كل من قدر عليه بل من قدر على نقضه ورده فلم يفعل فهو فاسق آثم باختصار وأعلم أن أقوال هذه العلماء في الجواب والتأويل والألنكار والرد تدل على أنه لا يجوز العمل بنفسه بما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة فضلاً عن الفتوى به لأن صاحب كتاب الفقه قد صار بما قال في كتابه مؤيداً لقول ابن تيمية وأن استشار صاحب كتاب الفقه لتأييد زلات ابن تيمية لا يفيد شيئاً كما أن استشهاده صاحب جلاء العينين لتأييد زلات ابن تيمية بكلام بعض العلماء من أهل مذهبه أو من شذوذ المذاهب الأخرى أو ممن يدعون الاجتهاد ولا يتقيّدون بمذهب مخصوص كعلماء الوهابية لا يفيد شيئاً لأن الخطأ إذا انضم

أذا انضمت إلى الخطأ لا يجعله صواباً والباطل إذا انضم إلى الباطل لا يجعله حقاً وليس من شرط ردّ خطأ المخطئ أن لا يوافق على خطائه أحد بل متى نابذ الحق الظاهر وحل الصواب الباهر ظهر لكل أحد أن ابن تيمية ومن وافقه في مسائله للعلومة مخطئ وأنّ إذا قابلت بين من وافقه ومن خالفه تجد في مقابلة الآلوف ممن خالفوه واحداً ممن وافقه وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أتبعوا السواد الأعظم فإنه من شذّش في النار وقال صلى الله عليه وسلم إنّ الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة الغنم والنأصية وأياكم والشعاب وعليكم بالجماعة والعامّة رواه أحمد في مسنده ولم يكتب من وافقه بموافقة له قوة على المخالفين ولكن اكتسب من وافقه السقوط عند جمهور المسلمين وصار بمجرد العلم بأن العالم الغلابي من شيعة ابن تيمية أو على رأيه في تلك المسائل للعلومة منسقطاً عند الأمة إلى الخفيض الأسفل وإن كان هو فمن العلم بالمحل الأكل ونرجو من الله الكريم أن لا يحزننا من القراط المستقيم وأن يجعلنا من المنصفين ومن تابعهم إلى يوم الدين وأن يجعل حياتنا على طريق أهل السنة والجماعة وقيامنا على هذه الملة للرضية بجاء أفضل خلقت عليه وعلى آله وأصحابه أكمل الصلوة وأتمّ التحية

(المكتوب السابع) إلى الشيخ صفي الدين بن الشيخ جلال الدين الفرسافي في بيان أنه لا يعتقد على ابن تيمية في عدم وقوع الطلاق دفعة واحدة .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله محمد صفي الدين بن الشيخ جلال الدين الفرسافي حفظه الله غب السلام عليك والأستدعاء منك والتفحص عن حالت وتقبيل يدي أبيك ورجاء الأدعية الجزية منه والسلام على جميع جيرانك وعلى كل من يسئل عنا فليكن معلوماً بأن أشكالكم فيما كتبتم من مسألة إذا طلق الرجل



زوجته ثلاثاً دفعة واحدة هل يقع الطلاق الثلاث أم لا نقول في الجواب لا لأن العلماء قد  
ردوا على ابن تيمية مسألة عدم وقوع الطلاق الثلاث إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً دفعة واحدة  
وغير هذه المسئلة مما شذبه عن أهل السنة والجماعة وأنكر العلماء عليه وأجابوه وأولوا  
عانتسك به في سالف الزمان لأن أنكارهم على هذه الأمر ليس ليده هذا الوقت وأن الرد عليم  
من جهابذة العلماء ليس جديداً وهذه المسئلة قد قتلها أئمة الفقهاء في وقتها ففي شرح مسلم  
للإمام النووي رح في باب طلاق الثلاث وهذا الحديث أي حديث ابن عباس أي وهو الحديث  
الذي استدلى به صاحب كتاب الفقه معذور من الأحاديث المشككة وقد اختلف العلماء  
فمن قال لأمرية أنت طالق ثلاثاً الآن قال وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه  
وتأويله فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طلقة لقلّة أرادتهم الاستئناف بذلك فحل على الغالب التمسك  
بمروادة التأكيد فلما كان رضي الله عنه وكثراً استحتمل الناس بهذه الصيغة وغلب منهم  
أرادة الاستئناف فيها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في  
هذا العصر آد وقال في التحفة بعد ذكر جملة أجوبة لم يرض بها والأصح أن يجاب بأن عمر لما  
استشار الناس وجد فيه ناسخاً لما وقع فعل بقضيته وذلك الناسخ أما خبر بلغه أو جاع  
وهو لا يكون إلا عن نص ومشيئة أطبق علماء الأمة عليه وأخبار ابن عباس لبيان أن  
الناسخ إنما عرف بعد مضي مدة من وفاته صحت وفي شرح القسطلاني على البخاري في باب  
من أجاز الطلاق الثلاث وأجيب بأن ابن أسحق وشيخه مختلف فيهما مع معارضته  
بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث وبأنه مذهب شاذ فلا يعمل به إلى آخر ما فيه أيضاً و  
من أنكر رد علي ابن تيمية الإمام كمال الدين الرملكاني الشافعي وقد صنف رسالة في الرد عليه  
في مسئلة الطلاق ورسالة في الرد عليهم في مسئلة الزيارة وفي الرد عليه وعلى شيعته للماعين  
الاستغانة بالنبي

الاستغاث بالنبى عليه السلام ومنهم الامام الكبير الشهير تقي الدين السبكي الشافعي وقد اُفرد كلاً  
 من مسئلتى الزبارة والطلاق بتصنيف ومنهم الامام الحافظ ابن حجر العسقلاني حين  
 قال ولقد قام على ابن تيمية جماعة مراراً بسبب اشياء انكروها عليه من الاصول و  
 الفروع الى ان قال ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب فالذى اصاب فيه وهو  
 الاكثر يستفاد منه ويترجم عليه بسببه والذي اخطأ فيه لا يقلل عليه كسئل  
 الزبارة والطلاق ومنهم العالم العامل الشيخ مصطفى بن أحمد الشطري الحنبلي الذي  
 قد ألف جزاء الله احسن الجزاء رسالة مخصوصة سماها النقول الشرعية في الرد  
 على الوهابية وفيها ان ابن تيمية قد خرج من مذهب الحنبلي في عدة مسائل تفرد بها  
 ونهاى بمخضومها للاجتهاد المطلق الا انها لم تدون على كونها مذهباً له كما  
 روت فروع المذاهب الاربعة فمنها ما كان يجب للنظر فيها ولم يفت به  
 لأحد كسئلة الغاء مفهوم العدد في الطلاق وانه يقع واحدة وان كان بلفظ  
 الثلاث والالف أو الأكثر من ذلك الى آخرها فيها ومنهم الحافظ ابن رجب الحنبلي  
 فإنه قد رد عليه في مسائل كثيرة شذبهها من مذهب الامام أحمد بن حنبل وخالف فيها  
 الصحيح منه وفي شواهد الحق ليوسف البهائي وأعلم ان الحنابلة مع تعظيمهم أياهم  
 غاية التعظيم لا يعتبرون آرائه في الفقه واختياره فيه ويرفضون كل ما خالف  
 به أئمة مذهبهم ومعلوم ان أعرف الناس بالعالم علماء مذهبه وقد طعن فيه  
 كثير من علماء المذاهب الأخرى ونفروا الناس منه خوفاً عليهم من الاقتداء به فيما خالف  
 به أئمة الدين وجمهور المسلمين في مسائل العلوم وآرائه الشاذة للذمومة آه وفي النهاية  
 للرملي ولا يحرم جمع الطبقات الثلاث لأن عويم العجلاني لما لا عن أمراته طلقها  
 ثلاثاً قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم لنهاه عنه



لأنه أوقعه معتقداً بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب  
الأنكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجباً فدل على أن للاحرمة وقد فعله جمع الصحابة و  
أفتى به آخرون أما وقوعهن معلقة كانت أو منجزة فهو ما اقتصر عليه الأئمة ولا اعتبار  
بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وإن اختاره من  
للتأخرين من لا يعبا به وأفتى به من أضله الله قال السبكي وأبتدع بعض أهل زماننا  
أي ابن تيمية ومجتمعة قال عز بن جماعة أنه ضال مضل آخر نهاية وما في النهاية موجود  
بعينه في التحفة لابن حجر والمغني للخطيب الشربيني مع زيادات أخرى في المسئلة فإن شئت  
فارجع إليهما واتفق الشروح الثلاثة على عدم الاعتبار بما قيل من وقوع واحدة فقط  
إذا كان الطلاق بلفظ الثلاث كاف في الرد والاعتقاد لأن صاحب الفوائد المدينة وعسليمان  
الكردي قد نقل فيها عن الشيخ سعيد بن أبي عمير جواب الأفتاء بما يخالف ابن حجر والرد  
بن بما يخالف التحفة والنهية وعن الشيخ محمد صالح المنقي عما ناهى الشيخ سعيد المذكور  
وأن شئت فارجع إليها واعلم أن أقوال هذه العلماء في الجواب والتأويل والأنكار والرد  
تدل على أنه لا يجوز العمل بنفسه بما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة فضلاً عن الفتوى  
لأن صاحب كتاب الفقه قد صرح بما قال في كتابه مؤيداً لقول ابن تيمية واستشهاد  
صاحب كتاب الفقه لتأييد زلات ابن تيمية لا يفيد شيئاً لأن الخطأ إذا انضم إلى  
الخطأ لا يجعله صواباً والباطل إذا انضم إلى الباطل لا يجعله حقاً وليس من شرط خطأ المخطئ  
أن لا يوافقه على خطئه أحد بل متى نأى عن الخطأ لم يضر حال المصنوب الباهر ظهر لكل أحد  
أن ابن تيمية في مسائل للعلومة مخطئ وموافق عليه هو أيضاً مخطئ ولم يكتب من  
وافقه بموافقته له قوة على المخالفين ولكن الكتب موطوعة عند جمهور المسلمين وصار مجرد  
العلم أن العالم الغلاني من شيعة ابن تيمية أو على رأيه في تلك المسائل للعلومة مسقطاً عند  
الأئمة إلى

الأمة إلى الخفيض الأسفل وإن كان هو العلم في محل الأكل ونزحوا من الله الكريم أن لا يخرجنا من القصر المستقيم وأن يجعلنا من المنصفين ومن تابعيهم إلى يوم الدين ويجعلنا حياتنا على طريق أهل السنة والجماعة وقيامنا على هذه الملة المرصية بحاجه أفضل الخلق عليه وعلى آله وأحبابه أهل الصلوة وأنتم الخيرة .

(المكتوب الثامن) إلى الملا حبيب والملا أحمد والشيخ مصطفى التلي في ردعهم عن الاعتراض على الأولياء رضى والذنب عنهم بالأدلة وقبول آدابهم وما يتعلق بذلك .  
 باسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينسئ بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخوان أعني بهم الملا حبيب والملا أحمد والشيخ مصطفى بن الشيخ نور الدين التلي حفظهم الله غيب السلام والاستدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على جميع خيرائكم وعلى كل من يسئل عنا فاعلموا أيها الإخوان فتح الله أعين بصيرتكم وأغلق عنكم باب الاعتراض على أوليائه أنهم أهل خبرة تامة بشرع الله عز وجل وذو وعلم كامل بما جاء عنه صلى الله عليه وسلم على غير من ربهم فكل ما وضعوه من الآداب للمريدين فينبغي أن تتلوه بالقبول وتعلموا أنهم اقتبسوه من مصباح السنة على صاحبها أفضل الصلوة وأكمل الخيرة فإن رأيتم أدباً من آدابهم ولم تعرفوا ما أخذ من السنة أو من كتب الشرع فلا ينبغي أن تطيلوا لسانكم بالاعتراض عليهم ففوق كل ذي علم عليم والاعتراض على أهل الله سيف من تناول قتل به ولحوقهم نسم قائلاً لساعته من تناول منه شيئاً هلك لوقتته نسأل الله العافية والسلامة لنا ولكم من ذلك المذكور إذا علمتم هذا فاعلموا أن سادات النقشبندية وضعوا آداباً أكيدة مهمة بل ولجبة عندهم لا نهم مجتهدون في آداب طريقتهم فعملوا بأجتهادهم ما هو سنة في الشرع واجبا في آداب الطريقة لمن اراد الدخول في هذه الطريقة العلية كالغسل بعد التوبة وكصلوة الركعتين بعدها وكغيرها من الآداب والأركان وفي جامع الأصول



للشيخ أحمد ضياء الدين خليفة مولانا خالد قس نقلا عن شرح رسالة الحادي وكيفية التلقين  
 بعد ثبوت صدق المريء أن يأمر الشيخ بالاستخارة وأن يستخر هو أيضا وأن وافقت استخار  
 تهما يأمر الشيخ للمريء بأن يغسل غسل التوبة ثم يصلي للمريء صلووة التوبة ركعتين ثم يصدق  
 بصدقه ثم يجيئ عند الشيخ فيجلسه الشيخ بين يديه ويلصق ركبتيه بركبتيه ثم يأخذ الشيخ  
 بيده اليمنى يد المريء كالمصباح ثم يستببه الشيخ عن جميع المعاصي إلى آخر ما فيه ويمكن ذلك  
 بدون الاستخارة كما إذا التفتي الشيخ بالطمأنان قلب المريء وأن أنضم كل واحد منهما إلى الآخر  
 فهو نور على نور كما في بعض الرسائل وهذه الآداب من الغسل للتوبة وصلوة الركعتين بعدها  
 وغيرهما تكون سابقة على التوبة كما في هذا الكتاب أو تكون متأخرة عنها كما في آداب المريءين للأمام  
 الرباني وفي غير الرسائل فما اختلف فيه العلماء فأيا كان لا مجال للأعتراض لكن الظاهر  
 أنها بعدها لأن التوبة من الذنوب واجبة في الشرع فوريتها فلا يجوز أن تكون هذه الآداب  
 الواجبة عند الساعات سببا لتأخيرها وهو واجب في الشرع فوريتها الأعلى ما أوله بعض  
 العلماء من كون الركعتين من مبادي التوبة ومن كونها وكيلة لقبولها وفي حاشية البحري  
 على الأتباع وأما إذا جهله الشيخ ليتوب فأمر بالتأخير فإنه يحرم عليه لأن التوبة من الذنوب  
 واجبة في الحال آتية وفي الوصل الترمدية ومقامات شاه تهر وحدائق الوردية قال شاه تهر  
 مبتدأ يقطني وتوبتي وأنا بتي أني كنت جالسا مع صاحب لي في خلوة فبينما أنا ملثقت  
 إليه أكلته إذ سمعت قائلا يقول لي أما أن تعرض عن الكل وتتوجه إلى حضرتنا فحصل لي من  
 سماع هذا الكلام حال عظيم وخرجت مسرعا من ذلك البيت لا يقر لي قرار وكان قريبا  
 منه ما فإغتسلت منه وغسلت ثيابي في تلك الحالة من الأناقة وصليت ركعتين طالما  
 مضت على الغوام وأنا أتمنى أن أصلي مثلها فلم أتمكن من ذلك آه وهذا أيضا يدل  
 على أن الغسل والصلوة بعد التوبة حيث قال قدس سره فإغتسلت بالغاء ثم قال وفي  
 تلك الحالة

تلك الحالة من الأناية صليت ركعتين والله اعلم وفي كتاب نزول الأبرار بالعلم المأثور  
من الأدعية والأذكار هذه الصلوة أي صلوة التوبة لم تذكر في الأذكار وإنما ذكرها الجزري  
في الحصن وعدته وهو من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فينظرت ثم يصلي ثم يستغفر الله لا يغفر له ثم قرأ هذه الآية وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهََ الْآخِرَ الآية أخرجه أهل السنن الأربعة  
وإبن السنن والبيهقي وابن حبان وزاد اللفظ ركعتين بعد قوله يصلي وهكذا زاد ابن  
خزيمة في صحيحه وقد حُسن هذا الحديث الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وأخرج  
البيهقي عن الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أذنب عبد ذنباً  
ثم توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى براز من الأرض فصلى فيه ركعتين واستغفر الله  
من ذلك الذنب لا يغفر الله له وهو مرسل آه ولحقاً ما أخذ السادات الغسل بعد  
التوبة عليكم سألتموني عن دليل الغسل بعد التوبة فأجبتكم بأنني لم أرى من صرح من  
علماء مذهبنا به ولكن قد رأيت في كتب الحنفية أن الغسل بعد التوبة سنة والظاهر  
أن مذهبنا أيضاً كذلك لأن كتب مذهبنا مشحونة من ذكر سنن غسل الكافر  
إذا أسلم والأسلام توبة من معصيته وهي الكفر فلعلم علماء مذهبنا أننا نتركوا المبرح  
بذكر سنن الغسل بعد التوبة لظهورها من هذا ثم نشئت كتب مذهبنا فرائد في  
شرح التحرير الشيخ الأسلام فاضل ذكرها الأنصار روي (روا) الغسل (لأسلام) كما فرخا عن  
حدث أكبر (لأنه صلى الله عليه وسلم أمر به قيس بن عاصم لما أسلم رواه الترمذي وحسنه وابن حبان  
وصححه ومملوه على الذنب لأنه قد أسلم خلق كثير ولم يؤمر بالغسل ولأن الأسلام  
ترك معصيته فلم يجب معه غسل كالتوبة من سائر المعاصي إلا آخر ما فيه وفي حاشية  
الشرقاوي على ذلك الشرح (نوله ترك معصيته) أي وهو الكفر وقوله كالتوبة



من سائر المعاصي أي فإنه لا يجب لها غسل بل يسن <sup>أو التوبة</sup> والظاهر أنه بعدها لأن التوبة من  
الذنب واجبة في الحال ويسن صلوة ركعتين للتوبة والظاهر أنها بعدها أيضاً لما مرّ كذا  
قرره شيخنا عطية أه وفي شرح الكفاية الاختيار على غاية الأقتصار ومن الأغسال السنوية  
(غسل كافر إذا أسلم) وروى أنه عنه أم قيس بن عاصم وغامة بن أنال أن يغتسل لما أسلم  
ولم يوجبه لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به ولأن الإسلام توبة من  
معصية فلم يجب الغسل منه كسائر المعاصي وهذا في كافر لم يجنب في كفره آه وفي أعانته  
الطالبيين على فتح المعين في باب الجمعة في مطلب الأغسال السنوية (قوله لأن كثيرين كفو)  
أي ولأن الإسلام ترك معصية فلم يجب معه غسل كالنوبة من سائر المعاصي فإنه لا يجب  
لها غسل بل يسن آه وفي شرح التحرير في باب صلوة النفل (ومنه صلوة التوبة) لحبر ليس  
عبدٌ يذنب ذنباً فيقوم فيتوضأ ويصلي الركعتين ثم يستغفر الله الأعظم له رواه أبو داود  
وغيره وحسنه الترمذي وفي حاشية الشرقاوى على ذلك الشرح (قوله صلوة التوبة)  
أي قبلها كما هو ظاهر الحديث حيث قال ثم يستغفر إذا استغفار وهو التوبة على الرجوع أيضاً  
فالصلوة وسيلة لقبول التوبة فتقدم عليها وقال بعضهم أنها بعدها وأن الاستغفار  
غير التوبة بل هو لشكر على حصولها ولطلب قبولها ودوامها وقال الرقعي يسن ركعتان  
قبلها وركعتان بعدها آه وفي حاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني على شرح البهجة  
(قوله وصلوة التوبة ركعتان الخ) عبارة قال على الجلال وركعتان للتوبة قبلها  
وبعدها ولو من صغيرة وأنظر كيف يسوع تأخير التوبة لما بعد الركعتين وقد يقال  
الركعتان من بادئ التوبة فإنه ورد ما من عبد يذنب فيقوم فيتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر  
الله الأعظم له تأمل آه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
(المكتوب التاسع) أن اللام مشتاق في رده عن الاعتراض على السادة الصوفية  
النقشبندية قس

النقشبندية قس في بعض الآداب وفي رده واجه النفسانية الباطلة وفي الذب  
عنهم والانتصار لهم قدس

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الآخ في الله اللامتناهي حفظه الله  
عز السلام والاستدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على أخوانك وعلى الجيران  
وعلى كل من سئل عنا فاعلم أن أعتراضك على أمر ساداتنا النقشبندية للمريدين  
بالمجئى إلى الختم والتوجه وعلى أمرهم بقرأة القرآن وبقضاء الفوائت من  
الصلوة والصوم جميعاً بأن اللازم لهم أمرهم بقضاء الفوائت فقط لأن أهل  
مملكتنا شوافع المذهب فيجب في مذهب الشافعي على من عليه الفوائت بغير عذر القضاء  
فوراً وصرن جميع رضنه للقضاء ما عدا الوقت الذي يحتاج لصرفه في تحصيل ما عليه من  
مؤنة نفسه وعياله فكيف يأمر ونهم بالأستفحال بالختم والتوجه والذكر وبأن النقشبندية  
يمنعون من لم يكن داخل في طريقتهم من الختم والتوجه ويغلقون الباب ولو في المسجد ولو  
قاصداً للصلوة والحال أن المسجد وقف للمصلحة وغيره أعني القارئ والواعظ بالتبع  
كما قال صاحب التحفة مدفوع عنهم بما سننقله لك فانظر إلى المنقولات الآتية على وجه  
الإنصاف والدقة لعل الله يغنيك بها عن الاعتراضات ونرجو من الله الكريم أن يفتح عين  
بصيرتك وأغلق عنك باب الاعتراض على أربابنا لأنهم أهل خبرة تامة بما جاء  
عنه صفة فكل ما وضعوه من الآداب فينبغي أن تتلقاه بالقبول وتعلم أنهم أقبضوه  
من مصباح السنة فلا ينبغي أن تطيل لسانك بالاعتراض عليهم فإن لخواصهم  
مسهومة وعادة الله في منكرهم معلومة قال الله تعالى في الحديث القدسي من  
أذى لي ولياً فقد أذنته بالحرب أي أعلمته أنني محارب له قال الأئمة ولم ينصب



اللَّهُ تَعَالَى لِلْحَارِبَةِ لِأَحَدٍ الْمُصَافَةِ إِلَّا لِلْمُنْكَرِينَ عَلَى أَوْلِيَايِهِ وَأَكُلُ الرِّبَا وَمِنْ حَارِبَةٍ  
 اللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْلَحُ أَبَدًا وَعَلِمَ أَنَّ سَادَتَنَا النُّقُشْبَانِيَّةَ وَضَعُوا آدَابًا أَلِيدَةً مُهِمَّةً بَلْ  
 وَاجِبَةً عَنْهُمْ لَا نَهَمَ مَجْتَمِعُونَ فِي آدَابِ طَرِيقَتِهِمْ فَجَعَلُوا بِأَجْتِهَادِهِمْ بَعْضَ مَا هُوَ مُقْبُولٌ  
 وَمُسْنُونٌ شَرْعًا وَاجِبًا فِي آدَابِ طَرِيقَتِهِمْ كَالْحَنَمِ وَالنَّوْجَةِ وَغَيْرَهُمَا كَمَا أَنَّ الْأَمَامَ الْأَعْظَمَ  
 جَعَلَ شَيْئَ الْوُتْرَا جَهْدَهُ وَاجِبًا وَفِي كِتَابِ نَهَايَةِ الزَّيْنِ عَلَى قِرَةِ الْعَيْنِ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيِّ  
 وَجِبِبَ عَلَى مَنْ يَكُنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْأَجْتِهَادِ الْمَطْلَقِ أَنْ يَقْلِدَ فِي عِلْمِ التَّصَوُّفِ أَمَامًا مِنْ أُمَّةِ  
 التَّصَوُّفِ كَالْجَنِيدِ قَدْ سَمِعَ وَأَمْثَالَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَنِيدَ فَكَّرَ وَخَوَّهَ هَذَاتِ الْأُمَّةِ  
 فِي التَّصَوُّفِ جَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا وَنَفَعْنَا بِعَمِّ آمِينَ آه نَهَايَةِ الزَّيْنِ مَعَ اخْتِصَارِ وَفِي  
 شَوَاهِدِ الْحَقِّ لِيُؤَسِّفَ النَّهْأَى فِي نَقْلِ كِتَابِ لَوَائِحِ الْأَنْوَارِ الْقَدْسِيَّةِ وَهِيَ الْعُهُودُ الْكُبْرَى  
 لِلشَّعْرَانِيِّ وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ مَوَاقِفٍ طَرِيقَةٍ فَلَا  
 يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرُدَّ عَلَى مَنْ يَجَادِلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ كُلِّهَا وَلَمْ يَجِدْ كَلَامَ خَصْمِهِ  
 يُوَافِقُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً مِنْهَا وَمَا ذَكَرَ الشَّارِعَ ذَلِكَ إِلَّا سَدًّا لِبَابِ الْجِدَالِ بِغَيْرِ عِلْمٍ تَقْوِيَةٍ  
 لِلدِّينِ فَإِنَّ النِّزَاعَ يُوْثِقُهُ وَيُضْعِفُهُ آه وَفِي نَشْرِ الْحَاسَنِ لِلْيَافِعِيِّ قَالَ شَرَاهُ بِالْإِسْنَانِ  
 رَضِيَ عَنْهُ سَمِعْتُ شَيْخَنَا يَقُولُ جَاءَ بَعْضُ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا إِلَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ رَضِيَ عَنْهُ وَخَنَى بِأُصْبُعِهِ  
 يَرِيدُ مِنْهُ الْخُرْقَةَ فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ أَذْهَبَ إِلَى فَلَانٍ يَشِيرُ إِلَيَّ حَتَّى يَكَلِّمَكَ فِي مَعْنَى الْخُرْقَةِ  
 ثُمَّ احْضُرْ إِلَيَّ حَتَّى أُلْبِسَكَ الْخُرْقَةَ قَالَ فَجَاءَ إِلَى فَذَكَرْتُ لَهُ حَقُوقَ الْخُرْقَةِ وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
 مِنْ رِعَايَةِ حَقِّهَا وَآدَابِ مَلْبَسِهَا وَمَنْ يُؤْثِلَ لِبَسَهَا فَاسْتَغْطَمَ الرَّجُلُ حَقُوقَ الْخُرْقَةِ  
 وَجَبَانَ أَنْ يَلْبَسَهَا فَأَخْبَرَ الشَّيْخَ بِمَا جَدَّدَ عِنْدَ الطَّالِبِ مِنْ قَوْلِي ذَلِكَ لَهُ وَقَالَ بَعَثْتُهُ  
 إِلَيْكَ حَتَّى ذَكَرْتُ لَهُ نَهْأَ رِيبِهِ رَغْبَةً فِي الْخُرْقَةِ فَكَلِمَتُهُ بِمَا فَرَّغَ رِجْلَهُ فَقَالَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ كُلُّهُ  
 سَمِعْتُ مِنْ رَأْسِي يَجِبُ عَلَى مَنْ حَقَّقَ الْخُرْقَةَ وَكَانَ أَذَى النَّفْسِ الْبُتْدِيُّ بِذَلِكَ نَفَرُوا وَعَجَزُوا الْقِيَامُ  
 فَمَنْ يَلْبَسُهَا

فمن نلبسه الخزقة حتى يتشبه بالقوم ويتزكى بزئيمه فيقر به ذلك من مجالسهم  
وحمافهم وبسكرة مخالطهم لهم ونظروا الى احوال القوم وسيرتهم يحب أن يسلك  
مسلكهم ويصل بذلك الى شي من احوالهم آه ومثل ذلك حال ساداتنا النقشبندية  
مع مرديهم بأرخاء العنان أولاً حتى يتشبهوا بالقوم ثم يشددون عليهم بالاحتلال  
من حقوق الخلق وبقضاء الفرائض وغيرها كما هو معلوم وأعلم أيضاً أن للشيخوخ  
الكرام قدست أسرارهم في هذا الأمر اقتداء برسول الله ﷺ كما في البهجة النيرة حيث  
قال وثبت أن بعض الباطنيين أرادوا البيعة له ﷺ على أربع صلوات أو على أقل من  
ذلك فبايعه على ذلك وقال المملوءة لا تترك فذلك للشيخوخ يقتنعون في بداية الأمر  
بالسهولة على المرید اعتماداً منهم أن النور الأعني إذا تمكن من قلبه يأتى أن يكون كل حركة وسكنة  
منه إلا بالله سبحانه وتعالى وفي جامع الأصول للشيخ أحمد خيأ الدين خليفة سوكنا خلدق  
وأما خلاصة طريق النقشبندية فهي أن السالك يجعل عزيمة كل عمل وأحوطه كأنه واجب يتركها  
بلا ضرورة ملجئة ورخصته كالحرام لا يتركها بلا داعية ضرورة ويأخذ بالأحوط  
ولو عمل بالذاهب الأربعة كان أحسن وأفضل وأعظم في الأمور كلها من العبادات والعبادات  
والمعاملات آه وفي شرح الأربعين لابن حجر في شرح الحديث الرابع والثلاثين فمن رأى شخصاً  
يعلم أن مذهبه شافعي يشرب نبيذاً لم يجزله أن ينكر عليه لأختمال أنه قد را باحنيفة في  
مشربه الى آخر ما فيه وفي بغية المسترشدين في كتاب المملوءة ومن كلام الحبيب القطب عبد الله  
الحذل قس ويلزم القاتب أن يقضى ما شرط فيه من الواجبات كالسجدة والسموم والزكاة لا بد له  
منه ويكون على التراضي والاستطاعة من غير تضييق ولا تشدد فمن الذين سئلوا وقد قال  
سئل الله عليه وسلم بسئت بالحنفية المسيية وقال يترروا ركة تشيروا آه وهذا كما تروى  
أولى مما قاله المنتسهاه من وجوب صوم حجج وقته ذلك ما عدا ما يحتاجه له ولهم من طائفة



في ذلك من الحرج الشديد آه بغية وفي حاشيته على الشبراطيس على النهاية في كتاب الجنائز  
 قوله وقضاء فوائت قال حج في حاشية الأيضاح ومنها قضاء نحو صلاة ويأن كثر يجب  
 عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدل الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه  
 وعياله وكذا يتدل في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ آه أقول وهو واضح أن قدس على  
 قضاؤها في زمن يسيراً ما لو كانت عليه صلوة كثيرة جداً وكان يستغرق قضاؤها زمناً  
 كثيراً فينبغي أن يكفي في محنته وتوبته وعزمه على قضاؤها مع الشرع فيه حتى لو مات في زمن  
 القضاء لم يميت عاصياً إلى آخرها في حاشية ع ش ومعلوم أن الشبراطيس وكذا القطب  
 الحداد نفعا الله بهما جرباً على أن قضاء الصلوة على التراخي وإن فاتت بغير عذر كما صرح  
 بذلك الكردى في فتاويه في كتاب النكاح وفي مشاهد الحق ليوسف النبهاني وكان على  
 الخوامس رضى يقول لا يسوغ الأنكار شرعاً إلا إذا لم يقبل ذلك الأمر التأويل وكان يقول  
 أيضاً من كمال الفقير أن يحمل كلام الأكابر على أحسن المحامل لحزبهم عن مقام التلبس والعزوات  
 النفسانية وأن عجز عن الجواب عنهم في قول قالوه أو فعل فعلوه فليس لهم وليكف عن  
 الأنكار لأن منازعهم دقيقة على عقول أمثالنا لا سيما أئمة المجتهدين وكبراء مقلديهم  
 وأئني لأمثالنا ان يتصدى لتركها بهم آه وفي هداية الأكرين وحجة السالكين للشيخ  
 يوسف الطرابزوني الأوفى النقشبندى وأما الاشتغال بالنوافل التي ورد فيها قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره فمسنون ومقبول مطاً سواء كانت عليه فائنة  
 أو لا لقوله عليه الصلوة والسلام في الحديث القدسي لا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل حتى  
 أحبه وروى البخاري عن أبي هريرة ما يزال عبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فأ  
 أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصره ويده التي يبطش بها  
 ورجله التي يمشي بها ولأن سئله لأعطينه ولأن استعاذ به لأعيذه فهذا  
 شامل للصلوة

شامل للصلاة والمستم والمقدقة والجمع المنطوع والأصلاح بين الناس وقراءة القرآن والذكر وغيرها وأقام في عليه فوائت فأشتغاله بقضائها أولى وأفضل من الاشتغال بالنوافل التي لم ترد في حقها الأخبار والأثار قال إبراهيم الخليلي في أوخر شرح القنية بمسائل شتى الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأنعم من النوافل إلا التسنن المعروفة وصلوة الضحى والتسبيح والصلاة التي رويت فيها الأخبار فتلك تصلح بنية النقل وغيرها يصلح بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة آية هداية الذكرين ومن الآداب الأكيدة للمهمة الختم للزواج كما في فصول أمر مشروع ومسنون وفي هداية الذكرين للشيخ يوسف المذكور وأما الذكر والختم والحلقة بالجمعية والجماعات فمشروعة ومسنة لقوله تعالى وَأَخْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمُ الْآيَةَ وَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ آلِ حَقِّهِمْ لِلْمَلَأُكَةِ وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَقَوْلُهُ صَامِي قَوْمٍ أَجْتَمَعُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ نَادَيْتُمْ مِنْ أَسْفَلِ السَّمَاءِ قَوْمُؤَاءَ مَغْضُورًا لَكُمْ قَدْ بُدِّلَتْ سَيِّئَاتُكُمْ حَسَنَاتٍ وَقَوْلُهُ أَنَّ أَهْلَ الذِّكْرِ لِيَجْلِسُونَ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَأَنَّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَنَامِ مِثْلَ الْجِبَالِ وَأَنَّهُمْ لَيَقْوَمُونَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْهَا شَيْئٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الرَّهْدِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ وَقَوْلُهُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى سَيَّارَةً مِنَ الْمَلَأُكَةِ يَطْلُبُونَ حَلْفَ الذِّكْرِ فَإِذَا اتَّوَعَلِبَهُمْ حَفَّوْا بِهِمْ فَيَقُولُ اللَّهُ غَشَوْنِي بِرَحْمَتِي فَيُفْهِمُ الْجُلُوسَ الَّذِينَ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ عَنْ أَنَسٍ وَقَوْلُهُ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا أَنَّ لِلَّهِ مَلَكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ فَإِذَا وَجَدُوا قَرَأَ مَا يَذْكُرُونَ اللَّهُ تَنَادَوْا هَلِمُوا إِلَى مَا جِئْتُمْ قَالَ يُخْفِرُهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَإِذَا انْفَرَقُوا عَرَّجُوا إِلَى السَّمَاءِ الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ آه بِأَخْتِصَارٍ وَمِنْ الْأَدَبِ الْأكِيدَةِ لِلْمُهْمَةِ التَّوَجُّهُ لِلْمَعْرُوفِ فَهَوَانِيهِ أَسْرَمَسُونَ وَفِي بَسَايَةِ الذَّاكِرِينَ أَيْضًا وَأَمَّا التَّوَجُّهُ إِلَى تَوَجُّهِ الْمَشَافِقِ لِلْمَعْرُوفِ

فهذا أيضاً أمرٌ مفسونٌ كماله بأهل الطريقة وأرباب الحقيقة ونفعه مشهودٌ  
لأهله لقوله عليه الصلوة والسلام جالسوا العلماء وراحموهم بركبكم فإن الله يحكي الغنى  
للينة بنور الحكمة كما يحكي الأرض بوابل السماء ولقوله ما صبب الله في صدره شيئاً إلا  
وصبته في صدر أبي بكر رضي وقوله لكل شيء معدن ومعدن التقوى قلوب العارفين  
بأختصار وفي صحيفة الصفا لأهل الوفا لبعض أتباع مولانا خالداً قس ومن المهتمات ختم  
المواجكان قدس سرهم ويكون محله سدوداً الباب ومستوراً عن الناس وأن كان  
في محل خمسة أخوان فلا يتركوه وأن كان أقل منها فخير فيه ولا يتعدد محل الختم في بلدة  
واحدة إلا إذا كانت البلدة كبيرة بحيث لا يمكن الاجتماع في محل واحد فلا بأس به ولا بد  
فيه مراعات الأعداد المعينة لينيل المقصود فأنها أسنان مفاتيح خزائن الغيب وفيها  
أيضاً ومن الأركان التوجه وهو أن يلاحظ قلبه تحت قلب المرشد سيراً ولطائفه كذلك  
أن أهل لطائف وينتظروا بسطته الفيض ولو كان أهل نفي وأنبات كذلك وأن الشيخ  
الشيخ فاتب قلبه أولطائفه روى تسبيحه مع الوقوف وفي الأثر أن جنبراً سئل عم توجه  
البنية في غار جبل حراء قالت عاشقة رضى ما أنا بقاري قاله للملك الذي جاءه  
بغار حراء فقال اقرأ قال أخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ  
فقلت ما أنا بقاري فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ  
فقلت ما أنا بقاري فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ  
باسم ربك الحديث والنبى صلى توجه أبي بكر رضي في غار جبل ثور ولما حصل أن توجه  
للمؤمن المعنعن من البنية صلى إلى الصديق الأكبر رضي ومنه إلى الشيخ الأكرام قس سحاب  
الفيوض وقارب المشايخ ميزاب الحكمة والسروران ومن أنتظروا بالصدق وصل ومن أسئلوا  
بالعزلة وصل آه وفي صفحة السالكين وبهجة المسلكين خليفة خليفة مولانا خالداً قس

فإن قيل



فَأَنْ قِيلَ أَوَّلَ تَوَجُّهِهِ مِنْ جَبْرِائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَلْنَا مَرَّةً كَانَتْ  
لِلتَّحْلِيَةِ وَمَرَّةً لِلتَّحْلِيَةِ وَمَرَّةً لِلْقَاءِ نُورِ الرُّوحِ وَالرَّسَالَةِ فِي غَارِ جَبَلِ حَرَاءٍ وَفِي غَارِ نُورٍ  
تَوَجُّهُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الصَّدِيقِ الْأَكْبَرِ رَفِيعٍ وَهُوَ التَّوَجُّهُ الْوَاصِلُ الْمَعْنَى إِلَى السَّادَاتِ  
النَّقِيبَانِدِيَّةِ وَأَعْلَمَ أَنَّ كَلَامَ الْمُنْتَهَى وَالتَّوَجُّهُ وَإِنْ كَانَ مَسْنُونِينَ لَكِنْ سَادَاتُ النَّقِيبَانِدِيَّةِ  
جَعَلُوهُمَا بِأَجْتِهَادِهِمْ وَاجْتِهَادِ فِي آدَابِ طَرِيقَتِهِمْ كَمَا عَلِمَتْ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْأَرْكَانِ وَكَذَلِكَ غُلِّقَ  
الْبَابُ وَتَغَيُّضَ الْعَيْنِينَ وَأَخْرَجَ الْأَجَابَ وَإِنْ كَانَ مَسْنُونَةً فَبِأَجْتِهَادِهِمْ جَعَلُوهُمَا وَاجِبَةً  
أَيْقَنَهُ كَمَا عَلِمَ مَا سَنَقُلُهُ لَكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَعْدَايَةِ الذَّاكِرِينَ لِلشَّيْخِ يُونُسَ الْمَذْكُورِ  
أَيْضًا وَأَمَّا غُلْقُ الْآبَوَابِ وَالْكُلُوتِ عِنْدَ خَتَمِ السَّادَاتِ النَّقِيبَانِدِيَّةِ فَلَمَّا لَا يَشْفَلُهُمُ  
النَّاظِرُونَ عَنِ الْخُضُورِ وَالْخُضُوعِ وَالْمُنَشُّوعِ وَلَدَفَعَ الْخَوَاطِرَ هَذَا أَمْرٌ مَسْنُونٌ  
لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ  
النَّبِيِّ ﷺ هَلْ فِيكُمْ غَرِيبٌ يَعْنِي أَهْلَ الْكِتَابِ أَوْ مَنْ لَمْ يَطَّلِعْ بَعْدَ عَلَى أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ  
فَقُلْنَا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَمَرَ بِغُلْقِ الْبَابِ وَقَالَ ارْزُقُوا أَيْدِيَكُمْ وَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
فَرَفَعْنَا أَيْدِيَنَا سَاعَةً وَقُلْنَا كَذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ  
وَوَضَعْنَا ثُمَّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَللَّهُمَّ أَنْتَ بَعَثْتَنِي بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَأَمَرْتَنِي بِهَا وَوَعَدْتَنِي  
عَلَيْهَا الْجَنَّةَ وَأَنْتَ لَا تَخْلُفُ الْمِيْعَادَ ثُمَّ قَالَ إِلَّا ابْشِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ  
غَفَرَ لَكُمْ قَالَ الْمُنْذِرُ أَيْسَنَادُهُ حَسَنٌ وَمَا وَرَدَ فِي سَجِّحِ الْبَخَارِيِّ فِي بَابِ غُلْقِ الْبَابِ  
الْكَلْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِلَالًا وَأَسْمَاءَ وَعُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ  
وَدَخَلُوا الْكَلْبَةَ ثُمَّ أَغْلَقُوا الْبَابَ فَلَبِثُوا فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ  
بِلَالًا فَقَالَ صَلَّى فِيهِ وَفِي الْبَخَارِيِّ أَيْضًا فِي بَابِ أَغْلَاقِ الْبَيْتِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ  
قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسْمَاءُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا

عليهم فلما فتحو كنت أقول من ولح فلقيت بلالاً فسألته هل صلى رسول الله ﷺ  
 قال نعم بين اليهودين النمايين وهذا أمر مرغوب في كثير من العبادات وذلك  
 أجمع للمحواس على القلب وأبلغ في المحضور ويكره الختم في حضور غير المنتسبين لهذه  
 الطريقة العلية وكذا ترك الأبواب مفتوحة وهو من آدابهم القديمة وأما تخفيض  
 العينين فلقطع الخواطر ولكمال الخشوع وهذا أيضاً أمر مسنون لأمره ﷺ عليكم  
 الله وجهه حيث سئل النبي ﷺ دلتني على أقرب الطرق إلى الله تعالى وأفضلها عند الله  
 عز وجل فقال ﷺ يا علي عليك ب مداومة ذكر الله تعالى في الخلوات والجلوات فقال  
 علي كيف أذكر فقال ﷺ غمض عينيك واسمع مني ثلاث مرات ثم قل أنت ثلاث  
 مرات وأنا أسمع فقال ﷺ لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضاً عينيه رافعاً صوته و  
 علي يسمع ثم قال علي رض لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضاً عينيه رافعاً صوته والنبي  
 ﷺ يسمع ثم قال النبي ﷺ أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله ولا تقو  
 الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله رواه مسلم وأحمد بن حنبل عن أنس وأما منع  
 غير المنتسبين لهذه الطريقة العلية من الختم وغيره فلأن هذا الختم أمر مخصوص مشروط  
 بأهل هذه الطريقة ليس لأحدنا تبديل طريقتهم وآدابهم ولا تغييرها ولأن العمل لا ينفع إلا بالعلم  
 ولأنه لا نائدة له في دخوله الختم من غير تعلم ورخصة لأن كل واحد يقبل على شغله وذكره و  
 يقرأ ونفسه يستر لا يسمعه غيره حتى يستفيد منه بخلاف ختمات سائر الطرق ولأنه لا  
 نائدة لهم في إدخاله الختم بل ذلك مضرت له ولهم لعدم رعايتهم الآداب ولأنه أن كان ممن  
 يقر بهذه الطريقة ويريد بدخوله العبادة والقرية فلا بد له أولاً من الاشتغال والتعلم من  
 من أهله وأن كان مراده التفرغ وأمراد الوقت وتضييعه فهذا لا يجوز وأن كان مراده  
 الاستغناء والاستهزاء بالذكرين فهذا كفر وعلى كل حال منعه أولى صيانة له ولهم آه  
 ما أردنا نقله

ما أردنا نقله من كتاب هداية الذاكرين باختصارٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وفي صحيفة الصفا  
 لأهل الوفا أيضاً وسيد الباب عند الذكر روى شاذان بن أوس وعبادة بن الصامت  
 رضى أنهما قالاً كنا عند رسول الله ﷺ إذ قال هل فيكم غريب يعنى أهل الكتاب قلنا لا يا  
 رسول الله ﷺ فأمر بخلق الباب الحديث وفيه إشارة بعدم دخول الأجنبية وقت  
 التلقين والذكر وخلو الأصحاب عن أهل الكتاب في ذلك الوقت وبأن هذا التلقين  
 تلقين خاص لهم في الأسلامية وعن عمر رضى سبعة يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله  
 رجل ذكر الله ففاضت عيناه الحديث وعن ابن عمر رضى ذكر الله خالياً بمبارزة على الكفار  
 بين الحصفوف عن أم هانئ رضى الله عنها قالت قال عليه السلوة والسلام تمام البر أن  
 تغل عمل العلانية في السر آه وفي نهضة السالكين وبهجة المسلكين أيضاً وتغليق الباب  
 والخلو عن نظر الناس وتغيض العينين في الكل واجبات طريقتنا العلية عن شاذان بن أوس  
 وعبادة بن الصامت قالاً كنا عند رسول الله ﷺ أنه قال هل فيكم غريب يعنى أهل الكتاب  
 قلنا لا يا رسول الله ﷺ فأمر بخلق الباب الحديث ظهر منه تغليق الباب وعدم دخول  
 الأجنبية قال علي رضى الله عنه للنبي ﷺ دلني على أقرب الطرق إلى الله تعالى وأسلمها  
 علي عباده وأفضلها عند الله فقال ﷺ غمض عينيك واسمع مني ثلاث مرات  
 لا إله إلا الله الحديث تغيض العينين والتلقين من سنن النبي ﷺ آه وفي الحوائف  
 الوردية للشيخ عبد المجيد الحافي قدس في خاتمتها الركن الثالث أغلاق الباب وقت  
 الذكر وهو وسيلة عظيمة لحفظ الخاطر من التفرقة وجمع الحواس كلها ونهوض أركان  
 عند السادات النقشبندية وسندهم في ذلك ما ذكره العارف المشعر في قدس في النفث  
 رد الخبراني والامام أحمد والبرز وغيرهم بأسناد حسن أن رسول الله ﷺ كان يقرأ  
 بجمع مع أصحابه فقال هل فيكم غريب يعنى أهل الكتاب قالوا لا يا رسول الله ﷺ فأمر بخلق



الباب الحديث ثم قال وإنما أمر النبي ﷺ بغلاق الباب في تلقينه جماعة أصحابه كما تقدم  
وقال هل فيكم غريب لينبئه على أن طريقه القوم مبنية على السر وصفاء الوقت من  
مضنور من ليس منهم ولا يؤمن بطريقيتهم فربما استهزأ به فمقته الله عز وجل وفي  
الرشحات قال كيدنا الشيخ عبيد الله أحرار قس في معنى قولهم محبة الأضداد موجبة  
للتفرقة وحمد أبو زيد رضي يوماً تفرقة فقال لأصحابه أنظروا هل في مجلسي أجنبي  
فنظروا فما وجدوا أحداً فقال امعنوا النظر فإنه لو لم يكن لما وصلت إلى التفرقة  
فلما بالغوا في التفتيش وحمدوا عصماً لرجل أجنبي فرمواها فعادت له جمعته ودخل  
رجل من أصحاب سيدنا عبيد الله أحرار قس عليه فقال له إني أريد راحة أجنبيته ثم  
قال للرجل إني تحققت الآن أنها منك فلعلك لا بأس ثوب أجنبي فقال له نعم فخرج ونزع  
ذلك الثوب ثم عاد فجلس عنده نفعنا الله ببركاته وما قيل من أن الغوث الدهلي مرشد  
مولانا خالد قس لم يكن يأمر بغلاق الباب مردود بأنه إنما كان يقيم الأذكار والنقشبندية في  
زاويته الخاصة به وأصحابه لا في المسجد الجامع فبما من دخول أجنبي لحضرته كما روى ذلك  
عن حضرة مولانا خالد قس وعليه فما يفعله ذرية الأمام الرباني رضي وغيرهم في الحرم الملكي  
وغيره من إقامة الأذكار والتوجه على رؤس الأشهاد مغاير لأدبهم أخبرني الولد الما جد  
أنه ربما رأى من بعض الواقفين ما لا يليق بشأن الطريقة العلية من السخريه فيكون في  
غلق الباب سنة للذريعة ودرء المفسدة فقدم على جلب المصلحة في أصول الشريعة آه  
صدائق الوردية وفي روض الرباحين ليا في حكمي أن جنيداً رضي حضر ليلة في مجمع أصحاب  
في دار دعي إليها فلما دخل الدار رأى شخصاً أجنبياً بين الجماعة فدعاه الجنيد وأعطاه برءة  
وقال له أمض بها إلى الشوق وأرهنها على من التكر للفقراء فلما خرج الرجل من بينهم  
أغلق الباب دونه وناراه بافلان خذ البرءة ولا ترجع إلينا فقبل له في ذلك فقال أشتري  
برءتي لكم

برزنى لكم صفاء الوقت في هذه الليلة بأخراج من ليس منكم من بينكم آهرو في  
 كتاب نور الهداية للشيخ محمد أسعد صاحب بن الشيخ محمود صاحب أخى قطب دائرة  
 الإرشاد حضرة مولانا خالد قس والقائم مقامه بعد وفاته قس وقد شرط رضى فيه أى  
 فى الختم الخارج كان شرطين آخرين أحدهما أن لا يحضر فيه أجنبى والمراد من لم يكن داخلا  
 فى الطريقة لأن فيه نوع خلوة وثانيهما أن يغلق الباب على القارئ فكما أنهم فى  
 طاعة الله قد قيدوا أنفسهم بذكره وغضوا أبصارهم عن ملاحظة غيره ناسب  
 غلقهم الأبواب الظاهرة يلتمسون كمال الاخلاص فى عبادتهم وهذا الشرط مع الشرط  
 السابق عليه من أعظم الشروط وعلى الخصوص وقت التوجه والسند فغلق الباب  
 مستنبط مما روى الطبرانى والامام أحمد والبخارى بإسناد حسن أن رسول الله صلى  
 كان يوماً يجمع مع أصحابه فقال هل فيكم غريب بعينى أهل الكتاب فقالوا يا رسول الله  
 فامر بغلق الباب للحديث وإذا تمهد لهذا فاقول أن فى قوله صلى هل فيكم غريب إشارة  
 للتبنيه على أن طرق القوم وعلى الاخص الطريقة العلية الصديقية الخالدية مبنيّة  
 على السرو صفاء الوقت وعدم دخول الرياء فيها من حضور من ليس منهم ولا يترعن  
 لطريقتهم وبثأثير حرارة الذكر قد تعثر بسببها أكثر المريدين الحالات فمنهم من يغيب  
 عن حقيقته ومنهم من يغنى عن ربوبية نفسه ومنهم مطرب بات هائم وحول حياهم حائم  
 وعلى الخصوص إذا كان الداخل عليهم مستهزأ بهم فيمقته الله تعالى بسببهم فلا يستبعد  
 في أن يكون وزر على من لم يمنعه من الدخول الى حضرةهم والأسلم المنع من دخول الأجنبى  
 وقد وفقني الله للوقوف على سؤال بهذا المعنى رفع الى العلامة السيد محمود الألوسي  
 مفتي بغداد ذكر في كتابه نزهة الألباب فوجدته قد أجاب بما أجبت به بما نصته  
 السؤال الثاني عشر من الحكم فى طرد شيوخ الوقت من يحضر مجلس قرائتهم الشؤر

للمقبر عنها بجنت الخواجان ولوفي المسجد ولوقا صدق القبلوة مع قول صاحب التحفة  
 المسجد وقف للمصلى بالأصالة وللقارئ والواعظ بالاتباع وقول صاحب الأنوار يستن  
 الجالس في حلقة القراءة والأصفاء إليها إلى غير ذلك مما يدل على قبح ذلك الطرح للجواب  
 أنه لا شبهة في أن الطرد عن مثل ذلك في كل مكان قبح وهو في المسجدين قبح وقيل من نفعه  
 لكن قبح ذلك إنما يستلزم أن لو كان للطرد رغبة أن يشارك الجماعة في القراءة بدليل  
 أنه لو قرأ نحو ما يقرؤون أو أصغى إليهم غير جالس في حلقتهم ولا مطلق على ما يقع منهم  
 لم يمنعوه بل ذلك الطرد يحتمل أن يكون لكرهه أن يطلع على ما يقع منهم حيث أنهم ترد  
 على بعضهم وأرادت لا يتحملها فيضعف منها أو يقتريه ما يغير هيئته ويهول رؤيته  
 ويستوفى خلقته ويخرج عن الانتظام حركة فرما يفضى ذلك إلى سحرته من خضرم وليس  
 منهم واستهزائه واستخفافه بهم حتى أنهم لو آمنوا من حضور الأجانب نحو ذلك لم يغفوه  
 ولودخل عليهم في بيوتهم فضلاً عن كونهم في المسجد ولا أظن أن في الطرد لهذا الغرض بأساً  
 ويحتمل أن يكون ذلك الأجانب قد يكون منكر ألا معتقداً فيكون حضوره حسماً جربوه ما  
 من الرقة والفيض وحصول المحبة لأنعكاس حال المجلس على جلسائه وأن البياض قليل الحمل  
 للدنس ولا تكاد تطيب أنفسهم ببعد ما عن محبتهم وأن ترشيب عليه قرب ما للأجانب  
 وردء الفاسد أولى كما قالوا من جلب للنافع فلا يرد أنه كما يحسن انعكاس حاله  
 عليهم يترجى انعكاس حالهم عليه وقد حكى أن الجنيد قس وهو متعلم جمع أصحابه في  
 خلوة فاشتغلوا بالذكر والفكر فلم يحصل لهم ما عودوه قال أنظروا هل فيكم أجنبى  
 خرمتم الفيض بسببه فنظروا فقالوا لا فقال أنظروا هل تجدون شيئاً من آثاره  
 ففتشوا فوجدوا نعلًا لمنكر فقال قس من هنا أو تيم فأنظروا إذا كان هذا حال نعل  
 المنكر فكيف لو حضر هو بنفسه ولحيته وحاصل الأول أن الطرد لمصلحة للطرد وحال



الثاني أنه من مصلحة الطارد كمنع قارئ يشوشن على مُصل مثلاً وحاصلها أنه ليس  
 رغبة في أن لا يحصل له ثواب قرائه أو استماع ورجمائستأنس في هذا المقام بما روى  
 في الحديث الصحيح أخرجه الحاكم في مستدركه عن يعلى بن شداد قال حدثني أبي شداد بن أوس و  
 عبادة بن الصامت حاضر يصدقونه قال أنا لنعم رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ قال  
 هل فيكم غريب يعني أهل الكتاب قلنا لا يا رسول الله فأمر بخلق الباب للحديث وكذا  
 بما صحَّه رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فأغلقها عليه للحديث قال النووي عليه الرحمة  
 أنه أغلقها عليه صلى الله عليه وسلم ليكون أهدأ لقلبه وأجمع لحشوه وللأجتماع للناس ويدخلوا  
 أو يزدحموا فينالهم ضرره فيتشوش عليه الحال لظهورهم آه ثم أعلم أنه يقال نحو ذلك في  
 طردهم الأجانب عن جمعيتهم للتوجه للعروف فيما بينهم وربطتهم على الطرد هناك أقوى  
 من ربطتهم على الطرد في الختم للواجب كافي وبالجملة آياك ثم آياك من الإنكار انتهى  
 ما أردنا نقله من نور الهداية باختصار وفي المواهب السمرندية للشيخ محمد أمين الشافعي  
 النقشبندية فاعلم أن السادات النفس بنيتاً جمعوا على أن من الآداب الأكيدة للمهجة  
 للمريد أن إذا اجتمعوا للذكر أن يغلقوا الباب وأن لا يكون معهم من ليس منهم صلى  
 لحناء ما أخذهم هذا الآداب على من ليس له قدم في الشريعة أردنا أن نشير إلى بيان  
 فمن أسايندهم في ذلك ما روى الامام أحمد بأسناد حسن والطبراني وغيرهما  
 عن يعلى بن شداد بن أوس قال حدثني أبي وعبادة بن الصامت حاضر يصدقونه  
 قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال هل فيكم غريب يعني أهل الكتاب قلنا لا يا رسول الله  
 فأمر بخلق الباب للحديث فأبى قلت أن أغلق الباب لم يكن عن بعض الأصحاب بل كان  
 عن أهل الكتاب كما هو صريح الحديث وابن هو مما نحن فيه قلنا أن أغلق الباب منه صلى  
 حكم من الأحكام العقول للمعنى والحاكم يدور مع معناه أنى علمته وجوداً وعدمًا وكم

من حكم خاص في الشريعة بحسب الظاهر استغفار التعميم مما فيه من المعنى والمعنى هنا  
 الصلاحية لسر هذا المجلس والآل النبى صفة ما مور بالظهور للمؤمن والكافر بقوله  
 تعالى فاصدع بما تؤمر فلما خص هذا المجلس بخلق الباب عن بعض ولم يكن الكفر  
 من حضور مجلسه الشريف يحل أن المقتضى للأغلاق هو عدم الصلاحية لسر هذا المجلس  
 ومتى وجد هذا المعنى في قوم ويؤمن المؤمنين سرى فيهم هذا الحكم الشريف ألا يرى أن  
 الله تعالى قال ولأنك أكلوا مال اليتيم فنص على تحريم الأكل ولما كان المعنى فيه الأتلاف  
 سرى هذا الحكم في كل ما يورث إلى أتلاف ماله وحكم العلماء بتحريم حرقه ورعيه في البحر  
 ونحوها واجتمع على ذلك المجتهدون رضي الله عنهم وكذلك نظر أهل البصائر بنور  
 الفراسة الألهي المكتسب محال للتابعة لحفرة النبى صفة إلى سبب الأغلاق فأروه ما  
 ذكرنا فحكموا بأن كل مجلس فيه سر لا يصلح للأطلاع عليه الأجنى منه أغلق الباب  
 عنه وحكمهم مقبول لدى أهل الأنصاف من الفحول فإن قلت كل مؤمن من المؤمنين  
 بمقتضى إيمانه يليق ويصلح أن يطلع على كل سر من الأسرار قلنا هيها تغم هيها فقد روى  
 البخاري عن أبي هريرة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائش من العلم أمّا أحدهما  
 فنبئتكم لكم وأمّا الآخر فلو نبئت شيئاً منه قطع هذا البلعوم يشير إلى حلقه وكان خذفيه  
 رضى ممن اختصهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض الأسرار حتى كان عمر رضى يرجع إليه في بعض أموره  
 واختص النبي صفة علينا كذلك فإذا كانت الأصحاب الكرام اختص النبي صفة بالسر منهم بعضاً  
 دون بعض وهم هم فما ظنك بغيرهم من الطبقات أذا تبين هذا فاعلم أن الأسرار الألهية  
 التي تناض في مجلس تلك الطريقة التشنيدية العلية لا يصلح للكشف عن وجوه مخدريتها  
 إلا من دخل في طريقهم وسار بسيرهم وكان من مرديهم وذلك فضل الله يؤتيه من  
 يشاء فلما رأى أهلها هذا الفضل الألهي عليهم وعلى أتباعهم وعلموا سر ذلك الحديث الشريف  
 أرشدوا إلى الدخول

أرشد والى الدخول في هذه الطريقة وبيّنوا أقربيتها في أجابهم كان من أهل مجلسه  
أسرارهم ومن لم يجهم جالسوه في المجالس العامة قضاء لحق أخوة الأيمان وأغلقوا عنه  
الباب في مجالسهم الخاصة متوناً لمحقوق سرالرحمن وعملاً بأشارة سيّد ولدعدنان  
فإن قلت أذا جلس في مجلسهم الخاص من ليس من طريقهم فربما أنفع بهم وفي ذلك  
جلب مضاحكة فلماذا يعتنقون منه وهم أهل الشفقة والرحمة قلنا صدقت ولكن المرأى  
ما جهل وأنك والأسرار أسرع إلى قلوب الأكثرين من السيل إلى الأغمار يعرف ذلك من خبر  
بأهل كل زمان ومتى حصل الإنكار على أهل الأسرار غضب الجبار ونزل المصت على المنكر من  
ساعة وفي ذلك من المفاسد ما لا يحصى ومن الفوائد المفردة عند العلماء الأعلام أن  
درا المفاسد مقدم على جلب المصالح فكان لهم الحق رضي الله عنهم في المنع مطلقاً جمعاً بين  
الحديث الشريف وهذه القاعدة ومن كان من أهل التوفيق فأقل من هذا البيان يكفيه  
ومن كتب الله على جبهته الخشوع ورعى من الحق بسهم الحرمان فلا يكتفي ولو بالالف  
برهان والأمسك عن الكلام مع هذا المختول أولى بالعبد الموفق وأحرى وكفانا ذلك  
دليلاً قوله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا اللهم  
لا ترمينا بسهم صفتك ورض عنا قلوب خاصيتك وأجعلنا لأصولهم من المسلمين  
ولأسرارهم من الذائقين آية للواهب السعدية اللهم لا تجعلنا من بعض المتفقهة في المذهب  
لأغرض شيطانية يريدون أنفاذها وشهوات نفسانية يحاولون إجادها وهي حسب  
الظهور بين الناس بالعلم والفقه فيضطربهم الأمر إلى تفتش عيوب الناس ولو نظروا  
إلى غيرهم لاستغنوا بذلك عن النظر والتفتش عن عيوب غيرهم قال الشيخ عبد الغنى  
النابلسي في شرح عنان الديوان ما نصه وقد اعتاد المتفقهة في كل زمان على التفتش  
عن عيوب الناس بحيث لا يزلون ما يجدونه مخالفاً لعلمهم وإن كان له ألف تأويل بل ينكروا



لمقتضى علمهم ما يكون محتملاً للخطأ، ولو بوجه ضعيف، وإن كان صوابه ظاهراً بل ربما جهل  
بعضهم مذهب الآخر فينكر ما خالف مذهبه آه كتبنا كل ما كتبنا للبيان لا للجدال فإن زماناً  
زمان لكم دينكم وإلى دين والعاقبة للتيقن والمجد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين .

(المكتوب العاشر) إلى خليفته للملا عزيز القمري في تعليمه دفع الخطرات والغفلة  
أن الذكر وفي تعليمه وظيفته الإمام في الختمة النقشبندية الكبرى .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلوة والسلام على  
سيدنا محمد الذي قال تعالما لنا اللهم لولا أنت ما أهدتنا ولا تصدقنا ولا صليتنا  
فأنزلن سكينة علينا وعلى آله وأصحابه الذين هم نجوم الهدى وسبل الأهداء لمن بهم  
أقتدى وبعد فمن كليل البصيرة السنية محمد منظر إلى الألف في الله والساعي لله للملا عزيز  
حفيظ الله غيب السلام والاستدعاء والدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على جميع  
الفقهاء والجيران وعلى كل من سئل عنا أعلمك بأن والدتي مع جميع أهل البيت والأنجال  
والأخ محمد عاصم مع جميع الفقهاء والجيران في محبة يسلمون ويستدعون وداعون الله تعالى  
بدوام الصحة والتعاضد لكم وبأني قد أخذت غيثك المشعر بالمحبة وبالسؤال عن حصول  
الغفلة أن الذكر وعن وظيفة الإمام في الختمة النقشبندية الكبرى أمّا بيان دفع حصول  
الغفلة والكسلان والتبعض والخطرات فبأنه إذا عرض للذكر في أثناء الذكر واحد من هذه  
المذكورات فليفتح عينيه فأنها تزول فإن لم تزل فليقل بلسانه (الله ناظرى الله حافري)  
فلاناً فإن استمرت هذه معه فليترك الذكر ويلا حظه رابطة للرشد فإن لم تذهب  
توضاً وصلى ركعتين وأستغفر ودعاً بهذا الدعاء (يا كاشف كل كرب ويا مجيب كل  
دعوة ويا جابر كل كسر ويا مبسر كل عسير ويا صاحب كل غريب ويا مؤنس كل وحيد  
ويا جامع كل

ويا جامع كل شغل ويا مغلب كل قلب ويا محمول كل حال لا إله إلا أنت سبحانك أنى كنت  
 من الظالمين أسئلك أن تجعل لى فرجاً ومخرجاً وأن تغفر لى حبلت فقلبي حتى لا يكون لى همٌّ  
 ولا فقلبي غمٌّ وأن تحفظ لى وترحم لى برحمتك يا أرحم الراحمين ) فتشرف عنه هذه الإشارة  
 أن شاء الله تعالى وأما بيان وظيفة الإمام فى الحقة الكبرى فبأنه يأخذ الإمام معه من الحصة  
 إحدى وعشرين ثم يقول أستغفر الله فيقوم واحد من أهل المجلس ويفرق الحصة الباقية و  
 هى تسع وسبعون على الذين يعلمون ألم نشرح لك من جهة يمين الإمام فبعد التفريق  
 يقول الإمام فاتحة شريفة فيقرأ سبعة مع الإمام الفاتحة ثم يقول صلواته شريفة  
 فالجماعة يصلون على النبى صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه بمقدار ما فى أيديهم من الحصة ويصلى الأما  
 على ما فى يده من الحصة لكن بمقدارهم ثم يقول ألم نشرح لك فى شريف وهم يقرؤنه  
 والأمام يصلى على ما بقى بيده من الحصة الغير للقراءة عليها الصلوات ولا يقرأ الأمام  
 ألم نشرح لك ثم يأخذ الإمام من الحصة التى فى يده حقتة بالنسبة إلى الجماعة يضعها على  
 الأرض ويأخذ الحصة الفاضلة على حقتة بيده اليمنى ويضربها على ركبتيه فيقوم ذلك  
 الواحد ويأخذها ويفرقها على الذين لم يعلموا ألم نشرح لك وعلى الذين ما أعطاهم أولاً  
 أو كلاًها ولكن يبدأ فى تفريق هذه الحصيات من جهة يسار الإمام ثم يقول أخلاص شريف  
 وهم مع الإمام يقرؤن الأخلاص ولكن يقرأ الإمام فى المبركة الأخيرة سورة الأخلاص  
 نائدة على ما فى يده من الحصة بمرة واحدة ثم يقول فاتحة شريفة فيقرأ سبعة  
 من الجماعة من جهة يسار الإمام ثم يقول صلوة شريفة ثم يبدأ بقراءة السلسلة  
 على ما فى الحقة الصغرى بلا فرق فبعد قرائتها يقرأ عشر من القرآن ثم يستغفرون  
 وبأن مدار الطريقة النقشبندية على الأخلاص والمحبة والتسليم كلما أزدادت أزداد  
 صاحبها ترقياً فادنى مراتب الأخلاص رؤية جميع طرق الهداية مسدودة عليه غير باب

الأستاذ وأن يحصر هدايته على يد الأستاذ ولو كانت الدنيا معلومة من الأولياء والأقطاب وأدنى مراتب المحبة أن يكون أستاذه أحب إليه من النفس والمال والولد والأبوين والأخوان لأن محبته توجب الحياة الأبدية وأدنى مراتب التسليم هو أن يكون المرید بين يدى الأستاذ كالميت بين يدي الغاسل وبأن أركان الخمسة عشرة الأول الاستغفار الثانى قراءة سبع فاتحات الثالث الصلوة على النبى صمته مائة مرة الرابع قراءة سورة الم نشرح لك تسعاً وسبعين مرة الخامس قراءة سورة الأخلاص ألف مرة وواحدة السادس قراءة سبع فاتحات أيضاً السابع الصلوة على النبى صمته مائة مرة الثامن قراءة السلسلة الثمانين قراءة شئى من القرآن بعد قراءة السلسلة العاشر أيضاً الاستغفار وقد نظم ترتيب الخمسة الكبرى مولانا خالد قس بقوله إذا ما رمت ختم الخواجكاني فسبغاً اقرأ السبع للثاني وصل عمقه مائة ثمان على الهادي الحبيب بلاتواني وكرت في الم نشرح بصديق بعدة طاء مع غير العباد وقل في سورة الأخلاص ألفاً وزده واحداً عند البيان وعدد الأولين بصديق عزم كما ذكرنا تنزل كل الأمان وسئل ما شئت من خير تجبه ونقط ما تروم مع التهانى وبأن أحجار الرمي بقي الآن إلى أن يركب بعضاً بعضاً دمعاً بالسلامة والسعادة الأبدية بجاه خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه أخض الصلوة وأزكى النجوة .

( المكنوب الحاد عشر ) إلى خليفته الملا عزيز أيضاً في قرع آذانه ببعض ما حدث في المملكة الشريفة والوصية له بالمحافظة على ما بينهما وغير ذلك من الوظائف الخاصة والعامة .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله صاحب الكرم والجود والصلوة والسلام على سيدنا محمد صاحب المقام الممجد وعلى آله وأصحابه ذوى النفوس الزكية من بين الموجودات وبعد فمن كليب السدة السنية محمد منظر الأناج في الله للملا عزيز حماد الله غلب السلام والاستدعاء ورفع الكف التضرع إلى الله الكريم أن يحفظه وينسب إليه بأى نسبة كانت من كل أليم والاستغفار عن أحواله و



عن أحواله وأهولهم والسلام على كل من بسط عنا خصوصاً جميع الفقهاء والجيران بأن  
والدني مع جميع أهل البيت والأجبال في صحة وعافية يسلمون عليكم وداعون الله تعالى  
بدوام الصحة والسعادة لجميعكم وبأن جميع الفقهاء وأهل المحلّتين والأتباع بسلامة  
يسلمون ويستدعون وبأننا قد أخذنا مکتوبين من محمد خالد ومحمد عامر من الشام ولله  
المجد هما مع الأستاذ قس وأهل بيته جميعاً سالمون ويسلمون وبأن الأستاذ قس مع  
حرمه وأبنة الصغیر وبنته مع زوجها الملا عبد الباقي قد راحوا إلى الشام ويبقون فيه  
إلى الربيع وأخذوا الپاس للذهاب إلى المدينة المنورة ولكن لا نعلم ماذا يفعل الرب جلّ وعلا  
وبأن محمد عيسى مع أخيه محمد باقر قد بقيا في موضعهما وهما لا يروحان وإن راح الأستاذ  
مع من زكرنا إلى المدينة المنورة وبأن جميع أهل البيت الأستاذ الأعظم قدس سره والشيخ الأفخم  
قدس سره في محبة وقد أرسلنا اثنين إلى بولانق ورجوعهما من طرفه صار لكم يوم فالجدة  
كلهم سالمون غير بنت عمي محمد جمانة زوجة <sup>التي كانت</sup> لأحمد بن الشيخ عبد الرحيم قد ماتت رحمها الله  
تعالى وبأننا قد أخذنا الكاتب من طرف الملا محفوظ والملا زكريا بدين هما مع من ينسب إليهما  
سالمون وبأن الموت في طرفنا كثير لأنه قد توفي صديق بن رستم وحيد بن الشيخ محمد  
شريف النابغي والحاجي موسى البار سنكي والحاجي خشمان الزهنگر قاني مع أخيه عبد الحفيظ  
ووحيد بن أبناء حكيم عمهما وغيرهم رحمهم الله رحمة واسعة آمين أن شاء الله تعالى  
بأنه ينبغي للسالك في هذه الطريقة العلية النفیثندية ولن يريد السلوك فيها  
أن لا يسأم ولا يفزع وأن يحل الشدائد ويصبر عليها وأن يداوم على ما قال له شيخه من  
الأداب والأوراد وأن لا يفتخر عنه وأن يتفكر فيما قيل من أن كل ما ينفعه المحبوب محبوب  
وقيل أيضاً در طریق حق هر چه آید پیش سالك غیر ارسست بر صراط المستقیم  
أقول لا بأس بأراه نیست وأن يكون دائماً ذاكر الله تعالى بالقلب لأن الذكر بمثابة

الناس يقطع به شوك الخواطر من طريق القلب ولأنه صيقال له كما قال عليه أفضل  
 الصلوة وأزكى التحية لكل شيء صيقال وصيقال القلوب ذكر الله تعالى ولأن الذكر خير  
 الأعمال كما قال عليه الصلوة والسلام خير الأعمال ذكر الله تعالى وأن يحسن قلبه  
 بالذكر لأن الله تعالى يقول للعبد في يوم القيمة أنك قد كنت تحسن موضع نظر عبي  
 منك باللباس الفاخر هل حسنت موضع نظري فيك وموضع نظري الله من العبد هو قلبه  
 فماذا يحب العبد أن لم يحسنه بالذكر وبأن الطرق في الدنيا ثلاثة طريقة الشقاوة وهي  
 طريقة محبة الدنيا وما فيها فجاكم الله وأيانا من هذه الطريقة الدينية وطريقة الأبرار وهي  
 محبة العقبة أي الجنة وهي كمن تخلوا عن الكدورات لأنها أيضا من مشتهيات النفس وطريقة  
 المقربين وهي محبة المولى كما هو المقصود العظيم من غير نظر إلى الجنة من جهة الاشتياق ولا إلى  
 الجحيم ونارها من جهة الخوف بل كل ما يفعلها بالك وما يمنع منه نفسه خالصا لوجه الله  
 الكريم وملا خطما لأوامر ونواهيه لا غير والطريقة الموصلة الآن إليها هي الطريقة العلية  
 النفسانية قد سنا الله تعالى وأياكم بأسرار ساداتها وأروانا وأياكم من جاراتها و  
 لكن مدارها على الأخلاص والمحبة والتسليم وكلما ازدادت ازداد صاحبها ترقيا رتم بالسلامة  
 والعبادة الأبدية بما خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وتباعه أفضل الصلوة وأزكى التحية .

( المكتوب الثاني عشر ) إلى خليفته للملا عزيز في بعض النصائح اللازمة المهمة والمفيدة له  
 ولأبناء جنسه من الخاصة والعامة .

باسمك سبحانه وأن من في الأيسر محمد وال صلوة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه  
 أجمعين وبعض فن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الألف في الله والساعي لله للملا عزيز  
 حفظه الله غيب السلام والاستعداد عاء والدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على  
 جميع الفقهاء والمجتهدين وعلى كل من يسأل عنا أعلمك بأن والدتي مع جميع أهل البيت والأنجال  
 والألف محمد ع

والأنح محمد عاصم وجميع الفقهاء والجيران في صحة وعافية يسلمون ويستدعون وداعون  
الله تعالى دام الصحة لكم وبأن أني محمد خالد ليس بخاخر لأنه راح إلى الشام لأجل تعزية  
كهف الأنام الشيخ محمود قسي وروح الله روحه وأفاض عليه نوره ورضي الله عنه وعنا و  
عنكم به فاللآزم الرضا بفعل الله جل وعلا والصبر عليه والتفكر فيما قيل كل ما يفعله المحبوب  
محبوب وقيل در طريقه هرحه آيد پيش سالك خيرا وشت بزهره المستقيم أي ذل  
كسي كراه نيت وبأن لم تخلق للبقاء بل للعمل في الخير فاللآزم على العاقل امتثال الأوامر  
وأجتناب المناهي وأتباع الشريعة الفراء والسادات الكرام قدس الله أسرارهم العلية وبأن  
للقصود مخلق الثقلين العباد والمعرفة كما قال الله تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا  
ليعبدون فاللآزم أطاعة للولي في السر والعلن والتسك بشريعة أفضل رسله صلى الله  
عليه وسلم وتحفظ القلب عن الذهاب إلى ما لا يفتي لأن السكر والعشق يتزايدان من القلب  
كما قيل ما تشد مرغ يا شهان بر بضي ذل يا سبان كز بضي ذل زادت مسية وشور  
وقهقهة والتجنب عن الرخص والبدع سواء كانت بدعة الطريقة كالجهرب بالذكر والرقص  
والسمع وغيرها أو بدعة الشريعة وضابط بدعتها كل ما لم يجي به آية أو حديث متواتر  
أو أجماع أو قياس وبأنه ينبغي تشهير الأزار للتسعي في النسبة العلية النقشبندية التي  
خلاصتها الحجة الذاتية لأن من نال شيئاً منها بسبب محبة السادات والسادات في سلكهم  
فقد ترقى ما لا يقابل شيء وبأن همة السادات الكرام تسعي على قدر سعي المريدين فكما  
أزاد المريدين جهداً وسعيًا أمدته السادات الكرام تسعي همة وترقياً فاللآزم اللآزم  
السعي في أمور الآخرة وفي محبة الله سبحانه وتعالى وفي منع النفس اتباع الهوى وفي  
سلكها في سلك السادات قس وأدبهم في القليل والكثير وفي الرخاء والضراء كجاء  
قيل ما لا يترك كله ولا يترك كله وقيل أيضاً لا يترك غير ابن فقهه ههه وماعلى الزكرك



إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ وَاللَّائِقُ اللَّائِقُ بِحَالِ الْعَبْدِ أَذْأَلَيْعَ اللَّهِ فِي قَلْبِهِ فَعَلِ الْخَيْرَ النِّعْمِ لَهُ كَمَا  
 قَالَ مَوْلَانَا الْجَزِيحُ طَالِبُ الْبُكُورِيَّةِ فَرَضَتْ مُحَلَّتْ لِنِكَ حَرَامَهُ مِنْ عَمْرِؤُجٍ بَيْنَهُ سَائِقٍ وَسَرٍ  
 بِلَزْغُوشٍ لَا التَّكَاثُلَ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ نَعُودَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَحَفِظْنَا اللَّهَ وَأَيَّاكُمْ مِنْ  
 تَسْوِيلَاتِهِ وَوَسَاوِسِهِ آمِينَ دَمْتُمْ بِالسَّلَامَةِ وَالشَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ بِجَاهِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ عَلِيمٍ  
 وَعَلَى أَوْلِيَّاهُمْ وَأَصْهَارِهِمْ وَزَوْجِهِ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى النِّيَّةِ .

( المکتوب الثالث عشر ) إِلَى خَلِيفَتِهِ الْمَلَا عَزِيزٍ فِي تَعْلِيمِهِ بَعْضُ الْأَدَبِ وَتَعْيِينِ الرَّابِطَةِ  
 لَهُ وَأَخْبَارِهِ بِبَعْضِ مَا وَقَعَ مِنَ الْحَوَادِثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الصِّدْقِ  
 وَالْوَفَى وَبَعْدَ فَمِنْ كُلِّ سَبِّحَةِ السَّنَةِ مُحَمَّدٌ مظهرُ الْأَلْفِ فِي اللَّهِ وَالْمُحِبُّ لوجهِ اللَّهِ الْمَلَا عَزِيزٍ أَيْدِ اللَّهِ  
 عَلَى جَنُودِ ابْلِيسَ وَأَعَاذَهُ مِنْ شَرِّ كُلِّ جَلِيسٍ تَلِيسٍ آمِينَ أَنْزَلْنَا قَدْ وَصَلَ مَكْتُوبُكُمْ الْمَشْعَرُ بِالْأَخْلَاصِ  
 وَالْمُحِبَّةِ وَالْمُعَلَّنِ بِصِحَّتِكُمْ وَحَرَقْتُمْ عَلَى آدَابِ الطَّرِيقَةِ النَقِيبَةِ أَيْدِ أَخَوَانِي أَنْصِفُوا مَعَ حَضْرَةِ  
 مَوْلَاكُمْ الَّذِي كَانَتْ غِنَاءُ عَنْهُ فِي أَخْرَاكُمْ وَأَوَّلَاكُمْ وَلَا تَتَرَكُوا ذِكْرَهُ الَّذِي بِالْفَضْلِ أَعْطَاكُمْ لَا يَكْفِيكُمْ فِي  
 شَرَفِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَفِي التَّحْذِيرِ عَنْ تَرْكِهِ مَا تَقْلُونَهُ مَدَى الْمَدَى وَمَنْ يُعْرِضْ  
 عَنْ ذِكْرِي يَسْأَلْهُ عَذَابًا بَاسِعًا ثُمَّ أَعْلَمُوا أَنَّ الذِّكْرَ لِقَلْبِهِ مَحَالًا مَعَارِضُهُ مِنْ مُنَازَعٍ وَشَرِّهِ  
 لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَادْكُرْ رَبَّكَ تَضَرَّعًا وَخُفْيَةً وَأَبْذَلُوا نَفْسَكُمْ وَجَسَدَكُمْ فِي الْعِبَادَةِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ  
 أَذْ لَا مَفَرَّ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ وَلَا خَيْرَ إِلَّا لَدَيْهِ وَلَا حَكَمَ إِلَّا فِي يَدَيْهِ وَلَا سِرَّ وَلَا بَجْوَى إِلَّا هُوَ مُطْلِعُ  
 عَلَيْهِ وَأَنَّ الرَّابِطَةَ مِنْ أَهَمِّ الْمَهَامَةِ فَالْأَزَمُ رَابِطَةُ الشَّيْخِ أَوِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ قَدَسَ اللَّهُ وَأَيَّاكُمْ بِأَسْرَادِهِمَا  
 وَأَرْوَانَا وَأَيَّاكُمْ مِنْ جَارِ أَنْوَارِهِمَا وَأَفَاضَ عَلَيْنَا وَعَلَيْكُمْ بِرَحْمَتِهِمَا وَأَحْسَنَ أَمْرًا لَا رَابِطَتِي  
 لِأَنَّ رَابِطَةَ أَمْنَالِي سَمَّ فَإِنْ لَمْ يَنْقَلِبْ الدَّرْسُ وَبَعْدَ وَقَبْلَ خَتْمَةِ الْخَوَاجِكَانِي وَجَرَّ الْأَوْرَادُ  
 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَبَعْدَهَا وَكَذَا قَبْلَ كُلِّ عَمَلٍ وَبَعْدَهُ لِأَنَّ الْعَمَلَيْنِ الرَّابِطَتَيْنِ يُحْتَسَبُ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ

العمل حصل بالرابطة وأن وقت قراءة القرآن يلزم على كل أحد يفهم معناه أو تحضراً  
معناه وتأمله مع ما في التفسير أن أمكن كما أمكن لبعض من من الله عليه وأن لم يمكن فليربط  
أول القراءة وآخرها ويتأمل المعنى لأن قراءة العوام تلاوة الألفاظ وقراءة الخواص تدبر معانيها  
وقد قال تعالى كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدِيرَ آيَاتِهِ وَقَالَ النُّوحُ رَحْ وَقَدْ بَاتَ جَمَاعَةٌ  
مِنَ السَّافِرِينَ يَتْلُونَ آيَةَ وَاحِدَةً يَتَدَبَّرُونَهَا وَيُتَذَكَّرُونَ إِلَى الصَّبَاحِ كَمَا قَالَ أَسْعَدُ صَاحِبُ  
أَبْنِ أَخِي ذِي الْجَنَاحَيْنِ مَوْلَانَا خَالِدٌ قَدْ سَمِعْنَا اللَّهَ وَأَيَّاكُمْ بِأَسْرَارِهَا فِي بَيَانِ تَرْتِيبِ خَتَمِ  
الْخَوَاجِكَانِي وَنَصْتِهِ وَالثَّامِنِ تِلَاوَةِ آيَةِ كَرِيمَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي آخِرِ الْحَتَمِ وَأُخْتِصَّ  
مَعْنَاهَا وَأَنَّ حَضَرَ الْمُسْجِدِ بِشَيْءٍ إِلَى الرَّبِّعِ لِأَنَّ مُحَمَّدَ عَاصِمٍ يَقُولُ قَدْ تَكَلَّمْتُ مَعَ مَنْ يَنْفَعُ  
الْحَضَرَ وَلَكِنْ مِنْ شِدَّةِ الشِّتَاءِ مَارَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِاءِ مُؤَشِّشٍ أَصْنَعَ الْحَضَرَ أَمَّ  
لَا وَأَنَّهُ مَابَقِيَ لَزُومٍ لِلْأُمَمَاتِ بَدَلَاتٍ لِلْحَجِّ غَيْرِ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَحَدُهَا لَأُحْمَةُ بَدَلَتْ حَجَّ خَالِدِ  
بْنِ أَحْمَدٍ وَالْآخَرُ لَأُحْمَةُ حَجَّ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ الْمَلَامِ صُطْفَى وَإِلَى الْآنَ مَا سَمِعْنَا مِنْ مُحْكَمَةٍ  
أُسْتَاذِكَ نَيْجَةٍ وَأَنَّ غِيَاثَ الدِّينِ يَدْعِي لِلْمَسْجُودِيَّةِ وَوَضَعَ نَا مُزَادَهُ فِي وَلايَةِ مُؤَشِّشٍ  
وَأَسْلَمَ عَلَيْكَ وَأَطْلَبَ الدَّعَاءَ مِنْكَ وَصَبَّحْتَ خَالِي وَصَبَّرْتَهَا وَأَقْبَلَ عَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
وَأَدْعُوهُ وَلَكُمْ وَأَسْلَمَ عَلَى الْمَلَاحِظِينَ وَالْمَلَا بِرِيَانِ وَعَلَى جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ وَالْجِيرَانِ وَعَلَى كُلِّ  
مَنْ يَسْتَلِ عَنَّا وَوَالِدَتِي مَعَ مُحَمَّدٍ خَالِدٍ وَمُحَمَّدٍ عَاصِمٍ وَأَهْلِ الْبَيْتِ وَالْأَنْجَالِ وَالْفُقَهَاءِ الَّذِينَ  
عَدَدُهُمْ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ وَجَمِيعِ الْجِيرَانِ وَالْحَاجِّ عَبْدِ الرَّهَابِ فِي صَحَّةٍ يَسْلَمُونَ عَلَيْكَ وَعَلَى  
الْمَذْكُورِينَ دَعَمْتُ بِالسَّلَامَةِ وَالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ بِجَاءِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَآلِهَامِ  
أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَأَرْزُقِي النَّجِيَّةَ .

(المكتوب الرابع عشر) إلى اولاد شيخه العارف بالله الشيخ محمود قسري في تغريتهم  
بوفاء أبيهم والدعاء لهم بالصبر وفي أظهار فرقة الأسف والاسى على تلك المصيبة العظمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْقَى إِلَّا وَجْهُهُ وَلَا يَدُومُ إِلَّا مَلَكُهُ وَهُوَ  
 الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي صَارَ عِبْرَةً لِمَنْ خَلْفَهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الشَّارِبِينَ  
 كَأَسْرِ الْحَزَنِ بَعْدَهُ وَبَعْدَ مَنْ كَلَّيْلَ السَّيَةِ مُحَمَّدٍ مَظْهَرِ الْأَجَالِ وَأَبْنَاءِ عَمْدَةِ  
 الْعَارِطِينَ وَوَارِثُ عُلُومِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلِمَتَأَخَّرِينَ وَتَاجِ هَامَةِ الْمُتَقِينَ حَفْزَةِ الشَّيْخِ  
 مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَتَوَرَّضَ حُرِّيَّهُ أَسْكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ مَعَ الَّذِينَ  
 أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَعْنِي بِهِ لِلْمَلَا مُحَمَّدٍ عَسَى  
 وَمُحَمَّدٍ بَاقِي وَمُحَمَّدٍ أَشْرَفَ الْحَزِينِ أَطَالَ اللَّهُ أَعْمَارَهُمْ بِالسَّعَادَةِ وَجَمَلَ الْفَضَائِلِ وَالْعُلُومِ  
 طَوَّعَ يَمِينَهُمْ بِالْحَسَنِ وَالزِّيَادَةِ أَبَتْهَا الْأَخْوَانُ غَبَتِ التَّبَرُّكُ وَتَدَاوَى الْقُلُوبُ بِتَرْبَةِ  
 الْفِرْعِ شِفَاءً لِلْأَسْقَامِ وَتَقْبِيلَ نِغَالٍ وَالدُّنَى وَالْأَسْتِدْعَاءِ مِنْهَا فِي كُلِّ آنٍ وَتَقْبِيلَ  
 يَدَيْكُمْ وَبِيْدِي مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَرَفَعَ أَكْفَ التَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ أَنْ يَحْفَظَكُمْ  
 مِنْ كُلِّ أَلِيمٍ وَيُوفِّقَكُمْ إِلَى الْقِرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ نَعْرِضُ عَلَى حَضْرَتِكُمْ بِأَنَّهُ مَا زِلْنَا مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي  
 تَحَقَّقْنَا وَفَاةَ الشَّيْخِ الرَّؤُفِ الْأَمَّجِدِ وَالسَّنْدِ الْمَوْلَى الْعَطُوفِ الْأَوْحَدِ بِوَسْطَةِ بَرَقَتِكُمْ  
 عَنْ الْهَمِّ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّأْسُفِ غَايَةَ الْأَسْفِ وَالتَّخَسُّرِ وَكُنْ لَا مَقَرَّ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ  
 كَمَا قِيلَ وَلَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا تَدُومُ لَوَجِدَ لَكَ رَسُولَ اللَّهِ فِيهَا مُخْلَدًا وَرَبْعًا تَحَقَّقَ  
 بِأَجَابَةِ نَفْسِهِ الزُّكِّيَةِ لِلْمُطْمَئِنَّةِ لِدَعْوَةِ أَرْجِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرَضِيَةً وَعَنِ سَيَرُورَةٍ  
 لِلْمَقَامِ لَنَا بِلِجْمِيعِ أَتْبَاعِ الْأَسْتَادِ الْأَعْظَمِ وَالشَّيْخِ الْأَفْخَمِ قَدَسَنَا اللَّهُ وَأَيَّاكُمْ بِأَسْرَارِهَا  
 مَقَامِ سَكَبِ دُمُوعٍ لَكِنْ قَالَ بَعْضُ سَلَّمَ لِأَحْكَامِ الْإِلَهِ فَيَا مُجْدِي الْفَتَى حَزَنٌ وَلَا أَسْفَ وَ  
 أَصْبِرْنَا إِنَّ الْقَبْرَ يَبْقِيهِ أَبَدًا لَزْمَانِ الْأَجَرِ وَالْخَلْفِ وَبِأَنِّ مَصِيبَتِهِ قَدَسَ سِرُّهُ قَدْ تَرَكْتَ  
 فِي قُلُوبِنَا مَرِيقَةً وَحَزْنًا لَا تَنْسَى وَقَدْ وَضَعْتَ فِي الْأُمُورِ الْعَمُورِ فِرَاقًا غَمِيمًا لَا يَذُرُّكَ  
 وَلَا يَسْتَعْنِي نَسْئَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ لَا يَجْعَلَ لَنَا وَأَيَّاكُمْ مَحْرُومِينَ مِنْ هِمَّتِهِ وَشَفَاعَتِهِ وَأَنْ  
 يَعْطِينَا وَأَيَّاكُمْ



يعطينا وأياكم الصبر الجميل والأجر الجزيل على مصيبتيه وبأن الله تعالى يفعل ما يشاء وأن  
 لم نشأ لما قال الإمام الشافعي رضي في قصيدة فهاشيت كان وأين لم أشأ وما شئت  
 أن لم تشأ لم يكن خلقت العباد على ما علمت ففي العلم تجري الفتى والميسر إلى آخرها  
 وبأن الله تعالى لا يشك من فعله كما قال السري السقطي قسم كيف أشكو إلى طيب طابى  
 والذي قد أصابني من طيب لي سرى راحة ولا شفاء من سقامي إلا بوضوح حسي  
 وبأننا مع جميع أهل البيت والأتباع والأخوان في أشد المهوم والأحزان كيف لا وأنه  
 قد ذكرهم كان ملاذ في اللهايات للقاصه والداني يعز وجود مثله في هذه الأزمان بل كان  
 وجوده الأيسر رحمة للعباد وبركة ونعمة عظيمة للبلايا بما أحمله مؤلاه بمواهب  
 ومعارف لا تحصى وكلمة بفضائل تجل عن أن تسقط فلاجرم صار فقده من عظام  
 ضائعات المسلمين وفجائع مصائب الدين المبين يليق أن تجزع القلوب عليه حسرات  
 الحزن بعد الحياة وتبكيه العيون دماً إلى الحياة فأنا لله وأنا إليه راجعون كل شئ هالك  
 إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون وهذه المصيبة محمها كانت في الوقائع هائلة وللعمامة  
 شاملة ولكننا معقدين على عفوكم نقول على سبيل التذكير والافتداء بالنبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وعلى آله وأحبابه الأخيار أنه يحكم نفي كل من عليها فان وسرحمة خلق  
 الإنسان يلغى كل ذي روح إلى هذا الأمر المختوم الذي لا مفر منه ولا فوت فقال تعالى  
 كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ حَتَّى أَنَّهُ تَعَاوَدَ فِي الْخُطَابِ بِذَلِكَ أَكْرَمَ خَلْقِهِ عَلَيْهِ لَسَلَّ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ  
 فَقَالَ تَعَاوَدَ نَفْسٌ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ وَقَدْ أَرَشَدَ نَارِ سَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَا  
 فِيهِ لِلْقُلُوبِ عِنْدَ صَدَمَةِ الْمَصِيبَةِ سَلْبِيَّةً شَائِفَةً فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ مِنْ أَهْبَابِ عَنْكُمْ  
 بِمَصِيبَةٍ مِنْ بَعْدِي فليعزَّ بمحبته بي عن مصيبتيه التي تصيبه فإن لي بَصَابٌ مِنْ أَمْتِي  
 مِنْ بَعْدِي بِمِثْلِ مَصِيبَتِهِ فِي ذَلِكَ قَالَ بَعْضُ وَأَخْبَرَ كَمَا أَخْبَرَ الْكِرَامَ فَإِنَّهَا تَوْبٌ تَوْبُ الْيَوْمِ

تَكشِفُ فِي غَدٍ وَأَذَانُكَ مَهِيْبَةٌ تُشْجِي بِهَا فَاذْكُرْ مَصَابِكَ بِالْبَيْتِ مُحَمَّدٍ وَبِأَنَّهُ يَنْفَعِي  
التَّفَكُّرَ فِيمَا قَبِلَ مِنْ طَرَفِ الْكِبَرَاءِ كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ الْمَحْبُوبُ عَجُوبٌ وَالْأَسْتِغَالُ بِمَا يَهَيِّئُ لِدَارِ الْبَقَاءِ أَهْلُهُ  
وَأَعْلَى مِنَ الْأَسْتِغَالِ بِمَهِيْبَةِ أُمُورِ هَذِهِ الدَّارِ وَبِالْجَمْلَةِ فَمَهَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ يَطُولُ وَالْقَلَمُ  
بِالتَّطْيِيرِ يَحُولُ لَا يَمَكُنُنَا حَسَنُ التَّعْبِيرِ وَالْأَعْرَابِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ مِنْ آثَارِ الْحُزْنِ وَالتَّأَثُّرِ وَالْأَمِّ  
التَّحْسِرِ وَالْقَلْدَسِ وَمَعَ هَذَا فَلَا سَبِيلَ إِلَّا إِلَى الْأَلْبَابِ وَلَا طَرِيقَ إِلَّا قَوْمٌ لِكُلِّ مَصَابٍ  
إِلَّا التَّسْلِيمَ وَالشَّبْتَ وَالرِّضَا وَالتَّصَبُّرَ عَلَى مَا يَخْرِي بِهِ الْقَضَاءُ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَبِلَ إِلَيَّ مَعْرَكَ  
لَأَنِّي عَلَى نِقَةِ مِنَ الْخُلُودِ وَلَكِنْ سَنَّةَ الدِّينِ فَمَا الْمَعْرُوفُ بِبَاقٍ بَعْدَ مَهِيْبَةٍ وَلَا الْمَعْرُوفُ  
وَلَوْ عَاشَا إِلَى الْحَيَاتِ وَمَا قَبِلَ مِنْ أَنَّ الْمَوْتَ مِنْ أَكْثَرِ الْمَصَابِ وَالْعُقْلَةُ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْهُ  
فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقِطِ وَالتَّدَارِكِ لِمَا فَاتَ لِأَنَّ كُلَّ الْأُمُورِ بَاطِلٌ وَزَانٌ كَمَا قَبِلَ الْأَكْلُ شَيْءٌ مَا خَلَا اللَّهُ  
بَاطِلٌ وَكُلُّ شَيْءٍ كَمَالُهُ زَائِلٌ وَمَا قَبِلَ سِرُّهُ وَالتَّهَرُّقُ مَقْرُونٌ بِحُزْنٍ فَكُنْ فِيهَا عَلَى وَجْهِ شَدِيدٍ  
فَفِي مَيَّاهُ نَاسٌ مِنْ لَجَائِنٍ وَفِي بَسْرَاهُ قَيْدٌ مِنْ حَدِيدٍ فَالْمَعْلُومُ أَنَّ مَصِيبَتَنَا وَجَرَحَ قُلُوبَنَا وَاسْتَدْرَكَ  
وَالْفَرَجَ وَالْحُزْنَ بَيْنَنَا مَشْتَرِكَةٌ وَجَرَى الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ بَعْدَ تَعَزُّيَةِ أَهْلِ الْمَيْتِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا  
وَلَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ مِنَ الشَّارِحِ بِالتَّعَزُّيَةِ فَايْتِبَاعًا لِسَنَةِ السَّنَةِ أَعَزَّيْكُمْ وَأَعَزَّيْ نَفْسِي بِالْكَلِمَاتِ  
الْوَارِدَةِ بِالنَّكْسَارِ وَالدَّارِ جَلِيَّةِ أَكْثَرِ اللَّهِ أَجْرَكُمْ وَأَجْرُنَا وَأَحْسَنَ عَزَائِكُمْ وَعَزَائِنَا وَغَفَرَ  
لِمَيْتِكُمْ وَمَيْتِنَا وَأَفَاضَ عَلَى جَمِيعِكُمْ وَجَمِيعِنَا الصَّبْرَ الْجَمِيلَ وَزَرَقَ قَلَمَ وَأَيَّانَا الْأَحْسَنَ الْجَزَلَ وَتَعَدَّدَ لَنَا  
الْمَغْفُورَ وَبَيَّنَّا الْمَبْرُورَ بِالرِّضَا وَالرِّضْوَانِ وَجَعَلَ مَشْوَاهُ أَعْلَى فَرَادَيْسِ الْجَنَانِ اللَّهُمَّ أَرْفَعْ  
دَرَجَتَهُ وَقَدِّعْ وَتَوَقَّعْ مَا قَدَّعَهُ وَاجْعَلْهُ شَفِيعًا لَأَمْثَالِنَا مِنَ الذُّبُنِينَ وَرَفَعْ اللَّهُ دَرَجَاتِكُمْ وَ  
ثَبَّتْكُمْ عَلَى حِبَادَةِ آبَائِكُمْ آمِينَ آمِينَ آمِينَ وَأَهْلَ بَيْتِنَا جَمِيعًا فِي غَايَةِ السَّلَامَةِ مِنَ الْأَمْرَاضِ  
الْبَاطِنِيَّةِ وَالسَّامَةِ مِنَ الْأَلَامِ الْبَاطِنِيَّةِ وَكُلِّ يَقْبَلُونَ أَيَّادِي أَهْلِ بَيْتِكُمْ وَبِرَجْوَةِ الدُّعَا  
مِنَ الْجَمِيعِ رَحْمَتَكُمْ مِنْكُمْ وَالدُّعَا وَالتَّقَرُّعِ أَنْفِي مُحَمَّدٍ عَاصِمٍ وَأَسْلَمَ عَلَيْهِ وَلِيَكُنْ  
مَعْلُومًا بِأَنَّ

معلوماً بأن أُمِّيتَ مِدِيرِي قد سئل من الملائكة بقول هل ذهب ذلك الذات أم لا  
فأجاب بأنه رآه ثم قال فاكْتُبْ لَهُ بأن لا يعطيه مدة بإسيه فاللّازم أن لا يعطيه مدته  
وبعد وصوله إلى البيت أن شاء من بيده الأمور يجيء واحد من الزبارة مرقد الشيخ  
قدسهم وزيارتكم فالمرجو أن لا تنسونا من الدعاء عند زيارة مرقد الشريف قدسهم  
دمتم بالسّلامة والسّعادة الأبدية بجاه خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة  
وأزكى التّحية .

( المکتوب الخامس عشر ) إلى خليفته الملا عزيز في القاء بعض ما يلزم على السالك إليه  
وبیان أن مقام اللطائف يقتضى سطواً ولعله سيبتى إليه تلك المقامات أو إرشاده  
إليها بالحوالة على رسالة الشيخ قدسهم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْبَلُ الْوَرَى وَتَرَابُ أَقْدَامِ الْفُقَرَاءِ اللَّهُ لَمْ يَزَلْ عَنْ وَدَادَتِهِ  
وَدَعَاءِ أَجْبَابِهِ وَأَيْنَ قَصْرٍ يَبْعَثُ كِتَابَهُ مُحَمَّدٌ مظهر إلى محبه في الله للملا عزيز حفظه الله  
أما بعد فأسلم وأستدعي وأنقضي الأحوال وأستدعي من أهل البيت خصوصاً من  
بنت خالي وأسلم على جميع الفقهاء والجيران خصوصاً على الشيخ محمد سعيد أقرضك الله  
معلوماً بأن والدي مع جميع أهل البيت والأخجال ومحمد خالد ومحمد عاصم مع جميع  
الفقهاء والجيران في صحة وعافية يسلمون ويستدعون وداعون الله تعالى بدوام  
السّعادة لكم وبأنه ينبغي للسالك الاجتناب عن المنهيات والأخذ بالعمل بالبرعات  
لا بالرفض وخلاف الأولى والبيدعات وأن لا يسأم ولا يضجر لأن الأشياء مشرّونة  
بأقوتها وبأن الله عز وجل أنما أعطاكم الدنيا لتطلبوا بها الآخرة ولم يعطكموها لتكثروا  
إليها لأن الدنيا فتن والآخرة تبقى فلا تبطلتم الفانية ولا تشغلتم عن الباوة فآثروا  
ما يبقى على ما يفتنى ابتغوا الله واعملوا لوجهه وأذكر رانحة واشكروه وبأن مقامه



اللطائف يقتضي بسطاً واعلم أن الإنسان بحسب حقيقته مركب من عشرة أشياء إلى آخرها في رسالة الشيخ الأعظم قدس سره في آداب الطريق دتمم سالمين في حياية رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأصهاره وأزواجه أجمعين .

(المكتوب السادس عشر) إلى الخليفة السابق أيضاً في بيان ما ورد وتواتر من حقوق

شهر رمضان وتبنيه بقيام تلك الحقوق ولعله على كسب الالتزام .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينبي بعده وعلى آله وحبه والتابعين قصده وبعد فمن كليب الستة السنية محمد منظر إلى الألف في الله للملا عزير حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء والتفحص في الحال والأحوال والسلام على جميع الجيران وعلى كل من يسأل عنا وأطلب الدعاء من بنت خالي وأقبل عيون الصغار والذوق مع محمد خالد و محمد عاصم وجميع أهل البيت والأئمة والفقهاء في حجة يسلمون عليك وعلى المذكورين وداعون الله تعالى ودام الصحة والسعادة لكم وأعلم أنه قد أظلمكم شهر القيام وهو شهر عظيم قدس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شرُّ رمضان شهر كتب الله عليكم صيامه وسنَّت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وأما عن أبي هبيرة من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فاللهم عليكم الاهتمام بأمر أخواني أهتموا بأمر صومكم واحذروا مما يبطله ويرد عليكم ولا تغفروا مثل هذا العمل بترك المبالاة بحدود الله عز وجل وتركوا في رمضان للخالفه والجفافاته شهر الصفا والمعاملة بالوفاء طوبى لأقوام صاموا عن الشهوات وقاموا في الخلووات ويتلون من الآيات ضاعف الله لهم بهيامهم أجراً ووعدهم في الجنة قصوراً نسئلكم الله الكريم المنان أن يجعلنا ممن حافظ على حدود صيام رمضان ففاز بالفرح وس والجنات والحدور العين الحسان وما يبطل ثواب الصوم أجمعاً الكذب والغيبة والمشاغمة لما قال رسول الله

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ  
 فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرِبَهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبِّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ  
 صِيَامِهِ إِلَّا الظُّمَأُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَوَرَدَ فِي حَدِيثٍ لَيْسَ بِالصِّيَامِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرْبِ إِنَّمَا  
 الصِّيَامُ مِنَ اللَّغْوِ وَالزُّورِ وَالرَّفَثِ قَالَ الْخَافِظُ أَبُو مُوسَى <sup>الْبُخَارِيُّ</sup> الدَّقْنِيُّ هُوَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ قَالَ  
 بَعْضُ السَّلَفِ أَهْوَنُ الصِّيَامِ تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرْبِ وَقَالَ إِذَا صُمْتَ فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ  
 وَبَصَرُكَ عَنِ الْكُذْبِ وَالْمَحَارِمِ وَدَعْ أَذَى الْجَارِ وَاعْلَمْ أَنَّ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَرْكِ  
 الْمُبَاهَاتِ لَا يَكُلُّ إِلَّا بَعْدَ التَّقَرُّبِ بِتَرْكِ الْمَحْرَمَاتِ فَمَنْ أَرْتَكَبَ الْمَحْرَمَاتِ ثُمَّ تَقَرَّبَ بِتَرْكِ  
 الْمُبَاهَاتِ كَانَ بِمِثَابَةِ مَنْ يَتْرِكُ الْفَرَائِضَ وَيَتَقَرَّبُ بِالتَّوَافُلِ وَإِنْ كَانَ حَمُوسَةً مَجْنُونًا عِنْدَ  
 الْجُحُودِ بَحِثْ لَا يُؤْمَرُ بِأَعَادَتِهِ لَكِنْ قَالَ الْأَمْرُ يُغْنِي بِفِطْرِ الْكُذْبِ وَالْغِيْبَةِ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُصِّصَالُ يَغْطِرُونَ الصَّائِمَ وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ الْكُذْبُ وَالْغِيْبَةُ وَالنِّمِيسَةُ  
 وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ وَالْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ رَوَاهُ الْأَزْدِيُّ وَالدَّيْلَمِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَفِي مَسْنَدِ الْأَمَةِ  
 أَحْمَدُ أَنَّ أُمَّ رَبِيعٍ صَامَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْرَهُمَا الْجُوعُ وَالْعَطَشُ فِي آخِرِ  
 النَّهَارِ حَتَّى كَادَتَا أَنْ تَتَلَفَا فَبَعَثَ إِلَى الرَّسُولِ اللَّهُ ﷺ تَسْتَأْذِنَانِي فِي الْأَمْرِ فَبَارَسَ  
 إِلَيْهَا قَدَحًا وَقَالَ لَهَا قِيئَا فِيهِمَا أَكَلْتُمَا فَقَامَتَا أَحَدَاهُمَا نَصْفَهُ دَمًا غَبِيظًا وَلِحَا غَرِيظًا  
 وَقَامَتِ الْآخَرَى مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى مَلَأَتْهُمَا فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 هَاتَانِ صَامَتَانِ عَمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمَا وَأَفْطَرْتَا عَلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فَفَدَتَا أَحَدُهُمَا عَلَى  
 الْآخَرَى فَجَعَلَتَا تَغْتَابَانِ النَّاسَ فَهَذَا مَا أَكَلْتُمَا مِنْ لُحُومِهِمْ وَرَوَى ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَذْكَانَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُغِدَتِ الشُّبَّاطِينَ وَ  
 مُرِدَةُ الْجَانِ وَغَلَقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُفْعَمْ مِنْهَا بَابٌ وَفُتِحَتِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ  
 مِنْهَا بَابٌ وَبَادَ مُنَادٍ كُلَّ لَيْلَةٍ يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ اقْبَلْ وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ اقْصِرْ وَلِلَّهِ عِتْقَانُ مِنْ

وَيُطْرَى بِأَجْدِيدٍ

النار وتلك كل ليلة ألف وفي رواية عن أبي عباس رضي الله عنهما ألف في كل ليلة و  
 في ليلة الجمعة في كل ساعة منها ألف ألف وإذا كان آخر ليلة من شهر رمضان اعتق  
 في ذلك اليوم بعد ما اعتق من أول الشهر آخره اعتقنا الله من النار فاللائق بأمثالكم =  
 الأعمال الصالحة لأن سعادة الدارين مربوطة بها خصوصاً في هذا الشهر المبارك لأن ورد  
 فيه أحاديث كثيرة وقال الصحابة رضي الله عنهم خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر يوم من شعبان  
 فقال يا أيها الناس قد أظلم شهر عظيم شهر مبارك فيه ليلة خير من ألف شهر جعل الله صيامه  
 فريضة وقيام ليله تطوعاً من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه ومن  
 أدى فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه وهو شهر الصبر والصبر جزاءه الجنة و  
 شهر المواصلات وشهر يزيد فيه الرزق من فطر فيه صائماً كان له مفرقة لذنوبه وعُتِقَ  
 رقبته من النار وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شئ قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليس كلنا نجد ما نفطر الصائم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الله هذا الشواب من فطر صائماً  
 على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن وهو شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره  
 عتق من النار ومن خفف عن مملوك غفر الله له واعتقه من النار واستكثر وأستكثر  
 فيه من أربع خصال خمسيتين ترضون بهما ربكم وخصلتين لا غنى لكم عنهما أما =  
 الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم فشهادة أن لا إله إلا الله وتستغفرونه وأما  
 اللتان لا غنى لكم عنهما فتسألون الله الجنة وتعودون به من النار ومن سقى صائماً  
 سقاه الله من حمض شربة لا يظأ بعدها أبداً فعلى العاقل تعظيم هذا الشهر بالعبادة  
 مع عدم التواني في السنين مؤكلات أو غير مؤكلات فاللائق بأمثالكم الرابطة بعد صلوة  
 الظهر بمقدار عشر دقائق وقرائة القرآن بالحضور وتدبر معناه وطراد الغفلة وجر  
 الأوراد التي قد قبل لك جميعاً على اللطائف إلى العيد وأعياد العشر الأخيرة والمحافظة على  
 القنوم من



الصوم من تأخير السحور وتعجيل الفطور والظفر على القرآن أمكن وقال الأمام  
 الرباني قدس الله سره العلي أعلم أن شهر رمضان شهر عظيم ونوافل هذا الشهر من  
 الذكر وقراءة القرآن والصدقة والصلوة وأمثالها تعدل فرائض سائر الشهور و  
 أداء فرض فيه يعدل سبعين فرضاً من سائر الشهور فمن صر عليه هذا الشهر وهو  
 متلبس بالجمعة والأعمال الصالحات فيكون موافقاً للجمعة والأعمال الصالحة في أيام  
 السنة فلو مضى عليه هذا الشهر بالتفرقة فيقع في تشتت الحال في تمام السنة آه و  
 يستمر في رمضان أكلنا تلاوة القرآن وصدقة وتوسعة على العيال وأحسان إلى الأ  
 قارب والجيران وتهجد واعتكاف لا سيما في عشر آخره ودعاء اللهم أنك عفو  
 تحب العفو فاعف عني ويندب للصائم أن يكف نفسه عن الشهوات المباحة من  
 التلذذ بحسن أو مبصر أو ملموس أو مشموم كشتم ريحان ونظر إليه ولمسه وأن ينسئ  
 لخوجنابه قبل الفجر وأن يحترز عن ذوق الطعام أو غيره ومضغ نحو الخبز لطفل وأن  
 يحترز لسانه وبواق أركانه عن الفحشاء ومفسداته ووصول غيره خوفاً واستقائه  
 وأستغفائه ووطئ في فرج وغيره فها هو مذكور في كتب الشرع دتمم سالمين في حماية رب  
 العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

( المکتوب السابع عشر ) إلى الملا عبد الله البوبى المفتي في تعليم ما يلزم على السالك و

حضره على الذكر القلب وما يتصل بذلك .

روى عن الصادق  
 بسم الله مشتت الجوع وجامع الاثبات والصلوة والسلام على سيد السادات وعلى آله وصحبه  
 الباذلين نفوسهم في الخيرات وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله  
 الملا عبد الله حماد الله تعالى البليات ووفقه على ما يحب ويرضى غيب السلام و  
 الدعاء والتفحص والاستدعاء وتقبيل يد خالي الشيخ محمد وخالتي عين الحياة

ورجاء الأذعية منهما والاستفسار عن كيفية أحوالهما والسلام على جميع جيرانك خصوصاً  
على صوفي حسن وعلى أخواتك والتفحص عن أحوالهم نعلمك بأن والدني مع جميع أهل البيت والأبناء  
والفقهاء والجيران في محبة يسلمون عليكم جميعاً ويدعون لكم وبأن تلقى مكاتبتنا في البوطة  
وقد أرسلنا أجرتها مع حامل الورقة وبأنه ينبغي للسالك في هذه الطريقة أن لا يسأم  
ولا يفجر وأن يصبر على الشدائد وأن يكون دائماً ذكراً لله تعالى لأن الذكر بمنزلة الفأس يقطع  
به شوك الخواطر طريق القلب وقال عليه أفضل الصلوة وأزكى الدخية لكل شيء يقال  
وصي قال القلب ذكر الله تعالى وقال عليه الصلوة والسلام خير الأعمال ذكر الله تعالى بالقلب  
وأن يحسن قلبه بالذكر لأن الله تعالى يقول للعبد في يوم القيمة أنك قد كنت تحسن موضع  
نظر عبيدك فيك باللباس الفاخرة هل حسنت موضع نظري فيك وموضع نظري الله تعالى في  
العبد هو قلبه وبأن الطرق في الدنيا ثلاثة طريق الشقاوة وهي طريقة محبة الدنيا وما فيها  
نجاكم الله تعالى وأيانا من هذه الطريقة الجنيته الدنية وطريقة الأبرار وهي محبة العقب  
وهي لا تخلو أعا الكدرات لأنها أيضاً من مشتهات النفس وطريقة المقربين وهي محبة  
المولى وهي المقصود الأعظم من غير نظر إلى الجنة من جهة الاشتياق ولا إلى النار من جهة  
الخوف وفي الطريقة للوصول إليها الآن الطريقة العلية النقشبندية ومدارها  
على الإخلاص والمحبة والتسليم وكلما ازدادت ازداد صاحبها ترقياً فأدنى مراتب  
الإخلاص رؤية جميع طرق الهداية مسدودة عليه غير باب الأستاذ وأن يعلم أن  
هدايته على يد أستاذه ولو كانت الدنيا معلومة من الأولياء والأقطناء وأدنى مراتب  
للمحبة أن يكون أستاذه أحب إليه من النفس والمال والولد والأبوين والأخوان لأن  
محبة توجب الحياة الأبدية وأدنى مراتب التسليم هو أن يكون للرب بين يدي الأستاذ كالبيت  
بين يدي الفاسل يدق وتقلب كيف يشاء ولا بد منها الأجتناب من البدعات سواء  
كانت بدعة

كانت بدعة الطريقة كالجهرب بالذكر وغيره أو بدعة الشريعة وضابط بدعتها كل ما لم يحى  
به آية أو حديث متواتراً وأجماع أو قياس دمتهم بالسّلامة والعادة الأبدية بجاه خير البرية  
عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة وأزكى النجوة .

( المکتوب الثامن عشر ) الى اللّاه عبد الله المذكور أيضاً فيما ينبغي للسالك من الاقتتال بأوامر  
تعالى وفي الوصية بجرّ الأوراد وفي أنبائه ببعض ما حدث .

بسم الله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه ذوي الصدق و  
الوفى وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الألف في الله للآله عبد الله حفظه الله غلب السلام  
والاستدعاء والدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على كل من يستل عننا من أهالي أخلاط ومن  
للمأوردين هناك أعلمك بأن والدني مع جميع أهل البيت ومحمد خالد ومحمد عاصم مع جميع الأنجال  
في محبة وسلامة يسلمون عليكم وداعون الله تعالى بدوام السعادة والسلامة لكم وبأنه ينبغي للآله  
في هذه الطريقة العلية النفسانية العقل والأخذ والتعلق التام بأوامر تعالى لأنه تعالى هو المحبوب  
وكل ما يؤمر به للعشوق <sup>وكل ما يؤمر به للعشوق</sup> والمعشوق يفعل له العاشق بسرعة ويتعلق به تعلقات مآ والملا عنى لا تتعلق به وأن  
تعلقنا به تتعلق به مع التكاسل وعدم النشاط وهما من الشيطان أعاذنا الله تعالى وأياكم  
من شره وسؤيالاته وينبغي له أيضاً أن لا يسأم لأن الأشياء مرصونة بأوقاتها وأن  
يرى باب شيخه مفتوحاً له وغير مغلق لا حد وأن يحصر هدايته على بابه وليو كانت الدنيا  
مملوئة من الأولياء والأقطاب وأن يجعل بابه محط نظره واللازم مهما أمكن أن يجزى  
الأوراد مقداراً واحداً وعشرين ألف وإن كان دواً إلى الآن على خمسة عشر ألف لأن همة  
السادات قدسنا الله وأياكم بأسرارهم على قدر سعى للرب فكلماً أزداد للرب جهداً وسعيّاً أمدته  
السادات للكرام فمن همة وترقياً وأعلم بأن الله عز وجل إنما أعطاكم الدنيا لطلبوا بها الآخرة و  
لم يعطكموها لتركوا إليها وبأن الدنيا بقية والآخرة تبقى فلا تبطل فيكم الغاية ولا تشغلنكم



من الباقية فأنشأ وأما بقي على ما يفني لأن للصير إلى الله تعالى اتقوا الله واحذروا منه واذكروا نعمته  
وأما ما سمعتم من شكايته فكان صادقا ولكن ما أخرجنا المخبر بعد الفحص الشديد وقد كتب  
رئيس الشعبة إلى موسى وسئل كيفية قيده فأجيب بأن قيدهم كان في الخزانة وقد كتب رئيس  
الشعبة ذلك في هويته ومهر بمهر الشعبة فصارت هويته أخصب بهمة السادات فمن  
رمتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(المكتوب التاسع عشر) إلى الملا عبد الله البوبى أيضا في توصيته بما يلزمه ساكتا وترغيبه  
في الذكر القلبي تعيين رابطته وأمر بزيادة الأوراد وغير ذلك .

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وأحبابه ذوي الصفات والوفاء =  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الألوخ في الله وللحبيب الله للملا عبد الله أبيه الله  
على جنود إبليس وأعاذه من شر كل جليس ليس أمين أثرا قد وصل مكتوبكم المشعر بالإله  
خلاص وللحبة والمعلن بجهنم وحرقتكم على آداب الطريقة العلية النفسانية أخواني أنصفوا  
مع حضرة مولاي الذي غنا عنه في آخركم وأولكم ولا تتركوا ذكره الذي بالفضل أعطاكم إلا  
يلفكم في شرفه قوله تعالى اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وفي التحذير عن تركه ما تملونه مدى المدى ومن  
يعرض عن ذكر ربه يسأله عذابا سعة ثم أعلموا أن الذكر القلبي محال معارضه من  
منكر ويشهد له قوله تعالى واذكر ربك تضرعا وخفية وأبدلوا نفوسكم وتحدثكم في العبادة  
القلبية والبدنية أذلا مفرقة الله الآلية ولا خير إلا ليه ولا حكم إلا في يديه ولا سر ولا  
نجوى إلا هو مطلع عليه وأن الرابطة من أهم اللازمات فاللازم رابطة الشيخ أو  
الشيخ محمود قدسنا الله وأياكم بأسرارهما وأروانا وأياكم من عمار أنوارهما في ضمن  
رابطة الشيخ فإنكم ما رأيتموه لا رابطته لأن رابطة أمثالي سم قاتل حتى قبل كل عمل  
وبعد لأن العمل بان الربطتين يحسب أن جميع ذلك العمل حصل بالرابطة وأوصيك بتقوى  
الله وطاعته

الله وطاعته ولا تغشأ أحداً وإن اغتابوك ولا تعتقد نفسك فوق أحد واحسب نفسك ما علمت خيراً أبداً أذالنية روح العبادات والمطلوب أن تريد أو رددك على ما كنت إلى الآن تجرّه بالأيتار أن أمكنك وأسلم عليك وعلى أهل بيتك وأدعوا لكما وأطلب دعائكما وأسلم على الملاعبدا لله المفتة في بينكول وعلى كل من سئل عنا والله مع محمد خالده ومحمد عاصم وأهل البيت والأجبال والفقهاء الذين عددهم ستة وعشرون وجميع الجيران وقاطبة أهالي بزني من أقاربك وغيرهم في صحة يسلمون ويستدعون ويدعون دعتهم بالسلامة والسعادة الأبدية بجاه خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة وأزكى التحية .

( المكتوب العشرون ) إلى الملاعبدا لله المذكور أيضاً في تعليم أوراد النفي والأشياء بأدبها وأركانها وشروطها وما يتعلق بها وغير ذلك .  
 بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين قصده وبعد فمن كليب السدة النية محمد مظهر الأناخ في الله الملاعبدا لله حفظ الله غيب السلام والدعاء والتفحص عن الحال والاستدعاء منك ومن أهل البيت وتقبيل أعين الصفار والسلام على من سئل عنا أنذرنا ليكن معلوماً بأن سبب تأخيرى مكتوبى لكم أرحال والدق رح من هذه الدنيا المكاره الغدائر الخداعة الفانية إلى دار الآخرة الباقية الأبدية وكان ذلك بعد مضي خمسة أيام من رمضان المبارك والدخول في اليوم السادس منه بعد طلوع الشمس بمقدار في ٧٨ لأنه وكان ذلك اليوم يوم الجمعة ودفنت قبل وقت صلوة الجمعة ثم رخصنا من عند دفنها ومرقدها إلى صلوة الجمعة روي الله روحها ولا يحرمنا الله تعالى أجرها ولا يفتننا بعدها والآثم أن تقرأ لها ما أمكنك من الدوس وختم القرآن وهذا هو سبب تأخير مكتوبنا الله قد قلنا لكم في وقت مجيئكم

ألينا بعد تعلّمنا أيّاكم جرّ النقي والأثبتات مشافهةً وقولنا لكم أنّ اللازم عليكم أن  
 تداوموا على جرّ الأوراد على لطائفكم إلى شهر رمضان المبارك وفي ذلك الوقت يحصل  
 أليكم مكتوب من طرفنا في تعلّم النقي والأثبتات وهو هذا أعلم أنّ للنقي والأثبتات أركاناً  
 أربعة وشروطاً كذلك وأدباً خمسة فأول الأركان لا إله إلا الله بالقلب وثانيها محمد  
 رسول الله بالقلب أيضاً في آخر النفس وثالثها ملاحظة مضاهيها ورابعها قول الحق أنت مقصود  
 ورضاك مطلوب بالقلب أيضاً بين كل نفسين وأول الشروط الخط المستقيم الغليظ من أول السرة  
 إلى أعلى الجبهة وثانيها الخط المقوس الدقيق من أعلى الجبهة خلف الأذن الأيمن إلى أعلى المنكب ومن  
 المنكب في الصدر إلى القلب الصنوبري يحصل من الخطين كلمة لا للعكوسة هكذا ويسمى الخط  
 الأول سيف النقي والأثبتات لأنه يقطع الخواطر من الدخول في القلب من الخارج والثاني مكشها  
 لأنه يكثر القلب من الخواطر الداخلة في القلب وثالث الشروط حبس النفس تحت السرة  
 ورابعها الوترية في عدد الأنفاس في كل قعود للذكر وفي عدد كلمات لا إله إلا الله في كل نفس  
 وبعض من السادات يقرن بين الشهادتين في كل كلمة ولا يكتفي بأخر النفس الأول يناسب  
 بحال المبتدئ والثاني يناسب حال المنتهي وأول الآداب استقامة الخط الغليظ من السرة  
 إلى الصدر ومنه إلى اللقمة ومنه إلى الذقن ومنه إلى الشفتين مضمومتين ومنها إلى أعلى جلد الأنف  
 ومنها إلى أعلى الجبهة من غير أعوجاج يميناً ويساراً ولا انقطاع وثانيها كون الخطين أبيضين براقين  
 وثالثها كونها بين الجلد والحمم ورابعها عدم التحرك في ظاهر البدن لا بالرأس ولا بالعين ولا بالأنف  
 ولا باللسان ولا بغير ذلك ليتمق أن الذكر يحس من القلب لامن القوة المتخلية وخامسها  
 القرب بأن يقول على الخط الأول لا وعلى قوس الخط الثاني إلى المنكب إله والي فتم القلب إله و  
 يدخل الله في القلب على وجه الشدة والقرّب بحيث يتوجّع القلب من ذلك ولا تحويل ولا  
 انتفاش لحد رسول الله والحق أنت مقصود على الخط وأعلم أنه حين أنقطع النفس تطف



على الوثيرة كما علمت في بيان الشروط ونهاية عدد كلمات لا اله الا الله في كل نفس احدى وعشرون وأن لم يتمكن هذا العدد في أول الحال في كل نفس فاللازم السعي على ذلك الى أن يحصل ذلك العدد في كل نفس ومعنى لا اله الا الله للمبتدئ لا معبود ولا متوسط لا مقصود ولا منتهى لا موجود الا الله وورد اليوم والليل من النفي والأثبتات ألف ومائة سواء كان بالقلب أو باللسان أو بهما ولكن قال بعض السادات ورد بها خمسمائة ولا ينقص من هذا العدد وأن أمكن الزيادة على هذا العدد فيغنى لأنه كلما زاد العدد أولى وأفع من حيث حصول نفي غيره تعالى وأثبتة تعالى لكل عدد وأما جبر النفي والأثبتات بالتلفظ فإن تجر لا من السرة الى أعلى الجبهة وآله من أعلى الجبهة خلف الأذن اليمنى الى أعلى المنكب والى أعلى المنكب في الصدر الى فم القلب فيدخل الله في القلب على وجه الضرب مع عدم التحرك في ظاهر البدن أيضاً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ومحبيه وسلم .

( المکتوب الحادى والعشرون ) الى الشيخ أحمد الخرنوبى قدس سره في جواب مکتوبه الذى أرسله معزيابه أيامهم في وفاة أبيهم قدس سره وأعلامه بأخذ ذلك المکتوب وأظهار الفرج ببلک المرسله وغير ذلك .

الحمد لله الذى عطف على أذلة خلقه أجنحة أوليائه والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه وخاتم أنبيائه وعلى آله وأصحابه البازلين نفوسهم في رضائه والشا ربين كالحرث من بعد وفاته وبعد فمن الفقراء المحزونين الى العالم الكامل الأجد والشيخ الفاضل للمجد الشيخ أحمد أسعد الله أوقاته وأدام بقاءه أثردا فتشرف وتبرك بتقبيل الأيادى مع الأقدام ونزوا من الله تعالى عافيتك وعافية آل والأقارب على الدوام ونرجو من ذاتك العلية الأدعية الموجبة للسعادة في كل حين وإن وشئنا عن أحوالكم صحة لا زالت وسقامة لا كانت والدنيا وأعمالنا نحن به

الشيخ معروف والشيخ محمد بن زيد والشيخ قطب الدين مع جميع الأئمال والفقهاء والعلماء  
 والمجتهدين بخير وعافية من جهة الأبدان ويقبلون يدك ويطلبون الدعاء منك و  
 داعون الله تعالى بدوام عزك ونحن جميعاً نقبل يدى أخيك ونسلم عليه وعلى أولاده  
 وعلى أولادك وعلى جميع أهل مجلسك من العلماء والفقهاء والمجتهدين والمنسوبين  
 ونستدعي منهم جميعاً ونعرض على حضرتك بأن مكتوبك المبعوث لأجل التغرية والمشعر  
 بغاية الأسف ونهاية التحسر قد وصل إلينا وقرأناه بالأحرار ونحن جميعاً نعزيتك  
 كما بعض منا يعزى بعضاً بهذا الرباع عسى الله يجزيك الثواب مضاعفاً ويعقب عسر  
 الأمر من بعده يسراً ويلهمك الصبر الجميل بفضلته ويمد في الخط السعيد للعمران وبأن  
 للمقام لنا بل جميع أتباع الأستاذ الأفخم والشيخ الأعظم والحفزة العلية قدسنا الله بآراءهم  
 مقام سكب دم لا سكب دموع ولكن قال بعض سلم لأحكام الآله فما يجد في الفتى جزع  
 ولا أسف واصبر فإن الصبر يعقبه أبدال الزمان الأجر والخلف ومن العلوم أن مصيبة  
 الشيخ قدس سره قد ترك في قلوبنا مرارة وخزناً لا تشفى وقد صنعت في الأمور المادية و  
 المعنوية فراغاً عتيقاً لا يدرك ولا يستقصي نسأل الله الكريم أن لا يجعلنا محرومين  
 من نعمته وشفاعته وأن يعطينا وأياكم الصبر الجميل والأجر الجزيل على مصيبتنا آمين آمين  
 وبأن الله تعالى يفعل ما يشاء وأن لم نشأ كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في قصيدة فحاشيت  
 كان وأن لم نشأ وما شئت أن لم تشأ لم يكن خلقت العباد على ما علمت ففي العلم يجري  
 الفتن والمسن إلى آخرها وبأنه تعالى لا يشك في فعله كما قال السري السقطي قدس سره كيف أشكو  
 إلى الطبيب لما بي والذي قد أصابني من طيب ليس لي راحة ولا لي شفاء من سقامي إلا بوصول  
 حبي ثم أن كتب هذه الكلمات منا وأن كانت زائدة على حدتنا وغير لائق لأمثالنا أن تكتب  
 لأمثالكم العالية لكن جرتنا على الكتب شدة الحزن واحتراف القلب فالأما مول من يم كرمكم  
 العفو كما هو

العفو كما هو عادة الكرام وأن تسئل عن أحوالنا فالحمد لله ليس لنا هم وغم جديد وإن صارت قلوبنا محرقة بالغم القديم الكبير العام لكل أحد دمتم بالسعود إلى يوم الموعود ونحتم بتقبيل الأيادي ورجاء الأدعية .

( المکتوب الثاني والعشرون ) إلى الملا محمد سالم في أشماده بأخذ مکتوبه و  
أبنائه بأن الجدة الکرمة بنت الأستاذ الأعظم قدس سره أنتقل إلى رحمة الله رح  
بأسمه وكفى والصلوة والسلام على خير الخلق الذي أحبط على آل والأصحاب ذوي  
الصدق والوفى وبعد فمن الفقير ذي المعجز والتقصير محمد مظهر إلى الأخ في الله  
والحب لله للملا محمد سالم حفظه الله غيب السلام عليك وعلى الأخ أسماعيل حتى  
عبد الباق وعلى كل من سئل عفا والاستدعاء منكم جميعاً والتفحص عن أحوالكم فليكن  
معلوماً بأنه قد وصل مکتوبكم المشعر بكونكم في صحن الأسترحة وطيب العيش و  
فراغ البال وحسن الحال وأن تسئل عفا لله الحمد كلنا سالمون ولسلامتكم داعون غير أنا  
قد سمعنا اليوم خبر وفاة أمنا الكبيرة بنت الأستاذ الأعظم قدس سره وانتقالها من دار الفناء  
إلى قصور دار البقاء وتذكرنا في الحال قول القائل سرور الدهر مقرون بحزن فكن فيها على  
وجل شديد ففي يمناه كأس من الحين وفي يسراه قيد من الحديد فتكدرنا غاية التكدس  
وتحسرنا نهاية التحسر على تلك المحيبة واسترجعنا قائلين إنا لله وإنا إليه راجعون  
ودعونا لها بعلو المقام والشفاعة لأمثالنا الفقراء والضعفاء والمساكين آمين  
اللهم أسلكننا في مسلك السادة أقر ومتابعهم واجعل حياتنا على السنة السنية  
وقيامنا على الملة المرضية بأخبار البرية عليهم وعلى آل وأصحاب الكمل الصلوة وأتم التحية .

( المکتوب الثالث والعشرون ) إلى الملا على الأوغيني في تفريته بموت ابن له ونفحه بما  
يسليه وفي أعلامه بأخذ رجال الشرطة الشيخ محمد خالد في طريق العود من الشام .



بِاللهِ مُشْتَبِهَاتٍ الْجَمُوعِ وَجَامِعِ الْأَشْتَاتِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدَاتِادَاتٍ وَمَنْعٍ =  
 السَّعَادَاتِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ هُمْ سَبِيلُ الْأَهْتِدَاتِ وَبَعْدَ مَنْ كَلَيْبُ السَّيَةِ السَّيَةِ مُحَمَّدٍ  
 مظهر إلى الأخرى في الله الْمُتَخَلِّفِ بِالْخَلْقِ الْعَلِيِّ لِلْمَلَأِ عَلَى غَيْبِ السَّلَامِ وَالْاِكْتِدَاءِ وَالنَّفْحِ عَنْ  
 الْأَحْوَالِ صَحَّةً لَا زَالَتِ وَسَقَامَةً لَا كَانَتْ وَالسَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ فَقَهَاكَ وَجِيرَكَ وَعَلَى كُلِّ مَنْ  
 يَسْتَلِ عِنَّا وَتَقْبِيلِ يَدَيْهِ الْمَلَائِكَةِ وَرَجَاءِ الْأَرْغِيَةِ مِنْهُ وَمَنْ أَبْنَاءَهُ وَمَنْ أَبْنَاءَ الْمَلَأِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَمَنْ  
 كُلِّ مَنْ أَقَارِبِهِ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِمْ أَنْ رَأَيْتَهُمْ وَالنَّفْحِ عَنْ أَهْوَالِهِمُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدَتِي عَمِّي وَأَخْتِي مِنْ  
 الرِّضَاعَةِ مَرْعِيَا وَالْاِكْتِدَاءِ مِنْهَا وَتَقْبِيلِ أَعْيُنِ الصِّغَارِ أُنَبِّتُهُمُ اللَّهُ نَبَاتًا حَسَنًا وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى  
 الذَّاهِبِينَ مِنَ الدُّنْيَا الْغَايَةَ الْمَسِيحِيَّ مُحَمَّدٍ سَلَّمَ زَخْرًا كَمَالًا فِي الدَّارِ الْبَاقِيَةِ فِي الْعُلُومِ أَنْ مَصِيبَنَا وَاحِدٌ  
 وَالْفَرْجُ وَالْحَرْنُ بَيْنَنَا مُتَرَكَةٌ وَأَنْ جَرَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ بَيْنَ النَّاسِ بَعْدَ تَغْيِيرِ أَهْلِ الْمَصِيبَةِ بَعْضُهُمْ  
 بَعْضًا لَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ مِنَ الشَّارِعِ بِالتَّغْيِيرِ فِيهِ سَنَةٌ فَهَذَا أَعَزَّ يَكْمًا بِالْكَلِمَاتِ الْوَارِدَةِ مِنَ الشَّارِعِ  
 أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ وَأَحْسَنَ عَزَاكُمْ وَأَجْرَكُمْ أَجْرًا حَسَنًا وَأَعْظَمَ كَمَا صَبْرًا جَمِيلًا وَلَيْكِنْ مَعْلُومًا أَنَّ الْمَوْتَ  
 مَنْ أَعْظَمَ لِلْجَنَابِ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ أَعْظَمَ فَجَبِّبْ كُلَّ أَحَدٍ يَسْتَعِدُّ لِمَا ذَكَرَهُ الْفَقْهَاءُ فِي بَابِ  
 الْجَنَائِزِ وَأَنَّهُ لَا يَدُّ لِلْعَبْدِ الرِّضَاءَ بِفَعْلِ الْحَقِّ بِحَقِّهِ وَتَعَالَى الْقَبْرِ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ وَفَاةً =  
 الْأَوْلَادِ وَالْأَقَارِبِ بِبَنَاتِكَ رَحْمَةً وَمَصِيبَةً لَا فِتْنَةَ وَعِقَابًا وَالتَّفَكُّرَ فِيمَا قَبْلَ مَنْ أَنْ كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ =  
 الْمَحْبُوبِ مَحْبُوبٌ وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ خَلْقِ الثَّقَلَيْنِ الْعِبَادَةِ وَالْمَعْرِفَةَ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كَلَامِهِ الْقَدِيمِ  
 وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ لَا الْبَقَاءَ فِي الدُّنْيَا فَالْآلِزَمُ عَلَى الْعَاقِلِ التَّعَمُّقُ فِي أُمُورِ  
 الْآخِرَةِ وَفِي مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي سَلَاكِ النَّفْسِ فِي مَلَكَاتِ السَّادَاتِ قَسٌّ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَفِي الرِّخَاءِ  
 وَالْفَقَرِ وَفِي مَنَعِهَا مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ تَابِعَةِ الشَّرِيعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ نَهْوَاهَا فِي الْحَدِيثِ  
 كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ غَائِبٌ سَبِيلٌ وَفِيهِ أَيْضًا الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ وَمَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرَ اللَّهَ  
 الْحَدِيثَ جَعَلَنَا اللَّهُ وَأَيَّامُ مَعْنَاهُ لِلْأَوَامِرِ وَجَتَّبْنَا عَنْ الْمَنَاهِ أَمِينَ وَجَزَّأَنِي عَلَى كِتَابِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ  
 عَدَمُ الْوَصُولِ

عدم الوصول اليكما والاستيقاق الى ذكر بعض كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام السادة الكبار قس وإن كان ما ذكرنا معلوماً لكما لكن العفو عند كرام الناس مقبول وكل من زيل العفو مشمول وأعلمنا أيضاً أن والدني مع جميع أهل البيت والأخ محمد عاصم مع جميع الأنجال والفقهال والجيران في محبة يسلمون وداعون الله تعالى بدم الصحة والسعادة لا وبأن الأخ محمد خالد قد راح الى الشام لأجل زيارة مرقد كهف الأنام الشيخ محمود قس وتغزو أولاده وحين رجوعه قد أخذ فيما بين مازدين وديار بكر في ماه شباط لأجل أشياء بعض الرفقاء وشيء قليل من أشياء نفسه وقد علق محكمته الى رأس نيسان ونزحوا من الله الكريم أن يخلصه في هذه المحكمة فالمطلوب الدعاء دعتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

(المكتوب الرابع والعشرون) الى بعض العلماء خاصة وخطابه للعامة في بيان اتحاد واختلاف أنواع وأجناس الحبوب الزكوية جزاه الله خيراً .

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد فليكن معلوماً لكل أحد من طرف محمد منظر أن الدخن نوع من الذرة على ما جزأ به غير واحد كما هو المذكور في كثير الكتب كما سننقل عبارته ولكن أشكل ذلك ابن حجر حيث قال في تحفته في باب زكوة التبنات ومرة أن الدخن نوع من الذرة وهو صريح في أنه يضم إليها لكنه مشكل لاختلافها صورة ولونها وطبعها وطعمها ومع الاختلاف في الأربعة تتعذر النوعية اتفاقاً أخذاً من الخلاف الآتي في السلت فلينحل كلامهم على نوع من الذرة يساوي الدخن في أكثر تلك الأوصاف آه وفي حاشية ابن قاسم قوله فيحل كلامهم على نوع من الذرة قديقال الموافق لقوله السابق ومرة الخ أن يقول على نوع من الدخن يساوي الدخن الخ وقال الكردي في حاشية الكبرى بعد نقل عبارة النخعة ومنه يستفاد شيئاً

أحدهما أن الدخن نوع من الذرة لا من سائر أنواعها وثانيهما أن الذرة تشتمل على أجناس فما كان منها بخلاف غيره جنساً لا يضم إليه وذلك لأن الجنس الذي لا يضم إليه الدخن لمخالفته له في الأربعة السابقة لا يضم إليه الدخن لتخالفها أذ يلزم من موافقة نوع من الذرة للدخن في أكثر الأوصاف الأربعة مخالفة ذلك النوع للنوع للباين للدخن في تلك الأربعة فلا يضم إليه فتنبه له آه وفي فتح الجواد شرح الإرشاد في باب الزكوة وفي الجبوب الحنطة والشعير والسلت والأرز والذرة والدخن وهو نوع منها على ما جزم غير واحد وفيه نظر فإن ما أخذ اختلاف الجنسية باختلاف الأسم والبطع كما صرحوا به وهو مخالف لها فيها قطعاً فالحق ما اقتضاه قول شرح مسلم اتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والأرز صنف من اختلاف الأولين في الجنسية كهما والثالث والتغير بالصنف عن الجنس صحيح وصرفه عن الالتباس منه حكمه به على الأرز أيضاً فإن قلت يمكن أن يكون مشتركاً فاستعما له في الأولين مراداً به النوعية وفي الثالث مراداً به الجنسية قلت هذا أمكان بعيد فلا ينظر مثله هنا على أن ما قدمناه من تباينهما في الطبع كالاسم كاف في المدعى فتأمل آه وقال محمد محفوظ الترمسي في حاشيته على شرح بافضل بعد نقل عبارة فتح الجواد فإنه دقيق آه هذا وعبارة أكثر الكتب للوعودة في أول المكتوب الآن نردها لكم وفي حاشية العلامة جمل والبحير محي على شرح المنهج في باب زكوة النابت قوله وذرة بضم الذال للبحر وفتح الراء للمخسفة والدخن نوع منها آه وفي حاشيتهما في باب زكوة الفطر علم من كلامه أن الأعلى البر ثم الشعير ثم الأرز ثم التمر ثم الزبيب وتردد النظر في بقية الجبوب كالذرة والدخن والفول والعدس والمحصر الماش ويظهر أن الذرة يقسمها في مرتبة الشعير وأن بقية الجبوب للمحصر الماش والفول والبقية بعد الأرز وأن الأقط فالبن فالجبن بعد الجبوب كلها آه شرح حج ومراده بالقسم الثاني من الذرة الأرض كما في ابن قاسم قال فيختار في وترتيبها إلى الأعلى كترتيبها الواقع في البيت المشهور وعلى المعتمد كما مستندله قال



سم قوله ويظهر أن الذرة بقسميها في مرتبة الشعير الخ الوجه تقديم الشعير على  
الذرة والدخن وتقديم الأرض على التمر والذبيب خلافاً للشارح وتقديم الذرة والدخن على  
الأرض وقضيته كون الدخن قسماً من الذرة أنها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع  
البر مثلاً على بعض نعم أن ثبت أنها أنفع منه في الأقيات فينبغي تقديمها والقياس للترام  
ذلك في أنواع نحو البر إذا تفاوتت في الأقيات لكن قضية إطلاقهم خلافه آه بحروفه وفي  
حاشية ع ش على النهاية للرملي في باب زكاة الفطر قوله وتقديم الذرة والدخن وتقدم أن  
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضي أنهما في مرتبة واحدة <sup>قوله</sup> على ما بعد الشعير أي فيكونان في مرتبة  
الشعير فيقدمان على الأرض زيادى وينبغي تقديم الذرة على الدخن وتقديم الأرض على التمر آه و  
في حاشية القليوبي في باب زكاة النباة قوله كالذرة بعنم الذال للمعجمة وفتح الراء للمهلة والدخن  
للمذكور نوع منها وفي حاشية العميرة في هذا الباب أيضاً قوله والدخن قال ابن الصلاح الدخن  
نوع من الذرة آه وفي حاشية القليوبي في باب زكاة الفطر قوله أن الشعير خير من التمر ويليه  
الدخن والذرة فهما جنس واحد وعلى هذا يحمل قول ابن حجر أنهما في مرتبة الشعير أي من حيث  
تقديمها على ما بعدهما ويليهما الأرض فالحمص في الماش والعدس والفول والتمر قوله من الرنبيب  
ويليه الأقط فاللبن فالجبن فجلة مراتب الأقوات أربع عشر رتبة موزناً إليها في قول  
القائل نظماً لضبطها بالله سل شيخ ذي من حكى مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا حروف  
أولها جانت مرتبة أسماء قوف زكاة الفطر أن عقلاً فالباء من بالله للبر والسين  
من سل للسلت والسين للشعير والذال للذرة ومنها الدخن والراء للرز والحاء  
للحمص واليم للماش والعين للعدس والفاء للفول والتاء للتمر والزاي للرنبيب  
والألف للأقط واللام للابن واليم للجبن وهذا ما أعقده شيخنا لكن في كلام ابن  
وحشية في الفلاحة مخالفة لبعض ذلك آه وفي حاشية أعانة الطالبين في

كتاب الزكوة قوله ودُخِّن بضم الدال للمهمله وأسكان الخاء للمعجمة نوع من الذرة الآ  
 أنه أصغر منها آه وفي الباجور في كتاب أحكام الزكوة قوله كذرة بضم الذا للمعجمة  
 بخلاف ما اشتهر على الألسنة من جعلها بالدال للمهمله وفتح الراء للمخفضة بجميع أنواعها  
 والدخن نوع منها آه وفي حاشية الحاج أبراهيم على الأنوار في كتاب الزكوة قوله والدخن  
 بضم الدال للمهمله وأسكان الخاء للمعجمة وهو نوع من الذرة الآ أنه أصغر منها آه وفي  
 الكثرى على الأنوار في كتاب الزكوة قوله والدخن نوع من الجاؤرس صغير الحب سنبله كالشعير  
 للنسوج بعضه على بعض طويل والذرة أيضاً نوع من الجاؤرس أصلها كقصب السكر ولها  
 عنقور كبار يشبه الطلع والجاؤرس نوع من الدخن والذرة منتشر السنبلة أقصر ساقاً منها  
 آه واعلم أنه لولا أشكال ابن حجر لحكنا وجزنا بضم كل واحد من الدخن والذرة إلى الآخر  
 لكن الآن ما بقى لنا إلا القول بجواز العمل بالقولين أي بقول ابن حجر ومن تبعه فلا يضم كل واحد إلى  
 الآخر بقول الأكثرين فيضم والقبول عندنا قول ابن حجر لأنه أقوى دليلاً هذا وكن من الشاكرين  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه ومهاجرين وأصهاره وأنصاره وسلم .

( المكتوب الخامس عشر ) الإلهام حديق البوي في آداب الأوراد والأذكار والأفتاء بما لا  
 يحيط عنه من الخطرات بعد دفعها ما أمكن وفور رؤية النفس حقيرة .

بسم الله الرحمن الرحيم حمد لمن رفق من أخطافه لنفع عباده وأسعد من ارتضا  
 لهدايته وأرشاده وصلوة وسلاماً على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه وعترته المتتسلين بهم  
 الوثيقة التأهين لمخبر الشريعة والحقيقة وبعد فمن كليب الهدى الدنية محمد مظهر إلى  
 الآخرة والله والحمد لله للإلهام حديق حبيبته الله غيب السلام والرداء والآفة عاده والتفويض  
 عن الملك والأحوال والسلام على زين العابدين والحاج داود وأبنائه والسيّد عبد الجليل  
 وأولاده والآفة عاده منهم والسلام على جميع جيرانك وعلى كل من يسكن عنما أعلمك بأن

والدقى مع محمد خالده ومحمد عاصم وجميع أهل البيت والأجبال والفقهاء والجيران فى  
صحبة وعافية يسلمون عليك وعلى المذكورين وداعون الله بدوام الصحة والسعادة  
لك ولهم وبأنه قد وصل مكتوبك للشعر بالأخلاق المحبة والمعلن بحقوقك على  
آداب الطريقة النقشبندية وبأن آداب جمر الأول قد كملت عدم خطور شيء بالبال  
حين الذكر ويلزم التجرد من المشواغل الدنيوية كلها لأن من يريد الذكر يريد المدخول  
فى حضرة الرب التى هى لناية عن الأقبال التام على الله عز وجل والأعراض عن كل ما سوى الله  
تعالى حتى عن نفسه والآداب فى الذكر ذلك المذكور ويطلب أن أتمكن بتمامه ولا أقدر  
ما يمكن فلا يترك الذكر لفقدته لأن العمل فى الغفلة خير من الغفلة عن العمل فالله  
السبعى فى الذكر ولومع الغفلة الى أن يخلص توجه القلب دائما الى الحق تعالى وطرحة لكل ما  
سواه سبحانه وتعالى بالذكر لأن الذكر بمثابة الناس يطعم به شوك الخواطر من طميت  
القلب ولأنه قال عليه الصلوة والسلام لكل شيء حسنة وسبق القلب ذكر الله تعالى  
وبأنه قد رأيت فى مكتوبات الإمام الربانى مجدد الألف الثانى رضى الله عنه وعنايه  
أن رأى المرید نفسه مقصرا فى رعاية بعض الآداب ونعم يبلغ الى حد أنه كما ينبغي  
لم يقدر على أن يخرج عن عهده بالسبح هو معفو عنه ولكن لابد من الاعتراف بالتقصير  
فإن لم يراع الآداب عبادا بالله سبحانه وتعالى لم ير نفسه مقصرا فهو محروم من بركات  
الأكابر الله وفى رؤيتك نفسك مقصرا فى آداب الذكر بشارة عظيمة لك حيث  
لم تكن محروما من بركات الأكابر وبأنى قدر رأيت فى مكتوبات الاستاذ الأعظم قدسنا الله  
بأسراره وأروانا من عباد أذواره أن الاستغفار بعد الأعمال الصالحة على نطق عدم  
الأتقان بها كما ينبغي وليفك بعظيم شأنه وكبريائه تعالى تكون ذنباً فلا بد من الاستغفار  
منه ولا يلزم من نطق أنها ذنب تركها إذا ذكر كيف بها باقى كل وقت فلا بد أن يقوم المكلف



كل حين للآتيان بها فإذا قام إليها ولم يأت بها كما هو مكلف بها يلزم الاستغفار  
 بالنيار والمضرة لجناحه تعالى وتقدس كالعبد الذي يأمر السيد دائماً بالخدمة وهو  
 لا يقدر على الآتيان بحقها فيتضرع بالنيار إليه فيعفو آه والذكر من الأعمال الصالحة  
 فقيسه عليها وبأنه يجيب على المريد أمثال أمر الاستاد وأن لم يقدر على تمام الآداب  
 للامور بها قال علاء الدين العطار قدسنا الله وأياكم بأسرار وأروانا وأياكم منجاة  
 أنواره كل ما أمر به الشاه النقشبند قدس شرعت فيه بتقليد وقال أيضاً أنا ضامن  
 لمن أتى بشيء تقليدًا للسادات أن لا يكون محروماً بل يحصل له فوائد حجة أنه نقل أنه قال واحد من  
 المشايخ الواحد من مريديه أذهب إلى الموضع الفلاني فذهب من غير استفسار شيء وفي الليلة جاءت  
 جارية لصاحب البيت لتنهى الفرائش فخطره أن يأخذ بيدها ويقبلها فشق جدار البيت  
 وظهرت يد الشيخ فأخفى على المريد وقرت الجارية فلما رجع للمريد قال له الشيخ فليكن الأمثال مثل  
 أمثالك وليكن الحفظ مثل حفظي حيث ذهبت من غير استفسار وحفظتك كما ترى آه  
 والحاصل أن المريد كالأعمى والأعمى يذهب مع قائده بلانكلم فاشتغل بما قيل لك واجعله محبوباً  
 وأن لم تقدر على تمام آدابه والمقصود من الذكر أيقاظ القلب وأصلح له لأنه إذا صلح صلح  
 الجسد كله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله  
 وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهو القلب وأن أملكك الزيادة على ما جررت إلى الآن  
 من الأوراد فزد عليه أربعة أو ستة آلاف دمت ساليين بحمائه رب العالمين وصلى الله  
 وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه ومجاهديه وأصحابه وأنصاره أجمعين .

(المكتوب السادس والعشرون) إلى الملا صديق البوبى أيضاً في إيضاح بعض الإشكالات  
 في بعض عباراته وأراحته الشبهة عن أن للملا سيد الشهور ليس بالمتقدم للنظر .

بسم الله الرحمن الرحيم سلام من الله للقرن بالتوفيق ودعاء من هذا السالكين الميرت

إلى الأخرى في

إلى الأخر في الله والمحبة لوجه الله للملا صدق حفظه الله وأيده عن جنود إبليس وأعاده من شر  
 كل جليس غلب السلام والدعاء والاستعداد والالتفات من الحال والأحوال والسلام على جميع  
 الفقهاء والجيران وعلى كل من يسأل عنا أعلمك بأن والدتي مع محمد خالد ومحمد عاصم وجميع  
 أهل البيت والأغفال والفقهاء والجيران في صحة وعافية يسلمون عليك وعلى المذكورين  
 أجمالا وداعون الله تعالى بدار الصحة لك ولهم وبأننا نرجو من الله الكريم أن يجعل مرضك  
 درجة ورفعة لك ولكن لا يكون كذلك إلا بالصبر على الأذى والرضا بما يفعل الله الرب  
 جل وعلا لأن كل من يدعى الانتساب إلى الطريقة النقشبندية يلزم عليه الرضا بما يفعله  
 المحبوب لأن النقشبندية يبن يقولون كل ما يفعله المحبوب محبوب وبأن الله تعالى أوحى إلى موسى  
 عليه السلام أني إذا أحببت عبداً استليت به ابتلاء لا تقوم به الجبال لأنظر كيف صيدته فإن  
 وجدته صابراً أخذته ولياً وحبيباً وأن وجدته جزوعاً يشكوني في خلقي خذته ولم أبال  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدكم بلاءاً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل فاللزام الفرج بما أخذ  
 الله تعالى للعبد لأنه أحسن مما اختاره لنفسه وأعلى وأولى منه وأما ما سئلت  
 عن معنى وتركيب ما وقع في تفسير الجلالين على آية فذكر أن نفعت الذكرى وهو  
 تذكره المذكور في سيد ذكر فالمراد أن نفعت الذكرى الذي تذكره في سيد ذكر والمذكور فيه  
 من خشى فإن قيل أنه صلى الله عليه وسلم مرسل الكل فاللزام عليه أن يذكرهم سواء  
 نفعت أم لم تنفع أجيب أنه تعالى ذكر أشرف الحاليتين وبين أن الله تنفعه الذكرى  
 هو من خشى ونبه على الحالة الأخرى والتقدير فذكر أن نفعت الذكرى أو لم تنفع وأما الذكر  
 فقوله من تذكره من موصول بمعنى الذي منصوب المحل مفعول أن نفعت وفاعل تذكر  
 المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم ومفعوله عاين من وقوله المذكور منصوب صفة لمن  
 وقوله في سيد ذكر لن لقوله المذكور وأما ما سئلت عن معنى أي شيطان برة برجا

بَرَّةَ فالمعنى يا راعياً للتملّات أو للبحر الواقع في بئح الحجل وبيع الحجل اسم بئح من بئح  
 السماء فيكون بَرَّةَ في الموضوعين بمعنى الحجل وأما ما سئلت عن قول الملاوات بأن الملا سعيد  
 المشهور ببئح الزمان هو المهدي الذي يخرج في آخر الزمان فقولهم هذا باطل لا أصل له لأن المهدي  
 الذي يخرج في آخر الزمان خروجه وظهوره من أرض الحجاز وهو ولد فاطمة رضي باتفاق الجمهور  
 ففي مسلم وسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وآخرين المهدي من عترتي من ولد  
 فاطمة رضي وفي رواية ابن عاكِر عن علي بن الحسين عن أبيه أبي شريح يا فاطمة المهدي منك  
 وفي الفتاوى الحديثة لأبن حجر قال رسول الله صمّه المهدي مولد له لونه لون عربي وجسمه  
 جسم أسراييلي على خديه الأيمن خال كانه كوكب دري يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً رضي  
 بخلافه أهل الأرض وأهل السماء والطير في الجو وفيه أيضاً أنه صمّه قال يخرج من قرية يقال  
 لها كراة وفيه أيضاً وفي غيره مكتب العقائد أن اسمه اسمه صمّه وأسم أبه اسم أبيه صمّه  
 وفيه أيضاً أن المهدي مولد بالمدينة المنورة وفيه أيضاً أن سبعة من العلماء من أئمة  
 يخرجون في طلبه حتى يجتمعوا بمكة فتلقى السبع فيقول بعضهم لبعض ما جاء بك فيقولون  
 جئنا في طلب هذا الرجل الذي ينبغي أن تهدأ على يديه هذه الفتن فيصيبونه بمكة فينفلت  
 منهم إلى المدينة فيطلبونه بها فيخالفهم إلى مكة فيأتون إليه بها فينفلت منهم إلى المدينة فيطلبونهم  
 فيخالفهم إلى مكة فيصيبونه بها عند الركن فيقولون أشمنا عليك ودمائنا عنقك أن لم نعد  
 يدك فنبأ بك هذا عسكر السفيا في قد توجه في طلبنا عليهم رجل من حرام فيجلس بين  
 الكرن والمقام فيمد يده فيبايع له فيلقى الله محبته فيصدور الناس به بأختصار فبناءً على  
 ما نقلناه كيف يمكن أن يكون الملا سعيد هو المهدي لأنه ليس مولد فاطمة ولأن اسمه  
 أبيه ميزان وأسمه معروف وأسم قريته ومحل ولادته نورس وأسم مملكته وأرضه  
 هيزان وأسمايرت فقولهم هذا زور وبهتان إلا أن يربى وأبالمهدي معناه اللغوي

وقد وقع



وقد وقع على يده هداية بعض وعلى هذا المعنى يطلق للمهدي على كل من وقع على يده هداية  
والمطلوب أن أمكنك الزيادة على ما قد قل لك من الأوراد فزد عليه بمقدار أن يصير  
المجموع على الأيتار دمت كالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين  
(المكتوب السابع والعشرون) إلى الملا صديق البوب في بيان مقام اللطائف وفيه تهنئته  
بقدوم شهر رمضان وخصه على الطاعات فيه .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على النبي بعدة وعلى آله وأصحابه والتابعين قصده .  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الألف في الله الملا صديق حفظه الله  
غيب السلام والاكتماء والدعاء والتفخيم بالأحوال والسلام على جميع الجيران خصوصاً  
على الشيخ حمزة وعمه وأخيه فليكن معلوماً بأن والدتي مع جميع أهل البيت والأجمل  
وبمحمد خالد ومحمد عاصم مع جميع الفقهاء والجيران في صحة وعافية يسلمون وداعون  
الله تعالوا بالصحة والسعادة لكم وبأن بيان مقام اللطائف يقتضي بسطاً وتمهيداً  
فاستمع واعلم بأن الإنسان بحسب حقيقته مرتب من عشرة أشياء خمسة  
منها من عالم الأمر وهو ما فوق العرش وإنما يقال له عالم الأمر لأنه مخلوق بأمر  
الله من غير مادة ولا صورة وخمسة منها عالم الخلق وهو من سطح العرش السفلى إلى  
كرة الهواء ويسمى عالم الخلق لأن أثر الخلق فيه ظاهر لأنه مادي ومحسوس بأحد  
الحواس فالخمس التي من عالم الأمر هي القلب الإنساني وهو مودع في بدن الإنسان  
تحت الندى اليسرى بأربع أصابع والروح الإنسان وهو مودع تحت تذيير  
اليمنى بأربع أصابع أيضاً واليسر وهو مودع فوق تذيير اليسرى بأصبعين  
والخفاء وهو مودع فوق تذيير اليمنى بأصبعين أيضاً والأخفى وهو مودع تحت  
نشرة الملقوم بأصبعين والخمسة جواهر ذواتية كما قال الأما الرباني في ويدر

عليهم أكشف أهل الكاشفة لأنهم يرون مواضعها بعد الارتقاء إلى مقاماتها ثقباً  
 خالية وقيل أعرض نورانية خلق الله لكل واحد منها كمالاً من الكمالات الربانية في عالم  
 الأمر ثم بعد الأبداع في بدن الإنسان جعلها النفس غيمة مظلمة وصيرت كمالاتها قائن  
 مشتغلة بمشتمياتها فاما الكمال الذي خلق للقلب فهو المحصور والنجلى الذاتية وأما الكمال  
 الذي خلق للروح فهو للذنب والمحبة الذاتية وأما الكمال الذي خلق للسر فهو وحدة المطلو  
 أعني ذات الله تعالى وأما الكمال الذي خلق للخفاء فهو الاستغراق وهو أن يرى جميع  
 الأشياء من الموجودات والموهومات مستغرقاً في وجوده تعالى غير سريان وأصحاب  
 كالشخص المستغرق في الماء فإن الماء ماء والشخص شخص غايته أن الشخص لا يستغرق  
 في الماء لا يرى كذلك يكون وجود الأشياء مستغرقاً في وجود الله تعالى باعتبار الظهور  
 والعظمة لا في نفس الأمر وأما الكمال الذي خلق للأخفى فهو الأضمحلال وهو أن يرى كأن وجود  
 جميع الأشياء قد تلاشى في وجوده تعالى واضمحلت وأندمت كما أن الماء يمحى في اللبن ويحده  
 لكن لا بحسب نفس الأمر فإن اعتقاد ذلك كفر بنحو الظهور بسبب أصلته تعالى بالنظر  
 إلى الوجود الظلي للأشياء ثم أن التفرقة أطفأ نورانيته وأظلم طرقها وسد باب فيها  
 فبدل للقلب المحصور الذاتية محصور الدنيا وأسبابها والروح المحبة الذاتية بحجة الدنيا  
 ومشتبهات النفس والسر الوحدة بوحدة مطلوبها وللخفاء الاستغراق بالاستغراق  
 في طلب الدنيا وللأخفى الأضمحلال بالأضمحلال في الدنيا والمشتبهات بحيث لا يشعر  
 كثيراً بشئ سوماً شبيهة وأما الجنة التي من عالم الخلق فهي ظلمات ذوات  
 نقائص هي النفس الأمارة والعناصر الأربعة أما النقص الذي للعنصر الترابي فهو التواني  
 في الطاعات وفي امتثال الأوامر واجتناب المناهي وأما النقص للعنصر المائي فهو النفاق  
 وكونه كالماء ذا وجهين صالح عند الصالح وفاسق عند الفاسق كما أن الماء يتلون بلون  
 أناه وأما

بلون أناؤه وأما النقص الذي للعنصر النار فهو الغضب ومحبته النفس وينشأ عنها الحسد  
 والحرم والشهوة وأما النقص الذي للعنصر الهوائي فهو التكبر على عباد الله تعالى وأما  
 النقص للنفس الأمارية فهو دعوى الألوهية أعادنا الله من غير قبول شركه وهذه النقائص  
 أمهات الأمراض القلبية وأعلم أن بين كل عناصر مقدار مسيرة خمسة آلاف سنة فأ  
 تضح معنى قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين وأعلم أن اللطائف النورية تكون  
 محباً مع خالقها ومائلة إلى عالمها حتى قيل أن بكاء الولد حين يولد لغربة عن عالمه و  
 أفترقة عن وطنه ولعدم أنسه بهذا العالم تحي إلى وطنها الأصلى وهو عالم الأمر والنفس  
 تميل إلى عالم الخلق فإن غلبت النفس عليها صارت هي خادماً لها وإن غلبت هي على  
 النفس تكون النفس خادماً لها لكن النفس لقوتها بالشهوات تغلب عليها فتتسع  
 وطنها وتتسع بما هو نعيم لها إلا إذا أكرم الله عبداً أمراً ونهيه جذبة ونهيبة وأما  
 استعمله في مرضياته فينشأ منه الجذبة الأهلية وأما ربه على يد أستاذ مرشد فيأمره بالذكر  
 على اللطائف الأولى النورية فبدوام الذكر عليها يذهب ظلمة النفس وغلبيتها عنها و  
 وتشتاق إلى مقاماتها وكالاتها الأولى وتسير سيراً علوياً إلى مقاماتها وأصولها ومن  
 هذا المركز الترابي إلى مقام القلب الذي هو سطح العرش تسعة آلاف سنة ومن سطح العرش  
 إلى مقام الروح في عالم الأمر يقية تسعة آلاف سنة وهكذا بين كل مقامين تسعة آلاف سنة فيصير مقام  
 الأخفى خفياً وأربعين ألف سنة وهو نهاية عالم الأمر ثم ترتقى من عالم الأمر إلى سائر الصفات  
 وهي أصول لهذه الأصول في عالم الأمر ثم ترتقى من الصفات إلى الأسماء ومن الأسماء إلى الشئون  
 ثم من الشئون إلى الذات لكن السير إلى الصفات مقامات وإلى ما فوقها حالات والفرق  
 بينها أن للمقام ماله فيه رؤسوخية ودوام وملكة والحال بعكسه فإذا ارتفعت  
 إلى مقاماتها وكالاتها حصل له حضور تام وهو كالمقلب وجذبة تامة وهو كالحال



الروح ووحدة تامة وهو كمال السر واستفراق تام وهو كمال الخفاء وأتم حلال تام  
وهو كمال الأخفى وقد لا يشعر بالك بشئ من الكمالات المذكورة مع أنه ارتفعت لطائفه  
إلى مقاماتها وقد يرتفع بعض لطائفه دون بعض كأن يحصل له جذبة تامة فقط أو عضو  
تام بلا جذبة فإذا أراد الله أن يشرف إنساناً وعبدًا بشرف العبدية والسير الأنفسى  
ومقام المعرفة وتسكين النفس في مقام الرضية يتأد كمال التراب ورب الأرباب فينظر  
العبد إلى ذاته المقدسة وإلى نفسه الجنيثة ويعلم أن كل ما أدتهاه من المحبة والقرب  
كذب لأنه لا مناسبة بينهما وبينه فينحجل ويرجع قهقرياً وح تهيأ العناصر نورانية  
بعكس نور اللطائف النورانية فيتبدل نقص كل منها بكمال لا يفت فيتبدل النور  
الذي هو النقص الترابي بالحلم وتحمل الأذى من الناس ويتبدل النفاق الذي هو النقص  
للأخ بعدم اللونية بأن لا يكون له لون وصيغة الأصغة الله وما هو مرضية فكل ما يراه  
أو يجالسه يأخذ منه كماله وجماله لأنه لم يخلق الله شيئاً إلا وخلق فيه جمالاً وكمالاً حتى في  
السباع والحيات بل الكفار ويتبدل النقص الفار الذي هو الغضب والمحبة للنفس  
بالغيرة والمحبة على الشرع حتى أنه يترك الغضب لظنون النفس ويفضض على انتهاك  
محارم الله تعالى ويتبدل النقص الحيواني الذي هو التكبر على العباد بالاستغناء عنهم  
والتواضع لهم حتى أنه لا يرفع حاجته إلى أحد مستغنياً بالله تعالى مع قضاء حاجته لكل  
واحد رلياً كافر أن يجوز الشرع ينبغى النفس معطلة بلا غارم من النورانية والظلمانية  
التي قد تبدلت بالنورانية بعكس نورها لأن الظلمانية كانت خدماً لها أولاً و  
النورانية صارت خدماً لها بالغلبة على ألفتها بها غايرة الغة فبالضرورة تتبع  
الخدم في النورانية لأنها قد عودت لها الالزم فلا تصبر بدونها وتسكن في مقام الرضية  
والراضية وتجتنب عن الأخلاق الغير الحميدة وتتقضى شهواتها على الوجه الشرعي فتكمل  
وتشرب رتنام

وتشرب وتنام لقوة الطاعة لا للذة والشهوة وتزوجه بنية الإغفاف لها و  
للزوجة وهكذا كل المشتهيات تفعلها بخير النيات فتخدمها النورانية والظلمانية  
يعني العناصر المبدلة بعكس نورها وهذا المقام يسمى مقام الرجعة فاللآزم أن تجر  
الأوراد على كل لطيفة من اللطائف الخمسة آلاف وعلى النفس التي موضعها الجبهة  
بستهة آلاف ويكون المجموع أحد وثلاثين ألفاً وأعلم أنه قد أظلم شهر مبارك وشهر  
عظيم فيه ليلة خير من ألف شهر فاللآفت بأمثالكم الأتيان بالأعمال الصالحة لأن حياة  
الدارين مربوطة بها خصوصاً في هذا الشهر المبارك لأنه ورد فيه أحاديث وقال الأما  
الرباني قدس سره أن شهر رمضان شهر عظيم ونوافل هذا الشهر المذكور وقرائة القرآن  
والصدقة والصلوات وأمثالها تعدل الفرائض في سائر الشهور وأداء فرض فيه يعدل  
سبعين فرضاً في سائر الشهور وقال أيضاً من مر عليه هذا الشهر وهو متلبس  
بالحجبة والأعمال الصالحة في تمام السنة ولو مضى عليه هذا الشهر بالتفرقة فيقع  
في تشتت الحال في تمام السنة دهم بالسلامة والسعادة بجاء خير البرية عليه  
وعلى آله وأصحابه أفضل التسلوة وأزكى التحية .

(المكتوب الثامن والعشرون) إلى الملاح صالح الهيرتي في تهنئته برجوعه من سفح  
سالم ودعائه له بقبول التسكين ونفعه بالأكباب على الطاعات .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يسر الأمور والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله وأصحابه لأوصالين إلى الأمن والسرور وبعد فمن كليل السدة السنية محمد مظهر إلى  
الأخ في الله الملاح صالح حفظه الله أنه لما بلغ إليه خبر رجوعكم من المين من زيارة بيت الله زاوها  
شرفاً وزيارته بنية العظم عليه وعلى آله وأصحابه من القلوة أعظمها والتسليم إلى أهلها جعلها الله تعالى مقبولة  
وسبب اللغز بسعادة الدارين حمداً لله تعالى وشكراً لأن الأنعام على أهل الحرمين أنعام على

على فكون موقفاً للجمع  
والأعمال الصالحة  
صلى





وبعد فمّن كليب السّدة السّنية محمد مظهر إلى الأستاذ العالم في المحبة صاحب المخطوط  
 للملا محمد محفوظ حمّاه الله تعا عن البليات ووفقه لينفع العباد على ما يحب ويرضى غب  
 السّلام والتقبيل والأسّدعاء والتفخيم والسّلام على محمد باق ووالدته والأسّدعاء  
 منها والسّلام على جميع الفقهاء والجيران كل بأسمه فإنك قد كتبت لي في ريك <sup>وفاته</sup>  
 وبشير وعبد الرحمن بن كنجو فنفتى أقاربهم بأعظم الله أجرهم وأحسن عزائمهم  
 وغفر لبيّتهم وأجرهم أجراً جزيلاً وأعطاهم صبراً جميلاً ونفّلتهم بأن الموت من أعظم المصائب  
 ولكن الفضلة عنه أعظم منه فحبيب لكل أحد أن يستعدّ له بما ذكره الفقهاء في باب الجنائز  
 بأنه لا بد للعبد الرضا بما فعله الحقّ والصبر لعل الله تعا يجعل وفاء الأقارب بذلك رحمة  
 ومصيبة لا فينة وعتاباً وكتبت أيضاً بأن للملا عبد الله قد أخذ التذكرة في هذه الأيام ففرحة  
 بأعطائكم هذه التذكرة ونرجو من الله الكريم أن لا ينقص من أمثال هذه التذكرة وأن يجزيكم  
 خيراً كثيراً ووفّكم لأعطائها واحداً بعد واحد أمين ونفّلتكم بأن والدني مع جميع أهل  
 البيت والأنجال والفقهاء والجيران في صحة وعافية يسلمون ويستدعون وداعون الله تعا  
 بدوام الصحة والسّعادة لكم جميعاً وبأننا قد أرسلنا ثلاثة فقهاء إلى بولانق ومجتمعه  
 منه مباراربعة أيام فالحمد لله كلهم سالمون وبأننا قد أخذنا مکتوبين من طرف محمد خال  
 ومحمد عاصم بعد وصولهما إلى الشّام والحمد لله هما مع الشيخ قس وأهل بيته ومع رفقاء  
 في صحة وعافية وبأن الحاج قاسم الكورسواكي قد توفّر ورماً كثيراً فالمومول الدعاء  
 وبأنه قد بقيت خرابات الرّحى في المزايدة ولأجل عدم حضورنا بقيت بلا معاملة  
 يقولون بوجود الطالبين لها من المازنيكيين وغيرهم فأرسلت الجواب لهم ولكن لا  
 ماذا يفعلون بعده فإن أمكنت الذهاب إلى موّش فنعم وإلا فانت تعلم بأى هو  
 نتحرك ويوم المزايدة يوم الأربعاء وبأنه في المزايدة خربتان وبقيت خربة بينهما

طالبون لها فالمرجوا أن أمكن أن تُظهِر أيضاً في المزايدة والآفاً بدأ بمعاملتها بأي  
معاملة أنتم تعلمون ومقدار ارتفاع الثمن في المزايدة أنت وكلنا فيه ولا نعلم من هنا  
وأنت أعلم متاباً مثال هذه الأشياء دمت سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب الثلاثون ) ألى تلميذه للملاصديق الكيروي في أمر بزيادة الأوراد وفي  
تعليمه بعض آداب المحبة والتسليم وما يتعلق بذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم من أقل الورع وتراب أقدام الفقراء الذكلم يزل عن زود  
أحبابه ودعاء أحبابه وأن قصر تبرك آدابه وبعث كتابه كليب السدة السنية محمد مظهر  
ألى الأخ في الله وللحب لوجه الله للملاصديق أيده الله على جنود إبليس وأعانه من شر كل جليس  
آمين أما بعد فقد طالت مدة الفراق وهيجت الاشتياق ومالاح منكم ما يشغى القلب  
لا من كثير ولا من قليل فخلا علمهم أن تحرير الكتاب من جملة الآداب لما فيه من الاستجلاب  
للفيض والأمداد وتحديد الرغبة الى الذكر المعتاد أخراني أنسفتوا مع حضرة مولاي الذي  
لا غناء عنه في أولكم وأخراكم ولا تتركوا ذكره الله بالفضل أعطاكم الأيكفيكم في شرفه  
قوله تعالى فاذكروني أذكركم وفي التهذيب ما نقلوه من الذي وعن يعرض عن ذكر دبر  
يسلكه عذاباً مسعداً ثم أعلموا أن الذكر القلب صلا معارض له أبداً من ذكر ويشهد  
له قوله تعالى واذكروني أذكركم وتفردوا وخفية وأبدلوا أنفسهم وجهدكم في العبادة القلبية  
والبدنية وإن الرابطة من أهم المهمات فالأزم رابطة الشيخ وقبول الأستاذ الشيخ محمود  
مدين في من رابطة الشيخ الأكرم ما رأيت غيره لا رابطة لأن رابطة أمثالي ستم قاتل  
حيث قبل الدين وبعد وقبل خلة لا رابطة كان وبعد ما وقبل جراً الأوراد وبعد وهكذا  
قبل كل عمل وبعد لأن العمل باب الرابطة من حيث عندكم أن جميع ذلك العمل حصل  
بالرابطة وأن

بالرابطة وأن للطلوب أن تزيد أو رادك أن أمكنك على ما كنت إلى الآن قد جرت به و  
أن مدار هذه الطريقة العلية على الأخلاص والمحبة والتسليم وأدنى مراتب الأخلاص  
رؤية جميع طرق الهداية مسدودة عليه غير باب أستاذه ويقصر النظر عليه حتى قيل  
لا يرى أن في الدنيا شيخاً غير المقتد به ولو كان بالفضلولية وإن كان وقعاً خلاف ذلك قيل  
شعر في فكر توذيل بنسبته أم فأرغ زعام كشتته أم وقيل مصراع أي باغم ثوباً رابيتو  
لأنزالي وأدنى مراتب المحبة أن يكون الأستاذ أحب إليه من النفع والمال والولد والأبوين  
والأخوان لأن محبة الأستاذ توجب الحياة الأبدية وأدنى مراتب التسليم هو أن يموت  
المريد بين يدي الأستاذ أي يلبس كالليت ليقبله كيف يشاء فإذا آمن الله تعالى على أحد هذه  
الصفات الثلاثة فعليه رعاية الأدب في حق أستاذه وأذكر فينبذ منها حتى أراك فتمها  
أن لا يتكلم في حضوره إلا بحجاب سؤاله وأن لا يحول المريد وجهه وأن لا ينظر عيناً ولا  
شمالاً في حضوره بل يغمض عينيه أو ينظر قدم ركبته وأن لا يأكل ولا يشرب للماء أو  
الدخان في حضوره إلا بأذنه وأن لا يلعب في حضوره باليدين أو السبحة أو الخاتم  
وأن لا يصلي في حضوره إلا بأذنه أي قبله في فعل الصلوة أو يتابعه لأنه يصلي للمريد مع الأستاذ  
حين كان هو صلياً وما جئت في الحرف كما في قلبه أن أقول لك بعض الأشياء لكن حين ما قلت أرجع من  
أسبجز إلى هنا عرفت مقال وما جئت وما كتبت شيئاً فكتبنا لك هذا الكتاب إلى أن يحلن الروي  
وأسلم عليك وأطالبتك عاء منك ومنبت خلة وأقبل عيون الصغار وأسلم على جميع الجيران وفقرها  
وعلى كل من يسأل عننا والتفويض أحولهم ووالدته ومحمد خالد ومحمد عاصم وأهل البيت والفقهاء الذين  
عدهم سنة وشؤون في محبة وعافية سامن عليك وعلى المذكورين دعتهم بالسلامة والسعادة  
الأبدية بجاه خير البرية عليهم وعلى آلهم وأحبهم أفضل السلف وكل النية .

( المکتوب الجاد والثلاثون ) إلى الشيخ أسيد جميل العربي خدومها فساد العلماء وعموماً



في بياحة النعال بالورق المسمى بالنوط أو وجوب الزكاة فيه حرمة الربا به .

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد  
فمن العبد الفقير محمد منظر لجميع العلماء والفضلاء عموماً وإلى الشيخ أسعيل خصوصاً  
وليكن معلوماً لكم بأنني لما سمعت أن بعضاً من علماء الزمان قد غلط وصار سبياً  
لتقليط الكثيرين بما أراه بما كتبه الشيخ عبد الحميد الشيرازي في حاشيته على التحفة وبمؤد  
صححة التعامل بورق النوط وعدم وجوب الزكاة فيه فحكم بما كتبه الشيخ عبد الحميد بآراء  
إلى كتب هذا المكتوب وإلى بيان أن ما كتبه الشيخ عبد الحميد المذكور بحسب ما بدأ له  
غير نص وعزو إلى أحد فلا يعتمد عليه وأن خلاقه ضعيف جداً ولا عبرة به  
كما قيل وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر وأنه متساهل في الأمور  
الغير الموجودة في الرضا لما خفي هذه المسئلة وفي مسئلة أسباب عدم وجوب  
الحج ونص عبارته فيها ومثل الرصد بن أولى كما هو ظاهر أمير البلد أذا منع من سفر الحج  
الأعمال وليو بأسم تذكره الطريق أه هذا وكن من الشاكرين وأن المعتمد وما يراه جمهور  
النقهاء وجوب الزكاة في الأوراق وأن الأوراق عند الشافعية كالفلوس والفلوس  
معدودة من العروض من جعل الفلوس نقداً أراد كونها يتعامل بها كالنقد إلا أن البلغة  
افتتج يجوز أخرج الزكاة فلوساً عند تعذر الفضة أو كانت معاملتهم بالفلوس وإن البلغة  
قال أما أخرج الفلوس فإنه اعتقده جوازاً وأن ابن زياد قال في فتاويه ولا شك أن الفلوس  
إذا راجت رواج النقيدين فهو أولى بالجواز من العروض لأنها أقرب إلى النقود من قضية كلام  
الشيخين وصريح كلام العلوي أنها من النقد وأن الأوراق قد حلت محل الذهب والفضة  
في التعامل في هذا الزمان حتى منع التعامل بها في جميع البلاد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب  
وقبله العالم أجمع وأن الاحتياط في أمثال هذه المسئلة مما هو متعين قال عليه أفضل  
وأكمل السلام

وأكل السلام فمن أتقته الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات  
وقع في الحرام وقال صلى الله عليه وسلم دغ ما يربك إلى ما لا يربك قال بعض شراح هذا  
الحديث أي دغ ما تشك فيه إلى ما لا تشك فيه أي أترك ما في حله شك إلى ما لا فيه طلباً  
لبرائة دينك وعرضك وقال أبو ذر رضي تمام التقوى ترك بعض الحلال خوفاً أن  
يكون حراماً لما في ذلك من ترك الرقية لأن تركها ورع كبير عظيم في الدنيا والآخرة وروى  
عن أبي هريرة أن السلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة أه بأختصار والاحتياط للدين  
تارة يكون واجباً وتارة يكون مندوباً كما هو مفضل في محله وأن أردتم التحقيق فإ  
نظروا إلى المنقولات الآتية على وجه الأنصاف والدقة لعل الله يغنيكم بها وفي كتاب  
شمس الأشراف في حكم التعامل بالأوراق ناقلاً عن رسالة الشيخ أحمد الخطيب النكاياوى  
الشافعى السمتة برفع الالتباس عن حكم الأنواط المتعامل بها بين الناس أن شيخ الإسلام  
والعلماء إمام الأزهري رحمه مولانا الشيخ محمد الأنباي أجاب عن السؤال هل تجب  
الزكاة في ورقة النوط أولاً بما نصه الورقة المذكورة يصح البيع والشراء بها لأنها ذات  
قيمة ومال ملك منها بنية التجارة عرض تجارة تجب زكاتها في قيمتها بشروطها المعلوم  
ولا زكاة في عينها لأنها ليست من الأعيان الزكوية أم وكذلك العلامة للبيبي عبد الله بن  
عمر بن أبي بكر بن يحيى باعلوى المشهور بصاحب البقرة أجاب عن السؤال المذكور بقوله  
المضروب من الخماس والقرطاس ونحوهما لا تجب الزكاة في عينه بل تجب فيه للتجارة إذا  
وجدت شرطها وهذه المسئلة راحة لا يحتاج إلى نقل وأستدل ذلك لكن حراً في زمان  
صار فيه الرخاءات من المشكلات أه ثم قال ولما أسوة بهذين الأمايين الجليلين المشهورين  
بالورع والخير في عدم وجوب الزكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة انتهى للراد بتصرف انتهى ما في  
رفع الالتباس وقال صاحب كتاب شمس الأشراف ومن تأمل جواب هذين الأمايين علم بطلان



ما قاله الشيخ عبد الحميد الشيرازي في حاشيته على التحفة من أن التعامل بورقة النوط غير صحيح مطلقا ومردود وجوب الزكوة فيها معللا أن الورقة المذكورة ليس فيها في حد ذاتها منفعة مقصودة وإذا غير مسلم لأنها ذات قيمة ومنفعة كما هو شاهد وقد نص الشيخ عبد الحميد المذكور في حاشيته المذكورة أخذاً مما قدمه عليه الشيخ علي الشيرازي في باب الحج في قطع نبات الحرم قال وبغيره ما مر عن ابن قاسم وشيخنا يعني الباجوري من أنه يجوز نقل اليد الاختصاص بالدرهم كما في النزول عن الوطائف فتنبه آه فرع لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كما في النزول عن الوطائف قال الشيرازي ويجوز نقل اليد عن النجيل بالدرهم كما في النزول عن الوطائف وطريقه أن يقول للتحقق استسقطت حق من هذا بكذا فيقول الآخر قبلت آه شيخنا وتقدم عن ابن قاسم ما يؤفقه وينبغي أن يزيد في الصيغة نحو لك قاله الشيرازي في الجلد الرابع ثم قال صاحب كتاب شمس الأشراف في رسالته المذكورة أيضا جوابا عن السؤال هل يجوز بيع النوط بدرهم أو دنانير أو فلس قال ما نصه نعم يجوز كما هو الواقع في تعامل الناس في عامة البلاد وقد علمت حقيقة أنه متى ما نقلت به مرادنا كما في كتاب شمس الأشراف وقال السيد أبو بكر بن محمد شطرا في رسالته المسماة بالقول المنع الضبوط في جواز التعامل وجوب الزكوة فيما يتعلق بورق النوط أعلم أنه قد اطلعت على كتابه بديعة في الأوراق المذكورة وحققته وأصل وضعها ووضعها للعالم العلامة الشيخ سالم بن عبد الله بن سعيد رها أنا أنقلها قال في كتابه المسمى بالفوائد الجليلة في الزجر على من غطى الجبل الربوبية ما ملخصه رها أنا أنكلم أولا على صورة الرق المتعامل به الآن ونقيته وثابنا على كفيته ونصحه ومطالع واضعه كما حصل في ذلك بالأسبق قراءة التام مع أن هذا غير مجهول عند الخاص والعام أما صورته فهي قطع من البياض يكتب فيه عدد من الريات من الواحدة إلى الألف بل أنها قد تبلغ إلى العشرة الآلاف وتكتب فيها مع العدد المذكور تاريخ وضعها وتسمى في لغتهم النوط وتطبع بطابع فيحصل



بطابع فيحصل التعامل مما يكتب فيها من قليل أو كثير وأما الواضعون لذلك الورق  
فهم حكام الأفرنج وضعوه لحفظ أموال الناس وضبطها وخيفة حملها عند الانتقال من  
محل إلى محل آخر ومن مضطلمها هم المشهور فيهم عندهم أنه لو أراد الحاكم إبطال الأوراق  
المذكورة يدفع لهم ما هو مقرّر فيها من الدرّاهم وكذلك لو اختلّت خِللاً يبطل التعامل  
بها مع بقاء المعقد فيها ورُدّت إلى الحاكم للتوى في تلك الجهة أبدلها بغيرها ومن  
المضطلمات أيضاً أن الحاكمين الواضعين لها يعقدون ما في القرطاس في محل ولا يتهم من  
الديون التي عليهم للرعايا بل يصرّحون بذلك لهم فصار التجار مطمئنين بذلك غاية الأطمئنان  
ويؤثرون للمعاملة بها على غيرها السهولة ثقلها إلى البلدان لحقتها وكونها عند إبطالها و  
أرجاعها اليهم سيّئون ما فيها لهم وقد تكرر ذلك مراراً منهم إذا تحققت هذا علمت  
أن المتعامل به ليس نفس القرطاس بل ما دلّ عليه من العدد ألا ترى أنها تكون  
قطعا متساوية فيكون في أحدها خمس وعشرون ربيعة وفي الأخرى ألف فالتفاوت  
بينها بما دلت عليه لا بذاتها فالقول الفصل فيها أنها دين عند واضعها وثقلها من  
يد إلى يد كبيع الدين بعرض أو نقد حال أو بدين لازم وهو صحيح على ما في بعض ذلك من  
الخلاف وأما ما عمل به بعض أهل هذه الجهة الآن في بيعهم لها بعثلها أو بغيرها مؤجلاً  
إلى ستة أشهر مثلاً مع سبق التواطئ منهما على زيادة البرع على كون العشرة بأشئ عشرين  
مثال ذلك أن يقول بعثك هذه الألف الربعية من القرطاس بأشئ عشرين أو ألف ربيعية  
فضة مثلاً أو بغير ذلك مؤجلاً إلى ستة أشهر فهذا بيع باطل ظاهر وباطن لأنه من  
بيع الدين بالدين المنهي عنه في الحديث الوارد عنه فبجب أجبتنا به ولا تتعلق به  
للاطالبة ظاهر وباطن لفساده هذا والله سبحانه وتعالى أعلم أنهن ما قاله الشيخ  
سالم بتصرف ولم يتعرض لوجوب الزكوة فيها لكن يعلم مكرامه حيث جزم بأن

ما في الأوراق المذكورة دين أن الزكوة واجبة فيها لأن الدين يجب الزكوة فيه أنتهي  
 ما قاله السيد أبو بكر بن محمد شطّا ثم نقل أبو بكر بن محمد شطّا ما سئل من العلامة الحبيب  
 عبد الله بن سميط وما أجاب به ونص السؤال عاقل العلماء الأعلام في شخص أخذ من  
 شخص مالا على سبيل الغصب أو على سبيل الرضا وأثبت مقدار ذلك المال في قرطاس  
 معدودة وجعل لكل قرطاس علامة يعرف بها ومرداد ماله يأتي إلى وكيله ويسلم القرطاس  
 إليه ويسلم ما فيه من غير زيادة ولا نقصان وصار الناس يتعاملون بها وصار عندهم أعز  
 من النقدين فهي يكون عرضاً أو ديناً وهي تسقط الزكوة عن أراد القنية أي اقتنائها و  
 حفظها بلا نية التجارة كالأثراناث البيت وأفتى بغيره بعدم وجوب الزكوة وأهل الرضا  
 بمنصون لأنهم في غير رخصة ونص الجواب وما ذكرت إتمامها إلى كيف يكون حكم ذلك  
 القرطاس هل ما فيه دين أو عرض فأذا كان الأمر على ما ذكرت إتمامها السائل فهو دين بلا شك  
 ولا ريب وجب الزكوة على من معه شيء من ذلك القرطاس لأن حكمه حكم الدين وليس المقصود  
 نفس القرطاس إنما المقصود ما فيه وأذا نوى القنية به لم تسقط عنه الزكوة إلا أن يبرأ  
 الدين عما في القرطاس من الدين فلا شك أن القرطاس بهذا صورة وإنما الأصل ما فيه من  
 الدين ولا يخفى عن هذه الفتوى ولا يحتاج إلى مراجعة ولا دليل وتعليل بل يعرف من له أدنى  
 معرفة بالفتوى وأن الدين يجب فيه الزكوة وأن طال الزمن وأن كان عند غيره وجب له المال  
 وأن كان عند غيره وجب عند تسليمه وأما ما ذكره السائل في العمالة به وجعله كالنقدين فحكمه  
 حكم اللوالة ويخرج دين بدين بشرطها في بابها أنه مختص وأعلم أن ما استقله من حاشية محمد  
 محفوظ الترمذي على شرح بالفتاوى جميعه موجود في رسالة أبي بكر بن محمد شطّا لأن قوله في حاشيته  
 جميع شيخنا أراد بالشيخ السيد أبو بكر بن محمد شطّا أن ما نقلناه سابقاً للسؤال والجواب  
 من كتابه إلى حاشية محمد الأتباع والحبيب عبد الله بن أبي بكر أيضاً موجود في رسالة أبي  
 بكر بن محمد



أبي بكر بن محمد شطا ولاجل ذلك المذكور ما نقلنا رسالة أبي بكر بن محمد شطا بتمامها  
 بل ما لم يوجد في عاصيتة محمد معجظ وفي كتاب شعبي الأشراف مع أنا قد تركنا بعضاً  
 قليلاً من رسالة وقد قرأ رسالة أبي بكر بن محمد شطا بحملة من العلماء الشافعية  
 بمكة المشرفة الحمية وتقرئهم دليل لرضائهم بما في الرسالة غاية الرضاء ومن  
 تقارئهم تقرئهم حسين بن محمد الجشي حيث قال بعد الحمد والصلوة فقد وقعت  
 على هذه الرسالة وما فيها من النقول من العلماء الخول فوجدتها مفيدة في مادتها مبينة أدلتها  
 آه باختصار وتقرئهم عبد الحميد الشافعي خدام العلم الشريف بالحرم المكي حيث قال بعد الحمد  
 والصلوة والمدح لصاحب الرسالة فقد أطلعت على رسالة عظيمة الشأن ظاهرة البرها  
 للسماء بالقول المنقح المضبوط في جوانب التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بعرق النوط سلك  
 فيها مسلك أولي الصواب وتكلم عن التطويل والأشهاد وأعمد على نصوص علماء مذهبنا الحنابلة  
 ومنقولاتهم المعتمدة الرجحة ولم يعتمد على قياسات وهمية فهدى الرسالة هي التي ينبغي الأ  
 عماد في هذه المسئلة عليها ويجب الأئناد إليها وأما ما يخالفها فلا يقول عليه ولا يلتفت  
 إليه آه باختصار كثير وتقرئهم محمد صالح بن محمد بافضل حيث قال بعد الحمد والصلوة و  
 المدح لصاحب الرسالة أن هذه الرسالة لقد أشرقت بها أنوار للعالم فكانها اللبلة  
 الممتعة وأنها القول الذكي عليه التقويل ومن ذهب إلى غيره لم يهتد إلى سواء السبيل يؤيد هذا  
 قول من قال أن لكل علم رجال ولكل ميدان أبطال وليس كل مصنف أجاد ولا كل مر قال وفي  
 بالمراد أن السلاج جميع الناس تحمله وليس كل ذوات المخلد السبع آه باختصار كثير أيضاً و  
 تقرئهم ابن المؤلف أحمد بن أبي بكر حيث قال بعد الحمد والصلوة فقد أطلعت على رسالة  
 والد في أحكام النوط فوجدتها عين صواب عند أول الألباب وما كان يخالفها فهو مكابرة  
 للواقع والمحسن آه باختصار وتقرئهم محمد يوسف النياط حيث قال قد أطلعت في هذه



الرسالة مما يتضمن اعتماد وجوب الزكاة في الورقة المذكورة وأنها من قبيل سنفد الدين  
فوجدته للفق الذي لا يحصى عنه ولا رافع له فهو الجري بالاعتماد لقوة ماله من الأسناد آه  
بأختصار وتقرن في محمد محفوظ الترمسي حيث قال بعد الحمد والصلوة فلما اختلف  
علماء الزمان في حكم النوط المعروف الآن وكثرت الأسئلة من الأقطار والبلدان ألف  
شيخنا أبو بكر بن محمد شطاً هذه الرسالة في خصوص ذلك وحررها غاية التحرير كما لا  
يخفى لك العالم الخبير فينبغي الاعتناء بما فيها والأعراض عن أقوال تناقضها وكيف لا و  
قد سلك شيخنا في هذه الرسالة عادة الطريق في البحث والاستدلال والنقل والتحقيق  
أمر بأختصار وفي حاشية محمد محفوظ الترمسي على شرح بافضل واختلف المتأخرون  
في الورقة المعروفة بالنوط فعند الشيخ سالم بن سمير والحبيب عبد الله بن سميطة أنها من  
قبيل الدين نظر إلى ما تضمنته الورقة المذكورة من النقود المتعامل بها وعند الشيخ محمد  
الأنباري والحبيب عبد الله بن أبي بكر أنها كالفاوس المضروبة والتعامل بها صحيح عند الكل  
رتجب زكاة ما تضمنته الأوراق من النقود عند الأولين زكاة عيني وتجب زكاة =  
التجارة عند الآخرين في أعيانها إذا قصد بها التجارة وأما أعيان الأوراق التي لم تقصد  
بها التجارة فلا زكاة فيها باتفاق وجمع شيخنا راجع بين كلامهم فقال بعد نقل أفتا آتهم  
ما ملخصه أن الأوراق المذكورة لها جهتان الأولى ما تضمنته من النقود الثابتة لجهة  
أعيان فإذا قصدت للمعاملة بما تضمنته ففيها تفصيل حاصل أنه إذا اشترت عينا  
بها وهو الغالب في المعاملة بها كان من قبيل شراء عرض ينقد في الزمة وهو جائز وأعطى  
ورقة النوط للبائع أنما هو تسليم ما تضمنته من الحاكم الواضع لذلك النوط أو نوابه وإذا  
قصد بذلك الشراء التجارة صح وصارت تلك العين عرض تجارة قال فإن دفع الآ  
وراق لصرفي لياخذ منه قدر ما تضمنته كان من قبيل تسليم ما لصاحب الورقة عند  
الحاكم من نواب

ما في الأوراق المذكورة دين أن الزكوة واجبة فيها لأن الدين يجب الزكوة فيه أنتهي  
 ما قاله السيد أبو بكر بن محمد شطام نقل أبو بكر بن محمد شطام ما سئل من العلامة الحبيب  
 عبد الله بن سميح وما أجاب به ونص السؤال ما قول العلماء الأعلام في شخص أخذ من  
 شخصي مالا على سبيل الغصب أو على سبيل الرضا وأثبت مقدار ذلك للمال في قرطاس  
 معدودة وجعل لكل قرطاس علامة يعرف بها ومن أراد ماله يأتى إلى وكيله ويسلم القرطاس  
 إليه ويسلم ما فيه من غير زيادة ولا نقصان وصار الناس يتعاملون بها وصار عندهم أعز  
 من النقدين فهي يكون عرضاً أو ديناً وهل تسقط الزكوة عن أراد القنية أي اقتنائها أو  
 حفظها بلانية التجارة كسائر أثاث البيت وأفتى وأفيت بعدم وجوب الزكوة وأهل الرضا  
 يرحصون لأنهم من غير رخصة ونص الجواب وما ذكرت أيها السائل كيف يكون حكم ذلك  
 القرطاس هل ما فيه دين أو عرض فإذا كان الأمر على ما ذكرت أيها السائل فهو دين بلا شك  
 ولا ريب رجب الزكوة على من معه شيء من ذلك القرطاس لأن حكمه حكم الدين وليس المقصود  
 نفس القرطاس إنما المقصود ما فيه وإذا نوى القنية به لم تسقط عنه الزكوة إلا أن يبرأ  
 الدين عما في القرطاس من الدين فلا شك أن القرطاس هذا صورة وأما الأصل ما فيه من  
 الدين ولا يخلص عن هذه الفتوى ولا يحتاج إلى مراجعة ولا دليل وتعليل بل يعرف من له أدنى  
 معرفة بالفقه وأن الدين يجب فيه الزكوة وأن طال الزمن وأن كان عند غني وجب الحال  
 وأن كان عند فقير وجب عند تسليمه وأما ما ذكره السائل في المعاملة به وجعله كالنقدين فحكمه  
 حكم الحوالة وهي يتبع دين بدين بشرطها في بابها آه ملخصاً وأعلم أن ما استقله من حاشية محمد  
 محفوظ الترميزي على شرح بانفسل جميعه موجود في رسالة أبي بكر بن محمد شطام لأن قوله في حاشية  
 رجب شيخنا المراد بالشيخ السيد أبو بكر بن محمد شطام أن ما نقلناه سابقاً للسؤال والجواب  
 من كتاب شمائل شرافت هما عن الشيخ محمد الأنباري والحبيب عبد الله بن أبي بكر أيضاً موجود في رسالة أبي  
 بكر بن محمد



أبي بكر بن محمد شطا ولأجل ذلك المذكور ما نقلنا رسالة أبي بكر بن محمد شطا بتمامها  
 بل عالم يوجد في حاشية محمد محفوظ وفي كتاب شعبي الأشراف مع أن قد تركنا بعضاً  
 قليلاً من رسالة وقد قرأ رسالة أبي بكر بن محمد شطا بحملة من العلماء الشافعية  
 بمكة المشرفة الحموية وتقرنهم دليل لرضائهم بما في الرسالة غاية الرضاء ومن  
 تقارنهم تقرنهم حسين بن محمد الجبشي حيث قال بعد الحمد والصلوة فقد وقفت  
 على هذه الرسالة وما فيها من النقول من العلماء الفحول فوجدتها مفيدة في مادتها مبينة أدلتها  
 آه باختصار وتقرنهم عبد الحميد الشافعي خادم العلم الشريف بالحرم المكي حيث قال بعد الحمد  
 والصلوة والمدح لصاحب الرسالة فقد أطلعت على رسالة عظيمة الشأن ظاهرة البرها  
 للسماء بالقول المنقح للفظ في جوانب التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بورق النوط سلك  
 فيها مسلك أول الصواب وتكلم عن التطويل والأشهاب وأعتقد على نصوص علماء مذنبنا محمد  
 ومنقولاتهم للعقيدة الرجحية ولم يعتمد على قياسات وهمية هذه الرسالة هي التي ينبغي الأ  
 عتماد في هذه المسئلة عليها وعجب الأئساد إليها وأما ما يخالفها فلا يقول عليه ولا يلتفت  
 إليه آه باختصار كثير وتقرنهم محمد صالح بن محمد با فضل حيث قال بعد الحمد والصلوة و  
 المدح لصاحب الرسالة أن هذه الرسالة لقد أشرق بها أنوار المعاني فكأنها الليلة  
 الممطرة وأنها القول الذخيرة القيول ومن ذهب إلى غيره لم يهتد إلى سواء الببيل يؤيد هذا  
 قول من قال أن لكل علم رجال ولكل ميدان أبطال وليس كل من حنف أجاد ولا كل من قال وفي  
 بالمراد أن السلاج جميع الناس تحمله وليس كل ذوات المذهب السبع آه باختصار كثير أيضاً و  
 تقرنهم ابن المؤلف أحمد بن أبي بكر حيث قال بعد الحمد والصلوة فقد أطلعت على رسالة  
 والد في أحكام النوط فوجدتها عين صواب عند أول الألباب وما كان يخالفها فهو مكابرة  
 للواقع والمحسوس آه باختصار وتقرنهم محمد يوسف النياط حيث قال قد أطلعت في هذه



الرسالة مما يتضمن اعتماد وجوب الزكوة في الورقة المذكورة وأنها مقبيل سفند الدين  
فوجدته لائق الله لا يحصى عنه ولا رافع له فهو الجري بالأعتماد لقوة ماله من الأسناد آه  
بأختصار وتقرن محمد محفوظ الترمسي حيث قال بعد الحمد والصلوة فلما اختلف  
علماء الزمان في حكم النوط المعروف الآن وكثرت الأسئلة من الأقطار والبلدان ألف  
شيخنا أبو بكر بن محمد شطأ هذه الرسالة في خصوص ذلك وحررها غاية التحرير كما لا  
يخفى لك العالم التحرير فينبغي الاعتناء بما فيها والأعرض عن أقوال تناقضها وكيف لا و  
قد سلك شيخنا في هذه الرسالة جمادة الطريق في البحث والاستدلال والنقل والتحقيق  
أه بأختصار وفي حاشية محمد محفوظ الترمسي على شرح بافضل واختلق المتأخرون  
في الورقة المعروفة بالنوط فعند الشيخ سالم بن سمير والحبيب عبيد الله بن سميطة أنها من  
قبيل الدين نظر إلى ما تضمنته الورقة المذكورة من النقود المتعامل بها وعند الشيخ محمد  
الأنباي والحبيب عبد الله بن أبي بكر أنها كالفلوس المضروبة والتعامل بها هيح عند الكل  
رتجب زكوة ما تضمنته الأوراق من النقود عند الأولين زكوة عين وتجب زكوة =  
التجارة عند الآخرين في أعيانها إذا قصد بها التجارة وأما أعيان الأوراق التي لم تقصد  
بها التجارة فلا زكوة فيها باتفاق وجمع شيخنا راجع بين كلامهم فقال بعد نقل أفتا آتقم  
ما أحسن أن الأوراق المذكورة لها جهتان الأولى ما تضمنته من النقود الثانية جهة  
أعيان فإذا قصدت للمعاملة بما تضمنته ففيها تفصيل حاصله أنه إذا اشترت عريناً  
بها وهو المبالغ في المعاملة بها كان مقبيل شراء عرض ينقد في الزمة وهو جائز وأعطأ  
ورقة النوط للبائع أنما هو تسليم ما تضمنته من الحكم الواضع لذلك النوط أو نوابه وإذا  
قصد بذلك الشراء التجارة بيع وصارت تلك العين عرض تجارة قال فإن دفع الآ  
وراق ليصرف ليأخذ منه قدر ما تضمنته كان مقبيل تسليم ما لصاحب الورقة عند  
الحاكم من نوابه

الحاكم من نوابه لأنه دين عنده يدفعه بنفسه أو بما ذُوْنِه من كل من يتعاطى المعاملة بها  
 لمن أراد حقه ممن كانت الأوراق في يده فأن بيّعت الأوراق بمثلها متاثلاً أو متفا  
 وناً كان من قبيل بيع الدين يضربن هو عليه وهو باطل كما في التحفة وإذا قصدت للمعاملة  
 بأعيانها كانت كالفلوس المضروبة فيصح البيع بها وبيع بعضها ببعض لأنها منتفع بها و  
 ذات قيمة كالتخاس المضروبة وتصير عرض تجارة بينها وتجب زكاة التجارة فيها وحاصل  
 هذا الجمع أنا نعتبر قصد المتعاملين فأما أن يقصد أمّا تضمنته الأوراق وأما أن  
 يقصد أعيانها ويترتب على كل أحكام غير أحكام الآخر قال وترجع الجهة الأولى هو  
 الأولى لأنه يعلم بالضرورة أن المقصود عند المتعاقدين إنما هو القدر المعلوم ممّا  
 تضمنته الأوراق لا ذواتها لا يقال أن المتعاقدين لا يمتحنون بالسنتهم أن المقصود  
 منها القدر النقدي المقدس لأننا نقول لما شاع اصطلاح واضعها على ذلك وكثر التعال  
 بها على الوجه المصطلح عليه نزل ذلك منزلة التصريح ويترتب على ذلك أنه إذا اشترها  
 وبقيت عنده حوالاً كاملاً وكانت نصيباً واجبت عليه زكوتها لأنها من قبيل الدين  
 وهو يجب فيه الزكاة قال وإذا علمت ذلك تعلم أن ما كتبه العلامة عبد الحميد  
 الشيرازي في محشيه التحفة في أوائل كتاب البيع من جزمه بعدم التعامل بها مطلقاً و  
 جزمه بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقاً لعدم الصحة بأن الأوراق المذكورة لا منفعة  
 فيها وإنما كجبتى بر غير صحيح لأنها ذات قيمة ومنفعة وينتفع بها غاية الانتفاع  
 فلا أقل يكتب فيها العلم ويقيد فيها الحساب وأي دفع أعظم من دفع كتابة العلم  
 وتقيد الحساب ويوضع فيها شيء لحفظه وغير ذلك من الأيقاد بها على أنك قد  
 علمت أن المقصد بها ما دلّت عليه من النقود للفترة فلا يتم تعليله فتنبّه لهذه  
 المسئلة فإن التجار وذو الأموال يتشبهون بما صدر من المحشيه المذكور ربح ويمتنعون



من أخراج الزكاة وهذا جهل منهم وغرور والمخشي قال فيها بحسب ما بدا له من غير  
نص فلا يؤخذ بقوله والأحتمال في أمثال هذه المسئلة مما هو متعين لأن ينشأ منه  
فساد كبير وغرور عظيم للجهال ولئن عملن حباً لدنيا في قلبه أنتهى ما أردت نقله من كلام  
شيخنا رحمه الله ولم يبين ما يخرج في الزكاة عنها هل هو ذهب أم فضة والظاهر أن يخرجها <sup>فضة</sup>  
لأن الشهور أن صورة المكتوب فيها قيمة الدرهم من الربايه والريالات لا الدنانير  
ويحتمل أن يخرجها بحسب ما بذل للحاكم أو لأعوضاً عنها سواء كان ذهباً أم فضة  
وهذا هو المتبادر من كلام الشيخ رحمه الله ولكن بقي على هذا فيمن حصها من غير إعطاء العوض  
فيها كان أعطاه شخص أياها أو عملاً لقطعة منها بشرطه ولو قيل بالتخير <sup>ج</sup>  
لم يتعد والله أنتهى حاشية محمد محفوظ الترمسي وليكن معلوماً أنه ياتى بالفلوس درهم  
الحكومة للجمهورية التركية الأصفر والأبيض غير الفضة وأما الفضة فهي غير موجودة الآن  
لأن سلطان الرمان قد رفعها بالكلية وهما راجعتان في الأخذ والإعطاء كالنقد فعلى ما  
أفتى به البلقيين يجوز أخراجها في الزكاة قياساً على الفلوس لا فارقاً لتقليد له وكذا يجوز ذلك  
في ورقة النوط بناءً على كونها عند الشافعية كالفلوس النحاس كما في كتاب شمس الأشراف في حكم التعامل بالأوراق  
ونصر عبارته وبالجملة فورق النوط عند السادة الشافعية كالفلوس النحاس في إعطاء كل  
حكم العروض <sup>نقطة</sup> وجوب زكاة قيمته إلا للتجارة بشرطها الخ والفلوس معدودة  
من العروض كما في البابا جوري في باب القراض ونصر عبارته فلا يجوز القراض على بر ولا على حيلة  
ولا على مفسوش ولا على عروض ومنها الفلوس أي الجدر في عروض لأنها قطع من النحاس ومن  
جعلها نقداً أراد كونها يتعامل بها كالنقد أه باجوري أنتهى كتاب شمس الأشراف مع زيادة  
وفي البغية مسألة لا يعرف أخراج الفلوس المصروفة من النحاس عن زكاة النقد كما لا يعرف  
أحد النقديين عن الأمر الخ إلى أن قال قلت وفي تشييد البيان لبارجا وأفتى البلقيين يجوز



أخراج الزكاة فلوساً عند تعذر الفضة أو كان معاملتهم بالفلوس لأنها أنفع للمسلمين  
وأسهل وليس فيها غش كما في الفضة المغشوشة فعند ذلك يتضرر المستحق إذا أردت ولا  
يحد غيرها ولا بدلاً له وقال البليغيني أمّا أخراج الفلوس فأني أعتقد جوازها ولكنه  
مخالف لمذهب الشافعي انتهى قال آه بغية وفي تلخيص الراد من فتاوى أبي زيد مسألة  
أفتي البليغيني يجوز أخراج الفلوس الجدد للسماة بالمناقير في زكاة النقد والتجارة وقال  
أنه الله أعلم به وأين كان مخالفاً لمذهب الشافعي والفلوس أنفع للمستحقين وأسهل  
وليس فيها غش كما في الفضة المغشوشة ويتضرر المستحق إذا أردت عليه لا يجوز  
لها بدلاً له ويسع المقلد تقليده لأنه من أهل التخرج والترجيح لا سيما إذا راجت الفلوس  
وكثر رغبة الناس فيها وقد سلف البليغيني في ذلك البخاري وهو معدود من الشافعي  
فأنة قال في صحيحه في باب العرض في الزكاة وقال طائوس قال معاذ لأهل اليمن انتبوني  
بعرض ثياب غيمص أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب  
النبي صمته بالمدينة آه قال شارحه أبو جبر العسقلاني في باب العرض يسلكون الرأى ماعداً  
المفدين ووافق البخاري في هذه المسئلة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن ساقه إلى  
ذلك الدليل آه ولا شك أن الفلوس إذا راجت رواج النقيدين فهي أولى بالجواز بالجواز  
من العرض لأنها أقرب إلى النقود فهي مترقية عن العرض بل قضية كلام الشيخين صريح  
كلام المحلى أنها من النقد وح فسيل من أراد أخراجها تقليد من قال بجوازها وسيعه ذلك  
فيما بينه وبين الله ويبرأ عن الواجب وقد أشرشت العلماء إلى التقليد عند الحاجة إلى  
آخر ما في كتاب تلخيص الراد وفي تشييع المستفدين على فتح المعين فائدة لا يجوز في مذاهب  
الأمم الشافعي دح أخراج العروض القيمة من أراد أخراجها عنها قل غيره ممن ترك  
الجواز كما أفتي أبو جبر وغيره يجوز التقليد في ذلك قال أبو زيد وفتاويه أفتي البليغيني

بجواز أخراج الفلوس الجدد المستمأة بالانفاق إلى آخر ما في كتاب تلخيص المراد بعينه آه  
 ترشيح المستفيدين ويحتج بما في صحيح البخاري وهو أن معاذ كان يأخذ من أهل اليمن الخلل  
 يقول هذا أنفع لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بالمدينة من يجوز الاستبدال وقد ذهب إلى  
 ذلك جماعة من العلماء وفحول الفقهاء وجاز تقليدهم في ذلك للضرورة وفي كتاب الفقه  
 على المذاهب الأربعة زكاة الأوراق للمالية البنكنوت بجمهور الفقهاء يرون وجوب  
 الزكاة في الأوراق للمالية لأنها حلت محل الذهب والفضة في التعامل ويمكن صرفها بالفضة  
 بدون عرف ليس المعقول أن يكون لدى الناس ثروة من الأوراق للمالية ويمكنهم صرف  
 نصاب الزكاة منها بالفضة ولا يخرجون منها زكاة ولذا أجمع فقهاء ثلاثة من الأئمة على  
 وجوب الزكاة فيها وخالفوا الحنابلة فقط فانظر تفاصيل المذاهب تحت الخط آه كتاب  
 الفقه وليكن معلوماً بأن نقول أمكان صرفها فضة بدون عسكان في زمان المؤلف  
 وأما الآن فقد عثرنا من التعسر إلى التعذر لأن سلطان الزمان قد رفع الفضة بالكلية فالله  
 الآن أخراج زكاة الأوراق من أنفسها لأنها كالفلوس كما علمت مما نقلناه عن كتاب البغية  
 وأنتي الباقية إلخ ولأن الفلوس قريب إلى النقود بل قضية كلام الشافعيين وصريح كلام المحلى  
 أنهم من النقد كما علمت مما نقلناه عن كتاب تلخيص المراد .

الشافعية : قالوا الورق النقد وهو المسمى بالبنكنوت التعامل به في قبيل الحوالة على البنك  
 بقيمة ديناً على البنك والبنك مدين مبلغي مقرر مستفيد للدفع حاضراً ومتيماً كان  
 المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة الدين في المال وعدم الإيجاب والقبول اللفظيين في  
 في الحوالة لا يبطئها حيث جرى العرف بذلك على أن بعض أئمة الشافعية قال المراد بأ  
 الإيجاب والقبول كل ما يشترطه الزمان قول أو فعل والرضا هنا محقق .

الحنفية : قالوا الأوراق للمالية البنكنوت من قبيل الدين القوي إلا أنها يمكن صرفها فضة

فوز فتيمة

فَوَرَّ فِتْجَب فِيهَا الزَّكَاةُ فَوَرَّ .

لِلْمَالِكِيَّةِ : قَالُوا أَوْ رَقِ الْبَنَكُوتِ وَأَيُّ كَانَتْ سِنْدَاتِ دِينَ إِلَّا أَنَّهُمَا يَمَكُنُ حَرْفُهَا  
فَضَّةً فَوَرَّ وَتَقُومُ عَقَامُ الذَّهَبِ فِي التَّعَامُلِ فِتْجَب فِيهَا الزَّكَاةُ بِشَرْطِهَا .  
الْحَنَابِلَةُ : قَالُوا لَا تَجِبُ زَكَاةُ الْوَرَقِ النَّقْدِيِّ إِلَّا إِذَا حُرِّفَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَوَرَّ  
جَدَّتْ فِيهِ شُرُوطُ الزَّكَاةِ السَّابِقَةِ أُنْتَهَى مَا فِي كِتَابِ الْفَقْهِ وَفِي شَرْحِ الْأَقْنَاعِ لِلشَّيْخِ  
مَنْصُورِ بْنِ أَدْرِيسٍ الْحَنْبَلِيِّ وَشَرْحِ لِنَهْجِ الشَّيْخِ بِهِوَقِ الْحَنْبَلِيِّ فِي بَابِ الزَّكَاةِ أَنَّ الْفُلُوكَ  
وَالْيُورَاجَةَ عَرُوضٌ لَا ثَمَنَ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَرُوضِ الْقَيْنَةُ أَيْ الْأَمْسَاكُ لِلْإِسْتِفَاعِ وَلَا تَجِبُ  
الزَّكَاةُ إِلَّا فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ إِذَا بُلِغَتْ قِيَمَتُهَا نَصَابًا أَوْ فِي كِتَابِ تَرَاثِ النُّبُوَّةِ فِي الْعِلْمِ وَ  
لِلْحَكَمَةِ أَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْتَزِعُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى عَالِمٌ وَاقِفٌ عَلَى اسْرَارِ الشَّرِيعَةِ فَصِيَّةٌ  
بِأَغْرَاضِهَا وَمُرَامِيهَا أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُفْتَى وَيُسْتَفْتَى بِهِ لِيَبْقَى نَاسٌ يَنْسَبُونَ إِلَى الْعِلْمِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَدْرِسُوا  
كَلَامَ اللَّهِ حَقَّ الدِّرَاسَةِ فَجَاهِلُوا أَحْكَامَهُ وَلَمْ يَتَكَلَّفُوا عَلَى كَلَامِ رَسُولِهِ تَمَامَ الْغُلُوفِ فَلَمْ يَدْرِكُوا  
مَقَاصِدَهُ وَلَمْ يَتَفَقَّهُوا بِأَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ حَقِيقَةَ التَّفَقُّهِ فَأَخْطَئُوا فَاسْتَفْتَاهُمْ الْعَامَّةُ  
فَتَقَارَصَتْ هَمَمُهُمْ عَنِ الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ فَأَفْتَوْهُمْ بِأَرَائِهِمْ فَضَلُّوا عَنِ الصُّوَرِ وَأَخْطَلُوا  
غَيْرَهُمْ إِنَّا نَشَاهِدُ فِي هَذَا الزَّمَانِ جَمَاعَةً مُطْلَبَةِ الْعِلْمِ وَقَضُوا عَلَى بَابِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَلْجَوْ  
وَأَصَوُّوا سَاحِلَهُ وَلَمْ يَجْرُوا فِيهِ نِعَانَتِ الْأُمَّةِ مِنْ خَطِيئِهِمْ وَخَطِئَتِهِمْ فِي قَنَائِهِمْ أُمُورًا  
أَشْتَدَّ ضَرَرُهَا وَعَمَّ شَرُّهَا فَكَمْ أَفْتَوْا بِفَسَادِ عَقُودٍ صَحِيحَةٍ وَبِتَحْرِيقِ عَقُودٍ قَائِدَةٍ  
وَكَمْ فَرَّقُوا بَيْنَ زَوْجَيْنِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ لِسُوءِ فَهْمِهِمْ وَكَمْ أَبَاحُوا رِبَاً وَمَنْعُوا  
زَكَاةَ الْجُودِيِّهِمْ أَمَامَ نَفْسٍ لَمْ يَمْرِفُوا الْفُرُوفَ وَالْمَلَابِسَاتِ الَّتِي دَعَتْ إِلَى وَضْعِهِ فَاتَّ  
هُوَ لَا حِكْمَةَ النَّشْرِ بِرِيعٍ وَغَايَاتُهُ فَأَفْتَوْا بِأَنَّ لَزَكَاةَ عَلَى الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ وَلَوْ بُلِغَتْ ثَمَنًا  
لِلْمَالِكِيِّينَ مِنَ الدَّيْنِ الذَّهَبِيَّةِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ الزَّكَاةَ عَلَى كُلِّ مِثْلِكٍ عَشْرِينَ مِثْلًا لَمْ يَنْ

لَمْ يَكُنْ عَلِيمًا وَبَعِي  
بَيْنَ زَوْجَيْنِ



الذهب أو ما تقي درهم من الفضة وقال هؤلاء من ملأ الملايين من اللياليات  
السورية والجهنيات المصرية وأمثالها من الأوراق النقدية ليس عليك شيء من الزكوة  
كما أنهم أفتوا بجواز التداين بالورق النقدي ولو اشترط الدائن على المدين أن يدفع  
لله لدا منه ما يمين وبموجب هذه الفتوى والتي قبلها هدموا ركناً من أركان الإسلام  
وأباحوا الربا الذي هو أعظم الكبائر والحجة التي يتمسك بها هؤلاء هي أن النقدا الورقي ليس  
بذهب ولا فضة فلا يعطى حكمها اتقوا الله إنها المسترعون وأخشو يوماً ترجعون فيه إلى  
الله وأعلموا أن كنتم لا تعلمون أن الذهب والفضة قد منع التعامل بهما في جميع  
البلا من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وأصبحا سلعة من السلع وحل محلها النقدا  
الورقي وقبله العالم أجمع وقبلتم أنتم التعامل به فيه تتبايعون وتتجرؤون وبه تترو  
جون وتزوجهون وبه تستخدمون وتستخدّمون اتقوا الله وانلوا قول تبارك وفي أموالهم  
حق مقفولم للسايل والمحروم وقوله تبارك وإن كنتم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا  
تظلمون ثم فكروا هل يقول انسان مدرك أن الأوراق النقدية ليست أموالاً وارجعوا  
أن كنتم إلى قول النبي صفة لمعاذ بن جبل حينما بعثه إلى اليمن داعياً أهلها إلى الإسلام  
فقد أمر في آخر الحديث أن يعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيا  
هم وترد على فقرائهم فهل يقول انسان أن الذين يملكون الملايين من الورق النقدي  
ليسوا أغنياء مع العلم بأنهم يستطيعون أن يملكوها بها القناطر من الذهب والفضة  
بعد أن أصبحت هذه الأوراق نقداً معتبراً لدى أمم الأرض يفعل فعل الذهب بل يفعل  
ما لا يستطيع الذهب فعله فهل يجوز بعد هذا أن يقال لا زكوة على الورق النقدي فيخرجهم  
الفقراء من هذا القسم العظيم من حقهم وهل يصح أن يقال لا يجرم الربا في الأوراق حتى ولو كانت  
أضغافاً مضاعفة مع أن الضرر الذي يحصل بربا الأوراق هو قبول الأعظم من الضرر الذي  
يحصل بربا

يحصل بربا الذهب والفضة لأنه لا يوجب مسلم بيع ربا الذهب والفضة وربا الورق  
يفتقر بأباحتها قسم من الشيوخ الحنفيين الذين يقفون أمام الحروف ولا يتحركون ويؤو  
أجتازوا بهذا الوقوف الحكمة المقصودة من وجوب الزكاة والغاية من تحريم الربا اللهم  
أهدنا سواء الصراط فاتقوا الله أيها المؤمنون فوالله لأن أعطيتكم الفقراء المحتاجين  
الألوف بأسم الزكاة وليوخطنا خير لكم من أن تمنعوا الفقير حقه ولو كان قرشاً واحداً  
فأنكم أن علمتم للخير فالله لا يلبثكم من أعمالكم شيئاً ويدخره لكم ويثيبكم عليه وأنتم في أشد  
الحاجة إليه والله أن اجتنبنا بكم أكل الربا وأطعامه بأي نقد تعامل الناس به ذهباً  
كان أو فضة أو ورقاً هو وقاء لكم من غضب الله وسوء عذابه أتقوا الله واجتنبوا جميع ما  
نهى الله عنه ورسوله وأحذروا الكثير من الفتاوى والحيل واعلموا أن كل فتوى وحيلة  
تضيق حق الله تعالى أو لأحد من خلقه أو يبيع محرماً فهي باطلة لا يرضى الله بها ولا رسوله عنه  
ولا يقرها تقي يخشى الله اتقوا الميامم كلها واتركوا الشبهات فمن ترك الشبهات فقد  
استبرأ لدينه وعرضه انتهى ما في كتاب تراث النبوة وفي تعليقات محمد بن أبي  
علي نهاية التدريس في كتاب البيع بعد أن نقل ما كتبه الشيرواني بتعامه في حق الورق  
قال أقول لقد أخذ الفقهاء كلهم في مثل هذا الباب بالقياس لم يقتصر على موطن  
النص اعتباراً للمصلحة العامة ومراعاة لغرض الشارع وقد حل هذا الورق اليوم  
في سائر الممالك محل التقدين فيما رخص أو غلا وأصبح الذهب كسلعة يباع ويشترى  
ولم يضر رباً فيجب حتماً أن نقول بوجوب الزكاة فيه وحرمة الربا ونصح للعاملات  
به والآوقع للرجح وأنهم زكّن من أركان الإسلام وفتح باب الربا على مصريه وفي ذلك  
من الفساد ما لا يخفى وفي كتاب فقه السنة للسيد السابق أوراق البنكس والسنة  
هي سائت بدوي مضمونة تجب فيه الزكاة إذا بلغت أو لا بلغت وصح ٢٧ ربا لا

مِصْرَتاً لِأَنَّهُ يُمْكِن رَفْعُ قِيَمَتِهَا فَضْطَةً فَوَرَأَى أَنَّهُ وَقَدْ عَلِمَتْ التَّعْذِيرُ بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ فَضْطَةً لِأَنَّهُ  
 سُلْطَانُ الزَّمَانِ قَدْ رَفَعَ الْقِيَمَةَ بِالْكَلِيَّةِ وَالْأَفْعَاءُ بِجَوَانِ أَخْرَاجِ الزَّكَاةِ فَلَوْ سَأَلَ عِنْدَ تَعْذِيرِ  
 الْفَضْطَةِ أَوْ كَانَتْ لِلْعَامِلَةِ بِالْفُلُوسِ وَتَحْوِيزِ التَّقْلِيدِ فِي ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ وَقَدْ تَحَقَّقَ وَتَخَلَّصَ  
 مِنْ جَمِيعِ مَا سَبَقَ أَنَّ الْوَرَقَ النَّقْدَ يُفَعِّلُ لِلْعَامِلَةِ بِهِ وَنَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ أَذْا بِلُغِ النَّصَابِ  
 وَيَقَعُ فِيهِ الرِّبَا فَيُجِبُّ الْأَجْتِنَابَ مِنْ عَدَمِ اعْطَاءِ زَكَاةِهِ بَلْ تَقَطُّعِهِ مِنْ نَفْسِهِ لَكُونَ لِلْعَامِلَةِ بِهِ وَ  
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْغَفْوَةِ وَالْإِجْتِنَابِ مِنْ أَكْلِ الرِّبَا الْوَاقِعِ بِهِ وَقَاءً مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَمِنْ مَحَارِبَتِهِ وَسُوءِ  
 عَذَابِهِ وَلَمْ يَنْصَبِ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعَارِبَةِ لِأَحَدٍ مِنَ الْعَصَاةِ إِلَّا لِلْمُنْكَرِينَ عَلَى أَوْلِيَانِهِ وَأَكْلِ الرِّبَا وَ  
 مَحَارِبَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَفْلَحُ أَبَدًا هَذَا وَكَانَ مِنَ الشَّاكِرِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
 آلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَأَرْوَاجِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ وَسَلَّمْ

(المكتوب الثاني والثلاثون) أَلَى لِللَّارْشِيدِ التَّوْبِي فِي بَيَانِ جَوَازِ الْاِسْتِجَارِ أَوَّلِ الْمُبَالَغَةِ

لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ التَّهْلِيلَاتِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَبَيَّأَ أَدْلَتِهَا وَمَا تَعَلَّقَ بِذَلِكَ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِينِي الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ  
 وَالْقُلُوبَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ كُلِّ مَنْ عَمِيَ بِعُجُوبِ مَا فَهَمَ مِنْ أَحَادِيثِهِ لَا يَجِيحُ عَنْ  
 الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ بِلَا اِسْتِجَارَةٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ الَّذِينَ أَخَذُوا بِالْآثَارِ مَعَ الْأَسْتِجَارَةِ  
 وَبَعْدَ فَنِّ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ ذِي الْخَطَرِ كُلِّيبِ السَّيِّئَةِ مُحَمَّدٌ مَنْظَرُ إِلَى الْأَخِ فِي اللَّهِ لِللَّارْشِيدِ حَفِظَهُ  
 اللَّهُ غَيْبَ السَّلَامِ وَالْتِقَابِ وَالْتَفَتِمْحِ اِلْتِمَاعًا فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا بِأَنَّا قَدْ أَخَذْنَا مَكْتُوبَكُمْ  
 الشَّرِيفَ الْمُنْتَهَى عَنْ غَيْبَتِكِ عَلَى أَنْكَارِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِلنَّهْمَةِ التَّهْلِيلِيَّةِ وَضَجَرِكِ مِنْهُ وَالْحَالِ  
 أَنَّ اللَّازِمَ عَلَى الْمَحْسُوكِ بِالطَّرِيقَةِ الْعَلِيَّةِ النَّقِيشُنْدِيَّةِ خُصُوصًا عَلَى أَمْثَالِكَ أَنْ لَا يَفْجُرَ وَأَنْ  
 يَصْبِرَ عَلَى الشَّدَائِدِ وَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّبْرِ يَفْتَحُ أَبْوَابَ النِّسْبَةِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ بِهَمَّةِ  
 السَّادَاتِ الْأَكْرَامِ قَدْ سَمِعْنَا اللَّهُ وَأَيَّاكُمْ بِأَسْرَارِهِمْ الْعَلِيَّةِ وَأَرْوَانَا وَأَيَّاكُمْ مِنْ عَارِ أَنْوَارِهِمْ فَعَلَيْكُمْ  
 بِالْغَيْرَةِ وَالْأَمْرِ





الأربعة فالأول النظر في المنقولات الآتية على وجه الأيضاف والدقة لعل الله تعالى  
أن يحصل الغناء بها وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة في مباحث الأجرارة .  
الشافعية : قالوا الأمور التي يمتنع استئجارها والتي لا يصح تقديم معظمها في الشروط  
وبقيت أمور إلى أن ذكر ومنها أنه يصح الأجرارة على قرآن القرآن الحي أو ميت ويحصل  
له الثواب سواء قرأ بمحضته أو أهله له ثواب القراءة كان يقول اللهم اجعل مثل ثواب  
هذا فلان وهل يحصل ثواب القراءة للفقراء أيضاً ولا خلاف في بعضهم يقول أنه  
يشاب وبعضهم يقول أن كل عبارة كان الحامل لها أمراً دينياً لا ثواب فيها للفاعل  
ومنها أنه يصح الأجرارة على كل مسنون كالأذان والإقامة وعلى ذكر الله تعالى كالتهايل  
( العنقة ) إذا كان فيها كلفة يستحق عليها الأجر ولا تصح الأجرارة على أن يرفع  
الصوت بها ومنها أنه تصح الأجرارة على تعليم القرآن على المعتمد إلى آخر ما في كتاب الفقه  
على المذاهب الأربعة وفي حاشية القليوبي على شرح المحلى في باب الأجرارة ( فرع )  
تصح الأجرارة لقراءة القرآن الحي أو ميت ويحصل له الثواب أن قرأ بمحضته أو نواه بها  
أو أهله له الثواب بعدها كان يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثل ثوابه لفلان وما  
جرت به العادة من نحو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أو أصلاً له أو به مندوب إليه  
خلافاً لمن نازع فيه ويحصل مع ذلك ثواب القراءة للفقراء كذا قالوه فانظر مع قولهم  
كل عبادة كان الحامل عليها أمراً دينياً لا ثواب فيها للفاعل وعلى الأول تفارق الحج بسبب  
أنه كان تعدده وإذا قرأ جنباً ولوناسياً لا يسقط الأجرة ( فرع ) يجوز الأجرارة على كل  
مسنون كالأذان والإقامة والأجرة عليها بصفتها وعلى أذكار الله تعالى من غير القرآن حيث  
كان فيها كلفة لا على رفع الصوت في ذلك ولا على رعا الوقت ولا على للمعلمين كما قيل بها أكثر  
قال وفي الخطة لابن حجر في باب الأجرارة ويصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء  
بمثل ما حصل



بمنزله ما حصل من الأجر له أو غيره عقبها عين زماناً أو مكاناً أو لا ونية الثواب له من غير  
 دعاء لغو خلافاً للجمع وإن اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قرأته أو ثوابها له خلافاً  
 لجمع أيضاً أو بحضرة المستأجر أو فمحو ولده فيما يظهر أو مع ذكره في القلب حالها كما ذكره  
 بعض وذلك لأن موضعها موضع بركة <sup>تتم</sup> ورحمة والدعاء بعدها أقرب أجابة وأحضار المستأجر  
 في القلب لشمول الرحمة له إذا تنزلت على قلب القارئ <sup>تتم</sup> وألحق بها الاستحجار لمحض الذكر والدعاء  
 عقبه آم وفي حاشية عبد الحميد الشيرازي على التحفة قوله (لمحض الذكر) أي كالتهليل  
 سبعين ألف مرة المشهور بالعتاقة المصطفى قوله (والدعاء عقبه) ظاهر أنه  
 شرط لصحة الاستحجار للذكر وأنه لا يقوم مقامه فحوايته عند القبر وفي حاشية  
 ترميز المستفيدين على فتح المعين في محنت الأجرة بعد نقل صاحبه عبارة شيخه ابن حجر في  
 بيان قول شيخه قوله (ومع ذكره في القلب حالها) عطف على بحضرة المستأجر في النهاية  
 وفي نسخ التحفة بالواو وفي بعض نسخ التحفة بأو والمحصل صحة الأجرة في أربع صور  
 كما في الرشيد في القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة  
 بحضرة المستأجر والقراءة مع ذكره في القلب وخبر بذلك القراءة لا مع أحدها  
 فلا تصح الأجرة عليها وأعتدع ش الصحة فيها أيضاً وهو ظاهر كلام ستم آه ترميز  
 المستفيدين مع اختصار وفي حاشية عبد الحميد الشيرازي على التحفة في بيان هذا  
 القول مثل ما في الترميز مع زيادات كثيرة وفي حاشية ستم على التحفة في بيان هذا  
 القول (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص أُلح إلى أن نقل وأقام مسألة القراءة  
 فحائره إذا شرط الدعاء بعدها واللال الذي يأخذ من باب الجمالة وهي جماله  
 على الدعاء لا على القراءة فإن ثواب القراءة للقارئ ولا يمكن نقله للدعوى له وإنما يقال  
 مثل ثوابه في دعوى ذلك ويحصل أن استحباب الله الدعاء وكذا حكم القارئ بلا جمالة



في الدعاء (مسئلة) فمن يقرأ أختام القرآن بأجرة هل يحل له ذلك وهل ما  
 يأخذه من الأجرة من باب التكسب والصدقة للجواب نعم يحل له أخذ المال على القراءة  
 والدعاء بعدها وليس ذلك من باب الأجرة ولا الصدقة بل من باب الجمالة فإن القراءة  
 لا يجوز الاستنجار عليها لأن منفعتها لا تعود للمستأجر لما تقر في مذهبننا أن ثواب  
 القراءة للقارئ لا للمقرء له وتجزئ جماله عليها أن شرط الدعاء بعدها والأقلا  
 وتكون الجمالة على الدعاء لا على القراءة لهذا مقتضى قواعد الفقه وقررنا أشياء  
 وفي شرح المذهب أنه لا يجوز الاستنجار بزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتجزئ الجمالة  
 أن كانت على الدعاء عند زيارة قبره لأن الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس  
 الدعاء وأن كانت على مجرد الوقوف عنده ومشاهدته فلا لأنه لا تدخله النيابة أه  
 ومسئلة القراءة نظيره أه كلام السيوطي ولا يخفى ما فيه مما ذكره الشارح وغيره أه ابن  
 قاسم مع اختصار وفي فتاوى سليمان الكردي بعد نقله ما في فتاوى السيوطي وفي التحفة  
 وغيرها كلام طيول في ذلك حاصل أنه أن دعا عقب القراءة الميت أو جعل ثوابها له  
 حصل له ثواب نفس القراءة وبخضع الميت من غير دعاء أو جعل يحصل النفع له وفي حصول  
 ثواب نفس القراءة خلاف قوي وأذا لم يكن شيء من ذلك وأما ثواب القراءة على الميت  
 الغائب عن فعل القراءة فيحصل أيضا خلاف قوي واختار كثير من أئمتنا وهو مذهب  
 الأئمة الثلاثة على الأقوى عندنا أنه يحصل نفس القراءة وأعتد به الحال الرضائي وعلى الأقوال  
 وأعتد به في التحفة يحصل النفع دون ثواب القراءة وفي حاشية الشرح ما لم يرد على الواجب  
 الدينية ما نفعه المعتد أنه باعده ثوابها أي القراءة حيث قرأ بحضرته أو دعاه عقبها أو  
 نواه بها وأن لم يكن عنده ولا دعا له إلى وسبب هذه الوجوه ستم في حاشية التحفة قال يحصل  
 المقارئ أيضا الثواب ولو سلم ثواب الشارح ما سلمه كان غلب الباعث الديني لقراءة

بأجرة فينبغي

بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت إلخ إلى آخر ما في فتاوى الكرم وفي  
 فتاوى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في باب الأجرة أن الأجرة تصح لقراءة ختمه من  
 غير تقدير زمن وتصح بقراءة قرآن بتقدير ذلك سواء عيّن مكاناً أم لا وقد أفنته العائنة  
 حين بصحتها لقراءة القرآن على رأس القبر مدة كالأجرة للأذان وتعليم القرآن قال الكرمي  
 والوجه تنزيله على ما ينفع المستأجر له أمّا بالدعاء عقب القراءة وهو بعدها أقرب أجابة  
 وأكثر بركة وأما بجعل ما عقّل من الأجر له والمختار كما قاله النووي محبة الأجرة مطلقاً كما  
 هو ظاهر كلام القاضية لأن محل القراءة محل بركة وتنزل الرحمة وهذا مقصود وينفع =  
 المستأجر له وبذلك علم أنه لا فرق بين القراءة على القبر وغيره وصورة ما يدعو به أن  
 يقول اللهم اجعل مثل ثواب ذلك وألهم اجعل ثواب ذلك أذلّ للمعنى على مثل ثوابه لك  
 كما لو وصي لزيد بنصيب أبنه فأنه يصح على معنى مثل نصيب أبنه وأن كان للمعنى على ذلك  
 فله أن يهدي ثواب ذلك للأنبياء والصالحين ثم للمستأجر له بل هو أولى لما فيه من  
 التبرك بتقديم من يطلب بركته وهو أحب للمستأجر غالباً فالأجرة للأخوذة في  
 مقابلة ذلك حلال كما قلناه ولعموم خبر البخاري (أن أحقها أخذتم عليه أجراً =  
 كتاب الله) والله أعلم آه وقد نقل عبارة الخفة لأبن حجر مؤلف فتح الباعين في باب  
 الأجرة حيث قال فيه قال شيخنا في شرح المنهاج يصح الاستئجار لقراءة القرآن  
 إلخ إلى أن قال والحق بها الاستئجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وفي حاشيته السماع بشرح  
 للنفدين للسيّد علوي بن السيّد أحمد السقاف قوله لمحض الذكر أي كالتهليل سبعين  
 ألف مرة المشهور بالعتاقة الصغرى قوله والدعاء عقبه ظاهر أنه شرط لصحة =  
 الاستئجار للذكر وأنه لا يقوم مقامه غوكوته عند القبر حميد على فتح آخر ما فيها و  
 عبارة النهاية للرملي هنا عين عبارة الخفة لأبن حجر إلخ في شيء قليل وفيها أيضاً و



وَالْحَيْفُ بِهَا الِاسْتِجَارُ لِلْحَضِّ الذِّكْرَ وَالِدَعَاءَ عَقْبَهُ وَفِي الْفَتْحِ لِلْخَطِيبِ الشَّرِيفِ وَيَصِحُّ الِاسْتِجَارُ  
لِشُعَارٍ غَيْرِ فَرْضٍ كَالْأُذَانِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ مِنْ زِيَادَةِ وَالْأَجْرَةِ تَوْخِذَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ  
وَلَا يَبْعُدُ اسْتِحْقَاقُهَا عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لِأَعْلَى رَفْعِ الصُّمُوتِ وَلَا عَلَى رِعَايَةِ  
الْوَقْتِ وَلَا عَلَى الْحَيْعَلَتَيْنِ كَمَا قِيلَ بِكُلِّ مِنْهَا آيَةٌ وَأَتَّفَاقُ الشُّرُوحِ الثَّلَاثَةِ عَلَى صَحَّةِ الِاسْتِجَارِ  
مُسْتَحْجَاةٌ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرَ أَيْ التَّهْلِيلَ كَافٍ فِي الرَّدِّ وَالْاعْتِمَادِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَقْشُورِ  
الْمَدِينَةِ وَهُوَ الْكَرْدِيُّ قَدْ نَقَلَ فِيهَا عَنِ الشَّيْخِ سَمِيدِ بْنِ سَمِيلٍ الْمَلِكِيِّ عَدَمَ جَوَازِ الِاقْتِنَاءِ بِمَا يَخْلُفُ  
أَبْنَ حَجْرٍ وَالرَّمَايَ بِلِجَا فِي التَّخْفَةِ وَالنِّهَايَةِ وَعَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَقِي فَمَوْمَأُهَا الشَّيْخُ سَمِيدُ  
الْمَذْكُورِ وَأَنْ شُكَّتْ فَارْجِعْ إِلَيْهَا وَفِي تَرْجِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ فِي أَخْرَابِ الْأَجَارَةِ (فَائِدَةٌ) يَجُوزُ  
أَخْذُ الْجَلِّ عَلَى الرِّقَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَذْكَارِ وَالِدَعْوَاتِ وَمَنْ حَبَسَ ظُلْمًا فَبَذَلَ مَا لَمْ يَنْتَهِمْ فِي  
خُلَاصِهِ بِجَاهٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازٌ وَهُوَ جَعْلُ لَارِشْوَةٍ مُحَرَّمَةٌ عِبَابُ آهَ وَفِي كِتَابِ الْفَقْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
الْأَرْبَعَةُ فِي مَبَاحِثِ الْأَجَارَةِ . الْمَالِكِيَّةُ : قَالُوا الْأَشْيَاءُ لِلْمُسْتَأْجِرَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ  
مَمْتَنَعٌ فَلَا يَصِحُّ اسْتِجَارُهُ وَتَقْسِمُ جَائِزٌ وَتَقْسِمُ مَكْرُوهٌ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَمْتَنَعُ فَهُوَ مَا  
خَالَفَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ كَثِيرٍ مِنْهَا وَبَقِيَ أَمُورٌ أَوَّلُهَا أَلَّا إِلَى أَنْ قَالَ  
سَبَابُهَا الْأَجَارَةُ عَلَى طَاعَةٍ مَطْلُوبَةٍ مِنَ الْأَجِيرِ طَلَبُ عَيْنٍ لَا طَلَبُ كِفَايَةٍ أَذْكَاءُ  
لَا تَقْبَلُ النِّبَاةَ كَالْقَلْبَةِ وَالْقِيَامَ سَوَاءً كَانَ طَلَبُهَا عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ  
فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ عَلَى صَلَاةٍ كَرِعَتِ الْفَجْرَ وَالْوُتْرَ أَمَّا مَا يَقْبَلُ النِّبَاةَ كَالْبَيْعِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
وَالْأَذْكَارِ وَالتَّهْلِيلِ وَغَيْرِهَا فَخِلَافٌ مِنْهُ عَلَى رَسُولٍ ثَوَابُهَا لَمْ يَمُتْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ  
أَنَّهَا تَصِلُ فَالْأَجَارَةُ عَلَيْهَا حَبِيبَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ أَنَّهَا لَا تَصِلُ فَالْأَجَارَةُ عَلَيْهَا لَا تَصِلُ وَ  
الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَمَامِ مَالِكٍ أَنَّهَا لَا تَصِلُ وَأَنَّ الْأَجَارَةَ عَلَيْهَا لَا تَصِلُ وَلَكِنْ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ  
أَهْلِ بَابِهِ لِلَّيْلِ أَنَّهَا تَصِلُ عَمَلًا بِمَحْدِثٍ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (مَنْ دَخَلَ مَقْبَرَةً وَقَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ



أَحَدُهُ عَشْرَةَ مَرَّةً وَأَهْدَى ثَوَابَهَا لَهُمُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْجَنَنَاتِ بَعْدَ مَدْفُونٍ فِيهَا ) فَلَوْ هُوَ  
يَكُنْ ثَوَابُ الْقُرْآنِ يَنْفَعُ لِلْمَيِّتِ وَيَصِلُ إِلَيْهِ مَا حَسِبَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ سَلَامُهُ عَلَى قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ  
الْأَمَوَاتِ إِلَى آخِرِ مَا فِي كِتَابِ الْفَقْهِ وَفِي حَاشِيَةِ الصَّاهِغِ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلْقُطْبِ الشَّهِيرِ  
أَحْمَدُ الدَّرَدِيرِ فِي فِقْهِ الْأَمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ فِي بَابِ الْأَجَارَةِ قَوْلُهُ وَلَا تَكْرِعَتِ الْفَجْرَ أَيْ فَلَاءُ  
فَرْقٌ فِي الْمُتَعَيَّنِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا أَوْ مَذْبُوحًا بِأَكْرِعَتِ الْفَجْرَ وَسَائِرُ الْمَذْذُوبَاتِ مِنَ الْعَقْلَاءِ  
وَالْمَقْتُومِ وَأَمَّا الْمَذْذُوبَاتِ مِنْ غَيْرِهَا كَالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ فَأَنَّهُ يَجُوزُ الْأَجَارَةُ عَلَيْهَا وَ  
ذَكَرَ ابْنُ فَرَحُونَ أَنَّ جَوَازَ الْأَجَارَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَبْنِيٌّ عَلَى وَصُولِ ثَوَابِ الْقُرْآنِ  
لِمَنْ قَرَأَ لِأَجْلِهِ كَالْمَيِّتِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِعِلَاقَةِ الرَّاحِ وَصُولِ ذَلِكَ لَمْ بِكَلَامِ ابْنِ رِشْدٍ  
وغيره آه صَوَّاهُ وَقَالَ ابْنُ هِلَالٍ فِي تَوَازِيلِهِ الَّذِي أَفْتِيَ بِهِ ابْنُ رِشْدٍ وَذَهَبَ إِلَيْهِ  
غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَعْلَمَ النَّاسِ أَنَّ الْمَيِّتَ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَيَصِلُ إِلَيْهِ نَفْعُهُ وَ  
يَحْصِلُ لَهُ أَجْرُهُ إِذَا وَصَّاهُ الْقَارِئُ ثَوَابَهُ لَهُ وَبِهِ جَرَى عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا  
وَوَقَفُوا عَلَى ذَلِكَ أَوْ قَانًا وَأُسْتَمْرَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْذُ أَزْمَنَةِ سَالِفَةِ آه وَنَقَلَ الْعَلَّامَةُ  
الْحَافِظُ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّعَالِي فِي تَفْسِيرِهِ الْجَوَاهِرِ لِلْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَقُلْ رَبِّ  
ارْحَمْنِي إِنَّ رَحْمَتَكَ رَافِقَةٌ رَحِيمٌ أَنَّ الْحَافِظَ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الْحَقِّ الْأَشْجَلِي فِي كِتَابِهِ الْعَاقِبَةُ  
مَانَعَهُ وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَيِّتَ كَالْحَيِّ فِيمَا يَقْطَاهُ وَيَجِدُّ إِلَيْهِ بِالْمَيِّتِ أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ لَأَنَّ الْحَيَّ  
قَدْ يَسْتَقِلُّ مَا يَهْدِي إِلَيْهِ وَيَسْتَحْقِرُّ مَا يَتَحَفُّ بِهِ وَالْمَيِّتُ لَا يَسْتَحْقِرُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ  
كَانَ مِقْدَارُ جَنَاحٍ بِعَوْضَةٍ أَوْ وَزْنُ مِثْقَالٍ ذَرَّةً لِأَنَّهُ يَمْلِكُ قِيَمَتَهُ وَقَدْ كَانَ يَقْدِرُ  
عَلَيْهِ فَضِيلَتُهُ آه وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّهَابُ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْفَرْقِ الثَّانِي وَالسَّبْعِيَانِ وَالْمَاءُ  
مَا مَخْتَصَمُهُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّ الْقِرَاءَةَ يَحْصِلُ ثَوَابُهَا لِلْمَيِّتِ إِذَا  
قَرَأَ عِنْدَ الْقَبْرِ وَحَصِلَ لِلْمَيِّتِ أَجْرُ الْمُسْتَمْعِ وَالَّذِي يَنْجُوهُ أَنْ يَقَالَ لَا يَنْفَعُ فِيهِ شَيْءٌ أَنَّهُ

يحصل لهم بركة القرآن لا ثوابه كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو  
 يدفنون عنده والذكر ينبغي للأسيان أن لا يهمل هذه المسئلة فلعل الحق هو الوصول  
 الموت فأت هذه أمور مغيبة عنا وليس فيها اختلاف في حكم شرعي وإنما هو في  
 أمر واقع هل هو كذلك أم لا وكذلك التهليل الذي تجرت عادة القاسم بجملة اليوم  
 ينبغي أن يعمل ويعتمد في ذلك على فضل الله وتلك في فضل الله بكل سبب ممكن ومن الله  
 الجود والأخسان هذا هو الحق أه ونقل الشيخ أبو زيد الفاسي في باب الحج الغدير في  
 جراب له مانصه الميت ينتفع بقرأة القرآن وهذا هو الصحيح والاختلاف فيه مشهور و  
 الأجرة عليه جائزة والله أعلم ونقله عنه أيضاً الفقيه كنون الفاسي المحشي عبد الله  
 وفي الخطاب والخزني أجازها ابن حبيب لخبر أقرؤيس على موتاكم وهذا مقابل لقول  
 مالك رضي بقدم الوصول ولعل ذلك لم يصرح عن مالك وإنما صحته فحل الكراهة على فعله  
 استثناءه أه وقال الشيخ ابن الحاج في الجزء الأول من المدخل مانصه لوقرأ في بيته  
 وأهدى إليه لوصلت وكيفية وصولها أنه إذا فرغ من تلاوته وهب ثوابها له  
 أو قال اللهم أجعل ثوابها له فأن ذلك دعاء بالثواب لأن يصل إلى أخيه والدعاء  
 يصل بلا خلاف أه وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة في مباحث الأجرة للحنابلة  
 قالوا تنقسم الأشياء التي يمكن أن يعتقد أجرة إلى ثلاثة أقسام إلى أن قال القسم  
 الثاني ما لا تنفع أجارته وهو ما خالف الشروط المتقدمة وبقيت أمور منها إلى إلى  
 أن قال ومنها أنه لا يبيع الأجرة على فعل قربة لله تعالى كالحج والصلاة والأذان وأما  
 وتسليم القرآن والفقه والحديث وإنما يبيع الأخذ عليه على أنه جملة لا أجرته يجوز أخذه  
 بلا شرط على أنه يبيع الرقعة على الطاعات التي يتعدى نفقة الغير كالأذان والإمامة وتسليم  
 القرآن وفخوه والقضاء والفتيا يجوز لمن يبيع هذه المسائل أن يأخذ لاوقوف عليه  
 من ذلك



من ذلك كما يجوز له أن يأخذ مرتباً عليها رزقاً لا بعنوان كونه أجرًا ولا يخرج به  
 أخذ ذلك عن كونه قربة آه ما في كتاب الفقه وفي كتاب الأقناع في فقه الحنفية المحقق  
 أبي النجاشي شرف الدين موسى المجاور المقدسي في باب الأجرة ولا يصح أجرة على عمل  
 يختص فاعله أن يكون من أهل القرية وهو مسلم ولا يقع إلا قربة لفاعله كالخ آي  
 النيابة فيه والعمرة والأذان ونحوها كأقامة وإمامة صلوة وتعليم قرآن وفقه  
 وحديث وكذا القضاء قاله ابن حمدان ويصح أخذ جمالة على ذلك كأخذه بلا شرط  
 وكذا رقيقته وله أخذ رزق على ما يتعدى نفعه كالوقوف على من يقوم بهذه المصالح بخلاف  
 الأجر وليس له أخذ رزق وجعل وأجر على ما لا يتعدى كصوم وصلوته لنفسه وأداء  
 زكاة نفسه ونحوه الخ آه وفي تعليل عبد اللطيف محمد بن موسى السبكي المحدث  
 في الأذهر على هذا الأقناع في باب الأجرة وأنها حرم أخذ الأجرة على العمل الذي  
 يعتبر قربة إلى الله تعالى لما روى الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أبا بن  
 كعب علم سورة من القرآن فأهداه الرجل ثوباً أو برزدة فذكر أبيه للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إنك لو لبستها لبسك الله مكانها ثوباً من ثوبه وهذا  
 وعيد صريح والوعيد لا يكون إلا على محرم ولأن الأجرة معاوضة عن العمل  
 الدين لا يباع ولا يشتري كما يباع وتشتري السلع ولا يباع البعالة والرزق لا يباع  
 على وجه المعاوضة بل من قبيل الأمان صح أخذها من حيث حرمة الأجرة آه ولكن  
 رأيت في رسالة محمد المغربي وأعلم أن المانع لأخذ الأجرة على التعليم وغيره ربما  
 يشكل عليه فهم ما رواه بعض أصحاب السنن كابن داود في الوعيد على أخذ الأجرة على التعليم  
 ولا يجمع بهذا إلا من لا خبرة له بمراتب الأدلة وكتب الحديث فإن أئمة الحديث قد  
 أطبقوا على تقديم ما في الصحيحين أو في أحدهما في الاحتياج على ما في السنن وحديث أبي



سعيد الخديري الدار علي أخذ الأجرة على القرآن مرفوع في الصحيح وهو نص صريح عام وقد  
 نصت به حجة الشافعية في هذه المسئلة وحديث النعمان مروي في السنن فكيف يقدم عليه  
 خذ ذاك من المشاكرين وفي كتاب الألقاع في باب الجمالة وكل ما جاز أن يكون عوضاً في  
 الأجرة جاز أن يكون عوضاً في الجمالة وكل ما جاز أخذ العوض عليه في الأجرة من الأعمال  
 جاز أخذه عليه في الجمالة وما لا يجوز أخذ العوض عليه في الأجرة كالغناء والزمرد وسائر  
 الممرات لا يجوز أخذ الجعل عليه أيضاً وما يختص أن يكون فاعله من أهل القرية مما لا  
 يتعد نفقه فاعله كالقملوة والقيام لا يجوز أخذ الجعل عليه فأما يتعد نفقه كالأذان  
 ونحوه فيجوز آه وفي كتاب الروض الأربع شرح زاد المستقنع للشيخ منصور يونس  
 البهوتي في فقه الحنبلي في باب الأجرة ولا تصح أجرة على عمل يختص أن يكون فاعله  
 من أهل القرية أي مسلماً كالخ والاذان وتعليم القرآن لأن من شرط هذه الأفعال كونه  
 قرية إلا الله تعالى فلم يجز أخذ الأجرة عليها كالحالوا استأجر قوماً يصلون خلفه ويجوز أخذ  
 رزقاً على ذلك من بيت المال وجمالة وأخذ بلا شرط آه وفي كتاب نيل المآب شرح  
 دليل الطالب للشيخ الإمام عبد القادر بن عمر الشيباني في فقه الحنبلي في باب الأجر  
 فلا تصح الأجرة لأذان وإقامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء و  
 لا يقع الأجرة لفاعلها ويجوز أخذ الأجرة عليه لأن من شرط هذه الأفعال كونها قريبة إلى  
 الله تبارك وتعالى فلم يجز أخذ الأجرة عليها كالحالوا استأجر انساناً يصل خلفه للجمعة  
 والتراويح ويجوز الجمالة على ذلك كما أخذه عليه بلا شرط وكذا حكم رقية وتصح الأجرة على  
 قيام الخط والحساب والشعر المباح إلخ آه قال الشيخ أبو محمد بن قدامة المقدسي في  
 الحنابلة في آخر كتاب الجنائز من مضمونه ما نفقه فصل ولا بأس بالقراءة عند القبر  
 وقد روي عن أحمد أنه قال إذا دخلتم للقابر فاقرأوا آية الكرسي وثلاث مرات

قل هو الله أحد ثم قل اللهم أن فضله لأهل المقابر وقال للحلال وقدر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ و  
 كان له بعد من فيها حسنة . وروى عنه حمزة أنه قال من زار والديه فقرأ عنده  
 أو عندهما يس غفر له ثم قال فصل وأتى قرية فعلمها وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه  
 ذلك أن شاء الله تعالى أما الدعاء والاستغفار والصدقة وأداء الواجبات فلا  
 أعلم فيه خلافاً إذا كانت الواجبات مما تدخله النيابة وقد قال تعالى والذين جاءوا  
 من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان وقال تعالى  
 واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ودعا النبي ص لله لأبي سلمة حين ماته  
 وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك وكل ميت صلى عليه وسأل رجل  
 النبي ص فقال يا رسول الله أن أمي ماتت أفينفعها أن تصدقت عنها قال  
 نعم رواه أبو داود وروى عن سعيد بن عباد رضى جاشت امرأة إلى النبي ص  
 فقالت يا رسول الله أن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا  
 يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأجسعه قال أرايت لو كان على أبيك دين =  
 أكنت قاضية قالت نعم قال فدين الله أحق بالقضاء وقال الذي سئل أنه  
 أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها قال نعم وهذه أحاديث صحاح و  
 فيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب لأن الصوم والحج والدعاء والاستغفار  
 عبادة بدنية وقد أوصى الله نفعها إلى الميت فكذلك ما سواها غم قال والدليل  
 لنا ما ذكرنا وأنه أجماع المسلمين فإنهم في كل عصر ومصر يجتهدون ويقرؤون القرآن  
 ويهدون ثوابه إلى موتاهم من غير تكبر آه ما نقلناه من الحلال باختصار وقال  
 الشيخ ابن القيم من المناجاة في كتاب الروح طبعة حيدرآباد الثالثة محيطة سلا



ما نصه وقد ذكر عن جماعة من السلف أنهم أوصوا أن يُقرأ عند قبورهم وقت  
 الدفن قال عبد الحق يروي أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن يقرأ عند قبره سورة  
 البقرة ومن رأى ذلك علي بن عبد الرحمن وقال الحلال في كتاب الجامع القراءة عند  
 القبور أخبرنا العباس بن محمد الدوري ثنا يحيى بن معين ثنا مبشر الحلي حديثه عبد الرحمن  
 بن العلاء بن اللجج عن أبيه قال قال أبي إذا أنا ميت فضعني في التمد وقول بسم الله وعلى  
 سنة رسول الله وسن علي التراب سنًا وقرأ عند رأسه بقائمة البقرة وخاتمتها  
 فأني سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول ذلك قال عباس الدوري سئلت عن  
 أحمد بن حنبل وقلت تحفظ في القراءة عند القبر شيئًا فقال لا وسئلت عن  
 يحيى بن معين فحدثني بهذا الحديث قال الحلال وأخبرني الحسن بن أحمد الوراق  
 حديثه علي بن موسى الحرادي وكان صدوقًا قال كتبت مع أحمد بن حنبل ومحمد بن  
 قدامة الجوهري في جنازة فلما دُفن للميت جلس رجل حزين يقرأ عند القبر فقال  
 له أحمد بن حنبل يا هذا أن القراءة عند القبر بدعة فلما خرجنا من المقابر قال محمد  
 بن قدامة لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر الحلي قال ثقة قال كتبت  
 عنه شيئًا قال نعم قال فأخبرني مبشر عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجج عن أبيه أنه أوصى  
 إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بقائمة البقرة وخاتمتها وقال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول  
 فقال له أحمد بن حنبل فارجع وقول للرجل ليقرأ وذكر الحلال عن الشعبي قال كانت الأنبياء  
 إذا مات لهم الميت أخلوا إلى قبره ويقرؤون عنده القرآن وفي صحيفة ٨٨ منه عن  
 وصول الثواب للميت كالصلاة والصوم وقراءة القرآن والذكر للأمام أحمد وجمهور  
 السلف وعدم الوصول إلى أهل البدع من علماء الكلام وفي صحيفة ٩١ منه ما نصه من  
 وأما استدلالكم بقوله الله إذا مات العبد أنقطع عمله فاستدلال ساقط فأنتم  
 لم يقل أنقطع



لم يقل انقطع انتفاعه وإنما أخبر عن انقطاع عمله وأما عمل غيره فهو لعامله فإن و  
 هب له فقد وصل إليه ثواب عمل العامل لا ثواب عمله هو فالمنقطع شيء والواصل  
 إليه شيء آخر وفي صحيفة ٢٢٤ منه أيضاً كلام نفيس نصه وأما قراءة القرآن و  
 أهدائها له تطوعاً بغير أجره فهذا يصل إليه كما يصل ثواب الصوم وال الحج ثم قال فإن قيل  
 فرسول الله صلى الله عليه وآله أرشدهم إلى الصوم والصدقة والحج دون القراءة فلو كان ثواب القراءة  
 يصل لأرشدهم إليه ولكانوا يفعلون فالجواب ما هذه الخاصية التي منعت وصول  
 ثواب القرآن وأقتضت وصول ثواب هذه الأعمال وهل هذا لا تفرق بين المقادير  
 وأنه صلى الله عليه وآله لم يبتدئهم بذلك بل خرج ذلك منه مجزئاً للجواب لسؤالهم فهذا أسئلة عن  
 الحج عن ميته فأذن له وهذا أسئلة عن القيام عنه فأذن له وهذا أسئلة عن  
 الصدقة فأذن له ولم يمنعه مما سوى ذلك وأتى فرق بين وصول ثواب الصوم  
 الثواب الذي هو مجرد نية وأمساك وبين وصول ثواب القراءة والذكر وأنت لو  
 كلفت أن تنقل عن واحد من السلف أنه قال اللهم أوصل ثواب هذا الصوم لفلان  
 لعبزت فإن القوم كانوا أحقر من شيء على كتمان عمل البر فكيف ترى الفعل منهم حتى يقولوا  
 وكانوا يفعلون وما يدريك أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأنهم ما اطلعوا  
 من حضرهم عليه فكيف غيرهم وكيف اطلعوا على قيامهم على نياتهم ومقام صحتهم فإن  
 تبرع واحد لأخيه المسلم وأهداه إليه أو وصله الله إليه في الآخرة فخص هذا ثواب  
 قراءة القرآن والذكر وتجر عليه أن يوصله إلى أخيه وهذا عمل الناس حتى المنكرين  
 في سائر الأعصار والأعصار من غير تكبير من العلماء آه مع اختصار وفي كتاب  
 الفقه على المذاهب الأربعة في مباحث الأجر في أقوال النفية في صحيفة ١١١ وأما الإ  
 جارة على الطاعات فأصول مذهب الحنفية تقتضي أنها غير محبة أيضاً لأن كل طاعة

يختص بها المسلم لا يصح الاستنجار عليها ولا لك قرينة تنفع من العامل أنما  
تقع عنه لا على غيره فلو لم يكن أهلاً لأدائها لا تنفع منه فلا يصح له أن يأخذ  
عليه أجرًا من غيره ويستدلوه بحديث روى عنه عنه أقرؤ القرآن ولأننا كلوا به  
وقد عهد عمر رضي الله عنه إلى عمر بن أبي العاصي وأهله اتخذت مؤذناً فلا يأخذ  
على الأذان أجرًا هذا هو أصل مذهبهم وهو نبطاهم عام يشمل كل الطوائف فكاهم  
حقه أنه لا يختلف فيه ولكن للتأخرين من الحنفية نظروا إلى حال ضرورة طائفة  
فأفتوا بجواز أخذ الأجرة على بعض الطاعات للضرورة فأجازوا أخذ الأجرة على  
تعليم القرآن خوفاً من ضياعه ومثله تعليم العلم والأذان والأمامة والوعظ خوفاً  
من تعطيلها أفاقرئة القرآن خصوصاً على المقابر وفي الولائم والآنم فإنه لا يصح إلا  
ستنجار عليها أذ لا ضرورة تدعو إليها إلى أنه قال صاحب كتاب الفقه وأما أفتاء  
التأخرين بجواز أخذ الأجرة على بعض الطاعات فهو للضرورة خوفاً من تعطيلها فأ  
جازوا وأخذوا على تعليم القراءة ونحوه ولم يجيزوه على قرأته القراء أذ لا ضرورة في القراءة  
ولكن يرد على هذا ما ثبت من جواز أخذ الأجرة على الرقية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
( أنه أحل ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله ) وأجيب بأنه الرقية ليست تلاوة فقط  
بل للقسود منها الطيب وأخذ الأجرة على التداوي جائرة وقد يقال في زماننا هذه  
الناس ينصرفون عن تعليم القراءة أذ لم يجدوا فيه شيئاً يساعدهم على قوتهم فالعلة  
التي أباحوا من أجلها أخذ الأجرة على التعليم وهي خوف تقييل الحفاظ هي بعينها موجبة  
في الحفاظ الذين يتشفعون من قرائتهم وقد يكون للأفتاء بجواز الأجرة على القراءة وجه  
ولكن الذي لا يمكن إقراره به أنما هو ما اعتاده بعض القراء من فعل ما ينال التأديب  
مع كتاب الله تعالى كتلاوته على فارة الطريق للتسؤل به وفي الأماكن التي نفي الشرع  
عن المجلس



عن الجلوس فيها وتلاوته على حالة تناف الحشية والإتعاظ بأياته الكريمة إلى آخر ما في كتاب الفقه وفي مكتوب جده الشيخ فتح الله قدسنا الله وأياكم بأسرار وأروانا وأياكم من محار أنواره قال وأفتي شارح تنوير الأبصار في كتابه الدر المختار وعلى هذا حاشية ابن عابدين في آخر باب الوصية للأقارب بصحة الوصية والاستئجار لقراءة القرآن وغيره من الطاعات كالتهليل <sup>تعالى</sup> فانظروا إلى كتاب الطحاوي لعله يعتمد ذلك الفتوى وأن ضيقه للحشية ابن عابدين بل التمسيل إليه الخاطر الكليل أن تقليد ما في النسخ من فتح باب الخيرات أولى من تقليد ما في الحاشية من سبها لاسيما وقد جاوز ابن عابدين الاستئجار على تعليم القرآن لحوف ترك القرآن وضياعه وهذه العلة جارية في هذا الزمان في الاستئجار لنفس القراءة والوصية لها لأن أكثر أهل الزمان أذالم يأخذ والأثمان والأعوام يتركون القرآن والتعليم أيضاً فيضيع القرآن بالتام فكأن الضميمة داعية على جواز الاستئجار على تعليمه وكذلك على قراءة القرآن لاسيما أن ساعد ما في رد المختار الطحاوي وغيره وعبارة رد المختار قلت وكذا ينبغي أن يكون القول ببطلان الوصية لمن يقرأ عند قبرة بناءً على القول بكراهة القراءة على القبور أو بعدم جواز الأجرة على الطاعات أقام على المفتي به من جوازها فينبغي جوازها مطلقاً أه عبارة رد المختار آه مكتوب الحد قس وفي حاشية الطحاوي على الدر في باب الأجرة ما نصه المختار جواز الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة ثم قال المستأجر للختم ليس أن يأخذ الأجر أقل من خمسة وأربعين درهماً شرعياً هذا إذا لم يسم شيئاً من الأجر كما ذكره في الأصل أي للبسوط ثم قال ومن خط العلامة المقدسي نقلت هذا وثقل غالي الشيخ عبد الحميد الشرنبلالي مثله بالحرف آه وفي الفتاوى العالمية المشهورة بين الناس بالفتاوى الهندية في كتاب الأجرة واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة =



قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج آه وفي البحر المفتوح  
 جواز أخذ الأجرة على القرآن آه وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة في مباحث الوصية  
 بالقرآن والقراءة ونحوها الحنفية قالوا الوصية بقراءة القرآن على القبر أو في المنازل باطلة فإذا  
 أوصى بجزء من حاله للقراءة على قبره لا تنفذ وصيته وإذا عيّن بوصية شخصاً مخصوصاً  
 كان قال أوصيت لمحمد بكذا من مالي ليقرأ به القرآن على قبري فقيل أن الوصية تنفع على أن  
 يأخذ المال للوصية به بطريق البر والصلة لا بطريق الأجرة على القراءة وقيل تبطل على أي حال  
 وهذا مبني على كراهة أخذ الأجرة على الطاعات وبعضهم يجزئها فيجزي الوصية بها ومثل  
 ذلك الوصية بالتهايل (العنقا) مما اعتاده كثير من الناس فإن الوصية به باطلة  
 فإذا عيّن شخصاً مخصوصاً جرى فيه الخلاف المتقدم إلى آخر ما في كتاب الفقه وأعلم أن  
 هذا الخلاف وقع بين المتقدمين والمتأخرين من الحنفية فالأولى تقليد المتأخرين  
 منهم لأنهم مفتحة لأبواب الخيرات حيث جَوَّزُوا قراءة القرآن والتهايل على الأموات  
 وجَوَّزُوا الأجرة عليهما لا تقليد المتقدمين لأنهم سادّون لها حيث منَعُوا جواز  
 زعمهم ومنَعُوا جواز الأجرة عليهما ولأن المتأخرين مشبّهون لهما فيقدمون على  
 السابقين لهما وهم المتقدمون كما هو القاعدة حيث قالوا أن للشبّه حجة على التأخّر ولأن  
 المتأخرين قدس أوقال المتقدمين ودلائلهم وأما مخالفوهم ليدليل وحجة قد ظهروا  
 والله أعلم وفي كتاب جامع الرموز للمولى شمس الدين محمد القهرستاني في فقه الحنفية  
 في باب الأجرة ولا يصح ويبطل الأجرة عند المتقدمين للعبادات أي لكل عبادة غير  
 واجبة إلى الآن قال كالأذان والإمامة والتذكير والتدريس والجمع والفرق وتعليم القرآن  
 والفقه وقرائنها وأنما لا تمنع لفظة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال  
 وينبغي اليوم أي ينبغي للمتأخرون بصحتها أي الأجرة لهذه العبادات لفتور الرغبات  
 ولأنه لا يكون

ولأنه لا يكون لهم حفظ من بيت المال آه وفي حاشية السيد أبي السعود للمصرى  
أختلفوا في الاستنجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة والمختار أنه يجوز  
كذلك في الجوهر وقال أعلم أن المستأجر للمختم ليس له أن يأخذ الأجر أقل من خمسة و  
أربعين درهماً شرعياً إلا أن يحب ما فوق المسمى أو يشترط أن يكون ثوابه  
لنفسه فلا يأثم آه مقدس على الكواشي والبسوط وقال الأمام العلامة للفرغاني  
المخفف في أول باب الحج عن الغير في هدايته مانقته الأصل في هذا الباب أن الأ  
نسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلوة أو صوماً أو صدقة أو غيرها  
عند أهل السنة والجماعة لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه ضحى بكسيتين أحدهما  
عن نفسه والأخرى أمته من أقر بوحداية الله وشهد له بالبلاغ آه أي جعل  
ثوابه لأمرته وهذا تعليل منه صلى الله عليه وآله أن الإنسان ينفعه عمل غيره ويصل إليه والأ  
قتداء به معك هو لا تحسبك بالعروة الوثقى وقد كتب على قول الأمام للفرغاني  
للحق كمال بن الهمام في فتح القدير كتابة مطلبة جيدة ملخصها أن المعتزلة خالفوا  
في كل العبادات أي منعوا وصول ثوابها للغير وذكر شبهتهم وأجاب عنها وساق  
أنا رأيا كثيرة دالة على الجواز ثم قال مانقته فمذه الأناز وما قبلها وما في السنة  
أيضاً من نحوها كثير قد تركناه لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل  
وهو أن من جعل ثوابه للصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواتر آه وقال  
العلامة الزيلعي في شرحه على كنز الدقائق في باب الحج عن الغير مانقته الأصل  
في هذا الباب أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة  
صلوة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو أذكاء أو غير ذلك من  
جميع أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت وينفعه وقالت المعتزلة ليس له ذلك



ولا يصل إليه ولا ينفعه لقوله تعالى وَأَنْ كَيْسَ لِلْإِنْسَانِ الْإِمَاسَى وَأَنْ سَعِيَهُ  
 سَوْفَ يَرَى إِلَى آخر ما كتبه من الأجوبة عقول المعتزلة وجزم البذر العيني في  
 باب الحج عن الغير أيضاً من شرح الكنز بأن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره  
 من صلوة أو صوم أو حج أو صدقة أو قرأة قرآن أو ذكر إلى غير ذلك من جميع أنواع  
 البر وكل ذلك يصل إلى الميت عند أهل السنة والجماعة آه وفي فتاوى العلامة =  
 المحقق ابن كحاشا من الأجابة ما نصه رجل قال لأخر أختم القرآن فليلقني  
 أن يأخذ أقل من أربعين درهماً كذا في الظهيرية ثم قال أجره القرآن على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه رضي الله عنهم بن مسعود وأبو مالك  
 أربعة دنانير ونصف دينار وأتفق المتقدمون والمتأخرون على ذلك كذا في  
 الكواشي ثم نقل الخبر في رسالته نقولاً كثيرة عن المتأخرين من محققهم كالمراد في  
 السعود العام مفتي الرقيم في زمانه ومجموعة على أفندك العام وشرح الطريقة  
 الحمدي للشيخ عبد الغني النابلسي وشرح الوهبانية لأبن الشحنة والحموي  
 على الأشباه وتنوير البصائر وشرح الملتقى للملاق وبعجة الفتاوى وفتاوى  
 الكازوري والناظر غانية كلها تفيد جواز القراءة على الأموات وأخذ الأجرة =  
 عليها وقال أن المتأخرين من علماءهم مطبقون على ذلك في شرعهم وعواصمهم  
 من تجاربي وهنديين وروسيين ومصريين وشامييين آه ما في رسالة المفراوى  
 وفي فتاوى للهدية جواباً لمسئلة بصحة الوصية بقراءة ختمات أو تهليل وتثني  
 وصورة ثواب ذلك على الأموات عشيت أح الكنز والمتأخرين من فقهاءهم ونقله عنها  
 صاحب الفتاوى الكاملة في باب الوصايا وآية آه وقد تحقق وتخلص من جميع  
 ما سبقناه أن القراءة على الأموات جائزة وقد فعلها السلف الصالح وأن عمل المسلمين  
 شرقاً وغرباً.



شرقاً وغرباً لم يزل مستمرّاً عليها وأنَّ المعتمد والمختار هو وصول ثوابها  
 إليهم وأما ما قال السيوطي في كتابه شرح المقدور وأختلِف في وصول ثواب  
 القراءة للميت فجمهور السلف والأئمة الثلاثة على الوصول وخالف ذلك  
 أما من الشافعي مستدلاً بقوله تعالى وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَجَابَ  
 الأولون عن الآية بالأوجه وذكر الأوجه ثم قال وأستدلوا على الوصول بالقياس <sup>عنه</sup>  
 على ما تقدم من الدعاء والصدقة والاستغفار والصدوم والنج والعتق فإنه لا  
 فرق في نقل الثواب بين أن يكون غيباً أو صدقة أو وقف أو دعاء أو قرآن <sup>على</sup>  
 بالأحاديث الآتي ذكرها وهي وإن كانت ضعيفة فجمهورها يدل على أن ذلك أصلاً  
 وبأن المسلمين ما زالوا في كل عصر يجمعون ويقرون لموتاهم من غير تكبير فكان ذلك  
 أجمعاً آه باختصار فمدفون بأن الحسن بن الصباح والزعفراني من أصحاب الأمام  
 قال الأسير الشافعي رحمه الله عن القراءة عند القبر فقال لا بأس به وبأن شارح  
 الروض شيخ الإسلام القاضي ذكرى الأنصار قال في كتاب الأجرارة فرع الحج إلى أن  
 قال إذا جعل أجره الحاصل بقراءته للميت فهو دعاء يحصل الأجر فينتفع به  
 فقول الشافعي أن القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك آه ويعلم من ذلك  
 أن قول الشافعي في حق من قرأ ولم يحصل أجره الحاصل للميت والآ فلا شبهة في  
 وصول الأجر إلى الميت بعد الدعاء بالوصول وقد نص على الوصول بعد الدعاء  
 الشافعي رحمه الله وأتفق عليه الأصحاب كما قال النووي رحمه الله في شرح للذهب بسحب لزائر  
 القبور أن يقرأ ما تيسر من القرآن ويدعو لهم عقبها نص عليه الشافعي وأتفق  
 عليه الأصحاب آه وقد علم أن التهليلات مثل القراءة لأنها الحقت بها كما ذكرنا  
 وأن الأجرارة تصح على قراءة القرآن والتهليلات على قول ثلاثة من الأئمة أو على قول

أصحابهم أو على قول العلماء من مذهبههم وأن للجماعة أو للأخذ بلا شرط يصح عليها  
على قول المناابلة فبعد هذا فإن كان صاحب الأثر كما ريد على الاجتهاد مع أن الأجهته  
قد انتفع زمنه سالفاً فليس اجتهاده أولى من اجتهاد هؤلاء العلماء الذين ادعوا  
على الجواز بالأدلة الشرعية مع قيام الحجّة لهم وأن كان مقليداً فكفاه ما نقلناه  
وليُعلم أن كل ما نقلناه هو المعتمد والمنصوص في الكتب المتداولة وأنه ليس أقدماً  
على شيء باطل فيكون حراماً ولا تعصباً لرأينا أو اتباعاً لقول ضعيف أشدّ  
حتى قيل لا يصح أن يلتفت إليه فزجوا من الله الكريم أن يجعلنا من المنصفين ومن  
تابعيهم وأن يجعل حيواتنا على السنة المسنّية وقمع البدعة الدنيّة بجاء خير البرية  
عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة وأكمل الحجّة وأسلم على من كان عندك من الطلاب  
والجيران وأستدعي من شئت خالي الشيخ شمس الدين ومن بنت أستاذي للملاحي الدين  
وأقبل أعين الأولاد الذكور دمت بالسلامة والسعادة الأبدية بجاء خير البرية عليه  
وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة وأكمل الحجّة .

( المكتوب الثالث والثلاثون ) إلى الملاك كامل بن الشيخ نورى في أخباره بعض ما  
يهتم وتوصيته ببعض آداب مهمة للسالك .

بسم الله مشيت المجموع وجامع الأشنيات والصلوة والسلام على سيد  
السادات ومنبع السعادات وعلى آله وأصحابه البازلين نفوسهم في فعل الخيرات  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الألف في الله للملاك كامل حماء الله غب  
السلام والاستعداد ورفع أكتف التفرغ إلى الله الكريم أن يحفظك وكل من ينسب  
إليك بأي نسبة كانت من كل أليم والأستفسار عن أحوالك وأحوالهم والسلام  
على كل من يسأل عنا وعلى جميع فقهاءك وجيرانك خصوصاً على الحاج عمر الحاج جميل



ويعقوب نفلك بأن والدته مع جميع أهل البيت والأفجال في حجة وعافية يسلمون  
عليكم جميعاً وداعون الله تعالى بدوام الصحة والسعادة لجميعكم وبأن جميع الفقهاء وأهل  
المحلتين والأتباع في سلامة ويستدعون منكم خصوصاً منهم الملا أحمد وراشد وثقيف  
وبأننا قد أخذنا مکتوبين من طرف محمد خالد ومحمد عاصم من الشام والله الحمد هما مع إمتداد  
قوى وأهل بيته جميعاً سالمون ولسلامة الأحباب داعون وبأن الأستاذ قدس على ما  
سمعنا مع حرمة وأبنه الصغير وبنته مع زوجها الملا عبد الباقي قدس حواله الشام و  
يقيمون فيه إلى الربيع ويأخذون إليّ أسبوعاً للذهاب إلى المدينة المنورة و  
لكن لا نعلم ماذا يفعل الرب جلّ جلاله ويُقدّر أثر ذلك ليكن معلوماً بأنه ينبغي للسائل  
في هذه الطريقة العلية أن لا يتسأم ولا يضجر وأن يتحمل شدة ذلك ويصبر عليها وأن  
يدوم على ما قاله له إمتاده من الآداب والأوراد وأن لا يفتريه وأن يتفكر فيما قيل  
من أن كل ما يفعله المحبوب محبوب وقيل أيضاً شعر دُرّ طريقت هجره أيدٍ يسي  
سالك خير أوست بزهر طمس قيم أي ذل كسبه كراه نيت وأن يكون دائماً  
ذاكر الله تعالى بالقلب لأن الذكر مثابة النفس يقطع به شوك الخواطر من طريق القلب  
ولأنه قال مع لكل شيء صيقل وصيقل القلوب ذكر الله تعالى وقال أيضاً مع خير  
الأعمال ذكر الله تعالى وأن يحس قلبه بالذكر لأن الله تعالى يقول للعبد في يوم القيمة  
أنتك قد كنت حسنت موضع نظر عبدك فيك باللباس الفاخر هل حسنت موضع  
نظري فيك وموضع نظر الله من العبد هو قلبه ولنحتم على هذا دتم بالسعادة والعبادة  
الأبدية بجاه خير البرية عليه وعلى آله وأحبابه أفضل الصلوة وأزكى التحية .  
( المکتوب الرابع والثلاثون ) إلى الملا كامل أيضاً في وصية مهمة له وتعليم بعض الآداب  
وتعبير رؤياه وأمره له بزيادة الأوراد وغير ذلك .



سلام من الله مقرون بالتوفيق ودعاء من هذا المسكين الغريق الى الاخ  
 في الله والمحبة لوجه الله للملاكم اية الله على جنود ابليس واعانه من شرك كل بخر  
 تليس آمين أما بعد فقد ذكرت داعيك بأرسال المكاتب مراراً وشتمنا  
 من كلماتك نوعاً من المحبة والأخلاص علاناً وأسراراً فأوصيك بتقوى الله وطاعته  
 ولا تغيب أحداً وأن اغتابوك ولا تعتقد نفسك فوق أحدٍ وأبذل نفسك و  
 جهدك في العبادة القلبية والبدنية واحسب نفسك أنك ما عملت خيراً أبداً  
 إذ النية روح العبادة ولا ينفع النية إلا بالأخلاص وأدنى مراتبه في حق الاستاد  
 رؤية جميع طرق الهداية مدودة عليه غيباب الأستاذ ويقصر النظر عليه  
 حتى لا يرى في الدنيا شيئاً غير المقتدى به ولو كان بالمفضولية وأن كان في الواقع  
 خلاف ذلك شعرته فكر توذيل بسنته أم فإن غزعاً لم كسنته أم مصرع أي  
 باغم ثوماً رايون لا يزال وفي أخلاصك أنا أكبر منك فضلاً وأنا والله لا أعتقد  
 أني عملت خيراً منذ ولدتني أمي وأنت تعقدني خيراً منك فأدامني الله تعالى أحد  
 سنة الأخلاص فعليه رعاية الأدب في حق أستاذ واذكر لك ببدء مع الأدب  
 حتى أراك ومنها أن لا يتكلم المرء في حضوره إلا بجوابه أن سئل عنه شيئاً  
 أن لا يحول وجهه ولا ينظر يمنة ولا شمالاً في حضوره بل يخفض عينيه أو ينظر قدام  
 ركبتيه وأن لا يأكل ولا يشرب الماء والدخان في حضوره إلا بأذنه وأن لا يلعب  
 في حضوره باليدن أو بالالسبح أو اللاتم وأن لا يصلي في حضوره إلا بمتابعة  
 الأستاذ لأنه حينما يصلي الأستاذ يصلي المرء معه وحين لم يصلي لا يصلي إلا بأذنه  
 له في الصلوة وأما ما رأيت في نومك من أن الشيخ الأعظم قد سنا الله وأياكم بأمر  
 وأفاض علينا وعليكم من أنوارهم قد لفتك جزالاً وراى في الليل يعني قبل النوم فيدل  
 على كثرة همته

على كثرة همته لك حتى لقنتك بعض آداب جرّ الأوراد وأنا قد قلت لك ذلك  
 مع منفهته ومنفعته أن القلب يصير يقظاناً بسبب جرّ الأوراد قبل النوم  
 إلى الصباح وأن كانت النفس نائمة لأن المرء لا يشتغل بشيء من الدنيا بعد النوم  
 حتى ينجي الغفلة على القلب بسببه وأما سؤاله قدسك عنك بقوله هل يريد  
 غيرتك في حق أستاذك أم في حق خالد فيدل على أنه قد أمّتحك في  
 إخلاصك فلما أجبت وقلت في أستاذي رضي قس بجوابك ثم بشرك بأني  
 أقول له يعني تتم إخلاصه في حقك لأن الإخلاص هو الأهم للأزمات في الطريق وكذا  
 المحبة والتسليم وأسلم على أهل بيتك وأقبل عيون الصغار وأدعولهم وأسلم على جميع  
 جيرانك خصوصاً الحاج جميل والحاج أحمد والحاج عمر وصالح الدين ووالدتي ومحمد  
 خالد ومحمد عاصم مع جميع الفقهاء وأهل البيت والجيران في صحة وسلامة وسلامة  
 عليك وعلى المذكورين - وأعلم أنك قد طلبت زيادة الأوراد فرد على كل لطيفة  
 ألفاً واحداً فيصير على كل لطيفة ستة آلاف الألف لطيفة النفس التي موصفها  
 الجبهة فرد عليها ألفين فيصير عليها سبعة آلاف فيصير مجموع الأوراد سبعة  
 وثلاثين ألفاً دتم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على خير خلقه  
 سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

(المكتوب الخامس والثلاثون) إلى اللام كامل أيضاً في تعليم بعض المهمات للسلوك  
 ولزوم الخضوع والانكسار للكبار والمصارف وتعليم كيفية التواضع .

بسم الله مشيت الجموع وجامع الأشتات والصلوة والسلام على سيد  
 السادات ومنبع السعادات وعلى آله وأصحابه الباذلين نفوسهم في الخيرات وبعد  
 فمن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الألف في الله اللام كامل حفظه الله غفر الله







وَأَن يَجْعَلَ بَابَهُ مَحْطَّ نَظَرِهِ وَأَن جَفَاهُ أُسْتَادُهُ وَخَرَّ بِهِ فَلَا يَتْرُكُهُ وَلَا بَابَهُ وَذَلِكَ  
 مِنْ بَعْضِ خُصَالِ الْكَلْبِ عَلَى مَا قَالَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مِنْ أَنَّ الْكَلْبَ عَشْرُ خُصَالٍ يَنْبَغِي  
 لِكُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ تَوْجِدَهَا فِي نَفْسِهِ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ جَائِعًا وَذَلِكَ مِنْ دَأْبِ الصَّالِحِينَ وَ  
 الثَّانِيَةِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَةِ الْمُتَوَكِّلِينَ وَالثَّلَاثَةِ أَنْ لَا يَنَامَ  
 مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْمُجِبِّينَ وَالْعَاشِقِينَ وَالرَّابِعَةِ أَذَامَاتُ لَا يَكُونُ  
 لَهُ حَيْرَاتٌ وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الزَّاهِدِينَ وَالثَّمَانِيَةِ أَنْ لَا يَتْرُكَ صَاحِبُهُ وَأَن جَفَاهُ وَخَرَّ بِهِ  
 وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ الْمُرِيدِينَ الصَّادِقِينَ وَالتَّاسِعَةِ أَذَاضْرِبَ وَطَرِدَ فَطَرِحَ كَهَ كَسْرَةٍ  
 مِنْ خَيْرِ أَجَابٍ وَلَمْ يَحْقِدْ عَلَى مَا حَضَرَ ذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ الْخَاشِعِينَ وَالتَّاسِعَةِ أَنْ  
 يَرْضَى مِنَ الْأَرْضِ بِأَدْنَى مَوْضِعٍ وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ الْمُتَوَاضِعِينَ وَالثَّمَانِيَةِ إِذَا أَحْضَرَ الْأَكْلَ  
 وَالتَّطْعَامَ جَلَسَ بَعِيدًا فَيَنْظُرُ وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَسَاكِينِ وَالتَّاسِعَةِ أَذَا ثَقَلَبَ عَلَى  
 مَكَانِهِ تَرَكَهُ وَأَنْصَرَفَ وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ الرَّاغِبِينَ وَالْعَاشِرَةِ أَذَا رَزَقَ عَنْ مَكَانٍ لَا  
 يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَهَذَا مِنْ عِلَامَاتِ الْمُحْزَنِينَ وَبِأَنَّ لَطَافَةَ هَذِهِ الشَّبَهَةِ الْعُلْيَا عَلَى  
 وَجْهِهِ إِذَا قَالَ صَاحِبُهَا كَلَسَ نَأْتُمْ فِي الطَّرِيقِ هِيَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تُغَيِّبُهَا فِي الْحَالِ حَتَّى قَالَ  
 شَاهِ قَسْرٍ فِي بَيَانِ لَطَافَتِهَا إِذَا مَشَى صَاحِبُهَا وَجَدَ وَحَالٍ فِي طَرِيقٍ وَفِيهِ كَلَسَ نَأْتُمْ  
 فَأَوْتَاهُ الطَّرِيقَ لِيَمْتَرِسَ هَوْلُهُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى نَفْسِهِ وَوَجَدَ الْوَجْدَ وَالْحَالِ بَاقِيَيْنِ فَلْيَعْلَمْ  
 أَنَّهُ فُكِّرُوا وَاسْتَدْبَرُوا دَقَّتُمْ بِالسَّلَامَةِ وَالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَةِ بِجَاهِ خَيْرِ الْبَرَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى  
 آلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَرْكَى النَّجَاةِ .

( الْمَكْتُوبُ السَّادِسُ مِنَ الثَّلَاثُونَ ) إِلَى الْمَلَاكِمِ أَيْضًا فِي تَلْقِينِهِ وَتَعْلِيمِهِ دَافِعَ الْهَوَاجِسِ

وَالنَّظَائِرَاتِ الْعَارِضَةِ الذَّاكِرَاتِ الْكَذَرِ وَكَذَا مِنْ بَيْنِ الْقَبَضِ وَالنَّكَاسِ الْفُفْلَةِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الَّذِي هَدَانَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ وَالْمُتَلَوِّةُ وَ

والسلام على سيدنا محمد الذي قال تعالماً لنا اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا  
ولا صلينا فأتزلزلن سكينة علينا وعلى آله وأحبابه نجوم الهدى وسبل الأهدان لمن بهم  
أقتدى وبعد فمن كليب السدة النبوية محمد مظهر الأئمة في الله الملاحم حقيقته  
الله غلب السلام والأستدعاء والدعاء والتفحص فليكن معلوماً بأنه إذا عرض للذاكر  
وأثناء الذكر قبض أو تكاسل أو غفلة أو خطرات فليفتح عينه فأنها تزول فإني  
لم تزل فليقل بلسانه الله ناظري الله حاضري ثلاثاً فإن استمرت تلك المذكورات فليزد  
الذكر ويلاحظ رابطة المرشد فإن لم تذهب توخفاً ولا فاعشش وصلي ركعتين بعد  
الوضوء أو الغسل فاستغفر خمسة وعشرين مرة ودعاه بهذا الدعاء يا كاشف  
كل كرب وباحيب كل دعوة وباجابر كل كسير وباميسر كل عسير وباصاحب كل غريب  
وبامونسر كل وحيد وباجامع كل شمل وبامقلب كل قلب وبامحول كل حال لا إله إلا  
أنت سبحانك أني كنت من الظالمين أسألك أن تجعل لي فرجاً ومخرجاً وأن تقذف حبك  
في قلبه حتى لا يكون لي هم ولا فؤاد غم وأن تحفظني برحمتك يا أرحم الراحمين فتصرف منه  
المذكورات أن شاء الله تعالى بالعادة في الدارين وصلى الله على خير الأنبياء وأحبابهم أجمعين  
(الملكوت السابع والثلاثون) إلى الملاك كامل أيضاً في أمره بالتزام ما يتعلق بشهر رمضان  
وبإزالة الرابطة فيه وبيان ما يسهل في رمضان ويصعبه بالأهتكام بذلك .

بأسماءه سبحانه والقبلة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأحبابه والقابعين فمهده وبعد  
فمن كليب السدة النبوية محمد مظهر الأئمة في الله للملاك كامل حفظه الله ووفقه لما يجره  
ويزيده من خب السلام والدعاء والأستدعاء والتفحص في الحال والأحوال والسلام على  
جميع الباريات وعلى كل من يسأل عنها والدق مع محمد وآله ومحمد عاصم وجميع أهل  
البيت والأقوال والفتاوى والباريات في محبة سوى رستم بن أحمد فإنه توفي رحمه الله تعالى  
رحمة واسعة

رحمة واسعة وجميع المذكورين يسألونك عليك وراعون الله تعالى بدوام الصحة والتعافية  
 لك ولأهل بيتك وأعلم أنه قد أظلم شهر عظيم وشهر مبارك فيه ليلة خير من ألف شهر  
 وهو شهر القيام فالأمر عليك وعلى كل العاقلين الاهتمام بهذا الشهر وتعظيمه بالعبادات  
 والطاعات وعدم التواني في السنن مؤكدة وغير مؤكدة وأن اللانف بأمثالكم الرابطة  
 بعد صلوة الظهر بمقدار عشر دقائق وقرآن القرآن مع الحضور وتجزئ الأوراد على اللطائف  
 وطرد الغفلة وأحياء العشر الأخيرة والمحافظة على سنن الصوم من تأخير السجود وتبجيل  
 الفطور والنظر في القرآن أمكن والآفة على الماء وقال الإمام الرباني قدسنا الله وأياكم بأمر  
 العلية أن شهر رمضان شهر عظيم ونوافل هذا الشهر من الذكر وقرآن القرآن والصلة  
 والصلوة وأمثالها تعادل فرائض سائر الشهور وأداء فرض فيه يعادل سبعين فرضاً في  
 سائر الشهور فمن مر عليه هذا الشهر وهو متلبس بالجمجمة والأعمال الصالحة فيكون  
 موثقاً بالجمجمة والأعمال الصالحة في تمام السنة ولو مضى عليه هذا الشهر بالتفرقة =  
 فيقع في تشتت الحال في تمام السنة أه وسين في رمضان أكثر تلاوة القرآن و  
 الصدقة والتوسعة على العيال والأحسان إلى الأقارب والجيران ولو بزيادة ليلة فيه  
 وأكثر التهجد والأعتكاف ولا سيما عشر آخره وأكثر دعاء اللهم أنك عفو =  
 تحب العفو فأعف عني ويندب للمصائم أن يكف نفسه عن الشهوات المباحة  
 من التلذذ بمسحوق أو مبصر أو ماء وسر أو مشعوم كشتم رجاء ونظر إليه ولمسه و  
 أن يفتسل الخوض حذابة قبل الغفر وأن يجتاز لسانه وبوابة أركانه عن الفحشاء ومما يبطل  
 ثواب الصوم أجمعاً عند أهل التمسك بالكذب والغيبة والشائنة وقال صلى الله عليه وآله  
 ربة صائم يسره من صومه إلا الفلأ رواه النسائي قال بعض السلف أهون القيام  
 ترك الطعام والشراب وقال أيضاً إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك



عن الكذب وغيره من الحارم وردع أذى الجار أخواني أهتموا بأمر صومكم واحذروا عما  
 يبطله ويرده عليكم ولا تقسّدوا مثل هذا العمل المبارك بترك اللبالات مجدود الله عز  
 وجل وأنركوا في رمضان للخالفه والجفافاة شهر الصفا وأقيموا المعاملة بالوفاء طوبى  
 لأقوام صاموا عن الشهوات وقاموا في الخلوات وتيلون من الآيات ضاعف الله لهم  
 بصياهم أجرا ووعدهم في الجنة قصورا سئل الله الكريم للنّان أن يجعلنا من حافظ  
 على حدود صيام رمضان ففاز بالفردوس والجنة والقصور والخور العين الحسان  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه وأصحابه وسلم .

( الكتاب الثامن والثلاثون ) إلى الملائكة عبد الله الحزبي في عمل أذى المؤذين وأمر به والتوا  
 لكل أحد وتربيته بما يوجهه في التكاسل .

بسم الله الرحمن الرحيم سلام من الله مقرون بالتوفيق ودعاء من هذا المسكين  
 الفقير كظيم السدة السنية محمد منظر إلى الألف في الله وللحب لوجه الله الملائكة الله  
 أبده الله على جنود إبليس وأعاده من شر كل جليس ليس أمين أما بعد فقد وصل مكتوبكم  
 المتاعي بالشكايات والتعجيزات من أحمد بن سيفواو بالكلام الغير اللائق للمتمسك  
 بهذه الطريقة العلية والحال أن اللازم على المتمسك بهذه الطريقة العلية أن لا  
 يفرج عن شيء سوى الأمور الشرعية وأن يصبر على الشدائد وأن يسلم أمره إلى  
 الله تعالى وأن يحسن العشرة مع جميع الخلق للوافق وللخالف حتى رأيت في وصية جوتي  
 من المشايخ علوي وجه التعليل للمتمسك بالطريق هكذا وكن على حسن معاشرة يجمع  
 الخلق مرافقك ومخالفك بالهام والتواضع واليرقت واللين والطلاقة والخلوة  
 والبشاشة والعشوة والأحسن لا سيما مع من خالفك أه ويكفيك في هذا الباب  
 قوله صلى الله عليه وسلم أفطن الغضا أن أن تهيئ من قطعك وتغلب من سرك و  
 تصنع عن

تَصْنَعُ عَنْ ظِلْمِكَ فَمَنْ شَتَمَكَ لَا تُشَتِّمْهُ وَمَنْ ظَلَمَكَ لَا تَظْلِمْهُ بَلْ اَعْفِ عَنْ ظِلْمِكَ  
وَحَبِّلْ مِنْ قِطْعِكَ وَاَعْطِ مِنْ حَرَمِكَ وَلَا تَعَاذِ لَانَفْسِكَ الْحَدِيثُ لَأَنْ اَعْدَى  
عَدُوَّكَ نَفْسِكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ وَقَدْ خَلَقْتَ اَمَارَةً بِالسُّوءِ وَأَمْرًا بِمَنْعِهَا عَنْ  
شَهَوَاتِهَا وَفُطَاهِمَا مِنْ لَذَائِهَا وَالتَّرَمُّ خِلَافُ مَا أُوجِبَتْهُ النَّفْسُ وَاتْرَكَ هَوَاهَا وَلَا  
تَحْقِرْ أَحَدًا وَطَهِّرْ قَلْبَكَ عَنْ خَبَائِثِ الْأَخْلَاقِ وَكُنْ أَرْضَاءً فِي التَّوَاضُعِ وَشَجَرًا مَثْوًى فِي  
الْمَنَافِعِ وَلَيْلًا مُظْلِمًا فِي سِتْرِ الْعُيُوبِ وَاقْتَصِرْ أَحْتِيَاجَكَ إِلَى رَبِّكَ كَمَا لَا حَتَّاجُ إِلَى شَيْءٍ  
بَلْ كُلُّ أَحَدٍ يَحْتَاجُ إِلَيْكَ حَيْثُ لِلْمُلُوكِ وَتَسْخَرُ لَكَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَلَا تَضِيعُ وَقْتَكَ لِأَنْ  
الْأَشْيَاءَ مَرهُونَةٌ بِالْأَوْقَاتِ وَعَلَيْكَ بِالْآدَابِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ وَلَا  
تَفَارِجْ بَيْنَ مَدْحِكَ وَلَا تَحْمِلْ بِذَمِّكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ  
وَكُنْ قَبِيحًا فِي تَسْلِيمِ النِّقَالِ شَيْخُكَ لِيَقْبَلَكَ الشَّيْخُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَكِنْ أَرَاكُمْ مَتَكَاسِلِينَ  
فِي حَقِّ الْآدَابِ وَبِغَيْرِ التَّمَسُّكِ وَبِالْجَلَلَةِ فَهَذَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ يَطُولُ وَالْقَلَمُ بِأَ  
النَّطْقِ يَهْوِلُ لَا يَمَكُنُ أَحْسَنَ التَّعْبِيرِ وَالْأَعْرَابِ تَعْمَلُ الدُّرَرِ وَأَسَلَّمَ عَلَيْكَ وَأَدْعُو  
لَكَ وَأَطِيبِ النَّعَاءَ مِنْكَ وَأَسَلَّمَ عَلَى جَمِيعِ فَضْلَانِكَ وَعَلَى كَافَّةِ أَهْلِ قَرْيَتِكَ وَأَنْتَ مُخَصَّصٌ  
عَنْ أَهْوَالِكَ وَأَهْوَالِهِمْ وَوَالِدَيْهِ وَمُحَمَّدٌ خَالِدٌ وَمُحَمَّدَةٌ عَاصِمَةٌ وَأَتَمُّ الْبَيْتِ وَالْأَنْجَالُ وَالْفَتَاهُ  
الَّذِينَ عَدَدُهُمْ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ فِي مَجْمَعِ يَسْلَمُونَ عَلَيْكَ وَعَلَى الْإِخْوَانِ دَعَمٌ بِالسَّلَامَةِ  
وَالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ بِمَا خَيْرَ لِبَرِيَّةٍ عَلَيْهِمْ عَلَى الْوُجْهَامِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى النَّفْسِ .

( الْمَكْتُوبُ الْخَامِسُ وَالْثَلَاثُونَ ) إِلَى الْمَلَا حَالِي الْيَهْرِي فِي أَهْدَاةٍ بِعَدَمِ سِيَادَتِهِ قَسْرَ  
أَيَّاهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مِنْ جِهَاتِ الْعَوْنِ الْأَعْلَمِ قَسْرَ فِي بَعْضِ نَصَائِحِ مَجْمَعِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ  
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَهْبَابِهِ أَجْمَعِينَ وَبَعْدَ فَمِنْ حَلِيبِ السَّنَةِ السَّنِيَّةِ مُحَمَّدٌ مظهر الْإِلَهِ فِي اللَّهِ وَالْحَبِيبِ



لوجه الله الملاصق حِفْظَه الله غِب السَّلام والدُّعاء والاستدعاء والتفخيم عن  
 الأحوال والسَّلام على كل من سئل عنا أَثَرُ ذَلِكَ لِيَكُنْ معلوماً بأننا لا نَسْأَلُكَ خُصُوصاً  
 أَنْتَ مِنْ أَهْلِ مَمْلَكَةٍ قَدْ دُفِنَ فِيهَا مَنْ بِهِ أَفْتَخَارُنَا وَأَلِيهِ أَتَسَابَنَا وَعَلَيْهِ أَعْتَمَدُنَا  
 أَعْنَى بِهِ الْفَوْثُ الْأَعْظَمُ قَدَسْنَا اللَّهَ وَأَيَّامُكَ بِأَسْرَارِهِ وَأَرْوَانَا وَأَيَّامُكَ مِنْ حَجَارَاتِهِ نَوَارِهِ  
 وَلَكِنْ يَلْزِمُ عَلَيْكَ اخْتِيَارُ مَذْهَبِهِ وَالتَّلَبُّسُ بِسِرِّيهِ وَالتَّشَرُّبُ مِنْ مِثَارِهِ مَا  
 أَمَكُنْ فَإِنْ مَا لَا يَذَرُكَ كَلَهُ لَا يَذَرُكَ كَلَهُ أَيَّتَاهَا الْعَرِيزُ تَجَاوَزَ عَنْ عَالَمِ غُرُورٍ فَلَا تَغْرَبُكَ  
 الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغْرَبُكَ بِاللَّهِ الْفُرُوسُ وَادْكُرْ مَنَازِلَ أَهْلِ الْحُضُورِ تَعْرِفْ فِي وَجْهِهِمْ  
 نَضْرَةَ الذَّيْعِيمِ عَسَى أَنْ تَشْتَمَ بِحَشَامِ الْقَلْبِ رَائِحَةً مِنْ نَفْحَاتِ بَسْتَانِ فَرْوَجٍ وَرَنْجَانِ  
 وَخَبْنَةِ يَغِيمٍ وَتَشْرَبَ جُرْعَةً مِنْ جَامِ يَسْقُونَ مِنْ رَحِيفٍ مَخْمُومٍ خِتَامُهُ مِسْكٌ  
 وَأَعْرِضْ عَنْ دَوَاعِي الشَّهَوَاتِ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَأَسْمَعْ بِسْمِ اللَّهِ  
 قَلْبِكَ مِنْ مَنَادٍ أَيْسَجِبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا سَرَةَ لَهُ مِنَ اللَّهِ نَدَاءُ أَلَمْ يَأْنِ  
 لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَنْشَعُ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَأَنْتَبَهَ عَنْ أَخْبَارِ مَقَامَاتِ أَهْلِ الْحُضُورِ رَجُلًا  
 لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَاسْتَقْبِلْ مِنْهَا سَلَامًا فَقَدْ هَدَى هَذِهِ تَذَكُّرَةً  
 فِي شَأْنِ اتِّخَاذِ الْخَيْرِ بِسَبِيلٍ وَأَبْذَلَ نَفْسَكَ فِي الْعِبَادَةِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ وَأَنْصَفَ  
 مَعَ حَضْرَةِ مَوْلَاكَ الَّذِي لَا غِنَاءَ عَنْهُ فِي أَوَّلِكَ وَأَخْرَاكَ وَلَا تَرَكَ ذِكْرَهُ الَّذِي  
 بِالْفَضْلِ أَعْطَاكَ الْإِكْفِيَّةَ فِي شَرْعِهِ قَوْلُهُ فَأَذْكُرْنِي أَذْكُرْكُمْ وَفِي الْخَيْرِ عَنْ  
 تَرَاةٍ مَا تَقْلُونَهُ مَدَى الدِّي وَفِي يَرْضَى عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْأَلُكَ عَذَابًا صَعْدًا  
 وَبِالْجَمَلَةِ فَمَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ بِطَوِيلٍ وَالْقَلَمُ بِالتَّسْطِيرِ بِحَوْلٍ لَا يَكُنْ عَسَى الْبَعِيرُ  
 وَالْأَعْدَابُ تَحَايِ الْضَائِرَ وَأَنْ تَسْأَلَ عَنَّا فَالْجِدَاءُ كَلْنَا سَامُونَ وَلَسْنَا مَعَكَ دَاعُونَ  
 وَمُحَمَّدٌ غَالِدٌ وَمُحَمَّدٌ عَاهِدٌ مَعَ جَمِيعِ الْأَنْجَالِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْجِيرَانِ فِي صِحَّةٍ وَعَافِيَةٍ يَسْلَوْنَ  
 عَلَيْكَ وَدَاعُونَ



عليك وداعون الله تعا بدوام الفرة والصحة لك دعتهم سالمين في حياية رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأحبابهم أجمعين .  
 ( المكتوب الأربعون ) الى الملا عبد الله البوبى في بيان أحكام نبات بنذر أحد في أرض آخر بدون الفصل والأختيار أى لأنهما ذلك الثابت وكيفية الزكوة فيه وشمع فيه القول بالبح والبراهين قدس سره .

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وأحبابه ذوى الصديق والوفا وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الألف في الله الملا عبد الله حفظه الله غيب السلام والدعاء والأستدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على كل من يسأل عنا أثرذا ليكن معلوماً بأن المسئلة التي نتكلم عليها وهي عالم نذر المالك بأن وقع الحبب بسبب من الأسباب الآتية فإن نزع بنفسه فالوجه فيها أن الشرط العلم بأعراض مالِك البذر أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في الأعراض وبأن ما ينبت من السنابل الباقية في الحقله بعد الحصاد أو ما ينبت من القناثر في هبوب الهواء أو بسبب الحصاد أو بسبب وقعة العصا فير على السنابل أو بسبب وقوع البرد والمطر عليها أو بسبب سقوط الحب من يد المالك عند حمل الفلة فالنابت لصاحب البذر أى المحبوب أن لم يعلم أن مالك البذر الذى يصح أعراضه عنه أعرض عنه أو كان النابت مما لا يعرض عنه غالباً أى عرفاً وعادة أو لعدم شيوعه في تلك الجهة فأن علم أعراضه أو كان النابت مما يعرض عنه عرفاً وعادة لعدم القيمة له بالكلية أو له قيمة نافذة فالنابت لصاحب الأرض وتملكه ولكن كفاية العلم بالأعراض في التملك مبنى على القول بزوال ملك المالك بمجرد الأعراض كما قاله النووي وغيره خلافاً للرافعي ومن تبعه بقولهم أن المحبوب تميز بمباحة ولا تملك وأن قصد تملكه بعد المنبت فينبغي

فيما تملكه أن ينظر إلى حاله <sup>ح</sup> فإن كان مما يعرض عنه جاز تملكه والآ فلا وبأن ما  
 ينبت من السنبال الباقية في الحقل أو من غيرها مما ذكرناه حيث لم يعرض عنه يلزم  
 زكواته على صاحب السنبال أي البذر لأنه واضح أنه المخاطب بالزكاة أن علم الصاحب  
 وأن لم يعلم فظاهر أن له حكم الأموال الضائعة فيصرفه في المصالح وعليه يخرج الزكاة  
 حيث يقطع أو يغلب على الظن أن الصاحب من أهل الزكاة وبأن ما يستنقله من العيار  
 أكثرها فيما لو حمل السيل ولكن تفهم مسئلتنا من العبارات صراحة وبأن ما يستنقله عن  
 صاحب بغية للترشدين ناقلًا عن العلامة محمد بن أبي بكر الأشعر <sup>المنع</sup> فهو عين =  
 مسئلتنا المطلوبة وكذا ما يستنقله عن الفتاوى لابن حجر والزملي بأن اليد لصاحب  
 البذر حال النبات باستصحاب ما كان عليه قبل خال البذر والحادث منه لصاحب  
 البذر أن لم يعرض عنه وعليه الزكاة وأجرة مثل الأرض أو ما تكلمنا عليه في السنة الماضية  
 لصاحب الأرض هذا وكن الشاكرين وأنا أردت تحقيق هذا الدقيق فانظر إلى  
 المنقولات الآتية على وجه الأنصاف والدقة وفي الخفة لابن حجر في باب زكاة النبات  
 ويظهر أن يأخذ بالملوك ما حله سئل إلى أرضه مما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد  
 النبت أو قبله أه وفي حاشية الشيرازي قوله وقصد تملكه أي ينبغي فيما تملكه بعد  
 النبت أن ينظر إلى حاله <sup>ح</sup> فإن كان مما يعرض عنه جاز تملكه والآ فلا أذهب باقي  
 على ملك صاحبه الآن وقد لا يسامح به الآن بعد النبات والأعراض عما ذكر  
 لا يزال الملك وإنما يبيع أخذه وملكه أن كان مما يعرض عنه لتفاهته فليتنامل و  
 ويجزى ويبقى النظر فيما لو لم يملك فإن مقتضى كلامه أنه لا يكون ملكاً له ولا زكاة  
 عليه وهو ظاهر وعليه فالظاهر أنه ملك لصاحب البذر لما تقرّر فإن  
 علم فواضح أنه المخاطب بالزكاة وهل يأتي في مالك الأرض نظير ما ذكره في العا  
 أو يقال له



أَوْ يُقَالُ لَهُ أَنْ يَعلِقَهُ مَطلَقاً لِأَنَّهُ لَمْ يَصِدْ عَنْهُ أَذَنٌ بِالْكَلِيَّةِ وَأَنْ لَمْ يُعْلَمَ  
فَظَاهِرٌ أَنَّ لَهُ حَكْمَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ فَيُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُخْرَجُ مِنْهُ  
الزَّكَاةُ حَيْثُ يَقْطَعُ أَوْ يُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَالَهُ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ لَا مَحَلَّ تَأْمَلُ وَلَعَلَّ  
الْأَوَّلَ الْأَقْرَبُ فَلْيَتَأْمَلْ جَمِيعَ مَا ذَكَرُوا وَلْيَحْذَرِ فَإِنَّ لَمْ أَرَفْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ نَقْلاً ثُمَّ رَأَيْتُ  
الْفَاضِلَ لِلْحَشِيِّ سَمِعْتُ قَالَ قَوْلُهُ وَقَصِدْتُ إِلَى قَضِيَّتِهِ تَوْقِفُ مَلِكُهُ عَلَى قَصْدِهِ  
تَمَلُّكُهُ وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْعَارِيَةِ وَلَوْ حَمَلَ السَّيْلُ بَذراً إِلَى الْأَرْضِ  
فَنَبَتَ فَهُوَ لِمَا حَبَلَ بِهِ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ اعْتِرَاضِ مَالِكِهِ ثُمَّ قَوْلُهُ أَتَامَا اعْتِرَاضَ مَالِكِهِ  
عَنْهُ وَهُوَ مَنْ يَصِحُّ اعْتِرَاضُهُ لَا كَسَفِيهِ فَهُوَ لَذِي الْأَرْضِ أَنَّ قُلْنَا بِزَوَالِ مَلِكِهِ  
مَالِكُهُ عَنْهُ بِمَجْرَدِ الْأَعْرَاضِ أُنْتَهَى آهَ بِصَرِيحِهِ وَفِي النِّهَايَةِ لِلرَّمَلِيِّ فِي  
بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ قَالَ فِي الْجَمْعِ قَالَ أَحْمَدُ بَنُو قَوْلِهِمْ بِمَا يُشْتَبِهُ الْأَدْمِيُونَ لَيْسَ لِلرَّادِ  
بِهِمْ تَقْصِدُ زَرْعَتَهُ وَأَنَّ لِلرَّادِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِ مَا يَزْرَعُونَهُ حَتَّى لَوْ سَقَطَ  
الْحَبُّ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ عِنْدَ حَمْلِ الْغَلَّةِ أَوْ وَقَعَتِ الْعَصَا فِي رِجْلِ السَّنَابِلِ فَتَنَاشَرَ  
الْحَبُّ وَنَبَتَ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ أَذَا بَلَغَ نَضَاجاً بِأَبْلَا خِلَافٍ أَنْ تَفْقَ عَلَيْهِ الْأَحْبَابُ  
وَيُسْتَشْنَى مِنْ أَطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ حَمَلَ السَّيْلُ حَبّاً نَجَبَ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ  
فَنَبَتَ بِأَرْضِنَا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ آهَ وَفِي حَاشِيَةِ الشُّبْرَةِ أَمْلَسِي قَوْلَهُ فَإِنَّهُ لَا  
زَكَاةَ فِيهِ ظَاهِرٌ أَنَّ مَقْصِدَ تَمَلُّكِهِ مَلِكٌ جَمِيعُهُ فَلْيَنْظُرْ وَجْهَ ذَلِكَ وَهَلَّا جَعَلَ  
غَنِيمَةً أَوْ فَيْئَاتٍ بَلْ لَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَنِيمَةً أَنْ وَجَدَ اسْتِيلَاءً عَلَيْهِ أَوْ جَعَلْنَا  
الْقَصْدَ اسْتِيلَاءً عَلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ خُصُوصاً أَنْ نَبَتَ فِي غَيْرِ أَرْضِهِ آهَ سَمِعْتُ عَلَى  
حَقِّ أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ أَنْ كَانَ هَذَا مَعَايِشَ عَنْهُ مَلِكُهُ مِنْ نَبَتٍ فِي أَرْضِهِ بَلَا  
قَصْدٍ فَإِنْ نَبَتَ فِي مَوَاتٍ مَلِكُهُ مِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ كَالْحَطَبِ وَغَوَّهَ وَأَنْ كَانَ



مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو فيني وأن قصدوه  
 فمنعوه بقتال فهو غنيمه لمن منعهم آه ع ش وفي حاشية الكبرى للكردي  
 في كتاب زكوة النبات ويزكي ما حمله سبيل إلى أرضه مما يعرض عنه فنبت وقصد  
 تملكه بعد النبت أو قبله كذا في التحفة هنا لكنه ذكر في العارية أنه يملكه بمجرد اعراض  
 مالكه الذي يصح اعراضه وكذا يقال فيما حمله سبيل من دار الحرب فنبت في دارنا الخ آه  
 وفي حاشية الشرقاوى على شرح التحرير للقاضي زكريا الأنصاري في باب زكوة النبات  
 قوله وأن يزرعه الخ وهو قول مرجح والمعتمد خلافه بل المعتبر تمام الملك وأن  
 لم يباشر الملك ولا نأبئه زراعته كأن وقع الحب بنفسه من مالكه عند حمل  
 الغلة مثلاً أو بالقاء نحو طير كأن وقعت العصا فير على السنان بل فتناثر الحب  
 ونبت فتجب الزكوة في ذلك أن بلغ نصاباً وخرج بالملك المذكور ما نبت من  
 حب حمله السبيل من دار الحرب إلى أرضنا غير المملوكة لأحد فلا زكوة فيه لأنه فيني و  
 المالك غير معين أما لو كانت مملوكة فيملكه من نبت بأرضه ومثل ما حمله السبيل  
 إلى الأرض غير المملوكة فمما رزق النخل للبائع بالثمن وما وقف من ثمار بستان أو حب  
 قرية على المساجد الربط والقناطر والفقراء والمساكين فلا زكوة في شي من ذلك  
 ولو حمل الحواء أو الماء حباً مملوكاً فنبت بأرضي فأين أعرض عنه مالكه فهو لصاحب  
 الأرض وعليه زكوته وأن لم يعرض عنه فهو له وعليه زكوته وأجرة مثل الأرض لصا  
 حبها آه وفي أعانة الطالبين في باب الزكوة النقل من الشرقاوى مع النقل من التحفة حيث  
 قال وفي التحفة بعد أن ساق عبارة شارح التحرير وضيقها قال وفي الروضة  
 وأصلها ما حاصله أن ما تناثر من حب مملوك بنحو بيع أو طير من كبي وجري عليه  
 شرع التنبه فغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوكه بنفسه زكوتي وعليه يفرق  
 بين هذا

بين هذا والماشية بأن لها نوعاً اختياراً فاجتنب لصارف عنه وهو قصد =  
 أساستها بخلافه هنا وأيضاً فنبات القوت بنفسه نادرٌ فالحق بالقلب  
 ولا كذلك في رسوم الماشية فاجتنب لقصد محضه وفي التحفة في آخر كتاب  
 العارية ولو حمل السيل أو نحو الهواء بذراً مجمعة أي ما سيصير مبذوراً ولو  
 نواة أو حبة لم يعرض عنها مالكها إلى الأرض لغير مالكه فنبت فهو أي النبات  
 لصاحب البذر لأنه عين ماله وأن تحول لصفة أخرى فيجب على ذي الأرض  
 فالحاكم رده إليه أي أعلامه به كما في الأمانة الشرعية أما ما عرض مالكه عنه وهو  
 من يصح أعراضه لا كسفيه فهو لذي الأرض أن قلنا بزوال ملكه مالكه عنه بمجرد  
 الأعراض ( تنبيه ) سيعلم مما يأتي قبيل الألفية جواز أخذ ما يلقي مما يعرض عنه  
 غالباً ويؤخذ منه أن ما هو كذلك يملكه مالك الأرض هنا وأن لم يتحقق تعرض  
 للمالك عنه وح فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه لا أن يعلم أعراضه خلافاً لما يوجهه  
 كلامهم هنا فتأمل آه وفي حاشية الشيرازي قوله أو نحو الهواء كذا في أصله =  
 آه سيد عمر أي كالطير قوله أي ما سيصير مبذوراً وفيه تجوز من وجهين آه مغنى  
 أي إطلاق المصدر على المفعول وتسمية الشيء بما سيصير إليه آه زياد قوله ولو نواة  
 أو حبة عبارة للفن شمل إطلاقه ما لو كان للحمول لا قيمة له كحبة أو نواة لم يعرض  
 عنها مالكها وهو الأصح كما في زيادة الروضة آه قوله فيجب على الأرض عبارة للفن والنهاية  
 فيجب رده إليه أن حضر وعلمه والآ فريدة أي القاضى لأنه نائب النائب ويحفظ المال  
 الضائع آه عبارة ستم قوله فيجب الأخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وأن غاب  
 فلا قاضيه آه فليتأمل ما ذكره الشارع قوله أما ما عرض إلى قوله أن قلنا في الفن  
 الآ قوله لا كسفيه قوله بمجرد الأعراض وهو الصحيح آه ع شق قوله يؤخذ منه أي من ذلك

الجواز قوله وج فالشرط الخ اعتمده ثم رآه ستم قوله أن لا يعلم الخ قد يقال هذا  
 يشمل ما يشك فيه هل هو مما يعرض عنه غالباً أولاً وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط  
 يعلم الأعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في الأعراض ستم على حج آه ع ش  
 وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم اعراضه في الشرح قوله ما هو كذلك المشار به إلى  
 قوله مما يعرض عنه غالباً آه شير واني وفي النهاية في آخر كتاب العارية ولو حمل السيل أو  
 الحواء بذراً بمجموعة أي ما سيجري مجرى غيره ولو نواة أو حبة لم يعرض عنها مالكها إلى  
 أرض لغير مالكه فنبت فحسوا أي الثابت لصاحب البذر لأنه عين ماله تحول إلى صفة  
 أخرى فلم يزل ملكه عنه ويجب رده إليه أن حضر وعلمه والآخر الحاكم لأنه مال خضائع  
 أقام تعرض عنه مالكه وهو ممن يعتد بأعراضه لا كحجور بسفقه فهو لب الأرض  
 أن قلنا بزوال ملكي مالكة عنه بمجرد الأعراض اعلم أنه سيعلم مما يأت في قبيل الأخيرة  
 جواز أخذ ما يلقى مما يعرض عنه غالباً ويؤخذ منه أن ما غننا كذلك بملكه مالك  
 الأرض هنا وإن لم يتحقق أعراض المالك وج فالشرط أن لا يعلم عدم اعراضه لأن  
 يعلم اعراضه وأن أوهم كلامهم هنا خلاف ذلك آه وفيما شبه الشبرام ليس قوله  
 فالشرط أن لا يعلم عدم اعراضه قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو مما يعرض عنه  
 غالباً أولاً وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الأعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه  
 غالباً مع الشك في الأعراض آه ستم حج آه ع ش وفي شرح للولي في كتاب العارية ولو حمل  
 السيل بذراً لغيره إلى أرضه فنبت فحسوا أي الثابت لصاحب البذر بذال معجزة آه  
 وفيما شبه القايير في قواه ولو حمل السيل بذراً لغيره ولو نواة لم يعلم أن مالكها  
 الذي ليس أعراضه منها أدنى منها فإن علم ذلك ملكها صاحب الأرض قال العلاقة  
 ستم وإن الوكادنت مما جرت العادة بالأعراض منها وقيد به بعضهم بما إذا لم يدع  
 مالكها عدم



ما لكها عدم الأعراض المجازة كالبنذر آه قوله فهو لصاحب البذر ولا يلزمه قلة  
 قبل الطلب ولا أجره عليه قبل القلع لعدم تقديته وعدم فعله وتجب أجره مدة  
 القلع ويلزمه تسوية الأرض أن قلع بأختياره والآ فلا على المعتمد في جميع ذلك  
 قاله شيخنا آه قل وفي كتاب شرح الروض في كتاب العارية (فرع) لو حمل  
 السيل أو نحوه كهواء حبات أو ثوى لغيره إلى أرضه وكذا لو حمل إليها مالا قيمة  
 له كحبة أو ثوة لم يعرض عنها المالك لها الرخه ردها للمالك أن حضر وإن  
 غاب فللقاضيه بردها وعدل إلى هذا عن قول أصله لزمه ردها لما لكها أن  
 عرفه والآ في دفعها إلى القاضيه ليفيد أنه يدفعها إلى القاضيه عند غيبة المالك  
 وإن عرفه وعند حضوره إذا لم يعرفه كما فهم بالأولى وأن نسب الأول نسبت في  
 أرضه لم يملكها وعلى مالكها القلع لأن مالك الأرض لم يأذن فيه فهو كما لو اشترت  
 أغصان شجرة غيره في هواء داره وعليه التسوية للأرض لأن ذلك لتخليص ملكه  
 وجزم في الطلب بأنه لا أجرت عليه للمدة التي قبل القلع وإن كثرت لعدم الفعل  
 منه أما إذا عرض عنها مالكها وكان ممن يصح أعراضه فهي ملك الأرض آه وفي حاشية  
 الشهاب أحمد الرملي الكبير على شرح الروض قوله لزمه ردها للمالك أن حضر  
 لأنها عين ماله تحولت إلى صفة أخرى ومقتضى لزوم ردها التولية بينها وبين  
 مالكها أو من يشترط مقامه قوله وعلى مالكها القلع لأن مالك الأرض لا يملكها  
 أنه لا يجب عليه القلع إلا بمطالبة صاحب الأرض وهو ظاهر نعم في وجوبه عند  
 عدم شعور المالك تطرح قوله لأن ذلك لتخليص ملكه هو يقتضي أن مالك الأرض  
 لو باشر القلع أو أجبره عليه لم تلزمه التسوية في قوله في الطلب بأنه لا أجره إلا  
 وذكره لما وردى وغيره وهو ظاهر آه وفي الفتاوى الكبرى لابن حجر في آخر باب العارية

وسئل رحن عن قولهم في العارية وقطع مجاناً بذراً ونواة حمله سئل فقلت في  
 أرضه فهو باق على ملك صاحبه فإن أعرض عنه فهو لصاحب الأرض هذا فيما لا  
 قيمة له كنوتاً أما غيره فهو باق لمالكه ذكر ابن أبي شريف في شرحه زاد في الأئمة  
 وعلى مالك القطع لأن مالك الأرض لم يأذن فيه فهو كالواشتشت أعصان  
 الشجرت في هواء داره وعليه التسوية للأرض لأن ذلك لتخليص ملكه وفي فتاوى  
 السهمود وأن كان ذلك يسيراً يقرض الناس عن المطالبة به عادة الحق ذلك  
 بالسواقط التي جرت العادة بالأعراض عنها وفي الأئمة بعد ما تقدم فإن أعرض  
 عنها وكان ممن يصح أعرضه فهي ملك الأرض آه ولا يخفى مناقضه ما ذكر لما ذكره  
 ابن أبي شريف فما للمعتد فأجاب بقوله كلام الأئمة لا يخالفه ما ذكره بعده  
 ومنه جرت عليه مبيناً المراد في شرح الإرشاد حيث قلت وعلى مالك للأرض  
 رده أي ما حمل من نحو نوى وجب لمالكه أن حضروا أن لم يكن له قيمة كحبة ونواة  
 لم يعرض عنها وذلك لأن تقيده بالأعراض بما لا قيمة له للموهم أن ماله قيمة  
 لا يزول الملك عنه بالأعراض يحمل على أن المراد قيمته لها وقع عادة أقام اليسر لها  
 وقع كذلك فهي كالقدم وكلامه في باب الصيد والذباغ دال على ذلك وعبارة  
 شرعى على المنهاج ( فرع ) يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز وسنا  
 بل الحصادين وبرادة الخادين فيملكها أخذها على المعتد أي عند النوى وغيره  
 خلافاً لقول الرافعي ومن تبعه أنها نصير مباحة ولا تملك آه وينفذ تصرفه فيها  
 أخذاً بظاهر أموال الساف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما تتعلق به  
 الزكوة وغيره مسامحة بذلك لحقارته عادة فيحث الزنركشي ومن تبعه التقييد  
 بما لا تتعلق به مرفود لذلك نعم محل جواز أخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم يدل



قَرِينَةٌ مِنَ الْمَالِكِ عَلَى عَدَمِ رِضَاهُ كَأَنَّهُ وَكُلُّ مَنْ يَلْتَقِطُ لَهُ أَنتَهَتْ عِبَارَةُ  
 الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لِلْمَلِكِ الْمَلِكَةِ فِيهِ بِالْقَرْنَةِ يَجْرِي فِيهَا لَا قِيَمَةَ  
 لَهُ بِالْكَلِيَّةِ وَفِيهَا لَهُ قِيَمَةٌ تَأْفَهُةٌ وَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ لَهَا وَقَعَ فَلَا يَلْتَقِ فِيهِ بِالْقَرْنِ بَلْ  
 لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ التَّقْلِيكِ أَوْ صِرَاحِ الْأَبَاحَةِ آهَ الْفَتَاوُ الْكَبِيرِ وَفِي فَتَاوِ الشَّهَابِ الرَّسْمِ  
 فِي أَخْرَابِ الْعَارِيَةِ سُسُلٌ عَنْ نَدَرِ طِينِهِ فَحَمَلَهُ السَّيْلُ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَهَلْ يَزُولُ  
 مَلِكُهُ بِمَجْرَدِ الْأَعْرَاضِ حَتَّى تَوَسَّيْتَ فِي الْأَرْضِ الْمُسْتَقْلَ إِلَيْهَا مَلِكُهُ صَاحِبُهَا أَمْ لَا بَدَّ مِنْ قَصْدِ  
 الْقَلِيكِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ مَلِكُهُ بِمَجْرَدِ أَعْرَاضِهِ وَلَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ نَعَمْ  
 أَنَّ كَانَ لَا قِيَمَةَ لَهُ كَحَبَّةٍ أَوْ نَوَاةٍ وَأَعْرَضَ مَا لَكَ عَنْهُ وَهُوَ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ مَلِكُهُ صَاحِبُ  
 الْأَرْضِ آهَ وَفِي كِتَابِ بَغِيَّةِ الْمُسْتَرِشِدِينَ فِي آخِرِ الْقَيْدِ وَالذَّبَائِحِ ( مَسْئَلَةٌ ش )  
 الزَّرْعُ النَّابِتُ فِي الْأَرْضِ لَا يَخْلُو أَنَّ تَكُونُ سَنَابِلُ مَا يَعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا كَسَنَابِلِ  
 الْحَصَادِينَ وَالْمُعْرَضِ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ وَهُوَ الْكَلْفُ الْحَرَّ الرَّشِيدُ فَهَذَا يَزُولُ  
 لِلْمَلِكِ عَنْهُ بِالْأَعْرَاضِ عَلَى الْأَمْرِ فِي الرُّقُوضَةِ فَتَكُونُ غَلَّةٌ فِي مَلِكِ صَاحِبِ الْأَرْضِ أَى  
 مَنْ لَهُ الْيَدُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَالِكِ أَوْ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ مُسْتَعِيرٍ أَوْ غَيْرِهِمْ مَكُونُ قَوْفٍ عَلَيْهِ وَمَوْجِي  
 لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَمَنْدُوسٍ لَهُ بِهَا أَوْ مِمَّا لَا يُعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا أَوْ لَعَدَمِ شَيْعُوهِ فِي ذَلِكَ  
 الْجِهَةِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِ صَاحِبِ الْبَذْرِ قِطْعًا كَمَا لَوْ كَانَ لِلْحُجُورِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَلَوْ  
 ادَّعَى صَاحِبُ الْأَرْضِ الْأَعْرَاضَ فَأَنْكَرَ مَالِكُ الْبَذْرِ صَدَقَ بِمِثْنِهِ ثُمَّ أَنْ لَمْ تَكُنْ  
 لَصَاحِبِ الْبَذْرِ يَدٌ عَلَى الْأَرْضِ فَلَصَاحِبُهَا قِطْعُهُ مَجَانًا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ كَمَا  
 لَوْ أَشْتَرَتْ أَغْصَانًا شَجَرَةٍ فِي هَوَاءِ مَلِكِهِ فَيَجْبِرُ عَلَى أَذْنِهَا وَتَسْوِيَّتِهِ بِلَا أَجْرٍ  
 مَدَّةَ التَّسْوِيَةِ لَعَدَمِ تَعْدِيهِ فَأَنْ رَضِيَ صَاحِبُ الْأَرْضِ بِبَقَائِهِ فَالْغَلَّةُ لِلْمَلِكِ  
 الْبَذْرِ وَأَنْ كَانَتْ الْيَدُ لَهُ حَالِ نَبَاتِهِ بِأَجَارَةٍ وَلَوْ فَاسِدَةً أَوْ أَعَارَةً أَوْ مَخَابَرَةً



ولو بأستصحاب ما كان عليه قبل فالبذر والحارث منه له ولو علم حدوث الزرع  
 مما يزول عنه للملك بالأعراض وممّالا ولم يتميز كان مشتركا بين مالكي البذر والأرض  
 فلا يستقل أحدهما بالتصرف بلا إذن الآخر لعدم تحقق ملكه وهذا كما لو اختلط  
 تخمها أو انصبت طعام أو ما نفع على مثله فيسبغ أحدهما في صاحبه بشرط القطع  
 أو بيعان في ثالث بشرط المعروف ولو اختلفا في أن البذر يسير يزول عنه الملك  
 بالأعراض أم كثير رجعا عدلين جديرين بمكسب يأتي هذا الزرع من الحب وليس هذلي  
 الخضر الغير المتأتية في الزرع بل أمر مشاهد لمن له أدنى خبرة آه وفي شرح البهجة في  
 باب الزكوة ( رأى الدج ) فلو قال مطلق التصرف عند إرساله أبحاثه لمن  
 يأخذه لم يزل ملكه عنه فلم يأخذ أكله بلا ضمان لكن لا ينقد تصرفه فيه  
 ببيع ولا غيره كالحكم فيما لو أعرض عن مقتات من كسرة وسنابل ونحوها فإنه كحاقل  
 الرافعي لا يزول ملكه عنه ولا يملكه أخذه وإنما يباح له أكله للاكتفاء في الإباحة با  
 القرائن الظاهرة قال في الروضة والأرجح أنه يملكه ويتصرف فيه بالبيع وغيره و  
 هو ظاهر أحوال السلف وتعبير الناطم بمقتات أعظم من تعبير أصله بكسرة مع  
 أن عمومه ليس مراداً مطلقاً فلو عثر بما يعرض عنه عرفاً كان أولى لتناوله غير المقناة  
 كبراق الحدادين وأخراجه ما لا يعرض عنه عرفاً وفي حاشية ابن قاسم قوله والأرجح  
 أنه يملكه أي يزول ملك العرض عنه بأعراضه كما في شرح الارشاد بآه  
 وفي الخفة في أمر كتاب الصيد والذبايح ( فرع ) يزول ملكه بالأعراض عن كسرة خبز  
 من رزق وعز سنابل المحسدين وبرادة الحدادين ونحو ذلك مما يرض عنه عادة  
 يملكه أخذه وينفذ تصرفه فيه أخذاً بظاهر أحوال السلف ومنه يؤخذ أنه لا فرق  
 في ذلك بين ما يتعلق به الزكوة وغير مسامحة بذلك لحقارته عادة لكن يحث الزكوة

ومن تبعه التقييد بما لا تتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنا بل والمالك مأمور  
 بجمعها وأخراج نصيب للمستحقين منها أذ لا يحل له التصرف قبل أخراجها كالشريك  
 في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز محمول على مال الزكاة  
 فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ منها إلى آخر ما في الحنفية وفي النهاية في  
 آخر كتاب الصيد والذبائح ومحل أخذ كسر الخبز والسنا بل ونحوها للطرح حتى  
 مالها للمعرض عنها وأن تتعلق بها الزكاة وينفذ تصرفه فيها بالبيع وغيره نعم محل  
 جواز أخذ ذلك كما هو واضح ما لم تدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كأن  
 وكل صليقته له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذالك لعدم تقصوه  
 إعراضه ولو أخذ جل صيته أعرض عنه صاحبه ودبغه ملكه ونزول اختصاص  
 الأمر عنه وفي حاشيته على الشبراوية قوله أعرض عنه صاحبه أي فإن لم  
 يعرض عنه ذواليد لا يملكه الدابغ له ولا شيء له في نظير الدبغ ولا في ثمن ما دبغ  
 به وينبغي أنه لو اختلف الأخذ وصاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم  
 الإعراض ما لم تدل قرينة على الإعراض كالقائه على نحو الكوم آه ع ش وعبارة  
 الجميع صريحة في النظر إلى العرف والعادة وقبضية عليهم أفان كان ما بنت محالا  
 يعرض عنه غالباً أي عرفاً وعادة فهو لصاحبه الحب أي البندى وأن كان  
 مما يعرض عنه غالباً أي عرفاً وعادة فهو لصاحبه الأرض وصريحة أيضاً في  
 أن الشرط العلم بالإعراض لصاحب البندى أو علم كونه للوجود مما يعرض عنه غالباً  
 الشك في الأعراض وهذا أن العلماء إنما يحصلون بعد البنت كما هو للمفهوم صريحة أيضاً  
 والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . دمت مسالمين في حماية رب العالمين  
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(المكتوب الحاد والأربعون) ألى الملا محمد فريد البلاتى في بيان المزارعة والخابرة

الواقعين في رضائنا ومملكتنا بل العامين بنقل عبارات الكتب جزاء الله خيراً .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والصلوة والسلام على خير خلقه محمد الكلى من سعى بموجب ما فهم من أحاديث  
لا يخرج عن الطرق المستقيم بلا اشتباه وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين أخذوا  
بالأثار مع الأئمة وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الألف في الله  
للا محمد فريد حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء والتفحص فليكن  
معلوماً بأن المزارعة والخابرة لا تتحان على المعتمد في مذهبنا الشافعية إلا بالطرق  
التي قد سبقت في كتب مذهبنا وبالتبع في المزارعة كما هو المصريح في الكتب ولكن اختار  
جوازها بدون الطرق المبينة ابن المنذر وابن خزيمة والخطاب والنووي والسبكي من  
جهة الدليل وإن كان المذهب على خلاف ذلك وكذلك اختار جوازها بدون الطرق  
ابن أبي ليلى ومطاووس والحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل في رواية وكلهم صاحب  
مذهب وإن أضحل مذهبهم غير مذهب الإمام أحمد بن حنبل فإنه لم يضر حل فيجوز لنا  
فيجوز لنا تقليدهم لأن العلامة سليمان الكردى قال في الفوائد المدنية أقول يجوز تقليد  
الأقوال والأوجه الضعيفة والأئمة المحترمين غير الأربعة بشرط للتسهيل في الملة الخفيفة  
وبه يظهر سر حديث اختلاف أمته رحمة آه وفي البيهقي ما قاله النووي تبعاً لابن منذر  
ضعيف آه ولكن نقول ليس بشد بالضعف لأن الجمع الكثير من علماء مذهبنا وكنا  
للمناقلة وصاحب أبي حنيفة وغيرهم قد جوزوا المزارعة والخابرة كما مر فيسبب هذا  
قد صار ما اختاره النووي قوياً فيجوز لنا تقليده وعلى تسليم الضعف فنقول يجوز  
تقليد الضعيف وللم لم يرجح خصوصاً قد رجع هذا كما استعلم بمن رجع وبما رجح لانه  
قال سليمان



قال سليمان الكردي في الفوائد المدنية والظاهر عدم اشتراط أن يرجح القول  
الضعيف أن يرجحه بعض أهل الترجيح محله فمن يريد العمل بالراجح ثم الضعيف  
الذي يجوز تقليده شرطه أن لا يكون مما يتقضى فيه قضاء القاضيه آه ولأنه قد  
قال ابن جبال يجوز تقليد المرجوح الذي رجحه بعض أهل الترجيح سواء الشافعي  
وغيره آه وقد رجع المزارعة والمخابرة من طرف بعض الشافعيين ومن طرف بعض  
المالكيين وفي الفوائد المدنية فعلم من جميع ما قدمته أن الضعيف الذي رجحه بعض  
أهل الترجيح من المسئلة ذات القولين أو الوجهين مثلاً يجوز تقليده للعارف بغيره  
والضعيف الغير الراجح من بعض أهل الترجيح يحتمل تقليده على العارف بالنظر في الأدلة والبحث  
عن الأرجح وغيره يجوز له تقليده إذا لم يجد من يجز به بالراجح ويفتقر العمل به إذا لم  
يرد العمل به إلى الميرد العمل بغيره كما تقدم إذا تقر ذلك فنقول ابن حجر في شرح خطبة  
المنهاج من النخبة أن الضعيف لا يجوز العمل به إلا آخر ما قاله محل على إيراد العمل بالراجح  
كما تقدم في كلام ابن جبال آه باختصار وفي فتاوى السيد عمر البصري في مسألة الأئمة  
في الشهابيك في أثناء الجواب ما نصه يجوز العمل للأشياء في خاصة نفسه تقليداً  
للرجح المرجوح فقد صرح السبكي وغيره من أجلة للنأخرين يجوز تقليد المرجوح  
بالنسبة إلى العمل دون القضاء والأفتاء والمراد بمنع الأفتاء به إطلاق نسبته  
إلى مذهب الشافعي حيث يوهم السائل أنه مذهب المذهب فهذا تعزيز محتج وأما  
الأفتاء على طريق التعريف بحاله وأنه يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل فغير  
محتج آه وفي ترشيح السفيدي قال السيد عمر نقلاً عن ابن زياد أن المعاصي إذا  
وافقت فعله مذهب الإمام يصح تقليده صح فعله وإن لم يقلده توسعة على عباد  
الله تعالى فيه أيضاً والمعاصي كل من لا يتكلم من أدراك الأحكام الشرعية في الأدلة

مطلقاً فافهم من  
شرط الضعيف

المتن  
صاحب الامام  
في ظرف المذهب  
كما علمت وفي  
البعض

ولا يعرف طرُقها فيجوز له بل يجب عليه التقليد وحمله العالم الذكيم يبلغ رتبة  
الأجتهار آه ثم بعد ما علمت ما ذكرنا فال المطلوب أن تنظر في المنقولات الآتية على  
وجه الانصاف والدقة وفي كتاب بغية المسترشدين مسئلة ج (أعلم أن المشأ إليه  
بالجيم هو ذوالرأي المصاب علوى بن سقاف بن محمد الجفوي العتقوي الحنفي) ما حكم  
المزارعة والخابرة ومن جَوَّزَ هَاجِ العلماء أما المزارعة وهي العمل في الأرض ببعض ما يخرج  
منها والبذر في المالِك والخابرة كذلك ألا أن البذر من العامل وصيغتهما أن يقول  
زارعتك على هذه الأرض على أن لك نصف زرعها أو ثلثه مثلاً فقد ذهب كثير من العلماء  
إلى جوازها دون ذلك عن سيدنا علي وأبن مسعود وعمار وسعد بن أبي وقاص  
وماذري وهو مذهب أبن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وطاوس و  
الحسن والأوزاعي وأحد الراويين عن أحمد لما روى عن نافع أن أبن عمر كان يكره  
مزارعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدر من أماراة معاوية  
رعى بالثلث والربيع وفي صحيح البخاري عامل عمر الناس على أنه أن جاء عمر بالبذر من  
عنده فله الشرط وأن جاؤا بالبذر فلم يكن قال البخاري وزارع علي وسعد و  
أبن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعمرو آل عمرو آل علي وأبن سيرين  
ونقل النووي عن الخطابي أن المزارعة جائزة وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار ولا يبطل  
العمل فيها أحد رجوعها أيضاً أبن خزيمة وصنف فيها جزاً وأبن المنذر وقال الجبشي قال  
الترمذي المختار بجوازها روى عنها قال أبو عبد الله القاسم بن سلام والقول بجوازها حسن  
ينبغي التمييز إليه الحق الأحاديث الواردة في ذلك ولأن اختلاف العلماء رحمة وللضرورة  
الداعية لذلك وأختارهما السبكي أيضاً وقال في المدونة الحنفية ومنع أبو حنيفة من  
المزارعة وجوزها صاحباه لأنه ميسرة لغيره ولم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من



غير أن زرع والفتوى على قولها الحاجة للناس ولظهور رتد أهل الآفة بها والقرآن  
 يترك بالتعامل أه بغيرة روي حاشية البجيرمي على الانتاع ثم رأيت في كتاب البراءة  
 في فضل السعي والحركة وما ينبغي بأذن الله تعالى التهلكة للعلامة محمد بن عبد الرحمن  
 الوصلية مانعه وعند أماننا المشافعي روي أن المزارعة وهي المعاملة على الأرض ببعض  
 ما يخرج منها لا تجوز إلا على بياض تخلل الخلل والعشب تبعاً لهما ولا تجوز على أرض لا تخل فيها  
 ولا عنب مسواء كان البذر من المالك أو العامل لما روي ثابت بن الضحاك أنه صلى الله  
 عليه وسلم نهي عن المزارعة وقال أحمد أن كان البذر من رب الأرض جاز وتلك  
 المزارعة وإن كان من العامل لم يحز وهي المخابرة وذهب كثير من العلماء إلى  
 جوازها مطلقاً سواء كان البذر من المالك أو العامل وصورته أن يقول زار  
 عتكَ على هذه الأرض على أن لك نصف زرعها أو ثلثه وروي ذلك عن علي و  
 ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وهو مذهب  
 وهو مذهب أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد لما روي عن نافع أن ابن عمر كان يكره  
 مزارعة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي وعمر وعثمان وعلي قال  
 البخاري وزارع علي وسعد وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة  
 وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين وحامل عمر علي أنه أذ لجاز البذر من  
 عنده فله الشرط وأن جاؤا بالبذر فلم يملك ذلك قال النووي تجوز المزارعة والمخابرة  
 وصنف ابن خزيمة فيها جزءً وبين علي الأحاديث الواردة بالشئ وجمع بين  
 أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف الأمام أحمد بن حنبل حديث  
 الشئ وقال هو مضعف وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة  
 والشافعي لأنهم لم يقفوا على علته ثم قال فالمزارعة جائزة وهي عمل المسلمين



في جميع الأمصار قال النووي واختار جواز الزراعة والمخاطبة وتأويل الأحاديث  
 على أنه إذا شرط لواحد منها قطعة معينة ولاخر أخرى قلت بصحتها والقول بجوازها  
 حسن ينبغي للصير إليه لثبوت الأحاديث الواردة في ذلك ولأن اختلاف العلماء حجة  
 وللضرورة الداعية لذلك أه كتاب البركة والقول بالجواز هو الذي ينبغي أن يقتضى به  
 الآن مراعاة لأهل هذا الزمان أه لكاتبه أه يحير من في فتح المعين للزراعة هي أن  
 يعامل المالك غيره على أرض ليسر عها بجزء معلوم عما يخرج منها والبذر من المالك فإن  
 كان البذر من العامل فهي مخاطبة وهما باطلان للنهي عنهما واختار السبكي كجمع آخرين  
 جوازها وأستدلوا بعمل عمر رضي وأهل المدينة إلى آخر ما فيه وفي حاشية ترشيح  
 للمستفدين عليه قوله واختار السبكي جوازها إلى اختاره أيضا النووي تبعا لابن  
 منذر وابن خزيمة والخطابي أه وفيه من الآله للمالك شرح عمدة المسالك  
 واختار النووي من جهة الدليل صحة للمخاطبة والزراعة تبعا لابن منذر وابن  
 خزيمة والخطابي وأجابوا عن الأحاديث الصحيحة فيها ثم ذكر في آخر الباب قال  
 أي النووي والأحاديث مؤولة على ما إذا شرط لواحد نزع قطعة معينة و  
 لآخر أخرى أه إلى وفي كفاية الأختيار على غاية الاختصار وقال ابن سيرين  
 تجوز الزراعة وقال النووي قال جواز الزراعة والمخاطبة من كبار أصحابنا أيضا  
 ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وحققت ابن خزيمة جزأين فيه على الأحاديث  
 الواردة بالنهي عنهما وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقد ضعف  
 أحمد بن حنبل راج حديث النهي وقال هو مضطرب كثير الألوان قال الخطابي وأبطلها  
 مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى لأنهم لم يقيفوا على علته قال وللزراعة  
 جائزة وهي من المسائل في جميع الأمصار لا يبطل العمل به أحد هذا كلام الخطابي  
 المختار جواز

والمختار جواز المزارعة والمخابرة وتأويل الأحاديث على ما إذا شُرِّطَ لواحدٍ زرعٍ قطعةٍ  
معيّنة ولا خراخنة والمعرّوف في المذهب أبطال هذه للعامة والله أعلم بهذا الكلام  
الروضة وقال في شرح مسلم أن الجواز هو الظاهر المختار لحديث خيبر ولا يقبل  
دعوى كون المزارعة في خيبر أتمّاجازت تبعاً للمساقات بل جازت =  
مستقلة لأن المعنى الجوّز للمساقات موجود في المزارعة وقياساً على القرآن  
فأنه جائز بالأجماع وهو كالمزارعة في كل شيء والمسلمون في جميع الأصهار  
الأعصار مستقيمون على العمل بالمزارعة وقد قال بجواز المزارعة أبو يوسف  
ومحمد وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين والمحدثين والله أعلم واعلم أن الدرب  
المذكورة سابقة على التي نقلنا الآن منها شوافع المذهب وفي فقه الشافعي  
وفي رد المختار شرح تنوير الأبصار في فقه الحنفية (كتاب المزارعة) منابها  
ظاهرة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعاً عقد على الزرع ببعض الخارج وأركانها  
أربعة أرض وبذر وعمل وبقر ولا تنقيح عند الأمام لأنها كقفيز الطحان  
وعند هانئ وبه يفتى للحاجة وقياساً على المضاربة إلى آخر ما فيه وفي عاشية  
ابن عابدين عليه (كتاب المزارعة) وتسمى للمخابرة والمخافلة ويسمى أهل  
العراق القراح وبيانها في النخاه وفي الهداية في فقه الحنفية أيضاً كما نقل عنه أيضاً  
صاحب البغية فيما سبق ومنع أبو حنيفة المزارعة وجوزها صاحبها =  
لأنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من شجر أو زرع والفتوى  
على قولها الحاجة الناس ولظهور تعامل الأمة بها والقول يترك بالتعامل أه وفي  
كتاب الفقه على المذهب الأربعة الحنفية قالوا المزارعة شرعاً هي عقد على الزرع =  
بعض الخارج من الأرض ومعنى هذا أن المزارعة عبارة عن عقد بين مالك أرض

وعامل يعمل في الأرض يشتمل على أن العامل يستأجر الأرض ليزرعها ببعض المتحصل من الزرع وأن المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض الخارج المتحصل من الأرض وهذا النوع من المعاملة مختلف فيه عند الحنفية فأبو حنيفة يقول أنه لا يجوز وأبو يوسف ومحمد يقولان يجوز وقولهما هو المفتي به في المذهب لأن فيه توسعة على الناس مصلحة لهم إلى أن قال للخابرة بفتح الباء فهي مرادفة للزراعة في المعنى الشرعي فهي عقد على الزرع ببعض ما يخرج من الأرض وأما في اللغة فهي مشتقة من الخبار وهو الأرض اللينة أه وفي كتاب الفقه = أيضا الخابرة يقولون يجوز للزراعة بالصورة التي يقول بها صاحبنا أي حنيفة إلا أنهم يخصون المالك بدفع الحب ومن هذا تعلم أن الخابرة يقولون بمن تأجير الأرض للمعلومة مدة معينة ببعض ما يخرج منها كثلث غلتها ونصفها سواء كانت غلتها طعما ما كالقمح والشعير أو غير طعام كالقطن والكتان وحكم الأجرة بهذا حكم الأجرة بالنقد بلافريق كما سيأتي في بحث الأجرة والخابرة كالزراعة في المعنى الشرعي ثم أن الأصل في جوازها هو السنة الصحيحة فمنها ما روى ابن عمر قال عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع متفق عليه أه وفي فتاوى النووي (مسألة) المشهور من مذهبنا أن الزراعة الخالية من المساقاة باطلة وهو مذهب الشافعي وقال به جمهور أصحابنا وجماهير العلماء وقال أحمد بن حنبل أنها صحيحة وبه قال ثلاثة من كبار أئمة أصحابنا وهم أئمة الأئمة أبو بكر محمد بن أسحق ابن خزيمة وأبو العباس أحمد بن عمر بن سريج وأبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم اللطاعي وهو المختار = الرابع في الدليل وأما الأحاديث الواردة في النهي فأجاب عنها المجوزون وصنف فيها ابن خزيمة



فيها ابن خزيمة كتاباً وتلخيصه في شرح المهذب والله أعلم وفي كتاب  
 الفقه أيضاً من غير أسناب المذهب ( دليل المزارعة ) أقا دليل حجة  
 المزارعة فهو مأخوذ من السنة الصحيحة فمن ذلك ما رواه ابن عمر قال  
 عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ينظر ما يخرج منها من شمر أو زرع  
 متفق عليه وروى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
 أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بالشطرنج أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم أعلم  
 إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع فقد عمل الخلفاء الراشدون بالمزارعة ولم  
 ينكر عليهم أحد فكان كالأجماع وهذا هو دليل المزارعة المشهورة وهو يحمل أمر من  
 الأول أن يكون ذلك مختصاً بالأرض المزروعة فحلاً كما هو الشأن في أرض خيبر  
 الثاني أن يكون عائناً في كل أرض سواء كانت مغروسة أولاً وقد اختلفت  
 وجهة نظر المجتهدين بناء على هذين الأمرين فمن منع المزارعة بمعنى  
 تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل بما يخرج من الأرض تمتك  
 بالآحاديث الدالة على النهي عن تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل  
 بما ينتج من عمله لأن ذلك تأجير بمجهول لجواز أن لا يخرج شيئاً من  
 الزرع فيضيع على العامل عمله والشرعية الإسلامية تحث الناس دائماً على  
 أن تكون معاملتهم وأخوة جليلة حتى ترتفع من بينهم أسباب الشكوى  
 والخصام وتحث أيضاً على الرفق بالعامل فلا يصح أن تجعل عمله معلقاً  
 في ميزان القدس بل لا بد أن يكون خاضعاً لنتيجة مجهوده وكده وذلك  
 بيان ما يحصل عليه من أجر أمّا ما ورد في حديث ابن عمر فهو  
 خاص بأرض خيبر روي كانت مزرعة فلولاه شمر مربي فطاف

العامل يعمل على تفتيتها أو سقيها وهو واثق من نتيجة عمله وهذه هي المسا  
 المساقاة التي سيأتي بيانها ولا خلاف في جوازها فلا يصح أن يقاس  
 عليها الأرض التي لا تزرع بها أصلاً أو الأرض التي يثبت بها نبت ضعيف  
 أما من أجاز للمزارعة بالمعنى المذكور وهو تأجير الأرض بما يخرج منها فقد  
 رأى أن الحديث عام وليس فيه ما يدل على أن الجواز خاص بهذه الأرض  
 دون غيرها ولأن العلة وهي كون الأجرة مجزولة موجودة أيضاً في المساقاة  
 وأنه يجوز أن لا يثمر النخل أو يثمر أو يحتاجه آفة فيضيع على العامل عمله على  
 أن الذي منع للمزارعة بالمعنى المتقدم أجازها تبعاً للمساقاة وفيها تأجير  
 الأرض مجهول على أي حال وحينئذ تكون المزارعة مستثناة من منع التأجير  
 مجهول كالمساقاة لما في ذلك من مصلحة الناس وعدم الحرج فإن  
 بعضهم قد يملك أرضاً وليس له قدرة على زرعها ولا يجد في استأجرها  
 وبعضهم لا يملك أرضاً ولكن له قدرة على الترع ويرغب في زرع الأرض  
 على أن يكون لكل منهما نصيب شائع معلوم مما يخرج منها فإذا منعنا  
 ذلك فقد أضرعنا على الفريقين مصلحة وضيعنا عليها ما فيه سعة  
 وليس الشريعة الإسلامية غرض في ذلك وأغراضها مصلحة الناس  
 وراحتهم والتوسعة عليهم هذا بيان وجوه نظر كل من الأئمة للتنازعين  
 في جواز المزارعة وتأجير الأرض بما يخرج منها ومنعه وبيد يهتدى أن كل واحد  
 من الفريقين اتخاذه بحث في تفكيره عن المصاحبة التي تشدها الشريعة الإسلامية  
 وبيناً من الفلك التي تفحص الأصول على تلك المصاحبة والبعد عن  
 الضرر الذي يلحق العامل الضعيف أو يعيب غيره وإذا كان المالك على ما

ذكرنا فإنه

ذكرنا فإنه يمكننا أن نطبق رأي الفريقين على ما هو واقع في زماننا وأن  
 تختار ما هو مناسب لصالح الناس ومنافعهم فمن الناس من ينتهز فرصة  
 حاجة العامل الشديدة إلى العمل فلا يعطيه له أرضه إلا إذا غبنه غبناً فاحشاً  
 وأرضه أرهاقاً شديداً فإذا ما دفعته الحاجة إلى العمل فزارعة في تلك  
 الأرض كانت نتيجة عمله للمالك خاصة فيستولي على غلتها فوق ما يفرضه عليه  
 من مال وعمل وهذا لا يجوز في نظر الشريعة الإسلامية التي توجب مساعدة  
 المضطر ومعونة العامل الضعيف فلذلك ينبغي تحذير الناس من المزارعة التي  
 يترتب عليها حرمان العامل من كده واستغلال المالك أياه لحاجة وعند  
 ذلك يفتي برأي المالكية الذين يشترطون المساواة في البرع بنسبة ما  
 قام به كل من الشريكين من عمل أو أرض أو نحوها حتى لا يطمع أحدهما في صاحبه  
 أما إذا كانت عاطفة الخير متبادلة بين الناس وكل من الشريكين لا يريد إلا  
 أن ينفع بما يستحقه من أرض أو عمل فلا ينبغي أحدهما على صاحبه ولا يغبنه  
 في أمر ولا يخونه في عمل وكانت الصلحة تقتضي العمل في الأرض مزارعة بقسمة  
 ما يخرج من غلتها فإنه في هذه الحالة يفتي برأي من أجاز تأجير الأرض بما  
 يخرج منها بدون نظر إلى القيود التي ذكرها الفريق الآخر في كتاب الفقه  
 وأعلم أنا لا ننهي ترجيح قول بعض العلماء على قول بعضنا لأننا  
 من أهل الترجيح فكيف نكون أهلية الترجيح لنا ولأمثالنا ولم تسلم  
 أهلية لأبن حجر والرقلي والشبرايمس مع أنهم هم بقول جميع العلماء  
 المتأخرين من الشافعية بل سلم لهم بقول البعض كما في البحور حيث قال  
 في حاشيته علي بن قاسم وقال بعضهم بل هما ترجح في بعض المسائل بل و



والشبراملس أيضاً أنه وأن لفظة المعروف بالأفتاء كما في فتاوى ابن حجر  
على مذهب الإمام ليس له الأفتاء بالضعيف عند أهل ذلك المذهب  
وإن فرض أنه من أهل الترجيح وترجح عنده لأنه أنما يسئل عن الدارج في مذهب  
الأمام لا عن الدارج عنده وأما إذا أفتى بالضعيف على طريق التعريف بحاله وأنه  
يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل فغير ممتنع أنه وأن الترجيح بأمر كما في الفتاوى  
المدينة منها أن يكون أحد القولين موافقاً لجمهور الأصحاب وموافقاً للأئمة =  
الثلاثة أو موافقاً للأحاديث الصحيحة مثلاً أنه وجواز المزارعة والمخابرة  
بدون الطرق المبنية في كتب مذهبنا موافقاً للأحاديث الصحيحة كما علمت  
مما نقلناه من كتاب البغية والبيهرجي ومن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة وكذا جوازها  
موافق لقول الحنابلة ولقول صاحب أبي حنيفة وقولها هو لفظة في مذهب الحنفية كما  
علمت من كتب مذهبهم ولقول جمع كثير من الشافعية ولقول بعض من المالكية لأن  
بعضاً منهم أيضاً قائل بمجوزتها جيرة الأرض بما يخرج منها ولكنه ضعيف في المذهب كما  
في كتاب الفقه فيكون الجواز بدون الطرق راجحاً بناءً على ما ذكرنا صاحب الفتاوى  
المدينة من المزججات وأما جوازها مع الطرق المبنية في كتب مذهبنا الشافعية  
ومع شروط الصحة المبنية على المذاهب الأخرى فأرجح لأن جميع العلماء الشافعية و  
كذلك جميع الحنفية والمالكية والحنبلية يشترطون الجواز كما هو معلوم وهذا والله أعلم بما  
الصلوب واليه المرجع والمآب دمشق سالمين في حياية رب العالمين وصلى الله تعالى  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المكتوب الثاني والأربعون ) إلى الملائكة عبد الله الخربشة في بيان بعض  
ما يلزم على السالك وبيان أن الليات التركية ربوية وتجب فيها الزكوة  
وبين أدلتها

وبين أدلتها جزاه الله خيراً .

بسم الله مشتت الجموع وجامع الآشتات والصلوة والسلام على سيد  
السادات ومعدن السعادات وعلى آله وأصحابه الباذلين نفوسهم في  
الحيرات وبعد فمن كليب السدة السنية محمد فظهر إلى الأخر في الله والساعي لله  
للملا عبد الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء والتفهم الأحوال حجة  
لا زالت وسقامة لا كانت والسلام على جميع الفقهاء كل باسمه والسلام  
على جميع جيرانك خصوصاً عبد القدوس أفندي والحاج موسى وبلخان وأحمد والتفهم  
عن أحوالهم أعلمك بأن والدتي مع جميع أهل البيت ومحمد خالد ومحمد عاصم مع جميع  
الأبناء والفقهاء والإتباع في حجة يسلمون عليكم جميعاً ودعوى الله تعالى بدم  
الصحة والسعادة لكم وبأنه ينبغي السالك في هذه الطريقة العلية الفعل والأخذ  
التعلق التام بأوامر تعالاهم للمحبوب والعشوق وكل ما يأمرون به للعشوق يفعل  
العاشق بسرعة ويتعلق به تعلقاً تاماً وللحال نحن لا نتعلق بالأوامر وأن  
تعلقنا بها فتعلقنا مع التكاسل وعدم النشاط وهما الشيطان أعاننا الله  
تعالى وأياكم من شره ووسوسته وينبغي له أيضاً أن لا يسأم لأن الأشياء  
مرهونة بأوقاتها وأن يرى باب شيخه مفتوحاً له وغير مغلق وأن يحضر هذا  
على يابه ولو كانت الدنيا مقلوبة من الأولياء والأقطاب وأن يجعل يابه محط  
نظره وبأن الله عز وجل أنما أعطاكم الدنيا لتطلبوا به الآخرة ولم يعطكموها لتر  
لنوا إليها أن الدنيا تنبئ بالآخرة تبقى فلا تبطل نكم الفانية ولا تشغلنكم عن الباقية  
فإن را ما يبقى إما يفنى فإن الدنيا منقطعة لأن المصير إلى الله تعالى اتقوا الله و  
احذروا منه وبأنك قد كتبت في مكتوبك هل الليرات التركية أي النوط ربوي

أم لا فنقول نعم كونها ربوية لأن حَقَّنَا التَّقْوَى والأَحْيَا ط فِي الشَّهَادَاتِ وَلَأنَّ الذَّهَبَ  
 وَالْفِضَّةَ قَدْ مَنَعَ التَّعَامُلَ بِهَآ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ مِنْ أَقْصَى الشَّرْقِ إِلَى أَقْصَى الْغَرْبِ وَصَارَ  
 كَالسِّلْعَةِ وَحَلَّ عِلْمُهَا النَّقْدَ الْوَرَقِيَّ وَقَبْلَهُ الْعَالَمُ أَجْمَعُ فَحَكَمَ حَكْمُهَا فِي الزَّكَاةِ وَالرِّبَا  
 كَمَا فِي كِتَابِ تَرَاثِ النَّبُوَّةِ فِي شَرْحِ حَدِيثٍ [ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أُعْطَاهُ  
 أَنْتَزَاعًا وَلَكِنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ فَيُبْقَى نَاسٌ جُهَالٌ يَسْتَفْتُونَ فَيَقْتُونَ  
 بِرَأْيِهِمْ فَيُضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ ] أَذْوَفَتْ اللَّهَ بَعْضُ عِبَادِهِ فَعَلِمَهُ الْعِلْمَ الشَّرْعِي الَّذِي  
 يَفْرُقُ بِهِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَبَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَأَمْتَنَ عَلَيْهِمْ فَفِيهِمْ أَسْرَارُ أَحْكَامِهِ  
 يَهْدِيهِمْ إِلَى الْحُكْمِ وَالْعَمَلِ بِهَا فَلَا يَنْزِعُ اللَّهَ الْعِلْمَ مِنْ صُدُورِهِمْ أَنْتَزَاعًا وَلَا يَأْخُذُهُ مِنْ أَلْبَابِهِمْ وَ  
 لَنْ يَنْزِعَ الْعِلْمَ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى عَالَمٌ وَافِقٌ عَلَى أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ فَفِيهِ بَأْغَرُ أَضْهَا  
 رَامِيهَا أَهْلٌ لَأنَّ يَفْتَتَهُ وَيَسْتَفْتِيهِ بِلَيْقٍ نَاسٌ يَسْتَبُونَ إِلَى الْعِلْمِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَدْرُسُوا كَلَامَ  
 اللَّهِ حَقًّا الدَّرَاسَةَ فَجَاهِلُوا أَحْكَامَهُ وَلَمْ يَعْلَمُوا عَلَى كَلَامِ رَسُولِهِ تَعَالَى الْعُكُوفَ فَلَمْ يَتَذَكَّرُوا  
 بِمَقَاصِدِهِ وَلَمْ يَنْفَتَحُوا بِأَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ حَقِيقَةِ التَّفَقُّهِ فَأَخْطَئُوا فَأَسْتَغْنَاهُمْ الْعَامَّةُ فَتَنَّا  
 عَمَتِهِمْ عَنِ الْبَحْثِ وَالْحَقِيقِ فَأَفْتَوْهُمْ بِأَرَائِهِمْ فَضَلُّوا عَنِ الصُّوَابِ وَأَضَلُّوا غَيْرَهُمْ أَنَّنَا  
 شَاهِدٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ جَمَاعَةٌ مِنْ طَلِبَةِ الْعِلْمِ وَقَضُوا عَلَى بَابِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَلْجَوْهُ وَأَمَّوْا سَاحِلَهُ وَ  
 لَمْ يَجْرُوا فِيهِ فَعَانَتِ الْأُمَّةُ مِنْ ضَلَالِهِمْ وَخَطِيئَتِهِمْ فِي فِتْنَا وَبِهِمْ أُمُورٌ اسْتَدَّ ضَرَرُهَا وَعَمَّ شَرُّهَا  
 أَمْ أَفْتَوْا بِنِسْبَةِ دَعْوَى صِحَّةٍ وَتَبْصِيحِ عَقُودٍ فَاسِدَةٍ وَكَمْ فَرَّقُوا بَيْنَ زَوْجَيْنِ لِقَلَّةِ عِلْمِهِمْ  
 جَمْعُوا بَيْنَ زَوْجَيْنِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لِسُوءِ فَهْمِهِمْ وَلَمْ أَبْأَحْوَارِبًا وَمَنَعُوا الزَّكَاةَ  
 لِمُجُورِهِمْ أَمَامَ نَيْضِ الْمَيَسْرِفِ وَالْمَلَابَسَاتِ الَّتِي دَعَتْ إِلَى وَضْعِهِ فَأَتَتْ هَؤُلَاءِ  
 بِكَلِمَةِ الشَّرْعِ وَغَايَاتِهِ فَأَفْتَوْا بِأَنَّ لَازِكَاةَ عَلَى الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ وَلَوْ بَلَغَتْ ثَمَنُهَا  
 الْمِلْيَانِ مِنَ الذَّهَبِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ الزَّكَاةَ عَلَى مَمْلُوكٍ عَشِيرَتَيْنِ مَثَقَلَا مَن



الذهب أو ما في درهم من الفضة وقال هو لا علم ملك للملايين من الليرات السورية  
والتركية والجهنيات المصرية وأمثالها من الأوراق النقدية ليس عليك شيء من  
الزكاة كما أنهم أفتوا بجواز التداين بالورق النقدي ولو اشترط الدائن على الدين  
أن يدفع للمائة لداينه مائةين وبموجب هذا الفتوى والتي قبلها هدموا ركناً من  
أركان الإسلام وأباحوا الربا الذي هو أعظم الكبائر والحجة التي يقسك بها  
هو لا رهي أن النقد الورقي ليس بذهب ولا فضة فلا يعطى حكمها اتقوا الله أيها  
المتشرعون واخشوا يوماً ترجعون فيه إلى الله واعلموا أن كنتم لا تعلمون أن الذهب  
والفضة قد منع التعامل بهما في جميع البلاد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وأصبحا سلعة  
من السلع وحل محلها النقد الورقي وقبله العالم أجمع وقبلتم أنتم التعامل به فيه تتبايعون  
وتتجرون وبه تتزوجون وتزوجون وبه تتخذون وتتخذون اتقوا الله  
واقلوا قوله تعالى في أموالهم حق معلوم للسائل والمحرم وقوله تعالى وأن  
تبتئكم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ثم فكروا هل يقول الله  
مديرك أن الأوراق النقدية ليست أموالاً وأرجعوا أن شئتم إلى قول الله  
لمعاذين جبل حينما بعثه إلى اليمن داعياً أهلها إلى الإسلام فقد أمر في  
آخر الحديث أن يعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من  
أغنياهم وترد على فقرائهم فهل يقول أنسان أن الدين يملكون للملايين من  
الورق النقد ليسوا أغنياء مع العلم بأنهم يستطيعون أن يملكوا بها القناطر  
من الذهب والفضة بعد أن أجمعت هذه الأوراق نقداً معتبراً لدى أمم الأ  
رض يفعل فعل الذهب بل يفعل ما لا يستطيع الذهب فعله فهل يجوز بعد  
هذا أن يقال لا زكاة على الورق النقد في حرّم الفقهاء عن هذه العتمة

هذا الحديث  
في صحيحه

وهل يصح أن يقال لا يحرم الربا في الأوراق حتى ولو كان أضعافاً مضاعفة  
مع أن ضرر الذي يحصل بربا الورق هو أعظم من الضرر الذي يحصل بربا  
الذهب والفضة لأنه لا يوجد مسلم يبيع ربا الذهب والفضة وربا الورق  
يفتق بآباحة قسم من الشيوخ الحرفيين الذين يقفون أمام الحروف ولا يتحركون  
ولو اجتازوا بهذا الوقوف الكلمة المقصودة من وجوب الزكاة والغاية من تحريم  
الربا اللهم اهدنا الصراط المستقيم فاتقوا الله أيها المؤمنون فوالله لن أعطيتم  
الفقراء والمحتاجين الألوف بأسم الزكاة ولو خطأ خيرا لكم من أن تمنعوا الفقير  
حقه ولو كان قرشاً واحداً فإنكم أن علمتم الخير فالله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً  
ويدخره لكم ويشبكم عليه وأنتم في أشد الحاجة إليه والله أن اجتنبكم أكل  
الربا وأطعماه بأي نقد تعامل الناس به ذهباً كان أو فضة أو ورقاً وهو وقاء  
لكم من غضب الله وسوء عذابه اتقوا الله واجتنبوا جميع ما نهى الله عنه ورسوله  
واحذروا الكثير من الفتاوى والحيل واعلموا أن كل فتوى أو حيلة تضع حق الله  
أو لاحد من خلقه أو تبسح محرماً فهي باطلة لا يرض الله بها ولا رسوله صلى الله عليه وآله ولا يقبلها  
تقوى يخشى الله اتقوا المحارم كلها واتركوا الشبهات فمن ترك الشبهات فقد ابتعد  
لدينه وعرضه انتهى كتاب تراث النبوة وأعلمك بأن مسألة سليمان قد بقي  
إلى هذه البسطة لعدم أهمكا فهم المجيئ من جهة الحكومة ولعدم التنازع فهم يجيئون  
لأجل تلك المسألة مطلقاً وكانت اللزوم من طرفكم أولاً فلتكن عندكم دائماً دمت  
سالمين في عناية رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

( للكتوب الثالث والأربعون ) إلى اللاصالح المهيرة الهيراني في أنبائه بعدم  
نسيانه وأظهر اللزوم له بمناسبة كونه من جيران الغوث الأعظم قدس سره  
وفي نصائح

وفي نصائح مهمة له بل ولكل .

بأسحه سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينبي بعده وعلى آله وأصحابه و  
التابعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الألف في  
الله والمحباوجه الله للماصح حفظه الله غب السلام والدعاء والاكث  
عاء والتفحص الأحوال والسلام على كل من سئل عنا أثر ذاك ليكن معلوماً  
بأن محمد خاله ومحمد عاصم مع جميع أهل البيت والأجبال والتبع والجزائر  
في محبة وعافية يسلمون عليك ويستدعون منك وداعون الله تعابداً و  
العز والسعادة والهمة لك وبأننا منذ ذهبنا إلى أوغوز إلى ما أخذنا  
مكاتيبك غير مكتوبين واحد في السنة الماضية وقد أعطينا جوابه وواحد  
في هذه الأيام وهذا جوابه وبأنني قد نويت للمجيء إلى غاري عنتاب بمشيئة الله  
تعا بعد عيد الأضحى لأجل تعمير دير قنوربيت الشيخ وحين الحركة فاعلمك با  
التلغراف أن شاء الله تعالى لكن تحضر هناك وقت مجيئنا وبأننا لا نشاك ولا  
نغير منك وأين كنت صاحب قصور لا تشاك إلى أهل محلكة قد دفن فيها من به  
أفتخارنا وأليه أشتابنا وعليه أعمادنا أعني به الغوث الأعظم قد سنا الله وأياك  
بأسراره وأروانا وأياك من بحار أنواره ولكن يلزم عليك اختيار مذهبه و  
والتلبس بديرته ما أمكنك أيها الأخ العزيز خف من يوم يفر المرء من أخيه  
وأمة وأبيه وصاحبه وبنيه وتفكر في محاسبة أن تبتدأ وأما في أنفسكم أو  
تحفوه بحاسنكم به الله ولا تشغل بملفوظ أولئك كالألقام واخضعوا  
في مراقبة فاذا كررني أذكركم وتنبه من نوم غفلة أتم الحياة الدنيا لعب ولهو  
وليركض جواد همتك بسوط عسى يستقبلك بمشرط الطاف الله لطيف نجيا



وَتَظْفَرُ بِعَسَاكِرِ اللَّهِ جُنُودَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى أَعْدَاءِ أَنْ الشَّيْطَانِ  
 لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَتَخْلُصُ مِنْ شَبَكَةِ هَوَاءِ أَنْ النَّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسَّوَاءِ  
 وَتُظْهِرُ عَلَى لَوْحِ قَلْبِكَ رِقُومَ الطَّافِ أَسْرَارَ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِ اللَّهُ وَيُطِيرُ  
 طَائِرُ رُوحِكَ فِي قَضَاءِ فَاسْلُكْ سَبِيلَ رَبِّكَ ذَلَالًا وَتَجْتَلِي مَرَاتِ سِرِّكَ مِنْ  
 لَوَاعِجِ أَنْوَارِ تَجَلِيَّاتٍ وَتَحْضُرُ وَضْعَةَ قَلْبِكَ مِنْ أَمْطَارِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً  
 مُبَارَكًا فَفَقَّهْهُمْ رَمُوزَ فَأَحْيَا بِهِ بَلَدَةَ مَيْتًا وَتَجْتَنِّي مِنْ حِدَائِقِ فَنِّ كَانَ يَرْجُو  
 لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا دَعُوا بِالنَّضْرِ وَالْعِزِّ اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا  
 خَاطِئِينَ وَآخِرُ كَلَامِنَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ  
 عَلَى كَبِدِ نَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَحِبَّاهُ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ أَجْمَعِينَ .

(الكتاب الرابع والأربعون) إِلَى الْمَلَا مُحَمَّدٍ الْقِشْلِ تَاغِي الْمَفْتِي عَوْشٍ فِي بَيَانِ  
 الْأُضْحِيَّةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ وَجُوبِهَا .

بِأَسْمِهِ سُبْحَانَهُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا بَيْتَ بَعْدَ وَعَلَى آلِهِ وَأَحِبَّاهُ وَالتَّائِبِينَ  
 بَعْدَ قَصْدِهِ وَبَعْدَ فَنِّ كَلِيبِ السُّدَّةِ السَّنِيَّةِ مُحَمَّدٍ مَظْهَرِ إِلَى الْأَخِ فِي اللَّهِ الْمَفْتِي  
 فِي مَوْشَى الْمَلَا مُحَمَّدٍ حَفِظَهُ اللَّهُ غَيْثَ السَّلَامِ وَالْأُسْتَدْعَاءِ وَالنَّفَحِصِ عَنْ  
 الْأَحْوَالِ لِيَكُنْ مَعْلُومًا أَنَّ أَمْسَلَةَ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الْأَعْظَمِ رَحِمَ فِي  
 أَشْرَاءِ حَيَوَانِ لِلْأُضْحِيَّةِ أَوَالِيَّةٍ لَهَا عِنْدَ الشَّرَاءِ أَوَالِيَّةٌ لَهَا عِنْدَ الشَّرَاءِ أَوَالِيَّةٌ لَهَا عِنْدَ الشَّرَاءِ  
 لِلْفَهْرِ وَالْمَصْرَحِ بِهِ فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْغَنَى سَيَانِ فِي عَدَمِ أَكْلِهِمَا مِنَ الْأُضْحِيَّةِ  
 الرَّاجِبَةِ بِالنَّذْرِ كَانَ قَالَ نَذَرْتُ أَنْ أَضْحِيَ شَاةً أَوْ أَضْحِيَ وَلَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا أَوْ قَالَ  
 فِيمَا مَلَكَهُ أَضْحِيَ أَوْ عَلَى أَنْ أَضْحِيَ أَوْ لِي عَلَى أَنْ أَضْحِيَ وَفِي عَدَمِ الْأَطْعَامِ لِلْأُغْنِيَاءِ  
 وَأَنَّ وَجُوبَ الْأُضْحِيَّةِ بِالشَّرَاءِ لَهَا أَوَالِيَّةٌ لَهَا مِنْ غَيْرِ تَلْفِظٍ بِالنَّذْرِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ

عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ

عند الحنفية أفعلى القول بالوجوب بالشراء أو بالنية لا يأكل الغنى وكذا  
الفقير ولا يطعمان الأغنياء أيضاً وعندنا أن تقليد القول بالوجوب  
أولى لخلاف الشافعي بالوجوب بالتعيين ولأنه لا يلزم شيء على تقليد  
هذا القول غير عدم أكله وعدم أطعام الأغنياء منها وإن جاز له الأكل  
والأطعام للأغنياء على التقليد على القول المقابل ولا خير في عدم أكلهم وإن  
جاز الأكل لهم وللأحياء في الدين والأحقاء للشك والشبهة وقد قال عليه <sup>فضل</sup>  
الصلوة وأكمل السلام فمن أتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن  
وقع في الشبهات وقع في الحرام وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً دع ما يريبك إلى  
ما لا يريبك أي دع ما شكك فيه إلى ما لا شك فيه أي أترك ما في حله شك  
إلى ما لا في حله شك طلباً لبرائة دينك وعرضك وقال أبو ذر رضي الله عنه عام  
التقوى ترك بعض الحلال خوفاً من أن يكون حراماً لأن في الترك للريبة ورعاً  
كبيراً عظيماً في الدنيا والآخرة وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن المسلم يدع الصغيرة  
مخافة الكبيرة والأحياء للدين تارة يكون واجباً وتارة يكون مندوباً كما  
هو مفصل في محله وأن النذر لشاة معينة بأن قال على أن أضحى شاة وإن كان  
شاملاً للغنى والفقير إلا أن الغنى إذا عني بالنذر في أيام النحر الأخبار عن العواجب عليه  
بأيجاب الشارع لا يلزمه ألاهي وأن لم ينوي فعله أن يضحى شاتين عند الحنفية شاة  
لأجل النذر وشاة بأيجاب الشارع ابتداءً وهذا اتفق مختلف فيه عندهم لأن من  
مشائهم قال لا يلزمه إلا التضيعة بشاة واحدة وأما لو قال ذلك قبل أيام  
النحر فله شاتان بلا خلاف لأن الضيعة لا تحتمل الأخبار عن العواجب إذ لا  
وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو معسر في أيام النحر ثم أيسر

فيها فعليه شأنان أما الفقير فلا يمكنه القصد بالنذر للأخبار عن الواجب  
 عليه لألّ شرع ما أوجب عليه شيئاً فسواء عنده النذر في أيام النحر والنذر قبل  
 أيامه فلا يلزمه إلا تلك المشاة المعينة بالنذر فقط هذا وإن أدت التحقّق  
 فانظر إلى المنقولات الآتية لعن الله تعالى غيبك بها وفي فتاوى قاض خان  
 رح في الجلد الثالث وقال أبو يوسف رح أن مجرد النية عند الشراء للأضحية  
 لا تصير أضحية وذكر الطحاوي رح أنها تصير أضحية بمجرد النية حتى لو مضت  
 أيام النحر ولم يضح بها يتصدق بها حية وأن ذبحها يتصدق بجميع اللحم وأن  
 أكل منه يتصدق بقمة ما أكل آه وفي فتاويه أيضاً رجل ضحى ولم ينو الأضحية قالوا  
 يجوز لأنّه لما اشتراها للأضحية فقد تعيّن للأضحية آه وفي كتاب جامع الرموز للمولى  
 شمس الدين محمد القهرستاني رح (ويأكل) الغنّة غير الموجب على نفسه الأضحية كما هو للتبادر  
 (منها) أي من تلك الأضحية فلا يأكل الغنّة الموجب بالنذر أو غيره وكن الفقير  
 الناذر والمشتري لها لا الفقير التاوي كما أشرنا إليه وفيه أيضاً (ويقتضيه) إذا اقتضيه  
 أيام النحر ولم يضح الغنّة أو الفقير الناذر للأضحية بأن قال نذرت أن أضحي شاة أو أضحي ولم يسم شيئاً فأن يقع  
 على الشاة كما في الخلاصة وقال فيما ملأه أضيأرضاً أن أضحي لله على أن أضحي كذا الكنايم (ويقتضيه) فقير شرى  
 للأضحية) بأن نوى عند الشراء أن يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشرى جميعاً (يتصدق بها)  
 أي يقتضيه بتصدق الأضحية الواجبة بالنذر أو بالنية عند الشراء ولم يتصدق على أمه و  
 زوجته وكذا زوجة عبداً كما في النية والأطلاق مشير على أن القليل والكثير سواء في  
 ذلك فلو أوجب على نفسه عشر أهليات لزمه الكل على الاختار وقيل أن كان كذا الخمرات  
 (حية) لأن الأرافة إنما عرفت قرينة في زمن مخصوص وهذا بيان الأفضلية كما  
 في الخلاصة أو قربة شاة وسط كذا الزاهد والنظم وغيرها (شرى) الأضحية (أولاً) =  
 يشرى وأغنا



يشترى وإنما أشرنا إلى إضافة العهد لأن شراء الغنّة مع النية غير موجب عند الأكثرين  
 وذكر الزاهد أنه لو لم يضح حتى مضى الأيام فلا شيء عليه وروى أنه يتصدق بقيمة  
 شاة وأعلم أن وجوب الأضحية بالشراء فقط اختلف فيه الروايات والمشايخ فقال بعضهم  
 أن كلام الزيادة دال على أن شراء اللوسر والمعسر موجب لها وكلام النوادر على أنه غير  
 موجب على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الإسلام أن شراء اللوسر غير موجب  
 باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني أنه  
 غير موجب وهو المختار عند الرخصة وذكر الحلواني أن شراء المعسر غير موجب  
 في ظاهر الرواية وروى الطحاوي أنه موجب كما في الرخصة وذكر في المشايخ أن  
 من اشترى شاة بقيت بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور إلا أن يقول  
 على أن أفحى بها أو أفحى بها أه كما في كتاب جامع الرموز وفي فتاوى الهندية في الباب الخامس  
 في بيان محل إقامة الواجب أن وجبت الأضحية بالنذر وليس لصاحبها أن يملكها كميناً  
 ولا أن يطعم غيره من الأغنياء سواء كان الناذر غنياً أو فقيراً لأن كمينها الصدقة  
 وليس للمتصدق أن يأكل صدقته ولا أن يطعم الأغنياء كذا في التبيين وأما  
 في الأضحية للنذور سواء كانت من الغنّة أو الفقير فليس لصاحبها أن يأكل  
 وكان يؤكل الغنّة هكذا في النهاية وفي هذا الفتاوى أيضاً في الباب الثاني في وجوب  
 الأضحية بالنذر وبما هو في معناه ولو اشترى شاة للأضحية ثم باعها واشترى  
 أخرى في أيام النحر فهذا على وجه ثلاثة الأول إذا اشترى شاة ينوي بها الأضحية  
 والثاني أن يشتري بغير نية الأضحية ثم ينوي الأضحية والثالث أن يشتري بغير  
 نية الأضحية ثم يوجب بلسانه أنه يضحى بها فيقول لله على أن أفحى بها عامناً هذا  
 ففي الوجه الأول في ظاهر الرواية لا تصير أضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن أبي يوسف

رَحَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ أَنَّهَا تَصِيرُ أُخِيَّةً بِحُجْرَةِ النَّيَّةِ كَالْوَأْجِبِهَا بِلِسَانِهِ وَبِهِ أَخَذَ أَبُو يُونُسَ  
 رَحَ وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحَ فِي الْمُنْتَقَى إِذَا اشْتَرَى شَاةً لِيُضْحِيَ بِهَا وَأُخْرِيَّةً  
 التَّضَحِّيَّةَ عِنْدَ الشَّرَاءِ تَصِيرُ أُخِيَّةً كَمَا قَوِيَ فَأَنْ سَافَرَ قَبْلَ أَيَّامِ الْغُرْبَاءِ عَنْهَا وَسَقَطَتْ عَنْهُ  
 الْأُخِيَّةُ بِالسَّفَرِ وَأَمَّا الثَّانِي إِذَا اشْتَرَى شَاةً بِغَيْرِ بِنَةِ الْأُخِيَّةِ ثُمَّ نَوَى الْأُخِيَّةَ بَعْدَ  
 الشَّرَاءِ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ أُخِيَّةً  
 حَتَّى لَوْ بَاعَهَا بِجُوزٍ بَيَّعَهَا وَبِهِ تَأْخُذُ فَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى شَاةً ثُمَّ أَوْجِبَهَا  
 أُخِيَّةً بِلِسَانِهِ وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ تَصِيرُ أُخِيَّةً فِي قَوْلِهِمْ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي  
 خَانَ وَفِي هَذَا الْفَتَاوَى أَيْضًا فِي كِتَابِ الْأُخِيَّةِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ لِلْإِمَامِ قَالَ  
 وَمِنْهَا أَنَّهَا تَقْضَى إِذَا قَاتَتْ عَنْ وَقْتِهَا ثُمَّ قَضَاهَا قَدْ يَكُونُ بِالتَّصَدُّقِ بَعِيَتْ  
 الشَّاةُ حَيَّةً وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّصَدُّقِ بِقِيَمَةِ الشَّاةِ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَوْجِبَ التَّضَحِّيَّةَ  
 عَلَى نَفْسِهِ شَاةً بَعِيَتْهَا فَلَمْ يَضَحَّ بِهَا حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الْخُرْفَةِ تَصَدَّقُ بِعَيْنِهَا حَيَّةً  
 سَوَاءً كَانَ مَوْتًا أَوْ مَعْسَرًا وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى شَاةً لِيُضْحِيَ بِهَا فَلَمْ يَضَحَّ حَتَّى مَضَى  
 الْوَقْتُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ آه كِتَابُ الْفَتَاوَى لِلْهَنْدِيَّةِ وَفِي الْفَوَائِدِ السَّحِيَّةِ شَرْحُ  
 الْمَنْظُومِ لِلْمَسْحُومِيِّ بِالْفَرَاغِ السَّنِيَّةِ فِي فَرْعِ الْفَقْهِ عَلَى الْإِسْهَابِ الْإِمَامُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ  
 الْأُخِيَّةِ ثُمَّ إِذَا ذُرِكَ التَّضَحِّيَّةُ وَمَضَتْ أَيَّامُهَا تَصَدَّقُ مِنْ نَذْرٍ مَعِينًا بِأَنَّهُ يَضَحِّي بِهَذِهِ  
 الشَّاةِ إِذَا كَانَتْ حَيَّةً كَفَقِيرٍ شَرَى الْأُخِيَّةَ بِنَةِ التَّضَحِّيَّةِ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ  
 بِالشَّرَاءِ بِنَةِ التَّضَحِّيَّةِ فَيَتَصَدَّقُ بِهَا حَيَّةً أَيْضًا هَذَا إِذَا كَانَ فَقِيرًا وَأَمَّا  
 حَاكِمُ الْفَقْرِ نَسَبًا بَيْنَهُ يَقُولُهُ ( وَذَوَا الْفَقْرِ بِقِيَمَةِ تَصَدَّقُ إِذَا اشْتَرَى أَوْ مَا شَرَاهَا  
 مَطْلَقًا ) يَعْنِي إِذَا كَانَ غَنِيًّا تَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ شَاةٍ مَطْلَقًا إِشْتَرَى أُخِيَّةً أَوْ  
 لَمْ يَشْرَهَا لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْفَقْرِ مَطْلَقًا كَمَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ بِنَةِ الْأُخِيَّةِ فَأُذَا  
 قَاتَتْ الْوَقْتُ

فأت الوقت وجب التصدق أخراجاً له عن العدة كالجمعة تقضى بعد  
فوتها ظهراً والصوم بعد العزفدية أه وفي كتاب درر الحكام في شرح غرر  
الأحكام (تركيت) التخيية (ومضت أيامها تصدق بها) أي بالأخية  
نفسها (حية ناذر لعينة) أي من كان في ملكه شاة وقال لله على أن أضحي  
بهذه الشاة (و) تصدق بها أيضاً (فقير شراها) أي الأخية (لها) أي للتخيية  
فإنها تجب على الفقير بالشراء بنية التخيية عندنا (و) تصدق ببقيتها  
غني شراها أولاً) يعني أن كان غنياً تصدق بقيمة الأخية أشتري أو لم يشتري  
لأنها واجبة على الغني فأذا فات الوقت وجب عليه التصدق أخراجاً له عن  
العدة كالجمعة تقضى بعد فوتها ظهراً والصوم بعد العزفدية إلخ إلى أن قال  
(وبما كل من لحم أخيته ويؤكل غيره) من الأغنياء والفقراء أه وفي حاشية شرح  
غرر الأحكام للشيخ حسن بن عمار بن علي الوفاي الشرنبلالي الحنفي (قوله  
ناذر لعينة) شامل للغني والفقير الآية الغني إذا عني بالندى الأخبار عن  
الواجب عليه بأعجاب الشارع لا يلزمه الآية وأن لم ينو فعله أن يصحى بشاة  
تين عندنا شاة لأجل النذر وشاة بأعجاب الشرع ومن المشايخ من قال  
لا يلزمه إلا التخيية بشاة واحدة ولو قال ذلك قبل أيام النحر تلزمه شاة  
تتان بلا خلاف لأن الصيغة لا تقتل الأخبار عن الواجب أذ لا وجوب قبل الوقت  
وكذلك لو قال ذلك وهو معر في أيام النحر ثم أيسر فيها فعليه شاتان كذا في  
البدائع (قوله وفقير شراها لها) كذا لو أشتراها غني لها وأفتقر بعد ما ظهر  
أيام النحر عليه أن يتصدق بعينها أو بقمعتها وأن أفتقر بعد الشراء لها قبل مضي  
أيام النحر سقطت عنه كما في قاضي خان (قوله وتصدق بقمعتها غني شراها



أولاً) لم يتعرض للتصدق بعينها ويفيد ما قال في العناية أنها واجبة على  
 الغني عيشتها أو لم يعيشتها وعلى الفقير بالشراء بنية التضيعة عندنا فإذا فات وقت  
 التقرب بالأراقة والحق مستحق وجب التصديق بالعين أو القيمة أخراجاً  
 له عن العهدة أه قوله كالجمعة تقضى بعد فوتها ظهوراً ظاهر على القول  
 بأن الجمعة فرض الوقت لا على القول بأنه هو الظاهر (قول وياكل من لحم أخصيته  
 إلخ) قال الزيلعي وهذا لألحجية الوجبة والسنة سواء أذا لم تكن واجبة بال  
 النذر وأن وجبت به فليس لصاحبها أكل شيء منها ولا أطعام الأغنياء سواء  
 كان الناذر غنياً أو فقيراً لأن سبيلها التصديق وليس للمتصدق أن يأكل من صدقة  
 ولا أن يطعم الأغنياء أمه وسواء ذبحها في أيامها أو بعد ها ولو وجب عليه التصديق  
 ببيان الشاة فلم يتصدق بلحمها ويجزئ ذلك أن لم ينقصها الذبح أمه مع أخفصار روع الحاشية  
 أيضاً (قول ورحم لوحد اشترك شاة) محمول على الغني لأنها لم تتعين لوجوب التضيعة بها  
 ومع ذلك يكره له لما فيه من خلف الوعد وقد قالوا في الغني إذا اشترك بعد ما  
 اشترها للألحجية أنه ينبغي له أن يتصدق بالثلث وأن لم يذكر ذلك محجة لقصة  
 حكيم بن حزام فكذاك هنا فإما إذا كان فقيراً فلا يجوز له أن يشترك فيها لأنه  
 وجبها على نفسه بالشراء للألحجية فتعين للوجوب فلا يسقط عنه ما أوجبه  
 على نفسه كذا في البدائع ولكن لم يجزم بكرهه اشترك الغني في الهدية بل قال  
 وعن أبي حنيفة أنه يكره الاشتراك بعد الشراء أمه ما في الحاشية وفي حاشية ابن  
 ابن عابدين في كتاب الألحجية وأعلم أن قال في البدائع ولو نذر أن يضحي شاة وذلك  
 في أيام النحر وهو سر فعليه أن يضحي بشاتين عندنا شاة بالنذر وشاة بأعيان  
 الشرع ابتداءً إلا أن اعني به الأضمار عن الوجوب عليه فلا يلزمه إلا واحدة ولو  
 نذر قبل أيام

سواء ذبحها بغير نذر  
 أو نذر

نذير قبل أيام النحر لزمه شأنان بلا خلاف لأن الصيغة لا تحمل الأخبار عن الواجب  
 أذ لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسراً ثم أيسر في أيام النحر لزمه شأنان آه  
 ومقتضى هذا أن الموسر إذا نذر في أيام النحر وقصد الأخبار لم يكن ذلك منه  
 نذراً حقيقة وأن لزوم الشاة عليه بأيجاب الشرع أما إذا أطلق ولم يقصد  
 الأخبار أو كان قبل أيام النحر أو كان معسراً فأيسر فيها فإنه وإن لزمه شاة  
 أخرى بالنذر لكنها لم تكن واجبة قبل بل الواجب غيرها فهو نذر حقيقة وعلى كل  
 فلم يوجد نذر حقيقى بوجوب قبله فالتج الحال وطاح الأشكال ويسأتى في آخر  
 الأضحية زيادة تحقيق لهذا البحث آه والذي في آخر الأضحية هو هذا أقول و  
 بالله التوفيق أن كتب المذاهب لها فحة بصحة النذر بالأضحية من الغنى والفقر  
 وقد مر أن الغنى إذا قصد بالنذر الأخبار عن الواجب عليه وكان في أيام النحر لزمه  
 واحدة والأفشتان ثم لا يخفى أن الأضحية أسم لشاة مثلاً تذبح في أيام النحر واجبة  
 كانت أو تطوعاً فإذا نذر أضحية لم تنصرف إلى الواجبة عليه ما لم يتو بالنذر الأضحية  
 كما إذا قال لله على حجة وعليه حجة الإسلام قال الزيلعي يلزمه أخرى إلا إذا عني  
 به الواجب عليه إلى آخر ما في حاشية ابن عابدين آه ولكن أن شئت أقراه  
 وفي فتاوى قاضي خان والغنى في الأضحية ماله ما نادرهم أو عرض يساوي ما نى  
 درهم سوى مسكنه وخارجه وثيابه التي يلبسها وأثاث البيت فالغنى  
 في الأضحية هو الغنى في صدقة الفطرة دمت ساليين في حماية رب العالمين  
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

(المكتوب الحاشية والأربعون) إلى اللار شيد الترتوي في بيان حكم من مضى  
 نذره لم ترك سنة معينة وفعلها سنين بدون التعرض للرضية أى كونها





فيه الوفاء بالندور لكن على الترخي أن لم يقيد بوقت معين ولا كفارة فيه بلا خلاف وإنما الكفارة في نذر الحاج لكن الناذر فيه مخير بين فعل الندور أو إعطاء كفارة اليمين كما هو المذكور في الكتب والآن أنقل لك عبارة بعض الكتب وفي الأنوار في كتاب النذر وكما يلزم أصل العبادت بالنذر تلزم الصفة للمستحبة فيها إذا اشترطت كما إذا شرط في الصلوة للملزمة تطويل القيام أو الركوع أو السجود أو في الحج للمشي ولو أفردت الصفة بالندور والأصل واجب شرعاً كتطويل القراءة والركوع والسجود في الفريضة أو أن يقرأ في الصبح سورة كذا أو أن يصلي الفريضة بالجماعة أو أن لا يسلمها إلا في المسجد صح ولزم ولو نذر إقامة السنن الربعة كالوتر وستة الفجر والنظر لزم الحج آه وفي حاشية كثير عليه (قوله في الصلوة للملزمة الحج) أشار المصنف رحمه الله عليه إلى أن الصفة والموصوف إذا كانا واجبين بالندور وجب الجمع بينهما كالأمثلة المذكورة في قوله ولو أفردت الصفة كما يجب الجمع بينهما إذا كان الموصوف واجباً بالشرع والصفة بالندور وأليه أشار بقوله ولو أفردت إلى قوله صح النذر ولزم وكما يجب الجمع إذا كان الموصوف سنة والصفة واجباً بالندور وأليه أشار بقوله ولو نذر إقامة السنن الحج أو حينئذ الجمع بينهما واجب من حيث الفروق لا من حيث أنها واجبان مستقلاً لا كما لا يخفى أنه لأنه حينما نذر الأقامة أو عدم الترك للملزمة أو المداومة أو المداومة عليها أصارت الأقامة أو عدم الترك أو المداومة أو المداومة واجباً بالندور وأما الملزمة في سنة لا تصير واجباً بالندور الأقامة أو عدم الترك أو المداومة أو المداومة في سنة الضرورة لأن معلوم بظاهرها أنه لا يمكن الأقامة أو عدم الترك أو المداومة بدون فعل السنن وفي حاشية القليوب في باب صفة الصلوة (قوله فرضاً) أي ولو

مندورا أو جنازة وتكفي نية النذر في المندور عن نية الفرضية وأما مندور الأتمام فهو  
 باق على نفيته ومثله نذر المحافظة على الرواتب مثلا ولا تكفي نية الكفاية عن نية فرضها  
 لأنها قد تكون في المندوب أمر وفي الأقتناع من نذر أتمام نقل لزمه إلجأ هو وفي حاشية  
 البحرى عليه ( قوله لزمه ) أى لزمه أتمامه إذا شرع فيه أما نفس النقل فلا يلزمه بل  
 هو باق على نفيته وفائدة نذر أتمامه حرمة إبطاله فيشأب عليه ثواب النقل  
 أمر وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الشافعية قالوا ينقسم النذر إلى قسمين =  
 الأول نذر التبرر وهو ما يقصد الناذر به فعل قربة من صلوة وصيام ونحو ذلك  
 فالتبرر مأخوذ من البر لأن الناذر يطلب به البر والتقرب إلى الله تعالى وينقسم  
 نذر التبرر إلى قسمين أحدهما أن يعلق النذر على حصول شيء مرغوب فيه كقولنا  
 شفى الله مريضى فلله على أن أصوم أو أصلي ويسمى هذا القسم نذر المجازات  
 لأنه وقع نظير جزاء ثانيها أن لا يعلق النذر على حصول شيء كأن يقول ابتداء لله على أن  
 أصوم أو أصلي الثاني نذر الجحاج فاما نذر الجحاج وهو الخصام فإنه يقع غالباً حال الحاجة والغضب  
 فيقسم إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يقصد به المنع عن شيء كقولنا كلفت فلاناً على كذا  
 يريد بذلك منع نفسه من كلام فلان ومثله ما لو أراد منع غيره كقولنا أن فعل فلان كذا  
 فلله على كذا يريد بذلك منعه عن عمل ثانيها أن يقصد به الحث على فعل أمر كقولنا  
 أن لم أدخل الدار فلله على كذا أو حث غيره كقولنا أن لم يفعل فلان كذا فلله على كذا ثالثها  
 أن يقصد به تحقيق خبره من الأخبار كقوله أن لم يكن الأمر كما قلت أو قال فلان فلله على  
 كذا فأنقسم النذر خمسة أشان في نذر التبرر وثلاثة في نذر الجحاج فاما نذر التبرر  
 فيسترضى وفائه بنفسه وعلى الناذر أن يفعل ما التزمه عيناً لكن على التراضى أن لم  
 يقيد بوقت معين في النذر الغير المعلق وأما النذر المعلق فإنه يجب الوفاء به عند  
 رجوع المعلق



" وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور أيضا إلى أن قال أما حكم نذر  
 الجراح فالناذر فيه مخير بين أن يفعل للنذور أو يفعل كفارة يحين أهو وأعلم أنه وقع  
 في القلب شيئا آخر فلاجل ذلك أعلمك بأنك قد كتبت لنا لفظ ذلك الشخص الناذر على  
 وجه التخييل بأن مثلت وكتبت شخص من مثلا نذر على نفسه أن لا يترك صلاة الفجر و  
 بينهم منه أنه ليس عين لفظه وحين كان عين لفظه فهو صريح أنه نذر عدم ترك صلواته  
 الفجرية فتكون المسئلة عين ما كتبنا لك في الجواب من صحة صلواته بتلك النية ومع عدم لزوم  
 الكفارة ولكن أن قال شخص نذرت على نفسه صلاة الفجر مثلا بدون ذكر الإقامة أو  
 عدم الترك أو المحافظة أو الأدامة فصريح لفظه هو نذر على نفسه ترك تلك الصلاة  
 وذاتها فالمفهوم من الكتب أنه يلزمه التعرض للفرضية أو النذر في النية كما صح ذلك  
 مجرد الشؤبى نقله عنه الشبراخيسى وتنقل عبارة ع ش ولكن لا يلزمه الكفارة أيضا  
 ولو على تقدير أن يكون ما فعله فاسداً لأنه من قسم نذر التبرر ولما لم يتعوض لمدة نذر  
 صلواته التي ففتشت منه وقلت له نذرها على نفسك إلى مدة معلومة أم إلى الأبد فقال  
 قصد ومراعى من نية من هذا اللفظ الإقامة أو عدم الترك لها والمحافظة أو الأدامة عليها  
 في مدة حياته فالمسئلة أيضا تكون عين ما كتبنا من الجواب وأن قال قصدك نذر نفسك  
 الصلاة وذاتها إلى مدة حياته فيلزمه التعرض للفرضية أو النذر في النية كما ذكرنا والله  
 أعلم وفي حاشية على الشبراخيسى في باب صفة المصلوة ( قوله أذا نذرت لا يكون إلا فرضاً  
 إلخ ) إلا أن قال وقد أطلقوا نية الفرضية في النذور قال الشهاب الرقلى وهل هو  
 عام في كل نذر وأو كان له وقت أو سبب أو لا حتى لو نذر صلاة الفجر أو رتب الفرائض  
 لا يجزئ فيه نية الفرضية قال لم أر فيه شيئاً وفيه وقفة أهو أقول لكن المحرر صحيح على الأول  
 فلا يخفى أن أهو وفي حاشية ترشيح المستفدين على فتح اللعين في حيث النذر قوله كادته



وترى (أى لا يجب القيام فيه حينئذ كما إذا انقضى أتمام النفل لأن المندور في الأولى الأداة  
وهي غير الوتر فهو لم يتعرض لشيء في ذات الوتر وكذا الثانية للمندور فيها هو الأتمام وهو غير  
ذاتها كما في حاشية فتح الجواد لـج وبذلك تعلم اشتباه الأداة بالذات على المحضة فاعترض  
على الشارح بأن الأداة ليست بقيد مع أنها المقصود بالحكم أمر ومتهم <sup>أي صاحب</sup> سائلين في حماية رب  
العالين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه جميعين .

( المكتوب السادس والأربعون ) إلى الملا عبد الله العللى المشهور بالديوبندى  
فتوى طلاق أفتى به الملا عبد الله وأرشاده إلى السبيل الرشاد .

باسم الله سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصد  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الأئمة في الله الملا عبد الله المشهور بالديوبندى  
حينئذ الله ووفقه لما يحبهم ويرضاه غلب السلام والدعاء والاستدعاء والتفهم عن  
الاحوال فليكن معلوماً بأن المفهوم من الكتب أن أسناد الذهاب إلى الطلاق كناية لا  
لأنها كلمة عبارة فتح المعين في موضع كناية صريحة في ذلك حيث قال وكذهب طلاقك  
وبأن إضافة الطلاق إلى غير محل ترفع الاحتياج إلى النية للصرف إلى المحل وفي فتاوى أحمد الرملى  
سئل عن قال لزوجته أنت مطلقة بصفة أسم الفلانة من طلق بالشديد هل هو صريح مطلقاً  
أية مطلقاً أم يقع بين الفتوى وغيره فأجاب بأن اللفظ المذكور كناية طلاق في حق الفتوى وغيره لأن  
الزوج محل التطليق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار  
كما لو قال أنا منك طالق أم وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصارى  
رج وكقول أنا منك طالق أو بان وهو يقصد طلاقها لأن عليه حجراً من جهتها حيث  
لا ينكح معها أختها ولا أربعاً فصاعداً إضافة الطلاق إليه على حل السبب المفتحة لهذا الحجر  
النية فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد أنا منك حر كناية  
كما سأتى في باب

كما سيأتي في باب لأن الطلاق محل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعنف محل الرق  
 وهو مختص بالعبد فإن لم ينو طلاقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم  
 لم ينو طلاقاً لأنه أضافه إلى غير محله فلا بد في محته من صرفه بالنية إلى محله أهو  
 في حاشية ابن قاسم عليه (قوله من صرفه بالنية) أي ينو الأضافة للمرأة  
 ويشترط أيضاً نية أصل الطلاق كما صرح به في الشهاج وهو مراد الشارع كما أشار  
 إليه لقوله السابق فاللفظ من حيث أضافته إلى غير محله كناية أهو في التحفة و  
 النهاية عين ما في شرح البهجة ففي قول كرم بن حاجي كامل للكسبي هـ في طلاق كجاء  
 محمود أغار من جوي به هوون شاهد بن أرثري خلاص أيضاً أضافة الطلاق  
 إلى غير المحل وبالنية أي بنية طلاق زوجته نصير الأضافة إلى المحل وقد سئل عن مر  
 ضيت محمود أغار فقال أردت بها زوجي وعنيته بعد الوغظ والتدين فقال  
 ما أردت بقولي هذا شيئاً آخر غير الطلاق وطلاق زوجته كما هو معلوم لكم  
 وكما يدل على ذلك قوله هوون شاهد بن أرثري خلاص فقوله يكون كناية من  
 حيث أضافة الطلاق إلى غير المحل أيضاً فلا بد في وقوعه من الصرف بالنية إلى  
 محله كما نواه هذا وفي مكتوبات حضرة قد سنا الله وأياكم بأسراره لا شك أن  
 قول القائل بالكردى سي طلاق ته زمن جوي بي أو طلاق ته زمن جوي بي  
 ترجمته بالعربية ثلاث طلاقاتك ذاهبة مني أو طلاقك ذاهب مني وقد  
 صرح بكون هذا اللفظ كناية في فتح المعين حيث عد من الكناية ذهب طلاق  
 وكذا ابن حجر في الفتاوى بل عدة من أضعف الكنايات حيث قال في جواب فتوى  
 تعليق للطلاق بالوقع أو الذهاب كان يقول أن دخلت الدار يقع  
 أو ذاهب طلاقك أو وقع أو ذهب إذا قال أن دخلت يقع أو وقع طلاقك

فموت غليظ صح كما هو ظاهر فلا يقع شئى إلا بدخول الدار المعلقة عليها  
وأن أبدي ذلك بذهب طلاقك فالظاهر أنه كناية لأن بين الذهاب  
والوقوع نوع تقارب فلا يبعد إرادة أحدهما بالأخر فإن أراد بذهب الطلاق  
وقوعه وقع بالدخول والآ فلا وقوع أنه فتأمل تجده من عبارته أن هذا من  
أضعف الكنايات عنده وإذا ثبت أنه كناية بقول هذين التخريرين بقي  
الكلام على أن الاشتهار والتعارف بين الناس هل يجعل الكناية حصرية أو  
لا سواء كان فيها لفظ الطلاق أم لا وأن الكناية مائة فنقول أما الكناية فمقتضى  
بما يحتمل غير الطلاق إلا أن قال له لا آخر للكتاب والمآل أن كل لفظ احتمل معنى  
غير الطلاق أحتمل الأسماء أو بيا أو رجما أو مرجوما فالشبهة لا تؤثر فيه بأن يجعلوا  
حصريا والذي تؤثر فيه الشبهة هو اللفظ الذي كان حصريا في الطلاق ولكن تطرق  
إليه أحتمال الكون منه شركا بين الأهل والأستقبال أو بين الإهين والطلاق أو كانت  
حصريا ولكن في صراحته غناء كترجمة الفراق والسرّاج فأن الاشتهار والعرفي يجعلان  
ترجمة حصرية كما هو مقتضى عندهم آه وأما مكتوبات الشيخ الأعظم قدسنا الله وأياكم  
بأسراره وأرواها وأياكم بحجاب أنواره فليست حاضرة عندهنا الآن لأن قد راجعها  
بعض من أمهات الفقهاء أمانة رعية وصل إليها ونرى فيها مخالفة لما كتبناه فكتبنا لكم  
أن مشاهد الله تعالى ونرجو الله الكريم أن يجعل لنا وأياكم على الطريق المستقيم ومبلغ المنفعة  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( الماكتوب السابع والأربعون ) إلى خادمه نور الله في حل مسألة الراعي التارك  
للحاجة قبل وقت المهرود من أتى باب كان عمله والتقلب على صرافة القرى كالمزارع كيف  
يكون الحكم فيها .

بأسمه سبحانه



بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب الستة السفية محمد مظهر إلى الألف في الله الملائكة  
حفظه الله غيب السلام والاستدعاء والدعاء برفع الأوجاع والأسقام والتفهم  
على الحال والأحوال فليكن معلوماً بأن ما سئلت من مسألة الرعي بأن الناس يعتادون  
استجار شخص مثل يرعى وشبههم ويذعنون عليه حين أن تفضل واحدة بلا أثر بالثمان  
مع عدم العلم بالتقصير وليس في العقد حيلة شرعية ولكن يعينون مدة وأذا لم يتم  
للمدة وترك العمل بعد ذلك أو بدونه أو أخرجه عن العمل كيف يكون الحكم وهذا من أي باب  
كان أمن الأجرة أو من الجمالة ؟ الجواب أن الرعي يكون ضامناً حيث ثبت منه تقصير  
وذكروا من أمثلة التقصير أن يرعى البهائم التي استؤجر لرعيها في مشبعة أو مكان  
مخوف أو في موضع الخسف والوحل أو يترك بعضها للرعي ويذهب عنه وأن كان ذلك  
لأجل نسيان أو تقع واحدة منها في حفرة من غير مشعوره فلم يأت إلا وقد هلك أو  
غفل عن التواشيء بنوم أو كسب فسرق منه بعضها وحيث لم يثبت عنه تقصير فلا ضمان  
عليه لما تليف لأن الرعي أمين وبيده يك أمانة كما شهدت بذلك نصوص المذهب  
والذنب وغيره قد دفعه وعلى المالك أيضاً فرتلف أغنامه مع عجزه عن دفعه وأن الأجير  
حين لم ينقص للمدة المتعاهدة وترك العمل بعد ذلك أو بدونه أو أهل القرية أخرجه عن  
أجرة المثل أن كانت الأجرة فاسدة أو القسط أن كانت حجة كما يعلم ويفهم من عبارة  
الكتب التي مستعمل فيها والله أعلم وأن هذه المسألة أما أن تكون من باب الأجرة  
سواء كانت الأجرة حجة أو فاسدة كما يشهد بذلك أقوال أكثر العلماء مسألة  
الرعي في باب الأجرة وتعتبرهم باستجار رجل لرعي الأغنام أو الأبقار أو الأبال لابالجملة  
وأما أن تكون من باب الجمالة كما رأيت في فتاوى الليالي في باب الجمالة ونحوه فسئل عن

رابع مجموع له على كل ثوب أو حمار قدر معلوماً لحيث عبر بالجعل ونقل المسئلة في  
 باب الجمالة فبناءً على هذا أكثر راعي الأبقار في القرى وراعي الأبقار والأغنام في  
 البلاد من باب الجمالة لأنهم يجعلون للراعي على كل بقرة أو غنم مقداراً معلوماً من  
 الفلوس أو من الجبوب بل منه أيضاً ما يفعلاه بعض أهل القرى حيث يجعلون  
 للراعي في كل عشر من الأغنام واحدة من نتائجها لا أكثر راعي الأغنام في القرى لأن من  
 باب الأجرة كما هو معلوم لكل أحد ثم أن وقع أيجار صحيح بعقد لازم للمستحق  
 والأجرة للثمن في النهاية (ونستقر في الأجرة الفاسدة أجرة للثمن) سواء  
 أزدت على المستحق أم نقصت (بما يستقر به للسمي في الصحة) مما ذكره ولو لم ينتفع  
 آخر الفرق بين الأجرة والجمالة من وجوه أربعة الأول صحة الجمالة على عمل مجهول  
 عسر ضبطه كره القبال والثاني محتها مع غير معين والثالث عدم استحقاق العامل  
 الجمل إلا بعد تمام العمل والرابع كونها جائزة قابلة للفسخ والتصرف فيها من قبل  
 الملتزم والعامل فإن رجع العامل قبل تمام العمل أو الملتزم قبل شروع العامل فلا استحقاق  
 العامل شيئاً بعد شروع فيه وقبل تمام استحقاق قسطه من الجمل وكذلك حكم ما تصرف  
 فيه الملتزم بتقليله والله أعلم والاطلوب أن ننظر إلى المنقولات الآتية الآن على  
 وجه الانصاف والدقة لكي تطالع على حقيقة ما كتبناه لك وعلى بعض أشياء أخذ  
 ربي فتاوى الكبرى لأبن جبر في باب الأجرة وسئل ربي عن استأجر لرعي غنماً  
 فاستتاب غيره فهل يضمن ما تلف فأجاب بقوله أن استتاب من هو مثله في  
 الخط والأمانة والأجرة أجرة ذمة لم يضمن ما تلف من غير تضييط ولا خن  
 أم وفيه أيضاً في ذلك الباب سئل عن استأجر لرعي أبل ففقدت عليه واحدة  
 لم يضمن لأن الجوزة ثم بأن تلفها مال الحرام فأجاب بقوله أن زدت من غير تعقيب  
 منه لم يضمنها

منه لم يضمنها وإلا ضمنها وذكرنا من أمثلة التقييد المضمنة للأجير أن يرغب البهائم في  
 متسببة أو مكان مخوف أو يترك بعضها للمرعى وينتخب عنه وأن كان ذلك لأجل  
 ضمانه أو توقع واحدة منها في حقه من غير شعوره فلم يأتى إلا وقد ذكرت أنه وفيه أيضاً  
 في ذلك الباب وسئل عن سائمة بقرة لصغير أو كبير ليرعاها ولم يستم أجره فتلف بعضها  
 ما الحكم ؟ فأجاب بقوله إذا لم يستم أجره ولا ذكر ما يشعر بالأجرة كإرضائك من غير  
 أن يقول الأجير لا أريدها لم يستحق الأجير أجره لأنه بذلك منفعة لا في مقابل  
 ويظهر أن محله في الرشيد وأن غيره يجب أجرته مطلقاً لأنه ليس أهلاً للبرع  
 بمنافعه وأما التلف عنده فإن كان بغير تقصير لم يضمنه مطلقاً وأن كان بتقصيره  
 ضمنه الرشيد دون غيره بخلاف أطلاقه فإنه يضمن به وإن كان غير رشيد لأن  
 أعطائهم ليرعاها ليس فيه تسليط عليهم بخلاف نظيره في البيع له فإن فيه  
 تسليطاً له على الأطلاق فلم يضمنه به آخر وفي جواهر الفتاوى على مذهب الإمام  
 الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأجرة فائلاً عن أحمد النور شى (سؤال) حكم  
 زنجيري حينئذ أيا جماله فاسده يا إجارة فاسده أنت معلوم أنت  
 دُرْ زنجيري أنت عمل مجمل هو لك ومدّه معلوم وصيغة شرعية مفقودة أنت  
 (الجواب) ظاهر أن جملتك مدّه معلوم أنت وعمل مجمل هو لك إجارة فاسده  
 سداً أنت وبشئ من تمام مدّت مستحقّ قسبط هو مشود والله اعلم  
 أنه ولكن المفهوم من الكتب حين كانت الأجرة فاسدة يستحق أجره  
 المثل لا القسبط وفي بنية الشافعيين نقلاً عن فتاوى الأئمة في باب  
 الأجرة «مسألة» أو سؤو جبر الله لمدّة معلومة فسلم نفسه  
 استحق كل الأجرة بغير مدّة الأجرة وإن لم يشأ لتلف الأنا وقع تحت



يد المستأجر فلو شرط ذلك في حطب العقد لم يفسد ها إلا أن شرط فيه استحقاق الأجير قبل تمام المدة أو شرط على الأجير أنه متى عجز عن العمل أثابه فليس له شيء فيحسب له أجره للثل ما لم يعلم بفساد العقد وأن لا أجره آه وفي فتاوى الخليلي على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأجر سئل في رجل استأجر راعياً لغنمه سنة كاملة وجعل له الأجرة ثلث نتاجها فرعى له مدة ثم قبل تمام السنة بطل الرعي فهل يستحق أجره لرعيه المدة المذكورة أم لا؟ أجاب هذه الأجرة فاسدة لأن النتاج مجهول وثبت لفاسدة من أجره للثل ما ثبت لمسمى في صحة فيستحق الأجير أجره للثل للمدة التي رعاها لأنه لم يبذل منفعة مجاناً والله أعلم آه وفيه أيضاً في ذلك الكتاب سئل راعٍ برع لأهل قرية بقرهم وحيرهم في بعض الأوقات نفذ منها حمارة من غير تقصير فهل تلزمه الحمارة؟ أجاب حيث ضاعت بلا تقصير بأن تغفل سارقاً فأخذها أو ذئب فأكلها لا تلزمه ولا يجوز ملاكها معارضته بوجه من الوجوه لأن الإنسان قد يغفل عما له فيضيع والله أعلم آه وفيه أيضاً في ذلك الكتاب سئل في رجل استأجر آخر سبع سنين على أن يزوج بنته ويدفع لأبيها بعد ها مائتين من القروش فخدم سنين ثم ترك الخدمة فهل له أجر السنين أم لا؟ أجاب نعم للأجير أجره السنين أجره مثله على ما هو المعتاد في أمثاله لأنه عمل طامعاً ولم يبذل منفعة مجاناً والله أعلم آه وفيه أيضاً في كتاب الجمالة ولكن للناسب نقل هذا السؤال وجوابه في كتابة الأجر وهو هذا سئل في رجل راعٍ لبللة بقرها وحيرها بأجرة معلومة لم يقصر في حفظها بحسب الإمكان ضاع منها حمارة يريد ملاكها أن يغم الرعي لها فهل يكون ضمناً لها؟ أجاب حيث لم يحصل مع الراعي تفريط فلا ضمان عليه إلا أن يرى أن الرجل يضيع رابته مع يده ولا تقصير منه فلاننا سألنا عن حال وغفلت بعد روع فيها

يَعْتَدُ رَوْنُ فِيهَا وَالرَّاعِي كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ وَفِيهِ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْجَعَالَةِ سُئِلَ عَنْ رِجَالٍ  
 يَجْعَلُونَ لَهُ عَلَى كُلِّ ثَوْبٍ أَوْ حِمَارٍ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْغَلَّةِ لِيُرَى الْبَقَرُ وَالْجَمْرُ بِذَلِكَ سُورَ مِنْهَا  
 ثَلَاثٌ وَكُلُّ الذِّبِّ مِنْهَا وَاحِدَةٌ فَهَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لَهَا أَجَابَ بِحَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ مِنَ الرَّاعِي تَقْصِيرٌ  
 فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بَلْ تَلَفٌ كُلِّ بَقْضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ وَلَيْكُنْ مَعْلُومًا أَيْضًا بَأَنَّهُ  
 مَا سُئِلْتُ حِينَئِذٍ فِي غَالِبِ الْقَرَى مَزَارِعَ وَمَرَافِقَ وَمَحَامِدَ وَمَرَافِقَ بَعِيدَةً عَنِ الْقَرْيَةِ غَيْرِ  
 مَجَاوِرَةٍ لِلْمَلِكِ وَاحِدٍ وَأَخَذَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ يَنْزِعُونَ لِلْمَرَافِقِ وَالْمَوَاقِعِ كَالْمَوَاتِ كُلِّ غُلَى  
 قَدَرِ قُوَّتِهِ وَغَلْبَتِهِ وَيَدْعُونَ أَنْ يَمُوجَ لَا أَرْضِي لَهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا وَأَيُّنَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ  
 وَكَثُرَتْ مَوَاشِيهِ وَلَعُونِي عَمَّا أَنَا لَمْ يَكُنْ فِي حُدُودِ الْقَرْيَةِ لِمَوَاشِيهِ أَيْضًا لِلْجَوَابِ هُوَ أَنَّ الْحَرِيمَ  
 الْقَرْيَةِ نَحْيَا نَادٍ وَهُوَ يَجْمَعُ الْقَوْمَ لِلْمَدِينَةِ وَمَنْ تَكُنْ خَيْلٌ أَوْ غَنَمٌ يَفْتَحُ الْكَافَ وَفِي آخِرِهِ ضَمَادٌ  
 مَعْجَمَةٌ يَحْمِلُ سَوَاقَ الْخَيْلِ وَالسَّبَاقِ وَأَيُّنَ لَمْ يَكُنْ لِيُخَيَّلْ لَأَنَّهُ رَجَعَ حَدَّثَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَمَنْ يَخُذُ أَبْلَ بَعْضِ  
 اللَّيْلِ أَوْ الْمَوْضِعِ الْفَوْضَى فِيهِ وَأَيُّنَ لَمْ يَكُنْ لِيُخَيَّلْ لَأَنَّهُ رَجَعَ حَدَّثَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَمَنْ يَخُذُ أَبْلَ بَعْضِ  
 أَبْوَابِهَا الْأَبْوَابَ الْغُلَى وَالنَّزُولَ وَالسَّكُونَ كَمَا فِي الْقَامَرِ وَمَنْ يَخُذُ حَبِيَّانَ وَمَنْ يَخُذُ الْحَرِيمَ مَا  
 لِلْمِزَابِ أَيْ حَيْثُ كُنْتُ لِلْحَطَرِ وَمَنْ مَرَعَى الْبَهَائِمِ سَوَاءً الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ أَنْ مَسَتْ حَاجَةُ  
 أَهْلِ الْقَرْيَةِ لَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِ السَّنَةِ وَمَنْ يَخُذُ فِي ذَلِكَ الْمُحْتَطَبِ وَأَمَّا خَيْرُ النَّاسِ شَرَكَا فِي  
 ثَلَاثَةٍ فِي اللَّاءِ وَالْكَلاءِ وَالنَّارِ فَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَرَادَ بِاللَّاءِ حَمْلَ السَّهْمِ وَمَا الْعَيْشُ  
 الَّتِي لَا مَالِكَ لَهَا وَأَرَادَ بِالْكَلاءِ مَرَاغِ الْأَرْضِ الَّتِي لَا مَالِكَ لَهَا وَأَرَادَ بِالنَّارِ النَّارَ إِذَا  
 أَخْرَجْتَ فِي حَطَبٍ غَيْرِ مَحْلُوكٍ أَمَّا اللَّامُ لَوْ فَلَإِيْهِ يَخُذُ الْأَخْذَ مِنْهُ بِغَيْرِ الْأُذُنِ وَفِي  
 حَاشِيَةِ أَحْمَدَ الرَّامِ عَلَى أَسْنَنِ الْمَطْلَبِ هَذَا فِي الْقَرْيَةِ وَأَمَّا سُكَّانُ الْقَرْيَةِ فَعَادَتُهُمْ  
 تَنْقِيَةُ الْمَنْزِلِ مِنَ الْمَجَارَةِ وَالشُّوْكِ وَبِنَاءُ الْمُحْلِفِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ قَالَ لِلْمَاوَرِ  
 نَأَنَّ قَصْدَهُ بِهِ التَّمَاكُ مَلَكٌ وَالْأَفْهَوُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُرْتَحَلَ أَهْلُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَلِكًا

بعض منقوش وهو أصح من  
 أي موضع الموضع  
 الخصب  
 أو طاعة الأذن  
 في خصب

أَرْضًا بِالْأَشْيَاءِ مَلَكَ مَا فِيهَا حَتَّى الْكَلَاءِ تَبَعًا لِلْبَقْعَةِ أَذَا مَلَكَهَا وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ  
عَلَيْكَ حَرِيمُهَا وَكُلِّ مَلَكَ حَرِيمُهَا يَمْلِكُ كُلِّ مَا فِيهَا حَتَّى الْكَلَاءِ يَنْتِجُ أَنَّ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ  
يَمْلِكُ مَا فِيهَا حَتَّى الْكَلَاءِ وَيَنْتِجُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى أَحَدًا بِالزَّرْعَةِ أَوْ مَخْوَها فِي  
الْحَرِيمِ لَزَعَمَهُ أَجْرَةً مِثْلَهُ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ الْإِزَازَةُ أَذَا أُخِذَتْ وَرُعِبَتْ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ مِمَّنْ  
لَهُمْ حَقٌّ فِي الْحَرِيمِ وَأَذَا بَشَتْ مَالِكِيَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ لِلْقَرْيَةِ وَلِحَرِيمِهَا حَتَّى لِلْمَرْءِ تَبَيَّنَ  
أَن صَاحِبَ الْمَوَاشِي لَمْ يَحَقِّقْ فِي الْمَرْءِ وَأَن لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْضٌ الْآنَ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ  
وَالْآنَ لِلْحَرِيمِ مَمْلُوكٌ كَمَا سَنَنْقُلُ مِنْ حَاشِيَةِ عَشْرٍ نَقْلًا عَنْ سَمْعٍ عَلَى حَجٍّ وَلَئِنْ لَمْ يَمُوتْ  
تَرَعَى فِي الْحَرِيمِ الْمَمْلُوكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَطْلُوبُ مِنْكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الْمَنْقُولَاتِ الْأَتِيَةِ  
الْآنَ عَلَى وَجْهِ الْأَنْصَافِ وَالِدَقَّةِ فِي النِّهَايَةِ لِلْمَرْءِ فِي كِتَابِ أَحْيَاءِ الْمَوْتِ (وَلَا يَمْلِكُ  
بِالْأَحْيَاءِ حَرِيمٌ مَعْمُورٌ) لِأَنَّهُ مَلَكَ مَالِكٍ لِلْعُمُورِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ وَحْدَهُ كَمَا قَالَ  
أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَادُ كَمَا لَا يَبِيعُ شَرْبُ الْأَرْضِ وَحْدَهُ وَمَا بَحَثَهُ أَبْنُ الرَّفْعَةِ مِنَ الْجَوَازِ كُلِّ  
مَا يَنْقُصُ قِيَمَةَ غَيْرِهِ وَفَرَّقَ السَّكْبِيُّ بَيْنَهُمَا بِأَن هَذَا تَابِعٌ فَلَا يُفْرَدُ (وَهُوَ) أَيْ الْحَرِيمُ  
حَا تَحْتَاجُ إِلَى لِقَامِ الْأَنْتِفَاعِ) وَأَن حَصَلَ أَصْلُهُ بِدُونِهِ فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ لِلْحَيَاةِ  
النَّادِي (وَهُوَ يَجْتَمِعُ الْقَوْمُ لِلتَّحْدِثِ لَوْ مَرَّتْ كُنْ) نَحْوُ (الْخَيْلِ) وَأَن لَمْ يَكُنْ فَوَاحِيَا لَمْ  
يَخْلُفْ لِلْأَمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُمْ أَوْ يَسْكُنُ الْقَرْيَةَ بَعْدَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ  
يَفْتَحُ الْكَافِ مَكَانَ سَوْقِهَا (وَمَنْ أَخَذَ الْإِبِلَ) وَأَن لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِبِلٌ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ وَهُوَ  
بِضْمِ أَوَّلِهِ مَا تَنَاجَى فِيهِ وَمَطْرَحُ الرَّمَادِ وَالْقِمَامَاتِ وَالشَّرَجِينَ (وَمَخْوَها) كَمَرَجٍ  
وَالْقَوْمُ وَمَلْعَبُ الْقَبِيَّانِ وَحَسِيلُ الْمَاءِ وَطَرِيقُ الْقَرْيَةِ لِأَنَّ الْعَرَفَ مَطْرَحٌ بِذَلِكَ وَ  
عَلَيْهِ الْخَيْلُ خَلْفًا عَنْ سَائِفٍ وَمِنْهُ مَنْ عَمِيَ الْبَهَائِمُ أَنَّ قَرِيبَ عَرَفٍ مِنْهَا وَأَسْتَقِلَّ كَمَا قَالَ  
الْأَزْهَرِيُّ وَكَانَ أَنَّ بَعْدَ وَصَلَتْ حَاجَتُهُمْ لَهُ وَلَا يَرَى فِي بَعْضِ السَّنَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَفِيهِ  
فِي ذَلِكَ



في ذلك المختط بوليس لأهل القرية منع المارة من رمي مواشهم في مراعيها المباحة  
 وفي الخفة لأبن حجر عينا ما في النهاية للرملى إلا أن في الخفة قيد أن كانوا أخيلة  
 وقيد أن كانوا أهل إبل خلاف ما في النهاية ولكن قال ابن قاسم في حاشيته على  
 الخفة والأوجه عدم التقيد بذلك آه فالمتعمد قيد وأن لم يكن لهم خيل وأن لم  
 يكن لهم إبل كما في النهاية وفي حاشية البيهقي على فتح الوها وفي حاشيته على الأقناع  
 نقلا عن ستم قوله حريم معهود ستمى بذلك لتجريم التصرف فيه لغير صاحب الدار  
 مثلا ستم آه وفي حاشية ع ش على النهاية للرملى قوله لأنه ملك لمالك المعهود  
 يؤخذ أنه لو تعد أحد بالزراعة أو نحوها فيه لزمه أجر مثله ويقطع ما فعله  
 مجانا فإن رضوا بقاءه بالأجرة فقياس منع عدم بيعه وحده عدم جوازه إلا أن  
 يفرق بأن المنفعة يتساع فيها بما لا يتساع به في عليك العين وأجرة المثل اللازمة  
 له إذا أخذت وزعت على أهل القرية بقدر أملاكهم ممن له حق في الحريم والذي له حق  
 في الحريم أرباب الأملاك فيستحق كل منهم ما عس حاجته إليه مما يحاذي ملكه من الجهة  
 التي هي فيها من القرية مثلا آه وفي جواهر الفتاوى على مذهب الإمام الشافعي رضي بعد  
 نقل هذا المذكور من ع ش قلت هذا إنما هو في الحريم المحيط بالقرية القريب منها وأما  
 هو المختط وللزينة فلا اختصاص لها بالجهة التي تلي دار المسمى للمالك للقرية وهو  
 ظاهر آه وفي حاشية ع ش على الرملى قوله أنه للإبباع وحده أي حيث لم يكن مالك  
 الدار إحداث حريم لها كالمعمر على ما من للشارع في البيع وحده قوله كمالإبباع =  
 مشرب الأرض وحده أي فيجبها من الماء آخر وفي جواهر الفتاوى في هذا الموضع قلت  
 وذلك الذي منع الشارع بيعه وحده شرب الأرض حيث تبطل المنفعة المستوفى  
 منها بفوات شربها بالإشتمل في المختط والمختلف وذلك بجري قلام آه أي أنه يجوز

له بيع حصته ونصيبه من الحرم كالمعالف في الجبل وفي حاشية ع ش أيضا قوله ونحوها  
 من الحرم للعدا ليداسة الحب فيمنع التصرف فيه بما يبطل منفعته على أهل القرية  
 أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه أن ترتب على زرعه نقص  
 الانتفاع به وقت الاحتياج إليه كالحصول في الأرض خلل من أثر الزرع كتكريب يمنع  
 بحال الانتفاع للعتاد فتأخره الأجرة آه وفي حاشية الرشد على النهاية قوله  
 وأستقل أي بأن كان مقصودا للرعي بخلاف ما إذا لم يستقل مرعى وإن كانت  
 البهائم ترعى فيه عند الخوف من الأبعاد آه أي عن القرية وفي جواهر الفتاوى بعد  
 نقله قول الشارح ومنه مرعى البهائم الخ فخذ عبارة الشارح صريحة في بيان حرمة  
 القرية بما يفيد قطعاً شموله لكل ما يحتاج إليه أهل القرية للحياة ولو في السنة مرة  
 أو مرتين وفي حاشية ع ش أيضا قوله في ما عيها المباحة قد يخرج المرعى للعدو ومن الحرم  
 لأن الحرم مخلوك كما تقدم آه ستم على خ آه وفي النهاية للزملي في كتاب أحياء اللوات  
 في فصل بيان حكم الأعيان المشتركة وذكر في الأئور أن المشترك بين الناس للمساع  
 على الأمام أقطاعه الأيكة وثمارها وصيد البحر والبر وجواهرهم قال غيره ومنه  
 ما يلقبه البحر من العنبر فهو لأخذ وما ذكره في الأيكة وثمارها يخالفه ما في التنبيه من  
 أن من أحصى مواتا ملك ما فيه من النخل وأن كثيرا يمكن الجمع بين الأول على قصد الأيكة  
 دون غيرها والثاني على قصد أحياء الأرض المشتركة على ذلك فيدخل تبعاً وعلم من  
 ذلك أن من ملك أرضاً بالأحياء ملك ما فيها حتى الكلاء وأطلاقتها أنه لا يملك  
 حقله على ما ليس في مخلوك وعلى عدم ملكه فهو أحق به آه وفي حاشية ع ش قوله ألا  
 يكاة أي هي الأشجار الثابتة في الأرض التي لا ملك لها آه هي وهي أوضح في الإراد من  
 التعبير بالقرية لشمولها للملك وغيره وهو لا يوافق الجمع الآتي وفي حاشية الشيرازي  
 على قوله

على حج قوله وعلى عدم ملكه أى نحو الكلاء بالأحياء والأقطاع إحالة آخر أى بل  
تبعاً للبقعة إذا ملكها وفى ماشية الشيرازى أيضاً قوله ودواحق به فنفية  
أنه يأنم أخذه بلا إذن آخر دعم سالمين فى حماية رب العالمين وصلى الله وسلم  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المكتوب الثامن والأربعون ) فى حق من طلق زوجته بطلقة أو طلقتين وكان  
له الرجعة قبل انقضاء العدة وما راجع إلى انقضائها وما يلزم عليه بعد انقضائها .  
بأسمه سبحانه وكفى والقنوة والسلام على سيدنا محمد المحصن وعلى آله وأحبابه  
ذوى الصديق والوفى ربه فى كليب السدة السنية محمد منظر إلى كل  
من ينظر إلى هذه الورقة من العلماء والفضلاء أثر ذلك يمكن معلوماً بأن سعيد  
بن ملا محمد قد جاء أيضاً مع مكتوب بقراءنا المكتوب وأنتنزهه ولنظنه تؤدبنا  
هين خوجنا هين هرة من تبردائى فاقاً قوله تؤدبنا هين خوجنا هين كناية  
كناية الظاهر هين كناية الطلاق كما هو المصريح فى الكتب ومعلوم أن الكناية تحتاج إلى النية  
وقد حلف بعد الوعد والتدين بأنه ما نوى به الطلاق وأما قوله هرة من تبردائى  
فإنما أراد به الثلاث رقعن والآ فواحدة وقد سئلنا عنه فأجاب مع الحلف  
بعدم أرادة الثلاث وبعدم المحذور فى الدفن وقت قوله هرة من تبردائى  
ولكنه صريح طلاق فيذهب به طلقة واحدة لأنه قال ذلك مرة واحدة  
فيكون طلاقه رجبياً وكان له الرجعة قبل انقضاء العدة وما راجع إلى  
انقضائها فاللأن له الآن أى بعد انقضاء العدة تجديد النكاح وليس  
له الرجعة بعد الانقضاء كما هو المصريح فى الكتب وفى النهاية للمصنف فى النكاح  
ولو طلق ثلاث رقعن ثلاث رقعن أو رجباً أو رجباً ورجع وأصابها =



( عادت بقية الثلاث ) بالأبجاع أذا لم يكن له زوج ووفقاً لقوله أكابر الصحابة  
 أذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم آه وفي كفاية الأخيار على غاية التقتصار  
 فلوا أنقضت عدتها فأنته الرجعة بمصوب البينونة ثم أتى جدد النكاح قبل أن  
 تنكح زوجاً آخر أو بعده وقبل الأصابة أو بعد الأصابة عادت إليه عادت عليه  
 بما بقى من عدد الطلاق ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق وأصح الأحباب  
 بما روى عن عمر رضي الله عنه بأنه سئل عن طلق امرأة طلقين وأنقضت عدتها  
 فترجعت غيره وفارقها ثم تزوجها الأول فقال هي عنده بما بقى من الطلاق و  
 روى ذلك عن علي وزيد ومعاذ وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم  
 أجمعين وجه قال عبدة السلمي وسعيد بن المسيب وحسن البصري رضي الله عنهم  
 ولأن الطلقة والطلقتين لا يؤثران في التحريم للمزوج إلى زوج آخر كالنكاح الثاني  
 والدخول فيه لا يهدمانها كوطئ السيد لأمته المطلقة والله أعلم آه وفي النهاية  
 على متن الغاية ( فإن أنقضت عدتها حل له نكاحها ) أي وطئها ( بعقد جديد )  
 لأنه لم يستوف ماله من الطلقات الثلاث وليس له مراجعتها لبينونتها بأ =  
 نقضائها للعدة ( وتكون صفه على ما بقي من الطلاق ) وإن تزوجت غيره وأصلها  
 كما روى عن جماعة من الصحابة لا مخالف لهم وأصابة الزوج الثاني لا أثر لها كإحصاء  
 السيد آه وفي الاقتناع للخطيب الشربيني مع حاشية البيهقي عليه وفي ابن  
 قاسم على الغاية مع حاشية البيهقي عليه وفي غيرها من الكتب مثل ما نقلناه من  
 الشرحين على الغاية وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
 ( المكتوب التاسع والأربعون ) في حق أن طلب للفسخ بعيب العنة والزم  
 أن يكون من طرف الزوج بشرط الرفع الحاكم أي الحاكم من طرفها فقول .

بأسمه سبحانه وبعد فمن كليب السدة السنية ذي الخطر محمد منظر إلى الأخ في الله الملا  
عبيد الله البنكولي حفظه الله فبسلام والدعاء والاستدعاء فليكن معلوماً  
بأن المفهوم والمصريح من العبارات التي قد نقلتها في المكتوب والمفهوم والمصريح من الكتب  
التي نظرناها ونقلنا لك عبارة بعضها أن إضافة الطلب إلى الميزة تفيد أن الولى  
لا ينوب عنها في الطلب كما هو للمصريح في الكتب لأن الفسخ بعيب العنة يشترط فيه  
الرفع إلى الحاكم والقاضى ملحق بها لأن للفق لها لأنها تفيد أنها مخيرة بين الرضا بضرب  
المدة وبين الفسخ في الحال كما قال الملاحن ذلك لأنه ليس فيها الفسخ بدون قاضى  
حاكم أى محكم فمن أين يكون لها الفسخ المالى وفي حاشية جعل قوله رفع القاضى أى أو  
محكم بشرطه مع وجود القاضى وهو على الفور حتى في العنة فيجب عليها أن ترفع  
أمرها للقاضى فوراً فتمت أخوت بطل حقها وبعد دفعها للقاضى إذا رضيت بعيبه  
قبل فراغ المدة لا عبرة برضاها فلو تراخى بالفسخ بواحد عنها <sup>بغير</sup> غير حاكم لم ينفذ أمر  
وفي التحفة لأبن حجر (ويشترط في) الفسخ لأجل العنة رفع إلى الحاكم (جرناً لتوقف  
ثبوتها على مزب نظراً اجتهدا ويفتن منه المحكم بشرطه ويومع وجود القاضى  
كاشم له كلامهم أم وفي حاشية الشيرازي قوله بشرطه أى من أهلية القضاء  
المطلق أن وجد قاضى أهل والاجاز محكم غير الأهل وأين وجد قاضى ضرورة كلاء  
يأتى في باب القضاء أم وفي المنهاج وتثبت العنة بأقراره أو بيينة على أقراره وكذا  
بيمينها بعد نكوله في الأصح أم وفي التحفة لأبن حجر (وأذا ثبت) العنة بوجه مما مر  
(ضرب القاضى له) وليوقنا كافرأ أذ ما يتعلق بالطبع لا يفتارق فيه الفرق  
وغيره (سنة) لقضاء عمرى بها وحكى فيها الأجماع وحكمت <sup>فهي</sup> الفصول الأربعة  
فإن تعدد الأجماع أن كان لمرض حرارة يزال شتاء أو برودة زال صيفاً أو يوسى

زال ربيعاً أو رطوبة زال خريفاً فأذا مضت السنة علم أن مجزؤه خلقي وإنما  
 تضرب السنة بطلبها لأن الحق لها ويكفي قولها أنا طالبة حقني بموجب الشرع  
 وأن جعلت تفصيله لا تسكوتها فإن ظنته لنحو دهشت أو جعل بنيتها أن شاءه  
 وفي حاشية الشرواني قول المتن بطلبها أفهم أن الولي لا يتوب عنها في ذلك عاقلة  
 كانت أو مجنونة وهو كذلك مغمى في نهاية وفي حاشيته أيضاً قوله بنيتها أن شاء قضته  
 عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم البحث أهـ غ ش آه وفيها أيضاً  
 تنبيه ابتداء المدة من وقت ضرب القاضى لامن وقت ثبوت العنة بخلاف مدة  
 الأيلاء فلا من وقت الخلق للنص وتعتبر السنة بالأهلية فإن كان ابتداءها  
 في أثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاث يوماً مغمى وفيها آه وفي التحفة لأ  
 بن حجر ( فأذا تمت السنة ) ولم يطأها ( رفعت إليه ) لا امتناع استقلالها بالفسخ  
 آه وفي للنهـ ج فإن قال وطئت خليف فإن نكل حلفت أو أقرت استقلت بالفسخ ولكن  
 استدل لك منه ابن حجر بقوله لكن بعد قول القاضى ثبتت العنة أى حقت الفسخ فأ  
 ختارى والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله فأختارى ومن ثم حذفه من  
 الشرح الحنفى ومجتبى السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن للدار  
 على تحقيق السبب وقد وجد آه وفي التحفة أيضاً ( ولورضيته بعدها ) أى السنة  
 ( به بطل حقها ) من الفسخ لرضاها بالعيب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد  
 وبه فارق الأيلاء والأعسار وأنهدام الدار في الأجرة وخبر ببعدها رضاها قبل  
 مضيتها لأنه استغاط الحق قبل ثبوته وفي حاشية الشرواني قوله رضاها قبل مضيتها  
 أى في أثناء المدة أو قبل ضربها فإن حقها لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة مغمى آه وقد علم مما  
 نقلناه إذا ثبتت العنة بوجه من الوجوه المذكورة في الكتب عند الحاكم والقاضى وضرب  
 الحاكم والقاضى



الحاكم والقاضي له سنة فاذا تمت السنة ولم يطأها رفعت اليه ايضا لامتناع استقلالها بالفسخ فيقول القاضي والحاكم لها شئت العنة اوحق الفسخ فلها ان شئت حينئذ فسخ النكاح ولها الرضاء بالبقاء . دعمت مسلمين في حاية رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

( المكتوب الخمسون ) في حق الرضاع وفي حكم تصديق أحد الزوجين بقول الناقص من نصاب شاهد الرضاع .

باسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الكل من ينظر الى هذه الورقة تحت السلام والدعاء والاستدعاء فليكن معلوما لكم بان حامل الورقة عبد القادر الخياط تاني قد جاء الينا وهو قائل بعدم تمام نصاب الشاهد على الرضعات وقابل بعدم تصديقه لقولهم فبناء على ذلك لا ضرر في نكاحه بل هو صحيح وبان الرضاع انما يشب بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او اربع نسوة فلو شهد به دون النصاب او رقع شك هل ارتفع غمسا او اقل او شك هل ارتفع بعد تمام الحولين او قبله او شك هل وصل اللبن الى جوف الرضيع ام لا لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وان لم يخبره الا واحدة نعم ان صدقها يلزم الاخذ بقولها وحرم عليه نكاح تلك البنت مؤاخذه له بتصديقه ولا تثبت محرمية بينهما بذلك فلو اقر رجل وامرأة قبل العقد ان بينهما اخوة رضاع وامكن حرم تنالكهما وان رجعا الاقرار او بعده فهو باطل فيفترق بينهما وان اقر به فأنكرت صدق في حقه ويفترق بينهما او اقرت به دونه فان كان بعد ان عيشته في الاذن للتزويج او مكنته من وطئه اياها لم يقبل قولها والا صدقت بيمينها ولا يشب الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين بشرط شهادة الرضاع ذكر وقت

الرضاع ككونه قبل حولين وبعد بلوغ المُرَضعة تسع سنين وعدده كخمس رضعات  
وتفريق المرأة ووصول الابن الى جوفه في كل رَضعة ويُعرف ذلك بالقرائن كما تمصها  
الندى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن فأن لم يعلم أنها ذات لبن فلا يحل له  
أن يشرب زلومع وجود القرائن المذكورة لأن الأصل عدم اللبن فلا عبرة بالقرائن  
مع هذا الأصل فأن التقيم الرضيع الندى ولم يصل الى جوفه شيء فلا يسمى رَضعة  
لأنه متى وصل الى جوفه شيء ولو قطرة عدت رَضعة ولا يكفى في أداء الشهادة ذكر  
القرائن بل يعتمدها ويجزى بالشهادة وبأن المذكور في الورقة هو المعلوم والمصحح  
والمختص في الكتب بمقام سليلي وحيلة الله ولم على كيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
( المکتوب الحادي والخمسون ) آلى الملا محمد الباكي الكوتومي في حق طلاق أبنته  
الجنون أو السفیه وما يتعلق بذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد فمن كل باب السكينة محمد مظهر الى الأخر في الله  
للا محمد الباكي الساكن الآن في كوتوم حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء  
والتفويض لآل والأحوال فليكن معلوماً لك بأن ابنتي مشي الدين الباكي قد جاء آلياً  
مع مکتوب من طرفك لأجل مسئلة ابنك طاهر ففتشنا الكتب فرأينا فيها فروقا بين  
السفيه والجنون ولا نعلم من أي واحد منهما فطلaque صحیح ولو بلا إذن من الولية وإن كنت  
تظنه مجنوناً فنسخ من رتبة النكاح بعد ثبوت الجنون عند الحاكم أو الحكم ثابت وصحیح أيضاً  
فالأحتمال القوي أي واحد منهما كان عندك فليفعله به وأن شئت فليفعله الطلاق  
من طرف الزوج والتفويض من طرف المرأة أو وليها حيث يعتبر به لكن بعد ثبوت الجنون  
عند الحاكم أو الحاكم، يحصل اليقين التام وبأن المتن والشرح والواشع لما لم تبحث في  
باب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الطلاق وقت عدّ وذكر الدين لا يصحّ منهم الطلاق غالسفيه علم منه أيضاً  
أنّ السفيه يصحّ طلاقه وللمطلوب أن تنظره للمنقولات الآتية الآن على وجه الانضاف  
والدقة لكن تطلع على حقيقة ما كتبناه لك وعلى بعض أشياء أخرى وفي النهاية للرملي  
في باب الخلع شرطه الذي لا بدّ في صحته فلا ينافي كونه ركناً زوج أي صدور من زوج و  
شرط الزوج أن يكون بحيث يصحّ طلاقه لأنّه طلاق فلا يصحّ من لا يصحّ طلاقه من يأتي في باب  
فلو خالع عبد أو محجور عليه بسفه زوجته معها أو مع غيرها صحّ ولو بأقل شيء وبلاذن  
لأنّ لكل منها أن يطلق مجازاً فبعوضي أولى أمه وفي حاشية على الشبرملي (قوله زو  
جته معها) أي ولو بأكملها (قوله أو مع غيرها) أي كأجنبيّة أمه وفي النهاية للرملي في  
فصل تزويج المحجور عليه (ومن حجر عليه) حساً (بسفه) بأن بذّر في ماله أو حكماً  
كن بلغ سفيها ولم يحجر عليه وهو السفيه للمهل (لا يستقل بنكاح) كي لا يفني ماله  
في مؤنه إلخ إلى أن قال (بل ينكح بأذن وليه أو يقبله الولي) النكاح بأذن لصحة عبات  
فيه بعد أذن الولي له ويشترط حاجته للنكاح إلخ إلى أن قال ولا يزوّج إلا واحدة فإن  
كان مطلقاً بأن طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو شتين وكذا ثلاث  
مرات ولو في زوجة واحدة فيما يظهر سري بأمّة أمه ويفهم من هذا صراحة أيضاً أنّه  
يصحّ طلاق السفيه ولو كان كثير التطليق حيث قال مرفان كان مطلقاً أي كثير  
التطليق سري بأمّة وفي حاشية الرشيدى على النهاية قوله مكن بلغ سفيهاً أما  
لم يحجر عليه أي بخلاف ما يشرع بعد رشده ولم يحجر عليه فتصرفاته نافذة وكانت  
الأولى حذف قوله ولم يحجر عليه لإيهامه أنّ لهذا الحجر تأثيراً أمه وفي حاشية غ شس  
قوله ثلاث مرّات أي متفرقة على ما يفيد قوله مرّات أمه وفي النهاية للرملي في  
باب الخيار في النكاح إلخ إذا (وجد أحد الزوجين بالأخر جنبوناً) ولو متقطّعاً إلخ



ألى أن قال (ثبت) لمن كره منها ذلك الخيار في فسخ النكاح (بعد ثبوت العيب  
عند الحاكم كما يأتي) أنه ومثل الحاكم للحاكم كما هو مصرح في الكتب وفي حاشية ع ش (قوله  
ثبت لمن كره) عبارة جج ثبت الخيار للكاره منهما الجاهل بالعيب أو العالم به إذا  
أنتقل لا فحش منه منظرًا كأن كان باليد فانتقل للوجه لا لليد الأخرى أهج أم  
ع ش وفي النهاية في باب الخيار أيضًا (ويختار) الولي (بمقارن الجنون) وأن  
رضيت به لأنه يعير به إل إل أن قال (والخيار) للمقتضى للفسخ بعيب مما مر بعد  
تحققه وهو في العنة بمحض السنة الآتية وفي غيرها بثبوتها عند الحاكم (على الفور)  
كما في البيع بجامع أنه خيار عيب فيباعد بالرفع إلى الحاكم على الوجه السابق ثم  
وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والاسقاط خياره ويقبل دعواه  
للجهل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون مخالطاً للعلماء أي مخالطة  
تستدعي عرفاً مصرفة ذلك فيما يظهر والوجه أن المراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم  
وأن جهل غيره كما يقال في نظائره أه وفي حاشية على الشبراملس (قوله و  
يختار الولي) أي ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وأن رضيت  
به أذ هو الصغيرة والمجنونة لا أثر لرضاها فلا يحسن أخذه غاية (قوله بمحض السنة)  
قضيته أنها لو علمت بعنته وأخرت الرفع إلى القاض لا يسقط خيارها وربما  
يقضيه قوله الآتي وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانياً إل خلافاً (قوله وفي  
غيرها بثبوتها) أي كما يعلم مما يأتي في كلام المصنف من أن الفسخ بهذه العيوب  
أنما يكون بعد الرفع للقاضي وذكره هنا ليبيّن محل الفور فهو غير ما يأتي لا عينه  
(قوله ويقبل دعواه للجهل) أي بأن طال الزمن جهداً أهج ش . دعمم سالمين في حما  
رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب الثاني والمنسوخ ) الى الملا عبد الكريم الموطلي في فتوى طلاق .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبی بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصد  
وبعد فمن كليب البدة السنية محمد مظهر الى الأخ في الله الملا عبد الكريم الساكن في قرية  
قار تينس حفظه الله غبت السلام والاستعداد والتفحص عن الأحوال فليكن  
معلوماً لك بأن أبا بكر قد جاء أليسان مع قطعة مكتوبك مستفتياً فراجعنا الكبر  
الشرعية فرأينا فيها أن وقوع الطلاق يحتاج الى ذكر الطلاق والمرأة بالمضمر  
أو المظهر صراحةً فإن حذف أحدهما كان لغواً بأن قال أنت أوقال طالق أو طلقت  
والى ذكر أدات الربط على العدد فعلى ما ذكرناه قوله ياك دود وثني لعدم ذكر  
الطلاق معه يكون لغواً على أنه غير مرتبط بقوله هرة من ته بردا لعدم ذكر  
أدات الربط وهو لازم كما هو ظاهر الأمثلة الموردة في الأنوار على هذا النسق  
فيكون لغويته من جهتين فلا يقع به شيء أصلاً فيقوله هرة من ته بردا  
فيقع به طلبة واحدة لصراحة في الطلاق ولأنه قال مرة واحدة ولكن أن  
أراد به الثلاث وقعن والأفولادة كما هو الظاهر وقد سئلت عنه فأجابني  
مع الحلف بعدم أرادة الثلاث فيكون طلاقه رجعياً وقد لقنته الرجعة فراجعها  
وأما قوله يسردوشا سليمان ينجبر ديامن وخوامن به فحولناية ظهار وكناية الظهار  
تكون كناية الطلاق كما هو المصريح في الكتب ومعلوم أن الكناية يحتاج الى النية و  
قد حلف بعد الوعظ والتقيد بأنه ما نوى به الطلاق هذا دعم سالمين وحماية  
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الثالث والمنسوخ ) الى الملا محمد باقر والملا محمد نوري في فتوى طلاق ابنه .  
بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبی بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين

قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخوين في الله للملا محمد  
 باق وللنلا محمد في حفظها الله غيب السلام والاستدعاء والدعاء والتفحص  
 عن الأحوال ليكن معلوماً بأن مسألة حامل الورقة عبد الكريم قد أفتى بها الملا  
 نعمة الله على مذهب الحنفية بنقل قول بعض منهم وهو أن الغضبان إذا خرج عن  
 طوره وأصبح يهذى في أقواله وأفعاله فإن طلاقه لا يقع وإن كان يعلم ما يقول  
 ويقصده وقد قال صاحب كتاب الفقه فيه بعد نقل قول ذلك البعض أنه رأى  
 حسن الأمر ما قال فيه وأن أردنا التفصيل فارجع إليه وأن في كتاب أعانة الطالبين  
 وغيره من الكتب أنه يجوز التقليد ولو بعد العمل كأن أدنى عبارته صحيحة عند بعض  
 الأئمة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزمه قضائها وفي كتاب ترشيح المستفيدين نقلاً  
 من ابن زياد أن العاتق إذا وقف فعله مذهب أمام يصح تقليده صح فعله وإن لم  
 يقلده تؤسفة على عباد الله تعالى وأن الأولى كما أن تسلماً للملا نعمة الله أفتائه كما  
 نحن نسلم له ولا نقر من له بشيء وبأن ما ذكره الملا نعمة الله في مکتوبه في حق تقديم (تقو)  
 رنا أخيره في مکتوبين كما لا نقره وما ذكره في القول بالطلاق يخرج أن كان عبد الكريم  
 متلفظاً به وهو مخالف بأن كنت متلفظاً به لا بالطلاق فهذا مستقيم سالمين في حجة  
 رب العالمين رضي الله عنهم على كيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الرابع والخمسون ) إلى كل الناظرين إلى الحقيقة البينة الكاشفة للجهل

عن وجه مسألة في الطلاق .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه وأتباعه  
 تسوده وبعد فليكن معلوماً لكل من ينظر إلى هذه الورقة أن حامل الورقة قد جاء أليفاً  
 مستفتياً وسالاً عن قول أخيه في طلاق بي فتوى كثرين في طلاق باب وجب  
 دوارته



دَوَارَتَهُ نَاهِيْلِم دِمَالَامِنْ فَأُجِبْتَهُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَيْسَتْ أَلْفَاظَ طَلَاقٍ  
بَلْ هِيَ لَفْظٌ لِعَدَمِ ذِكْرِ الرَّأَةِ وَلِعَدَمِ أَدَاتِ الرِّبْطِ عَلَى الْعَدَدِ لِلذِّكْرِ قَبْلِ الطَّلَاقِ  
وَهِيَ لَا زَمَةَ وَلِعَدَمِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الطَّلَاقُ إِلَّا دَوَارَتَهُ نَاهِيْلِم دِمَالَامِنْ وَلَا  
مَعْنَى لَتَعَلُّقِهِ بِهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَدَاتِ الرِّبْطِ فِي الْعِبَارَةِ يَكُونُ قَوْلُهُ فِي طَلَاقٍ بِفَتْوَى  
مُقَسَّمًا بِهِ وَالْقِسْمُ بِالطَّلَاقِ لَا يَضُرُّ وَلَكِنْ لَا وَجُودَ لَهَا فِيهَا فَتَكُونُ لَفْظًا مَطَّ  
وَأَمَّا قَوْلُهُ لِرُوحَتِهِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ دَوَارِي بَرْدَةٍ تَوَهَّاتِ بَرْدَانِ فَهُوَ  
مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ كَمَا لَا يَقَعُ بِالْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهُ ظَنُّ  
قَدْ طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ بِهَا وَهَذَا مَا أَخُوذُ مِمَّا قَالَه أَبُو جَرْمَانٍ لَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ حَرَامٌ عَلَى  
وَلَدِي أَنَّهَا طَلَّقَتْ بِهِ ثَلَاثًا فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ظَانًّا وَقَوَعِ الطَّلَاقُ بِالْعِبَارَةِ الْأُولَى  
لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَا أَخْبَرَنِيهِ ثَانِيًا عَلَى الظَّنِّ لِلذِّكْرِ آه دَمْتُمْ سَالِمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

( لِكُتُوبِ الْخَامِسِ لِلْمُسُونِ ) إِلَى الْمَلَا صَدِيقِ الْبُورِي الزَّخَاكِيِّ فِي فُتُوحِ طَلَاقٍ .  
بِاسْمِهِ سُبْحَانَهُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بَشَّرَ بَعْدَهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ قَصْدُهُ  
وَبَعْدَ فَمِنْ كَلِيبِ السَّنَةِ السَّنَةِ مُحَمَّدٌ صَظَرُ إِلَى الْأَخِ فِي اللَّهِ الْمَلَا صَدِيقِ حَفِظَهُ اللَّهُ  
غِبَ السَّلَامُ وَالِدَعَاءُ وَالْأَسْتَدْعَاءُ وَالتَّفَضُّعُ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالسَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ الْبَيْرَانِ وَعَلَى كُلِّ  
مَنْ يَسْئَلُ عَنَّا أَثَرًا لِيَكُنْ مَعْلُومًا بِأَنَّ حَامِلَ وَرَقَتَيْهِ بَلَرُ قَدْ جَاءَ إِلَيْنَا فَعَرَّضْنَا هَارِ وَفَقْنَا  
النَّظَرَ فِي قَوْلِ بَلَرُ لِأَبْنِهِ يَا سُرُّ بَشَّرَ طَلَاقٍ بِفَتْوَى ثُرْنَا مِنْ دَلِشْ وَرَمْنِ دَنَرَكْرِ بِهِ حَتَّى  
شَامٍ وَحَلَبِ فُتُوَى وَبِ تَوْنِهِ تَوْنًا لِأَمِنْ نَالِشِ وَمَا عَلِمْنَا حَقِيقَةً مَعْنَى قَوْلِهِ رَدُّ  
كَرْبِهِ أَهْوِ مَعْنَى الْفِرَاقِ أَمْ مَعْنَى الْإِلَاصِ وَالْقَطْعِ أَوِ الْمَنْعِ أَوِ الدَّفْعِ فَإِنْ كَانَتْ  
بَعْنَى الْفِرَاقِ فَقَدْ طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ مِنْهُ لِأَنَّ تَرْجُمَةَ الْفِرَاقِ فِي الصَّرْحَةِ الَّتِي لَاءِ

تحتاج إلى النية كما في فتح الوهاب للقاضي زكريا الأنصاري رح ولكن رأيت في حاشيته  
 الجمل والجيرى والمعتمد أن ترجمة الغراف والفتح كناية أنه فيحتاج إلى النية وأن كان  
 بمعنى الخلاص والقطع أو المنع أو الدفع فكذلك كناية على الكل والكناية فيحتاج إلى النية  
 وقد حلف بكر بعد الرعظ والتدين بأنه ما نوى تطبيق زوجته بل نوى منع الابن  
 من الحجى إلى البيت وتخفيفه بهذه الألفاظ فبناء على هذا ما طلقت زوجته فغش  
 عن معنى قوله رد كريبه بأي معنى يستعملونه أهل دياركم والمعتبر ما استعملوه فيه  
 مع أن بكر يدعى أكره أهل القرية له لأجل مجيء ابنه إلى بيته وكان مجيئه بالأكره ويقول  
 أن ابنه قد كان يقصد قبلى ولا نعلم أكرههم بأي درجة كان هل كان مما يكون كبراً  
 لعدم وقوع الطلاق على قبول ما أكره عليه أم لا فالأمر أن تفتش عن درجة الأكره أيضاً  
 وينبغي أن نداوم على أورادك التي قد قيل لك في هذا الشأن إلى أن تراك في البيع أن شاء  
 الله تعالى متم سألين في حماة رب العالمين وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عنا إلى النية فيكون  
 كناية

( المكتوب السادس والخمسون ) إلى الملا عبد الباقي بن الملا علاء الدين القر كوي في  
 تفرقة صهرته رحمها الله تعالى آمين .

بسم الله مشتت للجنوع وجامع الأشتات والصلوة والسلام على سيد السادات  
 ومنبع السعادات وعلى آله وأصحابه الذين شربوا كأس المن بعد الوفات وكانوا أسبل  
 الأهدآت وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله والمحبة لله للملا عبد  
 الباقي بن الملا علاء الدين حفظه الله غيب السلام والاستدعاء وتقبيل يدك ويد  
 مكان حاضر من العلماء فليكن معلوماً بأننا لما تحققنا وفاته الوالدة الكريمة  
 بواسطة مكتوبك رحمها الله تعالى رحمة واسعة وانتقالها من هذا الدنيا إلى الآخرة  
 القادرة للخدمة الفانية إلى دار الآخرة الباقية الأبدية ما زلنا من التأسف و  
 التمعن ولأن

والقسر ولكن لا مفر من القضاء والقدس كما قيل : سَلِّمْ لأحكام الآله فما يجدي  
الفتة جزع ولا أسف وأصبر فإن الصبر يعقبه أمد الزمان الأجر والخلف وبأننا  
قد جعلناها شركاء لنا في كل ما نقرأه من القرآن والأذكار وغيرها لأن لها حقاً  
علينا كما هو معلوم وما أحسن ما قيل من أن الموت من أعظم المصائب وقد سماه الله  
تعالى مصيبة في قوله فَأَصَابَكُمْ مَصِيبَةٌ لَمُوتٌ . وأعظم منه الغفلة عنه والاعراض  
عن ذكره وقلة التفكير فيه وترك العمل له فلا بد من الشيقظ والتدارك لما فات  
لأن كل الأشياء باطل وزائل كما قيل : الكل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل  
وما قيل : سرور الدهر مرقوب وبالحزن فكن فيها على وجل شديد . ففي عيناها كأس من الحين  
وفي سعادته قيد من حديد وما قيل : أني معزبك لا أتي على ثقة من الخلود ولكن سنة الدين  
فما المعزى بباقي بعد ميته ولا المعزى ولو عاشا إلى حين . وبأن مصيبتنا وخرج قلوبنا  
واحدة والفرح والحزن بيننا مشتركة وجري العرف والعادة بعدم تغزير أهل الميت  
بعضهم بعضاً ولكن ورد الأمر من الشارع بالتغزير فاتباعاً للسنة السنية أعزركم  
وأعزى نفسه بالكلمات الواردة أعظم الله أجركم وأجرنا وأحسن عزائكم وعزائنا و  
وغفر لبيكم وميتنا وأفاض على جميعكم وعلى جميعنا الصبر الجميل وزركم وأيانا الأبر  
الجزيل وتغمدنا بالرضا والرضوان آمين وبأنه لا سبيل أسلم لأولى الأبواب  
ولا طريق أقرب لكل مصاب إلا التسليم والرضا والتعبد على ما جرى  
به القضاء وشئ من زبده ونعيرها ونقبل أعين الأولاد الذكور  
ونرجو من الله الكريم أن يشبكم على عبادة آبائكم وأن يحفظكم من كل أليم  
وبأن محمد خاله ما كان حاضراً في البيت بل راح إلى طرف بيده موش وبأن  
أنشدت عاصم المستنجد زاهد قد راح إلى العسكرية وهو راح معه إلى الزمير



ومارجع إلى الآن وبأن باقي الأفعال سالمون وتقبلوا أيديكم ويروحون الدعاء عنكم  
 دمتهم سالمين ومحامد رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
 (المكتوب السابع والخمسون) إلى أبناء شبيخته قدس سره في تعزية أمهم رحمها الله  
 تعالى آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لا يبقى الا وجهه ولا يدوم الا  
 ملكه والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي صار عبدة لمن خلفه وعلى آله و  
 صحبه المشارين كأسر للحن بعده وبعد فمن كليب البسطة السنية محقق مظهر  
 إلى أبناء عمدة العالمين ووارث علوم المتقدمين وللتأخرين وقابح هامة للائقين  
 حضرة الشيخ محمد الأمين قدس الله روحه وبقر ضريحه أعني بهجتم للائحة محمد عيسى  
 والملا محمد باقر والملا محمد أشرف أطال الله أعمارهم بالسجادة وجعل الفضل  
 في طوع عيشهم بالزيادة إية الأخوان غيب تبيل يديكم ربي من كان حاضرا  
 عندكم من العلماء ورفع ألف التضرع لإرادته الكريم أن يوفقكم من كل اليد  
 ويوفقكم إلى الصراط المستقيم والاستدعاء من جميعكم نفع نوعي لرحمكم  
 بأنه لا يمكن لنا اليوم الآن إلا عتبة لكم لأجل التعزية فبادرنا إلى ترقية غيصة أن نكون  
 بدلائعنا أن التراب يكون بدلائعنا عند نفعه وسبب الألفات قلوبكم  
 أينما وبأنه ما زلنا من اليوم الذي تحققتنا فيه وفات الوارة الكريمة الرؤفة  
 بواسطة مكتوب ابن علم الملا عبدة الباروتها الله نعمة ورحمة واسطة وانتقالها  
 من قبل الدنيا والآخرة لندرة الخدعة السجادة انتفاة انانية إلى الأخرى  
 الأبدية عن التأسف والتعسر ولكن لا مفر من القضاء والقدر ولو كانت  
 الدنيا تدوم لوحد كان رسول الله فيها مخلدا وبأننا قد جعلنا ما شريكنا لنا  
 في كل ما نقره

في كل ما نقرئه من القرآن والأذكار وغيرها لأن لها حقاً علينا كما هو معلوم  
 نسأل الله الكريم أن لا يجعلنا وأياكم محرومين من دعائها وأن يعطينا وأياكم  
 الصبر الجميل والأجر الجزيل على مصيبتها وبأن الله تعالى يفعل ما يشاء وإن لم يشأ  
 كما <sup>قال</sup> الإمام الشافعي رضي الله عنه في قصيدة غماشت كان وأن لم أشأ وما  
 شئت أن لم تشأ لم يكن خلقت العباد على ما علمت في العلم بحري الفتى و  
 للمسن وبأنه قد أرشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما فيه  
 للقلوب عند صدمة الحسبة تسليته شافية فقال يا أيها الناس من  
 أعيب منكم بمصيبة من بعدى فليته من بحسبته بي عن مصيبة التي تقببه  
 فإنه لن يصاب أحد من أمته من بعدى بمثل مصيبته بي ولذلك قال بعض  
 أصبر لكل مصيبة وتجلى فاعلم بأن المرأ غير محلة إذا ذكرت محمداً ومصابه  
 فاذكر مصابك بالنبي محمد وبأنه ينبغي الاشتغال بما يهتأل الدار البقاء أشد  
 أعظم الاشتغال بتهيئة أمور هذه الدار وبالجملة فها الكلام في هذه الباب  
 يطول والقلم بالتسطير يحول لا يمكننا حسن التعبير والآراء عموماً في الخبر  
 ومع هذا فلا سبيل أسلم لأولى الأبواب ولا طريقت أقوم لكل مصاب إلا التسليم  
 والتثبت والرضا والتعبر على ما يجر به القضا وبأن مصيبتنا وجرح قلوبنا  
 واحدة والنزع واللين بيتنا شراكة وجرى العرف والعادة بعدم تغرية أهل  
 البيت بعضهم بعضاً ولكن ورد الأمر من المشاورة بالتغرية فابتناء الله سنة  
 السنينة استزكم وأنتمي أنفسى بالكلمات الواردة بالدار جليلة أعظم الله لجرهم  
 وأجرنا وأحسن عزائكم وعزائنا وغفر لبتكم وصيتنا وأفاض على جميعكم وعلى جميعنا  
 العبر الجميل وزيقنا وأياكم الأجر الجزيل ونعمد ما بالرقص والرضوان وجعل شواها

فراو يسى الجنان ورفع الله درجاتكم وثبتكم على جادة آياتكم آمين وبأن محمد  
خالد ما كان سائرا في البيت بل راح إلى طرف موش وبأن ابن محمد عاصم للسمع  
بمجتى واحد قد راح إلى العسكرة وهو راح معه إلى زفير ومارس مع إلى الآن وبأن  
بأية الأبطال سالمون ويقبلون أيديكم ويترجون الدعاء منكم دعتهم بالسلامة والسلامة  
الأبدية ببراهن البرية عينهم بالأم وأهملهم أفضل الصلوة وأزكى النجاة .

( المكتوب الثامن والستون ) إلى فامق السطور محمد نور الله في حل بعض مسائل  
الشرعية فقهية .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن محمد منظر إلى الأخ في الله والمحبة لله للأنور الله حفظه الله عت  
السلام والأسند عاء والدعاء والتفويض في الأحوال فليكن معلوماً بأن حامل الورقة  
مع بطاقتيه قد جاء أليسا فنظرا فيها وفهمنا ما فيها وبأن كل ما يكون فيه منفعة  
سواء كان حالا أو مالا ولم يصح البيع فيه كسب ببيع مع عدم نص الكتاب أو السنة  
بالتجديد فيه يصح النذر فيه على الأصح وبأنه لا يشترط في النذر التبول بل يكفي للمذور  
له نذر ورثه بعدم الرد وبأنه لا يشترط في النذر رواية الناذر في النذر  
الحق الترويج وبأنه لو نذر رجل جميع ماله على أحد من غير نفقة وفققة عياله  
ليوم ليلة وكسوته وكسوتهم لأربعة أشهر صح نذره بخلاف النذر إلى ابن جسر  
وفي فتاويه وأن مشقة نذر مع أليسا وبأن كل ما كان في البطاقة الأولى والثانية  
والثالثة يكون القوة أو القوة في البطاقة الثانية في غير مكان النذر في البطاقة  
الأولى فقرار باللاحاق وهو بيان ما في البطاقة الأولى والثانية في البطاقة الثانية  
سواء كان في النذر أو في غيره .



وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب التاسع والخمسون ) إلى الشيخ فاضل الدين القاري رحمه الله تعالى  
الادارية الكرام رحمهم في فتوى طلاق .

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله  
وأصحابه ذوي الصدق والوفاء وبعد فمن ولي الله نية غير طهر  
إلى خاله المشيخ الشيخ مشيخت حفظه الله رفته ما أجبه ويرضاه غيب  
السلام والتبجيل والاستدعاء والتفويض الآخر والى الاستدعاء من الشيخ  
أشرف والشيخ منظر من أهل الجليلية والسلام على الفقهاء والبرابر وعلى كل  
من يسأل عنا وتبليغ تبجيل محمد عاصم وجميع الأبحال والأحفاد يد يد  
المذكورين وأستدعاهم من جميعكم فليكن معلوماً بأن قول حامل الوثيقة  
ناهية في طلاق ويؤثر في جوي به بالكردى وترجمته بالعربية ثلاث طلاقها  
زاهية عن كناية طلاق لأن أسناد الذهاب إلى الطلاق كناية كما أن عبارة  
المعين في موضع عد الكنايات صريحة في ذلك حيث قال مؤلفه وكذهب طلاقك  
والكناية تحتاج إلى النية كما هو معلوم لكم وقد حلف بعد الوعد والتدين  
بأن لم أنوي به طلاق زوجته وبأن أضافه الطلاق إلى غير محله كما في قولنا  
أيضاً توقيع الاحتياج إلى النية لصرف أضافته إلى محله وفي فتاوى أحمد الرملة  
رحم سئل عن قال لزوجته أنت مطلقة ببسطة اسم الفاعل من طلق بالنسبة  
هل هو صريح مطلقاً أو كناية مطلقاً أو يفرق بين الخوى وغيره فأجاب بأن  
اللفظ المذكور كناية طلاق في حق الخوى وغيره لأن الزوج محل التطليق وقد  
أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كالقول أنا

منك طالق آه وفي شرح البهجة لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري  
 رَق وكقوله أنا منك طالق أو بائن وهو يقصد طلاقها لأن عليه جزم  
 جهرتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أدباً فصح حمل أضافه الطلاق إليه على السبب  
 المقصود لهذا الجرم مع النية فاللفظ مخرج حيث أضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله  
 لعبد أنا منك حر ليس كناية كما سيأتى في بابه لأن الطلاق يحل النكاح و  
 هو مشترك بين الزوجين والعنف يحل الرق وهو مختص بالعبد فإن لم ينوطلا  
 قها لم يصح سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينوطلاقاً لأن  
 أضافه إلى غير محله فلا بد في محله من حصره بالنية إلى محله آه فغف قولنا هـ  
 أضافه الطلاق إلى غير المحل وبينة طلاق زوجته تصير الأضافة إلى المحل أيضاً  
 ولكن قد حلف بأن لم أنوبه طلاق زوجته وبأن قوله في المرة الآخرة قرأ أشرف  
 بيه دياناً وخامناً فهما كناية ظاهر وكناية الظاهر تكون كناية الطلاق كما هو  
 المذكور في الكتب والكناية تحتاج إلى النية كما هو معلوم لكم وقد حلف على عدم  
 النية وأما قوله لسرد وشكاً سليماناً بغير وقوله فتواء ري فيدياناً فلغو  
 ففي قوله من بردايه وانظر أن هذا القول مبني على الألفاظ السابقة لأنه ظن  
 قد طلقت زوجته بها فقال وأخبر شوشاه بن زبوحه من بردايه وهذا  
 مأخوذ مما قاله ابن حجر أنه لو قال لها أنت حرام علي وظن أنها طلقت به ثلاثاً  
 فقال أنت طالت ثلاثاً ظاناً وقوع الطلاق بالعبارة الأولى لا يقع الطلاق بما أخبر به  
 ثانياً على الظن المذكور وأما على عدم بناء قوله من بردايه على الألفاظ السابقة فيقع  
 به طلاق واحدة ولقنته الرجعة احتياطاً فراجع . ده تم سليمان في حياية رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب الستون ) الى الملا عبد الله البوي الحفيظ بأخلاقه وقصيته  
 بترى الدنيا الفانية وفي ذمها وفي الألهة ام بأمر العقبة وما يتعلق بذلك .  
 الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد المصطفى وعلى آله وأحبابه  
 ذوى الصديق والوفى وبعد في كل سنة محمد مظهر الى الألف في الله ولحب  
 لله للملا عبد الله البوي، نرقنا الله بحمائه وأياكم الاستقامة على جادة الشريعة  
 للمصطفوية على صاحبها وعلى آله الصلوة والسلام والنجية لهذا هو الأمر الباقى  
 من العبد غلب السلام والدعاء والاستدعاء والتفهم عن الأحوال والسلام  
 على كل من يسئل عنا خصوصا على الملا محمد النيفكي والملا أيوب وغيرهما رفقا لكم  
 فليكن معلوما بأنك كتبت قد صرت مريضا مرضا مخوفنا ودام ذلك الموضع  
 مدة ولكن الآن ما بك مرض غير خفيف النفس وفرح من الله الكريم أن يشفيك  
 من مرضه أيضا لأن كل الأشياء عند الله يسير وأن يجعل مرضك العارض الذى  
 شفاك الله منه درجة ورفعة ولكن لا يكون كذلك إلا بالصبر على الأذى والرضا  
 بما يفعله الرب جل وعلا وقد أوحى الله تعالى موسى عليه السلام أني إذا أنشيت  
 عبداً أبستلته أبنياً ولا تقوم به الجبال لأنظر كيف حسدته فأن وجدته صابراً  
 أخذته ولياً وحبيباً وأن وجدته جروعا يشكو في غدايته ولم أبال فاللأزم الفرح  
 والرضا بما اختاره الله تعالى للعبد لأنه أحسن مما اختاره لنفسه وأعلى وأجل وأولى  
 وبأن الحكمة في الأمر أن يعلم العبد أنه لا شيء زارده وأنه لا شيء منه شيء ولا قدرة له على  
 دفع شيء ولا على تحصيل شيء لينتطح من الدنيا بالخلية ويعمل عليه جل وعلا بقلبه وروحه  
 وجوارحه ويحلف في قبول ما يفعل الله به على بيل المحبة وبأنه سألح منك منحة  
 مدنية ما يشي المذل لا مكثيب ولا من قبل لها أعلمت أن تحرير الكتاب بهذه جملة الألف



لما فيه من الاستبلااب للفيض من السادة والأمناء وتجدد الرغبة إلى الذكر للعتاد وبأن الدنيا  
 محل الامتحان ظاهرها عموة ومزينة بأنواع المزخرفات صورتها منقشة وملونة  
 حلوة في بادى النظر متخلية بالطراوة والنضارة في البصر ولكنها في الحقيقة جيفة  
 وظلالها كلاب وعلامة ترك الدنيا أن لا يفرج بالوجود منها ولا يتأسف على ما فاقا  
 ته منها فطوبى في هذا الزمان لمن جعله الله مظهر للخير وبأن حب الدنيا سبب  
 لعدم دخول محبة الله في القلب لأن محبة الله لا تدخل قلباً فيه حب الدنيا وقد  
قال سيّد الكائنات عليه وعلى آله الصلوة والسلام ما الدنيا والآخرة إلا ضرطان  
أن رخصت أحدهما سخطت الأخرى فمن أرضى الدنيا فقد سخط الآخرة على نفسه  
 فلا جرم لا يكون له نصيب من الآخرة أعاذنا الله وأياكم من محبتها ومن محبة أهلها و  
 سبب للندامة وقتاً لا ينفعه الندم فلا يفرنكم الدنيا لأنها فانية مكارة غدارة ملعونة  
 طالها كلاب وآخرها ضرب وقال النبي صلى الله تعالى عليه ولم الدنيا ملعونة وملعون  
 ما فيها الأذكار لله وبأن الله تعالى قد جعل الدنيا مزرعة للآخرة فيا شقاوة من أكل  
 البذر بها لتمام ولم يذرعها في أرض الاستعداد ولم يجعل الجنة الوحيدة سبعة أة  
 حبة ولم يعنى ذخيرة ليوم يفر الرأفة من أخيه وأمة وأبيه وصاحبته وبنيه  
 فهذا هو خسارة الدنيا والآخرة وقال بعض المشايخ بئس الدنيا ونعم الدنيا  
أي بئس الدنيا من حيث الضلالة ونعم الدنيا من حيث الهداية فكيف تكون بهذه  
الميشية مذمومة لأنها صارت ح مزرعة للعقبة وبأن هذا الزمان زمان غربة  
 الإسلام وقد قال المخبر الصادق عليه وعلى آله عن الصلوة أفضلها ومن التسلات  
 أكملها الإسلام بداً غريباً وسيعود كما بدأ فطوبى للفرباء وقد بلغت غربة الإسلام  
 إلى حد يطعن في الإسلام لا يذم المسلمون ويحرم أحكام الكفر ويمدح أهله حتى يحزن المسلمون  
 على أظفارها أحكام

عن أهلها وأحكام الإسلام بحيث أظهره قلوبهم وأوجسوه فؤادهم وباهم صيبا  
 وباحسرتنا وباحزننا على ما صار أمة محمد رسول الله محبوب رب العالمين صلى  
 الله عليهم ولم أذلهم حقيرين عديهم للمقدار فترويح الدين وأين كان حسنا و  
 مرغوبا فيه في جميع الأوقات من جميع الأشخاص ولكن صدوره في هذا الوقت  
 الذي هو آوان غربة الإسلام من أمثالكم أحسن وأجل قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم بلا محاب الكرام عليهم الرضوان أنكم في زمان من ترك عشر ما أمر به هلك  
ثم يأتي زمان من عمل بعشر ما أمر به نجيا وهذا الوقت هو ذلك الوقت جعلنا  
الله وآياكم ممثلا للأوامر ومجتنبا للنهيات آمين فاللزام عليكم التسعي في  
 أمور الآخرة وفي محبة الله سبحانه وتعالى وفي منع النفس عن اتباع الشهوة  
 وفي سلكها في مسلك السادات قدس سرهم في القليل والكثير لأنه قد قيل ما  
 لا يدرك كله لا يترك كله والدوام على خمسة آلاف من ذكر الجلالة بين كل يوم  
 وليلة وعدم النقصان في اليوم والليلة من خمسمائة مرة من ذكر النعمة والأنتباه  
 بين القلب واللسان على معنى لا مقصود إلا الله والآل التجاء إلى السادات الكرام  
 والاستعداد منهم قدسنا الله تعالى وآياكم بأسرارهم العلية وحسرتنا وآياكم  
 تحت ألويتهم الظاهرة ونفعنا وآياكم بجدد آرزواهم الطاهرة في الدنيا  
 والآخرة آمين دمتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(المكتوب الحادي والستون) إلى الملا صديق البوب في الخضر عن اجتناب  
 المناهي وعن الاعتراض بالدنيا والتوصية بدوام الأذكار والآداب .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لمن يسر الأمور والصلوة والسلام على سيدنا

محمد للرسول بتبليغ النواهي والأمر وعلى آلٍ ومحبه ذوى الصديق والسرور وبعد  
 من حبيب السدة السنية محمد فظهر إلى الأئمة في الله الملا صديق البوي حفظه الله  
 غلب السلام والدعاء والاستدعاء والتفحص في الأحوال والسلام على جميع الجيران  
 وعلى كل من سئل عنا فليكن معلوماً بأنك لما رجعت من زيارة بيت الله زادها  
 الله شرفاً ومن زيارة نبينا للعظيم عليه وعلى آله وأصحابه من الصلوة أتمها و  
 من التسلمات أكملها سالماً جعلها الله تعالى مقبولين وسبباً للفوز بسعادة الدارين  
 فاللأنم عليك الحمد والشكر لله تعالى والأعتراف بالعجز والتقصير وعدم رؤية شيء للنفس  
 بل لأنم أن ينسب كل ما كان إلى مجرد فضل الله ورحمة السادات وأن لا يرى النفس في  
 البين وأن يشتم الأزار للسعي في النسبة العلية النفسانية التي خلاصتها المحبة الذاتية  
 وبأن الملق من خلق الإنسان الذي هو خلاصة الموجودات ليس هو اللعب واللهو ولا  
 الأكل والنوم وإنما الملق منه أداء وظائف العبودية والذل والانكسار والعجز و  
 الاقتصار ودوام الالتجاء والتضرع إلى جناب العزيز الخفار والامتنال بالأولوس  
 والاجتناب عن المنهيات وبأن الدنيا وإن كانت منقشة وحلوة في بادئ النظر  
 ولكنها في الحقيقة جيفة مرشوش عليها العطر ومزيلة ملائنة بالذباب الدود  
 وسيم في صورة سائر وعاشقها سفيها ومفتونها جفون رمدية كل من  
 أنشأ بها كان نصيبه الانتارة الأبدية والندامة السرمدية فاللأنم الضرر  
 والاجتناب منها لا الغرور بها لأنها فائدة مكارة غداة ملعونة طال بها كلاب  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا ملعونة ملعون من فيها الا ذكر الله والتمس  
 من حبه لأن مجسمها سبب للندامة وقتلا لا ينفذ الدم أما اتبع خطاب أربعين  
 بالمحبة الدنيا من الأثرة اذا تنكر في حديث اذ تبت للناس من ابائهم وهم في غفلة مغمضون  
 إلى من قارب



ألى متى تحير في تيه الغفلة وتفتيد بقيود الشهوة فانتبه عن أخبار مقامات أهل  
الحضور رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وابدل نفسك في العبادة  
القلبية والبدنية وداوم على ما قد قيل لك صح الأذكار في البكرة والعشية إلا أن  
تجني ألبنا ونعلمك مع أنشاء الله تعالى ذكر النعم والأشبات فيلزمك دائماً الألتقاء  
ألى السادات الكرام والأسعاد منهم عشرين الله وأياكم تحت الويتهم ونفعنا  
وأياكم بدار أرواحهم دتم سالكين بحماية رب العالمين وصلى الله وسلم على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب الثاني والستون ) ألى الملا بختيار في فتوى طلاق .

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ذرى الفضل  
والجاء وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر ألى الأخ في الله ولحب لله الملا  
بختيار حفظه الله غيب السلام والدعاء والأستدعاء والتغيمع الأحوال  
والسلام على كل من يسئل عنا فليكن معلوماً بأننا لا نرى الاحتياج ألى نقل  
عبارة ألكتب لأنكم قد نقلتم العبارة منصوصاً منكم الملا عبد الرحيم وبأننا  
نرى الحق معك وفي يدك كما رأى ذلك الملا عبد الرحيم أيضاً لأن الألفاظ المطلقة  
سواء ما كانت في مکتوبك أو ما كانت في مکتوب الملا عبد الرحيم كلها سوى قوله  
من برد ما كانت موصوغة الطلاق بخصومه فنكون كناية أو بعض منها يكون لغو  
وبعض منها كناية فالكناية كما نرى معلوم لكم تحتاج ألى اليقظة وقت الألفاظ بهذه  
الألفاظ أى أن مقارنة اليقظة بالألفاظ شرط في الكناية فإن لم ينو لم يقع شيء  
أى طلاق بالأجماع وأن أن ترى بها قرينة فلا تسرع وتصرأى المطلقة على ما كان  
في مکتوبك وقد حلفت بأن نرى بها الطلاق وهو مصدق بيمينه على ما في

و هو في مکتوب  
الملا عبد الرحيم  
و

الكتب في قوله مِنْ قِيزَا تَوْفِيقٍ بَرَّدَا عَلَى مَا كَانَ فِي مَكْتُوبِكَ أَوْ مِنْ تَوْبَرَدَا عَلَى مَا كَانَ  
 فِي مَكْتُوبِ الْمَلَا عَبْدِ الْكَرِيمِ وَقَدْ قَالَ هَذَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَيَقَعُ بِهِ طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ صِيرَعَ  
 فِي الطَّلَاقِ وَكَيُونِ طُلَاقِهِ رَجْعِيًّا وَبِأَنَّ مَقَارَنَةَ الصِّرْعِ بِالْكُنَايَةِ لَا تَخْرِجُهَا عَنْ الْكُنَايَةِ  
 وَبِأَنَّ الْكُنَايَةَ لِلشُّهُورِ فِي الطَّلَاقِ بِسَبَبِ اشْتِهَارِ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ لِاتِّصَافِ صِرْعَاءِ  
 عَلَى الْأَمْرِ هَذَا دَعَمَ سَالِمِينَ فِي حِمَايَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
 وَعَلَى آلِهِ وَحَبِّبِهِ أَجْمَعِينَ •

( الملقوب الثالث والستون ) أَلَى الْمَلَا صَالِحِ بْنِ الْمَلَا عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْخِ وَلِيَانِي  
 فِي بَيَانِ تَصْقِيلِ الْقَلْبِ بِالْأَذْكَارِ وَتَوْصِيَتِهِ بِالْمَدَامَةِ عَلَيْهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا •  
 بِأَسْمِهِ بِحَمَانِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَ وَعَلَى آلِهِ وَأَحِبَّاهُ وَالتَّابِعِينَ  
 قَصْدُهُ وَبَعْدَ فَنِ كَلِيبِ السَّيِّئَةِ السَّيِّئَةِ مُحَمَّدٌ حَظَرَ إِلَى الْأَخِ فِي اللَّهِ الْمَلَا صَالِحِ بْنِ الْمَلَا  
 عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْخِ وَلِيَانِي حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَزَقَنَا اللَّهُ وَأَيَّاهُ الْأَسْتِغْنَاءُ عَلَى جَادَةِ الشَّرِيعَةِ  
 الْمُصْطَفَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا وَعَلَى آلِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالنِّيمَةُ هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الْبَاقِي مِنْ  
 الْعِبَثِ غَيْبِ السَّلَامِ وَالِدَعَايِ وَالْأَسْتَدْعَاءِ وَالْقَبْرِ عَنِ الْأَحْوَالِ وَالسَّلَامُ عَلَى  
 مُحَمَّدٍ حَبِيبِ بْنِ الْحَاجِّ جَعْفَرٍ وَعَلَى كُلِّ مَنْ سَأَلَ عَنْهُ وَتَبْلِيغِ سَلَامٍ مَعَاشِرِ أَوْلَادِ  
 الشَّيْخِ وَأَحْفَادِهِ أَلَيْكَ وَأَلَى جَمَاعَتِكَ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا بِأَنَّا قَدْ أَخَذْنَا مَكْتُوبَكَ وَ  
 قَرَأْنَاهُ وَفَهَّمْنَا مَا فِيهِ وَفَرَضْنَا عَلَيْكَ بِأَنَّ الْأَنْشَانَ مَا دَامَ مَتَكُونًا بِدَشَنِ التَّعَلُّقِ  
 الشَّيْءِ فَلَا بَدَّ مِنْ تَصْقِيلِ مَرَاتِ الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْدِ عَجَبَةٍ مَا سِوَاهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَفْضَلُ =  
 الْمَصَاقِلِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكُلِّ شَيْءٍ صِيقَالٌ وَحَقِيقَالُ الْقَلْبِ  
 ذِكْرُ اللَّهِ وَبِأَنَّهُ يَنْبَغِي شَمِيرَ الْأَزَارِ السَّعِي فِي النَّسَبَةِ الْعَلِيَّةِ الْمُفْتَشِنْدِيَّةِ الَّتِي  
 خَلَّصَتْهَا الْمَحَبَّةُ الذَّائِمَةُ لِأَنَّ مِنْ نَالَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدْ رَزَقَ مَا لَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ وَاللَّامِ  
 اللَّامِ السَّعِي

اللازم السعي في محبة الله سبحانه وتعالى وفي أمور الآخرة وفي منع النفس عن  
 اتباع الهوى وفي سلكها في صلاتك السادات وآدابهم قدسنا الله تعالى وآياتكم  
 بأسرارهم في القليل والكثير كما قيل ما لا يدرك كله لا يترك كله وقيل أيضا  
 كما رأيت غير أني ههنا ههنا وما على الرسول إلا البلاغ للبين واللائق  
 اللائق بحال العبد إذا ألقى الله في قلبه فعل الخير التعجيل له كما قال مولانا  
 الجزري طالع كوبيه فرصة مهيأة لنك حرامه من عمر نوح بينه ساق  
 ورم يلزخوش لا التماس لأنه من الشيطان لغو بالله مع شره وحفظنا  
 الله وآياتكم من تسويلاته ووساوسيه آمين واستمع بسمع قلبك من مناد  
 استجبوا لربكم من قبل أن ياتي يوم لا مرد له نداء ألم يأن للذين آمنوا أن  
 تخشع قلوبهم لذكر الله ولا تترك ذكره الذي بالفضل أعطاك ألا يكفيك  
 في شرفه قوله تعالى فاذكروني أذكركم وفي التحذير عن تركه ما تتلوه مدى الله  
 ومن يعرض عن ذكره يسلكه عذابا صعدا وبأن الملق من الذكر أيقاظ القلب  
 وأصلحه لأنه إذا صلح صلح الجسد كله كما قال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم  
 ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهي القلب وبالحكمة  
 فهم الكلام في هذا الباب يطول والقلم بالشطير يحول لا يمكننا حسن التعبير  
 والأعرب عما في الضمير وبأنك كتبت بعدم علمك بأجرة الختم التهليلية  
 وهديتها فنعم لك بأن أجرتها قد عيتن حمد الشيخ فتح الله قدسنا الله وآياتكم  
 بأسراره في زمانه بيديارين رشاديتين ولم تبدل إلى الآن وفيأة دينار واحد  
 من الرشادي القديم الآن أما ثمانمائة أو سبعمائة وخمسون ليرة تركية فمجموع  
 الدينارين يصير ألفا وستمائة ليرة أو ألفا وخمسمائة ليرة تركية هذا مسم



سالمين في حماية رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين  
وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( للكتب الرابع والستون ) الى الملا عبد الله البوي في جواب بعض ما  
يحدث لمن الحالات التي تختص بشخصه وما يزيل به مشكله .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على ملايكتي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد فظهر الى الأخر في الله الملا عبد الله  
البوي حفظه الله غلب السلام والدعاء والأستدعاء والتفحص عن الأحوال  
والسلام على اللائحة وعلى كل من يسئل عننا أثر ذاك ليكن معلوماً بأنك قد  
كتبت بأننا نرابط وعرفت رابطة رابطة وهي على الوجه الذي كتبت حسن  
ثم ذكرت وبعد نراقب وتفكر خليفة الإنسان كيف يتشكل في رحم الأم  
ثم يلد طفلاً ويكبر يوماً بعد يوم ويذنب ذنباً بعد ذنب الى أن يجيء أجله فيضع  
على السرير ويفسل وينهب به الى المقابر وهكذا الى أن يوقف بين يدي الرب جل  
جلاله ومن هذا الحال يحصل الخوف لا المحبة الذاتية التي هي من الطريقة النقشبندية  
ولانعلم كيف حالنا فنقول أن تفكر أمثال هذا يكون سبباً للردع ولكمال الانقياد  
من الدنيا وما فيها والاقبال على المولى جل وعلا كما هو المقصود الأعظم لا أنه يكون سبباً  
للخوف بل يكون سبباً لمحبة تعاقب وصية الأستاذ الأفاضل الشيخ عبد الرحمن الناعني  
قدسنا الله وأياكم بأسراره وقد قال قدس سره قيل لي على وجه الالتفات ما هو الأصل  
في هذه الطريقة العالية وما هو الحق فيها وما هو باطل فيها الخ الى أن قال قدس سره  
وسابغاً تذكر الموت والقبر والسؤال وهو له القيمة واليساب والميزان والمصراط  
والنار والجنة كي ينجون الميمل الى الدنيا المكارة والله فيلها ستم قائل ولا يهتدى من له  
ميل اليها

مثل أليها ويلوأتني بالعمل لا يظن أن هذه الأمور تغفل المحبة بل تكثر صاهاه وبأن تفكر  
 السكرات وما بعده حتى الدخول في القبر لانم لمن يريد الدخول في الطريقة وهو  
 السابغ من الآداب كما كتب جده الشيخ فتح الله قدسنا الله وأياكم بأسرار في  
 رسالته في آداب الطريق والموت منه كمال الانقطاع للخوف فإن بمنى الطريقة  
 العلية على المحبة الذاتية كما تقرر عند أهلها وملاحظة الخوف من الدركات تناف  
 المحبة الذاتية للمبتدى في السلوك آه وبأننا لانعلم هل يوجب عندك رسالة  
 الجدة قس أم لا وهو قس قد كتب فيها يحسب الداخل في الطريق أن الفيوضات  
 حاضرة وأن هم السادات واسطة وأن القلب قابل لكن المانع من الأخذ التلو  
 بالأولاد والأموال والأقارب فيراقب في نفسه كأنه في سكرات الموت وشدها و  
 الشيطان حاضر لسلب الأيمان والأقارب والأولاد مجتمعة حوله والأموال حاضرة  
 نصب عينه فيستمد من كل واحد واحد هل ينفعه في دفع الشيطان والشدة و  
 كذلك هل يغني عنه أمواله فيرى لانفع فيهم ولا غناء فيها وأنه لا ملجأ ولا ملاذله  
 الآلهة وليس له أحتم من هذا الدفع فيعلم يقيناً أن الله تعالى هو اللائق للأقبال  
 وربط القلب الكامل وأن ما سواه للالتفات إليه الآ بالوجه الذي أمر الله  
 تعالى ثم يتفكر كأنه مات وجرد عن ثيابه الظاهرة وبق معه ذنوبه التي كما  
 الثياب الباطنة في العموم فيستمد أيضاً من الأقارب والأولاد والأموال  
 تجرّيه منها فيرى أن لا غناء ولا رجاء له الآ إليه تعالى ثم يتفكر كأن الفاسل  
 يغسل ظاهره بالماء ويطيبه بالحنوط ويستتر بدنه بالكفن والحال أن ذنوبه  
 وعيوبه غير ذائلة وغير طيبة وغير مستورة الآ بمغفر الله تعالى من غير مدخل  
 للأقارب والأسوال ثم يتفكر كأن المصلي يصل على عليه ويدعو له بالمغفرة ولكن الجيب

لدهائه هو الله تعالى أن شاء سبحانه وأن شاء ردة فيه لم أبيضه أن لا غناء في الأموال  
والأولاد والأقارب ثم يتفكر كأنه يحمل على أعناق الرجال والمال أن ذنوبه  
غير محمولة على أحد إلا على رحمة الله تعالى ثم يتفكر كأنه وضع في القبر وعليه الوثنة  
واللفطة والظلمة وسؤل منكر ونكير ويستمد في هذه المهمات من الأموال والآ  
ولاد والأقارب فلا يرى فيها نفعا ولا دفعاً فيبقى تعلقه ومحبته الذاتية وربط  
قلبه مع الله تعالى وينقطع عنه سواه إلا بالوجه المأمور من الشارع بسبب التفكير في  
هذه المقامات التي هي أهم مما سواها في التذكير إلخ أن قال الجنة قدس سر فيها  
وكيف يحصل معرفة الله تعالى ومحبته الذاتية للمرء لأن المحبة تقتضي المجانسة و  
المؤانسة والرؤية فلا بد من شيء كامل محب عارف حاذق في علامات الطرق  
كي يسلك المريد معه وبتبقيته يحصل له المحبة والمعرفة ولا بد من محبة هذا الشيخ  
والتقيد به المجازين كي يقتدر أن يطير معه إلى المحبة والمعرفة للحقيقتين  
لأجل ذلك وضعوا من الأداب الرابطة وشيخ الحقيقة تعلق القلب بالأ  
ستاذ بحيث يتمكن من ترك مشتهات نفسه بمجرد الأشارة من الأستاذ أو  
بجرد العلم بما يرضاه الأستاذ على كبريل المحبة النامة من غير تشويش قلب  
إلى آخر ما في الرسالة للجنة قدس سر السامي دتم ساليين في حماية رب العالمين  
الصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

المكتوب الخامس ( الستون ) إلى الملا رشيد الزنوبي في حل مسألة الذبح  
بان الدبوة المستقرة والمسننة وحركة الذنوب وما يتعلق بذلك .

بسم الله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأصحابه  
مفضل وأجابه وبعد فمن كليب السدة السنية محمد منظر إلى الأخ في الله الملا رشيد  
عفيله الله



حفظه الله غيب السلام والتقبيل والاستدعاء والتفحص عن الأحوال  
 والسلام على كل من يسئل عنا والاستدعاء من بنت خالي الشيخ شمس الدين  
 ومن بنت أستاذ الملا محي الدين وأستاذ عماء أهل البيت جميعاً منك ومنهما  
 فليكن معلوماً بأن ما سئلت من مسألة ذبح الحيوان هي أنه يشترط في الحيوان  
 المذبح العلم بوجود الحياة المستقرة قبل ذبحه إن وجد سبب يحال عليه  
 الهلاك والأفلا يشترط العلم بوجودها بل يكفي الظن بوجودها عند الذبح  
 ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فالمرضى بغير سبب يحال عليه هلاكه  
 لو نزع آخر رقبته حل وإن لم يسيل الدم ولم توجد حركة عينية أي شديدة  
 والمراد بالحيوة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات  
 يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة المستقرة ومن أماراتها انفجار  
 الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ أو تدفقه أو الحركة الشديدة أو صوته  
 للحلقوم وفي ع ش والأصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أي وإن لم  
 ينفجر دم فالجمع بينهما ليس بشرط وفي سسم ولا يشترط تيقن الحيوة المستقرة بل  
 يكفي بها ولو ظناً ويحصل ظنها بنحو شدة حركة أرائنجار دم أو تدفقه أو  
 صوت الحلق أو قوام البدن على طبيعته أو غير ذلك من العلامات التي لا  
 تضبطها عبارة كما قاله الرافعي فإن شك في حصولها فقد العلامات ولم  
 يتزح ظن حرم للشك في البيع وتغليباً للتحرير انتهى باختصار و ب  
 الحيوة المستقرة الحيوة الباقية إلى خروج الروح وانقضاء الأجل بذبح أو غيره  
 وحركة المذبح هي التي لا يبقى معها سمع ولا أبصار ولا نطق ولا حركة  
 اختيارية كذا في الكتب الشرعية وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة وجود

الحيولة المستقرة قبل الذبح مشروط حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك فإذا  
 جرح حيوان أو سقط عليه سقف أو نحوه وبقيت فيه حيوة مستقرة فذبح حل  
 وهي ما عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وأن يتقن هلاكه بعد ساعة والآن فلا يحل  
 لوجود سبب يمكن أن يستند إليه الهلاك وهو الجرح أو سقوط السقف ولا  
 يشترط يتقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها فإذا وصل الحيوان قبل الذبح إلى  
 حالة فقد مقها الأبصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح فإنه  
 يحل ولو لم ينجر الدم أو لم يتحرك الحركة العنيفة أما إذا أكل الحيوان طعاماً استغنى به  
 حتى صار في آخر رمق ثم ذبح فإنه لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم  
 أه فالمشروط فيه أيقظ الحياة المستقرة كما كانت مشروطة في الحيوان الذي وجد فيه سبب  
 يحال عليه الهلاك وبأن ما سئلت من مسألة تلف الحيوان عند الرعاة مضمون  
 أو غير مضمون ومن أي قسم أمن الأجارة أو الجعالة فأقول أن الراعي يكون ضامناً  
 حيث ثبت منه تقصير وذكر العلماء من أمثلة التقصير أن يرعى الراعي البهائم التي  
 استؤجر لرعيها في مسبعة أو مكان مخوف أو في موضع الخسف والوحل أو بترك بعضها  
 في المرعى ويذهب عنه وإن كان ذلك لأجل شيبانه له أو تقع واحدة منها في حفرة  
 من غير شعوره فلم يأته إلا وقد هلك أو غفل عن العاشية بنوم أو كسب فسرق  
 منه بعضها وحيث لم يثبت منه تقصير فلا ضمان عليه لما تلف لأن الراعي أمين  
 ويده يد أمانة كما شهدت بذلك المذكور منصوص الكتب وفي فتاوى الكبرى لابن حجر  
 في باب الأجارة وسئل عن مستأجر لرعي بل فقدت عليه واحدة ولم يدري توجبت  
 ثم بأن تلفها ما لحكم فأجاب بقوله أن نذرت من غير تقصير منه لم يضمنها والآخنها وذكر  
 من أمثلة التقصير المضمنة الأجير أن يرعى البهائم في مسبعة أو مكان مخوف أو بترك بعضها  
 في المرعى ويذهب

في المرحى ويذهب عنه وأي كان ذلك لأجل سنيانه له أو تقع واحدة منها في حفرة  
 من غير شعوره فلم يأت إلا وقد هلكمت آه وبأن مسألة الرعاة تكون من  
 باب الأجرة سواء كانت الأجرة حجة أو فاسدة كحادث على ذلك نقل أكثر العلماء  
 مسألة الرعاة في باب الأجرة وتعبيرهم باستئجار رجل لرعى الأغنام والأبقار والآ  
 بال ولكن يمكن أن تكون من باب الجمالة في بعض القرى وجميع البلاد لأنهم يجعلون للراعي  
 على كل بقرة أو غنم مقدراً معلوماً من الحبوب أو الفلوس كما قال بذلك بعض من  
 العلماء ويكون من باب الجمالة أيضاً ما يفعله بعض أهل القرى حيث يجعلون =  
 للراعي في كل عشرين من الأغنام واحدة من نتائجها لا أكثر راعي الأغنام في القرى فإنه من  
 باب الأجرة كما هو معلوم وفي فتاوى الخليلي على مذهب الإمام الشافعي في كتاب  
 الجمالة سئل عن راعي محمول له على كل ثور أو حمار قدر معلوم من الغلة لرعى  
 البقر والحير بذلك فسرق منها ثلث وأكل الذئب منها واحدة فهل يكون ضامناً  
 لها أجاب حيث لم يحصل من الراعي تقصير فلا ضمان عليه بل تلف كل بقضاء الله  
 تعالى وقدره أنه ثم أن وقع أيجار صحيح لزم المسمى بالآ فاللأزم أجرة للمثل سواء  
 زادت على المسمى أم نقصت وفي النهاية الرقلى ( وتستقر في الأجرة الفاسدة  
 أجرة المثل ) سواء زادت على المسمى أم نقصت الخ وبأن الفرق بين الأجرة و  
 الجمالة من وجوه أربعة الأول صحة الجمالة على عمل محمول على ضبطه كره الضمان  
 والثاني محتملها مع غير معين والثالث عدم استحقاق العامل للبعول الأجرة تمام العمل و  
 الرابع كونها جائزة قابلية للفسخ والتصرف فيها من قبل الملتزم والعمال فإن رجع العامل  
 قبل تمام العمل أو الملتزم قبل شروع العامل فلا يستحق العامل شيئاً أو بعد الشروع فهو  
 رتب التمام استحقاق تسلمه من العمل وكذلك حكم ما تصرف فيه الملتزم بقوله له والله أعلم



ولما أخذنا مکتوبکم الثاني فی السؤل عن فی الحيوان المريض فقد زدنا على ما کتبنا في جواب  
المکتوب الأول هذا الذي نذكره وأعلم أن سيلان الدم من علامة الحياة المستقرة  
كما علمت وأما كون الدم على طبيعته فهو من علامة الحياة المستقرة كما هو معلوم لکم  
فحين وجود هاتين العلامتين بعد الذبح في الحيوان المريض فلا شبهة في حله وإن لم  
یر الذبح وجود النفس لأن الشروط فيه وجود الحياة المستقرة وقد وجد علامتها وهو  
كون الدم على طبيعته على أن سيلان الدم الذي كان من علامة الحياة المستقرة صار زائداً  
على ما كان الشروط فيه فحلّه ح يكون بلا شك وبلا شبهة والله أعلم دمتם سالكين في  
حماية رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب السادس الستون ) إلى الملا صديق البوحي في بيان ذبح الشافعي

حيواناً فوق الجزرة المعروفة وبيع الشافعي لحمه للمحنقة .

بسم الله الرحمن الرحيم الله ناصر كل صابر ومخذل كل فاجر الحمد لله الذي جعل العلماء  
هداة للأيمان والاسلام وأهل بعضهم للفتيا لتبين الحلال والحرام وأشهد أن  
لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة خالصة غالية وأشهد أن سيدنا  
وحسيناً خيراً عبده ورسوله إلى سائر الخلق بالتمام اللهم صل وسلم على سيدنا محمد خير  
الناس وعلى آله وصحبه الكرام صلوة وسلاماً دائماً متلاً زمناً على عمر الدهر والأيام  
وبعد فمن طيب سدة السنة ذن الخطيئة مظهر إلى الأبد في الله الملا صديق البوحي  
الأسفل السائل الآن في ظهوره محفلة الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء  
والدعاء إلى الله جعله الله تعالى موافقة لرضاه والسلام على كل الأجباب  
السائلين عنا فليكن معلوماً بأن ما سئلت عناه من ذبح شافعي ثوراً فوق الجزرة  
المعروفة وقد بيع الذبح الشافعي لحمه للمحنقين ومن أخذ الثمن منهم هل يجوز ويصح هذا  
قلنا في الجواب

قلنا في الجواب أن قصد البائع الذبح الشافعي حقيقة البيع لا يجوز ولا يصح لأن  
لحم ذلك الثور في اعتقاده نجس ولا يصح بيع النجس في مذهبه وأن قصد نقل  
اليدين إليه واختصاصه به جاز وصح وكذا أن أطلق أي بأن لم يقصد شيئا  
كما هو المفهوم من كتب الفقه والله أعلم وفي حاشية البجيرمي على فتح الوهاب  
وكذا في حاشية سليمان جمل عليه في كتاب البيع في شروط المعقود عليه قوله طهر  
له لا إلى أن ذكرنا ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فصل يجوز له الشراء  
ويصح نظراً لعقيدته أولاً نظراً لعقيدة البائع الذي ينبغي أن معتقد النجاسة  
إذا قصد حقيقة البيع لا يصح وإذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا أن أطلق  
كما في البرهان انتهت حاشياتها وفي تقريرات العالم العلامة الشيخ الكبير محمد  
المرضي بها من حاشية البجيرمي على فتح الوهاب قوله ولو اعتقد البائع النجاسة  
الح هو مجرد مثال كالحكم شامل للعكس كما يدل عليه بقية كلامه وأن كانت  
عبارة قاهرة تأمل آه وقد نص الشيخ عبد الحميد في حاشيته على التحفة أخذاً  
تما قدمه عن الشيخ علي الشيرازي في باب الحج في قطع نبات الحرم قال وغيره  
ما مر عن ابن قاسم وشيخنا يعني الباجوري من أنه يجوز نقل اليد عن الاختصاص  
بالدراهم كما في النزول عن الوظائف فتنبه آه فرع لا يسعد اشتراط الصيغة  
في نقل اليد عن الاختصاص لا يسعد جواز أخذ العوض على نقل اليد كما في  
النزول عن الوظائف قاله الشيرازي ويجوز نقل اليد عن النجس بالدراهم  
كما في النزول عن الوظائف وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حق  
من هذا بل كما فيقول الآخر قبلت آه شيخنا وتقدم عن ابن قاسم ما يؤول  
وينبغي أن يزيد في الصيغة نحو ذلك قاله الشيرازي في الجلد الرابع وبأن ما سئلت

عنا من التقليد بعد العمل يجوز أم لا ؛ قلنا في الجواب يجوز بشرطين كما في  
فتاوى سليمان الكردي ونص عبارته سئل رج ما قولكم في التقليد بعد العمل  
هل يجوز أم لا الجواب نعم يجوز لكن بشرطين نبي عليه ابن حجر في تحفته أحدهما  
أن لا يكون في حال العمل عالماً بنسب ما عت له بعد العمل التقليد فيه بل عمل مع شيء  
للمفسد أو جهل بأنه مفسد وعذره وثانيهما أن يرى الإمام الذي يريد تقليد  
جواز التقليد بعد العمل إلى آخر ما فيه وبأن أبا حنيفة يرى التقليد بعد العمل ولكن  
فيما كتبت لنا في ترك التسمية حين الذبح قلنا أن كان الترك عمداً فالذبيحة تكون حراماً  
على مذهبه أيضاً وأن كان الترك سهواً فالذبيحة تكون حلالاً على مذهبه كما في كتاب الفقه  
على المذاهب الأربعة وفيه أيضاً ونحل ذبيحة البعثة الذي يعرف التسمية وإن لم يعلم أن  
التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق آه دمت ساليين في حياة رب العالمين وصلى الله  
على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

( المكتوب السابع والستون ) إلى الملا عبد الرحمن الشيكو في فتوى طلاق .  
بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله الملا عبد الرحمن  
حفظه الله غيب السلام والدعاء والاعتداء والتفحص والسلام على كل من سئل  
عنا فليكن معلوماً بأن الفاظ محمد شرين ليس فيها شيء لأن قوله بشي طلاق  
لوزني بي بتردان بجي ما لا بابي أيدي نائي قسم والقسم بالطلاق لا يفت  
بما هو معلوم ولأن قوله كوتو فتوي وي تنه بے فلغو لأن وجود الفتوى وعدمه  
يسر بقوله بل هو عائد إلى المنة ولأن قوله أفزنا هارته ترنا نجة زن فهو قسم  
عليه لما قال لفظاً حتى يكون كيباً التولية زوجته فقد أفتيته ولكن المأمول من  
أهل طرفكم



أهل طه فكم أن يتركوا الحلف بالطلاق فإن لزمهم حلفاً فيحلفوا بالله تعالى و  
 دعتهم سالمية في حجة رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
 (المكتوب الثامن والستون) إلى الملا رشيد الترتوبي في بيان حكم نذر الصلوة  
 وفي بيان عدم ترك الصلوة للمسئونة وما يتعلق بذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم سلام من الله المقرون بالتوفيق ودعاء من هذا  
 الفريق إلى الأخ في الله الملا رشيد حفظه الله غيب الاستدعاء والتفحص عن الحال  
 والأحوال والاستدعاء من بنسب الحال والأستاذ فليكن معلوماً بأن ما سئل  
 من منزه سنيان هو لو نذر شخص على نفسه أن لا يترك صلاة الفجر وحده  
 ذلك الشخص بنية أصلي سنة الفجر بدون التعرض للمرضية هل يصح صلاً  
 بتلك النية أم لا ؟ وهل تلزم عليه كفارة على تقدير أن يكون ما فعله فاسداً  
 لا ؟ فأجبتك في ذلك الوقت بأنه يصح صلاته بتلك النية لأن نذر على نفسه  
 عدم ترك صلاة الفجر في الصيغة وهي عدم ترك الفجر قد صارت واجبة بالانذار والموع  
 وهو صلاة الفجر باقية على سنته لا يصير واجباً إلا في حيث الضرورة لأنه لا يمكن عدمه  
 بدون فعل تلك السنة كما هو المعلوم لكل أحد مع نقل عبارة الكتب الدالة على الجواب ك  
 أنوار وحاشية لكبرى في كتاب النذر وعبارة حاشية القليوبي في باب صفة ال  
 (قوله فرضاً) أي ولو من ذمراً أي وعبارة الأقناع من نذر أتمام نفل لزمه إلخ مع حاش  
 البجيرمي (قوله لزمه) أي لزم أتمامه إذا شرع فيه أما نفس النفل فلا يلزمه بل هو  
 على نفلته إلخ وعبارة ترشيح المستفدين على فتح المعاني في بحث النذر (قوله كما  
 روي) إلخ مع اعتراف صاحب ترشيح المستفدين على صاحب المعاني الطالبين ب  
 وبذلك تعلم أشباه الأدلة بالآثار على المعيشة فاعترض على الشارح بأن الآراء

ليست بقيد مع أنها المقصود بالحكم آه وأظن عليك الاشتباه أيضا وبأنه  
لا يلزم ذلك الشخص كفارة ولو على تقدير أن يكون ما فعله فاسدا لأن هذا  
النذر من قسم نذر التبرر فيلزم وفاته وأما نذر اللجاج فالناذر فيه مخير بين  
أن يفعل المنذور أو يفعل كفارة يعين وبأن ما سئلت ونقلت الآن من شرح  
التحريم مع حاشيته للشرقاوى كالتزام حج أو صلاة الحج قوله أو صلاة أو قل ما يلزم  
منها ركعتان وسيلك بهما مسلك واجب الحج ومن غيرها من باب الكتب هو في حق  
شخص نذر على نفسه مطلق الصلوة وذاتها ومثله لو نذر شخص على نفسه نفس  
صلاة الفحى وذاتها فيلزم التعرض للفرضية أو النذر كما هو المفهوم من جميع الكتب فما  
سئلت من منذر سفين عن نذر عدم ترك الفحى وما سئلت من الآن عن نذر  
فرض صلوة الفحى وذاتها مثلا فما كانا ع شيئا واحدا وأظن أنه قد أشبهه عليه  
الآن نذر عدم ترك الفحى بنذر نفس الفحى وذاتها والسلام ومثل نذر عدم ترك  
الفحى نذر الأتمام أو المحافظة أو المداومة أو الإقامة للفحى وللرواتب مثلا فلا يلزم  
على القائل بهذه العبارات تلك السنة فبقى على سينها فالواجب عليه الأتمام  
أو الإقامة لها أو المحافظة أو المداومة عليها كما هو المصريح في الكتب دهم سالمين  
في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب التاسع والستون ) الى الملا عبد الرزاق المشككون في رد بيان =  
الشاموني القوزلجي وتكذيبه لدعواه أن نفسه هو المهدي وفي تعريف المهدي  
والسفيان والدجال .

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلوة والسلام  
على سيدنا خير خلقه محمد الذي كل من سعى بموجب ما فهم من أحاديثه لا يخرج عن  
الطريق المستقيم

الطريق المستقيم بلا اشتباه وعلى آله وأصحابه وأتباعه الدين أخذوا بآثاره  
مع الانتباه وبعد فن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله الملا عبد  
الرزاق أمام قرية مشكوتين حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء  
والتنصير الأحوال فليكن معلوماً بأن ما كتبت ألسنا من إعراب بيران بن إبراهيم  
من قرية شامو من قضاء قورلوق بأنه هو المهد المنتظر ومن اعتقاد خلقت كثير  
صدق دعواه فحين نرى دعواه زوراً وبهتاناً عظيماً وضلالةً قبيحةً ونرى  
اعتقاد هؤلاء صدق دعواه اعتقاداً باطلاً وجهالةً شنيعةً لمخالفته  
لصريح الأحاديث فعلى الإمام أن يظهر الأرض منهم ومن أمثالهم ويرى الناس  
من قبائح أقوالهم وأعتقادهم لأن ضررهم بالدين أشد من ضرر الكافرين  
أذا كفر يجنب منه كل واحد فلا يقدر على غواية أحد وأما أمثال هؤلاء  
فيظهرون للناس بذات الصالحين مع أنطوائهم على العقائد الفاسدة والبدع القبيحة  
فليس للناس أن يظاهروهم وأما باطنهم ملوئ من تلك الخبائث فلا يطلعون عليه فيسترون  
بظواهرهم فيقبلون ما يسمعون منهم من البدع القبيحة ويعتقدون أنه الحق فيكون  
ذلك سبباً لأضلالهم وخسرانهم وقد قال الله تعالى كلامه القديم أَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّسُلِ  
لَا يَخْذُوا سَبِيلًا وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَخْذُوا سَبِيلًا مِنْ يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ  
يُضِلُّنَا لِلَّذِينَ هُمْ أَنْ يُنَاسِرُوا، وَسَنَقُلْ مِنْكَ خَبْرًا لِلَّذِينَ لَا عِندَهُمْ عِقْدَةٌ  
بِالسَّعَادَةِ رَوَى أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ كَذَابٌ فَأَحْذَرُهُمْ وَفِي أُخْرَى أَشْرَدُهَا  
لَوْ كَذَّبُونَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ كَلِمَةً يزعم أنه رسول الله فدعوى بيران أهون  
بالنسبة إلى دعواه إذا تعتر ذلك فنقل لك من بعض الكتب المعتبرة بعض  
الأحاديث المصروفة بتكذيب هؤلاء الجنيشة وقد كتبت بوجود بعض الكتب



للمعتبرة عندك فلا تنقل من ذلك البعض بل تنقل من بعض آخر وعلى كل حال =  
 يوجد عندك كتاب نور الأبصار وكتاب أسعاف الراغبين بهامشه وفيها و  
 في كتاب القمو علف الميرفة لأبن حجر يوجد ذكر المهدي فلا تنقل من كل منها أيقنه و  
 في كتاب مشارق الأنوار عن الطبراني المهدي متناجتم به الدين كما فتح بنا وفي  
 رسالة الشيخ الصبان قال <sup>أن</sup> المهدي يخرج من المشرق من بلاد الحجاز والقول بأنه  
 يخرج من المغرب لا أصل له كما نبه عليه العلقمي قلت ولعل الجمع ممكن إلح إلى أن  
 قال وهو من ولد فاطمة باتفاق الجمهور في مسلم وأبي داود والنسائي وأبن  
 ماجه والبيهقي وآخرين المهدي من عترتي من ولد فاطمة وفي رواية ابن عساكر  
 عن علي بن الحسين عن أبيه أبشري يا فاطمة المهدي منك إلح إلى أن قال وفي رواية =  
 لأبي داود والترمذي لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم  
 حتى يبعث الله فيه رجلاً من أهل بيته يواطئ اسمه اسمي وأسم أبيه أسم أبي  
 يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً وأخرج الحاكم في صحيحه بحل بأعنه في  
 آخر الزمان بلاء شديد من سلطانهم لم يسبق بلاء أشد منه حتى لا يجد الرجل  
 ملجأ فيبعث الله رجلاً من عترتي أهل بيته يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت  
 ظلماً وجوراً إلح إلى أن قال وأخرج أبو نعيم ليبت الله رجلاً من عترتي أفرق  
 لشنايا أجلي الجبهة أي منحصر الشعر عن جبهته يملأ الأرض عدلاً يفيض المال  
 فيضاً وأخرج الرويان والطبراني وغيرهما المهدي من ولدي وجهه كالكوكب  
 الدرّي اللون لون عرجي والجسم جسم أسرائيلي أي طويل يملأ الأرض عدلاً =  
 كما ملئت جوراً يرضى بخلافته أهل السماء وأهل الأرض وورد في حقيقته المهدي  
 أنه شاب أهل العينين أزعج الما جبين أفعى الأنوكث اللحية عاخذة الأيمن خال إلح  
 إلى أن قال

إلى أن قال وجاء في بعض الروايات أنه ينادى عند ظهوره فوق رأسه ملك هذا  
 للمهدي خليفة الله فاتبعوه فتقبل عليه الناس ويُسَرَّبُونَ حَبَّهَ وأنه يملك الأرض  
 شرقها وغربها وأن الذين يبايعونه أولاً بين الركن والمقام بعدد أهل بدر ثم تأتيه  
 أبدال الشام ونجباء مصر وعصائب أهل الشرق وأشباههم ويبعث الله  
 إليه جيشاً من خراسان برايات سود نصرته له ثم يتوجه إلى الشام وفي رواية إلى  
 الكوفة والجمع ممكن وأن الله تعالى يؤيده بثلاثة آلاف من الملائكة وأن أهل الكهف  
 من أعوانه قال السيوطي وح فسر تأخيرهم إلى هذه الامة أكرامهم بشرف دخولهم  
 في هذه الامة وأعانهم للخليفة الحق وأن على مقدمة جيشه جبرائيل وميكائيل على  
 ساقته آه مشايرق الأنوار وفيه أيضاً وأن على مقدمة جيشه رجلاً من تحميم =  
 حنيف النخية يقال له شعيب بن صالح وأن للمهدي يستخرج تابوت السكينة من  
 غار أنطاكية وأسفار التوراة من جبل بالشام يهاج بها اليهود فيسلم كثير  
 من اليهود آه وفيه أيضاً فيما يتعلق بالسفياين أنه رجل من ذرية أنجب  
 سفياين بن حرب الأموي يظهر باليمن يسير بالناس سيرة حسنة إلى أن  
 يظهر أمره ويقترب من شأنه ثم ينفك عن الناس مشوم فيقتل أهل الأسواق  
 ويقترب بالصليبياء والعلماء والأعيان ويسير في الناس سيرة سيئة ويخرج  
 جيوش عظيمة هائلة إلى أن ينتهي إلى الشام وجمع عليه قبيلة تسمى ببنو كلب  
 أنحواله وهم أكثر الناس عندنا وفي تذكرة القرطبي يبعث السفياين جيشاً إلى  
 الكوفة فيه خمسة عشر ألف فارس ويبعث جيشاً آخر إلى مكة لمجاربة المهدي  
 ومن تبعه فأما الجيش الأول فإنه يصل إلى الكوفة وتغلب عليها ويسبى من كان  
 فيها من النساء والأطفال وتقتل الرجال ويأخذ ما يجده فيها من الأموال

ثم يرجع فتقوم حجة بالمشرق فيبتعثهم أمير من أمراء بني تميم يقال له شعيب بن صالح فيستقل ما في أيديهم من السبي ويردّه إلى الكوفة وأما الجيش الثاني فإنه يصل إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيقاتلون بها ثلاثة أيام ثم يدخلونها عنوة ويثبتون ما فيها من الأهل والولد ثم يصيرون إلى مكة لمحاربة المهدي ومن معه فأذوا وصلوا إلى التبتاء فاستخرجهم الله أجمعين قال العارف الشفيعاني ويسمى عروة بن محمد السفيناني ثم ذكر في حديث آخر في مبايعة المهدي <sup>إن المهدي</sup> يقول أيها الناس اخرجوا إلى قتال عدو الله وعدوكم فجيئونه ولا يعصون له أمراً فيخرج المهدي ومن معه من المسلمين من مكة إلى الشام لمحاربة عروة بن محمد السفيناني ومن معه من بني كلب وللأمام السيوطي فيما يتعلق بالمهدي إلى أن قال وأما السفيناني فيبحث إليه جيشاً من الشام فينصف بهم بالبليداء فلا ينجونهم إلا الخبز فيسير إليه السفيناني من معه وسيار هو بمن معه إلى السفيناني فتكون النضرة للمهدي وينزع السفيناني وهو رجل من ولد خالد بن يزيد ابن أبي سفينان خنم الهامة بوجهه أثر الجدري وبعينه نكفة بيضا يخرج من ناحية دمشق وعامة من يتبعه من بني كلب يفعل الأفاعيل ويقتل قبيلة قيس فيرجع الله للمؤمنين منه بظهور المهدي أه مشارق الأنوار وفي كتاب غالية الموعظ تأليف العلامة الألويسي نعمان ابن السيد محمود الألويسي المفتي ببغداد مؤلف التفسير المشهور بروح المعاني وفي مجلتي للمهدي أحاديث عديدة فقد روى عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذهب الدنيا حتى يهلك العرب رجل من أهل بيته يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي عيسى الأقرع قسماً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً واختلاف في نسبه ف قيل من أولاد العباس وقيل من أولاد الحسن والأحمر أنه من أولاد الحسين قيل أمه من أولاد العباس وفي شرح عقيدة السفيناني ما ملخصه أن المهدي هو



أَنَّ الْمَهْدَ هُوَ خَاتَمُ الْأُئِمَّةِ فَلَا أَمَامَ بَعْدَهُ وَأَسْمُهُ مُحَمَّدٌ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَعْدُو  
 أَسْمُ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُشْتَهَرَ بِالْمَهْدِ لِأَنَّهُ يَهْدِي إِلَى أَمْرٍ خَفِيٍّ وَيَسْتَخْرِجُ التَّوْرَةَ وَ  
 الْأَنْجِيلَ مِنْ أَرْضٍ يُقَالُ لَهَا أَنْطَاكِيَّةٌ أَوْ مِنْ جِبَالِ الشَّامِ وَيَدْعُو إِلَيْهَا الْيَهُودُ  
 فَيَسْلِمُ عَلَى تِلْكَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ وَحَلِيقَتُهُ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ رَجُلٌ رُبْعَةٌ مُشْتَرِبٌ  
 بِحُمْرَةٍ وَوَجْهُهُ كَالْكُوكَبِ الدَّرِّيِّ وَلَوْنُهُ لَوْنُ عَرَبِيٍّ وَجَسَمُهُ جَسَمُ إِسْرَائِيلِيٍّ  
 يَرْضَى عَلَى خِلَافَتِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ وَأَهْلُ السَّمَاءِ وَالطَّيْرِ فِي الْجَوِّ عَمَّاكَ عَشْرِينَ  
 سَنَةً وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ الْمَهْدَ مِنْهُ أَجَلِيَّ الْجِبْهَةِ أَقْنَى الْأَنْفِ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 بْنِ عَوْفٍ عَنْهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَبْعَثَنَّ اللَّهُ فِي عَاتِرَتِي رَجُلًا أَفْرَقَ الثَّنَائِيَا  
 أَجَلِيَّ الْجِبْهَةِ يَلَاءُ الْأَرْضِ عَدْلًا وَيَغِيظُهَا لِيَفِضًا وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي خِذِّهِ الْإِيْمَنُ  
 خَالَ أُسُودَ ابْنِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَفِي آخِرِ سَيْحَتِهِ الْكُنُوزُ وَيَفْتَحُ مَدَائِنَ التُّرْكِ وَعَنْ  
 أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ الْبَاقِرِ قَالَ سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنْ صِفَتِهِ فَقَالَ هُوَ  
 شَابٌ مَرْبُوعٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ يَسِيلُ شَعْرُهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ يَغْلُو نُورُ وَجْهِهِ سَوَادٌ  
 شَعْرُهُ وَلِحْيَتُهُ وَرَأْسُهُ وَفِي أُخْرَى عَنْهُ أَنَّهُ كَثَّ اللَّحْيَةُ أَكْثَلَ الْعَيْنَيْنِ بَرَقَ  
 الثَّنَائِيَا فِي وَجْهِهِ خَالَ أَقْنَى الْأَنْفِ فِي كَتِفِهِ عِلَامَةُ النَّبِيِّ صَلَّيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي  
 رَوَايَةٍ لِأَبِي نَعِيمٍ بَكَفَةِ الْيَمَنِ خَالَ وَفِي رَوَايَةٍ فِي لِسَانِهِ ثِقَلٌ إِذَا أَبْطَأَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ  
 ضَرَبَ فُخْذَهُ الْأَيْسَرَ بِبِيَدِهِ الْيَمَنِ قَالَ الْعُلَمَاءُ يَقَاتِلُ عَلَى السَّنَةِ لَا يَتْرُكُ سَنَةً إِلَّا  
 أَقَامَهَا وَلَا بَدْعَةً إِلَّا رَفَعَهَا يَكْسِرُ الْقَدْلِيْبَ وَيَقْتُلُ الْخَنَازِيرَ وَيُرْدِي إِلَى الْمَسَاكِينِ  
 أَلْفَتَهُمْ وَيَقِيمَتَهُمْ وَلَيُظْهِرُهُ عِلَامَاتٍ جَاءَتْ بِهَا الْأَنْبَاءُ فِي غَنَمِهَا كَسُوفُ الشَّمْسِ  
 وَالْقَمَرِ وَنَجْمُ الذَّنْبِ وَالنَّطْلَامَةُ وَسَمَاعُ الصَّوْتِ بِرَمَضَانَ وَتَحَارُّبُ الْقِبَالِ  
 بَنَى الْقَعْدَةَ وَظُهُورُ الْحُسْفِ وَالْفَتَانُ وَأَنَّ مَعَهُ فِي مَصْرٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيَ اللَّهُ

عليه ولم يسهه ورأيت أنه ويفترس قضيباً يابساً في أرض يابسة فيخضر ويورق و  
يطلب منه آية فيومئى إلى طير في الهواء بيده فيسقط على يده وينادي مناد من  
السماء أيتها الناس إن الله قطع عنكم الجبارين والمنا فقين وأشياءهم ولا لكم  
خير أمة محمد صلى الله عليه وسلم فالحقوه بحكمة فأن الملائكة يخرج كنز الكعبة المدفون فيها  
فيقتله في سبيل الله تعالى وعن علي كرم الله وجهه أنه يستخرج تابوت السكينة من  
غار أنطاكية أو من بحيرة طبرية فيوضع بين يديه بيت المقدس فإذا نظر إليه اليهود  
اسلموا إلا قليلاً منهم وثأبته الرايات السود من خراسان فيرسلون إليه البيعة  
وينشق الفرات فيخسر عن جبل من ذهب وذكروا أنه ينكسف القمر أوقات ليلة  
من رمضان والشمسية النصف ولعل ذلك خرق العادة والافانكساف الشمسية  
الأبذار والشرابام الأسرار ما كان وقال كعب الأخبار ينكسف ثلاث ليال متوا  
ليات روى عنه أنه يطلع نجم بالشرق وله ذنب يضئ كما يضئ القمر فيعطف  
حتى يلتقي طرفاه أو يكاد وفي الديلم تكون هذه في رمضان هائلة وفي العلامات خمن  
قريته ببلاد الشام يقال لها حرسا كما قاله في كتاب الأشاعة وفيه أنه إذا غمر  
الفرات عن جبل ذهب يقتلون عليه وروى أنه عليه المملوءة والسلام قال فمن  
حضره فلا يأخذ منه شيئاً أه وروى أن بين يدي الساعة كذا بين فاحذروهم  
وفي أخرى أنهم دجالون كذابون قريباً من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله وروى  
عن جعفر الصادق رضي الله عنه أنه لا يظهر إلا على خوف شديد من الناس  
وفتنة وبلاء يعيب الناس والطاعون قبل ذلك وسيف قاطع بين العرب و  
اختلاف شديد بين الناس وتشتت في دينهم وتغيير في حالهم حتى يتمم الموت  
جباحاً ومساءً وأكل بعضهم بعضاً فيسند فطوبى لمن أدركه وكان من أنصاره  
والويل لمن

والويل لمن خالفه وقال محمد بن الصامت قلت للحسين رضى الله عنه علامته  
 لظهور المهدي قال بلى هلاك بني العباس وخروج السفينان والحسن بالبيداء  
 قال السفارين من أقوى العلامات خروج السفينان والأبقيع والأصهب والأعرج  
 والكندى أما السفينان فأسمه عروة قبل ظهور ولد خالد بن يزيد بن أبي سفيان  
 ملعون في السماء والأرض يخرج من ناحية دمشق وعامة أبنائه من حلب ويخسف  
 بهم والأبقيع يخرج من مصر والأصهب من بلاد الجزيرة وفي الأشاعة أي جزيرة العرب  
 لا جزيرة ابن عمر رضى فأنها داخلية في جزيرة العرب ويخرج الأعرج الكندى بالمغرب  
 ويديم القتال بينهم سنة ويغلب السفينان على الأبقيع والأصهب ويسير  
 صاحب المغرب فيقتل الرجال ويسبي النساء ثم يرجع حتى ينزل الجزيرة إلى  
 السفينان في قيس فيظهر السفينان على قيس (تنبية) الأبقيع والأصهب والأعرج  
 والسفينان والخطان والمهدي صفات وألقاب لأسماء لهم آه أشاعة ويخرج الخطان  
 من بلاد اليمن ثم يخرج من وراء النهر رجل يقال له الحارث وجب على كل مؤمن نصره  
 وينورا أهل خراسان بعسكر السفينان وتكون بينهم واقعان ثم أنه يقتل علي بن المهدي وأما  
 مولد المهدي فقد أخرج نعيم بن حماد عن أبي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وكرّم الله وجهه  
 قال مولده بالمدينة ومهاجرين بيت المقدس عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي  
 يخرج من قرية يقال لها كريمة وقيل كراعة وأما بيعته فيبايع بمكة المشرفة  
 بين الركن والاقام ليلة عاشوراء وفي حديث قتادة يخرج المهدي من المدينة  
 المنورة إلى مكة المكرمة وفي خبر أن السفينان يبعث جيشاً إلى مكة فيأمن بقتل  
 لكان فيها من بني هاشم فيقتلون ويهربون إلى البالد حيث يظهر المهدي فيطلبون  
 فيصيبونه بمكة فيقولون الست فلا تأفقه قول بلى أنا رجل من الأنبياء ثم يلقف



= بالمدينة فيطلبونه فيرجع الأمكة وهكذا ثلاث مرات فيصبنونه بمكة في الثالثة  
 فيبايعونه بين الركن والمقام وقد أقبل عسكر السفيا في وأنصار المهدي من أهل  
 الشام عدد أصحاب بدر ثم يتوجه إلى المدينة ومعه المؤمنون ثم يسير إلى جهة الكوفة  
 ثم يعود منهمراً من جيش السفيا إلى الشام فيخرج الله تعالى السفيا من أهل الشرق  
 وزير المهدي فيهمزم السفيا إلى الشام فيقصده المهدي فيذبجه عند عتبة بيت  
 المقدس ويغتمه ومن معه من أخواله الذين هم جنده من بني كلب غنيمة عظيمة و  
 في حديث آخر لا تحشرا متي حتى يخرج المهدي يمد الله تعالى ثلاث آلاف من الملكة ويخرج  
 إليه الأبدال من الشام والنجباء من مصر وعصائب أهل الشرق حتى يأتوا مكة =  
 فيبايع له بين الركن والمقام ثم يتوجه إلى الشام وجبرائيل على مقدمته وميكائيل  
 على يساره ومعه أهل الكهف أعوان له فيقدم إلى الشام ويأخذ السفيا في  
 فيذبجه تحت الشجرة التي أغصانها إلى بحيرة طبرية ثم تمتد الأرض له وتدخل  
 في طاعة ملوك الأرض كلهم وقد اختلف في عدته فقل خمساً أو سبعاً أو تسعاً  
 أو عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة ويفتح القسطنطينية ورومية المدائن و  
 غيرها ثم يستقر حتى يسلم الأرض لسيدها عيسى عليه السلام صلاة واحدة <sup>في</sup>  
 وفي صلاة الفجر ثم يستمر المهدي على الصلوة خلف كيدنا عيسى عليه السلام <sup>قبل</sup>  
 بعد تسليمه الأمر إليه ويخرج مع عيسى عليه السلام فيساعده على قتل الدجال <sup>عليه</sup>  
 عليه اللعنة بباب لد بأرض فلسطين وهذا الذي ذكرناه في أمر المهدي هو <sup>السلام</sup>  
 الصحيح أقوال أهل السنة والجماعة وأما عند الشيعة فقد اختلفوا فيه  
 على أقوال شتى والمشهور من مذهبهم مذهب الإمامية الاثنى عشرية أن  
 المهدي هو محمد بن الحسن العسكري ابن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي  
 الرضا بن

الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم ويعرف عندهم  
باللجة والمنتظر وهو الذي غاب في سرداب دار أبيه في سائر أعمار صغيراً وأمه  
تنظر إليه وذلك في سنة خمس وستين ومائتين وهي حتى الآن موجود في  
الدنيا وهذا مع بعده في العقل لا يؤيده صحيح نقل ولقد أنشد بعض الشعراء  
مخاطباً لمن يعتقده هذه العقيدة الشنعاء « ما آن للسرّ داب أن يلد  
الذي ۞ ولد تحوّه بزعمكم ما آنا ۞ فعلى عقولكم العفاء لا تكلم ۞ نلثتم العنقاء  
والفيلان ۞ آه غالية للمواعظ باختصار قليل وزيادة قليلة وفي الأمانة  
في أشرط الساعة ويأت سبعة رجال علماء من آفاق شتى على غير ميعاد وقد  
بايع كل منهم ثلثمائة وبضعة عشر فيجتمعون بمكة ويقولون بعضهم لبعض ما جاء  
بكم فيقولون جئنا في طلب هذا الرجل الذي ينبغي أن تهدأ على يديه الفتن ويفتح  
القسطنطينية قد عرفناه بأسمه وأسم أبيه (تنبه) لم أقف على أسم أمه  
المهدي بعض السجّح والتتبع فلعلهم يعرفون أسمها من طريق آخر غير طريق  
النقل والله أعلم فينتف السبعة على ذلك فيطلبونه بمكة فيقولون  
أنت فلان بن فلان فيقول بل أنا رجل من الأنصار فينقلبت منهم فيصنفون  
لأهل الخبرة فيه والمعرفة به فيقولون هو صاحبكم الذي طلبونه وقد طرقت بالمدينة  
فيطلبونه بالمدينة فيخالفهم إلى مكة وهكذا إلى ثلاث مرات ويأت أولئك السبعة  
فيصوبونه بالثالثة بمكة عند الركن ويقولون أئمتنا عليك ودعنا في عندك  
أن لم نمد يدك بنا ربك هذا عكر السفيان قد توجه في طلبنا عليه رجل  
من حرام وتهددونه بالقتل أن لم يفعل فيجاء من باب الركن والمقام ويمد  
يده فيبايع فيظهر عند صلاة العشاء مع راية رسول الله تعالى عليه وسلم

وهو علم الكش

وقصصه وسيفه ألاخر ما في الأشاعة وفيها حق الدجال فالمشرق جزءا  
 أما محل خروج الدجال فالمشرق جزءا وجاء في رواية أنه يخرج من خراسان وفي  
 أخرى أنه يخرج من أصبهان وأسمه صافي وأسم أبيه قياد وكنيته أبو يوسف  
 وهو يهودي أشعر ش ناعلا عن المناو وأما حليته فإنه رجل شاب وفي رواية  
 شيخ جسيم وفي رواية أعور العين اليمنى وفي رواية العين اليسرى مكتوب  
 بين عينيه ( ر ك ف ر ) بحروف منقطعة يقرؤها كل مسلم كاتب وغير  
 كاتب ولا يقرؤها الكافر ضخم كأنه رأس أعصان شجرة شمر رأسه  
 كثير جعل له حمار كثير الشعر الغليظ ما بينه وبينه أربعون ذراعا يضع خطوه  
 عند منتهى طرفه وأما سيرته فإنه يخرج أولا فيدعى الإيمان والصلاح ويدعوا إلى الدين  
 يتبع ويظهر فلا يزال حتى يقدم الكوفة ثم يدعى أنه نبى فيفرغ من ذلك كل ذي لب ويفارقه  
 ثم يملك بعد ذلك أياما ثم يدعى الألحمة ويقول أنا الله فيفشي عنه ويقطع أذنه  
 ويكتب بين عينيه ( ر ك ف ر ) ولا يخفى على كل مسلم فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه  
 فتقال ذرة من الأيمان أنه أشاعة والكلام في هذه المباحث طویل وقد جمع العلماء بين  
 الروايات المختلفة كما في الكتب مسطور وفي كل الكتب أن المهدي مولد فاطمة أي مديرتها  
 على الأرجح كما في مشارق الأنوار ولا عبارة بالقبيل والقال وأن اسمه محمد إلا في بعض الروايات  
 أنه أحمد وأن اسم أبيه عبدالله وأن مولده المدينة المنورة إلا في بعض الروايات يخرج من  
 قرية يقال لها كريمة من أرض الحجاز وفي بعض الكتب كراة وأن حليته أنه شاب لكل  
 العينين إلى آخر ما في الكتب هذا آخر البيان ومن كان من أهل التوفيق فأقل من هذا البيا  
 بنيه ومن كتب الله على جبهته الشان ورمى من الحق أسهم الحرمان فلا يلتفت ويلو باليد  
 لف برهان والأسس الكلام مع هذا المخذول أوله بالسيد الموفق وأخرى وكفانا  
 دليلا قرله



دليلا قوله عز وجل لنبية صلى الله تعالى عليه وسلم فاعرض عن من تولى عن ذكرنا  
 ولم يرد إلا الحيوة الدنيا فبناء على ما نقلناه من الكتب كيف يمكن أن يكون پيران  
 هو المهدي المنتظر لأنه ليس من ولد فاطمة وليس اسم أبيه عبد الله بل إبراهيم وليس  
 اسمه محمد بل پيران لأن شهرته بذلك منع عدم وجميع محمد على اسمه وأن  
 سلم وضعه عليه وشهرته به فالمرور عدم الحاق شيء باسم محمد للمهدي و  
 لأن اسم قوسيه شاموا وعلى كل حال هو محل ولادته أيضا فقله وكذا قوله من  
 اعتقد بقوله وصدقه في القول بأنه هو المهدي زور وبهتان مبین فاللزام عدم  
 الإصغاء إلى قوله وقول من صدقه لأنهم قد غرهم الشيطان والدنيا وأخرجوا  
 هم عن الصراط المستقيم أين العدة لهذا الرمان أين تصير العقائد والأعيان  
 وقد قال تعالى في كلام القديم ولا يغيرنكم الحياة الدنيا ولا يغيرنكم بالله الخرورج  
 ونحن نتأسف كثيرا لتأسف على ظهور هذه الخرافات والاعتقادات الباطلة من  
 أهل مملكة قد رقد ودفن فيها من به أفتنارنا وإليه اشتباونا وعليه أعتادنا  
 ومنه استمدادنا أعني به الفتوش الأعظم قد سنا الله وأياكم بأسراره وأروانا وأياكم  
 من عمار أنواره وأما خروجها من أهل تلك الممالك فلا تتأسف عليه مثل تأسفنا  
 على خروجها من أهل تلك المملكة واللازم اللازم ترك الدنيا والأقبال على المولى  
 وأحضار قوت العقبة إنما الدنيا بلائ ليس في الدنيا ثبوت إنما الدنيا كبيت  
 شجرة العنكبوت كل من فيها يمر من قريب يموت إنما يلكيك من بابها إنما  
 الرقيب قوت هذا دمت سالكين في حماية رب العالمين وهدى الله ولم يتركنا  
 محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

(المكتوب السبعون) إلى الملائكة الذين يترقبون في الاستغناء عن كيفية الخلافة

من أمتناع الزوج من الاتفاق على الزوجة ومن تطبيقها وما يتعلق بذلك .  
 الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وأحبابه وذوي الفضل  
 والجاه وبعد فمضى العبد الفقير ذي الخطر كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الألف  
 في الله للإلاريد حفظه الله غيب السلام والتبجيل والاستدعاء والتفحص  
 عن الحال والأحوال والاستدعاء من بنتي الحال والأمتاد فليكن معلوماً بأن  
 ما سئلت في مكتوبك من أن شخصاً خطب لابنه الصغير بنتاً صغيرة  
 وأنكحها وبقيت البنت عند أبيها منذ سبع عشرة سنة والآن لا يطلبها  
 الابن ولا يطلقها فكيف تصنع البنت هل يجوز لها الفسخ بنفسها بدون الرفع  
 إلى القاضي أم لا ؟ وهل يجوز لها أن تقلد القول القديم القائل بأحقاقها النفقة  
 بالنكاح والعقد لا بالتمكين والتسليم ؟ قلنا في الجواب الألف وجوب النفقة بالتمكين  
 والتسليم والأقضاء إنما يكون بالألف ولكن يجوز أرشادها إلى القول القديم فبعد الألف  
 يجوز لها تقليد القول القديم القائل بأحقاقها النفقة بالنكاح والعقد لأن تقليد القول  
 الضعيف في حق النفس والعمل به جائز كما هو المذكور في الكتب وأنه لا يجوز لها الفسخ  
 بدون أحسار الزوج بالنفقة بدون تمكينه من نفسه فبعد ثبوت الأحسار بالبينة  
 أو بأقراره وبعد ثبوت التمكن بأن عرضت عليه كأن بعثت إليه أني مسلمة  
 نفسي إليك فلها الاستقلال بالفسخ إذا لم يكن قاض ولا محكم كما هو المذكور في الكتب  
 وفي هذا الزمان لا يوجد القاضي الشرعي ولكن يوجد المحكم كما هو معلوم لكم ونقول بناء  
 على ثبوت الزوج يلزم أرشاد الزوجة إلى القول القديم وتلقيها بالبعض إلى الزوج  
 بأنه مسلمة نفسي إليك حتى يلزم عليه نفقتها وأرشادها أيضاً إلى القول بالفسخ  
 للتفرغ بالمنع من النفقة لأن القول الألف صحيح أنه لا يفسخ بالأمتناع من النفقة فلتصنع  
 البنت هذه المذكورات وفي فتاوى السيد عمر البصري كما نقل عنه / يمان الكردي في

الفوائد للمدينة أنه قال في أثناء الجواب ما نصته يجوز للأشخاص العمل في خاصته نفسه  
 تقليداً للوجه المرجوح فقد صرح السبكي وغيره من أجلاء المتأخرين بجواز تقليد الوجه المرجوح  
 بالنسبة إلى العمل دون القضاء والأفتاء والمراد بمنع الأفتاء به إطلاق نسبته إلى مذهب الشافعي  
 بحيث يوهم السائل أنه معتمد للمذهب فهذا تعزيز محتج وأما الأفتاء على طريق التعريف  
 وأنه يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل به فغير محتج وهكذا الحكم الأفتاء بمذهب المخالف  
 من الأئمة يجوز أخباراً والغير به وأرشاده إلى تقليده وفي الفوائد للمدينة لسيلمان الكردي  
 وحكم الأفتاء بمذهب المخالف من المذاهب المدونة أنه يجوز أخباراً والغير به وأرشاده  
 إلى تقليده كما صرحوا به لا سيما إذا احتج دعت الحاجة والضرورة لا الأفتاء به كالقول  
 والوجه الضعيف في المذهب وفيها أئمة وأما الأقوال الضعيفة فيجوز العمل بها في حق  
 النفس لا في حق الغير عالم يشد ضعفها والقول الضعيف شامل لخلاف الأصح وخلاف  
 للعمد وخلاف الأوجه وخلاف المنجبه وأما خلاف الصحيح فالغالب أنه فاسد  
 لا يجوز الأخذ به آه وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الشافعية قالوا إذا عجز  
 الزوج فلم يستطع الاتفاق على زوجته أقل النفقة فإن جبرت على ذلك كأن  
 أنفقت على نفسها من مالها صارت النفقة ديناً في ذمته ولكن يشترط في بقاء  
 النفقة ديناً عليه أن تمكنه من نفسها ولم تمنعه عن التمتع بها تمتعاً مباحاً وإن  
 لم تعتبر فإنها فسخ الزوج بشرط أن ترفع الأمر إلى القاضي وعلى القاضي أن يمهله ثلاث  
 أيام ليحقق فيها من أعساره ومثل القاضي للحكم فإذا لم يكن في جهتها قاض ولا محكم أمهله  
 هي ثلاثة أيام ونسخت العقد في جميعه الرابع بنفسها فإن سلمها قبل مضي ليلته فلا  
 فسخ فإذا كان موسيراً أو متوسطاً أو معسراً قادراً على نفقة للعسرين ولكنه امتنع  
 من الاتفاق عليها فلا فسخ لأنها يمكنها أن تأخذ نفقتها منه جبراً بالحكم آه



بأختصار وفي الاقتناع أن لم يكن في ناحيته قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في  
استقلالها بالنسخ آه وجميع الكتب الفقهية متفق بعدم النسخ بامتناع موبر  
عن الاتفاق سواء أحضر أم غاب لتمكنها من تحصيل حقها بالحاكم وبأنه لو تبرع  
شخص عن زوج معين يلزمها القبول لما فيه المنة نعم لو كان المتبرع أباً أو جداً  
وجب عليها القبول وفي شرح المحلى على المنهاج فصل: اعتبر بها أي بالنفقة وأن صبرت بها  
أي بأن أنفقت من مالها صارت ديناً عليه وآلا فلها النسخ في الأظهر كما تنسخ بالجب و  
الغنة بل هذا أولاً لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لأن نسخها و  
الأصح أن لا نسخ لها بمنع موبر حضراً وغاب بأن لم يبرفها حقها لأن نفاء المنيب للنسخ وهي  
ممكنة من تحصيل حقها بالحاكم والثاني لها النسخ لتضررها بالمنع آه بأختصار ويمكن أن  
نقول لا يوجب حاكم شرعي في هذا الزمان حتى يحصل حقها بالإيجاب فبناءً على انتفاء الحاكم  
الشرعي في هذا الزمان وجوده علة لعدم النسخ بالامتناع عن النفقة فيجوز لها النسخ بالآ  
متناع عن النفقة لأن انتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول والله أعلم وبأن ما سئلت في  
مكتوبك أيضاً إذا مات شخص وخلف ابناً بالغاً وأولاداً صغاراً ولم يوص لييت فبعد  
أخراج أسقاطه هل يجوز للبالغ المتبرع ببعض المال في حق النفقة وغيرها أم لا؟ قلنا نعم  
يجوز للبالغ المتبرع أن قال متي وصل الصغار إلى حد البلوغ فإن رضوا بما فعلت من التبرع  
فيها ونعم وآلا فليكن ما رفعت من التبرعات من حقيقته هذا دمتم سائمين في حماية رب  
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب الثاني والسبعون ) إلى الأمام والدين الحسيني في نفقته في قتل ابنه بأيدي  
الغنة الباغية رحمه الله وخضعت على نكاح الغنة .

الحمد لله الذي لا يبقى إلا وجهه ولا يدوم إلا ملكه والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي  
صارت محبته

صارت مصيبتُهُ تسليَةً شافيةً لمن بعده وعلى آله وصحبه الشاربين كأس الحزن  
والفراق بعده وبعد فمن كليب السدة السينة محمد مظهر الأخر في الله للآل  
صدر الدين حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء فليكن معلوماً بأننا  
ما زلنا من اليوم الذي تحققنا مصيبتكم عن الهم والتفكير والتأسف غاية الأسف  
والتحسر ولكن لا مفر من القضاء والقدر كما قيل ولو كانت الدنيا دُوم لوحيد لكأن  
رسول الله فيها مخلداً وبأن كلنا في أشد الهموم والأحزان ونذعواله في كل حين  
وأن وبأن مصيبتكم قد تركت في قلوبنا مرات لا تنسى وقد وضعت في الأمور  
فراغاً لا تستقصيه ولكن قيل سَلِمَ لأحكام الآله فما يجد الفتن جزع ولا أسف  
واصبر فإن القبر يعقبه أمد الزمان الأجر والخلف ونسئل من الله الكريم  
أن يعطينا وأياكم القبر الجليل والأجر الجزيل على مصيبتكم العياء والله تعالى يفعل  
ما يشاء وأن لم أشاء كما قال الأمام الشافعي رضي فمأشئت كان وإن لم أشاء  
وماشئت أن لم تشاء لم يكن خلقت العباد على ما علمت ففج العلم بحس الفتن  
والسر والله تعالى لا يشتكى من فعله كما قال السرى السقطي كيف أشكو إلى  
طبيب مالي والذي قد أصابني من طببي ليس راحة ولا شفاء مستقامي إلا بوصول  
حبي ولا جرم قد صار فقد من ضنائع الدنيا ومن مصيبتكم الدين المبين أنا لله  
وأنا إليه راجعون كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون وقد أُرشدنا رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى ما فيه للقلوب عند صدمه المصيبة تسليَةً شافية  
فقال أيها الناس أصيب منكم بحسبة من بعدك فليترغمصيته بي عن مصيبتك التي  
تصيبه فإنه إن يصاب أحد من أمتي من بعدك بمثل مصيبتك بي ولذا قيل واصبر  
كما صبر الكرام فأنها . نوب تنوب اليوم وتكشف في غد وإذا انتك مصيبة

تشبى بها . فاذا ذكر مصابك بالبنية محمدًا وما أحس ما قيل من أن الموت من أعظم  
المصائب والغفلة عنه أعظم منه فلا بد من التيقظ والتدارك لما فات والاشتغال  
بما بهي الأدار البقاء أشد وأعلم من الاشتغال بتهئية أمور هذه الدار وبالجملة  
ففيها الكلام في هذا الباب يطول والقلم بالتسطير يحول لا يمكننا حسن التعبير  
والأعرب عما في الضمير من آثار الحزن والتأثر والألام التمس والتكدر وقيل سرور  
الدنيا مقرون بحزن . فكن فيها على وجل شديد . ففقه يحناه كأس من لجيت  
وفي سيرة قديم جديد . ومعلوم أن مصيبة تار جرح قلوبنا واحدة والفرج  
الحزن بينما مشتركة وجبرى الحزن والعادة بعدم اقترانها مع الميت بعضهم بعضاً  
ولكن رد الأمر من الشارع بالتعزية فأتباعاً للسنّة السنية أعزى لكم بالكلمات الوا  
ردة بأنك سار وأكدار جليلة أعظم الله أجركم وأحسن عزائكم وغفر لذنوبكم وأفاض  
على جميعكم الصبر الجليل ورتب لكم الأجر الجزيل وتغمد الله بالرضا والرضوان وجعل ثوابه  
فرايس للبنان وجرا ناعلى كتب هذه الكلمات عدم الوصول اليكم وأن كانت  
معلوما لكم دمت سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا وشفيقنا محمد وآله  
وآله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب الثاني والسبعون ) إلى اللار شيد الترتوبي في جواز الصاق  
عضو شخصي بأخر وله حكم الملتحق به لا المنفصل عنه وغير ذلك .  
بأنه من كنهه والقلوة والسلام على من لا ينه بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
تبعه وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الألف في الله اللار شيد حفظه  
الله غيب السلام والأندعاء والتفصير عن الأحوال جعلها الله موافقة لرضائه =  
فليكن معلوماً بأن ما سئلت من وضع رحم الام موضع رحم البنت هل  
يجل أو لا



يحل أولاً قلنا محل لأن قطع عضو من شخص والتصاقه بأخر وحلت فيه الحياة نله حكم من التصق به لا من انفصل عنه كما في نهاية القرن شرح قرّة العين ونص عبارته ولو قطع عضو من شخص والتحق بأخر وحلته الحياة فله حكم من انفصل به لا من انفصل عنه ثم ذكر ولو قطعت يد رجل والتصق بأمرأة وحلته الحياة انفقض وضوء الرجل بلمسها وعكسه آه وبأن ما سمعت من أن الشيخ الأكبر قدس سره قال أن وقت العصر مطلقاً إذا انقضت الساعة التاسعة فهو غلط ما قال كذلك بل قال بأن وقت العصر غير منضبط حتى نحكم فيه شيئاً وبأن سانه قرية من قضاء برواري أوى ناحية أسبايرت من قضاء هيران على ما نعلم وبأن ما سئل من تبدل النوط التركي بالنوط الأيراني الذي يسمونه ثومنا هل يلحق فيه رباً أم لا قلنا الوقت الآن غير عا ولا يمكنني التفقش فليبق الجواب عنه إلى الوقت المساعد . وتستدعي من بنية الحال والأستاذ دهن ساليان في حيازة رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

(المكتوب الثالث والسبعون) إلى الملا رشيد الترتوبي أيضاً في بيان مسائل واقعة موهومة بالربا وأفتا رسا فيه الربا ومالا وفي أن آباء الأنبياء عليهم السلام مؤمنون .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينسئ بعده وعلى آله وصحبه والتابعين تسليماً وبعد فمضى طيب السادة السنية محمد بن طاهر الأدي في الله الملا رشيد حفيظه الله غيب السلام والتعجيل والاستدعاء والتعجيل الاستدعاء جعلها الله موافقة لموافاته والاستدعاء من بنية الحال والأستاذ يمكن معلوماً بأن

ما سئلت من اشتراء الأماميين من «الشُّمَرِ» <sup>أي النجعة القري</sup> الأشياء قرضاً أو  
حالا وإذا كان الاشتراء قرضاً يصنعون معاملة بأمضاء قائم مقام وبأمضاء  
المفتي وإذا كان حالاً لا يصنعون المعاملة هل يكون هذا الاشتراء رباً أم لا  
قلنا لا ريب في ذلك الاشتراء لأن السند والمعاملة قبل لا في صلب العقد والشراء  
كما هو معلوم ولا أثم للمفتي بل هو يكون صاحب خير حيث يكون أمضائه  
سبباً للأعطاء لهم مؤجلاً إلى حين أخذهم معاشهم ولأنه خارج القرض شرط كغير  
كما في فتح للعين والسند والمعاملة يمكن أن يكون لأجل الكفالة والله أعلم وفي فتح  
الوهاب وفسد أي الأقراض بشرط جرت نفعاً للمقرض كرد زيادة في العقد أو  
الصفة كرد صحيح عن مكسرو كما جعل لغرض صحيح كزمن نهب بغير زدته تبعاً لغيره  
والروضة بقول والمقترض ملئ لقول فضالة بن عبيد رضى كل قرض جرت  
منفعة فهو رباً والمعنى فيه أن موضوع القرض الأرفاق فإذا شرط فيه لنفسه  
حقاً خرج عن موضوعه فمُنِعَ صحته وجعل جراً لنفع المقرض ضابطاً للفساد مع جعل  
ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الأمثلة آه وفي حاشية حمل قوله فسد بشرط  
الآه ومعلوم أن محل الفساد إذا وقع الشرط في صلب العقد أما لو توافق على ذلك ولم يقع  
شرط في العقد فلا فساد آه ع شرع على م ر وفيها أيضاً وبعبارة شرح م ر والمقترض ملئ بالمقرض  
أو ببده فيما يظهر آه وكتب عليه الرشيد قوله والمقترض ملئ بالمقرض أي في الوقت  
الذي عينته وألا فلو أريد أنه ملئ به عند العقد لم يتصور بأعباره بهج وفيها أيضاً قوله  
جرت منفعة أي جرتها بشرط أما جرتها غير بشرط فلا آه وبأن ما سئلت من إعطاء شخصي  
ملكه لأحد وقوله له أعمل في ملكه هكذا وهكذا ولكن تذهب بخطيئة إلى الرجحان هل يكون هذا  
أيضاً رباً أم لا وكان بعض البذر من مال الله تعالى لنا هذا من باب المزارعة لأن باب الربا  
لأن المزارعة

لأن الزراعة هي العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالكة وهي لا تصح على المعتد  
 ومذهبنا الشافعية إلا بالطرق التي قد بينت في كتب مذهبنا ولكن أختار جوازها  
 بدون الطرق المبينة ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والنووي والسبكي من جهة الدليل  
 وأين كان المذهب على خلاف ذلك وكذلك أختار جوازها بدون الطرق المبينة ابن  
 أبي ليلى وطاوس والحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل في رواية وكلمهم صاحب مذهب  
 وأن أضمحل مذهبهم غير مذهب الإمام أحمد بن حنبل ورجح جوازها صاحبها الإمام  
 مام الأعظم وبعض المالكيين وفي كتاب بغية المسترشدين وفي صحيح البخاري عالج  
 عمر الناس على أنه أن جاء عمر بالبذر عنده فله الشرط وأن جاءوا بالبذر فلم  
 كذا لأجرو في حاشية البيهقي على الألفاق نقلاً عن كتاب البركة وعامل عمر الناس  
 على أنه إذا جاء بالبذر عنده فله الشرط وأن جاءوا بالبذر فلم كذلك و  
 فيها أيضاً والقول بجوازها حسن ينبغي للصير إليه لصحة الأحاديث الواردة  
 في ذلك ولأن اختلاف العلماء رحمة وللضرورة الداعية لذلك آه والقول  
 بالجواز هو الذي ينبغي أن يفتي به الآن مراعاة لأهل الزمان أم لكاتبه  
 أبي بكر بن محمد بن طويش في حق الزراعة والمخاطبة ولا يمكن نقله لكم الآن  
 ربان ما سئلت من قول شخصي لأحد السجتيان إذا دترتم الأسقاط فأنت  
 وكيل في تدويره في الأسقاط ليس بجازٍ يصل بجوز هذا أم لا ؛ قلنا أن هذه المسئلة  
 اختلافية ولكن المعتد والأصح عدم الجواز لأن ما لا يمكن تملكه حين التوكيل لا يصح  
 التوكيل فيه وفي فتح الوهاب وشريط في التوكيل فيه أن يملكه الموكِّل حين التوكيل فلا  
 يصح التوكيل في بيع ما سيملكه وطلاق من يملكه إلا أنه إذا لم يباشر ذلك بنفسه  
 فكيف يستنبط غيره آه وفي شرح م ر علي المنهاج وكذلك قالت لم وهي في نكاح أو



أوعده أذنت لك في تزويجي إذا حلت لك لكن أفتى الولد رحمه الله تعالى بصفة أذن  
للرأة المذكورة لوليها كما نقلناه في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى وأقره وعدم  
صفة توليته المذكورة كما عجنناه في الروضة وأصلها هنا وأما قول البغوى في فتاويه  
عقب مسئلة الأذن كما قال الولي للوكيل رجع بنته إذا فارقتها زوجها أو انفقت  
عدها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق في الوكالة فنجية على رآيه أذ  
هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم أن الأصح خلافه إلا آخر ما في شرح م روبات ما  
سئلت في مكتوبك في السنة الماضية عن تبديل النوط التركي بالنوط الأيراني الذي  
يسمونه تومنا هل يكون فيه ربا أم لا ؟ قلنا يكون فيه ربا إذا لم توجد المساواة والتفاد  
حالا يعني بآبيد والمساواة المشروطة ليست بين القرطيس بل بين ما يكون للمق  
فيها لأنه لا شك أن القرطيس صورة وأنما التي ما فيها وأن المتعامل به ليس نفس  
القرطيس بل ما دلت عليه من القيمة الأخرى أنها قطع متساوية فيكون في أحد  
خمس وعشرون ربيبة وفي الأخرى مائة وفي الأخر ألفا فتفاوت بينها بما دلت عليه  
لا بذاتها وفي تعليقات محمد حسن الميذاني على نهاية التدريب في كتاب البيع بعد أن  
نقل ما كتبه الشيرواني بتمامه في حق الورق قال أقول لقد أخذ الفقهاء كلهم في مثل هذا  
الباب بالقياس ولم يفتخروا على مواطن النقي اعتبارا للمصلحة العامة ومراعاة لغرض  
الشائع وقد حمل هذا العرق اليوم في مسائل الماليك أيضا محل النقدين فيما رخص  
فلا وأصبح الذهب كسلعة يباع ويشتري ولو مضروبا فيجب حقا أن نقول بوجوب  
الزكاة فيه وحرمة الربا ونبيع المعاملة به وألا وقع الخرج وأنهدم ركن من أركان الإسلام  
ونخرج باب الربا على مضيقه وفي ذلك من المناسد ما لا يخفى أه ولى مكتوب طويل في حق  
الزكاة والربا في النوط أيضا ولأى كيف نقله لكم وبأن ما سئلت من قول الأستاذ الملا خليل

الأسعدى قدس سره في نهج الأنام هي دأ وباب ديبخبران برسينه زانواع كفو وشران  
 و ما اعتراض كثير من خواجه الزمان على قوله وانتسابه الى الغلط قلنا حاشا من  
 الاستداد أن يكون غلطاً في قوله فاللازم عدم الاعتراض على العلماء لأنهم أهل خبرة  
 تامة بشرع الله عز وجل وذوو عليم كامل بما جاء عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فإن رؤى قول  
 من أقوالهم ولم يعرف مأخذه من السنة او من الكتب فلا ينبغي تطويل اللسان بالاعتراض  
 عليهم لأن الاعتراض على أهل الله سيف من تناوله قتل به ولجومهم سيم قاتل من تناوله  
 منه شيئاً هلك في وقته نسئل الله العافية والسلامة لنا ولكم من ذلك المذكور وفي  
 كتاب الموهب اللدنية للعلامة القسطلاني مع شرح العلامة الزرقاني عليه بعد  
 بسط وتطويل تام في حق آباء وأمهات نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم قال الامام فخر الدين  
 الرازي في كتابه أسرار التنزيل اسم تفسيره ما يصرح بأنها اي أبوي النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كانا على الحنيفة دين إبراهيم كما كان زيد بن عمرو بن نفيل وأضرابه  
 وهو سبيل أخرى في نجاتهما فإنه قال مانصه قيل أن أزرهم يكن والد إبراهيم بل كان  
 عمه واجتوا عليه بوجوه منها أن آباء الأنبياء ما كانوا كفاراً شريفاً لمقام  
 النبوة وكذلك أمهاتهم كما جزم به في الفوائد وأستدل عليه بالاستقراء  
 وذكر أدلة ذلك تفصيلاً وأجمالاً ويدل عليه أي على أن أزرهم يكن والد إبراهيم  
 وجوه منها قوله تعالى الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين قيل معناه أنه كان  
 ينتقل نوره من ساجد الى ساجد من آدم الى أن ظهر صلى الله تعالى عليه وسلم ولهذا يتضح قوله  
 قال أي الرازي ففيه دلالة وإنما قال فالآية دالة على أن جميع آباء محمد كانوا مسلمين وآلا  
 فجرد انتقاله من ساجد الى ساجد لا يقتضي ذلك بل هو كونه في بعض أصوله ثم قال  
 أشار الى أنه حذف منه ولقطه وحسنه يجب القطع بأن والد إبراهيم ما كان من الساجدين

أقصى ما في الباب أن يحمل قوله تعالى وتقلبك في الساجدين على وجه آخر وإذا  
وردت الروايات بالكل ولا منافات بينها وجب حمل الآية على الكل ومقتضى صحيح  
ذلك ثبت أن والد إبراهيم ما كان عبدا للأوثان ومما يدل على أن أبا محمد  
صلى الله تعالى عليه وسلم ما كان مشركا في قوله عليه الصلوة والسلام يناروا أبو  
نعيم عن أبي عباس لم أزل أنقل من أصلاب الظاهرين إلى أرحام الطاهرات  
وقال تعالى اللشركون نجس وإذا قيل أن ينهم مشركا في الحديث فوجب أن لا  
يكون أحدهم أبدا مشركا وقد ارتضى ذلك العلامة للجنة السنوسي و  
التلمسان في محشيه الشفاء فقالا لم يتقدم لو الولد عليه الصلاة والسلام ولم يشرك و  
كانا مسلمين لأنه عليه الصلوة والسلام أنقل من الأصلاب الكريمة إلى الأرحام  
الطاهرات ولا يكون ذلك، أجمع الأيمان بالله تعالى وما نقله للأرخون ثلاثة حياء  
وأدب آه وهذا لازم في جميع الأبائ وأين قصره على الأبوين والآلزم المحذور وقال  
السيوطي وقد وجدت الكلام الرزقي أدلة قوية إلى آخر ما في كتاب شرح التبرقاني  
ولا يساعد في الوقت على النقل والتفتيش من كتب آخر ولا أرى الاحتياج بعد  
هذا إلى النقل والتفتيش هذا دعت مسالين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم  
على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الرابع والتشبعون ) إلى الملاح حسن العينه خوجه في مسئلة  
من التبا وكيفية الخلاص منه فيما لا يمكن الاستغراض إلا بنفع للمقرض

بأسسه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبية بعده وعلى آله وصحبه والتابعين  
قصده وبعد في كليب السدة السنية عيون مظهر إلى الألف في الله الملاح حسن  
الساكن الآن في عين النجوة حفظه الله غلب السلام والأستمدعاء والتفحص



عن الأحوال جعلها الله موافقة لمضاته فليكن معلوماً بأن القرض سواء كان  
 في الربويات أو غيرها كالقبن والحشيش حيث أقرن بجر نفع المقرض لا يجوز الخبر  
 فضالة بن عبيد رضى كل قرض جر منفعة فهو رباً فإن فعل ذلك فسد العقد  
 حيث وقع الشرط في صلب العقد أما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد  
 فلا فساد كما هو المسموع في الكتب وفي فتح المعين ومنه رب القرض بأن  
 يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض وفي حاشية الأمانة قوله ومنه رب القرض  
 أى من ربا الفضل ربا القرض وهو كل قرض جر منفعة المقرض غير نحو رهن لكن لا  
 يحرم عندنا إلا إذا شرط في عقده كما يؤخذ من تصويره الآتى ولا يختص بالربويات  
 بل يحرم في غيرها كالحيوانات والعروض وأما كان ربا القرض من ربا الفضل مع أنه  
 ليس من هذا الباب لأنه لما شرط فيه نفعاً للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما  
 أقرضه بما يزيد عليه من نفسه فهو عنه حكماً وقيل أنه قسم مستقل وقوله بأن  
 يشترط بتصوير ربا القرض وقوله فيه أى في القرض أى عقده أه وفي فتح المعين  
 أيضاً قال شيخنا ابن زياد لا يندفع أنتم أعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة  
 بحيث أن لم يعط الربا لا يحصل القرض أذله طريق إلى أعطاء الزائد بطريق  
 النذر والتعليك لاسيما إذا قلنا النذر لا يحتاج إلى قبول لفظاً على المصدق وقال  
 شيخنا يندفع الأثم للضرورة أه وفي حاشية درشيع المستفيدين على فتح المعين قوله  
 وقال شيخنا أى ابن حجر أن ضرورة الاقتراض تدفع عن المقرض أنتم أعطاء الربا  
 أى بغير تواطؤ حيلة في ذلك أه وفي فتح المعين (فائدة) وطريق اللامع من عقد  
 الربا أن يبيع ذهباً بذهب أو فضة بفضة أو برأ ببر أو أرزاً بأرز متفاضلاً  
 بأن يهبت كل من المتباينين حقه الآخر إلى آخر ما فيه وفي حاشية درشيع المستفيدين

قوله وطريق الخلاص أي الجميلة في الخلاص من الربا قال في التحفة والنهائية والجميلة  
للخلاص من الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافاً لمن حصر الكراهة في التملص من  
ربا الفضل ثم قال فيها وفي الزواج <sup>لا بن</sup> حجر الجميلة في الربا وغيره قال بتجربتها إلا  
مامان مالك وأحمد رضي الله عنهما وذوهاب <sup>الشيخ المستفيد</sup> شاذلي وأبو حنيفة رضي الله عنهم إلا جواز  
الجميلة في الربا وغيره واستدل أصحابنا الجملة بما صح أن عاملاً خبير جاء إلى البنت صلي  
الله عليه وسلم بتمير كثير جيد فقال أكل تمير خبير هكذا فقال لا وإنما رد الردى و  
نأخذ بالصاعين منه صاعاً جيداً فنهاه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأعلم أنه  
رباً ثم علمه الجميلة فيه وهو أن يبيع الردى بدرهم ويشتري بها الجيد وهذه من  
الحيل التي وقع الخلاف فيها فإن منعه صاعان ردئان يريد أن يأخذ في مقابلتها  
صاعاً جيداً لا يمكنه ذلك بدون توسط عقدي آخر لأنه رباً أجمعاً فأذا باعه الردى  
بدرهم واشترى بالدرهم الذي دفعته الجيد خرج عن الربا إذ لم يقع العقد إلا على  
مطلوعه ونقد دون مملوئين وانتهت الربا فأشبهه بالتبرع في فاعلم ما تقرر  
أن هذه الجميلة التي علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم لعامل خبير نصرة في جواز مطلق  
الجميلة في الربا وغيره أذ لا تأمل بالفرق إلى آخر ما في الزواجر أه وفيه ما وى الشيخ رحمه الله  
الرئيس في باب القرض <sup>سئل</sup> فحين أراد ديناً نقداً من آخر إلى أجل معلوم وعلم أنه لم  
يدينه إلا أن زاد له في مقابلة صبره إلى الأجل لانه لموم فصل تلك الزيادة حرام أم لا ؟  
فإن قلتم بحرمها نزل إذا انقضى بترك الزيادة فهل له أم لا فإن قلتم نعم فهل تكون  
من باب كل نقي حرام أم لا ؟ أجاب نعم أن علم المقرض أن الاستقراض  
يرتد أكثر مما يستقرض لا يكون حراماً إذ لم يوجد معه شرط في صلب العقد لكنه عاكر  
فقد نقص في التحفة وغيرها أن المستقرض إذا علم منه رد الزيادة كرهه أقراضه وكره  
أخذها وأنا

أَخَذَهَا وَأَذَانْدَرُ لَهُ بِالزِّيَادَةِ لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ حَرَامًا وَحِلُّهُ أَخَذَهَا وَقَوْلُ الرَّسَالِ  
 كُلُّ نَذْرٍ جَبَرْتَفْعًا فَهُوَ حَرَامٌ لَا أَصْلَ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ  
 الْحِيلَةُ فِي رَبَا الْقَرْضِ وَأَيْنَ كَانَتْ مَكْرُوهَةً عَلَى مَذْهَبِنَا أَمَا بِنَذْرِ الْمُسْتَقْرِضِ لِلْمَقْرِضِ  
 أَعْطَاءٌ سَيِّئَتَيْنِ مِثْلًا مِنَ التَّبَنِ فِي الصَّيْفِ فِي مَقَابِلَةِ سَيِّئَتِهِ الَّتِي أَعْطَاهُ فِي  
 الشِّتَاءِ وَأَمَا بِبَيْعِ الْمَقْرِضِ سَيِّئًا مِثْلَهُ الْمُسْتَقْرِضِ بِفَاءَةٍ فِي الشِّتَاءِ وَفِي الصَّيْفِ  
 يَشْتَرِي الْمَقْرِضُ مِنَ الْمُسْتَقْرِضِ تَبْلُوكَ الْفَاءَةِ الَّتِي فِي الذَّمَّةِ سَيِّئَتَيْنِ مِثْلًا وَأَمَا أَنْ  
 يَهَبَّ كُلُّ مَنَّهُمَا حَقَّهُ لِلْآخِرِ هَذَا دَسْتَمُ سَلَامِيَّةٍ فِي عِيَادَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَرَحْمَتِهِ أَجْمَعِينَ .

( الْمَكْتُوبُ الْخَامِسُ السَّبْعُونَ ) إِلَى الْمَلِكِ الرَّشِيدِ الرَّتَوِيِّ فِي أَذَى الْفُلُوسِ  
 وَالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ وَلَوْ كَانَ مَجَازًا وَمِثْلَ كَالنَّقْدِيِّينَ بِسَبَبِ رَوَاجِ وَغَيْبِ النَّاسِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَأَوْحَايِهِ أَجْمَعِينَ وَبَعْدُ فَمِنْ كَلِمَاتِ السَّيِّدِ  
 السَّنِيَّةِ مُحَمَّدٍ مَظْهَرِ الْأَخِي فِي اللَّهِ لِلْمَلِكِ الرَّشِيدِ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي الْبَلَاءِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ  
 وَالْأَعْدَاءِ وَالنَّفِيعِ وَالْأَحْوَالِ جَاطَهَا اللَّهُ مُوَافَقَةً لِمَرْضَاتِهِ وَالْإِسْتِدْعَاءِ مِنْ بَيْتِ  
 الْحَالِ وَالْأَعْدَاءِ لَهَا بِالشِّغَاءِ بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ  
 وَأَكْمَلُ السَّلَامِ وَالسَّلَامُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ عَنَّا نَذِيرُكُمْ مَسْلُومًا لَكُمْ بِأَذَى الْمَهْزُومِ  
 مِنَ الْكُتُبِ أَنَّ الْمَسَاعِلَةَ أَزْكَاهُ نَتِ بِالْفُلُوسِ وَرَاجَتْ رَوَاجِ النَّقْدِيِّينَ وَكَثُرَتْ  
 رَغْبَتُهُمُ النَّاسِ فِيهَا فَتَكُونُ نَقْدًا عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّ تَضْيِيقَ كَلَامِ الشُّبُهَانِ  
 وَصِيرَ كَلَامِ الْمَخَارِجِ أَنْهَا فِي النَّقْدِ وَأَيْنَ لَمْ تَكُنْ نَقْدًا عِنْدَ بَعْضِ الْآخَرِ الْكَجَازِ وَأَبَانَ  
 الْأَوْرَاقِ أَعْنَبَهَا الْبَانِقُ نَقْدًا بَعْضُ مَسْئَلَةٍ فُلُوسٍ بَعْضُهَا أَوْرَاقٌ فَهُوَ مِثْلُهَا فِي



الحكم لأنه لو كانت الأوراق موجودة في زمانهم لحكموا عليها مثل حكمهم على الفلوس  
 كما حكم علماء زماننا بذلك وأما بقيت قيمة للفلوس وليوتأمنه فيرد عينها أن  
 كان باقيةً ولا تخلفها لأنه لا يُعَدَّل عن المثل إلا حيث زالت ماليته من أصلها وألا فلا  
 كما لا نظر عند رد العين إلى تفاوت الأسماء ولأن المثل أقرب إلى حقه ولو في نقدٍ  
 بطلت للعامة به والمطلوب أن تنظر في المقتولات الآية على وجه الانضمام والدقة  
 لكي تطلع على حقيقة ما كتبناه لك وعلى بعض أشياء أخرى في النهاية لا تملح في آخر  
 كتاب البيع أو في البلد نقدان فأكثر أو عرضان كثر ولم يغلب أحدهما وتفاوتا  
 قيمة أو رواجاً أو شرط التعيين لأحدهما الفظاً إلخ إلى أن قال فإن اتفقت التمسود  
 ونحوها ولو محلاً ومكسرة بأن لم تتفاوت قيمة وغلبة حرج العقد بها من غير تعيين  
 وبسبب المشتري ما شاء منها ولو أبطل السلطان ما باع به أو فرضه لم يكن له غيره  
 بحال نقض سعة أم زاد أم عجز وجوده فإن فقد وله مثل وجب والقيمة و  
 قت المطالبة وهذه المسئلة قد عثمت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في <sup>الزمان</sup> <sup>الفلوس</sup> <sup>القيمة</sup>  
 ويجوز التعامل بالمانعشوشة أخذاً محضاً وأن جهل قدر غشها سواء كانت له قيمة  
 لو انفرد أم لا أو استهلك فيها أم لا ولو في الذمة لأن الملق رواجها فتكون لبعض  
 المعاجين المجهولة الأجزاء أو مقاديرها أه في النهاية أيضاً في فصل خيار الرميعة  
 ولو تلف الثمن حساً أو شرعاً نظير ما صرنا رتعلت به حقاً لازم كرهن دون البيع  
 والجمع على سببه ردة أو لا مانع وأخذ مثل الثمن أن كان مثلياً أو قيمته أن كان  
 متقوماً لأن ذلك بدمر صرنا اعتبار الأقل فيما يليه وقت العقد إلى وقت القبض  
 أما لو بقى فله الرجوع في عينه سواء أكان معيناً في العقد أم عملاً في الذمة في  
 المجلس أو بعده وحيث رجع ببعضه أو كله لا أرى له على البائع أه وفي حاشية  
 في شرع في النهاية

ع ش على النهاية قوله ومراعتبار الأقل أى فيقال بمثله هنا قوله أمالويق أى  
الثنى فله أى للمشتري قوله الرجوع في عينه أى فله القدول بالتراضى إلى يده  
على ما يفيد التعبير به آه وفي النهاية أيضاً في فصل القرض ويرد حتماً  
حيث لا استبدال للمثل في المثل لأنه أقرب إلى حقه ولو في نقد بطلت  
للعاملة به فشم ذلك ما عمت به البلوى في زماننا في الديار المصرية من  
أقراض الفلوس الجدد ثم أبطالها وأخرج غيرها وإن لم تكن نقداً وترد في المتقوم  
وبأن ضابطها في الغصب المثل صورية لم ير مسلم أنه عليه الله تعالى ولم يتسلف  
بكرأورد ربا عيأ وقال أن خياركم أحسنكم قضاء آه وفي حاشية ع ش قوله  
لا استبدال للمثل أى أقم مع استبدال كان عوضه عن بر في ذمته ثوباً أو درهماً  
فلا يمنع لما مر من جواز الاعتياض عن غير المثل آه وخلاصته ما يفهم من النهاية  
في بيان حكم الغصب أن الأرض وسائر الحيوان القيمة وغيره أى الحيوان من الأ  
موال مثله ومتقوم فيضمن المثل بمثله ما لم يتراضيا على قيمته لأنه أقرب إلى حقه  
فإن خرج المثل عن القيمة كالأولئك ماء بمفازة ثم أجمعا بحل لا قيمة للماء فيه  
أصل لزمه قيمته بحل الأتلاف بخلاف ما إذا بقيت له قيمة وليتأفها لأن الأصل  
المثل فلا يبدل عنه إلا حيث زلت ماله من أصلها والآ فلا كما لا نظر عند رد العين  
إلى تفاوت الأسعار إلى آخر ما في النهاية وللغرض من المصريح مما نقلناه لك أن صاحب  
الدار يُعطى ابن الجعوني ما أعطى له وهو الفدان وخمس مائة نوط لا غير وأن النوط  
والباقي نوط لا يتغير بالترخيص لأن مثله نقد ولو كان بجازاً كالفلوس كما يعلم  
ذلك صراحة مما استقله لك بعد هذا أيضاً والله أعلم وفي فتاوى ابن زياد المستمى  
بتأخير الراد الذي كان بهامش البضعة التي الباقية يجوز أخراج الفلوس الجدد

للمستامة بالمناقير في زكاة النقد والتجارة وقال أنه الذي اعتقده وبه أعمل وأن كان  
 مخالفاً لمذهب الشافعي والفلوس أنفع للمستحقين وأسهل وليس فيها غش كما في الفضة  
 المغشوشة ويتضرر للتحقق إذا وردت عليه ولا يجد لها بدلاً آه وسيع للقلد بتقليد  
 لأنه من أهل الخبز والترح لا سيما إذا راجت الفلوس وكثر رغبة الناس فيها وقد سلف  
 البليقنة في ذلك البخاري وهو معدود من الشافعية فإنه قال في صحيحه باب العرض في  
 الزكاة وقال طابوس قال معاذ لأهل اليمن أنتموني بعرض ثياب خمي من أوليس في الصدقة  
 مكان الشعير والذرة أتمون عليكم وخيار لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة آه قال  
 شارح ابن حجر باب العرض أي جواز أخذ العرض بسكون التراء مع النقيدين ووافق  
 البخاري في هذه المسئلة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن ساقه إلى ذلك الدليل  
 آه ولا شك أن الفلوس إذا راجت زواج النقيدين فهي أولى بالجواز من العرض لأنها  
 أقرب إلى النقود فهي مترقية عن العرض بل قضية كلام الشافعيين وصريح كلام الحنابلة أنها  
 من النقد وحينئذ فسيبيل من أراد أخراجها لتقليد من قال بجوازها تسعده ذلك  
 فيما بينه وبين الله تعالى ويراعى الواجب الآخر ما في فتاوى ابن زياد وفي البغية  
 في زكاة النقيدين وفي تشييد البارحاء وأفتى البليقنة بجواز أخراج الزكاة فلوساً عند  
 تعذر الفضة أو كانت معاملتهم بالفلوس لأنها أنفع للمسلمين وأسهل وليس  
 فيها غش كما في الفضة المغشوشة فعند ذلك يتضرر للتحقق إذا وردت ولا يجد  
 غيرها ولا بدلاً آه وقال ق ل أما أخراج الفلوس فأني أعتقد جوازه ولكنه  
 مخالف لمذهب الشافعي أنه انتهى بفضية وفي فتاوى سليمان الكردي في كتاب البيع سئل  
 ربح إذا كانت الفلوس ثمناً في الذمة معلومة القدر والجنس والصفة كقولنا بعتك  
 هذه الدارهم بمشرين محمدية مثلاً من الغوازي الرابضة هل الشروط الثلاثة حاصلة  
 بقولنا ذلك



بقولنا ذلك أم لا وتعين الفلوس ثمناً لهذه المتورج أو الدرهم أفتونا الجواب  
 حيث كانت الفوازي المذكورة راجحة مضبوطة فلا يحتاج إلا لذكر العدد لا غير  
 قال المزجوني متن العباب وأذا كان العوضان في الذمة اشترط علم القدر  
 والجنس والصفة إلخ إلى أن قال قال ابن حجر في شرح العباب قال ابن الرفعة  
 كالحاقه وأبن الصلاح ولا يحتاج لوزن الفلوس بل يكفي العدد فيها ولو في  
 الذمة لأن المقصود أعدادها لا وزننها فلم يؤثر الجهل بمقدارها إلى أن قال <sup>ابن حجر</sup> <sup>في شرح</sup>  
 وعبرة ابن الصلاح وتصح المعاملة بها أي بالفلوس ولا يفسر أخلاقاً كبير  
 والصغير والخفة والثقيل لأن الجميع راجع رواجاً واحداً وهو المولى إلخ إلى أن قال  
 بعد بسط طويل فالتمن ما دخلته بأء الثمنية والآخر هو المثلثن إلخ إلى أن قال  
 قال في المنهاج ولوباع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين الغالب قال في النهاية وإن  
 كان مفسوشاً أو ناقص الوزن ثم قال وذكره النقد جري على الغالب والمراد  
 مطلق العوض لأنه لو غلب في محل البيع عرض كفلوس وحنطة لقين ولو مع  
 جهل الوزن وعلم من ذلك أن الفلوس لا تدخل في النقد إلا مجازاً وإن أوهت عبارة  
 الشارح كابن المقرئ أنها منه إلى آخر ما في فتاوى إيمان الأردش وفي البغية نافلاً من فتاوى محمد  
 أشير الدين في كتاب البيع أشتري بفلقني ثم قبضه زاد السلطان في حسابها أو نقد  
 يلزمه الأعد الفلوس لا عقود عليها ولا عبارة بما حدث إلى آخر ما في البغية وفي كتاب  
 تراث النبوة والجهة التي يتسلك بها الخالفون هو أن النقد الورقي ليس به نقد ولا فضة  
 فلا يعطيه سائر ما فنقول لهم اتقوا الله واخشوا يوماً ترجعون فيه إلى الله واعلموا أن  
 كنتم لا تعلمون أن الذهب والفضة قد صنع النقاد بهما في جميع البلاد من أقصى الشرق  
 إلى أقصى الغرب وأبصاراً من البيع وحل محلها النقد الورقي وقبله العالم أجمع

وقبلتم أنتم التعادل به فبه تتبايعون وتتجرون وبه تتزوجون وتزوجون وبه  
تستزيمون وتستزيمون فهل يقول أنسان أنا الذين يملكون للآيين من الورق  
النقدي ليسوا أغنياء مع العلم بأنهم يستطيعون أن يملكوا القناطير من  
الذهب والفضة بعد أن أصبحت هذه الأوراق نقداً معتبراً لدى أمم الأرض  
يفعل فعل الذهب بل يفعل ما لا يستطيع الذهب فعله فهل يجوز بعد هذا أن يقال لا  
زكاة فيه أم باختصار وقال الشيخ أبو بكر بن محمد شطرا في رسالته ما ملخصه أت  
الأوراق لها جهتان الأولى ما تضمنته الأوراق من النقدين الثانية بحكمة الأعيان  
فإذا قصد المعاملة بما تضمنته ففيها تفصيل حاصله أنه إذا اشتريت عينا بها وهو  
الغالب في المعاملة بها كان من قبيل شراء عرض بنقد في الذمة وهو جائز وإذا قصدت  
المعاملة بأعيانها كانت كالفلوس المضروبة فيصح البيع بها وبيع بعضها ببعض لأنها  
مستفيع بها وذات قيمة كالنخال المضروبة وتجب الزكاة فيها أه باختصار وفي  
تعليقات محمد بن الميذاني على نهاية التدريس في كتاب البيع بعد أن نقل ما كتبه  
الشرواني بتمامه في حق الورق قال أقول لقد أخذ الفقهاء في مثل هذا الباب بال  
القياس ولم يقتصروا على موطن النص اعتباراً بالعملية العامة ومراعاة لفرص  
الشارع وقد حل هذا الورق اليوم في سائر الممالك محل النقدين فيما رخص أو غلاف  
أصبح الذهب كسلعة يتبايع ويشترى ولو مضروباً فيجب أن نقول بوجوب الزكاة  
فيه وصحة الربا وتصح المعاملات به والأوقم إلخ أه باختصار ومن العلوم أنه يجب  
عليها التقايد على أقوال من يقولون وتبين أنية الورق والتمسك بها لأن  
جميع معاملاتها وألا يلزم أن يكون جميع معاملاتها غير صحيحة ومفاسد آخر  
لا يخفى على كآ ذواته والسلام دمت مسالماً في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على  
سيد المرسلين

سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب السادس في السبعون ) إلى الملائكة الصالحين الهريتين في بيان بعض من الآداب وفي عدم الاعتزاز بالدينا وفي توصيته بدوام الأذكار .

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه  
ذوي الصدق والوفى وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مطهر الألب في  
الله والمحبة لله للملائكة الصالحين حفظه الله رزقنا الله وأياك الاستقامة على جادة  
التربية الفراء على صاحبها وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى التحية هذ هو  
الأمر والباقى من العتب غيب السلام والدعاء والأمر دعاء والتفويض إلى الأحوال  
جعلها الله تعالى موافقة لمزاجه فليكن معلوماً بأنه ما لا يخفى من ذلك من مدة مدية  
ما يشفى العليل لا شك كثير من قليل فلهذا علمت أن تحرير الكتاب مع جملة الآداب  
لما فيه من استحلاب الفروع من الآداب وتجديد الرغبة إلى الذكر للعتاد لأن  
الشيخ علماء الدين العطار قدسنا الله وأياكم بأسراره وأرواها وأياكم من بحار أنوار  
قال فإن بعدت المسافة بينك وبينها فاكذب إليهم في كل شهر أو شهرين جميع  
أحوالك ولا تترك الترجمة إلى أرواحهم ولا تنقطع عن نظيرهم وبأن الدنيا محل  
الاعتقاد ظاهرها مرتبة بأنواع الانذارات وصورتها منقشة حلوة في بارى  
النظر محلبة بالنضار في البصر ولكنها خيفة وطلابها كلاب وباطنها خبيثة =  
مرة ومزلة ملانة بالدود والذباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ولم الدنيا جيفة  
وطلابها كلاب فالأذن تركها لأهلها والأعرض عنها بالقلب ونحوها وقال بعض  
طلق الدنيا ثلاثاً والتمس وجأ سواها فبأربك منها واحترس من أذاها أنها  
زوجة مسودة لا تبالي من أتاها أنه نفسك عن ال غنى وجانب من عسوها وقال



السرى السقطه قدس حب الدنيا سبب لعدم دخول محبة الله في القلب و  
 أوحى الله الى موسى عليه السلام فلا يسع في قلب واحد حبي وحب الدنيا وقد قال  
 سيد الكائنات عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة والتحيات ما الدنيا والآخرة إلا  
 ضربتان أن رضيت أحدهما سخطت الأخرى أعادنا الله وأياكم من محبتها ومن  
 محبة أهلها وبأن محبتها سبب للندامة وقتاً لا ينفعه الندم وينشئ من محبتها  
 للسلخ المعنوي كذا قالوا فلا يغرنكم الدنيا لأنها مكارة خداعة فتانة غدارة فأن  
 ملعونة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا ملعونة وملعون ما فيها إلا ذكر  
 الله وقال أبو يزيد البسطامي قدس حب الدنيا لأهلها غرور في غرور والآخرة  
 لأهلها سرور في سرور ومحبة الله لأهل محبته نور على نور فباشقوا من  
 أكل البذر بالتمام ولم يذرعه في أرض الاستعداد ولم يهني ذخيرة ليوم يفر المرأ  
 من أخيه وأمه وأبيه وصاحبه وبنيه فهذا هو خسارة الدنيا والآخرة أما  
 تسمع خطاب أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَالْآنَ تَرَكُ الدُّنْيَا وَعَدَمُ  
 الْحَرَصِ عَلَيْهَا وَقَدْ قِيلَ دَعِ الْحَرَصَ عَلَى الدُّنْيَا وَفِي الْعَيْشِ فَلَا تَطْمَعُ وَلَا تَجْمَعُ مِنَ الْمَالِ  
 فَلَا تَدْرِي لِمَنْ تَجْمَعُ فَإِنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ وَسُوءُ الظَّنِّ لَا يَنْفَعُ فَقِيرٌ كُلُّ ذِي  
 حِرْصٍ غَنِيٌّ كُلُّ مُزِيغٍ فَقِيرٌ وَقَالَ بعض المشايخ بنس الدنيا ونعم الدنيا أي بشئ  
 الدنيا من حيث الضلالة ونعم الدنيا من حيث الهداية فكيف تكون بهذه الحيشة  
 مذمومة وبأن هذا الزمان زمان غربة الإسلام وقد قال للخبر الصادق عليه  
 وعلى آله وأصحابه من القبلوة أفضلها ومن السيلجات أكلها الإسلام بداعيها  
 يهود كجانب الدوبي الغريباء وقد بلغت غربة الإسلام إلى حد يطعن فيه  
 الإسلام ويُذم للمسلمون ويُجرى أحكام الكفر ويُدعى أهلهم حية عجز المسلمون  
 عن إظهار

عناظهرها وأحكام الإسلام بحيث من أظهره قتلوه أو حبسوه فواويلا و  
يا مصيبتا ويا حزنا على ما صار امت محمد رسول الله محبوب رب العالمين  
أزلاء حقيرين عديم المقدار جعلنا الله وأبائكم مثلاً للأوامر ومجتنباً عن النواهي  
فالآنم السعي في حجة الله وفي سلك القصر في مسلك السادات في كثير وقليل  
لأنه قد قيل ما لا يدرك كله لا يترك كله والدوام على ما قد قيل لك من الأوراد دميم  
بالسلامة والسعادة الأبدية بجاء خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة  
وأزكى التحية .

(المكتوب السابع والسبعون) إلى الامام محمد مفتي ططوان في بيان أقطاع  
السلطان أراضيه بيت المال لأحد .

بأسمه سبحانه والقلوة والسلام على من لا نبى بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة النسبية محمد منظر إلى الأخر في الله للمام محمد مفتي  
ططوان حفظه الله غيب السلام والاستدعاء والقصر مع الأسوال جعلها الله  
موافقة لمرضاة والسلام على كل من سئل عنا فليكن معلوماً بأن ما سئلت  
من أقطاع السلطان أراضيه بيت المال لأحد كما يفعله السلطان في هذه الرضات  
كيف يكون لكم فيه قلنا أن الأقطاع يشمل القليل والأرضيات أي الأتقاف  
كما يفهم من عبارات الكتب ولذا يرجع في عباراتنا أقطاع تحريك أو أرفاق  
أو تقييده بأحد ما إذا لم يقيده فالظاهر القليل وفي فتاوى الخليل في كتاب  
أحياء المرات سئل في رجل من زراعي قرية من قرى بيت المال التي يقطعها السلطان  
أقطاع أرفاق لبعض الجند باعها الزارع لرجل أو رهنها فهل يصح ذلك عنه أو لا يجزأ  
ببيع الأرض المذكورة لا يصح من الزارع أرض المقطوع أم لا في الزارع فظاهر لأنه ليس له إلا

الانتفاع بزرع الأرض وكذا الملقطع ليس له إلا منافع ما يخرج من الأرض ومثل ذلك  
 رضاها فلا يصح والله أعلم وفي النهاية في كتاب أحياء الموات فإن لم يعرف مالكه داراً  
 كان أوقرية بلادنا والعمارة الإسلامية يقينا فما له ضايغ يرجع فيه إلى رأى الأمام من  
 حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه واستقرضه على بيت المال إلى ظهور مالكه أن رجى والآ  
 كان ملكاً لبيت المال فإنه أقطاعه كحال البحر وجرى عليه في شرح المهذب في الزكاة فقال  
 للأمام أقطاع أرض بيت المال وتخليكها أى أذرى مملوكة سواء أقطع رقبته أم منفعتهما  
 لكنه في الشق الأخير يستحق الانتفاع بهامدة الأقطاع خاصة كحال الجواهر وماله الأنوار مما  
 يخالف ذلك مردود إلى آخر ما في النهاية وفي حاشية الرشيد قوله للأمام أقطاع أرض  
 بيت المال أى أرفاقاً بقرية عطف وتخليكها عليه وإن كان الأقطاع يشمل الأرفاق والتخليد  
 أه وفي حاشية غش على النهاية قوله وتخليكها ومنه ما جرت به العادة الآن في أما كن خربة  
 بمصرنا جعلت أربابها وأيس من معرفتهم فياذن وكيل السلطان أنت من عمر شيئاً  
 منها فحول من عمر شيئاً منها ملكه وينبغي أن محله مالم يظهر كون للحيا مسجداً أو وقفاً أو  
 ملكاً لشخص معين فإن ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو غير كحال أعمارة الأرض البناء والغراس  
 بين الأمور الثلاثة أى بين أن يبقية بأجرة مثله أو يقطع أو يهدم ويضن أرضه نقصه  
 أو يملكه بقيمته وينبغي أن تلزمه الأجرة المالك مدة وضع يده ( فرع ) في فتاوى السيوطي  
 رجل يبيع رزقة أشترها ثم مات فوضع شئ من يده عليها بتوقيع سلطان فيحل للورثة  
 منازعته للجواب أن كانت الرزقة وصلت إلى البائع الأول بطريق شرعي بأن أقطعه  
 السلطان أياها وهي أرض موات فهو يملكها ويبيع منه بيعها ويملكها للشترى منه وإذا مات  
 فهو لورثته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها إلا بأمر سلطانى ولا غيره وأن كان السلطان  
 أقطعه أياها وهي غير موات كالحقول الغالب الآن فإن الملقطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب  
 ما يقره السلطان



ما يقرها السلطان وللسلطان أنتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فإن  
 باع ففاسد وإذا أعطاه السلطان لأحد نفذ ولا يطالب آه وأقول ما تضمنه  
 كلامه من أن أقطاع السلطان لغير الملوك لا يكون على وجه التملك ممنوع كما يعلم من  
 كلام الشارع وحينئذ فإذا أقطعه غير الملوك تملكها فينبغي أن يجري فيه ما ذكره  
 المحقق في الشك الأول آه ستم على حج وبقي ما لو شك هل هو أقطاع تملك أو  
 أرفاق فيه نظري والأقرب الثاني لأن الأصل عدم التملك آه ع شرع عند  
 لا شك فيما يفعله السلطان أو وكيله الآن في أرضه بيت المال للسماة ميراثاً  
 أنه أقطاع تملك لا أرفاق لأنه لا يقبل السلطان ولا وكيله دعوى أحدهم  
 من أقطاعها له ولا ينتزعها منه بالدعوى فلا دعوى بالطريق الأولى ويعلم  
 من ذلك التملك فلا يبقى موضع للشك بأنه هل هو أقطاع تملك أو أرفاق والله  
 تعالى أعلم وقول ستم فينبغي أن يجري فيه ما ذكره المحقق في الشك الأول وهو أنه إذا  
 أقطع السلطان غير الملوك لأحد على وجه التملك فهو يملكها ويبيع منه ببيعها و  
 يملكها المشتري منه وأذامات في لورشته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها إلا بأمر  
 سلطان ولا غيره هذا وبأن ما سئلت من أضياف الأيتام ومن أكلهم من أطعمتهم  
 فإلى الآن ما ريت شيئاً قوياً في ذلك وفي النهاية للرمي للولا خلط ماله  
 بحال العبيد ومواكلته للأرفاق حيث كان للجنة فيه حظاً ويظهر ضبطه بأن تكون  
 كلفته مع الإجماع أقل منها مع الأفراد وله الضيافة والأطعام منه فضل للمولى عليه  
 قدر حقه وكذا خلط أطعمة أيتام إن كانت مصلحة لكل منهم فيه إلى آخر ما في النهاية  
 ولكن في المناظر الكليل بأنه قد رأيت في بعض الكتب جواز أكل الأضياف من أطعمة الأيتام  
 أن كانت الأيتام مصلحة في محبة الأضياف إليهم أو كان بيت أبيهم محلاً للأضياف

كثيراً وبعد مجئ الأضياف يكسر خاطرهم فيجوز أكل أطعمتهم على قدر العادة فما وجدت  
 ذلك الآن فيتي وجده من بعد الكتب لكم أنشاء الله تعالى دعم سالمين في حماية  
 رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين .

( المکتوب الثامن والسبعون ) إلى الملا حبيب المفتي بأنقره في محلة كيجي أوردن  
 في عقد نكاح امرأة بلا ولا تقليد أبا حنيفة .

بأسعه سبحانه والصلوة والسلام على ملايئته بعد وعلى آله وأصحابه والتابعين قصد  
 وبعد فني كليب السدة السنية ذي المنظر محمد مظفر إلى الأخ في الله للملا حبيب المفتي  
 بأنقره في محلة كيجي أوردن حفظه الله غيب السلام والاستدعاء والتفويض عن الأحوال  
 جعله الله موافقة لمرضااته فليكن معلوماً بأن ما رشيته في كتاب تنوير القلوب  
 أثناء الرمي فحين عقد على امرأة بلا ولا تقليد أبا حنيفة ودخل بها ثم طلقها ثلاثاً  
 بأنه يجوز له الرجوع عن التقليد الأول لأجل عدم التحليل ويعقد عليها على مذهب الشافعي  
 إلى آخر ما فيه وبأن ما رأيته في نور الصباح للشيخ سليمان الأسعدي ناقلاً عن  
 البحيري مع نقله عن عدة علماء آخرين يخالف لما قاله ابن حجر في فتاويه وتحفته  
 ونص عبارته في تحفته بعد بسط طويل على قول منهاج للنووي في الوطأ في نكاح  
 بلا ولا يوجب مهر المثل لا الحد في فصل فحين يعقد النكاح وما يتبعه وقد انقضوا  
 على أنه لا يجوز لها ما تعاطى فعل إلا أن قلد القائل بحله وحينه فمن نكح مختلفاً فيه  
 فإن قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثاً بقيان التحليل وليس له تقليد من  
 يرى بطلانه لأنه تلخيف في مسألة واحدة وهو مستنع قطعاً وإن استغنى التقليد  
 والحكم لم ينجح لمحال نعم يتعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه أخذاً  
 بما مر قبيل الفصل لأنه يريد بذلك رفع التحليل الذي ذكره باعتبار ظاهر فعله إلى آخر  
 ما في التحفة

ما في التحفة ونص عبارته في فتاويه في كتاب النكاح في الجلد الرابع وسئل عن قاض زوج  
 امرأة مع حضور أبيها ولم يكن به مانع من الوكالية ثم طلقها الزوج ثلاثاً ثم أراد أن  
 يتزوجها لكون الأول كان فاسداً ما الحكم ؟ فأجاب بقوله لا يقبل من الزوج ولا من  
 الولي ولا من الزوجة هذه الدعوى بل يحكم بوقوع الطلاق ظاهراً وأنها لا تحمل له إلا  
 بمحل ولا تقبل بينة شاهدة بما ذكر لأنها تريد أن ترفع حق الله سبحانه وتعالى  
 الذي هو حرمتها عليه الأبعد التحليل نعم إن علم الزوج أن الولية لم يأذن القاضي  
 أصلاً وكذا الزوجة وتيقن ذلك تيقناً جازماً لا ريب فيه وتيقن أن القاضي  
 نشأ في وأن العقد باطل على مذهب الشافعي جازله فيما بينه وبين الله سبحانه  
 وتعالى نكاح هذه المرأة بولي وشاهدين وصحة أطلع عليها حاكم عاقبها بقضية  
 جرميتها التي ترتب عليها باعتبار الحكم المظاهر إلى آخر ما في فتاويه فإن شئت فذكر  
 إليه وإلى التحفة وفي كتاب نهاية الزين شرح قرة العين في باب النكاح فلو طلقها  
 ثلاثاً ثم توافقا وأقاما أو أقام الزوج بينة بفساد النكاح لم يلغى ذلك بالنسبة  
 لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك وفي فتاوى سليمان الكردي في باب  
 مسائل في التقليد تفصيل فإن شئت فارجع إليه وبأن سليمان الكردي قال في  
 فتاويه وهو الظاهر أي قول ابن حجر وإن خالفه ابن قاسم وغيره تعالى للقول و  
 قال صاحب البغية وهو الأحوط وقال السيد عمر كحل نقل عنه سليمان الكردي  
 في فتاويه وهو الأوفق بمشارب الناحية وقول ابن زياد أوفق بمشارب العامة  
 وبأنه قد نقل الشيخ سليمان الأسعدي في كتابه نور الصحاح تمام السؤال والجواب  
 في هذه المسألة عن فتاوى سليمان الكردي وهو موجود عندك على ما قلت لنال النقرة  
 وبأن سليمان الكردي قد نقل في كتابه فوائد الدنية عن الشيخ محمد سعيد سنبل الكلي والشيخ



محمد صالح المستنقفة أن الافتاء بما قاله ابن حجر ومحمد الرملی بل بما في التحفة والنهاية و  
 قد حصر ابن حجر في تحفته وفي فتاويه بعدم الجواز بدون محمل وماريئة <sup>النهاية</sup> ذلك  
 البحث شيئاً فأنقله صاحب تنوير القلوب هو عن الرملی الكبير الذي هو أبو صاحب  
 النهاية وبأنه قال سليمان الكردي في الفوائد المدنية أيضاً وحكم الافتاء بمذهب  
 المخالف من المذاهب المدونة أنه يجوز أخبار الغيرة وأرشاده إلى تقليده كما صرحوا  
 به لا سيما إذا دعت الحاجة والضرورة لا الافتاء به كالقول والوجه الضعيفين في  
 المذهب هذا والله أعلم نسق سماين في حماية رب العالمين والسعادة والسلام على  
 سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( للكتوب التاسع والسبعون ) أني للملاحيب المغني بكي أورن في حق ذبح الحيوان  
 هل يلزم أن ينسب بعض الجوزة للعروفة إلى طرف الرأس أولا .

بأسمه سبحانه والقلم والسلم على من لا ينبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين قصده وبعد  
 فمن كليب السدة السنية ذي النظر محمد مظهر إلى الألف في الله للملاحيب المغني بكي أورن حفظه  
 الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء والتفويض عن الأحوال جعلها الله موافقة  
 لرضائه فليكن معلوماً بأن ما سئلت عما من ذبح الحيوان هل يلزم أن ينسب بعض  
 العقدة أي الجوزة إلى طرف الرأس أم لا وهل هو أصل مذهب الشافعي أولا يختلف فيه  
 وكتبته، بأنك لا ترى هذا الشرط في المتن بل تراه في بعض الشروح ولهذا وقعت في تردد  
 في هذا الموضع قلنا في الجواب نعم يلزم ويجب ذهاب كل الجوزة ولا أقل يجب ذهاب بعضها  
 إلى طرف رأسه وهو أصل مذهب الشافعي لا خلاف فيه وليس موضع للتردد لأن كل المتن  
 والمشرح والمواشي قال بوجوب قطع الملقوم والرأي، تمامها وهما موجودان في الجوزة عن  
 أولها إلى وصول القدر لا فيما فوقها فإذا قطع وذبح في وسط الجوزة فيذهب، بعضها إلى طرف  
 الرأس حيث

الرأس حينئذ يقال قد قطع وذبح ما هو الواجب وهو قطع الملقوم والمرأى لأنهما  
موجودان فيها ففي أي موضع ذبح من الجوزة لكن بشرط بقاء التدوير منها ومن تحتها  
إلى الصدر حل وإذا ذبح من فوقها فلا يحل لعدم وجودها فيها فوقها وقطعها واجب كما  
علمت وفي حاشية الكثرى على الأنوار قوله قطع تمام أي تمام تدويرها حتى لو  
وقع القطع في وسط المستدير مثلاً لانتفى الاتصال بالغنم للسمي بالمرقة حل أن لم ينزح  
منه شيء أه أي لم ينقطع من التدوير شيئاً وفي كتاب الفقه على المذهب الأربعة الشافعية  
فعية قالوا الزكاة الشرعية هو قطع الملقوم والمرأى جميعاً فلو بقى شيء منهما لم يحل المذبوح  
ثم ذكر ولا فرق بين أن يكون قطع الملقوم والمرأى من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها بشرط  
أن يبقى منها تدويرتان كاملتان أحدهما من أعلى والثانية من أسفل والآن لم يحل المذبوح لأنه  
يسمى فرعاً لا ذبحاً أه فالآن في التدوير كما علم عدم قطعه من طرف فلا يضر أن يكون عرض  
التدوير في طرف أكثر من عرضه في الطرف الآخر إذا كان التدوير باقياً هذا وبأن محمد بن عاصم  
وصفة الله ونعمة الله وفتح الله مع باح الأحفاد في حجة وعافية ويسلمون عليك و  
يستدعون وداعون الله تعابداً وام الصحة لك والمطلوب أن تبلغ سلامنا إلى الخوجه  
ظاهر بعد رجوعه من العمرة تقبلها الله تعالى منه وآله الباقيين من الدعوات والأحباب و  
السائلين عنا دعتهم سالمين بالسلامة والسعادة الأبدية بحاجه خير البرية عليه وعلى آله  
وأصحابه أفضل الصلوة وأكمل التيمنة .

( المكتوب الثامن ) إلى الخوجه إبراهيم الراجعي في وراثة مشهوره في قضاء  
عرفاء في جواب بعض الأسئلة .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله الخوجه إبراهيم

الواعظ في ويران شهر من قضاء عرفا وألى رفقا منه حفظهم الله تعالى غبت  
 السلام والاستدعاء والتفويض عن الأحوال جعلها الله موافقة لرضائه =  
 فليكن معلوماً لكم بأن ما سئلت في مكتوبكم هل يحصل أصل السنة في اللحية  
 إذا كانت دون القبض عند الشافعية أم لا في ابن عابدين لا يحصل أصل السنة  
 عند الحنفية بل لا يجوز قلنا في الجواب المعلوم من كلام ابن حجر في التحفة في آخر فصل  
 الحقيقة لا يحصل السنة بزوال ما زاد على القبض فضلاً إذا كانت اللحية دون  
 القبض لأنه يقتوي ذنب توفير اللحية وكراهة أخذ شيء منها مطلقاً على الأصح و  
 لكن على ما صح عند ابن حبان وهو مستند ابن عمر رضي الله عنهما يحصل أصل السنة بزوال  
 ما زاد على القبض وأما إذا كانت دون القبض فلا يحصل أصل السنة والله أعلم  
 بنص عبارة ابن حجر في التحفة ( فرع ) ذكرناه هنا في اللحية ونحوها خصصاً لا مكرهه  
 منها بنتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلي لا يحمل ذلك لأمكن  
 حمله على أن المراد نفي الحمل للسموي الطرفين والنص على ما يوافقه أن كان بلفظ لا يحمل  
 يحمل على ذلك أو يحرم كان خلافاً للعقد وصح عند ابن حبان كان صلى الله تعالى عليه  
 وسلم يأخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر رضي الله عنهما في كونه كان  
 يقبض لحيته وينيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير اللحية أي بعدم أخذ شيء منها  
 وهذا مقدم لأنه أصح على أنه يمكن حمل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالتوفير للذنب  
 وهذا أقرب من حمله على ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لأن ظاهر كلام  
 أئمتنا كراهة الأخذ منها مطلقاً وأدعاء أنها حينئذ يشترط الخلقه ممنوع وأما  
 لمشوره تركه تعهداًها بالفصل والذهن إلى آخر ما في التحفة وبأن ما سئلت هل يجوز  
 قطع عضو الحى أو الميت كالقلب وغيره ليمتد به بشخص آخر عند الضرورة أم لا ووقع  
 أن واحداً قال



أن واحداً قال له الدكتور نقطع رحم والدك وننصلها بموضع رحم زوجتك هل  
 يجوز أم لا ؟ قلنا في الجواب يجوز قطع عضو للحي برضاه واليت برضى الورثة و  
 أمّا ما وقع في سؤالكم عند الضرورة فالقاعدة الكلية وهي أن الضرورات تبيح  
 المحظورات يدل على الجواز أيضاً وما وجد في سؤالكم بوقوع أن واحداً قال له  
 الدكتور ألي هل يجوز أم لا ؟ قلنا يجوز أيضاً إذا كان القطع برضى الوالدة وبرضا  
 الوالد أيضاً أن كان حياً لأنه حين قطع عضو من شخص والتصيف بأخر وحلت فيه  
 الحياة فله حكم من اتصل به لامتصاصه عنه كما في كتاب نهاية الزين شرح قرة العين  
 ونقص عبارة صاحب الكتاب ولو قطع عضو من شخص والتصيف بأخر وحلت الحياة  
 فله حكم من اتصل به لامتصاصه عنه ثم ذكر ولو قطعت يد رجل والتصفت بأمرأة  
 وحلت الحياة منتقض وضوء الرجل بلعسها وعكسه آه وبأن ما سألتم إذا لم  
 يكن للصبي أب ولا جد ولم يؤم واحد منهما لأخر ولاية أولاده الصغار هل  
 تخرج زكاتهم وفطرتهم أم لا ؟ قلنا إذا لم يوجد الأب ولا الجد ولا الوصي فيخرجها  
 القاضي العدل الأمين وأن لم يوجد قاض كذلك فالولاية لصالحا والمسلمين كما في حاشية  
 البجيرمي وفي حاشية سليمان الجبل على شرح المنهاج لشيخ الإسلام قاض زكريا رحمهم الله  
 تعالى فصل فيمن يلي الصبي قبيل باب التصلح ونقص عبارتهما قوله فقاض العدل أمين وإذا  
 لم يوجد قاض ذلك فالولاية للمسلمين أي صليحائهم ويكون الفاسق كالعدم على المجتهدين  
 وأفتى ابن عبد السلام فيمن عنده يتيم أجنبي له مال ولو سلمه لأكم خان فيه بأية يجوز له  
 التصرف في ماله للضرورة أي أن كان عدلاً آميناً كما هو ظاهر فيوخذ ماله أنه لو ولي  
 عدل أمين وجب دفع الأمر إليه وحديث لا ينقض تصرفه فيمن الثاني على الأول آه  
 ابن حجر آه شريفي وذهب في تصرفه ومن الثاني لأنه كان ولياً شرعاً حيث لم يجد

المولى والقيم بأن أدعى قدره لا يُقارن الاتفاق آه ع ش انتهى حاشيتها وفي حاشيتها  
 أيضاً قوله ويركى ماله وكذا بدنه قال شيخنا م ر وجوباً فوراً فيها وقال شيخنا  
 جوازاً أذا لم يعتقد وجوبها بأن كانا حنفيتين وفيه نظر أذا لزكوة عندهما فهي عندهما  
 حرام فيحمل كلام شيخنا م ر للذكر على ما إذا كانا شافعيين فإن كان أحدهما شافعيًا جاز  
 للمولى الأخرى وعليه عمل كلام شيخنا وقال بعضهم عجيب عليه فيها قال شيخنا والأولى للمولى  
 مطلقاً رفع الأمر لحكم يلزمه بالأخرى أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله  
 وأذا لم يخرجها أخبره بعد كماله آه ق ل على الجلال آه حاشيتها وفي حاشية =  
 البجيرمي قوله ويركى ماله أى وبدنه أن كان مذهبه لزومها وافق مذهب المولى عليه  
 أم لا لأنه قائم مقامه فإن لم يكن ذلك مذهبه فالأحتمال كما أفتر به القفال أن  
 يحسب زكاته حتى يبلغ فيخبر بها أو يرفع الأمر لقاضي يرى وجوبها يلزمه بها =  
 لتلايرتفع بعد بلوغه لحنفية يفرمه أياها آه ح ع ش وقضية التعبير بالأحتمال  
 جواز الأخرى حالاً وفيه نظرفأنة كيف يضيع ماله فيما لا يرى وجوبه عليه فلعل  
 المراد بالأحتمال وجوب ذلك حفظاً لمال المولى عليه آه ع ش على م ر آه وبأن  
 حاشية أذا لم يمس رجل قبل التقليد ثم قال قلدت أبى حنيفة هل يجوز أم لا؟ ففي  
 أمانة الطالبين شرط التقليد بعد العمل بالجهل والسيان وهذا الرجل ليس من هذا القبيل  
 إذا مرّ به بشرة المرأة متعمداً قلنا وله شرط آخر أيضاً وهو أن يرى الإمام الذى  
 يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل كالإمام الأعظم رض فإذا لم يكن الرجل جاهلاً  
 ولنا سياً أولم يرى الإمام الذى يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل فلا يجوز تقليده  
 بعد العمل كما هو المذكور في فتاوى الإمام الأكردي في باب مسألة التقليد وفي غيره من  
 الكتب وبأن ما سئلتهم هل يجوز إعطاء جلد الألفية للمسيح إذا كانت تضرعاً =

قلنا لا يجوز لأن التصديق بجلدها ولو كان شيئاً قليلاً واجب كما نقل الوجوب  
 البجيرمي في حاشيته على شرح المنهاج عن عائشة ولأن التصديق بالجلد المذكور  
 في جميع الكتب ومعلوم أن التصديق لا يكون إلا على الفقراء والمساكين والمسجد  
 ليست من الفقراء والمساكين والله أعلم ونقر عبارة مغني المحتاج شرح المنهاج  
 ويتصدق للضحى في أفضية التطوع بجلدها أو ينتفع به كما لا يجوز له الانتفاع  
 بها كما مر كأن يجعله ذلواً أو نعللاً أو خفاً لفعل الصحابة والتصدق به أفضل أما  
 الواجبة فيجب التصديق بجلدها كما في المجموع آه وبأن ما سئلتم فيما رأيتم في كتاب  
 من كتب السيد علوي رجه يقول يحرم شرب الدخان في مجلس يقرأ فيه القرآن الكريم  
 فصل الحرمه عند مذهبه لأنه رضى كان مالكى للمذهب أم يحرم عند الشافعي أيضاً قلنا  
 لم نر في كتب الشافعية نقلاً في حق ذلك ولكن الاحتمال القوي الكراهة تعظيماً  
 للقرآن وحفظاً للملكة واللجان للمسلمين وغيرهما من الأرميين المستمعين عن التآذي  
 برائحة الدخان والله أعلم ثم رأيت في كتب الحنفية وقال ط ويؤخذ من الحلقه بالشوم  
 والبصل كراهة التحريم في المجد للنهي الوارد في الشوم والبصل وهو ملحق بهما والنظام  
 كراهة تعاطيه حال القراءة لما فيه من أخلال تعظيم كتاب الله تعالى ومعلوم بأن  
 الأصح والاعتماد عند الشافعية والحنفية أن الدخان مكروه في حد ذاته مثل الشوم  
 والبصل وقد يعتبر به الوجوب والحرمه والأباحه والندب كما قال البيهقي في  
 كتاب البيع عند قول ابن القاسم الغزي ولا يصرح ببيع ما لا منفعة فيه أنه  
 وقال في كتاب الجرح عند قول ابن قاسم المبدثر لاله من يصرفه في غير مصارفه  
 الخ وقال في كتاب النفقات ويحبب للزوجة القهوة والدخان أن اعتادت  
 شربهما الخ وقال الشبراوية في حاشيته على النهاية للجمال الرقاي في كتاب الجماعه



والدخان مكروه كالقوم والبصل هذا ما أردنا نقله من الكتب الشافعية وأما الكتب  
للنخبة فالمدكور في الدر المختار وحاشيته الطحاوي ودر المختار للعلاء السيد  
محمد أمين للعرف بأبن عابدين كاف وجامع للمصنفين وللعائد لا يكفيه النقل من  
مائة كتاب فعليكم بالتأمل المصادق يتبين لكم حقيقة الأصفانة وإن كان يظهر  
منه الحرمة في بعض العبارات ولكن عند التأمل المصادق يظهر أن المال لا الكراهة  
قال صاحب در المختار في كتاب الأشربة إلخ وفي حاشية الطحاوي ودر المختار قوله  
والتن إلخ في كتاب الأشربة أيضاً وبأن ما سئلت ما أفضل أسماء النساء قلنا  
لم نرفقه شيئاً ثم رأينا في حاشية الترمذي على شرح بافضل لأبن حجر المصريح بعدم  
رؤية شيء في حق ذلك ونسره عبارته قوله أفضل الأسماء أي أسماء الرجال  
سواء الأحرار أو الأرقاء وأنظر أفضل أسماء النساء فإنه لم أر فيه شيئاً آه وبأن  
ما سئلت في قوله تعال لعنة الله على الكاذبين هل الآية تشمل المسلم الكذاب أم لا قلنا  
ما رأينا في القرآن لعنة الله على الكاذبين في موضع محتمل لشبهو للمسلم والذي رأينا ه  
فيه قوله تعال فنجعل لعنة الله على الكاذبين في سورة آل عمران وهو في حق  
الآبتهال وهو بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين نصارى نجران وقوله تعال وللمؤمنات  
أن لعنة الله عليهن إن كن من الكاذبات في سورة النور وهو في حق الذين يرمون  
أزواجهن أي يقدفون نسائهم بالزنا وسبب النزول شرهلال بن أمية وعويمر  
الغداني وهما من القضاة فالأزم في أمثال هذا النظر في التفاسير في أسباب  
نزول الآية وبأن ما سئلت ما معنى هريسية وهيموت ورقابة ومقاطا وريح  
رميم قلنا الهريسية طعام يعمل من الحب المدقوق واللحم وفي محيط المحيط تأليف  
المعلم بيارس البستاني قاموس مطول في اللغة العربية الهريسية المدقوق عفيفاً  
وطعام يعمل

وطعام يعمل من الحب المدقوق، والتمر وقيل الهريس للحب المدقوق بالماء راسق قبل أن يطبخ فأذا طبخ فهو الحرسية بالماء للمهراس، الحارون وحجر منقور مستطيل آه وبه تموت البهائم من أسماء الشياطين ومنه رجل بهيموت أى صاحب أحمتيال ودعاء وخير بالأصور سر يائية بهيموت وهى اسم الثورين الحارون الذى لا شبه له آه محيط للحيط ورقابة الرقابة الرجل الوغد أى الخادم الذى يرقب للقوم رجالهم أى أنا منهم إذا غابوا آه محيط للحيط وأما مقاطا وبرج وميدوع قلنا ما رأينا بهذه الألفاظ فى كتب اللغة ولكن أن علمنا ما قبل هذه الألفاظ وما بعدها يمكن أن نفهم منها معنى مناسباً يمكن أن تكون غلطاً والله أعلم وفى محيط للحيط المقاط الجبل أو الصغير الغديد الفحل مثل القمط مقلوب منه ج مقط هذا دمتم سالمين بحماية رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

### ( المكتوب الحادى والثمانون ) إلى الملاح محمد فى نفوس طلاق .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين قصدت وبعد فمن محمد مظهر الكل من ينظر إلى هذه العريضة خصوصاً إلى الملاح محمد غنى السلام والدعاء والتفهم من الأموال فليكن معلوماً بأن عبد الكريم قد جاء إلينا فسلمنا عنه من قوله فقال قلت هدياً قرأنا نجم الدين زمرى بزدي بي وكان قولى ذلك مرة واحدة ومعلوم أن قولى زمرى بزدي بي مبرح فى الطلاق وكناية فى العدد فأن نوى عدداً وقع ما نواه وأن أطلق فولدت كما هو المعلوم من الكتب ثم سلمنا عنه من نيته وقت التلخيص لهذا القول فقال لا أعلم وليس غير ما قلت فى الخاطر فسلمنا عنه هل قلت فى طلاق فقال لا أعلم فى ذلك أيضاً فليكونان مشكوكين عنده ومعلوم أن الشك لا يرفع اليقين كما فى الكتب ونقل الراغب أن الطلاق لا يقع

بالشك كما في أحكام الطلاق وفيه أيضاً كأن طَلَّقَ وشك هل طَلَّقَ واحدة أو  
 أكثر فالأقل يؤخذ به <sup>كتاب</sup> وقال الرَّمْلِيُّ لا يقع الطلاق بالشك آه وأما ألفاء الأجرار  
 فليس يصير في الطلاق كما هو معلوم ولا كناية قربية بل كناية متعسف فهو لا يؤثر  
 في الطلاق وفي الأثر والألفاظ التي لا تختمل الطلاق إلا على تقدير متعسف لا أثر لها  
 وإن نوى آه وأذا لم يكن للألفاظ المحتملة للطلاق على تقدير متعسف أثر فكيف  
 يكون الأثر لألفاء الأجباب بدون تلفظ والله أعلم فبناءً على ما ذكرنا يكون طلاقه  
 رجعيًا ولقننه الرجعية فراجع والسلام وكان يقول لا شاهد لي غير أخي و  
 الشاهد الواحد لا يعتبر بقوله دعمت سالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى  
 آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الثاني والثمانون ) إلى اللامعروف الساكن في مخونك في فتوى طلاق .  
 باسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبی بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين تسليماً  
 وبعد فإني محمد مظهر إلى الأبد في الله للامعروف الساكن في مخونك حفظه الله غلب  
 السلام والدعاء والاستدعاء والتخضرع <sup>الاحوال</sup> جعلها الله مرافقة لرضائه فليكن  
 معلوماً بأن حكمة شاهين قد جاء أليسا مستفتياً في قوله لزوجته بعد طلب  
 زوجته منه بقولها بوشانه لم أي تفرق ونطقت وبعد نصح الزوج  
 بأنواع النصح وما نفعت النصيحة شيئاً فجاء غضبه نهاية الغضب على ما  
 قال فقال لزوجته بوشانه لم بوشانه لم بوشانه لم فقلنا له أن كان  
 ألفاظك هكذا وقع طلاقك بل وعدها به وما وقيت عهدك ووعدك وعلى  
 تقدير الرفاء لا يقع الطلاق في مذهب الحنفية في حال الغضب على قول بعض مناهم  
 وهو أن الغضب إن أذا خرج عن طوره وأصبح يهذي في أقواله وأفعاله فإن طلاقه  
 لا يقع وإن كان

ألفاظه حاله ومبنيته



لا يتع وأن كان يعلم ما يقول ويَقْصده وقد قال صاحب كتاب الفقه  
فيه بعد نقل قول ذلك البعض أنه رأى حَسَنَ إلى آخر ما قال فيه وسئَلنا  
عنه عن الشاهد فقال ما كان لي شاهد فأفتيناه بعدم وقوع طلاقه  
بهذه الألفاظ دَعَمَ سَالِمِينَ صلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
(المكتوب الثالث والثمانون) في تغزيت أبنائ الملا محمد الأيزي لأجل وفاء  
أبيهم رحمة الله عليه .

الحمد لله الذي لا يبتغي الأوجه ولا يدوم الأملاك والقملوة والسلام على  
سيدنا محمد الذي صارت مصيبتة تسليمة شافية لمن بعده وعلى آله وأصحابه  
الشارين كأس الحزن والفرق بعده وبعد فمن كليب المسدة السنية محمد  
منظر إلى أبناء المرحوم الملا محمد الأيزي رحمه الله رحمة كثيرة غلبت السلام و  
الدعاء والاستدعاء والتفهم عن الأحوال فليكن معلوماً قد كرمنا وفاء  
أبيكم من الحاج أشرف التيلي في يوم الجمعة وأسترجعنا قائلين أنا لله وأنا  
إليه راجعون ودعونا له بالعفو والغفران وبأنه لما لم يمكننا باليسير الكثرة الذليج  
وسد طريقنا فبادرنا إلى ترقيم غيطة لتكون بدلاً عنا كما أن التراب يكون بدلاً عن  
الماء عند فقده وبأنه ما رزقنا من اليوم الذي تحققنا فيه وفاة والدكم رحمه الله  
رحمة واسعة وانتقاله من هذه الدنيا المكارة الغدرة المذاعة السمارة الفتنة  
الغانية إلى دار الأخرة الأبدية عن الأسف والتأسر ولكن لا مفر من القضاء و  
القدس وبأنه لا سبيل أسلم لأولى الأبواب ولا طريق أقرب لكل مصاب إلا التسليم  
والتثبت والرضا والتصبر على ما يجري به القضاء كما قيل سلم لأحكام الآله فما يجد  
الفتنة جزع ولا أسف فامبرناً المبر بوعبه أبد الزمان الأجر والالف تسأل

الله الكريم أن يعطينا وأياكم الصبر الجليل والأجر الجزيل على مصيبتنا وبأنه ما أحسن ما قيل من أن اللوت من عظيم المصاب وقد سماها الله تعالى مصيبة في قوله فاصابكم مصيبة اللوت وأعظم منه الغفلة عنه والأعراض عن ذكره وقلة التفكير فيه وترك العمل فلا بد من التيقظ والتدارك والاستغفار بما يهتأ لدار البقاء أشد وأعلى من الاشتغال بما يهتأ لأموال هذه الدار لأن كل الأشياء باطل وزائل كما قيل ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وما قيل سرور الدنيا مقرون بحزن فكن فيها على وجل شديد ففي عيانه كأس من طحين وفي سراه قيد من حديد وبأن الله تعالى يفعل ما يشاء وأين لم تشأ كما قال الأمام الشافعي رضي عنقه وقصديته فما شئت كان وأني لم أشأ وما شئت أني لم تشأ لم يكن خلقت العباد على ما علمت ففي العلم بحجى الفتنة واللسن وبالجملة فهما الكلام في هذا الباب يطول والقلم بالتسطير يحول لا يمكننا حسن التعبير والأعراب عما في الضمير ولو ردد الأمر من الشارع بالتعزية فاتباعاً لسنن السنية أعزكم بالكلمات الواردة أعظم الله أجركم وأحسن عزائكم وغفر لغتوفاكم وأفاض على قلوبكم الصبر الجليل ورفقكم الأجر الجزيل وتغمد الله بالرضا والرضوان وجعل مثواه الجنان آمين و نسلم على جميع أقاربكم من بيت جأنكو وأنتم عن أهلكم دمتهم سالمين بحماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب الرابع والثمانون ) في القرض والمزارة والمخابرة ومساكن أخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد الذي كل من سمع بحبيب ما فهم من أحاديثه لا يخرج عن الطريق المستقيم بلا اشتباه وعلى آل وأصحابه وأتباعه الذين أخذوا بأمانته

مع الانتباه

مع الاستباه وبعد فن كليب السدة السنية محمد منظر إلى كل من ينظر إلى هذه  
 النيفة من العلماء والفضلاء غلبت السلام والاستدعاء والتفحص فليكن معلوماً  
 بأن المزارعة والمخابرة لا تصحان على القول للمعتد في مذهبنا الشافعية إلا با  
 لطرق التي قد بُيئت في كتب مذهبنا ولكن أختار جوارها بدون الطرق للبينة  
 ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والنووي والسبكي من جهة الدليل وإن كان المذهب  
 على خلاف ذلك وكذا أختار جوارها بدون الطرق أيضاً ابن أبي ليلى وطاوس  
 والحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل في رواية وكلهم صاحب مذهب ولكن أضعف  
 مذهبهم غير مذهب الأمام أحمد بن حنبل فيجوز لنا تقليد جميع لأن العلامة سليمان  
 الكردي قال في الفوائد الدينية أقول يجوز تقليد الأقوال والأوجه الضعيفة والأ  
 نحة المجتهدين غير الأربعة للتسهيل في الملة الحنفية وبه يظهر سر حديث اختلاف  
 أمته رحمة آه وفي البيهقي فما قاله النووي تبعاً لابن منذر ضعيف آه لكن نقول  
 ليس بشديد الضعف لأن الجمع الكثير من علماء مذهبنا وكذلك المناجاة وصاحبه  
 أبي حنيفة وبعضاً من المالكية قد جوزوا المزارعة والمخابرة ولكن المالكية قائلون  
 بالمساواة بين المالك والعامل في البرع كما سيأتي كل ذلك فبسبب هذا المذكور قد  
 صار ما أختاره النووي قوياً فيجوز لنا تقليده وعلى تسليم الضعف فنقول يجوز  
 تقليد الضعيف ولو لم ينجح خصوصاً قد رجع هذا كما علمت بمن رجع لأنه قال سليمان  
 الكردي في الفوائد الدينية والظاهر عدم اشتراط أن يرجع القول الضعيف مطلقاً  
 فيقبل من أن شرط الضعيف أن يرجعه بعض أهل التجميع محله فيرجع العمل بالراجح  
 آه ولأنه قد قال ابن جمال يجوز تقليد الرجوع الذي رجعه بعض أهل التجميع  
 سواء الشاذي وغيره آه وفي فوائد الدينية أيضاً فعلم من جميع ما قدمته أن



الضعيف الذي رجحه بعض أهل الترجيح من المسئلة ذات القولين أو الوجهين مثلاً  
يجوز تقليده للعارف وغيره والضعيف الغير المرجح من بعض أهل الترجيح يمنع  
تقليده على العارف بالنظر في الأدلة والبحث عن الأرجح وغيره يجوز له تقليده إذا لم  
يجد من يخبره بالراجح ويفتن العمل به إذا لم يرد العمل بغيره إذا تقرر ذلك فنقول ابن  
حجر في شرح خطبة للنهاج من التحفة أن الضعيف لا يجوز العمل به إلا آخر ما قاله يحل  
على من أراد العمل بالراجح كما تقدم في كلام ابن جبال آد وفي فتاوى السيد عمر البصري فقد  
صرح السبكي وغيره من أعلام المتأخرين بجواز تقليد الجميع بالنسبة إلى العمل دون  
القضاء والأفتاء والمراد بمنع الأفتاء به إطلاق نسبته إلى مذهب الشافعي  
بحيث يوهن السائل أنه معتد بالمذهب فهذا تفسير يمنع وأما الأفتاء على طريق  
التعريف بحاله وأنه يجوز للعامة تقليده بالنسبة للعمل فغير ممنوع أه وبأن أعطأ  
مقدار هذه الأوراق لصاحب الأرض سواء كان في المزارعة أو الخبارة قرضاً بدون  
زيادة في الأوراق المقرض هل يكون فاسداً لحبر فضاله كل قرض بحر منفعة فهو ربا  
أم لا قلنا وفي فتح للعين وأما المقرض بشرط جرتفع للمقرض ففاسد لحبر كل قرض  
جرتفع فهو ربا آه ومثل هذا القرض في المزارعة أو الخبارة حيث أقترت  
بجرتفع للمقرض وحده أو مع مقارضى كمال النهاية ففاسد ولكن حيث وقع شرط  
القرض في صلب عقد المزارعة أو الخبارة أمالو توافقاً على ذلك خارج العقد ثم  
عقد فلافساد ولا ريباً كما سيأتي بيان هذا عن قريب وما سلم عناض هذا  
القبيل والله أعلم وفي حاشية أعانة الطالبين على فتح للعين قوله « ففاسد »  
بالغش ومعلوم أن عمل الفساد حيث وقع للشرط في صلب العقد أمالو توافقاً على  
ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد أه وفي فتح للعين ومنه القرض لمن يستأجر ملكه  
أي مثلاً بالكر من

أى مثلاً بأكثر من قيمته لأجل القرض أن وقع ذلك شرطاً أذهب عن حرام أجماعاً  
 والآكره عندنا وحرام عند كثير من العلماء قاله السبكي آه وفي حاشية أمانة الطالب  
 عليه قوله (مثلاً) راجع للاستتجار يعني أن الاستتجار ليس قيداً بل مثلاً ومثله  
 القرض لمن يشتري ملكه بأكثر من قيمته قوله أن وقع ذلك أى الاستتجار المذكور  
 شرطاً أى في صلب العقد قوله والآكره أى أن لم يقع ذلك شرطاً في صلب  
 العقد كره أى ولا يكون رباً آه ومثل هذا مسئولكم عنه لأنه إذا وقع القرض  
 شرطاً في صلب عقد المزارعة أو المجاورة ففسد وأما إذا توافق في القرض خارج  
 العقد ثم قال صاحب الأرض ذرعتك على هذه الأرض على أن لك نصف ذرعها مثلاً فلا  
 يحصل فساد ولا رباً بل تحصل الكراهة كما هو للمسطور وأما القول بأن ضرورة الآه  
 قراض يندفع أثم أعطى الربا أى الفاضل والزيادة على مقدارها قد قرضه لأن  
 الربا لغة الفضل والزيادة وشرعاً كل عقد فيه فضل قلنا أولاً أن هذا القول  
 مختلف فيه وفي فتح المعين قال شيخنا ابن زياد لا يندفع أثم أعطى الربا عند  
 الاقتراض للضرورة بحيث أن لم يعط الربا لا يحصل له القرض أذله طريق إلى  
 أعطى الزائد بطريق النذر والتليك لا سيما إذا قلنا النذر لا يحتاج إلى  
 قبوله لفظاً على العقد وقال شيخنا يندفع الأثم للضرورة آه وفي حاشية  
 ترشيح المتفدين على فتح المعين وقال شيخنا أى ابن حجر أن ضرورة الآه  
 قراض يندفع عن الاقتراض أثم أعطى الربا بغير تعاطي حيلة في ذلك آه وأقول  
 قول ابن حجر أوفق للقاعدة الكلية في المذهب وهو الضرورات تبج المحظورات  
 والله أعلم وفي فتح المعين « فائدة » وطريق الإلزام عقد الربا لمن يبيع  
 ذهباً بذهب أو فضة بفضة أو أرزاً بأرز متفاضلاً أن يهب كل من

للتبايعين حقّه لأخر إلى آخر ما فيه وفي حاشية ترشيح المستفدين قوله وطريق  
 الخلاص أي الحيلة في الخلاص من الربا قال في الحقة والنهاية والحيلة للخلاص من  
 الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافاً لما حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل آه و  
 في كتاب بغية المسترشدين مسألة ج أعلم أنّ الشارعية بالجيم هو زوال الرأي  
 المصائب علوي بن سقاف بن محمد الجفري العلوي الحضرمي صاحب المزارعة  
 والمخابرة ومجوزها من العلماء أمّا المزارعة وهي العمل في الأرض ببعض ماء  
 يخرج منها والبذر من المال والمخابرة كذلك إلّا أنّ البذر من العامل وصيغتهما  
 أن يقول زارعتك على هذه الأرض على أن لك نصف زرعها أو ثلثها مثلاً  
 فقد ذهب كثير من العلماء إلى جوازها روى ذلك عن سيدنا علي وابن  
 مسعود وعمار وسعد بن أبي وقاص ومعاذ رضي وهو مذهب أبي ليلى و  
 أبي يوسف ومحمد بن الحسن وطاوس والسنن والأوزاعي وأحمد بن الرازيين  
 عن أحمد لما روى عن نافع أنّ ابن عمر رضي كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدر من أمانة معاوية رضي  
 بالثلث والربع وفي صحيح البخاري عامل عمر الناس على أنه أن جاء عمر بالبذر من  
 عنده فله الشطر وأن جاؤا بالبذر فلهم كذا قال البخاري وزارع عليّ وسعد وابن  
 مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل عمر وآل عليّ وابن سيرين  
 ونقل النووي عن الخطّاب أنّ المزارعة جائزة وهو عمل للمسلمين في جميع الأمصار  
 ولا يبطل العمل فيها أحد وجوزها أيضاً ابن خزيمة وصنف فيها جزأً وابن المنذر  
 وقال البهشي قال النووي المختار جوازها وصحّتها قال أبو عبيد القاسم بن سلام  
 والقول بجوازها حسن ينبغي الصبر إليه لجملة الأحاديث الواردة في ذلك والآث

اختلاف علماء



اختلاف علماء أئمة رحمة وللضرورة الداعية إلى ذلك واختارهما السبكي أيضاً  
 وقال في الهداية للحنفية وصنع أبو حنيفة للزراعة وجوزها أصحابه لأنه صلى الله  
 عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع والفتوى على قولها  
 لحاجة الناس ولظهور تعامل الأمة بها والقول يترك بالتعامل أه أنتهى بغية  
 وفي حاشية البجيرمي على الأقناع ثم رأيت في كتاب البركة في فضل السعي والحركة و  
 ما ينبغي بأذن الله تعالى الهلكة للعلامة محمد بن عبد الرحمن الوصابي ما نصه و  
 عند أماننا الشافعي ربح أن الزراعة وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها  
 لا تجوز إلا على بياض تخلل النخل والعنب تبعاً لها ولا تجوز على أرض لا نخل فيها ولا  
 عنب سواء كان البذر من المالك أو العامل لما روى ثابت بن الضحاك أنه صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن الزراعة قال أحمد أن كان البذر من رب الأرض جاز وتلك للزراعة  
 وأن كان من العامل لم يجز وهي للخبيرة وذهب كثير من العلماء إلى جوازها مطلقاً سواء  
 كان البذر من المالك أو العامل وصورته أن يقول زارعك على هذه الأرض  
 علي أن لك نصف زرعها أو ثلثه وروى ذلك عن علي وابن مسعود وعمار بن  
 ياسر وسعد ابن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وهو من حديث أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد  
 لما روى عن نافع أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي قال البخاري وزارع علي وسعد وابن  
 مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي  
 وابن سيرين وعامل عمر علي أنه إذا جاء البذر من عنده فله الشرط وأن  
 جاء بالبذر فلههم كذلك قال النووي تجوز الزراعة والخبيرة ومنه أن  
 خزيمة فيها جزاً وبين عال الأحاديث الواردة بالنهاي وجمع بين أحاديث

الموردة بالنهي وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطاب وقال ضعف  
الأمام أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب وقال الخطاب وأبطالها  
مالك وأبو حنيفة والثاقل لا أنهم لم يقفوا على علته ثم قال فالمزارعة جائزة  
وهي عمل المسلمين في جميع الأعصار وقال النووي والمختار جواز المزارعة والمخابرة  
وتأويل الأحاديث على أنه إذا شرط لواحد قطعة معينة ولآخر أخرى قلت بصحتها  
والقول بجوازها حسن ينبغي للمصير إليه لصحة الأحاديث الواردة في ذلك و  
لأن اختلاف العلماء رحمة وللضرورة الداعية إلى ذلك انتهى كتاب البركة و  
القول بالجواز هو الذي ينبغي أن يفتر به الآن مراعاة لأهل هذا الزمان انتهى  
لكاتبه آه يجزم وفي فتح للعين للمزارعة هي أن يعمل المالك غيره على أرض  
ليزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فإن كان البذر من العال  
فهي مخابرة ومما باطلان للنهي عنهما واختار السبكي جميع آخرين جوازها واستدلوا  
بعمل عمر بن قيس وأهل المدينة إلا أخرافيه وفي حاشية ترشيح المستفدين عليه  
قوله واختار السبكي جوازها إلا اختاره أيضاً النووي تبعاً لابن منذر وابن  
خزيمة والخطابي وفي نفي الآلة لالك شرح عمدة المسالك واختار النووي  
من جهة الدليل صحة المخابرة والمزارعة تبعاً لابن منذر وابن خزيمة والخطابي و  
أجابوا عن الأحاديث العجيبة فيها ثم ذكر رأي صاحبه في آخر الباب وقال أي النووي  
والأحاديث مؤولة على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولآخر أخرى الخ  
آه وفي كفاية الأخيار على غاية الاختصار وقال ابن سريج تجوز المزارعة  
وقال النووي قال بجواز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضاً ابن خزيمة  
وابن المنذر والخطابي وحنف ابن خزيمة بغيره وبين فيه علل الأحاديث الواردة

المنهي عنها

المنهى عنها وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابى وقد ضعف أحمد بن  
 حنبل ربح حديث النهى قال هو مضطرب كثير الألوان قال الخطابى وأبطالها  
 مالك وأبو حنيفة والشافعى رحمهم الله تعالى لأنهم لم يقفوا على عملة قال والمزاعة  
 جائزة وهي من عمل المسلمين في جميع الأمصار ولا يبطل العمل به أحد هذا كلام  
 الخطابى والمختار جواز المزاعة والمخابرة وتأويل الأحاديث على ما أذا شرط  
 لولاحد نزع قطعة معينة ولاخر أخرى ولا معروف في المذهب أبطال هذه للعملة  
 والله أعلم هذا كلام الروضة وقال النووى في شرح مسلم أن الجواز هو  
 الظاهر المختار لحديث خبير ولا يقبل دعوى كون المزاعة في خبير أنما جا  
 زت تبعاً للمساقيات بل جاز مستقلة لأن المعنى للجوز للمساقيات هو  
 جود في المزاعة وقياساً على القراض فأنه جائز بالأجماع وهو كما المزاعة  
 في كل شيء والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمل  
 بالمزاعة وقد قال يجوز المزاعة أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى وسائر  
 الكوفيين والمحدثين والله أعلم أه وفي فتاوى النووى ربح مسألة المشهورين  
 مذهبنا أن المزاعة المالية من المسابقات باطلة وهي منى الشاذع وقال به  
 جمهور أصحابنا وأصحاب العلماء وقال أحمد بن حنبل أنها محكية وبه قال ثلثة  
 من كبار أئمة أصحابنا وهم أئمة الأئمة أبو بكر محمد بن أسيرت بن غزمية وأبو العباس  
 أحمد بن عمر بن سريج وأبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي وهو المختار  
 التراج في الدليل وإنما الأحاديث الواردة في النهى فأجاب عنها الجوز ثمين وصنف  
 فيها ابن خزيمة كتاباً تليق به في شرح المذهب والله أعلم أه وأعلم أن الكتب  
 التي قد نقلنا منها مشايع المذهب وفي نسخة الشافعى وفي نسخة المختار شرح تنوير



الأبصار في فقه الحنفية كتاب الزراعة مناسبتها ظاهرة هي لغة مفاعلة من الزرع  
 وشرعاً عقد على الزرع ببعض الخارج وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وبقر ولا تقح  
 عند الإمام لأنها كقفيز الطمان وعندها تقح وبه يفتى للحاجة وقياً ساعاً على المضا  
 ربة إلى آخر ما فيه وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الحنفية قالوا الزراعة  
 شرعاً وهي عقد على الزرع ببعض الخارج من الأرض ومعنى هذا أن الزراعة عبادة  
 عن عقد بين مالك أرض وعامل يعمل في الأرض يشتمل على أن العامل يستأجر  
 الأرض ليزرعها ببعض المحصول عن الزرع وأن المالك يستأجر العامل على أن يزرع  
 له أرضه ببعض الخارج للمحصول من الأرض وهذا النوع من المعاملة يختلف فيه  
 عند الحنفية فأبو حنيفة يقول أنه لا يجوز وأبو يوسف ومحمد يقولان يجوز  
 وقولهما هو المختار به في المذهب لأن فيه توسعة على الناس ومصلحة لهم إلى أن  
 أن ذكر أما المخابرة بفتح الباء فهي مرادفة للمزراعة في المعنى الشرعي فهي عقد على  
 الزرع ببعض ما يخرج من الأرض وأما في اللغة فهي مشتقة من الخبار وهو الأرض  
 اللينة آد وفي كتاب الفقه أيضاً المخابرة يقولون يجوز الزراعة بالصورة التي  
 يقول بها أصحاب أبي حنيفة إلا أنهم يخصون للمالك بدفع الحب إلى أن ذكروا  
 المخابرة كالزراعة في المعنى الشرعي ثم أن الأصل في جوازها هو السنة الصحيحة إلى آخر ما  
 فيه وفي كتاب الفقه أيضاً من غير عزو إلى المذهب (دليل الزراعة) أما دليل  
 صحة الزراعة فهو مأخوذ من السنة الصحيحة فمن ذلك ما رواه ابن عمر قال قال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع متفق عليه  
 وروى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال =  
 عامل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم  
 أهلهم إلى اليوم

أهلهم إلى اليوم يخطون الثلث أو الربع فقد عمل الخلفاء الراشدين بالمزاعة ولم ينكر عليهم أحد فكان كالأجماع فهذا تصوير ليل المزاعة المشهورة وهو يحتمل أمرين الأول أن يكون ذلك مختصاً بالأرض المزروعة غلاً كما هو الشأن في أرض خيبر الثاني أن يكون عاماً في كل أرض سواء كانت مفروسة أو لا فقد اختلف وجه نظر المجتهدين بناءً على هذين الأمرين فمن منع المزاعة بمعنى تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل بما يخرج من الأرض تمسك بالأحاديث الدالة على النهي عن تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل بما ينتج من عمله لأن ذلك تأجير مجهول لجواز أن لا يخرج شيئاً من الزرع فيضيع على العامل عمله والشرعية الإسلامية تحت الناس دائماً على أن تكون معاملتهم واضحة جلية حتى ترفع بينهم أسباب الشك والخصام وتحت أيضاً على الرفق بالعامل فلا يصح أن يجعل عمله معلقاً في ميزان القدر بل يبدأ أن يكون ضامناً لنتيجة مجهوده وكذله وذلك ببيان ما يحصل عليه من أجر أمّا ما ورد في حديث ابن عمر رضي ونحوه فهو خاص بأرض خيبر وهي كانت مزروعة غلاً له ثم معروف فكان العامل يعمل على تسميتها وستقيها وهو وثوق من نتيجة عمله وهذه هي المساقاة التي سيأتى بيانها ولا خلاف في جوازها فلابح أن يقاس عليها الأرض التي لا زرع بها أصلاً أو الأرض التي ينبت بها بنت من ضعیف أمّا من أجاز للمزارعة بالمعنى المذكور وهو تأجير الأرض بما يخرج منها فقد رأى أن الحديث عام وليس فيه ما يدل على أن الجواز خاص بهذه الأرض دون غيرها ولأن العلة وهي كون الأجرة مجهولة موجودة أيضاً في المساقات فانه يجوز أن لا يثمر الزرع أو يثمر أو يحتاجه آفة فيضيع على العامل عمله على أن الذي منع للمزارعة بالمعنى المتقدم أجازها بقا للمسا

وفيهما تأجير الأرض بجهول على أي حال وح تكون للزراعة مستسناة من  
منع التأجير بجهول كالمساقاة لما في ذلك من مصلحة الناس وعدم الخرج  
فإن بعضهم قد يملك أرضاً وليس له قدرة على زرعها ولا يجد من يستأجرها  
وبعضهم لا يملك أرضاً ولكن له قدرة على الزرع ويرغب في زرع الأرض على أن  
يكون لكل منهما نصيب شائع معلوم مما يخرج منها فإذا منعنا ذلك فقد  
أضدنا على الفريقين مصلحة وثبتنا عليهما ما فيه مفسدة وليس في الشريعة  
الاسلامية غرض في ذلك وإنما عرضها لمصلحة الناس وراحتهم والتوسعة  
عليهم هذا بيان وجهة نظر كل من الأئمة المتنازعين في جواز الزراعة وتأجير الأرض  
بما يخرج منها ومنعه وإذا كان الحال على ما ذكرنا فإنه يمكن أن نطرح رأي الفريقين  
على ما هو واقع في زماننا من الناس من ينتهز فرصة حاجة العامل الشديدة  
إلى العمل فلا يعطيه له أرضه إلا إذا غلبته غنى فاحشاً وهذا لا يجوز في نظر الشريعة  
الاسلامية التي توجب مساعدة للظفر ومعوذة العامل الضعيف فعند ذلك  
يفتت برأي المالكية الذين يشترطون المساواة في البرع بنسبة ما قام به كل من الطرفين  
من عمل أو أرض أو نحوهما حتى لا يطرح أحدهما صاحبه وأما إذا كانت عاطفة الخير  
بين الناس ولا يتبين أحدهما للأخرى أمر ولا يخونه في عمل فيجوز هذه الحالة يفتت برأي  
من أجاز تأجير الأرض بما يخرج منها بدون نظر إلى النصف أو الثلث أه كتاب الفقه  
باختصار وآلام أنا لا ندعي ترجيح قول بعض العلماء على قول بعض لأننا لسنا من  
أهل التبع وكيف تكون أهلية الترجيح لنا أمثالنا ولم تسلم أهلية لأبن حجر  
الرملي والشبراوية مع أنهم هم على قول أكثر العلماء لما أخبرني بل سلم لهم على  
قول بعض كماله البيهقي حيث قال في حاشيته على ابن قاسم وقال بعضهم بل ليعدا  
توزيع في بعض



ترجع في بعض المسائل بل والشراعية أيضاً أنه وأن الترجيح بأمر كما في العوائد  
 للمدينة منها أن يكون أحد القولين موافقاً لجمهور الأصحاب أو موافقاً للأئمة الثلاثة  
 أو موافقاً للأحاديث الصحيحة وجواز المزارعة والخابرة بدون الطرق المبنية في  
 كتب مذهبنا موافق للأحاديث الصحيحة كما علمت مما نقلناه من الكتب المتقدمة  
 وكذا يجوزهما موافق لقول الخابلة ولقول صاحب أبي حنيفة وقولهما هو  
 للفتن به كما علمت من كتب مذهب الحنفية ولقول كثيرين من الشافعية ولقول  
 بعض المالكية لأن بعضاً منهم أيضاً قائل بجواز تأجير الأرض بما يخرج منها لكن  
 بالتسوية ولكنه ضعيف في مذهبهم كما في كتاب الفقه هذا والله أعلم بالصواب  
 وأليه المرجع والمآب دمتم سالمين في رعاية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا  
 محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الخامس والثمانون ) إلى الملا سليمان أمان أمام قرية خورو

في بعض مسائل شرعية .

الحمد لله الذي وفق من شاء إلى طريق الهدى ووضح المسالك لمن استهدى  
 بأنواره فاهتدى والصلوة والسلام على النبي المصطفى أفضل وأكرم من ترينت  
 بكتابة أحواله الأوراق وعلى آله وأصحابه أولى الصدق والوفى الذين طاب  
 ذكرهم في الكون وراق هملة وسلاماً داعين إلى يوم الدين وبعد فني حبيب  
 السدة السنية محمد مظهر إلى الألف في الله الملا سليمان أمان أمام قرية خورو حفظه الله  
 تحت السلام والتفهم من الأحوال والسلام على كل من يسئل عنا فليكن معلوماً  
 بأن ما سئلت عن الأوراق التركية هل هي مفلى أو متقوم قلنا أنها مفلى لأن  
 في النهاية للرمال في فصل القرض ويرد حتماً حيث لا استبدال للفلى في المثال

لأنه أقرب إلى حقه ولو في نقد بطلت العامة به فمشمول ذلك ما عمت به  
 البطلان في زماننا في الديار المصرية من أقوال الفلاس الجدد ثم أبطالها وأخرج  
 غيرها وإن لم تكن نقداً أه أي حقيقة بل تكون نقداً مجازاً وللقصود الدراج وفي بغية  
 المسترشدين ناقلاً عن فتاوى محمد آشير اليمن في كتاب البيع أشتري بفلس ثم  
 قبل قبضه زاد السلطان في حسابها أو نقص لم يلزمه إلا عدد الفلس المحقوق  
 عليها ولا عبرة بما حدث أه ما في البغية وفي فتاوى ابن زياد أن البليقنة قد جرد  
 أخرج الفلاس الجدد في زكاة النقد والتجارة وقال أنه الذي اعتقده وبه أعمال  
 لأنها أنفع للمتحمين وأسهل أه وينبغي المقلد تعليله لأنه من أهل التجزيم و  
 التجميع لا سيما راجت الفلاس وكثير غلبة الناس فيها وقد سلف البليقنة في  
 ذلك البخاري وهو معدود من الشافعية فإنه قال في صحيحه باب العرض في الزكاة  
 وقال الفلاس قال معاذ لأهل اليمن أنتموني بشتاب خميصي أو ليس في الصدقة  
 مكان الله مير والذرة أهون عليكم خير لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة أه قال  
 شارحه ابن حجر العسقلاني في باب العرض أي جواز أخذ العرض بسكونه الرأي ما عدا  
 النقيضين ووافق البخاري في هذه المسألة المنفية مع كثرة مخالفتهم لهم لكن ساقه  
 إلى ذلك الدليل أه ولا شك أن الفلاس إذا راجت رواج النقيضين فهو أولى بالجواز  
 من العرض لأنها أقرب إلى المقدور فهي مترقية عن العرض بل تنفيسة كلام الشافعيين وصريح  
 كلام المحل أنهما النقد راجتاً فيقول من أراد أخرجهما فتليدهم قال بجوازه ويردعه  
 ذلك في ما بينه وبين الله تعالى فينبغي أن يوجب أنتهى ما في فتاوى ابن زياد وفي  
 كتاب جواهر الفتاوى وهل يقاس على الفلاس الكافة بالمسعى بالنزول رأي البليقنة  
 أم لا بناء على أنه إذا بطل السلطان روجه لم يبق ثم بما في فيه تردد والأقرب الأول  
 إذا راجت

إذا جئت بواجب الذهب والفضة وكثر رغبة الناس فيه كما في هذا العصر لانه أنفع =  
 للمستحقين والله أعلم به وفي حاشية الترمسي على شرح بافضل أن الأوراق لها =  
 جهتان بناء على اختلاف فتاوى العلماء أعني بهم سالم بن عبد الله بن سمير وعبد الله  
 بن سميطة والشيخ محمد الأبناني وعبد الله بن أبي بكر المشهور بصاحب البقرة فالأثر  
 لأن نظر إلى ما تضمنته الأوراق من النقود المتعامل بها وجعلها من قبيل الديون  
 والآخر أن نظر إلى أعيانها وجعلها كالفلوس المضروبة والتعامل بها عند الكمل صحيح و  
 تجب فيها الزكاة أه حاشية الترمسي ملخصاً فبناءً على أقوال هؤلاء العلماء أنها =  
 مثالي كالذهب والفضة حتى أن بعضاً منهم قد حصرها من النقود كما علمت مما نقلنا  
 لكم فلا نظر لخسران القرض لأن الخسران قد يوجد في الذهب والفضة أيضاً كما هو معلوم  
 بالنظر إلى الصيرفة وقد مر من البغية ناقلاً عن فتاوى الأشعر اليميني لزوم الفلوس للعقود  
 عليها وعدم الاعتبار بما حدث من الزيادة أو النقصان وفي فتح المعين في فصل القرض و  
 الدهن ويجب على المقرض رد المثل في المثلي وهو النقد والجعب ولو نقداً بطله السلطان  
 لأنه أقرب إلى حقه ورد المثل صورة في المتقوم وهو الحيوان والنياب والجواهر إلى آخرها  
 في فتح المعين وبأن ما سئلت في إدخال النساء الفقراء في الأسقاط هل يجوز أم لا  
 قلنا يجوز إذا كن فقراء لكن على الوجه الذي سأ بينه ومعلوم أنه يلزم إعطاء الزكاة  
 لمستعقها يعني من يوجد من الأصناف الثمانية المذكورة في آية أنما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل  
 الله وأبن السبيل بلا فرق بين الرجال والنساء في هذه الأصناف إلا أن النساء لا  
 تكونين عاملة ولا غارمة كما في الروضة وهن تكوينين من غيرهما من الأصناف  
 الباقية فلا منع من إدخالها في الأسقاط لأن الأسقاط يكون لمستحق الزكاة



ولكن لعدم جواز النظر اليهن لم يفعل السلف ولا الخلف ذلك لحوف النظر فيهن  
 ادخالهن فيه يلزم اما أسكانهن بعد ستره أو التوكيل لهن من الرجال في الاعطاء  
 والقبض لأن كل من جاز له أخذ الزكاة من صاحب مال زكوتي جاز له التوكيل في  
 قبضها منه كما يجوز لصاحبه التوكيل في أقباضها للمستحقين أو لوكيله صريح به في  
 الخفة هذا متمدن سالمين بحماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى  
 آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب السادس والثمانون ) إلى الملائكة في حق الوقف وفي أنة الوقف  
 يبقى وقفاً ولا يبطل على كل حال .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه ولنا  
 قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأبد في الله والمحبة لله للملائكة  
 حفظه الله غيب السلام والتفويض والسلام على كل من يسأل عنا ذلك من معلوماً  
 بأن ما نقل من كتاب أسنى المطالب في كتاب الأفراد أنما هو في حق من مات ولا  
 وارث له فيضع الإمام تركته في بيت المال ويعطيه لمن شاء من المسلمين ما شاء  
 لأنه مأذون له في أن يفعل ما فيه مصلحة لا في حق الوقف لأن الوقف يبقى وقفاً  
 ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستمراً عليه وتصرف الفلة بعد أن تقضى  
 الموقوف عليهم إلى أقارب الوقف الفقراء فإن فقدت أقارب الفقراء فيصرف  
 إلى مصالح المسلمين من سدة النفود وعمارة المسجون وغيرهما ما هو مذكور في  
 الكتب وقال جماعة يصرّف إلى الفقراء والمساكين وفي نهاية المطاف للعلماء في البلد  
 فإذا أنقض المذكور أو لم تعرف أرباب الوقف فالأظهر أنه يبقى وقفاً لأن وضع  
 الوقف الدائم كالعتق ولأنه مرفوع عنه فلا يمود كالمودع هدياً إلى مكة فرده =  
 فقرها إلى

فَقَرَأَهَا الْح. وَفِي عَلَى الشَّرَامِلِ قَوْلُهُ فَرَدَهُ أَي فَلَإِ يَعُودُ لِلنَّاذِرِ أَنَّهُ نَحْمُ ذَكَرْ مَرَّةً  
وَالْأَظْهَرُ أَنَّ مَصْرُفَهُ أَقْرَبُ النَّاسِ رَجَاءً لَا أَرْتَأُ فَيَقْدَمُ وَجُوباً ابْنُ بَنْتِ عَلَى ابْنِ عَمِّ  
الْح. إِلَى الْوَقْفِ بِنَفْسِهِ يَوْمَ انْقِرَاضِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ  
الْقَرَبَاتِ فَإِذَا انْقَضَى الرَّدُّ لِلْوَقْفِ تَعَيَّنَ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَقَارِبَ مِمَّا حَثَّ الشَّرْعُ  
عَلَيْهِمْ فِي جَنْسِ الْوَقْفِ لِخَيْرِ أَبِي طَلْحَةَ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ وَبِهِ فَارْقَ عَدَمَ  
تَعْيِينِهِمْ فِي غَوَايِ الزَّكَاةِ عَلَى أَنَّ لِهَذِهِ مَصْرُفًا عَيْنَهُ الشَّارِعُ بِخِلَافِ الْوَقْفِ وَلَوْ قَدَّتْ  
أَقَارِبُهُ أَوْ كَانُوا كَلَّهْمُ أَفْنَاءَ صَرَفَ الرَّبْعَ لِلْمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَصَرَ عَلَيْهِ الْبُيُوطِيُّ  
فِي الْأَوَّلَى أَوَالِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ عَلَى مَا قَالَه سَلِيمُ الرَّزْزَاقِ وَأَبْنُ الْقُبَاغِ وَالْمَتَوَلَّى وَغَيْرُهُمْ  
أَوْ قَالَ لِيَصْرَفَ مِنْ غَلَّةِ لِفْلَانٍ كَذَا وَسَكَّتْ عَنْ بَاقِيهَا فَكَذَلِكَ وَصَّحَ فِي الْأَنْوَارِ  
بِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْوَقْفِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ أَمَّا الْأَمَامُ إِذَا وَقَفَ مِنْقَطَعُ  
الْأَخْرِ فَيَصْرَفُ لِلْمَصَالِحِ لَا لِأَقَارِبِهِ كَمَا أَفَادَهُ الرَّزْكَانِيُّ وَفِي حَاشِيَةِ الرَّشِيدِ قَوْلُهُ  
وَصَّحَ فِي الْأَنْوَارِ أَي بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي قَوْلُهُ فَيَصْرَفُ لِلْمَصَالِحِ لَا لِأَقَارِبِهِ أَي إِذَا  
كَانَ الْوَقْفُ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ أَهْرَافِ الرَّشِيدِ وَفِي فَتْحِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِ  
الْوَقْفِ وَلَوْ أَنْقَرَضُوا أَيِ الْمَوْثُوقِ عَلَيْهِمْ فِي مِنْقَطَعِ الْآخِرِ فَيَصْرَفُ الْفَقِيرَ الْأَقْرَبَ رَجَاءً  
لَا أَمْتًا لِلْوَقْفِ حِينَئِذٍ أَي حِينَ انْقِرَاضِ مَا فِيهِ مِنَ صَلَوةِ الرَّحْمِ وَمِثْلَهُ مَا إِذَا لَمْ تَعْرِفْ  
أَرْبَابَ الْوَقْفِ وَذَكَرَ أَعْتَبَارَ الْفُقَرَاءِ وَقَرَّبَ الرَّحْمِ مِنْ زِيَادَتِي فَيَقْدَمُ ابْنُ بَنْتِ  
عَلَى ابْنِ الْعَمِّ فَإِنَّ فَقَدْتَ أَقَارِبَهُ الْفُقَرَاءَ أَوْ كَانَ الْوَقْفُ لِلْأَمَامِ وَوَقَفَ مِنْ بَيْتِ  
الْمَالِ صَرَفَ الرَّبْعَ إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ جَمَاعَةُ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الْح. وَفِي  
حَاشِيَةِ سَلِيمَانَ الْجَلِّي قَوْلُهُ إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَي إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَهْمَ مِنْ غَايَةِ وَقَوْلُهُ  
وَقَالَ جَمَاعَةُ الْفُقَرَاءِ أَي أَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَخْتَصِرُهُ لَكَ عَسَلِي

وفقراء ومساكين أهل بلد الوقف على المعتقد آهـ حـ لـ آهـ سليمان الحلـ وفي فتح المعين  
 في باب الوقف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه أنتهى وفي أعانة  
 الطالبين قوله ولا يبطل الوقف على كل حال أي سواء قلنا أن مصرفه الأقرب  
 رحما أو الفقراء والمساكين وفي أعانة الطالبين في باب الوقف أيضا وعبرة للمنهج  
 مع التحفة فإذا انقضى المذكور ومثله ما لو لم تعرف أرباب الوقف فالأظهر أنه  
 يبقـ وقفـا وأن مصرفه أقرب الناس رحما آهـ وبأن ما نقل عن فتح المعين وعن حاشية  
 أعانة الطالبين من باب الشهادة أنما هو في حق الشهادة بالاستفاضة وثبت  
 الوقف بالاستفاضة قد أفته به ابن الصلاح ورجح الأسنوي وقال لا شك أن  
 النوى لم يطلع عليه كما في شرح الروض للقاضي زكريا الأنصاري وقد تقلد عبارته  
 حاشية حمل على فتح الوهاب في كتاب الشهادة واستنقلها منها أن شاء الله تعالى وفي  
 فتح الوهاب في كتاب الشهادات وله بلامعارض شهادة بنسب يلو من أم وقبيلة وموت  
 وعقت وولاء ووقف ونكاح بتسامع أي استفاضة من جميع يؤمن كذبهم أي تواطئهم  
 عليه لكثرتهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحريةهم وذكرهم  
 كما لا يشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد  
 أنه ابنه مثلا لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وأنما اكتفى بالتسامع في المذكور  
 وأن تيسرت مشاهدة أسباب بعضها لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على  
 ابتدائها فتعسر الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقف هو بالنظر إلى أصله أما  
 شروطه وتفاصيله فبينت حكمها في شرح الروض آهـ وفي البيهقي قوله أي استفاضة  
 والفرق بين الخبر المستفيض والمتواتر أن التواتر هو الذي بلغت رواته مبلغا  
 أحالت العادق تواطئهم على الكذب والمستفيض هو الذي لا ينتهي إلى ذلك بل  
 آثار الأمن



أفاد الأمن عن التواطئ عن الكذب والأمن معناه الوثوق وذلك بالظن  
المؤكد أه ديمري أه بجيرى وفي حاشية حمل قوله أو الظن القوي هذا يدل  
على أنه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لأن ذلك يفيد العلم ولا بد أه شوبرى  
قوله ولا يشترط عدالتهم ألح لكن يشترط فيهم التكليف أه غ ش على م قال  
شينغا ويشترط أسلامهم هنا على المعتمد لأنه في معنى الشهادة على الشهادة  
ألح قوله لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس هذا أن ظهر بذكره تردد على قياس  
ما ذكره في الاستصحاب وصرح به السبكي حيث حمل عدم القبول على ما إذا ذكره على وجه  
الأرتياب أما لو ثبت شهادته ثم قال مستندى الاستفاضة قبل أه ح ل قوله  
فثبت حكمها في شرح الروض عبارته قال الأسفوى الأبرج ما أفق به ابن الصلاح  
فأنه يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف لأن فلاناً وقف هذا وأما الشروط  
فإن شهد بها منفردة لم يثبت بها وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت  
لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف أه وما قاله النووي قاله ابن شراقة وغيره  
لكن الأبرج حمله على ما قاله ابن صلاح قال الأسفوى ولا شك أن النووي لم يطلع  
عليه ألح آد حمل وفي فتح المعين في باب الشهادة ولا يكفى أن يقول سمعت الناس يقولون  
كذا بل يقول أشهد أنه أبنة مثلاً أه وفي أعانة الطالبين قوله ولا يكفى أى في  
الشهادة قبل الاستفاضة أن يقول ألح وإنما لم يكف قوله المذكور لأن يحدث رتبة  
في شهادته لأن يشهد بربهم جزمه بالشهادة مع أنه لا بد من الجزم بها كأن يقول  
أشهد بموت فلان وأن فلاناً ابن فلان ألح أه وأما إذا لم يحدث رتبة فيقبل و  
هذا الذي قد ذكره مما سبب الأعانة وغيره من العلماء كما ذكرنا سابقاً إنما هو  
في حق الشهادة بالاستفاضة لا في حق الوقف بالاستفاضة لأن المفهوم المصريح

من فتوى ابن الصلاح أنه يثبت بالأنسفة فاضحة أن هذا وقف مطلقاً والله أعلم =  
ويؤخذ مما ذكره البيهقي وغيره في الفرق بين الخبر المستفيض والمتواتر أن المستفيض هو  
الذي لم يبلغ رواته مبلغ حد التواتر فإذا بلغت رواته حده فيحصل منه العلم بالضرورة  
فلا يعارض والله أعلم بهذا مضمناً مسامحين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد  
وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( للكتاب السابع والثمانون ) إلى الملا سليمان الهيرقي الحيراني في بعض ما سأل منه  
من مسائل شرعية .

بأسمة سبحانه والصلوة والسلام على ملايكتي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد حظه للأخ في الله للملا سليمان الهيرقي  
الحيراني أخيراً الساكن الآن أماماً في قرية خوروجي حفظه الله غيب السلام والرعاء  
والاستدعاء والتفويض عن الأحوال جعلها الله موافقة لمرضاته فليكن معلوماً  
بأن ما سألته عن أملاك وأراضي الذميين التي لم تقسم شرعاً بل أخذها  
المسلمون بعضهم أخذ كثيراً منها وبعض آخر منهم أخذ قليلاً منها أو لم يأخذ  
شيئاً منها قط ولا أتاها السلطان أو نائبه ووكيله لأحد هل يكون المأخوذ  
منها مالاً للأخذ بتلك الأخذ أو الأحياء أم لا قلنا في الجواب وفي حاشية تشرح  
للمستفدين على فتح المعاني في بحث أحياء الموات أن الأئمة اختلفوا فيما كان من  
الأرض مملوكاً غم بادأه أو غريب وطال عمره هل يملك بالأحياء قال الشافعي  
وأحمد لا يملك بذلك فإذا لم يملك بالأحياء فالأخذ بدون الأحياء بالطريق الأولى  
لا يملك وقال أبو حنيفة ومالك يملك بذلك وفي حاشية القليوبي على شرح جلال  
الحاج في كتاب أحياء الموات أقوال أهل العلم ( أي العمارة ) جاهلية أو لا يملك بالأحياء  
آه ولكن

آه ولكن الآخذين يستفعون بالماخوذ إلى أن يقرهم السلطان أو نائبه ووكيله  
 وممن شاء أن تزرعه منه وفي النهاية للرملي في كتاب أحياء الموت وقد علم مما  
 تقر أنه لا يملك بالاستيلاء فقط ألا يمكن زيادته على موات الأسلا  
 فقول بعضهم ولعل ذكرهم للأحياء ليكون الكلام فيه والآخر القياس مملكه  
 بمجرد الاستيلاء عليه بقصد تملكه كما هو معلوم من صريح كلامهم في السير آه غير  
 سديد فما اقتضاه كلام بعض الشراح فإنه يصير بالاستيلاء كالمبخر غير صحيح لأن  
 العاصر إذا ملك بذلك فالموت بطريق الأولى نبه عليه السبكي آه واعلم  
 أن الاستيلاء بدون أحياء لا يملك به الموت فضلاً عن الموت كما فهم والله أعلم  
 وأحياء الأرض أن كانت للزرع فبزرعها وهكذا بما يعلم بالعادة أنه أحياء  
 لمثلها من بناء وغراس وغيرهما وأن الأقطاع يشمل التملك والأرتفاق  
 أي الانتفاع ولذا يوجد في عبارة الكتب أقطاع تملك أو أرفاق أي تقيده  
 بأحدهما وأما إذا لم يقيده بأحدهما فالظاهر التملك كما هو ظاهر مدلوله وفي  
 فتاوى الخليلي في كتاب أحياء الموت سئل في رجل مزرع قرية من قرى بيت  
 المال التي أقطعها السلطان أقطاع أرفاق لبعض من الجند باعها الزراع  
 لرجل أوردتها فهل يصح ذلك منه أولا أجاب: بيع الأرض المذكورة لا يصح من  
 الزارع <sup>أقطاع زراعي</sup> لأن القطع أقطاع الزارع فظاهر لأنه ليس له إلا الانتفاع من زرع الأرض  
 وكذا للقطع ليس له إلا منافع ما يخرج من الأرض ومثل ذلك رهنها فلا يصح والله تعالى  
 أعلم وفي النهاية للرملي في كتاب أحياء الموت فإن لم يعرف مالكه داراً أو قرية يدارها  
 والعمارة إسلامية يميناً فما كان خيانتاً يرجع فيه إلى أي الأمام من حفظه أو  
 بيعه وحفظ ثمنه واستقرضه على بيت المال إلى ظهور مالكه أن رجى والآخر



كان ملكاً بيت المال فله أقطاعه كحال البحر وجرى عليه في شرح للمذهب في الزكاة =  
 فقال الإمام أقطاع أرض بيت المال وتمليكها أي إذا رأى مصلحةً سواء أقطع  
 رقبته أم منفعتهما لكنه في المشرق الأخير يستحق الانتفاع بهامدة الأقطار  
 خاصة كحال الجواهر وما في الأنوار مما يخالف ذلك . مردود إلى آخر ما في النهاية وفي  
 حاشية الرشيد على النهاية قوله للأمام أقطاع أرض بيت المال أي أرفاقاً بقرينة  
 عطف وتمليكها عليه وأن كان الأقطاع يشمل الأرفاق والتعليك آه وفي حاشية  
 ع ش على النهاية قوله وتمليكها ومنه ما جرت به العادة الآن في أماكن خربة =  
 بمصر ناجهلت أربابها وأيس من معرفتهم فيأذن وكيل السلطان في أن من عمر  
 شيئاً منها ملكه وينبغي أن محله ما لم يظهر كون المصداق مسجداً أو ملكاً لشخص معين  
 فإن ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كحال إعادة الأرض للبناء والفراس بين  
 الأمور الثلاثة أي بين أن يبقية بأجرة مثله أو يهدم أو يقطع ويضن أرض =  
 نفسه أو يملكه بغيره وينبغي أن تلزمه الأجرة المالك مدة وضع يده فرع  
 في فتاوى السيوطي رجل بيده رزقة أشترها غمات فوضع شخص يده عليها  
 بتوقيع سلطان في حال الورثة منازعته للجواب أن كانت الرزقة وصارت إلى  
 البائع الأول بطريق شرعي بأن أقطعها السلطان أياها وهي أرض موات فهو  
 يملكها ويبيع منه بيعها ويملكها المشتري منه وأما ما في لورثته ولا يجوز لأحد  
 وضع اليد عليها إلا بأمر سلطان ولا غيره وأن كان السلطان أقطع أياها =  
 وهي غير موات كحال غالب الآن فإن لا قطع لايملكها بل ينتفع بها بحسب ما يقرها  
 السلطان والسلطان أن تراعي ما يشاء ولا يجوز للمقطع بيعها فإن باع ففاسد =  
 وأن أعطاه السلطان لأحد نفذ ولا يطالب آه وأقول ما ذكرته كلامه من أن  
 أقطاع السلطان

أقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع كما يعلم من كلام  
الشافعي وحينئذ فإذا أقطعه السلطان لغير الموات تملكاً فينبغي أن يجري فيه  
ما ذكره المجيب في الشق الأول آه ستم على حج وبقي ما لو شك هل هو أقطاع تملك  
أو أرفاق فيه نظروا الأقرب الثاني لأن الأصل عدم التملك آه ع ش وعندي  
لا شك فيما يفعله السلطان أو نائبه ووكيله الآن في أرضه بيت المال =  
للمستأمة ميرياً أنه أقطاع تملك لأرفاق لأنه لا يقبل السلطان ولا نائبه  
ووكيله دعوى أحدهم من أقطعه له ولا يترجمها منه بالدعوى قبل الدعوى  
بالطريق الأولى فيعلم من ذلك كالتملك فلا يبقى موضع للشك بأنه هل هو  
أقطاع تملك أو أرفاق والله تعالى أعلم وقول ستم فينبغي أن يجري فيه ما ذكره  
المجيب في الشق الأول يحتاج إلى بيان ما ذكره المجيب في الشق الأول وهو أنه إذا  
أقطع السلطان أو نائبه ووكيله أرضاً غير موات لأحد على وجه التملك فهو  
ملكها ويصير منه بيعها ويملكها المشتري منه وإذا مات فهي لورثته ولا يجوز لأحد  
وضع اليد عليها إلا بأمر سلطان أو غيره هذا وبأن سؤلك عن عدم قبول  
بعض العلماء بقبول الدولة وأقطاعها إلى السلطان أو نائبه ووكيله لقولهم الدولة  
ليست شرعية قلنا في الجواب الدولة شرعية لأن سلطاتها وأماناتها وأسقف  
أوجاهل رتبه الإمامة بها كما في الأرباع للنورج ونقص عبادته رتبه الإمامة  
بالبعية والأصح ببيعة أهل المال والعقد والرؤساء ووجوه الناس الذين يترتب  
اجتماعهم وبأن استخلافة الإمام فلو جعل الأمر شورى بين جمع فكأن استخلاف فيرتضون  
أحدهم وبأن استخلاصهم مع الشروط وكذا فاسق رجاء هل وفي الغنى للخطيب تنقده  
أسامة كل منهما مع وجود بقية الشروط بالاستيلاء في الأصح وإن كان عامياً بذلك

لإمام وهو ليستظم شمل المسلمين وفي فتاوى ابن زياد في باب القضاء (مسألة)  
 لا تشغل تولية غير المجتهد والجاهل والفاسق مع وجود أئمة دهم إلا أن  
 ولأه ذو وشوكة ولو كافراً والعياذ بالله إذا كان متغلباً به باختصار وفي كتاب  
 بغية المسترشدين ناقلاً عن فتاوى عبد الله بن الحسين ابن عبد الله با فقيه في باب  
 القضاء فإن ولي السلطان ولو كافراً أو ذو وشوكة شخصاً غير أهل للقضاء  
 لمقلد جاهل وعبد وأمرأة وفاسق لكن مع علمه بفسقه فيما يظهر قاله ابن حجر  
 وجزم بعضهم بعدم الفرق نفذت توليته للصراحة أن وافق لاصحابه وإن كان ثم  
 مجتهد عدل على الاعتدال به باختصار دمتهم سالمين في حيازة رب العالمين والصلوة و  
 السلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الثامن والثمانون ) إلى الملا سليمان الهيراني الهيريتي في حق مذهب  
 الخامس وهو المذهب الشيعة .

الحمد لله المتقدس عن النقص والثل والشريك والزوجة والأولاد المنفرد بالعظمة والكبرياء  
 والعزة والبقاء الملاك الختان للثان الجواد الذي هدانا لهذا بفضل من شاء وأضل لعباده  
 من شاء من العباد ونبيه في كتابه الكريم فقال عز وجل من قائل من يهدى الله فهو لما هتد  
 وقال تعالى ومن يضل الله فما له من هاد والصلوة والسلام على سلطان المرسلين  
 وسيد الأقران والآخرين مولانا محمد علي الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين  
 ما نطق بفضل لسان المتكلمين وبعد فمن عبد الفقير ذي الخطر كليب السدة  
 السنية محمد مظهر إلى الأبد في الله الملا سليمان الهيراني الهيريتي أصلاً والآن  
 هو أمام قرية خوروس حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستعداد والتمني  
 في الأحوال جعلها الله موانعة لارضاياه فليكن معلوماً بأن ما سئلت من اعتراض  
 للمذهب الخامس



المذهب الخامس وما حقيقته وقى مخرجه قلنا المذهب الخامس هو مذهب  
 الشيعة وهم الذين والوا علياً رضى وناحروه على زعيمهم ويقولون أهل بيته  
 وقد غلب هذا الاسم عليهم خاصة ولهم فرقة من فرق الاسلام ولكن قد ضلوا  
 وقالوا أن علياً رضى هو الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة للحق  
 والخفة واعتقدوا أن الامامة لا تخرج منه ومن اولاده وأن خرجت فبظلم يلك  
 أو ببقية من عندهم وهم ما روا اربعين فرقة بل ازيد على هذا المقدار كما هو  
 المفهوم من كلام الملل والمحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني حيث قال لكن  
 الشيعة بعد جعفر افرقوا وانفصل كل واحد منهم مذهباً وقال أيضاً بل  
 اختلافاتهم أكثر من اختلاف الفرق النضالة كلها ولكن آهولهم خمسة فرق  
 كيسانية وزيدية وأمامية وغلاة وأسماعلية وفي الملل والنحل لمحمد بن  
 حزم الظاهري أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم وهو أول من قال  
 بالغرض بامامة علي رضى ومنه انشعبت أجناف الشيعة وهو المخرج لهذا  
 المذهب الخامس واليسانيون هم الذين يقولون بأن الدين طاعة رجل عت  
 حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من القلوة والصوم والزكاة والحج  
 على طاعة الرجل وعلى ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل و  
 من اعتقد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له فلا دين له نفوذ بالله ومنهم من  
 يقول بالتناسخ والحلول حتى يأخذ أحدهم البغل أو الحمار فيعذبه ويضربه و  
 يقطشه ويحبسه على أن روح أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فيه فأعجبوا لهذا  
 الحق الذي لا نذيره وما الذي خسر هذا البغل أو الحمار بنقل الروح إليه دون  
 سائر البغال والحمير كذلك يفعلون بالعائز على أن روح أم المؤمنين عائشة

رضى فيها ومنهم من يقول بالرجعة بعد الموت ومنهم من يقتصر على واحد ويعتقد  
 أنه لا يموت ولا يجوز أن يموت حتى يرجع ومنهم من يكون على ضعف الاعتقاد  
 بالقيامة والزيديون هم الذين يطعنون في القيامة بعدم طلبهم الموصوف  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم علم على زعمهم نص على رضى بالوصف دون التسمية  
 والقيامة قصرها حيث لم يتعرفوا الوصف ولم يطلب الموصوف وإنما ذهبوا  
 أبابكر رضى بأختيارهم فلفضوا بذلك ومنهم من يطعن في عثمان بالكفر بسبب  
 الأحداث التي أحدثها ومنهم من يقول بكفر عائشة وزينب وطلحة رضى بأقدا  
 منهم على قتال علي رضى والأماميون هم الذين يقولون بأمامة علي رضى بعد النبي  
 صلى الله عليه وسلم نصاً ظاهراً وبقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة  
 إليه بالعين ومنهم من يقول بتعريضه رضى في مواضع تعريضاً وفي مواضع تصريحاً  
 أما تعريضاً فمثل قولهم أنه صلى الله عليه وسلم بعث أبابكر رضى ليقرا سورة =  
 برائة على الناس وبعث بعده علياً رضى ليكون هو القارى عليهم وغيره مما هم  
 ذكروه وأما تصريحاً فمثل قوله صلى الله عليه وسلم مَنْ كُنْتُ مَوْلَا فَعَلَيْهِ مَوْلَاهُ اللَّهُ  
 وال من ولأه وعادته عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله ودار الحق معه  
 حيث دار ) وغيرهم مما هم ذكروه ثم أنا الإماميين قد دفعوا عن هذه الدرجة إلى  
 الوقعة في كبار الصحابة طعنات وكثيراً وأقوالهم ظلمات وعدواناً وقد شهدت نصوص  
 القرآن على عدالتهم والرضا على جملتهم قال الله تعالى ( لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايَعُوا  
 بِعَوْنِكَ مَحَسَّتِ الشَّجَرَةَ ) وكانوا إذ ذاك ألفاً وأربعمائة وقال تعالى أَيْضاً ثَنَا ع  
 عَلَيْهِمُ وَالرَّضَاءُ مِنْهُمْ ( وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ) وَاللَّهُ جَارِيٌّ وَاللَّهُ نَصِيرٌ  
 اتَّبَعُواكُمْ بِإِخْسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ) وفي ذلك دليل على عظيم قدرهم

عند الله تعالى فليت شعري كيف يجيز ذود دين الطعن فيهم ونسبة الكفر  
 إليهم ولكن مع خذل الطريق وتناه لم يبال الله في أي واد قتلك وفي ثمن المثل  
 وأما الخلل لمحمد بن حزم الظاهري ومن قول الأمامية كلها قديماً وحديثاً أنت  
 القرآن مُبدل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبذل منه كثير وهذا  
 كفر صريح بلا شبهة ومنهم من يجيز نكاح تسع نسوة ومنهم من يجيز نكاح  
 للمتعة ومنهم من يحرم الكرب لأنه أنما ثبت على دم الحسين رضي ولم يكن قبل  
 ذلك ومنهم من يقول بفناء الجنة والنار ومنهم من يقول أن جميع الصحابة  
 رضي الله عنهم كفروا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم أذبحوا أمانة علي رضي عن  
 علياً كفر إذا سلم الأمر إلى أبي بكر ثم عمر ثم عثمان رضي ثم قال جمهورهم أن علياً  
 رضي الله عنه ومن اتبعوه رجعوا إلى الإسلام أذبحوا أنفسهم بعد قتل عثمان  
 رضي وأذبحوا وجهه وسل سيفه وأنه رآهم كانوا قبل ذلك مرتدين عن  
 الإسلام ومنهم من يرد الذنب في ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أذبحوا  
 الأمر بياناً دافعاً للأشكال آد وفي المثل والخل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني  
 وأعلم أن جعفر الصادق رضي فحود وعلم غريب وأدب كامل وزهد بالغ  
 وقد أقام بالمدينة مدة ثم دخل العراق وأقام بها مدة ما تعرف  
 للأمامة قط ولا نازع أحد في الخلافة وقد تبارأ عما كانوا ينسبون إليه  
 ولعنهم وتبارأ من خصائص مذهبهم ومخافتهم ومن القول بالغيبة والرد  
 جمعة والتناسخ والحلول والتشبيه أي الله تعالى بالإنسان كما زعم بعضهم  
 أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً و  
 في المثل والخل لمحمد بن حزم الظاهري والأمامية هي الوسيلة في الغلو



فَرَّقَ الشَّيْعَةَ وَأَمَّا الْغَلَاةُ مِنَ الشَّيْعَةِ فَهُمْ قِسْمَانِ قَسَمَ أَوْجِبَ النَّبُوَّةَ  
 بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِغَيْرِهِ وَالْقِسْمَ الثَّانِي أَوْجِبَ الْأَلَهِيَّةَ لِغَيْرِ  
 اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمَّحُوا بِالنِّصَارَى وَالْيَهُودِ فَالطَّائِفَةُ الَّتِي أَوْجِبَتْ النَّبُوَّةَ  
 بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَمَّ فَرَقَ فَمِنْهُمْ الْغُرَابِيَّةُ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَشْبَهَ بِعَلِيٍّ رَضِيَ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ  
 بَعَثَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَحْيِ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ فغَلَطَ جَبْرِيلُ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ وَلَا تَقُومُ عَلَى جَبْرِيلَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَلَطَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَلْ تَعْتَدُ  
 ذَلِكَ جَبْرِيلُ وَكَفَرُوا بِهِ وَلَعَنُوا لَهُمْ اللَّهُ فَأَعْجَبُوا الْحَقَّ هَذِهِ الطَّائِفَةُ وَلِضَعْفِ  
 عَقُولِهِمْ وَكَيْفَ يَقَعُ شَبَهٌ ابْنِ أَرْبَعِينَ سَنَةً بِصِبْيَةِ ابْنِ أَحَدَى عَشْرَةَ سَنَةً  
 حَتَّى يَغْلُطَ بِهِ جَبْرِيلُ وَحَاشَا لِلرُّوحِ الْقُدُّوسِ الْأَمِينِ أَنْ يَغْلُطَ وَلَكِنْ كَيْفَ غَفَلَ اللَّهُ تَعَالَى  
 عَنْ تَقْوِيمِهِ وَتَنْبِيهِهِ وَتَرْكِهِ عَلَى غَلَطِهِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً ثُمَّ أَعْجَبَ مِنْ هَذَا  
 كَلَامُهُ مِنْ أَخْبَارِهِمْ بِهَذَا الْجَنْبِ وَمَنْ خَرَفَهُمْ بِهَذِهِ الْحَزَافَةِ وَهَذَا لَا يَتَرَفَعُ إِلَّا مَنْ شَاءَ  
 أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ شَهِدَ خَلْقَهُ فَعَلَى هَؤُلَاءِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ  
 الْأَعْنَانِ وَلَعْنَةُ النَّاسِ أَجْمَعِينَ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِنَبُوَّةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدَ بْنَ  
 عَلِيٍّ وَجَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَمُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ وَعَلِيَّ بْنَ مُوسَى وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ وَالْحَسَنَ بْنَ  
 مُحَمَّدٍ وَالْمُسْتَظَّرَ بْنَ الْحُسَيْنِ أَنْبِيَاءَ كُلَّهُمْ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِنَبُوَّةِ عَلِيٍّ وَبَنِيهِ الثَّلَاثَةِ  
 الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنَ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَنَفِيَّةِ فَقَطْ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِنَبُوَّةِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عَلِيٍّ  
 وَجَعْفَرَ وَهَكَذَا قَدْ قَالُوا بِنَبُوَّةِ كَثِيرِينَ غَيْرَ الْمَذْكُورِينَ فَلَا أَرَى حَاجَةً إِلَى الزِّيَادَةِ  
 وَالْإِطَالَةِ بِذَلِكَ وَالْقِسْمَ الثَّانِي مِنَ فَرَقِ الْغَلَاةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْأَلَهِيَّةِ لِغَيْرِ  
 اللَّهِ تَعَالَى

الله تعالى فأولهم قوم من أصحاب عبد الله ابن سبأ الحميري الهزدي أتوا  
 إلى علي رضي فقالوا له ماذا فقه أنت أنت أو أنت هو فقال لهم من هو  
 قالوا أنت الله فأستعظم الأمر وأسَرَ بنارٍ فأُجِبت وأُحرقتهم  
 بالنار فجعلوا يقولون وهم يرسمون في النار الآن صَحَّ عندنا أنه الله لأنه  
 لا يُعَذَّب بالنار إلا الله وفي ذلك قال علي رضي (لما رأيت الأمر أضرّاً  
 منكراً أُجِبت ناراً ودعوت قنبراً) يريد قنبراً مولاه وهو الذي تولى  
 طرحهم في النار نفوذ بالله من الفتن وعبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم  
 ونصراً وتول من أظهر القول بالفرس بأمامة علي رضي ومنه أن شُعبت أحناف  
 الغلاة أيضاً وأنما أظهر ابن سبأ بنفسه هذه المقالة بعد انتقال علي  
 رضي في أصحابه وهي أن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول علي وطائفة  
 منهم يعرفون بالمحمدية ويقولون أن محمداً صلى الله عليه وسلم هو الله  
 تعالى الله عن كفرهم وطائفة منهم قالت بالهية آدم عليه السلام و  
 النبيين من بعده نبياً نبياً إلى محمد صلى الله عليه وسلم ثم بالهية علي  
 ثم بالهية الحسن ثم الحسين ثم محمد ابن علي ثم جعفر بن محمد وقال بنان  
 بن سميحان الهندي بالهية علي وقال أيضاً قد أنقل إليه الجزء الألف  
 بنوع من الناسخ وأتحد بجسده وبه كان يحارب الكفار وله النقرة و  
 النظرة وبه قلع باب خيبر ومنهم من قال بالهية أبي سعيد الحسن بن  
 بهرام الجبائي ومنهم من قال بالهية أبي القاسم النخعي وهكذا قد قالوا بالهية  
 كثيرين غير المذكورين فلا أرى حاجة إلى الزيادة والأطالة بذلك أيضاً وأعلم  
 أن كل من كفر هذه الكفرات الفاضلة عن ينسب إلى الإسلام فأنما عندهم

الشيعة نفوذ بالدعم الضلالة آه وأما الأسماء عليه فقد قالت طائفة  
 منهم أن الأمام بعد جعفر أسما عجل نصّاً عليه باتفاق من أولاده إلا أنهم  
 اختلفوا في موته في حال حياة أبيه فمنهم من قال لم يميت إلا أنه أظهر موته  
 تقية من خلفاء بني العباس ومنهم من قال للموت صحيح والنص لا يرجع فمحمدي  
 والفائدة في النص بقاء الأمامة في أولاد المنصوص عليه بدون غيره فالأمام  
 بعد أسما عجل محمد بن أسما عجل ثم منهم من وقف على محمد بن أسما عجل وقال بر  
 جمعه بعد غيبته إلى آخر ما في اللال والنخل للشهرستاني وأعلم أن جميع ما ذكرنا  
 موجود في اللال والنخل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني وفي اللال والنخل لمحمد بن  
 حزم الظاهري لكن بدون ترتيب ما ذكرناه وأعلم أن مذهب الشيعة هو مذهب  
 خامس بل أكثره كفر والمذاهب الخمسة أربعة كما هو معلوم لكل أحد من أهل  
 السنة والجماعة والمتسكون بهذا المذهب الخامس أهل بدعة وفساد وضلالة  
 بل كفر كما بينا ونقلناه هذا وبأن ما سئلت عنا من خيبي أي شخص هو وما  
 هو قانونه قلنا هو من الشيعة وقد عرفت الشيعة جناد لنا وهو من أي  
 فرقة وطائفة منهم كان يلزم على كل أحد من العلماء والفقهاء وبالأعمام تغييره  
 فيما بين الناس والفرار منه فكيف يعبتونه حباً كثيراً ويمدحونه ويدافعون عنه علماء  
 طرفهم وهم بعد انعتيم عنه لا يفيدون شيئاً لأن الخطأ إذا انضم إلى الخطأ لا يجعله  
 صواباً والباطل إذا انضم إلى الباطل لا يجعله حقاً ولم يكسب من وافته بموافقة له  
 قوة على الخالفين بل اكتسب السقوط عند جمهور المسلمين ومذهب الشيعة  
 متداول في دولة إيران ويوجد كثير من الشيعة في دولة عراق وفي دولة السور  
 ويوجد في غير المذكورين كالتركية وغيرها قليل منهم وهم من الفرق الضالة  
 نفوذ بالله



نعود بالله من الضلالة وكل قانونه على موافقة مذهبه وليس مقصود =  
 خمسين أظهر أحكام أهل السنة والجماعة يعني الأسلام كما يتوهمه بعض بل  
 مقصوده أظهر أحكام مذهبه لاشي آخر لأن الشيعة قد ضلوا في بعض  
 المسائل لا في كل ما حقه أن أمره بشتر النساء ومنع الحز في مملكته ورفع الكارخانة  
 والعموخانة أيضا لموافقة مذهبه لاشي آخر لأنه يجيز نكاح تسع نسوة  
 ونكاح المتعة وهذا عين الكارخانة من جهة بل أخبث من جهة أخرى لأنه  
 يعتقد على هذين هذا وبأن سؤلك عن من منع الاستغاثة والتوسل  
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالأولياء والصلحاء وعن منع الزيارة لقبورهم  
 بل قائلون أن زيارة قبورهم حرام ومعصية وعن القول بتحريمه شد الرجال  
 لغير المساجد الثلاثة وبشرك من قال يا رسول الله أو يا غوث قلنا في الجواب  
 لما نهون مما ذكر والقائلون بالتحريم وبشرك من قال يا غوث مثلاً هم الفرقة  
 الوهابية المفتونة الشاذة عن الجهور والسواد الأعظم وقد أمر النبي صلى الله  
 عليه وسلم بأبناهم لأنه قال صلى الله عليه وسلم عليكم بالسواد الأعظم  
 فأما يا كل الذئب من الغنم القاصية وقال صلى الله عليه وسلم من فارق  
 الجماعة قدر شبر فقد خلع ربقة الأسلام من عنقه وقال صلى الله عليه وسلم  
 يد الله على الجماعة والشیطان مع من يخالف الجماعة وقال صلى الله عليه وسلم  
 يد الله على الجماعة فإذا شذ الشاذ منهم أخططغه الشياطين كما يختطف  
 الذئب الشاة من الغنم وقال صلى الله عليه وسلم أن الشيطان ذئب الأنسا  
 كذئب الغنم يأخذ الشاة الشاذة القاصية والثائية فأياكم والشعاب و  
 عليكم بالجماعة العامة والمسجد وغير المذكور من الأحاديث المذكورة في

كتاب رد السيد دحلان مفتي الشافعية على الفرقة الوهابية وفي كتابه =  
 المذكور قد ذكر أولاً شبهاتهم الحاصلة من حمل الآيات القرآنية التي نزلت  
 في المشركين والأضنام على المؤمنين ثم رد عليهم بأن المؤمنين ما اتخذوا الأنبياء  
 عليهم الصلوة والسلام ولا الأولياء إلهة وما جعلوهم شركاء الله بل يعتقدون  
 أنهم عبيد الله مخلوقون له ولا يعتقدون استحقاقهم العبادة ولا يعتقدون  
 أنهم يخلقون شيئاً ولا أنهم يملكون نفعاً أو ضرراً وإنما يقصدون التبرك بهم لكونهم  
 أحباء الله المقربين الذين أحبط نفاهم وأجبتاهم وبركتهم يرحم الله عباده إلى  
 آخر ما في كتابه وكتابه الردية المذكور بتمامه في شواهد الحق لليوسف النبها  
 فإن شئت فارجع إليه وفي شواهد الحق لليوسف النبها في أيضاً وأعلم  
 أن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم مشروعة مطلوبة بالكتاب والسنة وأجماع  
 الأمة وبالقياس أما الكتاب فقوله تعالى ولوا أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك  
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول فاعبدوا الله توأباً رحيماً . دل على حث  
 الأمة على المجئ إليه صلى الله عليه وسلم والاستغفار عنده واستغفاره لهم وهذا  
 لا ينقطع بموته ودل أيضاً على تعليق وجباتهم الله توأباً رحيماً بمجيئهم واستغفار  
 لهم واستغفار الرسول لهم فأما استغفاره صلى الله عليه وسلم فهو حاصل لجميع  
 المؤمنين بنص قوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصح في  
 مسلم عن بعض الصحابة أنهم قالوا من الآية ذلك نأذوا وجد مجيئهم واستغفارهم  
 فقد تكملت الأمور الثلاثة الواجبة لتوبة الله ورحمته وليس في الآية ما يعين  
 تأخير استغفار الرسول صلى الله عليه وسلم عن استغفارهم بل هو محتمل و  
 المعنى يؤيد أنه لا فرق بين تقدمه وتأخره فإن القصد ادخالهم للمجيئهم و  
 استغفارهم

وأستغفارهم تحت مني شمله استغفار النبي صلى الله عليه وسلم هذا أن  
جعلنا واستغفر لهم الرسول عطفاً على فاستغفروا الله أماناً جعلناه  
عطفاً على جاؤك فلا يحتاج لذلك كما إذا قلنا أن استغفاره صلى الله عليه  
وسلم لأقمته لا يتقيد بحال حياة كما دلت عليه الأحاديث الآتية فلا يفر  
عطفه على فاستغفروا الله إذا مكن استغفاره صلى الله عليه وسلم لأقمته  
بعد موته وقد علم كما شفقتة ورحمته عليهم فمعلوم أنه لا يترك ذلك  
لمن جابه مستغفراً ربه سبحانه وتعالى حينئذ ثبت على كل تقدير أنت  
الأمور الثلاثة المذكورة في الآية حاصلة لمن جاء إليه صلى الله عليه وسلم  
في حياته وبعد وفاته والآية الكريمة وأن وردت في قوم معينين في حال  
الحياة لكن تقوم بعموم العلة كل من وجد فيه ذلك الوصف في الحياة و  
بعد الممات ولذلك فهم العلماء منها العموم للجائين وقد صح أنه صلى  
الله عليه وسلم حتى في قبره فمن جابه بعد وفاته واستغفر فيستغفره  
الرسول في قبره وقوله تعالى ومن خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم  
يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ولا شك عند من له أدنى مسكة من  
ذوق العلم أن من خرج لزيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم يصدق عليه  
أنه خرج مهاجراً إلى الله ورسوله لما يأتي أن زيارته صلى الله عليه وسلم  
بعد وفاته كزيارته في حياته داخلية في الآية الكريمة قطعاً فكذا بعد وفاته  
بعض الأحاديث الآتية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من زارني  
بعد موتي فكأنما زارني في حياتي قال السبكي هذا لمن أجود الأحاديث أنشأ  
ومنها من صحح فزار قبري وفي رواية فزارني بعد وفاتي وفي رواية فزارني



بعد وفاته عند قبري كان كن زارني في حياتي وصحني وفي رواية أشار السبكي  
إلى صحتها من حج زارني في مسجد بعد وفاتي كان كن زارني في حياته ومنها خبر  
الدارقطني وغيره من زارني بعد موتي فكانوا زارني في حياته ومن مات بأحد الحرمين  
بعث من الاثنين يوم القيمة وغير هذه الأحاديث من الأحاديث المذكورة في  
شواهد الحلق قال ابن حجر ثم هذه الأحاديث كلها أما صريحة وهي الأكثر أو ظاهرة  
في نذب بل تأكد زيارته صلى الله عليه وسلم حياً وميتاً للذكر والأئمة من قرب أو بعد  
فيستدل بها على فضيلة شد الرحال ونذب السفر للزيارة حتى للنساء أي اتفاقاً  
كما أخذ الرعي من قولهم وأما الأجماع فقد نقل جماعة من أئمة جملة الشرع الشريف  
الذين عليهم المدار والمعول الأجماع على الزيارة بلا خلاف فيها وإنما الخلاف بينهم  
في أنها واجبة أو مندوبة وأكثر العلماء على نذبها دون وجوبها وعلى كمال من  
القولين فهي مع مقدمايتها من نحو السفر وليو بقصد لها فقط دون أن يقسم إليها  
قصد اعتكاف أو صلاة بمسجده صلى الله عليه وسلم من أهم القربات وأرجى الطاعات  
والسبل إلى أعلى الدرجات وأما القياس فقد جاء أيضاً في السنة الصحيحة للثقة  
عليها الأمر بزيارة القبور فقبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أول وأخرى وأحق وأعلى من قبر غيره بل لا مناسبة بينه صلعم وبين غيره وأيضاً فقد ثبت أنه صلى الله  
عليه وسلم زار قبوراً صحابه بالبقيع وبأحد فقبره الشريف أولى لماله من الحلق وهو  
جواب التعليل انتهى شواهد الحلق باختصار وبتقديم وتأخير أي على غير ترتيب ما  
ذكرناه وبعد ثبوت الزيارة فاعلم أن الزيارة من أعظم أنواع الاستغفارة إلى الله تعالى  
بوسيلته عليه الصلوة والسلام لقضاء حوائج الزائرين ويتبع مشروعيتها السفر لزيارة  
قبره الشريف مشروعيتها السفر لزيارة سائر الأنبياء والأولياء خلافاً لمن منع ذلك كله من  
شذاد علماء

شَذاذ علماء الأسلام وسُئِلَ الشَّهاب الرَّمْلِي الشَّافِعِيُّ رَجَّحَ عَمَّا يَقَعُ مِنَ الْعَامَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ عِنْدَ الشَّدَاذِ يَا شَيْخَ فُلَانٍ وَفُحُودُكَ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْأَسْتَغَاثَةَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ وَالصَّالِحِينَ جَائِزَةٌ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ يَقُولُ مَصْنُفُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يُشِيرُ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ إِلَى جَوَازِ التَّوَسُّلِ وَالْأَسْتَغَاثَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ قَالَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ الْأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ وَيُجْجُونَ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ آهَ بِأَخْتِصَارٍ قَالَ أَبُو جَرَّةٍ الْجَوَاهِرُ لِلْمَنْظَمِ مِنْ خِرَافَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ الَّتِي لَمْ يَعْلَمْهَا عَالَمٌ قَبْلَهُ وَصَارَ بِهَا بَيْنَ أَهْلِ الْأِسْلَامِ مِثْلَةٌ أَنَّهُ أَنْكَرَ الْأَسْتَغَاثَةَ وَالتَّوَسُّلَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ ذَلِكَ كَمَا افْتَنَى بِهِ بَلِ التَّوَسُّلُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسَنٌ فِي كُلِّ حَالٍ قَبْلَ خَلْقِهِ وَبَعْدَ خَلْقِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَمَا يَدُلُّ لَطَلِبُ التَّوَسُّلِ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ خَلْقِهِ مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحِّحَهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَمَّا أَقْرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ قَالَ رَبِّ اسْأَلْكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا مَا غَفَرْتَ لِي قَالَ اللَّهُ يَا آدَمُ كَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا وَلَمْ أَخْلُقْهُ قَالَ يَا رَبِّ لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ رَفَعْتَ رَأْسِي فَرَأَيْتَ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تَضِفْ إِلَى اسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ فَقَالَ لَهُ صَدَقْتَ يَا آدَمُ أَنَّهُ لَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيْهِ وَأَذْسَأُ لِلَّهِ بِحَقِّهِ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكَ وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ) وَالْمَرَادُ بِحَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبُّبَتُهُ وَمَنْزِلَتُهُ لَدَيْهِ تَعَالَى أَوْلَ الْخَلْقِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ أَوْلَ الْخَلْقِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِفَضْلِهِ لَهُ وَمِنْ كَرَامَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رُبِّهِ أَنْ لَا يَحْتَجِبَ السَّائِلُ بِهِ وَالتَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِجَاهِهِ وَفِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحِّحَهُ: أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَمَرَ ابْنَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فقال ادع الله لي أن يعافيني فقال أن شئت دعوت وأن شئت صبرت وهو  
 غير لك قال فادعه وفي رواية ليس لي قائد وقد شفع علي فأمَرَ أن يتوضأ  
 فيحسن وضوئه ويدعو بهذا الدعاء اللهم أني أسئلك وأتوجه إليك بنبيك محمد  
 صلى الله عليه وسلم بنبي الرحمة يا محمد أنت أتوجه بك إلى ربي في قضاء حاجتي لتقضي لي  
 اللهم شفيعي في ( وصحه أيضاً البيهقي وزاد ( فقام وقد أبصر ) وفي رواية (  
 اللهم شفيعي في ) وشفيعي في نفسي ) وأنما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم  
 يدع له لأنه أراد أن يحصل منه التوجه وبذل الافتقار والانكسار والأضطراب  
 مستشفعاً به صلى الله عليه وسلم ليحصل له كمال مقصوده وهذا المعنى حاصل في حياته وبعد  
 وفاته صلى الله عليه وسلم ومن ثم استعمل السلف هذا الدعاء في حاجاتهم بعد موته <sup>عظ</sup>  
 وبعد موته صلى الله عليه وسلم <sup>عظ</sup> علم عثمان بن حنيف الصحابي راويه لمن كان له حاجة  
 عند عثمان بن عفان رضى الله عنه بعد موته صلى الله عليه وسلم وعسر عليه قضاءها  
 منه وتعلل فقضىها رواه الطبراني والبيهقي وقال الطبراني بسند جيد توسل به  
 صلى الله عليه وسلم بالأنبياء قبله وروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر في دعائه بحق  
 نبيك والأنبياء الذين من قبلي ( فلا فرق بين التوسل في حال الحياة وفي حال  
 الحياة لأن التوسل في المالين قد ثبت بالأحاديث التي قد ذكرنا أنها في شراعتهم  
 الحق أيضاً أن محمداً رسول الله عليه أفضل الصلوة وأكمل التسلمات سادات الرسل  
 وسيد الخلق على الإطلاق وأحب الرسل إلى الملك الخلاق والمسلمون لا يزالون  
 يعلمون يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم سيد الخلق في الدنيا والآخرة وأنه مقبول  
 الشفاعة عند الله تعالى في الدنيا والآخرة ويؤمنون به إليه عز وجل ليبلغهم مناهم  
 في دنياهم وآخرتهم ويتركون أولادهم على هذه الاعتقادات الصحيحة والأيمان الصريح هذا شأن



للمسلمين من الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم إلى الآن نعم قد شذ منهم  
 فرقة من أهل الإيمان تلاعب بهم الشيطان فستول لهم أن تعظيمه صلى الله عليه وسلم  
 كسائر الأنبياء والأولياء والصالحين إلى درجة الاستغاثه بهم والرحلة إلى زيارتهم  
 واعتقاد أن لهم عند الله جاهاً يحل بتوحيد الله تعالى فحسدوا الأنبياء والأولياء  
 والصالحين بعد مماتهم من كل وصف جميل يكون سبباً للتوسل والتشفع بهم إلى الله  
 تعالى وجعلوهم بعد موتهم كسائر الناس لا مزية لهم عليهم بشيء وأمام هذه  
 الفرقة الشاذة المفتونة المانعة من الرحيل إلى زيارة قبورهم والاستغاثه بهم  
 إلى الله تعالى حتى السيد الأعظم صلى الله عليه وسلم هو الشيخ أبو العباس  
 تقي الدين بن أحمد بن تميمية الحنبلي وليس هذا مذهب الإمام أحمد حاشاً ثم  
 حاشاً ثم حاشاً كيف يكون هذا مذهبه رضى وهو كان من أشهر الأئمة =  
 بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلازمة الاقتداء به في الجزئيات و  
 الكلمات حتى أنه لم يأكل البطيخ لأنه لم يبلغه كيفية أكله له أنراه بعد  
 هذا يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس له جاه عند الله تعالى  
 ويمنع التوسل به إليه تعالى والرحلة إلى زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم  
 ويقول أنه بعد موته مثل آحاد المسلمين سبحانه هذا بهتان عظيم وقد  
 بسط الإمام السبكي في خصوص المذاهب الأربعة في استحياب التوسل و  
 الزيارة في كتابه المسمى بشفاء السقام في زيارة خير الأنام وهكذا كثير من  
 علماء الحنابلة من المتقدمين والمتأخرين يقولون بالاستغاثه وشدة الرجال  
 لزيارته صلى الله عليه وسلم ولزيارة الأنبياء والأولياء والاستغاثه بهم سوى  
 فرقة الوهابية المنشوبة إلى محمد بن عبد الوهاب الهدى حمله أياهم على اتباع

بدعة ابن التيمية وتلميذه ابن القيم وابن عبد الهادي وأمام هذه البدعة =  
 للفتونة في الحقيقة ابن التيمية أما ابن القيم وابن عبد الهادي فهما من أجل أصحابه  
 القاصرين لبدعته وإنما جاء ابن عبد الوهاب بعد ابن التيمية بخمس مائة سنة  
 فنشر هذه البدعة وأثار بذلك من الفتن ما عثم به الشر والبلاء وأريقت =  
 بحور من الدماء وذهب من نفوس المسلمين ما لم يعلم قدره إلا الله تعالى وجاء  
 في هذا العصر حسن صديق خان البهوبالي فأدعى الاجتهاد المطلق كما هو شأن  
 أصحاب هذه البدعة كلهم مجتهدون وزعمهم وأنفق أموال كثيرة وبذل جهده  
 في نصرة بدعة ابن التيمية ودعوة الناس إلى دعوى الاجتهاد المطلق وأخذ  
 الأحكام من الكتاب والسنة وفي شواهد الحق أيضاً أن دعوى الاجتهاد في  
 هذا الزمان دعوى كاذبة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها لأن الاجتهاد قد  
 انقطع منذ مائة من السنين باتفاق علماء المذاهب الأربعة فلم يبق =  
 لكل مسلم إلا أن يتبع مذهباً من هذه المذاهب الأربعة لعجزه عن فهم الكتاب  
 والسنة واستناده الأحكام منها بنفسه وقال العلامة ابن حجر الهيتمي لما أدعى  
 الجلال السيوطي الاجتهاد قام عليه معاصروه ورموه عن قوس واحدة و  
 كتبوا له سؤالاته مسائل أطلقها لأصحاب فيها وجهين وطلبوا منه أن  
 كان عنده أدنى مراتب الاجتهاد وهو اجتهاد الفتوى فليتكلم على الرابع  
 من ذينك الوجهين وعلى الدليل وعلى قواعد المجتهدين فرد السؤال من غير  
 كتابة واعتذر بأن له أشغالا تمنعه من النظر في ذلك فقال ابن حجر =  
 فتأمل صعوبة هذه المراتبة أفين اجتهاد الفتوى الذي هو أدنى مراتب  
 الاجتهاد يظهر لك أن مدعىها فضلاً عن مدعى الاجتهاد المطلق في حيرة

من أمره وفساد في فكره ثم قال ابن حجر وأذا كان بين الأئمة نزاع طویل في  
أن أمام الحرمين وحجة الإسلام الغزالي وناهيك بهما هاهنا من أصحاب  
الوجوه مع قوله لوضاع نصوص الشافعي لأئمتها من صدرى أولا فاذالم  
يتأهل هؤلاء الأكا برلرتبة الاجتهاد المذهب فكيف يسوغ لمن لم يفهم أكثر  
عبارةهم على وجهها أن يدعى ما هو أعلى من ذلك وهو الاجتهاد المطلق  
سبحانك هذا بهتان عظيم واعلم أن العلامة الكردي قال في فتاواه بعد  
أن نقل عن الأئمة أنقطاع الاجتهاد منذ عصور طويلة وبعد أن نقل  
قول الفخر الرازي والامامين الرافعي والنووي الناس كالمجتهدين اليوم  
على أنه لا مجتهد وحكم من لم يبلغ رتبة الاجتهاد أذا رأى حديثاً صحيحاً  
ولم تسمح نفسه بخالفته أن يفتش عنه أخذ به من المجتهدين فيقلد  
فيه كما نبه النووي على ذلك في الروضة أذا استنبط من الكتاب والسنة  
لا يجوز إلا أن بلغ رتبة الاجتهاد كما نصتوا عليه انتهى وفي الأنوار عن  
الرافعي القوم كالمجتهدين على أنه لا مجتهد اليوم وقال العالم الاقطار الشامية  
ابن أبي الدم بعد سرده شروط الاجتهاد المطلق هذه الشروط يعز وجودها  
في زماننا في شخص العلماء بل لا يوجد اليوم مجتهد مطلق ولا مجتهد في مذهب  
تعتبر أقواله وجوهاً مخرجة على مذهب أمامه وقد قال شيخ الأئمة القفال  
الفتوى قسمان أحدهما من جمع شرائط الاجتهاد وهذا لا يوجد والثاني من  
يشغل مذهب واحد من الأئمة كالشافعي وعرف مذهبهم وصار حاذقاً فيه  
بحيث لا يشك عنه شيء من أصوله فاذا سئل عن حادثه فإن عرف لصاحبه  
نقلاً أجاب عليه ولا يجتهد فيها على مذهبه ويخرجها على أصوله وهذا أعز من



الكبريت الأحمر فإذا كان هذا قول القفال مع جلالة قدره وكون تلامذته  
أصحاب وجوه في المذهب فكيف بعلماء عصرنا ومن جملة تلامذته القاضي حسين  
فوالفوداني ووالد أئمة الحرمين والصيدلاني وغيرهم ومجوت أصحاب أبي  
حامد أنقطع الاجتهاد وتخرج الوجوه من مذهب الشافعي وغايتهم نقله وحفظه إلى  
هنا كلام ابن الدم وقد صرح حجة الإسلام الغزالي بخلوع عصره من مجتهد وقال في الأحياء  
أما من ليس له رتبة الاجتهاد وهو حكم كل أهل العصر فأنما يفتي فيه ناقل عن مذهب  
صاحبه وقال في الوسيط هذه الشروط يعني شروط الاجتهاد للمعتبرة في القاضي قد  
تعدت في عصرنا وإذا تقرر ذلك فاعلم أن الجنون فنون وأن من أفتى فنونه  
جنون هؤلاء الطلبة المحققين الذين ظهروا في هذا الزمان السيئ وجعلهم الشيطانات  
صلابة فجلهم على دعوى الاجتهاد وفهم الكتاب والسنة وأخذ الأحكام منهما  
بدون حاجة إلى تقليد أحد من أئمة الدين وصاروا يقولون هم رجال ونحن  
رجال وبعضهم إلى الآن لا يحسن الاستنباط فضلاً عما هو فوق ذلك من أوصاف  
العلماء وأين هم من الأئمة الذين أجهدوا نفوسهم في العلوم وأفتوا أعمارهم فيها  
وهم أن لم يكونوا أنعاماً حقيقة فهم كالأنعام بل أضل سبيلاً ومن يضل الله فخاله  
من هاد هذا وما ذكرناه ونقلناه كله موجود في شواهد الحق لكن من غير ترتيب  
دعتم سالمين وحماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وعلى آله  
وأحبابه الطيبين الطاهرين .

( المکتوب التاسع والثمانون ) إلى اللامحمد سعيد القره كوی في جواب سؤاله  
عما فعله الحكومة التركية في سدة لبنان وجسر بوزغاز من بيعها .

باسمہ سبحانہ والصلوة والسلام على من نبى بعده وعلى آله وأحبابه والتابعين وقضده

فمن كلب السدة السنية ذى النظر محمد مظهر إلى الأخ في الله والمحبة للملا محمد سعيد  
 القره كوى الأصل حفظه الله غلب السلام والدعاء والاستدعاء والتفحص عن  
 الأحوال جعلها الله موافقه لرضاته فليكن معلوماً بأن ما سئلت عن فعله  
 للحكومة التركية في سيد كبان وجير بوغاز من بيدها مدة سنة أو ثلاث  
 سنوآت مثلاً وعن أن هذا التعامل من أى نوع من المعاملات الشرعية =  
 قلنا في الجواب أنه أنما يكون من بيع العهدة وبيع الرضاء وأين لم يكن خبر  
 الحكومة ولا المشتري مما ذكرناه من العقد لكن تصادف عقدهما ذلك =  
 العقد لا غير لأنه لا يمكن صدق ذلك العقد على غير هذا من العقود  
 الشرعية كالأجارة والشركة وغيرهما بناء على ما فتشناه من الكتب الشرعية  
 لأن الحكومة يعطيه ما أخذه من الثمن للمشتري مع المنافع الحاصلة منها =  
 بعد تمام المدة فيأخذ للبيع كما هو بيع العهدة والعقد الشرعى وأن لم يكن صادراً  
 من كلا الطرفين لكن الرضاء حاصل بينهما كما سببنا حكم ذلك بعد وليكن =  
 معلوماً الآتى ورأينا في هذه المسئلة هذا الذى ذكرناه والله سبحانه وتعالى  
 أعلم والآن نشرع في بيان عقد بيع العهدة مفصلاً أن شاء الله تعالى وهو  
 على ما في كتاب بغية المسترشدين ناقلاً عن فتاوى عبد الله بن الحسين  
 بن عبد الله باقيقه في باب العهدة مسئلة بيع العهدة المعروف بالهبة وجائز  
 تثبت به الحجة شرعاً وعرفاً على قول القائلين به وقد جرى عليه العمل في غالب  
 جهات المسلمين من زمن قديم وحكمت بمقتضاه <sup>بمقتضاه</sup> الحكام وأقره من يقول به  
 من علماء الإسلام مع أنه ليس من مذهب الشافعى وإنما اختاره من اختاره  
 ولحقه من مذاهب الضرورية المأثورة إليه ومع ذلك والأختلاف في محته من

أصله وفي التفرع عليه لا يخفى على من له الهام بالفقه وصورته أن يتفق المتبايعان على أن البائع متى أراد رجوع المبيع إليه أنه بمثل الثمن المعقود عليه وله أن يقيد الرجوع بحدّة فليس له الفك إلا بعد مفيتها ثم بعد للمواطأة يعقد أن عقداً صحيحاً بلا شرط أو لوقوع شرط العهدة المذكورة في صلب العقد وبعده في زمن الخيار أفسده فليتنبه لذلك فإنه مما يقفل عنه ثم إذا انعقد البيع المذكور فللمتعهّد ووارثه التصرف فيه تصرف الملاك يبيع وغيره ولو بأزيد من الثمن الأول فإذا أراد المتعهّد الفك أنه بمثل ما بذل له للمتعهّد ويرجع هذا المتعهّد على المتعهّد منه فيبذل له مثل ما وقع عليه العقد بينها ويفسخ عليه ثم يفسخ هو على المتعهّد الأول ووارث كل كورثته أهـ بغية وفي كتاب ترشيح المستفيدين على فتح المعين في آخر فصل خيار المجلس والشرط وخيار العيب ( تنبيه ) أعلم أن بيع العهدة الشهيرة يحضر موت المعروف في حكمة المكرمة ببيع الناس ببيع عده وأمانة صحيح إذا جرى من مطلق التصرف في ماله ولم يذكر الموعد فيه في نفس العقد ولا ذكر بعده في زمن الخيار وصورته كما في فتاوى حج أن يتفقا على بيع عين بدون قيمتها وعلى أن البائع متى جاء بالثمن رد المشتري عليه مبيعه وأخذ ثمنه ثم يعقد أن ذلك من غير أن يشترطاه في صلب العقد وحكمه أنه يبيع صحيح إلا آخر ما في فتاوى حج في باب البيع فإن اشتراطه فيه فسد وحيث صح لا يجبر على نسخه قال في المحقق والنهاية لأن كل شرط منافي لمقتضى العقد أنما يبطل إذا وقع في صلب العقد أو بعده قبل لزومه لأن تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي وحيث صح أي بيع العهدة لا يجبر على نسخه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلاً وأجره ومهره قيمة وليد أهـ وفي المحقق قبله وقع لكثير من علماء حضرموت في بيع العهدة = المعروف في ملة



البيع الناس آراء واضحة البطلان لا تأتت على مذهبنا بوجه لفقوها من  
 حديثهم تارة ومن أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتقانهم لنقلها  
 فيجب أنكارها وعدم الالتفات إليها آه وفي فتاوى سليمان الكردي في كتاب  
 البيع فقول التحفة ومن أقوال في بعض المذاهب يومئ إلى وجود خلاف في محققها و  
 قد صرح في التحفة قبيل تفريق الصفقة بکراهة كل بيع اختلف في حله وأذا تقرر  
 ذلك فإن قلنا بعدم الكراهة كما يشهد له عدم تعرضهم لذكر كراهته فالأمر واضح  
 وأن قلنا بالكراهة لما بينته من وجهها وهو خلاف الوعد أن عزم عليه لأنه  
 مكروه أو الاستظهار على المشتري نظير ما علق به في الأعياب كراهة بيع العينة  
 بقوله لما فيه من الاستظهار على ذي الحاجة أو الخروج من خلاف من منع ذلك  
 أن وجد من يقول بالمنع منه والظاهر أن الكراهة لا تنافي الصدقة والوقف  
 وغيرهما من وجه البرآه فتاوى سليمان الكردي باختصار وتقديم وتأخير  
 فإن شئت فارجع إليه وأما بيع العينة الذي شرفه عبارة سليمان الكردي  
 ناقلاً عن الأعياب أنفاً فاللائق أن لا يبقى هو أيضاً بلا بيان وهو كما في فتاوى  
 الشيخ محمد صالح الرئيس وغيره من الكتب ونقص عبارة فتاويه وسئل عن  
 بيع العينة وهو أن يبيع شيئاً بثمن كثير مؤجلاً ثم يشتريه من المشتري  
 بعد قبضه بمال قليل ليبتغي الزائد بذمته هل هو حرام أو مكروه عند الأمام  
 الشافعي وهل حرمة باع الأئمة أم جوزوه وهل مثل ذلك إذا اشترى  
 شخص سلعة لنفسه ثم باعها على زيد وقبض ثمنها منه ثم اشتراها من  
 زيد بثمن كثير مؤجلاً أفيد لنا المسئلة واقعة وذلك حيلة مخلصته في  
 الوقوع في الربا ما الحكم في ذلك ! أجاب دغم حيث وجدت شروط البيع

وأركانها والعقبض الصحيح فالبيع والشرار المذكوران صحيحان ثم حيث الحيلة للخلصة من الربا فالكراهة دون التحريم وعبرة التحفة والحيلة للخلصة من الربا مكرمة بسائر أنواعها خلافاً لمن خص الكراهة في التلصص بربا الفضل والله أعلم آه باختصار قليل وفي حاشية ترشيح المستفدين على فتح المعين في باب البيع قال في العباب ببيع العينة صحيح وأن اعتباره لكن يكره وهو بيع نسيئة بثمن كثير مؤجل ثم ابتياعه من المشتري بعد قبضه بحال قليل ليبقى الزائد بذمته أو يبيعه بثمن قليل نقداً ثم ابتياعه منه بعد قبضه بكثير مؤجلاً قبض الثمن الأول أم لا آه ونرجع الآن إلى بيان بيع العهدة أيضاً وفي فتاوى سليمان الكردي في باب البيع سئل رَجَّحَ فِيمَنْ بَاعَ بَيْعَ الْعَهْدَةِ وَنَذَرَ لِلْمُشْتَرِي لَهُ بِالْأَقَالَةِ إِذَا جَاءَ بِثَمَنِهِ ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةٌ وَلَمْ يَجِئِ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ وَلَمْ يَطْلُبِ الْأَقَالَةَ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُ الْبَيْعِ عَلَى غَيْرِ الْبَائِعِ أَوَّلًا وَهَلْ هَذَا النَّذْرُ يُلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ وَكَيْفَ الْحَالُ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْبَائِعُ فِي الْبَيْعِ الْجَوَابُ لَا يَخْفَى أَنَّ النَّذْرَ قِسْمَانِ تَبَرُّرٌ وَجَاجٌ وَالرَّاجِحُ فِي الْجَاجِ تَخْيِيرُ النَّاذِرِ بَيْنَ فِعْلِ الْمَنْذُورِ وَكَفَارَةِ الْيَمِينِ وَأَمَّا التَّبَرُّرُ فَيُلْزِمُهُ مَا أَلْزَمَهُ إِذَا حَصَلَ الْمَلَقَ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّذْرِ الْجَاجِ وَنَذْرِ التَّبَرُّرِ أَنَّ الْأَوَّلَى فِيهِ تَعْلِيْقٌ بِمَرْغُوبٍ عَنْهُ (أَيُّ بِمَا لَا يَجِبُهُ) وَالثَّانِي فِيهِ تَعْلِيْقٌ بِمَرْغُوبٍ فِيهِ (أَيُّ بِمَا يَجِبُهُ) وَقَدْ بَسَّطَ سَيِّدُ الْكُرْدِيِّ فِي فَتَاوِيهِ فِي جَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ بَسْطاً طَوِيلًا لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ بِتَمَّاهُ وَلَكِنْ قَالَ بِالْخُلَاصَةِ ثُمَّ أَنَّ مَحْذُورَ النَّذْرِ بَأَن كَانَ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ فَيَنْظُرُ أَنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَجِبُ أَحْضَارُ مِثْلِ عَوْضِهِ فَهُوَ نَذْرُ تَبَرُّرٍ وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ فَوْرًا عِنْدَ وَجُودِ الْمَلَقِ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي لَا يَجِبُ ذَلِكَ فَهُوَ نَذْرُ جَاجٍ يَخَيَّرُ فِيهِ الْمُشْتَرِي عِنْدَ مَجِيئِ الْبَائِعِ بِثَمَنِهِ أَلَيْهِ بَيْنُ الْأَقَالَةِ وَعَدَمُهَا وَعَلَيْهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ عِنْدَ عَدَمِ الْأَقَالَةِ

عدم الأقالة ثم قال في آخر البسط وكلامهم الدال على جواز تصرف الناظر في  
الصورة المشروحة أكثر في المنع من ذلك فإن شئت فارجع إليه وفي كتاب  
ترشيح المستفيدين في آخر فصل خيار المجلس والشرط وخيار العيب أيضاً  
ناقلاً عن فتاوى العلامة عبد الرحمن بن محمد مزدوج الحضري ما نصه أصل بيع العهدة  
المعروفة في الجملة صحح أي بالشرط للمارة وإنما كلام الناس واختلافهم في أنه هل يلزم  
الوفاء بما تضمنته تلك المواظمة السابقة أم لا وأصل ذلك ينبني على الوفاء بالوعد  
هل هو واجب أم لا والعلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأمام مالك رضي في  
المسئلة السؤل عنها أن وقع الشرط في نفس العقد فالبيع باطل وكذا ما ترتب  
عليه من الشروط وأن وقع خارج العقد لزم المشتري ما التزمه ووعد به ويجب عليه  
عند دفع البائع الثمن في الوقت المشروط أيقاع الفسخ وقبض الثمن فإن امتنع من  
ذلك أجبره الحاكم لا يخالف عندهم في ذلك لأن شد وأذامات المشتري قام ورث  
مقامه إنما التزمه على ما صححه جماعة من المالكية وعليه عمل قضاتهم وإن خالف جماعة  
هكذا نقله عنهم قاضي مكة المشرفة الفقيه الأمام برهان الدين بن ظهيرة رحمه قال  
هذا البيع فاش مشهور بحكمة المشرفة وأعمالها أنه قال وللحنفية كلام في  
المسئلة أيضاً فعلمت بذلك أنه لهذه المسئلة أصلاً قديماً وأن كان من  
مذهب الغير ويقال أنه أول من أنتشر عنه هذه المسئلة من الشافعية في  
بلاد اليمن هو القاضي مسعود بن علي اليمني شارح جامع الشيخ أبو اسيراق  
الشيرازي وقال شيخنا الفقيه عبد الله بن أحمد أبو مخرمة في فتاويه وهو  
أن القاضي محمد بن سعد أبا شكيل شارح الوسيط افترى بصحة هذا العقد و  
ألزام المشتري ما التزمه ووعد به وأنه أنتشرت عنه هذه المسئلة في جهة الشام



وحضرموت حتى لا نعلم أحد من فقهاء تلك الجهة يخالف في أصل المسئلة وأن اختلفوا في تفاريحها إلا العقبة عبد الله العمودي فإنه منعه أيام ولا يته بدو عن وانا  
اختار جواز تقاطع هذا العقد للعوام تقليداً للمحنفة والمالكية وغيرها في ذلك  
فأن العاصي لا مذهب له على الرأى آه كلام شيخنا المذكور آه ما نقلته من فتاوى  
أبن مزروع ولها مزيد بيان في فروع المسئلة في كتاب بغية المسترشدين وفي فتاوى  
سليمان الكردي وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرأى شئت فارجع إليها هذا حاصل  
ما نقله أتمتسنا من الخلاف والتفصيل في بيع العهدة والسادة المحنفة أيضاً أختلفا  
واسع فيه ويسمونه بيع الوفاء قال في الدر المختار وصورته أن يبيعه العين بألف  
على أنه إذا رد الثمن رد عليه العين وسما الشافعية بالرهن للمعاد ويسمى بعصر  
بيع الأمانة وبالشام بيع الطاعة قيل هو رهن فتضمن زوائده وقيل هو بيع بعيد  
الانتفاع به وفي أقواله شرح للجمع على النهاية وعليه الفتوى وقيل أن بلفظ البيع لم  
يكن رهناً ثم أن ذكر الفسخ فيه قبله وزعماء غير لازم كان بيعاً فاسداً ولو ذكره بعده  
على وجه الميعاد جاز ولزم الوفاء به لأن المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس  
لهو الصحيح وفي البرازية ولو باعه لأخرباً نأوقف على أجازة مشتريه وفاء ولو باعه  
المشتري فللبائع أو ورثته حق الاسترداد وأفاد في الشربلالي أن ورثة كل  
من البائع والمشتري يقوم مقام صورته نظراً لجانب الذهن إلا آخر ما في الدر قال  
أبن عابدين في در المختار قيل هو رهن قد مناً أنفاً عن جواهر الفتاوى أنه الصحيح  
قال في الخيرية والذي عليه الأكثر أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الأحكام  
آه وفي مجلة الأحكام إذا شرط في بيع الوفاء قدر من مضاف للبيع للمشتري صح  
ذلك أو إلى غير ذلك مما مر أطلوا به في كتبهم آه ترشيح المستفيدين باختصار و  
زيادة قليلة

زيادة قليلة وليكن معلوماً أيضاً بأنه لما لم يكن بيع الستد والجربعد  
 مشرعت وصيغة شرعية وقد عثت البلوى في هذا الزمان في كل بيع وشراء  
 بعدم وجود الصيغ الشرعية واضطرت العرف والعادة في كل محلكة بذلك  
 فتدعوا الضرورة إلى إلحاق تلك البيوع ببيع المعاوضة لأن الحكم دائر مع العرف  
 والعادة والمعتبر في ذلك التراضي والصيغة أغما اشترطت للدلالة على الرضا  
 لأنه شيء خفي فإذا وجد المعنى الذي اشترطت الصيغة لأجله فينبغي أن  
 يكون هو المعتمد بشرط أن يكون المأخوذ بعدل الثمن كما هو المفهوم والمصرح من  
 كلام صاحب ترشيح المستفيدين في باب البيع وقد نقل عن كتاب رحمة الأمة في هذا  
 الموضوع هل يشترط في الأشياء الحقةرة الأيجاب والقبول كالحظيرة قال أبو  
 حنيفة في رواية لا يشترط في الحقةرة والحظيرة وقال في رواية أخرى يشترط  
 في الحظيرة دون الحقةرة وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترط مطلقاً وكل ما  
 رآه الناس بيعاً فهو بيع أه رحمة الأمة وقد نقل قبيل هذا عن الحنفية على أبي  
 شبيب قال مالك ينقذ البيع بكل ما يعدة الناس بيعاً وأستحسنه ابن  
 الصباغ واختاره النووي قال هو الرأى دليل لأن لم يصح في الشرع اشتراط لفظ  
 فوجب الرجوع إلى العرف كغيره ومن اختاره للتولية والبعوى وغيرهما أه ترشيح  
 المستفيدين وأما بيع المعاوضة فهو أن يتفقا على شئ ومن لم يوجد من أحدهما  
 لفظ صريح ولا كناية كما في بعض الكتب وقال م في نهبايته هو أن يتراضيا ولو  
 مع السكوت منها وفي حاشية ع ش ولا تقتيد بالمعاوضة بالسكوت بل كما تشمل  
 تشمل غيره من الألفاظ الغير المذكورة في كلامهم الصريح والكناية أه ع ش في  
 بغية المسترشدين نا نلاء فتاوى الشريف العلامة علوى بن سقاف بن محمد

الجفري (مسألة) اشترى صاعاً كثيراً أو أمتعة من غير صيغة بيع لا صريح  
 ولا كناية جاز ذلك عند مجوز بيع المعاطاة ولا أثم وعلى المذهب يحرم و  
 يطالب به في الدنيا لا في الآخرة على الأصح (قائده) الاستحجار وهو أخذ الشيء  
 شيئاً فشيئاً في أوقات أن كان مع تقدير الثمن كل مرة ففيه خلاف للمعاطاة والآلة =  
 فباطل قطعاً على ما قاله النووي آه اتحاد شرح المنهاج آه بغية وفي النهاية للرملي =  
 أما الاستحجار من بيع فباطل اتفاقاً أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن =  
 الفزالي تسامح فيه أيضاً بناءً على جواز المعاطات وعلى الأصح لا مطالبة بها في الآخرة  
 أي من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد إذا لم يوجب مكفر كما هو ظاهر للرضا  
 أمّا في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذه أن كان باقياً وبذله أن تلف ويجرى خلافها  
 في سائر العقود المالية آه نهاية قال في المغني من الأجرة والرهن والعبدة ونحوها  
 آه مغيث وفي حاشية ع ش قوله حيث لم يقدر الثمن إلخ أي ولم يكن مقداره معلوماً =  
 للعاقدين باعتبار العادة أي بسبب المعاطات أي بما يأخذه كل من العاقدين بالمعا  
 طاة من الكبار في كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه للعقد خلافاً لآه ع ش وفي  
 فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل عن كيفية الاستحجار عن بيع وهل هي مبنية على  
 أصل للذهب على المختار في المذهب فإن قلتم على المختار فهل هو اختيار النووي  
 أم اختيار الجمهور فيما يعد الناس بيعاً أفوتونا أجاب نعم هي مبنية على وجه =  
 أخرجه ابن سيرج في الروضة للنووي (فرع) المعاطاة ليست بيعاً على المذهب  
 وأخرج ابن سيرج قولاً من الخلاف في مصير الهدى منذوراً بالتقليد أنه يكتفى  
 بها في المحقرات وبه آفته الرويان وغيره والمحقق كره في خبر وغيره مما يعتاد فيه المعا  
 طاة وقيل هو ما دون نصاب السرقة ثم قال قال مالك ربح ينقذ بكل ما =  
 يعدّه الناس

في حاشية  
 المعاطاة



يَعِدُّهُ النَّاسُ بَيْعاً وَأُسْتَحْسِنُهُ أَبُو الْقَبَّاحِ قُلْتُ هَذَا الَّذِي أُحْسِنُهُ أَبُو الْقَبَّاحِ  
هُوَ الرَّاجِحُ دليلاً هُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الشَّرْعِ لِقَطْعُ فَوْجِبِ الرَّجُوعِ إِلَى الْعَرَفِ  
كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَمِمَّنْ اخْتَارَهُ لِلتَّوَلَّى وَالْبَقُولَى وَغَيْرَهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ كَلَامُ  
الرَّوَضَةِ وَاللَّهُ سَمِيحٌ أَعْلَمُ بِهِ قَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الرَّائِسِ وَفِي رَوْضِ الْمَطَالِبِ  
مَعَ شَرْحِهِ أَسْنَى الْمَطَالِبِ لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ (فِرْع) وَلَا يَنْفَعُ الْبَيْعُ  
بِالْمَعَاطَاةِ إِذَا الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ بِوَضْعِهِ وَأَخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ لِلتَّوَلَّى وَالْبَقُولَى  
الْأَنْفَعَادُ لَهُ فِي كُلِّ أَيْ بِكُلِّ مَا يَعِدُّ النَّاسُ بَيْعاً لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَشْتَرَاطُ لِقَطْعِ فِرْعِ  
لِلْعَرَفِ كَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ الْمَطْلُوقَةِ وَبَعْضُهُمْ كَأَبْنِ سِيرِينَ وَالرَّوْيَانِي خَصَّصَ جَوَازَ  
بَيْعِ الْمَعَاطَاتِ بِالْمَحْقَرَاتِ وَهِيَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِيهَا بِالْمَعَاطَاةِ كَرُطْلِ خَبَرٍ =  
فَعَلِيَ الْأَوَّلُ وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ الْبَيْعِ بِالْمَعَاطَاةِ لِلْمَقْبُوضِ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ  
الْفَاسِدِ فَيُطَالَبُ كُلُّ صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَهُ وَيَبْدُلَهُ أَنْ تَلَفَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ  
فِي الْأَحْيَاءِ يَتَمَلَّكُهُ يَعْنِي لِلْبَائِعِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ الَّذِي قَبِضَهُ أَنْ سَاوَى قِيَمَةَ  
مَا دَفَعَهُ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ تَطَرُّعًا بِمِثْلِ حَقِّهِ وَلِلْمَالِكِ رَاضٍ هَذَا كَلَمَةً فِي الدُّنْيَا أَمَّا فِي الْآخِرَةِ  
فَلَا مَطَالِبَةَ لَطِيبِ النَّفْسِ بِهَا وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا نَقْلُهُ فِي الْجَمْعِ مِنْ أَبِي أَبِي  
عَصْرُونَ وَأَقَرَّةٌ قَالَ وَخِلَافُ الْمَعَاطَاتِ فِي الْبَيْعِ يَجْرِي فِي لَأْجَارَةٍ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ  
وَنَحْوِهَا قَالَ فِي الذَّخَائِرِ صُورَةُ الْمَعَاطَاةِ أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ وَالْمِثْنِ وَيُعْطِيَا مِنْ  
مِنْ غَيْرِ أَجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَدْ يَوْجَدُ لِقَطْعًا مِنْ أَحَدِهِمَا آه وَفِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِ عَلَى  
الشَّرْحِ الرَّوَضِيِّ قَوْلُهُ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ وَصُورَةُ الْمَعَاطَاتِ أَيْ قَالَ فِي الْجَمْعِ أَمَّا  
أُذَا كَانَ بِأَخْذِ الْحَوَائِجِ مِنَ الْبَيْعِ وَمِثْلِهِ بَعْدَ مَدَّةٍ وَيُعْطِيهِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ  
النَّاسِ فَأَنَّهُ بَاطِلٌ بِخِلَافِ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ لَفْظِيًّا وَلَا مَعَاطَاةً قَالَ الْأَذْرَعِيُّ

وهذا ما أفتى به البغوي وذكر ابن الصلاح في فتاويه نحوه والظاهر أنه قال بفتحها  
ومن كلامه أخذ المصنف ولكن الغزالي في الأحياء سماح في ذلك وأخذ الحاجات  
من البياع على ضربين أحدهما أعطني بكذا الحيا أو خبراً مثلاً وهذا هو الغالب في دفع  
إليه مطلوبه في قبضه ويرضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدى ما اجتمع عليه  
فهذا يجوز بصحته عند من يجوز المعاطاة فيما أراه الثاني أن ياتى مطلوبه من غير  
تعرض لثنى كأعطني رطل لحم أو خبر مثلاً فهذا محتمل وهو ما رأى الغزالي أباحته  
وصنعها المصنف والعرف جارئة وهو عمدة الغزالي في أباحته آه وفي حاشية ترشيح  
المستفدين على فتح للمعين قوله فلا مطالبة بها لك أن تقول الكلام جميعه مفروض  
فحين لم يعلم أو يظن رضا المأخوذ منه ولو بلا بدل أمّا من علم أو ظن رضاه فلا  
يتأتى فيه جنس في المعاطاة لأنهم إذا جاوزوا له الأخذ من ماله مجاناً مع علم الرضا  
أو ظنه فلا يجوز الأخذ عند بدل الشيء أولاً لأن للدار ليس على عوض ولا عده  
بل على ظن الرضا حيث وجد عمل به وحسن فلا يكون أخذه من باب البيع لتقديره  
ل من باب الظن الرضا بما وصل إليه وعجيب من الأئمة كيف أغفلوا التنبيه على ما  
ذكرته وكأنهم وكلوه إلى كونه معلوماً آه أيعاب آه ترشيح المستفدين وأعلم أن  
المفهوم مما نقلناه من كلامهم أن الاعتبار في العقود في هذا الزمان الرضا لعدم وجود  
الصفة الشرعية بين المتعاقدين كما هو معلوم فإذا كان الرضا حاصلًا بينهما  
فلا التقات إلى كون البيع والشراء بأي لفظ كانا وإلى أن لا يكونا بالألفاظ والدال  
على الرضا حينئذ هو عدم صدور النزاع بينهما من بعد هذا هو ما ظهر لنا ونراه والله تعالى أعلم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم على كبد المرسلين وآله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

(المكتوب التسعون) إلى الملا محمد المشهور بالساكن في أن الفلوس والبانقنوط نقد على

قول بعض من العلماء رحمهم الله .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبى بعده وعلى آله وأحبابه والتابعين  
قصده وبعد فحق كليب السدة السنية محمد مظهر الأفع في الله وللمحب الملا محمد المشهور  
بالسا حفظه الله غيب السلام والدعاء والاستدعاء والتفحص عن الأحوال جعلها الله  
موافقة لرضائه فليكن معلوماً بأن الفلوس والباقنوط نقد حقيقة على قول  
بعض ومثلي فإن لم يكونا نقداً حقيقة فيكونان نقداً مجازاً بلا خلاف لأن المقصود  
الرواج كما في فتاوى سليمان الكردي في كتاب البيع بعد بسط طويل في الجواب عن  
السؤال ولا يكتفى بنقل التمام ولكن ذكر قريباً إلى آخر الجواب عن السؤال ذلك قال  
في المنهاج ولو باع بنقد وفي بلد نقد غالب تعين قال في النهاية وأين كان الغالب  
مغشوشاً أو ناقص الوزن ثم قال وذكره النقد جرى على الغالب أو المراد به  
مطلقة العوض لأنه لو غلب في محل البيع عرض كفلوس وحنطة تعين ولو  
مع جهل وزنه وعلم من ذلك أن الفلوس لا تدخل في النقد إلا مجازاً وأين  
أوهمت عبارة الشارح كتابي للمقرى أنها منه إلى آخر ما في النهاية انتهى  
ما أردنا نقله عن فتاوى سليمان وفي فتاوى ابن زياد ولا شك أن الفلوس إذا  
راجت رواج النقدين فهي أولى بالجواز من العرض لأنها أقرب إلى النقود في مخرقة  
عن العرض بل قضية كلام الشيخين وصريح كلام المحلى أنها من النقد إلى آخر ما في فتاوى  
ابن زياد وفي النهاية للمصنف في قريب آخر كتاب البيع أو في البدل نقدان فأكثر أو  
عرضان كذلك ولم يوجب أحدهما وتفاوتاً قيمة أو رواجاً أشرط التعين لأحدهما  
لفظاً لانية فلا تكفي ثم قال فإن أنفقت النقود ونحوها وليوحيماً ومكسرة بأن  
لم تتفاوت قيمة وغلبة هي العقد بها من غير تعيين ويسلم المشتري ما شاء منها



ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم  
عز وجوده فإن فقد وله مثل وجب والآ فقيمته وقت للطالبة وهذه المسئلة  
قد عمت بها البلوى في زماننا في الديار المصرية في الفلوس إلى آخر ما في النهاية هنا  
وفي النهاية أيضاً لكن في فصل القرض ويرد حتماً حيث لا استبدال للمثل في المثل  
لأنه أقرب إلى حقه ولو في نقد أبطلت للعاملة به فشمع ذلك ما عمت به  
البلوى في زماننا في الديار المصرية من أقراض الفلوس ثم أبطاها أو أخرج غيرها  
وإن لم تكن نقداً أه ( أي حقيقة على قوله بل تكون نقداً على قول آخرين على ما مر  
فلا أقل تكون نقداً مجازاً كما علمت أي مما مر ) وخلاصة ما ينهم من النهاية في بيان  
حكم الغصب أن الأدمى وسائر الحيوان بالقيمة وغيره أي الحيوان من الأموال مثله  
ومتقوم فيضمن للمثل بمثله ما لم يتراضيا على قيمته لأنه أقرب إلى حقه فإن خرج للمثل  
على القيمة كالمؤلف ماء بمغارة ثم أجمعا بحل لا قيمة للماء فيه أصلاً لزمه قيمته =  
بحل الأتلاف بخلاف ما إذا بعث له قيمة ولو تافهة لأن الأصل للمثل فلا يعدل عنه  
إلا حيث ذلت ماله من أصلها وألا فلا كما لا نظر عند رد العين إلى تفاوت الأ  
مسار إلى آخر ما في النهاية وفي بغية المسترشدين في كتاب البيع ناقلاً عن  
فتاوى الأشعر اليميني أشتري بفلوس ثم قبل قبضه زاد السلطان في حسابها  
أو نقص لم يلزمه إلا عدد الفلوس المعقود عليها ولا عبرة بما حدث إلى آخر ما في  
البغية وفي فتح العين في فصل القرض والرهن ومجيب على المقترض رد المثل في المثل  
وهو النقد والحبوب ولو نقداً أبطله السلطان لأنه أقرب إلى حقه ورد المثل صوة  
في المتقوم وهو الحيوان والشياب والجواهر ولا يجب قبول الدرر عبيد ولا قبول  
المثل في غير محل الأقرض أن كان له غرض صحيح كأن كان لمقله مؤنة ولم يتحملها المقرض  
أو كان الموضع

أو كان للموضع مخوفاً إلى آخر ما في فتح المغين هذا وأقول لك ولجميع العلماء في المملكة  
أتقوا الله واخلشوا يوماً ترجعون فيه إلى الله واحذروا الكثير من الفتن والويل  
والويل واعلموا أن كل فتوى أو حيلة تضع حقاً لله تعالى أو لأحد من خلقه أو يسب  
محرمات في باطلا لا يرضى الله تعالى بها ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقرها نبي  
واتركوا الشبهات فمن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه هذا وصلى الله  
في حماية رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

(المكتوب الحادي والتسعون) إلى الملا رشيد الترتوبي في جواب سؤاله عن  
ما لو عقد امرأة بلا ولي تقليداً لأبي حنيفة ثم حلف بالطلاق وغير ذلك .

بأسمة سبحانه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله الملا رشيد  
الترتوبي حفظه الله غلبت<sup>ب</sup> لام والتبجيل والاستعداد عاء والتفكير في الأحوال  
جعلها الله مؤنقة لرضائه وليكن معلوماً بأن ما سئلت عن<sup>ب</sup> ما رأيته في كتاب  
تنوير القلوب وهو ما لو عقد امرأة بلا ولي تقليداً لأبي حنيفة ثم حلف بالطلاق  
أنه لا يفعل شيئاً وفعله ناسياً فأفتاه حنفي بتوقيع طلاق من فعل المحلوف ناكراً  
ثم أفتاه الشافعي بعدم الحنث بالنسيان فيمتنع عليه التمتع بتلك المرأة مقلداً  
للشافعي بناءً على العقد الذي قلده فيه أبا حنيفة لأنه زال أثره بالحنث  
بالنسيان عنده فإن رجع عن تقليده إلى تقليد الشافعي وجد العقد على مذهب  
هبة جازله التمتع حينئذ فقد أفتى الرقلي فيمن عقد على امرأة بلا ولي مقلداً  
أبا حنيفة ودخل بها ثم طلقها ثلاثاً بأنه يجوز له الرجوع عن التقليد لأجل  
عدم التخليل ويعقد عليها على مذهب الشافعي نعم أن حكم بجهة التقليد

الأول حاكم يرى صحته لم يجز الرجوع عن التقليد الأول حينئذ ولو تولى القاضي  
 العقد بنفسه لم يكن ذلك حكماً منه بصحته بل لا بد في الحكم بهامس النطق به كأن  
 يقول حكمت بحجة العقد آه وما رأيت في آخر نور الصباح للشيخ سليمان الأسدي  
 من نقله عن حاشية الجيرمي على الأقتناع في فصل المداق وهي تنقل عن ابن قاسم  
 ونص العبارة ( فائدة ) إذا قلنا شخصاً الخفية وعقد على امرأة في مذهبه ثم طلقها  
 ثلاثاً فله الرجوع عن تقليده وتقليد مذهب غيره ويعقد عليها بلا محل آه وعن  
 نقله عن عدة علماء آخرين فنقول في الجواب بأن ما رأيت في الكتابين من القول  
 مخالف لما قاله ابن حجر في تحفته وفي فتاويه وما أمكننا التفتيش من كتبه الآخر  
 فالتفتينا بهما ونص عبارته في تحفته بعد بسط طويل على قول منهاج للنووي رآه  
 والوطاء في نكاح بلاولي يوجب مهر المثل لا الحد في فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه و  
 قد اتفقوا على أنه لا يجوز لعامى تعاطي فعل إلا أن قلنا القائل محله وحسنه فمن نكح  
 مختلفاً فيه فإن قلنا القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثاً تعين التحليل و  
 ليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تلفيق للتقليد في مسئلة واحدة وهو محتسب  
 قطعاً وأن اتفق التقليد والحكم لم يجز للحلل نعم يتعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم  
 التقليد لم يقبل منه أخذاً مما مر قبيل الفصل لأنه يريد بذلك رفع التحليل الذي لم يرفع  
 باعتبار ظاهر فعله إلى آخر ما في الحقة ونص عبارته في فتاويه في كتاب النكاح في المجلد الرابع  
 وسئل عن قاضي زوج امرأة مع حضور أبيها ولم يكن به مانع من الولاية ثم طلقها الزوج  
 ثم أراد أن يتزوجها لكون الأول كان فاسداً ما للحكم فأجاب بقوله لا يقبل من الزوج  
 صلاحي الولاية ولا من الزوجة هذه الدعوى بل يحكم بوقوع الطلاق ظاهراً وأنه لا قبل له  
 ولا بحلل ولا يقبل بنية شاهدة بما ذكر لأنها تريد أن ترفع حق الله سبحانه  
 وتعالى الذي هو



وتعالى الذي هو حصرتها عليه الأبعد التحليل نعم أن علم الزوج أن الولي  
لم يأذن للقاضي أصلاً وكذا الزوجة وتيقن ذلك يتقنا جازماً لا ريب فيه  
وتيقن أن القاضي شافعي وأن العقد باطل على المذهب الشافعي جازله فيما بينه  
وبين الله سبحانه وتعالى نكاح هذه المرأة بولي وشاهدين ومته أطلع عليها  
عاقبتها بقضيه جرميتها التي ترتب عليها باعتبار الحكم الظاهر في آخر ما في فتاوى  
وأن شئت فارجع إليه وإلى الخفة وفي كتاب نهاية الزميين شرح قرّة العين  
في باب النكاح فلو طلقها ثلاثاً ثم توافقا وأقام أو أقام الزوج بنيته بفساد  
النكاح لم يلف لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع =  
بذلك آه وفي فتاوى سليمان الكردي في باب في مسائل في التقليد سئل رجل في رجل  
أفتاه عالمان كبيران بتقليد أبي حنيفة في النكاح ثم أفتياه بتقليد الشافعي في الطلاق  
فاطلع على ذلك الشيخ محمد سنبل للكي فقال مقلد أبي حنيفة في النكاح لا بد أن  
يكون الطلاق على مقتضى مذهبه ولا يصح على مذهب غيره فأنت للمذهبين هو  
المعتمد أفتونا الجواب الحق ما ذكره شيخنا الشيخ محمد سعيد المذكور وذلك لمصرع  
أئمتنا بأن من شروط صحة التقليد عدم التلغيف بحيث يتولد من تلغيفه =  
حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين المقلدين نقل الشيخ ابن حجر في مواضع من تحفته  
الأجماع عليه قال ومن قال به أي يجوز التلغيف كأبن اللحام الخفي فقد خرق الأجماع  
ونقل في بعض مواضع الاتفاق عليه فشيء ممنوع منه بالأجماع أو بالاتفاق كيف  
يجوز الأخذ به والاتقاء هذا مما لا ينبغي الالتفات إليه وها أنا أمثل هورة من =  
صور التلغيف للممنوع في صورة السؤال وذلك لو تزوجها بعقد ولي وشهود  
فاسقين على مذهب أبي حنيفة مثلاً أو بلا ولي مع حضوره وعدم عضله ثم علق

طلاقها على البرائة من نفقة عدتها مثلاً فأدركها الزوج بمذهب الشافعي  
 من عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البرائة عنده من نفقة العدة كما هو مقرّر في محله  
 حرم على الزوج وطئها على مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة أمّا على المذهب الشافعي  
 فلا أنها ليست بزوجة عنده لعدم صحة النكاح من أصله فهي أجنبية يحرم وطئها ولو  
 لا شبهة خلاف أبي حنيفة ومن تابعه لكان زناً محضاً وأمّا على مذهب الإمام أبي حنيفة  
 الذي تزوجها عليه فلكونها بابت منه بالبرائة المذكورة فإن قلت هل لما أفتى به  
 الأمامان العالمان الكبيران متمسك من كلامهم قلت أمّا على قول ابن حجر ومن  
 نحا نحوه فلا فإن كلامه في فتاويه وغيرها مصرح بعدم الفرق في منع التلغيف  
 بين أن يكون في قضية أو قضيتين بل المدار عنده في المنع على وجود حقيقة لم يقل بهاء  
 أحد الأمامين وهو الظاهر وأمّا على ما مشى عليه ابن زياد في فتاويه من أن القارح  
 في التلغيف إنما يكون إذا كان في قضية واحدة بخلافه في قضيتين فإنه غير قارح في  
 التقليد قال السيد عمر بعد نقل كلامهما عن ابن حجر وابن زياد ولكل من القائلين  
 وجه وكفى بكل من القائلين قدوة والقول بالمنع أوفق بمشارب الناصرة وبعده  
 أوفق بمشارب العامة وأيده تلميذه ابن الجلال في رسالته فتح المجيد فيكون متمسك  
 ذنبك الأمامين ما جمح إليه ابن زياد لأنه تقليد في قضيتين وعبارة ابن زياد  
 لو تزوج شافعي على مذهب الإمام أبي حنيفة رضى ولم يخطر بباله الانتقال حال  
 العقد ثم غت له الانتقال بعد ذلك فإنه يجوز له وينقلب العقد صحيحاً إلى آخر  
 ما قاله فظاهر قوله وينقلب العقد صحيحاً يعني وإن كان فيه خلل في الأصل على مذهبه  
 والأفلا يقال فيه أنه أنقلب صحيحاً إذ هو صحيح من أصله ونقل ابن زياد عن فتاوى  
 البلقيين ما يؤيد ذلك فراجعه والله أعلم أه ما في فتاوى الكردي وبأنه قد قال

سليمان الكردي في فتاويه كما مر آنفاً وهو الظاهر أي قول ابن حجر وابن خالفة  
 ابن زياد وابن قاسم وغيرهما تابعاً للرملي الكبير وقال صاحب البغية  
 فيها وهو الأخطوط وقال السيد عمر كما مر في فتاوى سليمان الكردي والقول  
 بالمنع وهو قول ابن حجر أوفق بمشارب الخاصة وبعدمه وهو قول ابن  
 زياد أوفق بمشارب العامة فبناءً على هذا المذكور يكون قول ابن حجر هو  
 المفتى به وأقوى والله أعلم وبأنه قد نقل سليمان الكردي في الفوائد المدنية  
 عن الشيخ محمد سعيد سنبل للكي والشيخ محمد صالح المنطقية أن الاقتداء بما قاله  
 ابن حجر والشيخ محمد الرملي بل بما في الحفة والنهاية آه وقد صرح ابن حجر في  
 تحفته وفي فتاويه بعدم جواز ما رأيت في الكتابين وما رأيت في النهاية من  
 ذلك البحث شيئاً فيما نقله صاحب تنوير القلوب وهو عن الرملي الكبير  
 الذي هو أبو صاحب النهاية وبأنه قد نقل وقال سليمان الكردي في الفوائد  
 المدنية أيضاً وحكم الأفتاء بمذهب المخالف من المذاهب للدونة أنه يجوز أخبار  
 الغيرة وأرشاده إلى تقليده كما مر جوابه لاسيما إذا دعت الحاجة والضرورة  
 لا الاقتداء به كالقول والرجح الضعيفان في المذهب والله أعلم وبأن مكتوبك  
 المرسل لأجل التعزية قد وصل جزاك الله خيراً وأستدعي من بنت خالي وتغص  
 عنهما رحمهم سالمين في حماية رب الصالحين والصلوة والسلام على سيد المرسلين  
 وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

(المكتوب الثاني والتسعون) إلى اللار شيد الترتوبي في حق النكاح

والعقد بالتلفون والكتابة .

باسمهم سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه و



والتابعين قصده وبعد فحق كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الاخ في الله  
 الملا رشيد الترتوبي حفظه الله <sup>عليه السلام</sup> والبقيل والاستدعاء و  
 التفحص الأول جعلها الله موافقة لرضائه والاستدعاء من بنت الحال  
 والدعاء لك ولها بالشفاء بجاه سيد المرسلين عليه وعليهم أفضل الصلوة  
 وأكمل السلام والسلام على الأولاد وعلى كل من يسأل عنا خصوصاً الحاج موسى  
 والحاج حميد فليكن معلوماً بأن ما سئلت عنا هل يصح النكاح والعقد  
 بالتلفون قلنا في الجواب لا يصح النكاح بالكتابة والتلفون أما عدم صحة النكاح  
 بالكتابة فلأنها من الكناية كما هو مذكور في غالب الكتب في مذهبنا وأما بالتلفون  
 فلأنه لا يصح النكاح إلا بحضرة شاهدين وشرطها حرية وذكورة وعدالة وسمع  
 وبصر فلا يصح بحضرة من أنتفى فيه شرط مما ذكر كما هو مذكور في جميع الكتب وكلام  
 الأولياء بالتلفون وعقدهم به غير صحيح وأين لم يشك أن الصوت صوتهم لأنقاء  
 الشرطين الآخرين خصوصاً منها شرط الإبصار فلا تقبل شهادة أحمق ولا أعمى  
 لأن سد طرق المعرفة مع اشتباه الأصوات لأنه قد يحاكي الإنسان صوت  
 غيره فيشتبه صوته به فلا يكفي سماع شاهد من وراء جدار وأين علم صوته  
 لأنه لا يحصل به المعرفة يقيناً هو الرؤية والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للأبضاع  
 وحماية الأنكحة عن الجحود وفي النهاية للرملي في كتاب النكاح وسمع لأن  
 المشهود عليه قول فأشترط سماعه حقيقةً وبصيرة لما يأتى أن الأقوال لا  
 تثبت إلا بالمشاهدة والسمع وفي الأعمى وجه لأنه أهل للشهادة في الجملة والأصح  
 لا وأين عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة إلى آخر ما في النهاية وفي حاشية  
 على قول ومثله من بظلمة شديدة تقدم في البيع أن البصير يصح بيعه للمعين وأن  
 كان بظلمة شديدة

الكتابات ولا يصح النكاح  
 صحيح

كان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ولعل الفرق ما هنا  
 وثم أن المقصود من شهود النكاح أثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف  
 مع الظلمة وكتب أيضاً لطف الله به قوله ومثل من بظلمة أى لعدم علمها بالموجب  
 والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعها الأيجاب والقبول من غير  
 رؤية للموجب والقابل ولكن جزمنا في أنفسهما بأن للموجب والقابل فلان وفلان  
 لم يكف للعلة المذكورة آه وفي حاشية سليمان جمل في كتاب النكاح قوله وفي الشاهدين  
 ما يأتي في الشهادات ومنه أبصار الشاهدين العاقلين حال العقد كما ذكره  
 ثم روج هناك وقال ثم روي العقد بحضرة الأعني في البطلان العقد بظلمة  
 شديدة آه وكتب غ ش ما نصه وتقدم في البيع أن البصير يبيع ببيعته للمعتين  
 وأن كان بظلمة شديدة حالة العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر ولعل الفرق  
 بين ما هنا وثم أن المقصود من شهود النكاح أثبات العقد بهما عند النزاع وهو  
 منتف مع الظلمة وكتب عليه أيضاً قوله ومثل العقد أى لعدم علمها بالموجب  
 والقابل والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمعها الأيجاب والقبول من غير  
 رؤية للموجب والقابل ولكن جزمنا في أنفسهما بأن للموجب والقابل فلان  
 وفلان لم يكف للعلة المذكورة آه قوله فلو سمعها الأيجاب الخ ينافيه ما ذكره ثم ر  
 وج في باب الشهادات ونصه واللفظ للأول وكذا لو علم اثنين بيت ولا ثالث  
 معها يتعاقدان وعلم للموجب منهما والقابل لعلمه بمالك المبيع أو نحو ذلك  
 فله الشهادة بما سمعه منهما فلينظر ما الفرق بين هذه وبين العقد بظلمة  
 التي ذكرناه لا تصح الشهادة فيها فليتماثل آه جمل أقول لعل الفرق بينهما ما هو  
 للمفهوم والمصرح من كتب أصول الفقه كجمع الجوامع وهو أشبه حيث ذكر فيها



أَنَّ الْحَكْمَ الْجَائِزَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ أَنْ كَانَ لِمَوْجِبٍ مِنْ حِسِّيٍّ أَوْ عَقْلٍ أَوْ عَادَةٍ وَكَانَ مُطَابِقًا  
 بَقَاً لِلْوَاقِعِ فَهُوَ عِلْمٌ يَقِينٌ وَأَنَّ الْحَكْمَ الْجَائِزَ لِلْمَوْجِبِ وَهُوَ قَسَمَانِ مُطَابِقٌ وَغَيْرُ مُطَابِقٍ  
 وَهَذَانِ الْقَسَمَانِ أَيْضًا مِنَ الْعِلْمِ لَكِنْ عِلْمٌ غَيْرُ يَقِينٍ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ عِلْمٌ  
 يَقِينٌ لِأَنَّهُ كَانَ عَالِمًا بِالْمَوْجِبِ الْقَابِلِ مِنْ حِسِّيٍّ وَهُوَ الرَّؤْيِيَّةُ مِنْ قَبْلِ دُخُولِهَا فِي الْبَيْتِ كَمَا  
 أَفْهَرْتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَعَلَّهُ بِمَالِكٍ لِلْبَيْعِ لَعَلَّهُ لِلْمَوْجِبِ مِنَ الْقَابِلِ فَكَانَ عِلْمُهُ لِلْمَوْجِبِ  
 وَهُوَ الرَّؤْيِيَّةُ مِنْ قَبْلِ وَأَمَّا الْعَقْدُ بِظُلْمَةٍ وَأَنْ جَزَمَ أَنَّ أَنْفُسَهَا لَكِنْ مَا كَانَ لِلْمَوْجِبِ مِنْ رُؤْيِيَّةٍ  
 كَمَا صَرَّحَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَلَوْ سَمِعَا الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ مِنْ غَيْرِ رُؤْيِيَّةٍ أَيْ مِنْ قَبْلِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ =  
 وَفِي كِتَابِ تَرْشِيحِ السَّائِفِينَ عَلَى فِتْحِ اللَّعِينِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ مِنْ بَظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ  
 أَيْ وَأَنْ جَزَمَ أَنَّ أَنْفُسَهَا بِأَنَّ لِلْمَوْجِبِ وَالْقَابِلِ فَلَانٌ وَفَلَانٌ لِأَنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الصَّوْتِ لَا  
 نَظَرُ لَهُ أَهْ أَيْ بَلِ الْعَقْدُ هُوَ الرَّؤْيِيَّةُ كَمَا عِلْمٌ حَتَّى يَكُونَ الْعِلْمُ يَقِينًا وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَفِي فِتْحِ اللَّعِينِ  
 فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ وَكَشَاهِدَاتِهِ بِقَوْلِهِ كَعَقْدٍ وَفَسِخٍ وَأَقْرَارِ هَوَايَ أَبْصَارٍ وَسَمِعَ لِقَائِهِ  
 حَالِ صِدْقِهِ فَلَا يَقْبَلُ فِيهِ أَهَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا وَلَا أَعْمَى فِي عَصْرِهِ لِأَسْنَادِ طَرِيقِ التَّبَيُّنِ مَعَ  
 اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ حَجَرَ نَعْمَ لَوْ عِلْمُهُ بَيْتٍ وَحَدَهُ وَعِلْمُ أَنَّ الصَّوْتِ مِمَّنْ فِي  
 الْبَيْتِ جَازٍ أَعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَأَيْنَ لَمْ يَرِهِ وَكَذَا لَوْ عِلْمُ أَثْنَيْنِ بَيْتٍ لِأَنَّهُمَا وَسَمِعَهُمَا =  
 يَتَعَاقَدَانِ وَعِلْمُ لِلْمَوْجِبِ مِنْهَا مِنَ الْقَابِلِ لَعَلَّهُ بِمَالِكٍ لِلْبَيْعِ أَوْ غَوْدًا ذَلِكَ قَوْلُهُ الشَّهَادَةُ  
 بِمَا سَمِعَهُ مِنْهَا إِلَى آخِرِهَا فِي فِتْحِ اللَّعِينِ وَأَمَّا التَّوَكُّلُ بِالْمُتَلَفُونَ حِينَ عَدَمِ الشَّكِّ فِي الصَّوْتِ  
 فَيَسْمَعُ كَمَا يَسْمَعُ مِنْ عِبَارَةٍ حَاشِيَةٍ يَجْرِي عَلَى الْأَنْصَاعِ وَنَحْوِ الْعِبَارَةِ قَوْلُهُ كَوَكَلْتُكَ كَذَا  
 أَيْ فَوَضَّعْتُ أَيْكَ كَذَا مِثْلَهُ كَانَ مِثْلَ هَذِهِ أَوْ كِتَابَةً أَوْ مِرَاسِلَةً أَهْ وَبِأَنَّ حَاسِلَتِ  
 عِنْدَ مَعْلُومٍ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بِالْمُتَلَفُونَ أَمْ لَا قَلْبًا فِي الْجَوَابِ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِالْمُتَلَفُونَ  
 لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعٌ لِلْعَقُودِ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَوْ شَيْئًا إِلَّا بِشَرْطِ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ وَمِنْهَا  
 رُؤْيِيَّةٌ لِلْعَقُودِ



رؤية للعقود عليه فلا يصح بيع معين لم يره المتعاقدان أو أحدهما وتكفي الرؤية  
 قبل العقد فيما لا يغلب تغيره إلى وقت العقد فإن وجدته المشتري تغير عما رآه عليه  
 تخير فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري بيمينه وخير فبيع لم يره المتعاقدان  
 أو أحدهما كيف يصح بيعه بالتلفون هذا وبأن ما سئلت عن من الدخول والوقوف  
 في الطريقة بالتلفون هل يصح أم لا ؛ قلنا في الجواب لا يصح الدخول فيها بالتلفون لأجل  
 المخالفة لأدب السادات قدس الله أسرارهم وهم أهل خبرة تامة بشرع الله عز وجل  
 وذو وعلم كامل مجاء عنه صلى الله عليه وسلم وكل ما وضعوه من الآداب ينبغي أن  
 نتلقاه بالقبول وأن نعلم أنهم اقتبسوه من مصباح السنة على صاحبها أفضل الصلوة  
 وأكمل القية وفي جامع الأصول للشيخ أحمد ضياء الدين خليفة مولانا خالد قس ناقلًا  
 عن رسالة الخادمي وكيفية التلقين للمريد أن يأمر الشيخ أولاً بالاستخارة أقداء  
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وأمثالاً للأمر ويكررها أمثلاث مرات أو سبع  
 مرات وأن أكتفي الشيخ بالطمئنان قلب المريد وأقباله على ذلك فهو يقوم  
 مقام الاستخارة وأن أنضم كل واحد منهما إلى الآخر فهو نور على نور وفي رسالته  
 أيضاً وكيفية التوبة عريد المشايخ أن يجلس الشيخ للمريد بين يديه ويلصق  
 ركبته بركبته ثم يأخذ الشيخ بيده اليمنى يد المريد اليمنى كالمصافحة ثم يستببه  
 من جميع المعاصي إلى آخر ما في الرسالة وفي جامع الصغائر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا أصالح النساء ولكن أخذ عليهن ما أخذ الله عليهن وقال المناوي في شرح  
 للجامع الصغير أي لا يوضع كفه في يد الواحدة منهن بل يبايعها بالكلام فقط أه =  
 فالشيخ بالطريق الأولى يلزمهم المبايع مع النساء أن تكون بالكلام لا باليد  
 حتى مع وقوع سائر في البين ويعلم مما نقلناه أن النبي صلى الله عليه وسلم بايع مع

الرجال بالمصافحة هذا دمتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

( المکتوب الثالث والتسعون ) إلى الملا سليمان الهيرقي في جواب سؤاله من الدور للمعهودة في أسقاط الأصوات .

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد بن طاهر الأنخ في الله للملا سليمان الهيرقي أصلاً والآن هو أمام قرية خورس حفظه الله غلبت سلام والاستدعاء والدعاء والتفهم مع الأحوال جعلها الله موافقة لرضائه فليكن معلوماً أولاً بأن سبب تأخير جواب مکتوبكم مرض صفوة الله شفاءه الله تعالى بجاه رسوله الأكرم والنبى المحترم عليه أفضل الصلوة وأكمل التحيات وثانياً بأن ما سئلت عننا من أن بعض العلماء لا يقبلون الدور للمعهودة في أسقاط الأصوات ويقولون لا يعلم من كتب الفقه هذا الدور لا حرمة ولا غيرها قلنا في الجواب هذا الدور للمعهود مشحونة ذكره في كتب فقه الحنفية وكثير ذكره في كتب الفقه الشافعية أيضاً وأن كان قولاً ضعيفاً في مذهبنا لكن تفصله احتياطاً وفي حاشية الباجوري على الشنشورية في كتاب الفرائض ومن حق الله أسقاط الصلوة إذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو الوتر عند الحنفية كما في السراجية للسيد الجرجاني فأذا كثرت الصلوة كفت الجملة وصح كما ذكرها البنتي هنا أن يخرج الكفارة عن كل صلاة للمساكين ثم يجمعها للمساكين للمعهود ثم يخرجها عنه صلاة أخرى وهكذا حتى يبرأ من عليه القبلة وقد نقل المزي في ذلك فينبغي أن تفعل احتياطاً إلى آخر ما في حاشيتهم والمزني لما هو معلوم من أصحاب القول الجديد وفي الوسائل للمهنة

الوسائل للهمة للأستاذ الفاضل سيّدنا الورع الزاهد الشيخ عمر النشوء الأزهري  
الشافعي (فصل) من مات وعليه صيام صام عنه وليه أو كفر عن كل يوم  
مداً وكذا من مات وعليه زكاة أو حج يزكي أو حج عنه وليه أو غيره من تركته  
أما من مات وعليه صلاة فلا تقضى عنه على معتد للذهب وأمر مفوض لربه  
وقيل يصح القضاء عنه وقيل يخرج عن كل صلاة مد طعام وقيل يكفى إسقاط  
الصلاة المعروف عند الحنفية فهو قول ضعيف عندنا ولا بأس بتقليد ذلك  
فقد كان بعض العلماء يقضى الصلاة عن قريبه للميت آه وفي فتاوى الخليل  
على مذهب الأمام الشافعي في كتاب الوصية سئل رجل مات فاستقرض أهله  
من رجل مبلغاً معلوماً ملوّن التجهيز ولو أوزمه وأسقاط الصلوة عنه أو وصيه  
أو وصيه به فأقرضهم وقد خلف ما لا كثيراً فهل يلزم أهله أن يدفعوا ما استقر  
ضوه ويجرم عليهم تأخيرهم وهل يهودين على الميت وتجنس روح الميت عليه حتى  
يقضى أجاب لا ريب أذ للمقترض يلزمه وفاء ما أقرضه لأنه لزم ذاته =  
وموثة التجهيز لازمة للميت على الورثة تؤخذ منهم قهراً وتقدم على الدين  
المطلق لأنها ألزم وحيث أو وصيه بأسقاط الصلوة جرت مجرى الوصية و  
عبارة ابن حجر في المحفة في الصلاة قول أنها تفعل عنه أو وصيه بها أم لا حكاه العباد  
عن الشافعي وغيره عن أسحاق وعطاء طبرفيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان  
عن القديم أنه يلزم الولي إذا خلف تركة أن يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثرة  
من أصحابنا أنه يطعم عن كلا صلاة مداً واختار جمع من محققي المتأخرين الأول و  
فعل به السبكي عن بعض أقاربه آه فيلزم أهل الميت دفع ما أقرضوه ويجرم عليهم  
تأخيرهم فإن ماتوا وهو عليهم حبس أو ولحهم وأما نفش الميت فتجنس عن مقامها



بدنيته الذي لزمه لاعنه والله أعلم آه فتاوى خليل وفي حاشية الكبرى  
 للفاضل سليمان الكردي على شرح بافضل لابن حجرنا قلاع التهذيب قال اختلف  
 اصحابنا في جواز الصلوة على الميت اذا اوصي بها قال الأسنوي اذا جازت بالوصية  
 فللولى كذلك آه أقول فبناء على هذا الذي قاله الأسنوي اذا جاز استقام الصلوة  
 بالوصية كما مر في فتاوى خليل فللولى كذلك لأنه قائم مقام الميت والميت ليس له  
 دخل اذا لم يوص بشئ فيما يفعل من بعد موته من التبرعات سواء كانت من طرف  
 الولي والأجنبي على أن العلماء الشافعية قد جوزوا تبرع الولي وكذا الأجنبي لا  
 طعام عن الميت والله أعلم وفي حاشية محمد محفوظ الترمسي الشافعي على شرح  
 بافضل قوله من تركه من مات وعليه صوم من رمضان قضية قوله من تركه أنه لا  
 يجوز للأجنبي الأكل من الميت ومثله لأنه يدل على بدنيته وبه يفرق بينه وبين  
 الحج وكذا يقال في الأكل في الأنواع الأتية كذا في الحنفية وسنأتي من النهاية ما يوافقهم  
 لكن توقف فيه السيد عمر البصري قال يجوز أن يكون التقييد بما ذكر لبيان محل الوجبة  
 على الورثة لا لبيان المحل الذي يتبع منه الأخراج وفي البا جوري قوله من تركه  
 أي أن كان له تركه والأجاز للولى بل وللأجنبي ولو من غير أذن الأكل من  
 ماله عن الميت لأنه من قبيل وفاء دين الغير وهو صحيح قال تلميذه الشيرازي في  
 حاشيته وقضية التعليل جواز أخراج الولي والأجنبي من ماله وإن كان للميت  
 تركه انتهى ما أراد نقله من حاشية الترمسي وفي ثمار البانعة ويجوز للولى بل  
 وللأجنبي ولو من غير أذن الأكل من ماله عن الميت لأنه من نفع وفاء دين  
 الغير آه وبأن ما سئلت عنها من أن يقضى الفقراء والمساكين الذين يدخلون  
 في الاستسقاط لا يعلمون القيمة ويعطون وكالتهم للذين يعلمونها وبعضها من  
 العلماء ولا يقبلون

العلماء لا يقبلون هذه الوكالة ويقولون أننا تجاوز فيما يملك والموكل لا يملك كل دوره في الحال حتى يعطى الوكالة قلنا في الجواب يجوز توكيلهم لأن ما يمكن تحليله حين التوكيل يصح التوكيل فيه وفي شرح الدر على رُبْدُ لأبن رسلان ولو وكل فيما لا يملكه تبعاً للملك صحَّ آه والذي لا يصح التوكيل فيه هو الذي لا يمكنه التملك حين التوكيل كما هو مصرح في الكتب الشرعية كالـتوكيل في طلاق من سيئكمها لأنه إذا لم يباشِر ذلك بنفسه فكيف يستنب غير هذا مع أن ذلك أختلاف في ويمكنهم عدم التوكيل وأن صحَّ التوكيل بأن يجلس اثنان من الذين يعلمون الصيغة واحد منها في طرف والآخر في الطرف الآخر واثنان من الذين لا يعلمونها يرفعان الطرف الذي فيه الخطئة من طرف للعطية إلى طرف القابل والقابل وهكذا وبأن ما سئلت عناء قراءة سورة الرحمن في كل ليلة العيدين والتكبير بعد قراءة آية نبأى آلاء ربكما تكذبان هي بدعة أم لا ؟ قلنا في الجواب هي بدعة لعدم نقلها في كتب الشرع المتداولة في أيدينا فإن لم تكن بدعة وكانت واردة لنقلت في الكتب الفقهية جميعاً والله أعلم ولكن في الخاطر الكليل أني رأيت بدعتها في بعض الكتب ولكن لا أعلم الآن في أي كتاب كان ما رأيته ومن أي مذهب من المذاهب الأربعة كان ذلك الكتاب وبأن ما سئلت عناء من حكم الخطب الأربعة الذي يقال له في لغة الأكراد دخل كيف هو هل هو كما مرعى كما يقول هذا بعض العلماء ويقول لا يملك وأن التقسيم الذي وقع بين أهل القرى عرفته لا شرعى وأن بيعه غير جائز وبعض منهم يقول ليس هو كما مرعى بل له حكم مستقل وبيعه جائز والتقسيم شرعى قلنا في الجواب أنه يملك بملك البقعة تبعاً لها وأنه يجوز بيعه مع البقعة على الأصح وأما بيعه وحده أي بدون البقعة فأختلاف في فمن باع وحده يلزمه

تقليد قول من جوز ذلك كابن روضة وأيا كان ضعيضاً ولكن مستنقلاً من كلام النهاية  
قوله وعلم من ذلك أن من حلك أرضاً بالأحياء ملك ما فيها حتى الكلاء ونحن الكلام  
الجواهر الفتاوى قوله ولا يشمل أي قول الشارح عن الملقطع لخواص المحطوب فيكون قويا  
والله أعلم وأن التقسيم الواقع بين أهل القرى شرعى لأنهم قسموه مع البقعة و  
المطلوب منكم أن تنظروا إلى المنقولات الآتية على وجه الأنصاف والدقة وفي حاشية  
القليوب على شرح المصنف في كتاب أحياء اللوات ( تنبيه ) ما في اللوات من نحو غرس  
وحشيش يملك بملك البقعة تبعاً لها لا بأحياء تلك الشجر مثلاً آه وفيها أيضاً في كتاب  
أحياء اللوات ( فرع ) من الظاهر سمك البرك وحيد البر والبر وجواهرها وشجر  
الأيكة وغمارها فلا يجوز تجزئ ولا اختصاص ولا أقطاع ولو أرفقا ولا أخذ مال أو عوض  
ممن يأخذ منها شيئاً وقد عرفت البلوى بخذا فلاحول ولا قوة إلا بالله نعم يملكها =  
تبعاً للبقعة إذا ملكها كما مر آه وفي الأنوار ولا يدخل للأقطاع في الظاهر ولا للتجزئة إلا  
حياء بل مشتركة بين الناس كالحياه الخارجة والكلاء والخطب والأيكة وغمارها ولو  
أقطع الآسام غيضة أو حطب أجمه أو حشيش ناحية أو حيدها أو سمك نهرا أو  
بحرا أو جواهره لم يختص به ولم يكن له منع الغير عن الأخذ لكن ما أخذه للمانع ملكه  
آه أقول فلهذا الذي ذكره الأنوار مع قطع النظر عن البقعة كما يعلم ذلك مما مر و  
تأسيات من بيان ما صاحب النهاية وتجميعه بين أقوالهم والله أعلم وفي النهاية الرولى  
في كتاب أحياء اللوات في فصل بيان الأعيان المشتركة وذكر في الأنوار المشترك بين  
الناس ما منع على الآسام أقطاعه الأيكة وغمارها وحيد البر والبحر وجواهرهم قال غيره ومنه  
ما يلقى البحر من الغناب فهو لا أخذه وما ذكره من الأيكة وغمارها بخلافه ما في التنبيه في  
أن من أحياء مواته إلى ما فيه من القيل رأي أكثر ويمكن الجمع على الأول على قصد الأيكة



دون محلها والثاني على قصد أحياء الأرض المشتملة على ذلك فيدخل تبعاً وعلم  
من ذلك أن من ملك أرضاً بالأحياء ملك فيها عين الكلاء وأطلاقها أنه  
لا يملك يمكن حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه فهو أحق به انتهى  
نهاية وفي حاشية الشيرازي قوله وعلى عدم ملكه أي نحو الكلاء بالأحياء  
والإقطاع أصالة آه أي بل تبعاً للبقعة إذا ملكها قوله فهو أحق به =  
قضيته أنه يأثم أخذه بلا إذن آه وأما خبر الناس شركاء في ثلاثة في الماء و  
الكلاء والنار فقد قال الأزرعي أراد بالماء ماء السماء وماء العيون  
التي لا مالك لها وأراد بالكلاء مراعى الأرض التي لا مالك لها وأراد بالنار  
النار إذا أضرت في حطب غير مملوك أما المملوك فلا يجوز الأخذ منه بغير  
الإذن آه وفي النهاية للرملي في كتاب أحياء الموات ولا يملك بالأحياء حریم  
معمور لأنه ملك المالك للمعمور غير أنه لا يباع وحده كما قاله أبو عاصم العبادي  
كما لا يباع شرب الأرض وحده وما يمتنه ابن الرفعة من الجواز لكل ما ينقص قيمة  
غيره وفي نسخة فرق السبكي بينهما بأن هذا تابع فلا يفرد لأبي أن قال ومنه مرعى البها  
أن قرب عرفاً منها واستقل كما قاله الأزرعي وكذا أن بعد ومست حاجتهم له  
ويؤ في بعض السنة فيما يظهر ومثله في ذلك المحتطب إلى آخر ما في النهاية وفي  
حاشية البجيرمي على فتح الوهاب ناقلاً عن ستم قوله حريم معمور ستم بذلك  
لتحريم التصرف فيه لغير صاحب الدار مثلاً آه وفي حاشية غش قوله لأنه  
ملك لمالك المعمور يؤخذ منه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيه لزمه  
أجرة مثله أو يقطع ما فعله مباحاً لأن رضوا ببقائه بالأجرة فقياس من منع عدم  
بيعه وحده عدم جواز الكا أن يفرق بأن التنبيه يتسامح فيها ما لا يتسامح

به في تمليك العين وأجرة المنزل للآخرة له إذا أخذت وزعت على أهل القرية  
 بقدر أملاكهم ممن له حق في الحرم أرباب الأضلاع فيسحق كل منهم ما تمس  
 حاجته إليه مما يحد من ملكه من الجهة التي هي فيها من القرية مثلاً آه وفي جواهر  
 الفتاوى على مذهب الأمام الشافعي بعد نقل هذا المذكور عن غش قلت  
 هذا إنما هو في الحرم المحيط بالقرية القريب منها وأما نحو المحتطب والمرتفع فلا  
 اختصاص لهما بالجهة التي تلي دار الحى للمالك للقرية وهو ظاهر آه قوله كمالاً  
 يباع شرب الأرض وحده أى يبيعها من الماء آهرغش وفي جواهر الفتاوى أيضاً  
 في هذا الموضع قلت فذلك الذى منع الشارع بيعه وحده شرب الأرض  
 حيث تبطل للنفعة المقصودة منها بفوات شربها ولا يشمل نحو المحتطب والمعلق  
 وذلك جلى ظاهر آه أى فإنه يجوز بيع حصته من الحرم كالمحتطب والمعلق في الجبال  
 كما أجاز ابن رفة في غيرها أيضاً وإن كان ضعيفاً لكن يقوى بمثل هذا والله  
 أعلم وبأن ما سئلت عناه من حكم نقل بعض أعضاء الإنسان كالقلب والعين  
 وغيرها إلى إنسان آخر هل يجوز ذلك أم لا قلنا في الجواب نعم يجوز في عضوه  
 يوجد القبال من غير الإنسان أن يوضع موضع العضو للعلول في الإنسان كما يجوز  
 أكل الميتة للمضطر وقلب الإنسان وكذا عينه ورجله مثلاً لا يصلح قلبه و  
 عين ورحم غير الإنسان أن يوضع موضعها كما هو معلوم لكل أحد وما ذكرنا  
 هو المفهوم بل المصريح في الكتب وفي حاشية سليمان جمل في باب شروط الصلاة  
 قوله من غير آدمى أى أما الآدمى فوجوده حينئذ كالأدمى ولو غير محترم كمرتد و  
 حربي فيحرم الوصل به ويجب نزعها فلو وجد عظم يصلح وعظم آدمى كذلك وجب  
 تقديم الجنس ولو من غلط وكلام الشراح كما ترى يفيد امتناع الجبر بعظم الآدمى  
 الميت مع وجود

الليت مع وجود صالح من غيره ولو نجساً ويبقى ما لو لم يوجد صالح غيره =  
 فيحمل جواز الجبر بعظم الأدعى لليت كما يجوز للمضطر أكل لليتة إلى آخر ما فيها  
 وفي تقرير العالم العلامة الشيخ الكبير محمد للرصفى بهامش حاشية الجيرى  
 على فتح الوهاب في بحث شروط الصلاة أيضاً قوله رحمه الله من غير أدعى  
 فإن لم يوجد إلا هو جاز الوصل به أى كجاء الأعضاء اللاتى قد ذكرناها  
 وفي حاشية الجيرى على الأقناع في بحث نواقض الوضوء قوله العضو اللبان  
 أى ما لم يلتصق بحرارة الدم ومجنش من فصله محذور يتيمم وأن لم تحل =  
 الحياة خلافاً لابن حجر لآى حيث قيد بحلول الحياة فيه وتبعه قائل والأ  
 اعتبار بما اتصل به لا ما انفصل عنه فإذا انفصل ذراع امرأة برجل صار له حكم  
 الرجل وعكسه بعكسه والمعتمد أن العضو اللبان متى التصق وحلته =  
 الحياة نقض ولا خلافاً للحلي حيث لم يشترط حلول الحياة وأكتفى بالانقسام  
 بحرارة الدم إلى آخر ما فيها وفي شرح نهاية الزين شرح قرّة العين ولا ينقض  
 لمس العضو اللبان ولو قطع عضو من شخص والتصق بآخر وحلته الحياة  
 فله حكم من اتصل به لا من انفصل عنه فلو قطعت يد رجل والتصق بأمرأة  
 وحلته الحياة أن تقضى وضوء الرجل بلمسها وعكسه إلى آخر ما فيه هذا مقتضى  
 سالمين في حجة رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المكتوب الرابع والتسعون ) إلى الفقى نظام الدين ابن الملا محمد الدين  
 القزويني في جواب سؤاله من أن الأئمة الأربعة يستنبطون الأدلة والأحكام من  
 القرآن والآحاديث فلم لا يجوز لغيرهم .  
 الحمد لله الذي غنى العلماء بالمراتب العالية وفقهم للتفقه في الدين والسلوك



في السالك المرضية والقبولة والسلام على سيدنا محمد أمام الأنبياء والمرسلين  
 وخير البرية وعلى آله وأصحابه وأتباعه أولى الطباع السليمة والنفوس الزكية  
 وبعد فمن حبيب السدة السنية محمد منظر إلى الأخ في الله والمحبة لله العتيق  
 نظام الدين ابن الملا محمد الدين القزويني أصلاً الساكن الآن في غافوز حفظه  
 الله غلب السلام والدعاء والأستدعاء والتفحص الأحوال جعلها الله  
 موافقة لمرضياته فليكن معلوماً بأن ما سئلت من أن الأئمة الأربعة  
 المشهورة يستنبطون الأدلة والأحكام من القرآن والآحادِيث وغيرهما  
 هو دلائل فليكن لا يجوز لغيرهم من أهل الزمان قلنا في الجواب هذا السؤال يقتضي  
 بسطاً من الكلام فاعلم أولاً أن المجتهد المطلق من يعرف أحكام القرآن من  
 العام والخاص والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ والحكم و  
 التشابه وأحكام السنة من التورات وهو ما تعددت طرقه والآحاد وهو  
 بخلافه والمتصل بأصله رواية أبيه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أيضاً  
 وإلى الصحابة فقط ويسمى الموقوف والرسول وهو قول التابعي قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وغيرهما هو ما كرر في كتب أصول الأخادِيث  
 وثال الرواة قوة وضعفاً وما تواترنا قلوه وأجمع السلف على قوله لا يبحث  
 عن عدالة ناقله وله الأكتفاء بتعديل أئمة عرف صحة مذهبه في الجرح  
 والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنص  
 على الظاهر والمحكم على المشابه والناسخ على المنسوخ والمتصل على المنقطع و  
 التواتر على الضعيف ولا تنصر الأحكام في خمس مائة آية كما زعمه البندنجي و  
 الماوردي وغيرهما ولا في خمس مائة حديث كما زعمه الماوردي والقياس  
 بأنواعه الثلاثة

بأَنواعه الثلاثة من الجلي وسيجي بالأرض وهو ما يقطع فيه بنفي الفارق  
 كقياس ضرب الرائد على تأفيفه أو المساوي وهو ما يبعد فيه أسقاطه  
 انتفاء الفارق كقياس أحراق مال اليتيم على أكله في القرم أو الأدون وهو  
 ما لا يبعد فيه وجود الفارق كقياس التفاح على البر بجامع الطعم مع  
 وجود الفارق وهو القوت في البر ولسان العرب لغة ونحواً وصرفاً وبلاغة  
 وأحوال العلماء عن الصحابة فمن بعدهم أجماعاً واختلافاً للتلاخيالهم في اجتهادهم  
 وأن تكون لأهل هذا الزمان معرفة هذه المذكورات من شروط الاجتهاد للمطلق  
 حتى يجوز لهم الاستنباط فاللزام لهم التقليد لا غير وكيف يجوز لهم أن يدعوا  
 الاجتهاد ولهم ليدفعوا أكثر عباراتهم على وجهها سبحانه هذا بهتان عظيم  
 وثانياً أن التقليد هو الأخذ والعمل بقول المجتهد <sup>بغير</sup> معرفة دليله وله شروط  
 ستة الأول أن يكون مذهب المقلد بفتح اللام مدقناً الثاني حفظ المقلد بكر  
 اللام شروط المقلد بفتح اللام في ذلك للسئلة الثالث أن لا يكون التقليد عما  
 ينقض فيه قضاء القاضي الرابع أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب  
 الأسهل منه فيفسد به عند حج أو يأنثم به عند تمز الأمن ابتلى بوسواس  
 فيجوز له الأخذ بالرخص الخامس أن لا يعمل بقول في مسألة ثم يعمل بضده في غيرها  
 كأن أخذ بخودار بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة ثم باعها ثم اشتراها فانحرف  
 واحد مثله بشفعة الجوار فأراد أن يقلد الشافعي ليدفعها فإنه لا يجوز السأد  
 أن لا ينفق باین قرلين تتولد منها حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين وثالثاً أن  
 أكثر أهل التوسان من الطلبة المأمقين بالسوام دعواهم الاجتهاد كاذبة لا يلتفت  
 إليها ولا يفتراء عليها وسأحب هذه الدعوى هو السرفة الوهابية وهم الذين

يَدْعُونَ الْأَجْتِهَادَ لِغَيْرِهِمْ وَالْعُلَمَاءُ كَالْمُجْمَعِينَ عَلَى فِقْهِهِ لِلْجَهْدِ الْمَطْلُوفِ مِنْ بَعْدِ  
ثَلَاثَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنَ الْحَقِّ وَأُنْقَلَ لَكَ الْآنَ بَعْضُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَاللَّاتِي تَدُلُّ  
عَلَى رَدِّ مَنْ يَدْعِي الْأَجْتِهَادَ فِي هَذَا الزَّمَانِ وَفِي شَهَادَةِ الْحَقِّ لِلْيُوسُفِ الْبُنْهَانِيِّ  
نَا قَلَّا عَنْ الشَّيْخِ الْأَكْبَرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَرَبِيِّ أَمَّا الْأَجْتِهَادُ فَلَا يَدْعِيهِ الْيَوْمَ إِلَّا مَخْتَلِ الْعَقْلِ  
وَالَّذِينَ آهَ وَفِيهِ أَيْضًا وَقَالَ أَمَامُ الْمَنَاوِي فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ  
مِنْ عِبَارَةٍ طَوِيلَةٍ قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّهَابُ بْنُ جَعْفَرِ الْحَيْثَمِيِّ مَا أَدْعَى جَلَالُ السِّيُوطِيِّ  
الْأَجْتِهَادَ قَامَ عَلَيْهِ مَعَاصِرُهُ وَرَمَوْهُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ وَكَتَبُوا لَهُ سَوَآلَافِهِ  
مَسَائِلَ أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ فِيهَا وَجْهَيْنِ وَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَدْنَى مَرَاتِبِ  
الْأَجْتِهَادِ وَهُوَ أَجْتِهَادُ الْفَتَوَى فَلَيْتَكَلَّمَ عَلَى الْبَرَاكِ مِنْ تِلْكَ الْأَوْجُهَةِ وَعَلَى الدَّلِيلِ  
عَلَى قَوَاعِدِ الْمُجْتَهِدِينَ فَرَدَّ السُّؤَالَ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ وَأَعْتَذَرَ بِأَنْ لَهُ أَشْفَالًا لَعَنَهُ  
مِنْ النَّظَرِ ذَلِكَ قَالَ الشَّهَابُ بْنُ جَعْفَرٍ فَتَأَمَّلْ صَعُوبَةَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ أَعْنَى أَجْتِهَادِ  
الْفَتَوَى الَّذِي هُوَ أَدْنَى مَرَاتِبِ الْأَجْتِهَادِ يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ مَدْعِيَهَا فَضْلًا مِنْ مَدْعَى  
الْأَجْتِهَادِ الْمَطْلُوفِ فِي حَيْرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ وَفَسَادٍ كَبِيرٍ فِي فِكْرِهِ وَأَنَّهُ مِمَّنْ رَكِبَ مَتْنِ عَمِيَاءٍ  
وَحَبِطَ خَبِطَ عَشَوَاءٍ وَمَنْ تَتَصَوَّرُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَجْتِهَادِ الْمَطْلُوفِ أَسْتَحْيَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ  
يَنْسَبَهَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَرْضِ بَلْ قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهَا أَنْقَطَعَتْ مِنْ  
ثَلَاثَ مِائَةِ سَنَةٍ أَى لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ السَّادِسِ فَتَكُونُ الْيَوْمَ قَدْ أَنْقَطَعَتْ مِنْ  
سِتْمِائَةِ سَنَةٍ أَى بِالنَّظَرِ إِلَى عَصْرِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَهُوَ مِنَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ فَتَكُونُ لَهَا  
الْآنَ مِنْقَطَعَةٌ مَخُولَفٌ سَنَةٌ أَى بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَنِ يُوسُفِ الْبُنْهَانِيِّ وَهُوَ مِنْ  
أَهْلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ قَالَ بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْقَطَّاعِ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ  
بَعْدَ عَصْرِ الشَّافِعِيِّ مُجْتَهِدًا مُسْتَقِلًّا ثُمَّ قَالَ الشَّهَابُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَذْكَانَ بَيْنَ  
الْأَمَّةِ نِزَاعٌ طَوِيلٌ



الأئمة نزاع طويل في أن أحام الحرمين وحجة الأئمة الفزالي رنا هيك بهما  
 هل هما من أصحاب الوجوه هذا مع قوله لو ضاعت نصوص الشافعي لأعلىتها  
 من صدره فإن لم يتأهل هؤلاء الأكا برتبة الاجتهاد للذهب فكيف يسوغ  
 لمن لم يفهم أكثر عباداتهم على وجهها أن يدعى ما هو أعلى من ذلك وهو الاجتهاد  
 المطلق وفي الأنوار عن الإمام الأرفعي الشافعي القوم كالمجتهدين على أنه لا يجتهد  
 اليوم أه وقال عالم الأقطار المشايخية ابن أبي الدم بعد سرده شروط  
 الاجتهاد المطلق هذه الشروط يعز وجودها في زماننا في شخص من العلماء  
 بل لا يوجد في البسيط اليوم مجتهد مطلق ولا مجتهد في مذهب أمام تعتبر  
 أقواله وجوهاً محزنة على مذهب أمامه ما ذك إلا أن الله أعجز الخلق عن  
 هذا إعلماً لعباده بتصرم الزمان وترب الساعات وأن ذلك من أشراطها  
 وقد قال شيخ أصحاب الفقهاء الفقيه قسيمان أحدنا من جمع شرائط الاجتهاد  
 وهذا لا يوجد والثاني من يتخل مذهب واحد من الأئمة كالشافعي وعرف مذهب  
 وصار ما ذاق فيه بحيث لا يشذ عنه بشيء من أصوله فأذا سئل عن حديثه فأن  
 عرف لساحبه نصاً أجاب عليه ولا يجتهد فيها على مذهبه ويخرجها على  
 أصوله وهذا اعتراف الكبرية الأئمة فأذا كان قول الفقهاء مع جلالة قدره وكون  
 تلامذته أصحاب وجوه في المذهب فكيف بعلماء عصرنا ومن جملة تلامذته  
 القامعي حسين والفوراني ووالد أمام الحرمين والصيدلاني وغيرهم وبموتهم  
 وموت أصحاب أبي حامد انقطع الاجتهاد وتخرج الوجوه من مذهب  
 الشافعي وبما يتهم نقله وحفظه ناهياً في هذا الزمان فقد خلت الدنيا منهم  
 والزمان عنهم إلى هنا كلام ابن أبي الدم وقد صرح حجة الأئمة الفزالي بخلوع عصر

من مجتهد حيث قال في الأحياء في تقييده للمناظرات مانصه أقام من ليس له رتبة  
 الاجتهاد وهو حكم كل أهل العصر قائماً يفتي فيه نافلاً عن صاحب صاحبه فلو ظهر  
 له ضعف مذهبه لم يتركه وقال في الوسيط هذه الشروط يعني شروط الاجتهاد والمعتبرة  
 في القاضى قد تعذر في عصرنا انتهت عبارة الشرح الكبير للمناوى باختصار ومن  
 أراد الاطلاع على أيسر من هذا في هذا البحث فليراجعها ويراجع حاشية ابن قاسم  
 على جمع الجوامع وفتاوى ابن حجر وغيرهما من كتب الأصول والفتوى يجد العلماء قد  
 اتفقوا على انقطاع الاجتهاد للمذهب فضلاً عن الاجتهاد المطلق وقال العلامة  
 سليمان الكردي في فتاويه في باب مسائل شتى ودعوى الاجتهاد اليوم في  
 غاية من البعد وقد قال الأمام الرافعي والنووي وسبقهما أن ذلك الفخر الركن  
 الناس كالمجتمعين اليوم على أنه لا مجتهد قال الشيخ ابن حجر في فتاويه بل قال بعض  
 الأصوليين من الم يوجب بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل أى من كل الوجوه  
 آد وقال ابن القمام ومن دهر طويل يزيد على ثلاث مائة سنة عدم للمجتهدين المستقل  
 وهذا الأمام السيوطي مع سعة اطلاعه وباعه في العلوم وتفنته فيها بما لم  
 يسبق إليه أدعى الاجتهاد النسبي لا الاستقلالي كما قاله في بعض تأليفه  
 ومع ذلك لم يسلم له وقد نافذ مؤلفاته على النسب <sup>بإذنه</sup> ودلت على علوه  
 كعبه في الكتاب والسنة ومسائلها وأدعى ذلك غيره من الأئمة كالسبكي والبلقيني  
 وابن رجب القيد وغيرهم لكن قال الشيخ ابن حجر الحقيقة أنهم إنما ثبت لهم نفع  
 اجتهاد لا الاستقلال فدعوى الاجتهاد لمن لم يقرب منهم باطلة وإذا طرح  
 الرجل للمسؤول عنا مؤلفات أهل الشريعة فليت مشرب بما ذا يقسك فإنه لا  
 يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه فإن كان عنده شيء من العلوم  
 فمن مؤلفات

فهو مؤلفات أهل الشرع وحيث كانت على ضلال فمن أين وقع على الهدى  
فليبينه لنا فإن كتب الأئمة الأربعة ومقلديهم جل مأخذها من الكتاب والسنة  
فكيف أخذ ما هو مخالف لها وحكم من من لم يبلغ رتبة الاجتهاد وأدراى حديثاً  
صحيحاً ولم تسمع نفسه مخالفته أن يفتش من أخذ به من المجتهدين فيقلده فيه كما به  
عليه أمام الهدى المتحقق القدوة النور في الروضة أن الاستنباط من الكتاب  
والسنة لا يجوز إلا لمن بلغ رتبة الاجتهاد كما مضوا عليه فوجب على هذا الرجل  
الرجوع إلى الحق ورفض الدعوى الباطلة أنه انتهى فتاوى سليمان الكردي إذا علمت  
ذلك وتقرر عندك فاعلم أن أقوال الطلبة المحققين الذين ظهر رواج هذا الزمان  
السيئ والشیطان جعلهم ملعبة هم رجال ونحن رجال وبعضهم إلى الآن لا يحسن  
الاستنباط فضلاً عما فوق ذلك من أوصاف العلماء وأن دعواهم الاجتهاد و  
فهم الكتاب والسنة وأخذ الأحكام منها بدون حاجة إلى تقليد أحد من أئمة  
الدين وأن اعتراضهم وأنها هم السقيمة على المذاهب الأربعة وما أشبهه  
ذلك من عبارات المفزورين الجبال إنما كانت من قلة عقولهم ونقصان دينهم  
ومن قلة حياتهم وكثرة غرورهم فأياك أختي ثم أياك من الاجتماع معهم والأخذ  
صفاً إلى قولهم وألزم مذهبك لأنهم أن لم يكونوا أنفاماً حقيقة فهم كالأنعام  
بل أفضل سبيلاً ومن يضل الله فلا هادي له انتهى مشاهد الحق باختصار  
وزيادة وبأن ما سئلت عنا هل خلق الله بشراً قبل آدم عليه السلام أم لا  
قلنا في الجواب نعم أن كان مرادك من البشر المخلوقات ولا أن كان مرادك منه  
الإنسان لأن البشر عني بالمعنيين كما في كتب اللغة وعلى كل حال مرادك به  
المخلوقات والمعنى من تفسير الفخر الرازي رأي السعدي والبيضاوي والخازن



والألوسى وغيرهما من التفاسير أن الله تعالى لما خلق الأرض والسماء فخلق  
 للملائكة والجن فأسكن الملائكة السماء والجن الأرض فعبداً لله تعالى دهرًا  
 طويلاً في الأرض ثم طهر فيهم المحسنين والبغى فأفسدوا وأقتلوا فبعث الله تعالى  
 جنوداً للملائكة يقال لهم الجن أو الجن وهم خزان الجنة وأشتق لهم أسم منها  
 ورؤسهم إبليس فهبطوا إلى الأرض فطردوا الجن على وجوههم والحقوهم إلى شيعاء  
 الجبال وجزائر البحار فسكنهم الأرض وحقق الله تعالى العبادة عليهم فأحبوا  
 البقاء في الأرض لذلك فاعطى الله تعالى إبليس ملك الأرض وملك سماء الدنيا و  
 خزان الجنان وكان رؤسهم ومرشدهم وأكثرهم علماً وكان يعبد الله تعالى تارة في  
 الأرض وتارة في السماء وتارة في الجنة فدخله الكبر والعجب وهذا كان سبب  
 طرده ولعنه ثم قال في نفسه ما أعطاني الله هذا الملك إلا لأني أكرم للملائكة عليه و  
 أعظمهم منزلةً لديه فقال تعالى ولجنده أني جاعل في الأرض خليفة والخليفة من  
 يخلو غيره وينوب عنهما به والهاء فيه المبالغة ولهذا يطلقت على الذكر والشهور  
 أن المراد به آدم عليه السلام وهو الموافق للرواية ولافراد اللفظ ولما في السياق  
 ونسبة سفك الدم والفساد إليه حينئذ بطريق التسبب أو المراد بمن  
 يفسد الخ من فيه قوة ذاك ومعنى كونه خليفة أنه خليفة الله في أرضه وكذا  
 كل نبى عليهم السلام استخلفهم الله في عمارة الأرض وسياسة الناس و  
 تكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم لا حاجة به تعالى إلى من ينوب عنه بل المقصود  
 المستخلف عليه وعدم لياقته لما أنه في غاية الكدورة والظلمة الجسمانية وذاته  
 تعالى في غاية التقديس والمناسبة بشرط قبول الفيض على ما جرت به العادة  
 الأنسية فلا بد من متوسط ذي جهة تجرد وتعلق ليستفيض من جهة ويفيض  
 من أخرى وقيل

من أخرى وقيل هو عليه السلام وذريته ويؤيده ظاهر قول الملائكة فالزعم حينئذ بآظهار فضل آدم عليهم لكونه الأصل للمستبع من عداه وأفراد اللفظ أمالاً استغناء بذكره عن ذكر نبيه كما استغنى بذكر أبي القبيلة عن ذكرها في قولهم مضروها شتم إلا أن ذكر الأب بالعلم وما هنا بالوصف ومعنى كونهم خلفاء أنهم يخلفون من قبلهم من الجن أو من إبليس ومن معه من الملائكة = المبعوثين لحرب أولئك المذكورين على ما نطقت به الآثار وأما أنه يخلف بعضهم بعضاً وعند أهل الله المراد بالخليفة آدم وهو عليه السلام خليفة الله وأبن الخلفاء والمجلى بجماله وتعالى الجامع لصفته بجماله وجلاله ومن هنا قال الخليفة العظيم صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى خلق آدم على صورته أو على صورة الرحمن وبه جمعت الأضداد وقال المرحوم الشيخ مرعي الكردي في فحمة أن هذه القصة موعظة للمتغطين ومدهشة لعقول العارفين فانظروا أخي في أي مرتبة كان اللعين فيها وإلى أي حالة أصبح اليوم عليها بفوز بالله تعالى من ذلك ومن السلوك في المهالك وأما تعين مقدار خلق الأرض فمفوضٌ عليه إلى خالقها لا يعلم الحقيقة إلا هو ولا اعتبار بعلم البيولوتري والأستقرون ولا إلى القيل والقال والله تعالى هو الهادي ولا هادي غيره وهذا المذكور يكفيك وإن أمكن الزيادة على ذلك أن لم يكن لي بعض الاشتغال وبأن ما سئلت عن حقيقة الدخان هل هو حرام أو مكروه قلنا في الجواب قد اضطربت آراء العلماء فيه فبعضهم قال بكرهته وبعضهم قال بأباحته وبعضهم بحرمة ولكن الأرجح للعقد عند العقيبين من أئمة الأربعة الكراهة عند بعض والأباحة عند بعض أن لم يعرض عارض مما ذكره كما في فتاوى سيما الكردي في بحث مسائل شتى و

وفي غيره من الكتب ونقص عبارة فناوي سليمان الكردي سئل رحمه الله تعالى  
 في التنبأ هل يحرم أو يكره أو هو مباح وهل ورد فيه حديث أو أثر أفوتونا الجواب  
 التنبأ لم يرد فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أثر عن أحد من السلف  
 وكل ما يروى فيه من ذلك لا أصل له بل هو مكذوب لحدثة بعد الألف واختلفت  
 العلماء فيه حلاً وحرمة وألفت فيه التأليف ولطال كل الاستدلال مدعاه و  
 الخلاف فيه واقع بين متأخرى أئمة المذاهب الأربعة وتوقف بعضهم عن القول  
 فيه مطلقاً حلاً وحرمة والذي يظهر أنه أن عرض له ما يحرمه بالنسبة لمن يضرمه  
 في عقله أو بدنه فهو حرام فقد صرح الغزالي بحرمة العسل الذي فيه شفاء بنص  
 القرآن على الجور وأقره عليه وصرحوا بحرمة تناول الطين على من يضرمه وقد  
 يعرض له ما يبيحه بل يضمره مسنوناً لما إذا استعمل للتداوي حيث أخبر  
 طيبان بأنه دواء لعلنه التي شرب لأجلها أو علم ذلك بالتجربة فقد صرحوا  
 بحل التداوي بسائر النباتات المتفق على حرمة تناوله ما عدا الخمر وصرح  
 ابن حجر محل استماع آله الله بالتداوي بالشرط السابق وحيث خلع عن تلك  
 العوارض فهو مكروه لما صرح ابن حجر في مواضع من تحفته أن الخلاف القوي في  
 الحرمة يفيده الكراهة وينزل منزلة النهي الخاص الغير الجازم وصرح جمال الرملي  
 بأطلاق كراهة فعل الثوم النقي فهذا كذا والله أعلم وفيها شية على الشبراكية  
 على نهاية للمحتاج في كتاب الحصة والدخان مكروه كالثوم والبصل أو وفيها شية  
 الباجوري في كتاب البيع عند قول ابن قاسم ولا يبيع ببيع ما لا منفعة فيه قيل  
 منه الدخان المعروف لأنه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لأن فيه ضرراً كثيراً وهذه  
 منسيف وكذا القول بأنه مباح وللاعتقاد أنه مكروه بل قد يعتريه العجوب كما إذا  
 كان يعلم الضرر



كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ فبيعه صحيح وقد تعتبر به الحرمة كما إذا كان  
 يشترط به ما يحتاجه لنفقة عياله أو يتيقن ضرره آه وفي حاشيته في كتاب المحرم  
 عند قول ابن قاسم للبذر طاله من يصرفه في غير مصارفه وهو كل ما لا يعود  
 نفعه إليه لا عاجلاً ولا آجلاً فيشمل الوجوه للحرمة كأن يشرب به الخمر أو يورث  
 به أو يرمى في البحر أو في الطريق والمكروهة كأن يشرب به الدخان المعروف بأن  
 الأصل فيه الكراهة فصرف المال فيه من التبذير حيث لا نفع فيه آه وفي حاشيته  
 أيضاً في كتاب النفقات ويجب للزوجة القهوة والدخان أن اعتادت شربهما  
 لجران العادة بذلك والضابط أنه يجب كل ما جرت به العادة آه وذكر العلامة  
 الشيخ علي الأجهودي المالكي في رسالته في حله أنه أفقح بحله من يعتمد عليه من أئمة  
 المذاهب الأربعة إلى آخر ما ذكر فيها وألف في حله أيضاً سيدنا العارف عبد  
 الغني القابلي في رسالة ستمهاها الصلح بين الأخوان في إباحة شرب الدخان  
 وتعرض له في كثير من تأليفه وأقام الطامة الكبرى على القائل بالحرمة أو بالكراهة  
 فأنها حكمان شرعيان لا بد لهما من دليل ولا دليل على ذلك فإنه لم يثبت أسكاًر  
 ولا أضرار بل لم تثبت له ماهية فهو داخل تحت قاعدة الأصل في الأشياء والأبأ  
 وأن فرض أضراره للبعض لا يلزم منه يحرمه على كل أحد فإن الأصل يضرباً محضاً  
 الصفراء الغالبة وربما أسرفه مع أنه شفاء بالنفس القطعي وليس لأحسناط  
 في الافتراء على الله تعالى بآثبات الحرمة والكراهة الذين لا بد لهما من دليل بل في  
 القول بالأباحة التي هي الأصل في الأشياء وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه  
 للشرع في تحريم الخمر أم البناش حتى نزل عليه النفس القطعي فالذي ينبغي للناس  
 إذا سئل عنه سواء كان ممن تعاطاه أو لا كذا العبد الضعيف أن يقول هو

مباح ولكن راعته تتكرهها الطباع فهو مكروه طبعاً لا شرعاً إلى آخرها أطلال  
 به فبناءً على ما نقلناه يجزى في الدخان الأحكام الخمسة وهي الوجوب والحرمه  
 والنذوب والآباحت والكراهة إذا لاحظته مع ما يعتريه وما يعرض عليه وأما  
 إذا لم تلاحظ مع ما ذكره في حد ذاته مكروه كراهة تنزيهية أو مباح والله أعلم  
 وفي حاشية سليمان جمل على فتح الرقاب وكذلك حاشية البجيرى عليه نقلا عن  
 حاشية الرشيدى وحاشية على الشبراوى على النهاية في كتاب البيع قوله ونفع به أى  
 بارتفع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيعه ما لا منفعة به بمجرد وأن تأتى النفع به  
 بضمة إلى غيره كما سيأتى في غوجية حنطة أن عدم النفع أمّا للقلة كجبتى بر وأما للخصه  
 كالحشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع  
 به بنحو تسخين ماء يشترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته  
 كما لا يخفى فيلزم أن يكون بيعها سداً والحق في التعليل أنه منتفع به في الوجه =  
 الذى يشترى له وهو شربه أذهو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة =  
 فتعاطيه انتفاع به في وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ جني على حرمة و  
 عليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع آه رشيدى على  
 مرق وعبارة شيخه ع ش على مرق فائدة وقع السؤال في الدرس عن الدخان  
 المعروف في زماننا هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه ظاهر منتفع به  
 لتسخين الماء ونحوه كالتظليل به أنتهت حاشيتان والقليل وبأن قال بجرمة  
 تعاطيه مطلقاً فلا يعتمد عليه لأن سليمان الكردي قد قال في فتاويه في باب  
 اللباس وقد سمعت من شيخنا لارحوم الشيخ يوسف الكردي نقلاً عن مشايخه أو  
 بعضهم أن الشهاب القليوبى إذا خالف غيره لا يعتمد على كلامه وعلله بأن الشيخ القليوبى  
 كان له ذهن

كان له ذم من وفهم جيد فربما يرد كلام غيره بفهمه والفقهاء نقل يجب اتباع ما  
 نصوا عليه سواء ظهر وجهه أم لا كما بنهوا عليه إلى آخر ما في فتاويه وبأن ما سئلت  
 عن من الذين كانوا معلومين فيما بيننا وبينكم هل يقال لهم كافراً أم لا قلنا في الجواب أنا  
 لا نقول لهم كافراً لأنهم حين لم يكونوا كافرين في الواقع ونقول لهم كافراً يرجع ذلك  
 اللفظ علينا كما هو معلوم من الكتب فالأحسن أن يقال لهم دينهم ولنا دين والعاقبة  
 للمتقين ولكن نقول لهم الضال المضل بل في أشد أنواع الضلال وأقبح المفسد و  
 الفساد وأشر أنواع المعاصي وأضرها على أنفسهم وعلى الدين وهذا الأعتلاء =  
 قلوبهم بالظلمات وخلوها من الأنوار بسبب الفجاء والمنكرات وقد قال صلى  
 الله عليه وسلم المعاصي يرد الكفر ولا ريب أن من أقبح المعاصي البدع في الدين وقال  
 الشافعي أن العلماء المتقين أمسكوا عن القول بالكفر لأهل القبلة وقال شيخ  
 الإسلام للخزومي قد نص الإمام الشافعي على عدم تكفير أهل الأهواء في رسالة  
 وهؤلاء قد زين الشيطان لهم أعمالهم وتلاعب بهم فسئول لهم ما هو مفهوم  
 ووصل منهم إلى الأمة المحمدية من القتل وذهاب النفوس والأموال ما هو معلوم  
 وقد أثبت اللعين في نفوسهم الخاسرة وأذهابهم القاصرة أنهم مع هذه الأحوال  
 السيئة على الحق وما زال أضرارهم إلى الآن سارية في الأمة الميمنية حسناً ومعنى  
 والحاصل أن هؤلاء المخذولة في غاية الغباوة ونقص العقل والدين وقد عظم ضررهم  
 على أنفسهم وعلى من يحبهم أعادنا الله تعالى من شرهم آمين والحمد لله رب العالمين  
 وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( للكتوب الخامس والتسعون ) إلى ابن خاله البشير الشيخ محمد منيب البشير في  
 جواب سؤاله من أن النذر والوقف للبنى صلح أو للشيخ عبد القادر أو للأولياء



أول الجلالة الشريفة أول قبور الأولياء وأول المساجد هل يجوز أم لا ؟ .

بأمره سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
 قصده وبعد فكل البسطة السنية من مظهر إلى ابن خاله المينل الشيخ محمد  
 عنيب الجليل غلبت كلام والتقبيل والاستدعاء والتفهم والأحوال جعلها الله تعالى  
 موافقة لمريضاته فليكن معلوماً بأن ما سئلت عنه من النذر والوقف للنبية صلى  
 الله عليه وسلم أو للشيخ عبد القادر قدس سره أو للأولياء والعلماء والصالحين أو للجمعة  
 الشريفة على المال بها أفضل الصلوة وأكمل التسليمات وأول قبور الأولياء أو للمساجد  
 هل يجوز ويصح أم لا ؟ قلنا في الجواب المفهوم بل المصريح من فتاوى الكبرى لابن حجر  
 في باب النذر أن النذر والوقف سريان فيما سئلت عنه وسنقله بالأختصار  
 وأن العرف والعادة فنزلت منزلة شرط الوقف والناذر وأن النذر والوقف  
 للنبية صلى الله عليه وسلم أو لغيره كالشيخ المذكور قدس سره يحمل حيث لم يعرف قصده  
 الناذر والوقف على ما أطر العرف بذلك النذر والوقف فإن أطره بصرفه  
 لمصالح قبره الشريف أو لمصالح مسجد جده أو لأهل بلده أو أولاده عمل بذلك  
 العرف في ذلك النذر أو الوقف كما يفيد كلام الشيوخين وغيرهما في النذر القبر  
 فإن لم يكن عرف وعادة أو كان وجهه الناذر فلا يتركش فيه تردد والذي  
 يتجه البطمان وأن عرف قصده فإن قصد تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب  
 إلى مرفق فيها وهو الغالب من العامة لأنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوص  
 صيات لأنفسهم ويرون أن النذر لها ما ينفع به البلاء فلا يصح النذر في  
 صورة من هذه الصور لأنه لم يقصد به التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بخلاف  
 ما إذا قصد التقرب على من يسكن تلك البقعة أو من يرد إليها فإنه يصح لأن  
 هذا نوع قرينة

هذا نوع قرينة وعلم أن أولاد المذور له وأولادهم لا حق لهم في النذر من حيث  
 كونهم ورثة له نعم أن أطرد العرف بأن المذور لأبيهم يصرف لهم عمل به وصرف  
 لهم لا من حيث كونهم ذريته بل للعرف أن أولاد أطرد العرف لا جانب مخصوصين  
 صرف أبيهم وأولاد السيدة فاطمة الزهراء رضي وأولاد أولادهم وأن سفلوا  
 أولاده صلى الله عليه وسلم وهذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما صرح بذلك  
 البغوي وأن النذر للأولياء والعلماء والقضاة أن كانوا أحياء وحيث ويجب  
 تسليم المذور وصرفه أبيهم ولا يجوز صرف شيء منه لغيرهم وأما النذر لهم وكانوا  
 أمواتاً فإن قصد الناذر الميت بطل النذر وأن قصد قرينة أخرى كأولاده  
 وخلفائه أو أطعام الفقراء الذين عند قبره أو غير ذلك من القرب صحح النذر  
 ووجب صرفه فيما قصده الناذر وأن لم يقصد شيئاً لم يصح إلا أن أطردت عادت  
 الناس في زمن الناذر بأنهم ينذرون للميت ويريدون جهة مخصوصة مما ذكرنا  
 وعلم أن الناس بتلك العادة المطردت المستقرة فالظاهر تنزل نذره عليهم أخذاً  
 مما ذكره في الوقف من أن العادة المستقرة المرادة في زمن الوقف تنزل منزلة  
 شرطه وقد قال العلامة سليمان الكردى سببى النقل عنه ومن المعلوم أن  
 الناذرين للمشايخ والأولياء بشيء لا يقصدون تعليمهم لعلمهم بوفائهم وأنما يقصدون  
 بدعوتهم أو يعطونه خدامهم إلى آخر ما قال وأن النذر للجمعة الشريفة أو لقبور الأولياء  
 صحح حيث علم بعادة أطردت في ذلك العبر الذي نذر له أو وقف عليه وعمل في المذور  
 أو الواقف بما أطردت به العادة وحيث لا عادة فإن كان له مصالح يقصد القرن  
 فيها كعمارة مسجد هو فيه ونحو ذلك وجب الصرف لها وإن لم يكن له مصالح ولا عادة  
 أو قصد التقرب بذلك إلى صاحب القبر رأي أن كان شيئاً لم يصح مطلقاً وحيث صح النذر

للقرب محل في قسمة للندور على الفقراء أو الخدّام أو الأقارب وغيرهم بالعادة المقررة  
 في ذلك وقت النذر أن علمها الناذر أخذاً من كلامهم في باب الوقف مثاله يعلم فيه  
 بالعادة بهذا الشرط ومن ثم قالوا في العادة للوجود فيها هذه الشروط بمنزلة شرط  
 الوقف فكذا نقول هنا العادة للذكورة بمنزلة شرط الناذر ولو اعتيد أن يخرج  
 وسبق إلى الناذر وأخذ منه فاذ به وعمل بذلك على ما أفقته به بعض وكذا القول فيمن  
 نذر للبنّي صلى الله عليه وسلم فإن قصد الناذر خدامه أو حيرانه صلى الله عليه وسلم عمل  
 وأن لم يعلم قصده وأطرد العرف بشيء من ذلك حمل النذر عليه وشرط العمل بالعادة  
 أن يعرف الناذر حين النذر فإن علم من حال الناذر أنه لا يعرف تلك العادة للعادة  
 في وقت النذر أو شك في ذلك فالذي يظهر حالة الشك عمله على العادة لأن  
 الظاهر أن الناذر أحاط بها وأما في حالة العلم بعدم معرفته بها فيتردد النظر فيه  
 ولا يبعد أن يقال ينظر يعرف أهل بلد الناذر في ندورهم للعبور فإن لم يعرف  
 بلده أو لم يكن لهم عرف في ذلك اعتبرت العادة التي يقصدها أغلب الناس وأن  
 النذر للمسجد صحيح لأن حرّيكك وحسنك يعرف لمصالحه كالوقف عليه فلا يعطى خرمته  
 منه شيئاً إلا أن صحح الناذر بأنه قصدهم وأن نذر ما يوقد كالشمع والوريت  
 أن قصد بالأيقاد على القبر وحده وتعظيم البقعة أو التقرب لمن فيها بطل لفساد  
 هذا القصد بخلاف ما إذا قصد به مجرد التنوير وكان هناك من يستفيع بذلك  
 النور فإن هذا قصد صحيح فيلزم وأما نذر الدراهم فإن قصد بهذا النذر التقرب لمن  
 في القبر بطل لأن القرب إنما يتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى الخلق على أن محل هذا كله حيث  
 لا عرف مطرد في زمن الناذر أو الواقف أما حيث أطرد العرف بأن الشموع والأموال  
 التي تأتي لهذا القبر تصرف لمصالحه أو لمصالح المسجد أو لأهل البلد الذي هو فيه أو



طائفة منهم ولم يقصد بالندب القرب لمن في القبر فإن ذلك صحيح وهذا الذي  
كتبته كله مذكورة في فتاوى الكبرى لابن حجر مع زيادات آخر لم أكتبه في جواب أربع  
سؤالات متفرقات قد سئلت عنه رح في باب النذر ومن شاء فليرجع إليه وفي فتاوى  
سيلمان الكردى في باب مسائل شتى ناقلاً عن العلامة عبد المعطى السملانى  
وهو عما سئل الأولى ونقل بالخلاصة فيمن نذر شيئاً أن سأم ذرعه من العاهة  
والحر للولى كذا الخ إلى أن قال بعد ذكر السؤال فأجاب أن انتفع بذلك حتى  
أوميت وكان الصرف له من مصالح ذلك الولي حتى نذره وصرفه في مصالحه وفي  
شخصه فإن شفى الله مريضه اتى للولى الفلانى بشاة والحال أن ذلك الولي  
في موضع لا يوجد فيه إلا الخادم في بعض الأوقات فأجاب أن انتفع به أحد و  
المردت عادت بشيء حتى نذره عمل به اذ من القواعد أن العادة محكمة الخ إلى أن قال  
ومن المعلوم أن التاديب للمشايخ والأولياء لا يقصدون توبيخهم لعلمهم بوفائهم  
وإنما يتصدقون به عنهم أو يعطونه خدامهم وحبيبتهم فحوقرية لأن النذر لا  
ينعقد في القرب والمسنونات ليست بواجبة إلى آخر ما في فتاوى سيلمان الكردى  
دمتم سالمين في حماية رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله  
وأصحابه الطيبين الطاهرين .

( المکتوب السادس والتسعون ) إلى الملا محمد نور الله الكوردى شكى الططوانى  
في فتوى طلاق .

باسمہ سبحانہ والصلوة والسلام علی من لا نبی بعده وعلى آله وأصحابه و  
التابعين قصده . وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الى الأخ والله

للأنور الله حفظه الله غيب السلام والتفحص عن الأحوال جعله الله موافقة  
 لما يحبه ويرضاه والاستدعاء منك ومن أهل بيتك والسلام على الأولاد المذكور  
 وعلى كل من يسأل عنا والدعاء لك بالشفاء من الأمراض والاستقام فليكن  
 معلوما لك بأن ما سئلت عنا هل فرق بين تقديم المعلق على الطلاق أو  
 عكسه في التلفظ أم لا قلنا في الجواب لا فرق في ذلك كما يدل على ذلك الكتب  
 للنفية وهي أنت طالق فلانا إن دخلت الدار وإن دخلت الدار فأنت طالق فلانا  
 بلا فرق بينهما وفي شرح رد المحتار في باب التعليق علق العتاق أو الطلاق ولو  
 الثلاث بشيئين حقيقة بتكرار الشرط أولا كإن جاء زيد وبكر فأنت طالق كذا  
 يقع للعلق إن وجد الشرط الثاني في الملك والآلا لا يشترط الملك حالة الخنش  
 والمسئلة رابعة اهـ وفي حاشية ابن عابدين على ذلك الشرح قوله بتكرار الشرط  
 وذلك بأن عطف شرطا على آخر وآخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأنت  
 طالق فإنه لا يقع حتى ينفذ ما لا أنه عطف شرطا محضاً لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيعلق  
 بهما فصداً شرطاً واحداً فلا يقع إلا بوجوبهما فإن نوى الوقوع بأحدهما صححت نيته  
 بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تغليظ إلخ إلى أن قال والخاصة لأنه إذا كرر أدات الشرط  
 بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما لكن إن قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك  
 عند أخذهما وهو المأمور به أولاً على التقديم والتأخير وإن وسعه فلا بد من الملك  
 عندهما وإن كان بالعطف توقف على أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فإن أخره  
 توقف عليهما وإن لم يكرر أدات الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء

عليهما وأخرى بحر مخصصاً وتماه فيه آه وبأن مسألتك التي سألت عنها كما  
 سئبتينها كانت بالعطف فتوقف الوقوع على أحدهما لأنه تكرر بثلاثة أشياء وقد  
 قدم الجزاء ولكن ما فعل واحد منها حتى يقع طلاقه وأما حيلة الخلاص من عهدته ذلك  
 اليمين فسأبينها لك إن شاء الله تعالى حاشية ابن عابدين قوله أولاً عطف على  
 حقيقة قال في البحر وأما الثاني أعني مائساً شرطين حقيقة وهو إذا كان فعلاً قائماً  
 بل اثنين من حيث هو قائم بهما نحو إن جاء زيد وعمركذا فإن الشرط مجبهما انتهى  
 باختصار قوله إن وجد شرط الثاني في الملك احتراز عن الشرط الأول فإنه على التفصيل  
 كما علمت وأما أصل التعليق فشرط صحته الملك أو الإضافة إليه كما مر أول البنا فالكلام  
 فيما بعد صحة التعليق قوله والمسئلة رابعة لأنها إما أن يوجد في الملك أولاً وإن كان  
 الثاني خارج للملك لا يقع سواء كان الأول في الملك ولا آه ففي قوله إذا جاء زيد وبكر  
 فانت طالق إذا جاء معا وهي مملكة أو طلقها وانتضت عدها فجاء زيد ثم تزوجها  
 فجاء وعمرو طلقت وإن جاء بعد العدة قبل التزوج لا تطلق آه ويعلم من هذا أيضاً  
 حيلة التخلص من عهدته اليمين على ما سأل بينه وبأن ما سألت عنا هل فرق بين  
 وجود الرابط وعدمه أم لا قلنا في الجواب نعم فيه فرق بل يلزم وجود الرابط وفي  
 شرح در المختار في باب التعليق هو لغة من علقه تعليقاً قاموس جعله معلقاً و  
 اصطلاحاً ربط حصول جملة بمحصل مضمون جملة أخرى وسئبتين عينا مجازاً الخ وفي  
 حاشية ابن عابدين قوله واصطلاحاً ربط الخ فهو خاص بالمعنى والمراد بالجملة  
 الأولى في كلامه جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالمضمون ما تضمنته الجملة من



المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فانت طالق ربط حصول طلاقها بحصول دخولها  
 الدار آه قوله ويسمى عينا مجازا لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة انما هو شرط وجزاء  
 فاطلاق اليمين عليه مجازا لما فيه من معنى الشبهة آه وبأن ما سئلت عنا هل فرق بين  
 نسبة الذنأ الى الطلاق والى نفسه أم لا قلنا في الجواب لا فرق بينهما لأن نسبته الى أي منهما  
 كانت تكون من الكنايات وهي محتاجة الى التنية وبأن ما سئلت عنا هل فرق بين الطلاق  
 والتلاق في مذهب الحنفية قلنا في الجواب لا فرق بينهما في مذهب الحنفية لأنه قال في البحر  
 ومن الصريح الألفاظ للصنحة وفي شرح در المختار باب الصريح صريحه ما لم يستعمل الآخيه ولو  
 بالفارسية كطلقتك وانت طالق ومطلقة بالشديد الخ الى أن قال ويقع بها أي ينفذ الألفاظ  
 وما بعضها من الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاع طلاك وتلاك أو طلق أو طلاق بأشياء لا فرق  
 بين عالم وجاهل وان قال تعدته تخوفا لم يصدق قضاء الأداة أشهد عليه قبله به يغني ولو  
 قيل له طلقت امرأتك فقال نعم أو بلى بالهجا وطلقت بجر واحدة رجعية وإن نوى  
 خلافا من البائن أو أكثر خلافا للشافعية أولم ينو شيئا الخ وفي حاشية ابن عابدين قوله  
 ويدخل نحو طلاع وتلاع الخ أي بالغين للعجوة قال في البحر ومنه الألفاظ للصنحة وهي خمسة  
 فزاد على ما هنا تلاق وزاد في النهر ابدال القاف لاما قال ط. وينبغي أن يقال أن فاء الكلمة  
 انا طاء أو تاء واللام انا قاف أو عين أو غين أو كاف أو لام واثنان في خمسة عشرة شعبة  
 منها صنحة وهي ما عدا الطاء مع القاف آه وبأن ما كتبه من حلف عيم البنت أحمد  
 شتر باللغة التركية وهو: بوقز أورايا كيدرسه أوج طلاق بنم أفراديم بوش أولسون  
 الكرين والكربنم چولوق چوجو غنم والكربنم أفيه كيرسه كلام غير تام لأن ترجمته بالعربية

هذه البنت ان ذهبت الى ذلك الموضع فزوجته طالق بثلاث طلقات ان انا وان  
زوجتي وأولادي وان جاءت الى بيتي وعلى كل حال انا انت سهوت في الكتابة واما هو نسيت  
كلامه الفاضل به قبل أربع سنين على كبتته والكلام هذه البنت ان ذهبت الى ذلك الموضع  
واكلم معها مع زوجها وان زوجته وأولادي يذهبون الى ذلك الموضع ويكلمون  
معهما مع زوجها وان جاءت الى بيتي ولم يمنعها كما يعلم ذلك من كتاب قصص النسيم  
بعد مكالمتهم وقطع العلاقة منهم وإلى الآن ما فعل واحد من هذه التعليقات حتى يقع طلاقه  
وأما كبتته من عدم تذكر التطليق حين التعليق فلا يقع شيئا لأن الطلاق حرج وبيع  
حالا لو لم تكن هذه التعليقات ولا يتصور عدم تذكر شيء تكون التعليقات لأجله ولكن  
الآن يجب الخلاص من هذه بعمية بالحيل الشرعية والحيلة فيه كما وعدنا بيانها وأشرنا  
مختصرا الى علمها مما قلناه سابقا هي أن يطلق زوجته بطلقة واحدة وتنقضي  
عقدتها فيذهب هو وزوجته وأولاده الى ذلك الموضع ويكلمون مع البنت وزوجها  
ويأذن لها بالمجئ مع زوجها ومبيتا أن اليه حتى يبطل اليمين ولا يقع الثلاث ثم يتزوج  
بزوجته لأن فعل الذهاب الى ذلك الموضع وماعده من التعليق بعد تمام العدة لا يقع به  
شيء لبطلان اليمين ولأن الزوجية غير قائمة وأما قبل تمام العدة فإن فعل ما ذكر من الذهاب  
وغيره من التعليقات فيقع الثلاث لبقاء الملك في الزوجية وقد رأينا نظير المسئلة  
في فتاوى على أفندينا قلنا عن كتاب درر في باب التعليق فإن قال ان دخلت الدار فانت  
طالق ثلاثا فأرادت أن تدخل الدار ولا يقع الثلاث فحيلة أن يطلقها واحدة وتنقضي  
عدها فتدخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فلان دخلت الدار بعدها

لا يقع شيء لبطلان اليمين وإنما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت في العدة يقع الثلاث  
 أم وفي فتاوى على أفندي أيضاً ناقلاً عن كتاب اختيار شرح المختار رجل قال لامرأته ان فعلت  
 كذا فانت طالق ثلاثاً فللمعدة فيه أن يطلقها واحدة فيتركها حتى تنقض عدتها ثم تفعل  
 فتبطل يمينه ثم يتزوجها وتكون امرأته ذات تطليقتين ولا يقع عليها ذلك لوجود الشرط  
 ثانياً وان فعل ذلك في العدة وقع ثلاث تطليقات لأن الزوجية كانت قاعاً في العدة أم  
 والعدة لطلاق ولو رجعياً ثلاث حيض كوامل ما لم تكن حاملاً فإن كانت فعدتها الوضع  
 أو أبسه فإن كانت فعدتها ثلاثة أشهر هذا . دمت سالمين في حماية رب العالمين  
 وصلى الله تعالى على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب السابع والتشعرون ) الى الملا رشيد الترتوبي في مسائل شرعية من أحوال  
 أئمة الصلوة ووضع اللبنة الباقية وشرب الدخان .

باسمہ سبحانہ والصلوة والسلام علی من لا نبی بعدہ وعلی آله وأصحابہ والتابعین قصد وبعد  
 من کلیل السدة السنیة محمد مظهر الی الأخ فی الله للآرشید حفظہ الله غیب السلام و  
 التقبیل والاستدعاء والتفحص عن الأحوال جعلها الله موافقة لما یحبہ ویرضاه والاستدعاء  
 من بنت الخال والدعاء لك ولها بالشفاء من الأمراض والاستقام وتقبیل أعين الأولاد  
 الذکور والسلام علیهم وعلی الحاج موسی والحاج حمید وعلی سیدنا فلیکن معلوماً بأن  
 ما سئلت عنا من أن بعضاً من أئمة الساجد یقرأ الحمد لله موضعاً للولد وبعضاً من  
 أئمتها یقرأ صراد المستقیم موضعاً صراط المستقیم وبعضاً من أئمتها یقرأ غیر المخطوب  
 موضعاً غیر المخطوب هل یصح للعمة والصلوة خلفهم أم لا قلنا فی الجواب اذا كانت الأئمة



على الصفات الثلاث ذكرتها لم تصح الجمعة ولا الصلاة خلفهم ولكن يلزم التفتيش التام في أئمة  
 للمساكين فإن وجد في أئمتها إمام صحيح القراءة فاللزام حينئذ الذهاب إلى مسجد ذلك  
 الإمام وحللة الجمعة معه وإن لم يوجد إمام صحيح القراءة فلا يلزم الذهاب بل لا يجوز الذهاب  
 والاقتدار به لبطان صلاته ولأنه تلبس بعبادة فاسدة وهو حرام وإني إن كنت واقعاً  
 في تلك البقعة مع كون جميع أئمتها على تلك الصفات الثلاث ذكرتها فلا أذهب إلى صلاة  
 الجمعة وإنما إذا يتقين أو ظن ظناً راجحاً عدم وجود أربعين من الشافعية في المسجد الإمام  
 صحيح القراءة فيلزم حينئذ على كل واحد من الشافعية تقليد مذهبهم أولاً ثم يصلي صلاة  
 الجمعة معهم وبأن ما سئلت عنا من أن شخصاً وضع دراهمه في البائقة بقصد ونية  
 الحفظ لا غير وسأله عنه أمع فأنصرف فقال لا ثم خرج له مليون أو أقل من ذلك هل يجوز  
 أخذه ومحل له أم لا قلنا في الجواب أولاً إن وضعه إياها في البائقة وإن كان بنية الحفظ  
 لا يجوز لأنه يصير بسبب وضعها في البائقة معيناً للربا لأن أهل البائقة يتصرفون  
 فيها ويعطونها للناس بالربا إلا أن يكون وضعه إياها في البائقة للضرورة فلا يتس  
 حينئذ للقاعدة الكلية وهي الضرورات تبیح المحظورات وثانياً أنه ما خرج له مثل ما ذكره  
 صاحب بغية المسترشدين ناقلًا عن فتاوى عبد الله بن الحسين بن عبد الله بافتقاره  
 ونص العبارة "مسئلة" هل غتصق ثم الربا بالمقرض الجار لنفسه نفعاً أو بعم المقترض  
 فيه خلاف في فتح العين وأما قرض السلطان دراهم إلى أجل ثم يردّها للمقرض مع زيادة  
 فإن كان ردّه للزيادة بلا شرط أو بتعليكه إياها فهو نذر أو هبة أو كان الأخذ له حقاً  
 في بيت المال فأخذها ظمراً وغوه فحلّال والآه بغية وعندى الأولى للمخاط في  
 مسئلتك أخذ الزيادة لا أكملها بل توزعها على الفقراء والمساكين لأن لهم حقاً في بيت

للمال وقد ظفروا به بهذا الطريق وإن لم يأخذها من أهل البائقة فهم يصترفون فيها  
 بالربا فيصير هو معيناً للربا والله أعلم وأعلم أن الربا من الكبائر بل من أكبر الكبائر لورود  
 اللعن لأكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده ولأنه لم يؤذن الله تعالى كتابه عاصياً بالحرب  
 غير آكله وحرمته تعبدية ولم يجل في شريعة قط ولذا يخاف من التكلم فيه ولو بالجميل الشرعية  
 ولكن قال في النجفة والنهاية والجملة للخاصة من الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافاً لمن حصر  
 الكراهة في التملص من ربا الفضل وفي فتح المعين قاله شيخنا ابن زباد لا يندفع لثم إعطاء الربا  
 عند الاقتراض للضرورة بحيث أنه إن لم يعط الربا لا يحصل له قرض إذ له طريق إلى إعطاء الزائد  
 بطريق النذر أو التملص لا سيما إذا قلنا النذر لا يحتاج الإقبال لفظاً على العقد وقال  
 شيخنا يندفع الإثم للضرورة أه فتح المعين وفي حاشيته ترشيح المستفدين على فتح المعين قوله  
 لا يندفع لثم إعطاء الربا أي عن المقرض أما المقرض الآخذ للربا فإثم بلا خلاف كما هو واضح  
 أه ثم قال صاحب ترشيح المستفدين بعد بسط هذا أقول إذا تأملت ذلك مع ما نقله الشارح  
 هنا عن شيخه حج أن ضرورة الاقتراض تدفع عن المقرض لثم إعطاء الربا أي بغير تعاظم  
 حيلة في ذلك علمت أن التملص بهاية الجليل القائل مجاوزها هذا للزمان أولى بل  
 تستعين للخلاص من ورطة ربا الصيرع كما أوردت إلى ذلك صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح  
 فتحتم مشرم الربا والعياذ بالله في البلاد ذراعاً وارثكه صراحاً بلا عايشة ولا تكيد الأعيان  
 والذراع وصار لا يتخلص منه بهاية الجليل إلا للعصاة النادرة فيا لها من كبيرة صغرها عدم  
 النظر للديم الآخر وما أجل الأطلاع على طرق الشريعة وبيان رخصها ليتمسك بها من يستتر  
 عليه الأخذ بعزمها ولا يهلك دونها ولعل تشييع من شفع على متعاظمي تلك الجبل مبنى

على حيل له تستوفى الشروط شرعاً ولا يخرج من الخلاف تورعاً إلا أن الثاني لا يورث تشنيعاً ولا يوجب تقريباً وأما ما اختاره بعض المتورعين من التناحرين من حرمة تعاطي حيل الربا مطلقاً مغلطين القائلين بجوازها مشددين التكثير على من يتعاطاها فلا شك أن مقاصدهم في ذلك حسنة إلا أنهم لو وقفوا على بساط الأدب مع هذين المجتهدين واقتصر على اختيار موافقة الآخرين لكان أوفق بتفاوت المقامين وأقرب إلى قبول الموعظة لدى المحتاطين على أنه ما ذا على من تخلص بمكروه أو قوم وحرام عند آخرين من كبرية لدى المسلمين وهل التشنيع عليه إلا غلو في الدين أو تغالٍ يؤدي إلى حرج مبين وما كفى هؤلاء المشددين تغليب هذين الإمامين حتى قالوا كما غلط أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أه ترشح المستغنين وبأن ما سئلت عننا من أن تشخصاً يشرب الدخان ويعلم يقيناً أنه يضربه وأنه لا يخلو زمان من أوقاته بلا سعال شديد ويسبب السعال يكون منه حركات كثيرة متوالية في الصلاة هل يحرم له شرب الدخان وهل يبطل صلاته مع الكيفية المذكورة قلنا في الجواب شربه في حق ذلك الشخص حين علم إضراره له بنفسه أو بالتجربة أو بقول طبيبين له بالضرر في حقه فحرام بلا شبهة وفي فتاوى سليمان الكدرى في بحث مسائل شتى والذي يظهر أنه إن عرض له ما يحرمه النسبة لمن يضربه في عقله أو بدنه فهو حرام فقد حرج الغزالي بجرمة العسل الذي فيه شفاء بنصر القرآن على الضرر وأقره عليه وصرح بجرمة تناول الطين على من يضربه وقد يعرض له ما يبيحه بل يصيره مسنوناً كما إذا استعمل للتداوي حيث أخبر طبيبان



انه دواء لعليّة التّبرّ شرب لاجلها أو علم ذلك بالتّجربة إلى آخر ما في فتاويه و  
 يبطل صلاته بسبب ثلاث حركات متواليات حاصلات من الشرب وإذا لم يحصل  
 من الشرب بأن كان سعاله طبيعياً وتحصل منه الحركات فلا تبطل صلاته كما هو موطور  
 في الكتب الفقهيّة هذا . دحتم سالمين في حياية رب العالمين وصلى الله تعالى على سيد المرسلين  
 وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب الثامن والتشعون ) إلى الملائد رشيد أيضاً في بيان الردود عن الطريق  
 وما يتعلق بذلك وفي بيان الذكر العام .

باسمحه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين  
 قصده وبعد فمن كليب السّدة السّنية محمد مظهر إلى الأخ في الله الملائد رشيد  
 حفظه الله غيب السلام والتّقبيل والاستدعاء والتّفحص عن الأحوال جعله الله  
 نعماً موافقة لما يحبّه ويرضاه والاستدعاء من بنت الحال والسلام على الأولاد الكوثر  
 وعلى الحاج موسى والحاج حميد وعلى كلّ من يسأل عنا فليكن معلوماً بأنّ ما سالت عنا  
 ما رأيته في بعض كتب السّادات فمن أن المرید ذال النسبة الكاملة إذا صدر  
 منه سوء أدب أو مخالفة لأمر شيخه أو نهي سلب منه شيخه النسبة وسمّوه  
 وردوا من الطريق ويبقى مجرداً عارياً ولا يبال إلى اليه أحد بعد ذلك والحال أنّ  
 السّادات والمشايخ ورثة الأنبياء وصلى الله عليه وسلم حقاً فيلزم أن يكونوا محمّداً لمزب  
 وقد قال تعالى في حقّه وَلَوْ كُنْتَ فَظاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ وَكَمْ صَدْرُ  
 الْأَدَبِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَنْفَضِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ قُلْنَا فِي الْجَوَابِ بَيْنَهُمَا فَرَقَ عَظِيمٌ

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أرسل في زمن نهاية الجاهلية لتبيين الأشياء  
للناس فلا يعجز ولا يغضب منهم ولأن معدة النبي صلى الله عليه وسلم كانت كالبحر  
للحيط وكل للياه يدخل في البحر ولا يزيد فكذا معدة النبي صلى الله عليه وسلم يكظم  
كل ما يغضب منه الناس ولا يعجز منه ومعدة السادات قدس سرهم بالنسبة لمعدته  
صلى الله عليه وسلم كحوصلة الطير في مقابلة البحر فإذا دخل فيها نقطت تستنق بل  
تقرب أن تشق فكذا معدة السادات قدس سرهم على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عجز  
وغضب من حكم عم عثمان رضي الله عنه وأبعد من مكة المكرمة وللدنية للنورة و  
نفاه منها وقد بقي في السبيد إلى زمن خلافة عثمان فخوفه رجع عثمان رضي في ذلك  
الزمان بإشارة من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعثمان رضي عن رجا منه صلى الله عليه وسلم ولم  
أرجاعه فقال لا أرجعه ولكن يجئ زمان يمكنك إرجاعه هذا وعلى نقباء السلوب  
مجردا عاريا عديم المبالاة أنقل لك رد الشيخ عبد القادر اللزدي خليفة مولانا خا  
قدس سره وسبب رده إياه أنه قدس سره لما أذن له بالخلافة وبالرجوع إلى مملكته  
قال له اللازم عليك أن لا تقبل من فلان آغا أو الأمير هدية وأنة لما وصل إلى قريته ليرد  
ما قبل من ذلك الشخص هدية قط إلا أنه أرسل له مرة قرانا هدية فتصور في نفسه  
أن القرآن كلام الله تعالى فلا يدخل فيها نهى عنه مولانا قدس سره فقبله ثم بعد مدة ذهب  
إلى مولانا قدس سره مع واحد من مراديه بل صرفية فقال في لك الصوفى لنا كلمنا ذهبنا في  
طريقنا إلى قرية وما كان بيننا وبين أهلها معرفة لكن نرى من أهلها غاية الإكرام والأ  
حترام وكان عادتي عدم ترك نعالى الشيخ على الأرض بعد إخراجها من رجليه بل أضعها

تحت ابطي وعن بعض الكيفية من كثرة الاحترام والمبالاة الى ان وصلنا الى مولانا و  
فلما سئل عن شيخه هل قبلت هدية من فلان فقال لا غير انه قد ارسل لي قرانا هدية  
فتصورت ان القرآن كلام الله تعالى ولا يدخل فيها نهيتي عنه فقبلته فعجز عن ذلك مولانا  
قدس سر وقال قد رد ذلك عن الطريق فحين قوله ذلك له سقطت نعلاه من تحت  
ابطي من غير قصد مني ثم رجعنا خائبين وكلما جئنا في الطريق الى قرية من القرى  
التي قد ذهبنا فيها ورأينا من أهلها الأكرام والاحترام لا يلتفت واحد من أهلها إلينا  
حتى لا يضيئنا وكنا على هذه الكيفية من عدم الاحترام وعدم المبالاة الى ان وصلنا الى قريتنا  
ليرد وعلى ما سمعنا من أسلافنا ان السيد طه قدس سر بعد وفاة مولانا قدس سر ارسل  
الى الشيخ عبد القادر المذكور بالمعنى اليه فأجابه بأني لا أبدل مردودية مولانا قدس سر  
بمخلافه أحده لانه يقال لي مردود فلان فيكفي وقال الغوث قدس سر على ما في الإشارة <sup>الأولى</sup>  
قدس سر حين كان جوابه كذلك فهو مسلوب من النسبة الظاهرية لا الباطنية وبأن  
ما سألت ما رأيته في الكتب فان كان فيكون ذلك القول من الترهيب لا غير لان النبوة  
مقبولة ما لم يبلغ الروح الى الخلقوم اذ عند وصوله الى ذلك يعاين ما يصير اليه من  
رحمة أو قسوة وشدة فلا تنفعه حينئذ توبته ولا إيمان كافر والنقل لك على عود حال  
المسلوب وللدردود الى الحال الأول بل لا أزيد من الحال الأول دفعا لما رأيته من ذلك  
للقال حكاية رد السيد نور الدين البرقي وكان خليفة لوالده من خلفاء مولانا  
خال قدس سر فردّه شيخه ولا نعلم سبب ردّه وكان مولانا حيا فردّه مولانا قدس سر  
خليفة بسبب ردّه للسيد نور الدين وأرسل اليه بالمعنى عنده فأجاب بأني تبت



من النقشبندان وما صدر منه شيء على علمي وهو ردي فبعد ذلك تمسك برحما  
 نبية غوث الكيلاني قدس سره ودخل المغارات واشتغل بالرياضات الشاقة ووصل حتى  
 صار قطبا للأولياء في زمانه على ما نقل ذلك حضرة قدس سره عن الغوث الهيراني قدس سره  
 في رسالته للكتوبة في مناقب آيابه ومناقب الغوث الهيراني قدس سره بالله بأسرارهم وأروانا  
 من مجازات نورهم وأما فائدة التوبة والاستغفار من المعاصي فكثيرة بل الأتيان بهما  
 بعد صدور معصية واجب ولازم لأجل عفو الله تعالى لأن البتة صلى الله عليه وسلم  
 قال لو أخطأتم حتى تبلغ السماء ثم تبتغوا كتاب عليكم رواه أبو بصيرة وقال تعالى  
 في كتابه القديم وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون وقال تعالى إني غفار  
 لمن تاب وقال تعالى إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون  
 وقال تعالى ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله لوجده والله تواب رحيم  
 وقال تعالى وإن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه وقال صلى الله عليه وسلم إن الله  
 يسطيه بالليل ليتوب مسيء النهار ويسطيه بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى  
 تطلع الشمس من مغربها رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم إذا تاب العبد من ذنوبه  
 أنسى الله حفظته ذنوبه وأنسى ذلك جوارحه ومعالجه من الأرض حتى يلقي الله  
 تعالى يوم القيمة وليس عليه شاهد من الله بذنب رواه أنس وروى عن أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين  
 نفسا فسأل عن أعبد أهل الأرض فدل على رهب لكنه جاهل فأناه فقال له أنت  
 قتل تسعة وتسعين نفسا فهل له توبة فقال لا فقتله فكل به مائة ثم سأل عن أعلم أهل

الأرض فدل على رجل عالم فقال انه قتل مائة نفس فحل له من توبة فقال نعم من يحول  
 بينه وبين التوبة انطلق الى أرض كذا وكذا فان بها أنا ساء يعبدون الله فاعبدت معهم  
 ولا ترجع الى أرضك فانها أرض سوء فانطلق حتى اذا انصف الطريق أتاه الموت فاستمعت  
 فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فقالت ملائكة الرحمة جئتنا نبأ مقبلاً بقلبه الى  
 الله وقالت ملائكة العذاب انه لم يعمل خيراً قط فأنهم ملك في حسرة لسان فجعلوه  
 بينهم فقال قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيهما كان أدنى فحول فقا سوه فوجدوه أدنى  
 الأرض التي أرادها فقبضته ملائكة الرحمة وفي رواية فأوحى الله تعالى الى هذه أن تباعدني  
 والى هذه أن تقربي وقال قيسوا بينهما فوجدوه الى هذه أقرب بشبر فغفر له وقال  
 صلى الله عليه وسلم من لم يأت الله له من كل ضيق محجراً ومن كل هم فرجاً  
 ورزقاً من حيث لا يحتسب رواه أبو داود والآيات والأخبار الدالة على فرض التوبة  
 والاستغفار وفضائلها كثيرة لا يمكننا نقل تمامها فبهذا المقدار نكتفي وبأن ما سئلت  
 عن من الذكر العام الواقع في عبارة بعض الأكابر أتى ذكره هو قلنا في الجواب والذي  
 رأيناه في عباراتهم الذكر على ثلاثة أقسام ذكر العام وهو باللسان وقلبه غافل  
 وذكر الخاص وهو باللسان وقلبه حاضر وذكر الأخص وهو القلب الحاضر وأما  
 ذكر العام بالمعنى الذي ذكرته ما رأيت في الكتب بل المذكور في الكتب للشابه للمعنى  
 الذي ذكرته يعبرون عنه بالوقوف الذكرى والوقوف القلبى لا بالذكر العام والوقوف  
 الذكرى عندهم عبارة عن تخيل نقش لفظة الجلال أعني لفظة الله على القلب بقلم النور  
 أو تخيل جريان الذكر في القلب بأي كيفية شاء مع ملاحظة المعنى وهو الذات بلا مثل

المنزلة عن الجهات والتفان بالذکر لقوله تعالى فاذکرونی اذکرتکم ولذکر الله کثیر  
وقال ابن عباس رضي وغيره معناه ذکر الله لکم کبر من ذکرکم له تعالى والوقوف القلبی عندهم عبارة  
عن توجه الذکر الى قلبه وبالإحاطة فيه أن نظر الله تعالى محیط به من جميع الجهات ويجعل قلبه محاطاً  
بنظر الله تعالى ويستمر على ذلك وبالإستمرار على تلك الملاحظة تصفوفة تحت نظر الله  
تعالى حتى لا يبقى لها بالتدريج أثر من الوجود وبعض منهم قد عتبر بغير هذه العبارة هذا وأما  
الجواب عن الأسئلة الآتی سألت عنها فصحيحة والله أعلم وصم سائلين في حماية رب  
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

( المکتوب التاسع والتسعون ) الى الملاحسبب للفن بکجی أورن انقره في الفرق

بين السلف والمتقدمين وفي مسائل شتى شرعية .

باسم سبجانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين قصده  
وبعد فمن كليب الستة السنية محمد مظهر الى الاخ في الله والمحبت لله الملاحسبب للفن  
بکجی أورن حفظه الله غيب السلام والاستدعاء والتفحص عن الاحوال جعلها الله  
مرافقة لما يحبّه ويرضاه فليكن معلوماً بأن السلف والمتقدمين متحدان بالذات ومختلفان  
بالعبارة والتعبير كما أن الخلف والمتأخرين أيضاً كذلك كما ينبغي ذلك من عبارة مؤلف محيط  
المحيط وهو كتاب في اللغة حيث قال فيه ومذاهب السلف مذاهب المتقدمين من المسلمين  
وهم من أبي حنيفة الى محمد بن الحسن وقال بعضهم السلف شرعاً كل من يقلد ويقتفى أثره في الدين  
كأبي حنيفة وأصحابه فإنهم سلف لمن بعدهم والصحابه سلف لهم أي لأبي حنيفة وأصحابه  
وإنهم من هذه أيضاً أن السلف والمتقدمين هم للجهت ومن وأصحابهم وأن الخلف والمتأخرين



هم الذين من بعدهم وفي الرسالة الحمديّة قال بعض العلماء الأعلام كما نقل عن علماء الحنفية  
 أن باب الاجتهاد فقد انسد من عصر أربعاء من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوة  
 وكل التحية إلخ أم وقال ابن الصلاح من الشافعية أن مرتبة الاجتهاد انقطعت من نحو  
 ثلثاة سنة بن يزيد على ثلثاة سنة عدم المجتهد المستقل وفي جمع الجوامع في مسئلة اختلف  
 في اصول الدين : ثم اختلف أئمتنا أن نؤول للشكل أم نفوض إلخ إلى أن قال الشارح التقييضي  
 منذهب السلف وفي حاشية عطاء عليه قوله منذهب السلف وهم أهل القرون الثلاثة  
 وما بعدها هم الخلف وقبل الخلف من الخمسة أم وبأنه لا فرق بين الصلوة للنسح وصلوة الجنائز  
 في الطهارة من النجاسة سواء كانت في البدن والثوب والمكان الذي يطوؤه وفي غيرها من  
 الشرائط مما يتأتى بحجته هنا وفي فتح المعين وشرط لها أي للصلوة على البيت مع شروط  
 سائر الصلوة تقدم طهره أي للبيت إلخ وفي حاشية اعانة الطالبين قوله مع شرط سائر  
 القلوت أي مما يتأتى بحجته هنا كستر عورة وطهارة واستقبال قبلته بخلاف دخول الوقت  
 إلى آخر ما فيها وبأنه من عزم على العود إلى وطنه ولو كان إماماً ولو بعد مدة طويلة لا يكون  
 متوطناً في محل إقامته بل يكون مقيماً في حق وجوب الجمعة عليه وإن كان ينه الأقامة أربعة  
 أيام ولكن لا تنفقد الجمعة بالمقيم الغير المتوطن كما هو المفهوم بل للصح من عبارة فتح المعين  
 وفي حاشية اعانة الطالبين قوله ولو بعد مدة طويلة أي ولو كان عزمه على العود بعد مدة  
 طويلة كعشرين سنة أو أكثر فإنه يكون مقيماً ولا يكون متوطناً بذلك أم ويعلم مما نقلناه الفرق  
 بين المتوطن والمقيم هنا وبأنه من كان بيته وزوجته في موضع ويذهب إلى موضع آخر للتجارة  
 أو غيره كما يأتي مثلاً ولكن لا يفتي في ذلك الموضع بمقدار أكثر مدة القصر للجمع حين كان كل

يوم نيته الرجوع من ذلك الموضع ولم يتيسر له فيحسب مسافراً وتلزمه  
 الجمعة ولا تنقذه وفي شرح التحرير لشيخ الاسلام القاضى زكريا الأنصارى فلا  
 تصح أى الجمعة بكافر الخ الى أن ذكر ولا بغير متوطن وفي حاشية الشرقاوى على ذلك  
 الشرح قوله ولا بغير متوطن مكن أقام عازماً على عوره لوطنه ولو بعد مدة طويلة كما  
 لمجاورين لتعلم علم أو قرآن أو تجارة كما يقع كثيراً جماعة يخرجون من بلدهم لعداوة  
 مثلاً ويسكنون بلدة أخرى وينتهي بهم العود الى بلدهم ولو بعد سنين فلا يحسبون من أهل  
 تلك البلدة للقيمين بها وإن طال مدتهم آه أى لا يكونون متوطنين وبأنه يلزم  
 الطهارة من النجاسة في الطواف كالصلوة ولا فرق بينها في الطهارة من الحدث  
 وفي إيضاح الناسك الواجب الأول ستر العورة والطهارة عن الحدث وعن  
 النجاسة في البدن والثوب والكان الذى يطؤه في مشيه فلو طاف مكشوف  
 جزء من عورته أو محدثاً أو عليه نجاسة غير معفو عنها أو وطئ نجاسة في مشيه  
 عامداً أو ناسياً لم يصح طوافه وفي فتح العين ولا تصح صلاة من حمل مستحجراً أو  
 حيواناً بمنفذه نجس أو مذكى غسيل منجبه دون خوفه الخ الى أن قال ولا صلاة  
 قابض طرف متصل بنجس وإن لم يتحرك بحركته آه وفي حاشية ترشيح المستفدين  
 عليه قوله ولا صلاة قابض أى لا تصح صلاة قابض أو شاذ أو حامل ولو بلا قبض  
 ولا شاذ طرف جليل على نجاسة أو على ملاقيها الى آخر ما فيها وفي شرح محمد الرملى على  
 زبد في محث شروط الصلوة وتبطل صلاة من لا تقى ثوبه أو بدنه أو محموله نجساً  
 وإن لم يتحرك بحركته آه والصواف مثلها مع أن ذلك النعل النجس سواء كان بيده

أو في شيء مثل ظرف وتتحرك بحركته فيبطل طوافه بالطريق الأولى وبأن في إيضاح  
 المناسك النوع الثاني من محرمات الأجرام الطيب فلذا أحرم حرم عليه أن يطيب  
 في بدنه أو ثوبه أو فراشه بما يعد طيباً وهو ما يظهر فيه قصد التطيب وإن كان  
 فيه مقصود آخر الخ إلى أن ذكر وأما الأدهان فضربان دهن هو طيب ودهن  
 هو طيب ودهن ليس طيب الخ إلى أن ذكر وأما ما هو طيب كدهن الورد والبنفسج  
 فيحرم استعماله في جميع البدن والثياب وأما دهن البان المنشوش وهو المخلوط  
 بالطيب فهو طيب وغير المخلوط ليس طيب أم فناء على هذا مع عدم علمنا بدهن  
 الصابون أي دهن هو لكن مخلوط بالطيب فيحسب طيباً وإن كان فيه مقصود  
 آخر فلا يجوز استعماله في الأجرام ومعلوم أن هذا الصابون صاحب ربح والمضر  
 الدائنة وهي موجودة فيه كما يعلم هذا أيضاً من كلام صاحب الإيضاح بعيداً ما قلناه  
 منه أولاً والله أعلم وبأن أفضلية حج الأفراد لأن الأفراد هو الأكثر في الروايات الصحيحة في  
 حج النبي صلى الله عليه وسلم ولأن رواته أصل النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الخلفاء والرؤساء  
 رضي الله تعالى عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفردوا الحج واطهوا عليه واختلّفوا في فعل  
 على فعله تعالى عنه وكرم الله وجهه ولأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكانه و  
 يجب الدم في التمتع والقران وذلك الدم دم جبران <sup>للسقوط للبقاء</sup> وبعض الأعمال ولأن  
 ما لا خل فيه ولا يحتاج إلى جبر أفضل ولأن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة انتهى  
 مجموع وفيه تفصيل وأجوبة فإن شئت فراجعه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد الحجرة  
 حجة الوداع لا غير وكان قارناً عند بعض ولكن في المجموع وأما إحرامه صلى الله عليه وسلم



فاحرم مفردا بالجموع وأما الروايات بأنه كان قارنا فأخبارنا عن حالته الثانية لا عند ابتداء  
 إحرامه بل أخبارنا عن حاله حين أمراء صحابه بالتخلل من حجّتهم وقلبه إلى عمره إلى آخرها في المجموع  
 راجع قبل البنية وبعدها قبل الهجرة حجّا لا يدري عددها كما في فتح المعين وفي حاشية تد  
 شيخ المستغدين قوله لا يدري عددها في عمدة الأبرار للوناني حيث أن نبينا صلى الله  
 عليه وآله وسلم حج قبل الهجرة حجتين وأما بعدها فحجة الوداع وكان قارنا وعمره في رجب  
 وثلاثا في ذة القعدة وعمره في شوال وعمره في رمضان آه وفي باب الجهاد عن العباب  
 واعتبر أربعاً أه ترشح وبأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتقاط حصص الجار لجمرة  
 العقبة من مزدلفة وهي سبع حصية قال بعض أصحابنا يأخذ منها حصص جمار  
 أيام التشريق أيضاً وهي ثلاث وستون حصية وقال بعضهم الأولى أن يأخذ  
 جمار أيام التشريق من غير المزدلفة وكلاهما قد نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه إيضاح  
 للناسك للثبوت في حج وفي حاشية ابن حجر عليه تفصيل وأحاديث مختلفة وبيان  
 لا مكان الجمع بينها ولكن ميله إلى أن يؤخذ حصص جمار أيام التشريق من وادي محشر  
 والله أعلم وبأنه يشترط في ملابس الإحرام ظهور عقيب الرجل ورؤس الأ  
 أصابع ولا يضرب بعد ظهورهما عقد المدا من عجل خيط وأغلف منه لأن الشرط ظهورهما  
 وبأنه يلزم لبس مدا من عجل يظهر منه عقب رجل الرجل ورؤس الأصابع في الإحرام  
 وأما ستر أحدهما فقط لا يجوز إلا مع فقد تعلين كذلك وعند فقد تعلين كذلك إنما  
 يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتها من الأصابع والعقب وغيرها وظاهر  
 كلامهم أنه يجوز لبس ذلك وإن لم يجمع إليه إلا ليجرد اللبس لكن في شرحه لا يشاد

والنهي أنه لا بد من أدنى حاجة كبريد وخوف تنجس رجله إلى آخر ما في كتاب أحمد  
لعينين نافلاً عن الكردى وبأن يكون نافلات الحج أفضل من نافلات الصدقة  
بمختلفاً لكن الأصحاب على خلافه وإن ورد في أحاديث يشهد له كما قال ذلك ابن  
حجر في حاشيته على الإيضاح في بيان قوله ومن أعظم الطاعات الحج إلى أن قال وبأني ما  
ذكرته بناءً على أن فرض الصدقة أفضل من فرض الحج ونفلها أفضل من نفلها وهو ما يدل  
عليه كثير من العبادات آه فالمفهوم من هذا أن الصدقات الجارية كالمساجد والميوسن  
والطرق والجسور أفضل من حج التطوع ولأجل بعض الاشغال وضيق الوقت ما  
فتشنا باقى الكتب والتفتنا بذلك هذا وبأنه يجوز في أشهر الحج العمرة ولا يلزم  
الدم إن لم يحج في ذلك العام هذا بالنظر لمن لم يكن أهله حاضرين للمسجد الحرام فإن كان  
أهله حاضرين فلا دم مطلقاً وفي شرح شيخ الإسلام القاضي ذكرنا على متن التحرير  
فلما عتقر قبل أشهر الحج أو فيها وحج في عام قابل فلا دم عليه لأنه لم يجمع بينهما في الأولى في  
وقت الحج فأشبه المفرد وأما في الثانية فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد  
بن المسيب كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتمرون في أشهر الحج فإذا هم  
يجوزون في عامهم لم يهدوا آه وبأنه يجوز للمرأة الحنفية التقليد على مذهب الشافعية  
في العمرة التي لم تفعلها قط وتفعلها مع نسوة ثقات أو مع امرأتين لأن العمرة التي  
لم تفعل قط فرض الحج في المذهب الشافعية وليس في مذهبهم خروج المرأة لتطوع و  
ليومع نسوة كثيرة والعمرة سواء فعلت أو لم تفعل سنة في مذهب الحنفية  
فلذلك تنادى الله أعلم وبأنه إن من شروط وجوب الحج الاستطاعة ومن شرط الاستطاعة

ظن الأمن اللاتق بالسفر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا الزائد على ما يحتاج  
 في طريقه فإذا خاف من رصيده يرقبه في الطريق أو القرى لأخذ شيء ظلماً وإن قل لم  
 يلزمه ولكن يفهم من المعنى أن نحو الدرعين والثلاثة قليل وأوجب المالكية و  
 المنازلة بذل قليل لا يجحف وأختلف الحنفية في ذلك وهذا أغنى عن لزوم  
 الحج حيث لا طريق آخر خال عن المكس والأوجب لسوكه وإن يعد عن الأول جداً  
 كعشرين من مئة مثلاً نعم لو فرض أن جميع الطرق لا يخلو من المكس أو غلب  
 الهلاك أو استوى الأمران فلا وجوب الله بغية مختصراً وناقلاً عن الكردى وفي  
 هذا الزمان لا وجود للتصددين ولا للمكس المفهوم من كتب اللغة فيجب الحج على كل  
 من يستطيع والمكس على ما في محيط المحيط في اللغة مصدر وما يأخذ الكاس سمية با  
 المصدر ودرهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية أو درهم  
 كان يأخذه المصدق بعد فراغه من الصدقة ج مكوس وقال في المصباح وقد  
 غلب المكس فما يأخذه أعوان السطان ظمناً عند البيع والشراء واستند  
 وفي كل أسواق العراق أناوة وفي كل ما باع أمروا مكسهم وفي الحديث لا  
 يدخل صاحب مكس الجنة أم وفي شرح الكبير للرافعي أما الطريق فشرطه أن يكون  
 آمناً غاف في النفس والبصيص وهذا الأمن موجود في هذا الزمان فيلزم الذهاب إلى  
 الحج على المستطيع وإن نظرنا إلى الشروط في هذا الزمان والله أعلم وبإنة إذا أعطى الغنى  
 زكاته الفقير وقال هذا زكاتي وقبلها وأعطىها للمسجد الفلاني من غير شرط هذا فبعد  
 قبوله زكاته صارت الزكاة مالا للفقير ويؤدي زكاته وقوله أعطى للمسجد الفلاني



أمر لم يلزمه إيفاء أمره لأنه لم يشترط بل الفقير مخير أن شاء أكلها وإن شاء يعطيها  
 للمسجد الذي عينه أو لمسجد آخر فثواب أعطائه الزكاة للمعطي وثواب الأعطاء  
 لمسجدٍ سواه كان ما عينه أو غير ذلك فالفقير حين أعطائه والله أعلم وإن شرط  
 إعطائها للمسجد الفلاني لم يجز ولا تؤدى زكاته كما قال صاحب فتح المعين  
 فرع ( من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يردها له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء  
 الدين بها فإن نوباً ذلك بلا شرط جاز وصح وكذلك إن وعده المدين بلا شرط فلا  
 يلزمه الوفاء بالوعد الخ وبأنه إذا استعملت امرأة دواءً لانقطاع دمها  
 المعتادة فطوافها وكذا أصلاؤها جائزة لأن منعها منها ومن غيرها مما تمنع منها  
 لما نزل أجل رؤية الدم فحتى لم تر الدم فكل ما تمنع منه يكون جائزاً لها وفي حاشية  
 ابن حجر على الإيضاح في المناسك في مبحث الرابع من الأعمال المروعة يوم النحر  
 طواف الأفاضة الخ إلى أن قال ( فائدة ) كثر الكلام الأئمة في نساء الحج إذا حضن  
 قبل طواف الأفاضة ولم يكنهن التخلّف لفعله للبارئ في السئلة كلام حسن  
 طويل حاصله أن من استعملت دواءً فانقطع دمها وانقطعت الدوائـ  
 فاغتسلت وطافت ثم عاد الدم بعد سفرها يجوز لها العمل بأحد قولي الشافعي  
 إلى آخر ما فيها ويعلم من هذا أنه يجوز للنساء استعمال الدواء لأجل انقطاع الدم  
 ويصح طوافها وصلاتها في ذلك الوقت هذا وبأنه للزوج منع زوجته وإن كانت  
 عينية من حج الإسلام على الأظهر لأن حقه على الفور وللح على التراخي وإن أحرمت  
 فله تحليها على الأظهر كما في الإيضاح المناسك وعصية الزوج بذلك من آخر سنن الإمام

لجواز التأخير إليه ويتبين فسق الزوج من وقت خبر جرح قافلة بلده من آخر سنة  
الامكان كما في كتبنا الفقهية وبأنه <sup>عليه</sup> يقال للزوج الحليل والمرأة حليته وحليته  
وفي محيط المحيط الحليل الزوج كذا الى أن ذكر ويقال للزوجة حليل أيضاً وقيل للزوج  
المرأة حليل لأنها عقله ومحل لها الحليلة <sup>عليه</sup> الزوجة جلائل ويقال هذه حليلته لمن  
تحمل معه في دار واحدة آه باختصار وبأنه لا يلزم لسفر الزوج الى موضع رضا الزوج  
ولكن يلزم الزوج نفقتها وكسوتها وحسبها وغيرها مما هو مذكور في كتب الفقه  
ان لم تكن ناشئة أي خارجة عن طاعة الزوج وليس على الزوج طلاقها ولكن يجوز  
لها فسخ نكاح زوج أعسر بأقل نفقة أو أقل كسوة أو أقل مسكن أو بمهر حال لم  
تقبض منه شيئاً فلا فسخ بامتناع غيره أي غير المعسر وهو الموسر والتوسط  
ان لم ينقطع خبره كالزوج الذي قلت بكونه في الأنايا فتدعي نفقتها وغيرها مما ذكرنا  
فان لم يرسلها وامتنع مع عدم امكن اخذها منه بكتاب حاكم بلدها الحاكم بلده فله  
الفسخ بالحاكم وان انقطع خبره ولا مال حاضر جاز لها الفسخ وفي حاشية تشرح  
المستفدين على فتح المعين أما الفسخ بتضررها بطول الغيبة وشهوة الوقاع فلا  
يجوز اتفاقاً وإن خافت الزنا آه وبأنه لو استوجبر مكنت عن آفاق ولم يشترط  
عليه ميقاته كان له الإجماع عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها ولا نظر لكفاية التركة  
ولعدمها الا فيما لو شرع مبتدع مكنت بالجماع عن ميقات آفاق وأحرم من مكة أو استأجر  
عنه قبل يلزم الدم من تركه المجهول عنه ان كانت والا لم يجب على أحد من المبتدع أو  
المستأجر دم لكن قال ابن حجر في حاشيته وعند آه على المبتدع أو المستأجر لأنه

الذي ورط نفسه مع قصيره وفي حاشية ابن حجر على الايضاح ايضا اذا  
استوجب حكمي الحج عن آفاق فمن ينظر لميقات الحج عنه يلزم الخروج الى الميقات والا  
قالدم والحمد وهو ما رآه للعب الطبري وهو ظاهر خلاف لمن نظره بما لا يهتد ومن  
ينظر لميقات الاجير يجوز له الاجرام من مكة ولا شيء عليه وهو ما رآه للجمال الطبري  
الى آخر ما فيها وفيها تفصيل طويل وترجيح ما رآه للعب الطبري فان شئت فراجعها فعلى ما  
نقلناه يكون استسأجا ركيك عن آفاق اختلاف بين اللعب الطبري والجمال الطبري وان رجع  
ابن حجر قول اللعب الطبري لكن يجوز تقليد الجمال الطبري كما يفعل الآن والله أعلم وبأنه من كان  
زوجته وبنته في موضع وبني هب الامضغ آخر لامامة مثلا وللربيع فيه مدة الاقامة  
وهي اربعة ايام فيحسب مسافرا وفي فتح العين تفصيل زائد ( فرع ) من له مسكنات  
ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فيما فيه اهل وماله وان كان بواحد اهل وباحتر  
مال فيما فيه اهل فلان استوبى في الكل فبالحل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة آد اى  
فتستعد حينئذ به للجمعة في كل من البلدين حالة اقامة الجمعة هذا . دتم سالمين في  
حماية رب العالمين <sup>صلواته</sup> وسلم على بكسر اللين وعلمه وأحبابه الطيبين الطاهرين .

( المكتوب المائة ) الى الله عبد الكريم العزدي في مسألة من الطلاق .  
بارسحه سبحانه وبعد فليكن معلوما بأن حامل الورقة يقول أكرأز عجمه مالاوي  
يعني ابنه زنا من زمني بزواني في مرة واحدة وما كان شاهد فان أراد به الثلاث وقعن  
والا فواحدة وقد سئلنا عنه فأجاب مع اللطف بعدم اعادة الثلاث وبعد الوقوع في  
القلب لكن لفظه صريح فيذهب به طلعة واحدة فيكون جميعا وكان له الجمعة قبل نقضه



العدة وما راجع الى انقضاها فاللزام الآن تجديد النكاح كما هو الصحيح في الكتب المطلوبة  
 أن يكون التجديد خفية والسلام .

( للكتاب الحادي بعد المائة ) الى اللآ صدق البوي في تعريف ما أمره بالايراد  
 بدون افتتاحه بشئ .

وقال وللأزم أن تداوم على خمسة آلاف من ذكر الجلال على القلب بين كل يوم وليلة  
 وعدم ترك هذا العدد من ذكر الجلال وعدم التفصان في اليوم والليل من خمسمائة مرة من  
 ذكر النفي والاثبات بين القلب واللسان على معنى لا معبود الا الله أعلم أن للنفي اثباتا  
 أركاناً أربعة وشروطاً كذلك وآداباً خمسة فأول الأركان لا اله الا الله بالقلب  
 وثانيها محمد رسول الله بالقلب أيضاً في آخر النفس وثالثها ملاحظة معانيها ورابعها  
 قول الهي أنت مقصودك ورضاك مطلوبي بين كل نفسين وأول الشروط الخط المستقيم  
 الغليظ من أول السرة الى أعلى الجبهة وثانيها الخط المقوس الدقيق من أعلى الجبهة خلف  
 الأيمن الى أعلى المنكب ومن المنكب في الصدر الى القلب الصنوبري ليحصل من الخطين  
 كلمة لا للعكوسة هكذا ويسمى الخط الأول سيف النفي والاثبات لأنه يقطع الحواطر  
 من الدخول في القلب من الخارج والثاني مكشها لأنه يكش القلب من الحواطر الداخلة  
 في القلب وثالث الشروط حبس النفس تحت السرة ورابعها الترتيب أي في عدد الأنفاس  
 في كل قعود للذكر وفي عدد كلمات لا اله الا الله في كل نفس وبعض من السادات يقولون بين  
 الشهادتين في كل كلمة ولا يكفى بأخر النفس والأول يناسب مجال البند والثاني يناسب  
 مجال المنتهى وأول الآداب استقامة الخط الغليظ من السرة الى الصد ومنه الى الحلق

ومنهُ الى الذقن ومنهُ الى الشفتين مضمومتين ومنها الى أعلى حلبة الأنف ومنها الى أعلى  
 الجبهة من غير اعوجاج يميناً وسيئاً ولا انقطاع وثالثها كون الخطين أبيضين براقين  
 وثالثها بين الجلد واللحم ورابعها عدم التحرك في ظاهر البدن لا بالراس ولا بالعين ولا  
 بالأنف ولا باللسان ولا بغير ذلك ليتحقق ان الذكر يعنى من القلب لا من القوة للتحلية  
 وخامسها الضرب بأن يقول على الخط الأول لا وعلى الخط الثانى الى المنكب إله والى فم القلب  
 إلا ويدخل الله في القلب على وجه الشدة والضرب بحيث يتوحد القلب من ذلك ولا  
 تحويل ولا انتقاش لمحمد رسول الله والذى أنت مقصود على الخط وأعلم انه حينما انقطع  
 النفس تطلق على الوترية كما علمت في بيان الشروط ونهاية عدد كلمات لا إله إلا الله في كل  
 نفس لحد وعشرون وإن لم يمكن هذا العدد في أول الحال في كل نفس فالآم السعي على ذلك  
 الى أن يحصل ذلك العدد في كل نفس ومعنى لا إله إلا الله للمبتدئ لا معبود ولا متوسط لا مقصود  
 ولا منتهى لا موجود إلا الله وورد اليوم والليل من النعم والاثبات ألف ومائة سواء كان  
 بالقلب أو باللسان أو بهما ولكن قال بعض من السادات وردها خمسمائة مرة ولا ينفع  
 من هذا العدد وأما جتر النية والاثبات بالتلفظ أى اللسان فبأن تجتر الآمن السرة الى أعلى الجبهة  
 وآله من أعلى الجبهة خلف الأذن الأيمن الى أعلى المنكب والآمن على المنكب في الصدر الى  
 الفم القلب فيدخل الله في القلب على وجه الضرب مع عدم تحرك في ظاهر البدن هذا  
 وكن من الشاكرين .

(المكتوب الثانى بعد المائة) الى الله محمد السالكى في فتوى طلاق .  
 بسم الله الرحمن الرحيم سبحانه والمصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه

والتابعين قصده وبعد فأسلم عليك وأنتعص عن حالك وأسلم على جميع جيرانك  
وفقها لك وعلى كل من يسأل عنا ائزدا ليكن معلوماً بأن قول حامل الورقة يعد من  
الكنايات ومبغى اعتقته في اللغة العربية وفي كتاب الفقه على المذهب الأربعة في ٣٣٤  
ومن الكنايات التي يقع بها الطلاق بالنية فقط العتق فإذا قال لها أعتقتك ونوى بها  
الطلاق بابت منه وكذا إذا سأله الطلاق فأجابها بقوله أعتقتك وإن لم ينو لانت  
دلالة الحال تقوم مقام النية إلى آخر ما فيه وبأن في البجيرمي ناقلاً عن ابن قاسم لو قلد  
شخص الحنفى وعقد على امرأة في مذهبه ثم طلقها ثلاثاً فله الرجوع عن تقليده وتقليد مذهب  
غيره ويعقد عليها بلا محلل. دتمت سالمين في حياة رابعين وحللتهم على كيد ناعج وعلى آلهم جميعين  
(المكتوب الثالث بعد المائة) إلى اللآ محمد بن السكى الأيزى في مسئلة من الفرائض.

بأسمه سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبى بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده وبعد  
فأسلم عليكما وأنتعص عن حالكما واستدعى منكما ائزدا ليكن معلوماً بأن جركز مع  
ابن أخيه قد جآآ إلينا لأجل حقوقهم الشرعية فلما لم يكن الشهاداء حاضرين ما قلنا لهما  
حقوقهما الشرعية ومن اشترى الأراضى من جركز ما كانا حاضرين أيضاً فلأجل ذلك  
قد حولناهما إليكما كى تفصيلا لهما وحضور المشتريين والشهاداء حقوق ميراثهما الأربعة  
ويقول جركز كان لى أربعة أخوة وخمس أخوات والكل ماتوا غير أخت واحدة وصحية  
الآن وليس للأخوة ابن ولا بنت غير أخى رشيد فظهر له ابن واحد مستمى بمجيد فلا يرث  
مجيد من أعمامه لأن أباه قد مات قبل أعمامه ولكن يرث منهم جركز كما هو معلوم لكم وأما  
الأخوات فلم يرثن الأولاد على ما يقول جركز فلم يرثن أيضاً المحصة المعينه في الشريعة ولكن



يقول چكرز قدا شترريت حصّة أخت ولحده من أخواني فالملطوب منكما بعد السّوال  
عن الشّهداء أن تعينّا حصّة كل واحد وأن تقولاً للمشتريين الشرعيّة هكذا . دتم سائين  
في حياية ربّ العالمين وصلى الله تعالى عليك يا محمد وعلى آله ومحبه أجمعين .

( المکتوب الرابع بعد المائة ) الى اللّاه محمد السّاکي لاقراء فقيهيّين عنده .

باسمه سبحانه الى الاخ في الله للا محمد حفظه الله بعد السلام عليك والدعاء لك والتفحص  
عن حالك والسلام على والدتك وعلى أخيك وعلى جميع فقهاءك وأهل قريتك وعلى كل من  
يسأل عنّا فليكن معلوماً لك بأنّا قد أرسلنا اليك الفقي عبد العزيز وفأمر لاجل أن  
يقرا عنك فالما مول أن لا ترجعها ولو يضيّق وأن تحسن اليهما بالقرائة عندك والله  
تعالى لا يضيع أجر المحسنين . دتم سائين في حياية ربّ العالمين وصلى الله تعالى على  
سيدنا محمد وعلى آله ومحبه أجمعين .

( المکتوب الخامس بعد المائة ) الى اللّاه محمد السّاکي في بيان أركان ورد النفي والاثبات  
وشروطه وآدابه ولم يصدره بعنوان .

اعلم أنّ للنفي والاثبات أركاناً أربعة وشروطاً كذلك وآداباً خمسة فأول الأركان  
لا اله الا الله بالقلب وثانيها محمد رسول الله بالقلب أيضاً في آخر النفس وثالثها ملا حظّة  
معناها ورابعها قول الهى أنت مقصود ورضاك مطلوب بالقلب أيضاً بين كلا نفسيّين  
وأول الشّروط للخط المستقيم الغليظ من أول السّرة الى أعلى الجبهة وثانيها الخط للقوس  
الديق من أعلى الجبهة خلف الأذن الى أعلى النكب ومن النكب في الصدر الى القلب  
الحنوب ليحصل من الخطّين كلمة لا المعكوسة هكذا . ويسمى الخط الأول سيف النقي

الاثبات لأنه يقطع الخواطر من الدخول في القلب من الخارج والثاني مكنسهما لانه يكنس  
 القلب من الخواطر الداخلة فيه وثالث الشرط حبس النفس تحت السرة ورابعها الوترية  
 أي في عدد الأنفاس في كل قصود للذكر وفي عدد كلمات لا اله الا الله في كل نفس وبعضهم يقرن  
 بين الشهادتين في كل كلمة ولا يكتفي بأخر النفس الأول يناسب حال المبتدئ والثاني يناسب  
 حال المنتهي وأول الآداب استقامة الخط الغليظ من السرة الى الصدر ومنه الى  
 الحلقوم ومنه الى الذقن ومنه الى الشفتين مضمومتين ومنهما الى أعلى جلد الأنف ومنها  
 الى أعلى الجبهة من غير اعوجاج يمينا ويسارا ولا انقطاع وثانيها كون الخطبين أبيخين  
 براقين وثالثها كونها بين الجلد واللحم ورابعها عدم التحرك في ظاهر البدن لا بالراس  
 ولا بالعين ولا بالأنف ولا باللسان ولا بغير ذلك ليحقق أن الذكر يجئ من القلب  
 لامن القوة للتخيلة وخامسها الضرب بأن يقول على الخط الأول لا وعلى قوس الخط  
 الثاني الى المنكب آله والى قم القلب آلا ويدخل الله في القلب على وجه الشدة  
 والضرب بحيث يتوحد القلب من ذلك ولا تحويل ولا انتقال لحمد رسول الله  
 والهيأت مقصود على الخط واعلم أنه حين لا يقطع النفس تطلق على الوترية كما علمت  
 في بيان الشرط ونهاية عدد كلمات لا اله الا الله في كل نفس احدى وعشرون وان لم  
 يمكن هذا العدد في أول الحال في كل نفس فاللزام السعي على ذلك الى ان يحصل ذلك  
 العدد في كل نفس مع لا اله الا الله للمبتدئ لا معبود ولا متوسط لا مقصود والمنتهي  
 لا موجود الا الله وورد اليوم والليل من التقي والاثبات ألف ومائة سواء كان بالقلب  
 أو باللسان أو بهما ولا ينقص من هذا العدد وأن أمكن الزيادة على هذا العدد فنعم

لأنه كلما زاد العدد فهو أولى وأنفع من حيث حصول نفو غير تعالى وإثباته تعالى في كل عدد  
وأما جبر النفي والإثبات باللفظ فبأن تجر لا من السرة إلى أعلى الجبهة والله من أعلى الجبهة  
خلف الأذن اليمنى إلى أعلى المنكب والآ من أعلى المنكب في الصدر إلى فم القلب فيدخل  
الله في القلب على وجه الضرب الشديد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(الكتاب السادس بعد المائة) إلى الملاح محمد الساكي في بيان مقام اللطائف الخمس

وما يتعلق بها .

بسم الرحمن الرحيم من أقل الورث و تراب أقدام الفقراء الذي لم يزل عن و داد صحابه  
ودعاء أحبابه محمد مطهر إلى محبة في الله الملاح محمد حفظه الله أما بعد فأسلم واستدعى  
وأدعوا وأنخصر نثرذا ليكن معلوماً بأن جميع أهل بيت الشيخ في صحة وعافية يستلمون  
ويستدعون وداعون الله بدوام الصحة لكم وبأنه ينبغي للسالك الاجتناب عن  
المنهيات والآخذ والعمل بالعرفات لا بالرخص وخلاف الأولى والبدعاً وأن لا يسأم لأن  
لأن الأشياء مرهونة بأوقاتها وبأن الله عز وجل إنما أعطاكم الدنيا لتطلبوها الآخرة  
ولم يعطكموها لتكنوا إليها اذ الدنيا تفتني والآخرة تبقى فلا تبطل كنكم الفانية . ولا  
تشتغلنكم عن الباقية فأنروا ما يبقى على ما يفنى اتقوا الله واحذروا منه واذكروا  
نعمته واشكروه وبأن بيان مقام اللطائف يقتضي بسطاً وتمهيداً فاستمع واعلم  
بأن الإنسان بحسب حقيقته مركب من عشرة أشياء وخمسة منها من عالم الأمر  
وهو ما فوق العرش وإنما يقال له عالم الأمل لأنه مخلوق بأمر الله تعالى من غير مادة و  
لا صورة وخمسة منها من عالم الخلق وهو من سطح العرش السفلى إلى كرة الهواء ويسمى



عالم الخلق لأن أثر الخلق فيه ظاهر لآفته مادية ومحسوس بأجزاء الحواس الخمس التي  
من عالم الأمر وهي القلب الانساني وهو مودع في بدن الانسان تحت ثدييه اليسرى  
بأربع أصابع والروح الانساني وهو مودع تحت ثديه اليمنى بأربع أصابع أيضاً والسر  
وهو مودع فوق ثديه اليسرى بأصبعين والخفَاء وهو مودع فوق ثديه اليمنى بأصبعين  
أيضاً والأخفى وهو مودع تحت نفرة الملقوم بأصبعين والخمسة جواهر نورانية كما  
قاله الامام الرباني قدس سره ويدل عليها كشف أهل الكاشفة لأنهم يرون مواضعها  
بعد الارتقاء الى مقاماتها ثقباً خالية وقيل أعراض نورانية خلق الله لكل واحد منها  
كما لا من الكمالات الربانية في عالم الأمر ثم بعد الابداع في بدن الانسان جعلها النفس  
غيمة مظلمة وصيرت كمالاتها ناقصاً مشغلة بمشغلاتها فأما الكمال الذي خلق  
للقلب فهو الحضور والتجلي الذاتي وأما الكمال الذي خلق للروح فهو العذبة والمحبة  
الذاتية وأما الكمال الذي خلق للسر فهو وحدة المطلوب أعني ذات الله تعالى وأما الكمال  
الذي خلق للخفاء فهو الاستغراق وهو أن يرى جميع الأشياء من الموجودات والموهومات  
مستغرقاً في وجوده تعالى من غير سريان واضمحلال كالشخص المستغرق في الماء فإنه  
لا يرى الماء فان الماء والشخص منفردا به ان الشخص لا يستغرقه في الماء لا يرى كذلك  
يكون وجود الأشياء مستغرقاً في وجود الله تعالى باعتبار الظهور والعظمة لا في نفس  
الأمر وأما الكمال الذي خلق للأخفى فهو الاضمحلال وهو أن يرى كأن وجود جميع الأشياء  
قد تلاشى في وجود الله تعالى واضمحلت وانعدمت كما أن الماء يضمحل في اللبن ويتحد  
به لكن لا يحسب نفس الأمر فإن اعتقاد ذلك كفر ببل بحسب الظهور بسبب اتصاله تعالى

بالنظر إلى وجود الخلق للأشياء ثم أن النفس قد أطفأ نورانيتها وأظلم طرقها وسد باب فيضها فبدل للقلب المحضور الذاتي حضور الدنيا وأسبابها وللروح للمحبة الذاتية محبة الدنيا ومشتبهات النفس وللبستر الوحدة بوحدة مطلوبها وللخفاء الاستغراق بالاستغراق في طلب الدنيا وللأخفاء للاضمحلال بالاضمحلال في الدنيا ومشتبهات النفس لا يشعر كثيراً بما يشي سوى ما تشبهه النفس كما الخفة التي من عالم الخلق فهو ظلمانية ذوات نقائص وهي النفس الأمارة والعناصر الأربعة أما النفس الذي للعنصر الرابع فهو التواني في الطاعات وامتنال الأمور واجتناب المناهي وأما النفس الذي للعنصر الثاني فهو النفاق وكونه كالماوذ وجهين صالح عند الصالحين وفاسق عند الفاسقين كما أن الماء يبلون بلون أناته وأما النفس الذي للعنصر الهوائي فهو التكبر على عباد الله تعالى وأما النفس الذي للنفس الأمارة فهو دعوى الألوهية وإعازنا الله من غير قبول شركة وهذه النقائص أمهات الأمراض القلبية وأعلم أن اللطائف التوراتية تكون محبة مع خالقها ومائلة إلى عالمها حتى قيل أن بكاء الولدين يخرج من بطن أمه لغربه عن عالمه وفترقه عن وطنه مع عدم النسبة بهذا العالم ومع ذلك تحن إلى وطنه الأصل وهو عالم الأمور والنفس تميل إلى عالم الخلق فان غلبت النفس عليها صارت هي خادماً لها وإن غلبت هي على النفس يكون الأمر بالعكس لكن النفس لقوتها بالشهوات تغلب عليها فتسبي وطئها وتشتتم بما هو نعيم لها فلا يمكن لها الخروج إلا إذا أكرم الله عبداً أمراً وهبه جذبة وهيبته وأما استعماله في مرضياته فينشأ منه الجذبة الإلهية وأما رتباه على يد أستاذ مرشد فيأمره بالذكر على اللطائف الأول التوراتية فيداو

الذكر عليها فيذهب ظلمة النفس عنها فتشتاق الى مقاماتها وكمالاتها الأول  
وتسير سيراً علوياً الى مقاماتها وأصولها ومن هذا المركز الترابي الى مقام القلب  
الذي هو سطح العرش تسعة آلاف سنة ومن سطح العرش الى مقام الروح في عالم الأمر  
أيضاً تسعة آلاف سنة وهكذا بين كل مقامين تسعة آلاف سنة فيصير مقام الأخفى  
خمساً وأربعين ألف سنة وهو نهاية عالم الأمر ثم ترتقي من عالم الأمر الى سير الصفات  
وهي أصول لهذه الأصول في عالم الأمر ثم ترتقي من الصفات الى الأسماء ومن الأسماء  
الى الشئون ثم من الشئون الى الذات لكن السير الى الصفات مقام الى ما فوقها حاله  
والفوق بينهما أن المقام ماله فيه رسخية ودوام وملكة والحال يجلسه فإذا  
ارتقت الى مقاماتها وكمالاتها حصل له حضور تام وهو كمال القلب وجذبة تامة وهو  
كمال الروح ووحدة تامة وهو كمال السر واستغراق تام وهو كمال الحقائق وأختلال تام  
وهو كمال الأخفى وقد لا يشعر السالك بشيء من الحالات المذكورة مع أنه ارتقت  
لطائفه الى مقاماتها وقد يرتقي بعض لطائفه دون بعض كأن يحصل له جذبة تامة  
فقط أو حضور تام بلا جذبة وحينئذ يصير العناصر نورانية بعكس نور اللطائف  
النورانية فيتبدل نقص كل منها بكمال لا ئف فتبدل النوانى الذي هو النقص الترابي  
بالحلم وتحمل الأذى من الناس ويتبدل النفاق الذي هو النقص الى عدم اللونية  
بأن لا يكون له لون ولا صبغة الأصفة الله وما هو مرضية لكل من يراه أو يجالسه  
يأخذ منه كماله وجماله لأنه لم يخلق الله شيئاً إلا وخلق فيه كمالاً وجمالاً حتى في  
السباع والحيات بل والكفار ويتبدل العنصر الناري الذي هو الغضب والحبّة با



بالغيرة والمحبة على الشرع حتى أنه يترك الغضب بخطوطه ويغضب على انتهاك محارم الله تعالى ويتبدل النقص للحوادث الذي هو التكبر على العباد بالاستغناء عنهم و التواضع لهم حتى أنه لا يرفع حاجة إلى أحد مستغنياً بالله تعالى مع قضاء حاجة كل أحد ولو كافراً إن جوزه الشرع فيبقى النفس معطلة بلا خادم من النورانية و الظلمانية التي قد تبدلت بالنورانية بعكس نورها لان الظلمانية كانت خادماً لها أولاً والنورانية صارت خادماً بالغلبة مع ألفتها بها غاية ألفة فبالضرورة تتبع الخادم في النورانية لأمرها قد عودت لها الخدم فلا تعبريدونها وتسكن في مقام الراضية والمرضية وتجنب عن الأخلاق الذميمة وتقضي شهواتها على الوجه الشرعي فتأكل وتشرب وتنام لقوة الطاعة لا للذة والشهوة وتنزج بنية الاعفاف لها و للزوجة وهكذا كل للمشتهيات تفعلها بخير النيات فتخدمها النورانية والعناصر المبدلة بعكس نورها وهذا المقام يسمى مقام الرجعة فاللآزم أن تجتر على كل لطيفة من اللطائف الخمس خمسة آلاف وعلى النفس موضعها وسط الجهة ستة آلاف ويكون مجموع الأوراد احدى وثلاثين ألفاً . دمتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله على نبي محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

( المکتوب السابع بعد المائة ) الى الملا محمد الساکي أيضاً في بيان آداب السالك مع الشيخ والتسليم له والرابطة .

بسم الله مشدّت الجموع وجامع الأشقات والصلوة والسلام على سيد السادات ومنبع السموات وعلا آله وأصحابه الباذلين نفوسهم في الخيرات وبعد فمن حليب السدة السنية محمد مظهر الالاف في الله للملا محمد حفظه الله غيب السلام والدعاء

والاستدعاء والتفحص عن الأحوال والسلام على جميع فقهاءك وجيرانك والسلام  
على كل من يسأل عنا نعلمك بأن والدي مع محمد خالد ومحمد عاصم والأبجال والفقهاء  
والجيران في صحة يسلمون عليكم جميعاً وداعون الله لكم بالسعادة والسعادة وبأنه  
ينبغي للتأليف في هذه الطريقة العلية أن لا ينسأ ولا يضجر وأن يصبر على الشدائد  
وأن يكون دائماً ذكراً لله تعالى لأن الذكر بمنزلة الفأس يقطع به شوك الخواطر من  
طريق القلب وقال عليه أفضل الصلوة وأزكى التحية لكل شيء حقاً وصفاً  
القلوب ذكر الله وقال عليه الصلوة والسلام في حديث آخر خير الأعمال ذكر الله تعالى  
أخواني أنصفوا مع حضرة مولاكم الذي لا غنا عنه في أخراكم وأولاكم ولا تتركوا  
ذكره الذي بالفضل أعطاكم ألا يكفيكم في شرفه قوله تعالى فاذكروني أذكركم وفي  
التحذير عن تركه ما تتلون مدي لدى قوله تعالى ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذاباً  
صعباً وابدلوا أنفسكم وجهكم في العبادة القلبية والبدنية اذ لا مفر من الله إلا إليه  
ولا خير الآلية ولا حكم إلا في يديه ولا سر ولا نجوى إلا هو مطلع عليه وبأن مدار هذه  
الطريقة العلية على الاخلاص والمحبة والتسليم كلما ازدادت ازداد صاحبها ترقياً فأدنى  
مراتب الاخلاص رؤية جميع طرق الهداية مسدودة عليه غير باب استاده وأن يحصر  
هدايته على يده ولو كانت الدنيا مملوثة من الأولياء والأقطاب وأدنى مراتب المحبة  
أن يكون استاده أحب إليه من النفس والمال والولد والأبوين والأخوان لأشجبه  
توجب الحياة الأبدية وأدنى مراتب التسليم هو أن يكون المريد بين يدي الأستاذ  
كما ليت بين يدي الفاسل ليدوره الأستاذ ويقلبه كيف يشاء ولا بد فيها الاجتناب

من البدعات سواء كان بدعة الطريقة كالجهز بالذكر وغيره أو بدعة الشريعة وضابط  
 بدعتها كل ما لم يجز به آية أو حديث أو إجماع أو قياس أو رابطة فيها من أهم المهمات حتى  
 قيل الدرس وختمه الخواجكان وجبراً لا وراثة وقرآنه القرآن وبعدها وهكذا نلزم قبل  
 كل عمل وبعده لأن العمل بين الرابطين يحسب أن جميع ذلك العمل حصل بالرابطة و  
 ما أخذنا منكم مكتوباً قط إلا تعلم أن كتب المكتوب من الآداب دتمت بالسلامة والسعادة  
 بجاء خير البرية عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلوة وأزكى التحيمة .

( للمكتوب الثامن بعد المائة ) إلى اللآ محمد السالك أيضاً في ترحيته بالأعمال في شهر  
 رمضان وفي فضله .

باسم سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه والتابعين قصده  
 وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر إلى الأخ في الله اللآ محمد حفظه الله غيب السلام  
 والدعاء والاستدعاء والتفحص الحال والأحوال والسلام على جميع البهائم وعلى كل من  
 يسأل عنا وأطلب الدعاء من أهل البيت وأقبل عيون الصغار ووالدني مع محمد خالد  
 ومحمد عاصم وجميع أهل البيت والأنجال والفقهاء في حجة يسلمون عليك وعلى المذكورين  
 وداعون الله تعالى بدمام الصحة لكم وأعلم أنه قد أظلكم شهر رمضان فاللآزم عليكم  
 الاهتمام أخواني اهتماماً بمرصومكم واحذروا عما يبطله ويرد عليكم ولا تقصدوا  
 مثل هذا العمل بترك المبالاة بعد ود الله عز وجل وانتركوا في رمضان للتعاليق والبعاء فإنه  
 شهر الصفاء والمعاملة بالوفاء لأقوام صاموا عن الشهوات وقاموا في الخلو أو يتلون  
 من الآيات ضاعف الله لهم أجراً ووعدهم في الجنة قصوراً نسأل الله الكريم اللآ أن



يجعلنا ممن حافظ على حدود حيام رمضان ففاز بالفردوس والجنان والقصور  
 وصور العين الحسان وما يبطل ثواب الصوم اجماعاً الكذب والغيبة والنشأته لما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة  
 ان يدع طعامه وشرابه رواه البخاري قال صلى الله عليه وسلم ربة صائم ليس له من  
 حيامه الا الظمأ رواه النسائي ووروف في حديث ليس الصيام من الطعام والشراب  
 انما الصيام من اللغو والرفث قال الحافظ ابو موسى الدين هو على شرط مسلم قال بعض  
 السلف اهلون الصيام ترك الطعام والشراب وقال اذا صمت فليصم سمعك وبصرك و  
 لسانك عن الكذب والمحارم ودع اذى الجار واعلم ان التقرب الى الله تعالى بترك المباحات لا يكمل  
 الا بعد التقرب بترك المحرمات فمن ارتكب المحرمات ثم تقرب بترك المباحات كان بمثابة من  
 يترك الفرائض ويتقرب بالنوافل وان كان صومه يجزئ عند الجمهور بحيث لا يؤمر بما  
 عاده لكن قال الاوزاعي يفطر بالكذب والغيبة لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خمس خصال يفطرن الصائم وينتقض الوضوء الكذب والغيبة والنميمة والنظر  
 بشهوة واليمين الكاذبة رواه الأزدي والديلمي أنس وفي مسند الامام أحمد ان  
 امرأتين صامتا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجردهما الجوع والعطش  
 في آخر الشهر حتى كادتا ان تتلفا فبعثنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسستأذنا في  
 الافطار فأرسل اليهما فدحا وقال لهما قينا فيه ما أكلقا فقامت احدهما نصفه  
 وما عبيطاً ولما غريضا وقامت الأخرى مثل ذلك حتى ملأتاه فتعجب الناس من ذلك  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاتان صامتا عما أحل الله لهما وأفطرتا على

ما حرم الله عليها فعدت احداها على الأخرى فجعلنا تغتابان الناس فحذا ما أكلتما من  
 لحومهم روى ابن حبان والحاكم عن أبي هريرة إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت  
 الشياطين ومردة الجن وغلقت أبواب النيران فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة  
 فلم يغلق منها باب وينادي مناد كل ليلة يا باغي الخير أقبل ويا ناغي الشر أقصر ولله عتقاء  
 من النار وتلك كل ليلة ألف وفي رواية عن عباس بن الفأف في كل ليلة وفي ليلة الجمعة في كل  
 ساعة منها ألف ألف وإذا كان آخر ليلة من شهر رمضان اعتق في ذلك اليوم بعدد ما عتق  
 من أول الشهر إلى آخره اعتقنا الله من النار فاللائق بأمثالكم الاتيان بالأعمال الصالحة  
 لأن سعادة الدارين مربوطة بها خصوصا في هذا الشهر المبارك لأنه ورد فيه أحاديث  
 كما قال الصحابة رضي الله عنهم خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر يوم من شعبان  
 فقال يا أيها الناس قد أظلمكم شهر عظيم مبارك فيه ليلة خير من ألف شهر جعل الله صيامه ٧٠  
 فريضة وقيام ليلة تطوعا قال العلماء يحصل قيامه بأداء العشاء والصبح بالجماعة من  
 تقرب فيه بمحلاة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه ومن أدنى فيه فريضة كان  
 كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه وهو شهر الصبر من الطعام وغيره والخير ثوابه  
 الجنة وشهر اللباس وشهر يزداد فيه الرزق من أفطر فيه صائما كان له مغفرة لذنوبه  
 قالوا يا رسول الله ليس كلنا نجد ما نفطر الصائم به قال صلى الله عليه وسلم يعطى الله من  
 هذا الثواب من أفطر على تمر أو شربة ماء أو منقعة لبن وهو شهر أوله رحمة وأوسطه  
 مغفرة وآخره عتق من النار واستكثر وافيته من أربع خصال خصلتين ترضون بهما  
 ربكم وخصلتين لا غنى لكم عنها أما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم فشهادة أن لا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَتَسْتَغْفِرُونَ وَأَمَّا اللَّتَانِ لَاغْنِي لَكُمْ عَنْهُمَا فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ لِحُنَّةٍ وَتَعُوذُونَ  
 بِهِ مِنَ النَّارِ وَمَنْ سَقَى صَائِئًا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ حَوْضِي شَرِبَهُ لَا يَغْلَمُ بَعْدَهَا أَبَدًا فَعَلَّ  
 الْعَاقِلُ تَعْظِيمَ هَذَا الشَّهْرِ بِالْعِبَادَاتِ وَعَدَمَ التَّوَانِي فِي السَّنَنِ مُؤَكَّدَاتٍ أَوْ غَيْرَهَا  
 فَالْآلِئَةُ بِأَمثالِكُمُ الرَّابِطَةُ بَعْدَ صَلَوةِ الظُّهْرِ بِعَقْدِ عَشْرِ دَقِيقَاتٍ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
 بِالْحَضُورِ وَطَرْدِ الْفُغْلَةِ وَجَرِّ الْأَوْدَادِ الَّتِي قَدْ قِيلَ لَكُ جَمِيعًا عَلَى اللَّطَائِفِ وَعَلَى النَّفْسِ الَّتِي  
 مَوْضِعُهَا وَسَطُ الْجِبْهَةِ إِلَى الْعِيدِ وَأَحْيَاءِ الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ وَالْحَافِظَةِ عَلَى سَنَنِ الصَّوْمِ  
 مِنْ تَأْخِيرِ الْحُورِ وَتَعْجِيلِ الْفُطُورِ وَالْفُطْرَ عَلَى الْقُرْآنِ أَمْكَنَ وَقَالَ الْأَعْمَامُ الرَّبَّانِيُّ قَدْرًا  
 أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ شَهْرٌ عَظِيمٌ وَنَوَافِلُ هَذَا الشَّهْرِ مِنَ الذِّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّدَقَةِ  
 وَالصَّلَاةِ وَأَمْثَالِهَا تَعْدِلُ فَرَائِضَ سَائِرِ الشُّهُورِ وَأَدَاءُ فَوْضِي فِيهِ يَعْدِلُ سَبْعِينَ فَرَضًا  
 فِي سَائِرِ الشُّهُورِ فَمَنْ مَرَّ عَلَيْهِ هَذَا الشَّهْرُ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْجَمْعِيَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَيَكُونُ  
 مُوَفَّقًا لِلْجَمْعِيَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فِي عَامِ السَّنَةِ وَلَوْ مَضَى عَلَيْهِ هَذَا الشَّهْرُ بِالنَّفَرَةِ فَيَقَعُ  
 فِي تَشْتِ الْحَالِ فِي عَامِ السَّنَةِ وَيَسِنُ فِي رَمَضَانَ أَكْثَارُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَصَدَقَةٌ وَتَوْسِعَةٌ  
 عَلَى الْعِيَالِ وَإِحْسَانٌ إِلَى الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَلَوْ بَضِيفَةُ لَيْلَةٍ فِيهِ وَتَهَجُّدٌ وَاعْتِكَافٌ  
 لِأَسْبَعِ عَشْرٍ آخِرَةٍ وَكَثَارَةُ دَعَاءِ اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوفٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَأَعْفَ عَنِّي وَبَيْنَكَ لِلصَّائِمِ  
 أَنْ يَكْفِيَ نَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ لِلْبَاحَةِ مِنَ التَّلَذُّذِ بِمَسْمُوعٍ أَوْ مَلْبُوسٍ أَوْ مَشْمُومٍ كَشَمِّ  
 رِيحَانٍ وَنَظَرِ أَلِيَةٍ وَأَنْ يَغْتَسِلَ لِنَهْجٍ جَنَابَةٍ قَبْلَ الْعَجْرِ وَأَنْ يَعْتَزَّزَ لِسَانَهُ وَبُولَهُ أَرْكَانَهُ عَنْ  
 الْفَحْشَاءِ . رَقِمَ سَالِمٌ فِي عِمَارَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَحِطَّ اللَّهُ بِكَ عَلَى يَدَيْهِ مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَحِبْرِهِ أَجْمَعِينَ .  
 (الْمَكْتُوبُ التَّاسِعُ بَعْدَ الْمِائَةِ) إِلَى الْمَلَأِ شَيْدِ التَّوْبَةِ السَّكَنِ حَالِيًا فِي أَرْحِ فِي قُتُوبِ طَلَقِ



باسمهم سبحانه والصلوة والسلام على من لا ينسئ بعده وعلى آله وأصحابه التابعين فقصده  
وبعد فمن كليب السدة السنية محمد منظره لا الأخ في الله للأرشد حفظه الله غبت  
السلام والتقبيل والاستدعاء والتفحص عن الأحوال جعلها الله موافقة لرضياته  
والاستدعاء من بنت الحال والدعاء لك ولها بالشفاء وبجاء سيد المرسلين عليه وعليهم  
أفضل الصلوة وأكمل السلام والسلام على الأولاد وعلى كل من يسأل عنا خصوصاً الملائكة  
حيدر والحاج موسى والحاج حميد فليكن معلوماً بأن قول ذلك الشخص بالعجز كل العجز  
وبالغضب الشديد لا ينفعه إلا بأن حصار بمنونا حين قوله أو زمني بزواني به فقله ذلك  
صريح في الطلاق وكناية في العدد فإن نوى به الثلاث فوقعت وألا فواحدة لأنه قال ذلك  
مرة فاسئل عنه واحلفه على أنه صل أراد به الثلاث أو ما وقع في قلبه ذلك فتقع حينئذ  
بقوله أو زمني بزواني به طلاقاً واحدة فيكون طلاقه رجعيًا حينئذ وإن شك هل نوى  
طلاقاً واحدة أو أكثر فالأقل يؤخذ به كما في كتاب أحكام الطلاق وقال الدحل لا يقع الطلاق  
بالشك ومعلوم أن الطلاق بالشك ومعلوم أن الطلاق الرجعي كمان للشخص  
الرجعة قبل انقضاء العدة وإن لم يكن منه رجعة إلى انقضاء العدة فاللازم له بعد  
انقضاء عدتها تجديد النكاح وليس له الرجعة بعد انقضاءها كما هو المصريح في الكتب  
الفقهية وأما قوله زوه را هري كقري طلاق وي فكناية متعسف لأنه وإن ألقى  
الأخبار فليس يصريح طلاق كما هو معلوم ولا كناية قرينة بل يكون كناية متعسفاً  
فهو لا يؤثر في الطلاق وفي الأنوار والألفاظ التي لا تعقل الطلاق إلا على تقدير متعسف  
لأنها وإن نوى آه فليرفع الشبهة فأحلفه على نيته حين قوله ذلك أيضاً هذا  
هو ما ظهر لي والله أعلم رمتهم سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين

وعلى آله الطيبين الطاهرين . وصارتنا خير جواب مكتوبك لعدم حضوره فعذرني .  
 (المكتوب العاشر بعد المائة) الى ذلك الملا رشيد أيضاً في حق الاجبال الغيرة وما  
 يضاهيه .

باسم الله سبحانه والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والناس  
 بعين قصده وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مظهر الخ لاخ في الله والمحبة لله  
 الملا رشيد حفظه الله غيب السلام والتفصيل والاستدعاء والتفحص عن الاحوال  
 جعلها الله موافقة لما يحب ويرضاه والاستدعاء من بنت الخال وطلب الشفاء  
 من الله تعالى لكما من كل ما تعجزان عنه والسلام على الملا حميد روال الحاج موسى والحاج  
 حميد فليكن معلوماً بأن ما سئلت هل يجوز لمن لم يكن له ولد ان يذهب  
 الى الأطباء لأجل ما هو معلوم عندهم من جعلهم مني البخل الأجنبية في رحم امرأة هل يكون  
 ذلك الولد أي الولد الحاصل من ذلك ولداً صحيحاً لذلك الشخص أم لا وهل يرثه أم لا  
 قلنا في الجواب لا يكون الولد الحاصل من ذلك المنى ولداً لذلك الشخص ولا يرثه ولا  
 يجوز فعل ذلك ان خرج المنى غير محترم وكان الطبيب رجلاً ولكن ان كان المنى  
 الموجود عند الأطباء منياً محترماً حال خروجه فقط عند مآزر وان كان غير محترم حال  
 الدخول كما اذا خرج منية بيد زوجته فأخذته أجنبية وأدخلته في فرج امرأة فارت  
 خروجه محترم ويكون الولد المنعقد منه ولداً لصاحب المنى ويرثه ويجب به العدة  
 خلافاً لابن حجر لأنه يعتبر أن يكون المنى محترماً حال الفروج والدخول وخلاصته ما  
 في كتاب العدة في حاشية البجيرمي على الاقناع وفي حاشية سليمان الجمل على فتح الوفا

والأمثلة للوجودة فيها كما إذا علا على زوجته فأخذته أجنبية عاملة بأنة منى أجنبية  
 واستدخلته فهو منى محترم يجب به العدة والولد منه حر نسيب ولو ساحت امرأته  
 التي نزل فيها ماؤه امرأة أجنبية فخرج ماؤه منها ونزل الأجنبية فهو محترم والولد  
 للنعقد منه ولده ولو استنجى بمجر فخرج منى على الحجر وأخذته امرأة عمداً واستنجت به  
 فدخلها ما عليه فخرج محترم وكالوطئ استدخال للمنى المحترم حال خروجه فقط عند آر  
 خلافاً لابن حجر حيث أشرط الاحترام في الحالين أم خلاصته ما فيها والأمثلة للوجودة  
 في الكتب الفقهية كلها صريحة في أخذ المرأة الأجنبية للمنى المحترم من الرجل الأجنبي وادخالها  
 في غيرها وأما أخذ غيرها للمنى المحترم من أجنبية وادخالها في فروج امرأة أجنبية لا تبحث الكتب  
 الفقهية عن ذلك ولكن أقيس وإن لم يكن من أهل القياس وأما حال المنى الذي كان موجوداً  
 عند الأطباء فحاله وقت الخبز غير معلوم لنا فهو محترم أم لا فالمحطا عندى هو قول ابن  
 حجر من كون للمنى محترماً في الحالين أي المخرج والدخول فلا يجوز ما يفعله الأطباء وإذا علم ذلك  
 الشخص أن الولد المنعقد من ذلك للمنى هو يكون ولداً لصاحب المنى لاله لا يذهب إلى الأطباء  
 ولا يقبل ذلك وهذا المذكور على ما أفهم من كلام الحاشيتين للذكورين وغيرهما وفي شرح  
 الروض وقول الأطباء أن للمنى إذا ضرب به الهواء لا ينعقد منه الولد غاية ظن وهو لا يثبت  
 الامكان فلا يلتفت إليه أم والله أعلم دتم سائلين في حماية رب العالمين والصلوة والسلام  
 على سيد المرسلين وعلى آله وأحبابه الطيبين المطاهرين .

( للكتاب الحادي عشر بعد المائة ) إلى الله محمود الأسوسى للدرس في نورشرين في مسئلة شرعية  
 باسمه سبحانه والصلوة والسلام على نبيه وآله وأحبابه والتابعين قصد



وبعد فمن كليب السدة السنية محمد مطهر إلى الأخ في الله للأمام محمد حفظه الله  
غيب السلام والاستدعاء والتفحص عن الأحوال جعلها الله موافقة لما يحببه و  
يرضاه وتقبيل أبادى أولاد الأستاذ الأعظم خصوصاً الشيخ نور الدين والاستدعاء  
منهم فليكن معلوماً بأننا قد تعجبنا من قولك بأن مسألة الأوخيين والبيرطو  
كيب ليست من مسألة اختلاف المتعاقدين بل من مسألة بيع الفضولي مع وجود  
شاهد إقرار الموكل بالوكالة وشاهد إقرار الوكيل أيضاً بالوكالة لأن ابن شكرى  
جاويز قد شهد بأن صوفي محمد قال في جواب قول خالي الشيخ قاسم له لم تبيع  
أراضيك قد وكلت ابني شمس الدين وأذنت له بأن يذهب إلى أوخين ويعقد في  
ديوان بيت الشيخ مع المشتري ويبيع كل ما هوولى في بيرطوك له ولأن أخى عاصم قد  
قال بأنني قلت وقت العقد لشمس الدين الوكيل هل أذن لك أبوك وكلتك في البيع فقال  
نعم وقال الحاج عيسى العاقد حينئذ هو تام وقولك ما كان الوكيل ولا الموكل حتى تكون  
للمسألة من مسألة اختلاف المتعاقدين والحال أن وارت للمتعاقدين حين موتها  
قائم مقامها كما هو المصريح في الكتب الفقهية ووارث العاقد الوكيل مع وارت للوكيل  
كأننا حاضرين في المجلس فالمسألة من باب اختلاف المتعاقدين في إخلال ركن بلا  
شك ولا شبهة وعلى فرض أن تكون للمسألة من بيع الفضولي وصاحب الملك  
والأراضى غير حاضر وقت العقد فحين سماعه إن رضى وإجازة نفذ والأفلا ومحل الخلاف  
ما لم يحضر الملك فلو باع مال غيره بمحضته وهو ساكت لم يصح قطعاً وصاحب الملك  
في هذه المسألة قد رضى والدليل على رضائه إرسال الشيخ نقي الدين واحداً إليه وبعد

مجيبه اليه فكذلك قال له لا تتبع اراضيكم ونطلب منك الندامة فقال بآنا قد  
 بعنا اراضينا ولا ندامة لنا ونخليتها للمشتري وذهابه من القرية ومجيبه الى اخيه  
 اللوداع من بيت الشيخ وقوله حينئذ بعد قول الشيخ خالده لما ذبحت فقال للوداع  
 لآنا قد بعنا اراضينا ونزوح من القرية الى موضع بعيد منكم ويعلم من أقواله المذكورة الوكالة  
 والرضا أيضا وعلى كل حال تكون المسئلة من باب اختلاف المتعاقدين لا غير والشاهد  
 على كل ما ذكرنا كان حاضرا في المجلس وما أخذت شهادة بعضهم وبعد تعجبنا من قوليك  
 فحملنا عدم حكمك بشي على نقصان استخراجك للسائل من الكتب الفقهية أو على  
 خشيتك والحق أحق أن نخشاه وانت الله واخش يوما نرجع فيه الى الله واحذر الكثير  
 من الفتوى والميل واعلم أن كل فتوى أو حيلة تنفي حق الله تعالى ولا أحد من خلقه أن يبيع  
 محرما فحسب باطلا لا يرضى الله تعالى به ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم . وستم سالمين  
 سالمين في حماية رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا المرسلين وعلى آله ومحبيه الطيبين  
 الطاهرين .



( وهذا المكتوب من حكمة الله الى ائمة الشيع محمد عاصم ) في فتوى طلاق  
ما فيه وقبوله ولكون ما فيه من الفتوى مستفادة من الكتاب التامة الحقته بها .  
باسمه سبحانه وان من شئ الى الايسع محمد الحمد لله وكفى والقوة والسلام على سيدنا  
محمد المصطفى وعلى آله وصحبه ذوي الصدق والوفى وبعد اهتدى اركى السلام و  
التحية وتقبيل ايديكم والاستدعاء منكم والتفحص عن الاحوال خصوصاً عن الحالة  
السيدة الطيبة اعطاها الله تعالى الشفاء والصحة التامة بمجاه النبي وآله و  
السلام على غياث الدين وجميع اهل بيت المعظم رحمه الله رحمة واسعة و  
على صفوة الله وكماظم شفاها الله تعالى فليكن معلوماً بأن حامل الورقة يوسف  
بن ايوب اليرمندی الساكن الآن في ترغون جاء اليينا مستفتياً عن قوله **دَادِشْ**  
**وَهْ نِي طَلَاقِ بِي فَتَوِي مِنْ رِيَاوِي دَا** فرأينا فتواه بما أفتر به والذي قد سره وعليه  
سحاب الرحمة والرضوان في نظير للسئلة في بعض مكاتبنا التي هي مدار الفتوى لنا جزاه  
الله تعالى في احسن الجزاء وهو ان قوله **نِي طَلَاقِ بِي فَتَوِي** لغو لعدم اداة الربط على  
العدد المذكور قبل الطلاق وهي لازمة وعلى تقدير اداة الربط في العبارة يكون قوله **نِي طَلَاقِ**  
**بِي فَتَوِي** مقسماً به والقسمة بالطلاق لا يضر ولكن لا وجود لها فتكون لغواً مطلقاً  
آه وبقي قوله **مِنْ رِيَاوِي دَا** وهو لفظ كناية على ظني ولا يقع الطلاق به بلاينية وهو قول  
نوبت الطلاق ولكن لما لم يكن عدد طلقت واحدة فيقع رجعياً وعلمته المراجعة فراجع  
وهو يقول وقع في قلبه عند ذكر هذا الالفاظ انها خرجت من الدر ولذا قال قلت  
هذه الالفاظ والاما قلتها وبعد صدور هذه الالفاظ والتلفظ بها تبين انها



استترت فيها وهذا يوهم التعليق في القلب وبناء عليه لم يقع للعلق عليه فلا يقع الطلاق لما يفهم من الكتب الشرعية أن من نوى التعليق يدتن ويمكن أيضاً أن يقلد مذهب الحنفية في عدم وقوع الطلاق في حال الغضب على أي ملاحسعود وهو يقول قلت هذا القول في حال شدة الغضب وعلمه التقليد في هذه المسئلة لأن الطلاق في حال الغضب لا يقع كما وقع في قول بعض مناهم وهو أن الغضب في حال غضبه إذا خرج عن طوره وأصبح بهدي في أقواله وأفعاله فإن طلاقه لا يقع وإن كان يعلم ما يقوله ويقصده ولو استحال الورقة أن يعطى النسيئة يدكم البهية للتفحص ما فيها وإن كان حقاً فكان غاية المبتغي والآ فالاصلاح والفتوى مفوضان إلى ذنكم البهية أدامها الله لنا بالصحة والعافية والاستفادة فتكون مثاباً من جانب فالف الاصبح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . دتم سالمين في حمية رب العالمين .

قد وقع الفراغ من تسويد المکتوبات للعالم العامل والفاضل الكامل الشيخ محمد مظهر نور الله ضريحه وقدس الله أسرار العلية في آخر شهر رجب سنة ١٢٩٩هـ الموافق بشهر شباط سنة ١٩٨٠م على يد أضعف العباد تتراب أقدام العلماء العاملين وخادم أهل العلم والمشايخ السالكين في طريق سيد المرسلين بد الدين بن الشيخ شهاب الدين بن الشيخ أسعد بن الملا عبد الرحمن الملا كندی قدس الله أسرارهم وغفر الله لهم ولنا ولجميع من اتبع الهدى وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .